

تَأْجِزُ عِلْمُكَ مِنَ الْأَدَبِ
وَقَالَ بِنْتُ كَلَامٍ مِنَ الْعَرَبِ

تأريج علوم الأدب وقائون كل هذا العرب

للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى
(المتوفى سنة ٥٨٤٠ هـ)

دراسة وتحقيق
د. نوري ياسين حسين الهيتي

المجلد الثاني

إصدارات وزارة الثقافة والسياحة - صنعاء



ANAA 2004
مكتبة وأرشيف الدولة
Yemen's 2004 the most cultural capital

جميع حقوق هذه الطبعة محفوظة للناشر

١٤٢٥ هـ - 2004 م

رقم الإيداع بدار الكتب بصنعاء

(٢٠٠٤/١٣٤)

الناشر

الجمهورية اليمنية

وزارة الثقافة والسياحة

صنعاء الحبيبة - ص.ب. (36) - (237)

هاتف: 235114 - فاكس: 235113

بريد الكتروني: moc@y.net.ye

من بهاء صنعاء... وجليات عبقها.. في عام نتوبجها عاصمةً
للثقافة العربية.. يأتي هذا الاحتفاء بمجد الكلمة.. وجلال أنوارها.
في بدء الوعي الإنساني كانت الكلمة..
وعلى رأس فعاليات هذا العام الاستثنائي تأتي هذه الإصدارات..
حدثاً يتوج صنعاء فضاءً شاسعاً للثقافة والتاريخ والجمال
والخصوصية.

خالد عبد الله الرويشان

وزير الثقافة والسياحة

الباب الخامس

باب المرفوع

الرفع الحركة الدالة على الفاعل وما أشبهه. وهي ضَمُّ الشَّقَتَيْنِ^(١). وفي حُكْمِهَا الألف والواو كما مر. وهي أَسْبَقُ الحركات مخرجاً، فَخُصَّ بِهَا الفاعل^(٢) وما أشبهه لِسَبْقِهِ، والفعل المضارع/ لما سيأتي.

الفاعل

فالفاعل هو^(٣) ما أُسْنِدَ إليه فعلٌ أو شِبْهُهُ. بص: وقُدِّمَ عليه على جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ كـ «قَامَ زَيْدٌ»^(٤).

ك. لك. وَصَدُرَ الْأَفَاضِلُ: لَا يُغْتَبَرُ تَقَدُّمُ الْمُسْنَدِ، فَرَزَيْدٌ مِنْ «زَيْدٌ قَامَ» فاعلٌ عندهم لا مبتدأ^(٥). قلت: إذن لَمَّا وَجَبَ الضَّمِيرُ فِي قَامَا وَقَامُوا.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٥٣٨/١، الفصل وشرحه لابن يعيش ١١٣/٢.

(١) في حاشية ت: لأن مخرجها من الشفتين.

(٢) (الفاعل) ساقطة من د.

(٣) (هو) ساقطة من ت.

(٤) انظر الكتاب ٣١/١، المقتضب ١٢٨/٤، الإيضاح لابن الحاجب ١٥٧/١، شرح ابن عصفور ١٥٧/١، الهمع ١٥٩/١، الفصل وشرح ابن يعيش ٧٤/١.

(٥) نسبة هذا المذهب الكوفي إلى ابن مالك أمر عجيب من المصنف. فقد صرح ابن مالك بوجوب تقديم الفعل على الفاعل، بل وأكد ذلك مراراً. خذ مثلاً قوله في التسهيل ص ٧٥: (وهو - أي الفاعل - المسند إليه فعل أو مضمن معناه، تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول). وقوله في شرح الكافية ٥٧٦/٢: (الفاعل هو المسند إليه فعل تام، مقدم، فارغ، باق على الصوغ الأصلي. أو ما يقوم مقامه). وفيها أيضاً في ٥٨٠/٢ (الفعل والفاعل كجزأي كلمة، فلا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته، كما لا يتقدم عجز الكلمة على صدرها. وإن وقع الاسم قبل الفعل فهو مبتدأ معرض لتسلط نواسخ الابتداء عليه). فهل هناك نص أوضح من هذا من بيان مذهب ابن مالك اطلع عليه الإمام المهدي؟ الله أعلم. =

وَيُنْعَى الْمَفْعُولُ حَكْمُهُ حَيْثُ يَنْوُبُ عَنْهُ، كَمَا سَيَأْتِي.

كثر: ورافَعُ الفعلُ. مر: بل كَوْنُهُ فاعِلًا^(١). قلنا: لم يَتَقَوَّمْ إِلَّا بالفعلِ.

ويجبُ سَبْقُهُ الْمَفْعُولُ فِي أَحْوَالِ:

حيثُ أُعْرِبَ^(٢) تقديرًا كـ «ضَرَبَ موسى عيسى»^(٣)، إِلَّا لقرينةٍ عقليةٍ كـ «لَزِمَ العصا عيسى»^(٤)، أو لفظيةٍ كالصفةِ الصحيحةِ^(٥) (في نحو: ضَرَبَ موسى العالمَ

= وقد استدل الكوفيون لذهبهم بقول الزُّبَّاء:

ما لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَثِيداً أَجْسَدَلاً يَحْمِلُنْ أَمْ حَدِيداً
قالوا: معناه وثيداً مشيها. ويقول امرئ القيس:

فَطَلْتُ لَنَا يَوْمَ لَذِيذُ بِنَعْمَةٍ قَبْلَ فِي مَقْبَلِ نَحْسُهُ مُتَعَفِّبُ
قالوا: معناه: متغيب نحسه. ويقول النابغة:

وَلَا بَدْ مِنْ عَوْجَاءَ تَهْوِي بِرَاكِبٍ إِلَى ابْنِ الْجَلَّاحِ سَيَّرَهَا اللَّيْلُ قَاصِدُ
قالوا معناه: قاصد سيرها، إذ لو لم يكن كذلك لقال: قاصده.

ووافقهم الأخفش.

وردة مذهبهم وبين فساد المبرد في المقتضب ١٢٨/٤، وابن عصفور في شرح الجمل ١٥٨/١ - ١٥٩. وانظر أسرار العربية ٧٩ - ٨٤، والهمع ١٥٩/١، والمغني ٧٥٧ - ٧٥٨.

(١) انظر شرح الرضي ٧١/١، الهمع ١٥٩/١، شرح الجمل لابن عصفور ١٦٥/١. وفيه ذكر مذاهب أخرى للنحويين في رافع الفاعل. فمنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لشبهه بالمبتدأ. ومنه من ذهب إلى أنه ارتفع بإسناد الفعل إليه مقدماً عليه. ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لكون الفعل المسند إليه مفرغاً له، أي مفترراً. وبين فساد هذه الأقوال جميعاً.

(٢) (اعرباً) ساقطة من ن.

(٣) انظر شرح الرضي ٧٢/١، وشرح الكافية لابن مالك ٥٨٩/٢.

(٤) لأن العقل حاكم بأن عيسى هو الذي يمسك العصا لا العكس. وتسمى قرينة معنوية أيضاً. انظر شرح الرضي ٣٢/١ - ٧٣. وشرح الكافية لابن مالك ٥٨٩/٢.

(٥) أي غير المعتلة، بمعنى أن آخرها صحيح يقبل الحركة، فالحركة الإعرابية في الصفة قرينة كافية في تعيين الفاعل والمفعول.

ولم أجد هذا المصطلح عند غير المصنف. وانظر شرح ابن عصفور ١٦٣/١.

عيسى الجاهل^(١)، والتاء^(٢) في نحو^(٣) «ضربت موسى الحُبْلَى»^(٤).

وحيث اتَّصَلَ بِفَعْلِهِ كـ «ضربتُ زيداً»^(٥).

وحيث أُرِيدَ الْحَصْرُ كـ «ما ضربَ زيدٌ إلَّا عمرواً» و «إنما ضربَ زيدٌ عمرواً»^(٦).

ويجب تأخيرُهُ حيثُ اتَّصَلَ مَفْعُولُهُ دُونَهُ كـ «أكرمَني زيدٌ»^(٧).

أو أُرِيدَ حَصْرُ الْفَاعِلِ^(٨) كـ «ما ضربَ زيداً إلَّا عمرو» و «إنما ضربَ زيداً عمرو»^(٩).

يه: وحيث اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ كـ «ضربَ زيداً غلامُهُ». وقيل: لَا يَتَحْتَمُّ هُنَا^(١٠)، لِقَوْلِهِ:

٢٨٨ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بِنُ حَاتِمٍ

(١) ما بين القوسين لم يثبت في الأصل، ش.

فيتعين أن يكون (عيسى) هو الفاعل لارتفاع صفته وهي (الجاهل). والعكس بالعكس.

(٢) ن: أو التانيث.

(٣) (نحو) ساقطة من ت، د.

(٤) فيتعين تكون الجبلى هي الفاعل لاتصال تاء التانيث بالفعل.

وانظر شرح ابن عصفور ١/١٦٣.

(٥) انظر شرح الرضي ١/٧٣، وشرح الكافية لابن مالك ٢/٥٨٩.

(٦) في حاشية ت: واسمي إشارة كضرب هذا ذاك، أو موصولين كضرب من على الدار من بالباب.

(٧) انظر شرح ابن عصفور ١/١٦٣.

(٨) ت: أو أريد الحصر.

(٩) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/٥٩٠.

(١٠) هذا عند الأخفش وابن جني والطوال وابن مالك ورجحه الرضي. وانظر مصادر الشاهد الآتي.

٢٨٨ - الطويل، تمامه:

جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد قَلَنْ

وقد عزاه الأعلام لأبي الأسود الدؤلي وهو في ملحقات ديوانه ١٢٤ وعزاه أبو عبيد إلى عبد الله بن همارق. وعزاه ابن جني للناطقة الديباني وهو في ديوانه، لكن صدره=

قلنا: التقدير: «جَزَى الجزاء رَبُّهُ» كما في قوله:

٢٨٩ - هذا سُراقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

=فيه: (جَزَى الله عبسا عبس آل بغض) ولا شاهد عليه. وقيل: لم يدر قائله حتى قال ابن كيسان: أحسبه مولداً مصنوعاً. والذي عليه أكثر الرواة أنه لأبي الأسود يهجو عدي بن حاتم الطائي رضي الله عنه.

والشاهد فيه تقديم الفاعل مع أنه اتصل به ضمير المفعول في قوله: ربه. وهذا غير جائز عند سيويه وجهور النحويين. وأجازه الأخفش وابن جني. قال في الخصائص: (وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في (جَزَى ربه) عائدة على (عدي) خلافاً على الجماعة).

الفاخر ٢٣٠، النفاض ٩٩، الجمل ١٣١، الأغاني ١١١/١١، الخصائص ٢٩٤/١، العمدة لابن رشيق ٩٤/١، ابن الشجري ١٠٢/١، الرضي ٧٢/١، الخزانة ٢٧٧/١، الشذور ١٣٧، أوضح المسالك ١٢٥/٢، شرح ابن عصفور ١٤/٢، الضرائر ١٨٦، الإيضاح لابن الحاجب ١٦٠/١، العيني ٤٨٧/٢، التصريح ٢٨٣/١، شرح ابن يعيش ٧٦/١.

٢٨٩ - البسيط، تمامه:

والمرء عند الرُّشا أن يَلْقَها ذيبٌ

وهو من شواهد الكتاب التي لم تنسب لقائل معين.

سراقه: رجل من القراء نسب إليه بعضهم أكل الربا وقبول الرشا. والمعنى أنه حريص على أكل الرشا حرص الذيب على فريسته، قال سيويه: (أي: والمر ذئب أن يلق الرشا).

والشاهد أن الضمير في (يدرسه) عائد إلى مضمون (يدرس) أي: يدرس الدرس، فيكون راجعاً للمصدر المدلول عليه بالفعل. وإنما لم يجر عوده للقرآن، لثلا يلزم تعدي العامل إلى الضمير وظاهره معاً.

واستشهد به سيويه على أن (ذئب) ليست جواباً، بل هي خبر (المرء) والجواب مقدر. والمبرد يجعله جواباً على إرادة الفاء، أي: فهو ذئب.

وقد ورد البيت ملفقاً في المغني وشواهده للسيوطي والدرر اللوامع. فالعجز الذي ذكره صدره في بيت آخر هو:

ضَحَوْا بِأَشْمَطَ عَنَّا السُّجُودَ بِهِ يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحاً وَقَرَأْنَا

وهو لحسان بن ثابت يرثي عثمان بن عفان رضي الله عنهما، وذكر البغدادي أن الدماميين حرف في هذا البيت ثلاثة تحريفات، وقد فصلها وردّها جميعاً.

سيويه ٦٧/٣، ابن الشجري ٣٣٩/١، المقرب ١١٥/١، شرح الكافية لابن مالك ٣/١٦١٢، الخزانة ٣/٢، المغني ٢٨٨، البيوطي ٢٠٠، همع الهوامع ٣٣/٢، الدرر ٢/١١٤ (عرضاً).

أي: يدرسُ/ الدرسَ، إذ لا يجوز «لزيدَ ضَرَبْتُهُ»^(١).

فزع:

والأصل^(٢) أن يَلِيَّ فَعْلُهُ، إذ هو كالجزء منه^(٣)، بدليل وقوع إعرابه بَعْدَهُ^(٤) في نحو «يَفْعَلَانِ»^(٥)، وياء النسب في نحو «كُنْتِي» في النسبة إلى «كُنْتُ كذا». قال:

٢٩٠ - فأصبحتُ كُنْتِيّاً وأصبحتُ عاجِناً

(١) قال ابن عصفور في المقرب ١/ ١١٥: (وإذا تعدى الفعل إلى المفعول ظاهراً لم يتعد إليه مع ذلك مضمرأ، لا تقول: لزيد ضربته).

وانظر ابن الشجري ١/ ٣٣٩.

(٢) و(الأصل) ساقطة من د.

(٣) أي الفاعل كالجزء من الفعل.

(٤) أي: وقوع اعراب الفعل بعد الفاعل.

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ٥٨٤: (ودلت العرب على كونهما كشيء واحد بوصل علامة تأنيث الفاعل بالفعل نحو «ما قامت هند»، ويجعل علامة رفع الفعل بعد الفاعل في نحو تفعلان وتفعلون).

٢٩٠ - الطويل، تمامه:

وشرُّ خِصَالِ المرءِ كُنْتُ وعاجِناً

نسب للأعشى. وليس في ديوانه.

الكتني والكتني: هو الذي يقول: كنت في شياي أفعال كذا وكذا. العاجن: الذي يعتمد على الأرض بجمعه إذا أراد النهوض من كبر أو بدانة.

والشاهد: أن الفاعل كالجزء من الفعل، بدليل وقوع اعرابه بعده في قوله: (كتني).

وهو عند النحاة شاهد على أن العرب قد ينسبون إلى الجملة بأسرها مثل «كتني» في النسب إلى «كنت». وعند بعضهم هو شاهد على أنه يحذف لياء النسب عجز المركب غير المضاف.

ومثل البيت الشاهد قوله:

وما أنت كنتي وما أنا عاجن وشر الرجال الكنتني وعاجن

وهو غير البيت الشاهد، لأن ابن يعيش ذكرهما معاً وقال في الثاني: أنشده ثعلب، وفي المقرب لابن عصفور: =

ويمتنعُ تقدُّمُهُ على الفعل. ك: لا مطلقاً^(١). يه: يمتنع إلا^(٢) حيثُ تضمنَ استفهاماً، نحو «من قام؟»^(٣).
ويصحُّ ظاهراً كـ «قام زيد»، ومضمرّاً كـ «قاموا»، ومُبهماً كـ «قام هذا»، ومثنى ومجموعاً.

وحيث هو مضمرٌ تجبُ مطابقته لما يعود إليه، نحو: قاما، قاموا، قامت. وإن تأخر ظاهراً امتنع الضميرُ. فأما قوله - تعالى -: ﴿عَسَا وَهَمَّوْا كَثِيرٌ يَنْتَهُوْا﴾^(٤)، ﴿وَأَسْرَوْا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٥)، وقوله:

٢٩١ - قَسَطُوا قَوْمِي وَسَارُوا سِيرَةً كَلَّفُوا مَنْ رَامَهَا جَهْدَ الطَّلَبِ

= ولست بكنتي ولست بعاجن - وشر الرجال الكنتني وعاجن
المقرب ٧٠/٢، شرح ابن عصفور ٣١١/١، أسرار العربية ٣٦، لمع الأدلة ١١٨،
شواهد الشافية للبغدادي ١١٨، شرح ابن يعيش ٧/٦، سر الصناعة ٢٣٠/١، المخصص
٢٤٦/١٣، شرح الشافية للرضي ٧٧/٢، همع الهوامع ١٩٣/٢، الدرر ٢٢٩/٢،
اللسان (عجن، كون)، الأشمونى ١٨٩/٤.

- (١) أي لا يمتنع مطلقاً. وقد تقدم ذكر خلاف البصريين والكوفيين في هذا أول الباب.
- (٢) (يمتنع) ساقطة من ش، م. وأخرت في الأصل بعد (حيث).
- (٣) في الكتاب ٥٠/١: (وتقول: من كان أخاك؟ ومن كان أخوك؟ كما تقول: من ضرب أباك؟ إذا جعلت «من» الفاعل. ومن ضرب أبوك، إذا جعلت الأب الفاعل).
- (٤) سورة المائدة، الآية: ٧١.
- (٥) سورة الأنبياء، الآية: ٣.

٢٩١ - لم أجد هذا البيت فيما تيسر لي من مراجع مع كثرتها والحمد لله. وهو من الرمل. وشواهد هذا الباب كثيرة جداً، منها قوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وقول الشاعر:

تولى قتال المارقين بنفسيه وقد أسلمناه مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ
وقول الآخر:

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم يعمد
رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواصر
وهي لغة لبعض العرب قيل هم طيء. وقيل: أزد شنوء. وقيل: بلحارث. ويسمياها
النحاة بلغة (أكلوني البراغيث). وانظر ما يأتي.

فمحمولٌ على البدلية لا الفاعلية^(١).

وقد يُحذفُ فعلُهُ حتماً حيثُ يُفسَّرُ^(٢)، نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٣).

وجوازاً، لقريئة تُنبئُ عنه^(٤)، نحو «زيدٌ» لمن قال: من قام^(٥). وقوله:

٢٩٢ - لِيُبَكَّ يَزِيدُ ضَارِعاً لَخُصُومَةٍ

(١) للنحاة في ذلك ثلاثة مذاهب: منهم من يجعل اللاحق علامة لتثنية الفاعل وجمعه على اللغة التي ذكرتُها سابقاً. ومنهم من يجعل الضمير فاعلاً، وما بعده مبتدأ، والجملة المتقدمة في موضع الخبر ومنهم من يجعل ما بعده بدلاً منه كما ذكره المصنف ههنا. ومذهب سيبويه الأول. والثالث مذهب الفراء.

الكتاب ١٩/١، البغداديات ١٠٩، ابن الشجري ١٣١/١ - ١٣٥، شرح ابن عصفور ١/١٦٧، شرح الكافية لابن مالك ٥٨١/٢ - ٥٨٢، معاني الفراء ٣١٦/١.

(٢) انظر شرح الرضي ٧٦/١.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٦.

(٤) (عنه) ساقطة من ت.

(٥) استظهر الرضي أن (زيد) في مثله مبتدأ لا فاعل، لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى. قلت: قد تقدم أن مذهب سيبويه في أن (من) في نحو (من قام؟) فاعل، ففيه على هذا تمام المطابقة.

انظر الكتاب ٥٠/١، شرح الرضي ٧٦/١، شرح الكافية لابن مالك ٥٩٢/٢.

٢٩٢ - الطويل، تمامه:

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطَيِّحُ الطَّوَائِفُ

وقد نسب سيبويه للحارث بن عُثَيْبٍ النهشلي وتبعه الفارسي وابن يعيش. وعند غيرهم في نسبه خلاف. فقد نسب أبو عبيدة في مجاز القرآن والبغدادى في الخزانة لنهشل بن حري. ونسب أيضاً إلى مزرد أخي الشماخ، وأبي الحارث بن ضرار النهشلي، وإلى ليبد بن ربيعة، وإلى ضرار بن نهشل. وإلى المهلهل.

وزيد: هو يزيد بن نهشل. الضارع: الذليل الخاضع. لخصومة: لأجل خصومة، فهو الذي كان ينصره ويؤيده في خصومته وقد فقدوها الآن، المختبط: طالب العرب. تطيح: تذهب وتهلك. الطوايح: أراد المطارح، لأنه جمع «مطيحة» فجمعه على حذف الزائد كقوله تعالى: ﴿لَوَيْحٌ﴾ في جمع «ملقحة».

﴿يُسَبِّحُ لَمْ فِيهَا بِالْقُدُّوْ وَالْأَصَالِ رِجَالٌ﴾^(١) (٢) على بنائه للمفعول.
وقد يُحذفان معاً نحو «نَعَمْ» لمن قال: أقام زيد؟^(٣).

التنازع في العمل

فصل

ويصح تنازعُ العَامِلَيْنِ لمعمولٍ وإن اختلفَ العملُ كضربني وأكرمني/ زيد،
وضربتُ وأكرمتُ زيداً، وضربتُ وأكرمني، أو أكرمتُ وضربتُ.
بص: وأعمالُ الثاني أولى كما في «علمتُ ما زيد قائماً»، فيُضَمَّرُ الفاعلُ في
الأولِ مطابقاً للظاهر^(٤).

والشاهد: رفع «ضارع» بإضمار فعل دل عليه ما قبله، وتقديره: لبيك يزيد ضارع. قال
سيبويه: لما قال (لبيك يزيد) كان فيه معنى (لبيك يزيد) كأنه قال: لبيكه ضارع.
سيبويه ٢٨٨/١، ٣٦٦، ٣٩٨، المقتضب ٢٨٢/٣، مجاز القرآن ٣٤٩/١، إيضاح
الفارسي ٧٤، الاقتضاب ٤٢٠، المفصل ٢٢، شرح ابن يعيش ٨٠/١، المقتصد ٣٥٤/١،
المحكم ٣٢٨/٣، شرح ابن عصفور ٥٣٧/١، أساس البلاغة ٤٦/٢، أمالي ابن الحاجب
ق ١٥٥، المغني ٨٠٧، أوضح المسالك ٣٤٢/١، الدسوقي على المغني ٢٥١/٢، إيضاح
ابن الحاجب ١٧٣/١، الخصائص ٣٥٣/٢، المحتسب ٢٣٠/١، معاهد التنصيص ١/
٢٠٢ - ٢٠٣.

(١) (فيها) ليست في ن.

(٢) سورة النور، الآيتان: ٣٦ - ٣٧.

قرأ (يُسَبِّحُ) مبنياً للمفعول ابن عامر وأبو بكر على أن (له) نائب الفاعل. و(رجال) مرفوع
بمقدر كأنه قيل: من يسبحه؟ فقيل: يسبحه رجال. ويجوز أن يكون (رجال) خبر محذوف
تقديره: المسبح رجال. والوقف على هذه القراءة على (الأصال). وقرأ الباقر من السبعة
(يُسَبِّحُ) على البناء للفاعل، وفاعله (رجال) ولا يوقف حيثنذ على (الأصال). وقرأ أبو حيوة
(يُسَبِّحُ) بالثاء وكسر الباء. وقرأ أبو جعفر (يُسَبِّحُ) بالثاء وفتح الباء.
الاقناع ٧١٣/٢، معاني الفراء ٢٥٣/٢، السبعة ٤٥٦، النشر ٢١٣/٣، الغاية ٢١٩،
تحاف فضلاء البشر ٣٢٥، مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٠٢.

(٣) انظر الرضي ٧٧/١.

(٤) فصل الأنباري خلاف البصريين والكوفيين في مسألة التنازع في الإنصاف (مسألة ١٣) ١/

٨٣. وانظر شرح الرضي ٧٩/١، وشرح الكافية لابن مالك ٦٤٤/٢، وشرح ابن يعيش
٧٧/١، والايضاح لابن الحاجب ١٦٢/١.

ي: بل يُحَذَفُ، لَيْثًا يُضْمَرُ قَبْلَ الذِّكْرِ^(١). قلنا: حَذَفُهُ أَقْبَحُ.

وَيُحَذَفُ الْمَفْعُولُ^(٢) إِنْ اسْتَفْنِيَ عَنْهُ كـ «ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا». وَإِلَّا أَظْهَرَ، كَمَفْعُولِي بَابِ «عَلِمْتُ»، إِذْ لَا يَسْتَفْنِي عَنْ أَحَدِهِمَا كَعَلَمْنِي مُنْطَلَقًا وَعَمَلْتُ زَيْدًا مُنْطَلَقًا^(٣).

ك: بل الأولُ أَوَّلِي، لَيْثًا يُحَذَفُ الْفَاعِلُ أَوْ يُضْمَرُ^(٤) قَبْلَ ذِكْرِهِ^(٥).

فر: بل يَتَحَتَّمُ لِلذِّكْرِ^(٦)، فَيُضْمَرُ الْفَاعِلُ فِي الثَّانِي كـ «أَكْرَمْتُ وَأَكْرَمْنِي

(١) إِذَا أَعْمَلَ الثَّانِي عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ أَضْمَرَ فِي الْأَوَّلِ فَاعِلَ مُطَابِقٍ لِلْأَسْمِ الْمُنْتَازِعِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، فَيَقَالُ: «ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، ضَرَبَانِي وَأَكْرَمْتُ الزَّيْدَيْنِ، ضَرَبُونِي وَأَكْرَمْتُ الزَّيْدَيْنِ»، ضَرَبْتَنِي وَأَكْرَمْتُ هُنْدًا، ضَرَبْتَانِي وَأَكْرَمْتُ الْهِنْدَيْنِ، ضَرَبْتَنِي وَأَكْرَمْتُ الْهِنْدَاتِ.

أَمَّا الْكَسَائِيُّ فَيَحْذِفُ الْفَاعِلَ مِنَ الْأَوَّلِ حَذْرًا مِنَ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ. وَأَجَابَ الْبَصْرِيُّونَ بِأَنْ حَذَفَ الْفَاعِلَ أَشْنَعُ مِنَ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ، لِأَنَّهُ جَاءَ بَعْدَهُ مَا يَفْسِرُهُ فِي الْجُمْلَةِ.

انظر الرضي ٧٩/١، الإيضاح لابن الحاجب ١٦٣/١، شرح الكافية لابن مالك ٦٤٥/٢. (٢) أَيُّ أَنْ أَعْمَلَ الثَّانِي عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ. فَهَمَّ يُوَافِقُونَ الْكَسَائِيَّ فِي حَذْفِ الْمَفْعُولِ إِذَا أَعْمَلَ الثَّانِي، لِأَنَّ الْمَفْعُولَ فَضْلَةً، بِخِلَافِ الْفَاعِلِ.

انظر الرضي ٨٠/١.

(٣) شرح الرضي ٨٠/١، شرح الكافية لابن مالك ٦٤٨/٢.

(٤) الْأَصْلُ: تَضْمَرُهُ.

(٥) انظر حجة الكوفيين وجواب البصريين عنها في الإنصاف ٨٣/١ وما بعدها، شرح الرضي ٧٩/١، الإيضاح لابن الحاجب ١٦٥ - ١٦٦، شرح الكافية لابن مالك ٦٥٤/٢، شرح ابن يعيش ٧٧/١.

(٦) أَيُّ يَتَحَتَّمُ أَعْمَالُ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ لَا يَرَى الْأَعْمَالَ قَبْلَ الذِّكْرِ.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٦٤٦/٢، الإيضاح لابن الحاجب ١٦٣/١، الأشموني ٢/١٠٣.

وقال الرضي ٧٩/١: (والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني أن طلب أيضاً للفاعلية نحو «ضرب وأكرم زيد» جاز أن يعمل العاملان في المنتازع فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعليين، لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساد في الأصول، وهم يبررون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية).

زيداً». وكذلك المفعولُ في الأصح^(١) كـ «أكرمَنِي وأكرمتهُ زيدُ»^(٢) إلا أن يَمْنَع مانِعٌ فيُظْهِرُ كـ «حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهُمَا مُنْطَلِقَيْنِ الزيدَانِ منطلقاً»، إذ لو أَضْمَرْتُهُ مفرداً لم يَجْزُ، إذ هو خَيْرٌ عن مثنى، ومثنى لم يَجْزُ، إذ هو عَائِدٌ على مفردٍ، فَلَزِمَ إظهارُهُ^(٣).

لَنَا^(٤) قَوْلُهُ:

٢٩٣ - وَكُنْتَا مُدْمَاءَ كَأَنَّ مُتَوْنَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٍ

(١) أي إن لم يجز حذف المفعول فيضمّر قبل الذكر كالفاعل، لمشاركته له في علة جواز الإضمار قبل الذكر، وهي امتناع جواز حذفه.

(٢) ت: زيداً.

(٣) أجاز الكوفيون في مثل هذا الإضمار والحذف.

(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك ٦٥١/٢ - ٦٥٢، وشرح الرضي ٨٠/١.

(٤) أي حجة على الكوفيين.

٢٩٣ - الطويل، لطفيل بن كعب الغنوي (ديوانه ٧).

كمت: جمع أكتمت. ومفرده غير مستعمل، بل المستعمل مصغره وهو (كمتيت). والكميت: الفرس الذي لونه الحمرة يخالطها سواد. مدماة: شديدة الحمرة. متونها: ظهورها. جرى: سال. استشعرت لون مذهب: جعلت هذا اللون شعارها، وأصل الشعار العلامة يتخذها المحارب ليعرف. المذهب: المموه بالحمرة، وهو من أسماء الذهب.

يصف خيلاً ألوانه مشوبة بحمرة كان عليها شعار ذهب.

والشاهد: أن الشاعر قد أعمل ههنا الثاني من العاملين وهو (استشعرت) في (لون مذهب)، ولو أعمل الأول منهما وهو (جرى) لرفع (لون مذهب) لأن الأول يطلبه فاعلاً، ولأني بضمير المعمول بارزاً مع العامل الثاني، فكان يقول: واستشعرت لون مذهب. وعلى ما اختاره البصريون هنا من أعمال الثاني يكون قد أضمر في الأول (جرى) فاعلاً دل عليه (لون مذهب).

سبويه ٧٧/١، المقتضب ٧٥/٤، جمل الزجاجي ١٢٧، الإنصاف ٨٨/١، إيضاح ابن الحاجب ١٦٣/١، أمالي ابن الحاجب ق ١٥٤/ب، شرح ابن عصفور ٦١٨/١، المحكم ٢٢٥/١، شرح ابن يعيش ٧٧/١، ٧٨، العيني ٢٤/٣، إيضاح الفارسي ٦٨، أساس البلاغة (شعر) اللسان (دمي)، الأشموني ١٠٤/٢.

ح^(١): وقول امرئ القيس:

٢٩٤ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
لَيْسَ مِنَ التَّنَازُعِ^(٢)، لِفَسَادِ الْمَعْنَى بِهِ^(٣). قلت: بل منه، ولا فساد كما في

(١) ت، ن: (م. ح) ونسب القول في التاج المكمل للمصنف لابن الحاجب وحده.
٢٩٤ - الطويل، (ديوانه ١٦٧ شرح السندوسي - المكتبة التجارية ١٩٥٣م). من قصيدته الشهيرة التي أولها:

أَلَا يَمُ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلُلُ الْبَالِي وَهَلْ يَمَعْنُ مَنْ كَانَ فِي الْمُضَرِّ الْخَالِي
وهو عند الكوفيين من باب تنازع العاملين معمولاً واحداً، لأن كلا من (كفاني) و (لم أطلب) يطلب (قليل)، وهو شاهد على أن المختار أعمال الأول، لأن الشاعر فصيح وقد أعمله بلا ضرورة، إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره، ووافق الكوفيون على هذا أبو علي الفارسي في الإيضاح، والمصنف هنا وفي المكمل، ورد على ابن الحاجب زعمه أن هذا ليس من التنازع لفساد المعنى به كما هو مذهب سيويه وجمهور البصريين. قال سيويه: (فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب لفسد المعنى). وتخصيص المصنف لابن الحاجب هنا قصور منه إذ هو مذهب جمهور البصريين، قال ابن عصفور: (ومما ذكرناه في أول الباب في حد الأعمال يتبين إذن فساد من ألحق قول امرئ القيس: فلو أن ما أسعى... الخ بالأعمال، لأن «كفاني» يطلب قليلاً، و «لم أطلب» يطلب الملك، كأنه قال: ولم أطلب الملك، لأن حقيقة الأعمال أن يتقدم عاملان، كل واحد منهما طالب للمعمول، و «لم أطلب» لا يتسلط هنا على القليل، ألا ترى «أنه لا يصح» لو أن سعي لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال، لأن إذا لم يسع لأدنى معيشة فإنما يطلب الكثير، فكان حق أن يقول: لطلبت القليل، فهو غير متسلط عليه، فلهذا قلنا: بأنه ليس من باب الأعمال، والعامل إنما هو كفاني).

سيويه ٧٩/١، المقتضب ٧٦/٤، الخصائص ٣٨٧/٢، الإنصاف ٨٤/١، المقرب ١/١٦١، شرح ابن عصفور ٦٢٢/١، إيضاح ابن الحاجب ١/١٦٥، إيضاح الفارسي ٦٧، الموشح للمرزباني ٢٧، فقه اللغة وسر العربية ٣٠٣، المغني ٣٣٨، ٣٥٦، ٦٦٠، السيوطي ٢١٩، ٢٧٩، المقتصد ٣٤٢/١، الرضي ٨١/١، الخزائن ٣٢٧/١.

(٢) ت: (ليس منه أي من التنازع).

(٣) انظر الإيضاح ١/١٦٩، والكافية بشرح الرضي ٨١/١.

المُكَلَّل^(١).

فهرع:

وقد يَنْحَنُّ استِثَارُ الفاعلِ المضمرِ كما مر^(٢).

وقد يُخَالَفُ القِيَّاسُ في/ إعرابِ الفاعلِ والمفعولِ لِأَمْنِ اللَّيْسِ، كقوله:

٢٩٥ - مَثَلُ القَنَافِدِ هَذَا جَوْنٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجْرُ

(١) قال المصنف في المكمل الكاشف لغوامض المفصل ق ٢٠ بعد أن ذكر مذهب سيويه وابن الحاجب في البيت: (وكلام سيويه في هذا البيت ليس بذلك، لتأديته إلى أمرين لم يسمعا عن العرب ولا قال بهما أحد من النحاة: أحدهما الفصل بين الفاعل وفعله بجملة أجنبية، وذلك أنه جعل «ولم أطلب» موجهاً إلى غير فاعل «كفاني». وأما على مذهب الكوفيين فليست بالأجنبية لأنهم وجهوا الفعلين إلى واحد، ولا يضر كونه مسنداً إلى أحدهما على طريقة الفاعلية وإلى الآخر على طريقة المفعولية. الثاني حذف مفعول «أطلب» من غير دليل يدل عليه. ولا ينفع قوله بعد:

ولكنهما أسعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ

لأن من حق الدليل أن يكون في الجملة التي حذف منها المحذوف. وأما قولهم: إن حق المثبت بعد «لو» أن يكون منفياً والمنفي مثبتاً فليس بمطرد إلا حيث يقصد امتناع الشيء لامتناع غيره أو وجوده لوجود غيره نحو لو فعلت فعلت، لو لم تفعل لم أفعل، فإن لم يقصد هذا المعنى لم يجب ذلك التقدير. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعُكُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ فإنه لا يستقيم تقدير المبتين منفيين لما لم يقصد امتناع أم لا. ونظيره في النفي قول النبي: ١: «نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه».

(٢) في المضمر. انظر ص ١٦٥.

٢٩٥ - البسيط للأخطل (شرح ديوانه ص ١٧٨. ط. بيروت ١٩٦٨م).

ورواية الديوان:

على العبارات هَذَا جَوْنٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ حَدَّثَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجْرُ
القناذ: جمع قنذ. وهو حيوان صغير يضرب به المثل في سري الليل. هداجون: جمع هداج، من الهدج والهدجان، وهو مشي فيه ضعف. ويقال: هداج الظليم، إذا مشى في ارتعاش. وقيل: الهداج السائر سيراً سريعاً. والأول متعين هنا لأنه أشار به إلى أنهم يتلصصون. نجران وهجر: بلدان معروفان.
والشاهد هنا رفع (نجران) و(هجر) وهما مفعولان، ونصب (سواتيهم) وهو فاعل. وعده=

والمشبهة بالفاعل نوعان: مفعول ما لم يُسم فاعله، ومبتدأ وخبر.

مفعول ما لم يسمى فاعله

فالأول: هو ^(١) ما حُذِفَ فاعله لِجَهْلِهِ ^(٢)، أو لِمَخَافَتِهِ ^(٣)، أو لِجَلَالِ لَهُ ^(٤)، أو للمفعول ^(٥)، نحو «قُتِلَ الأمير» - وقَاتِلُهُ اللَّصُّ - أو العكس كـ «قُتِلَ اللَّصُّ» ^(٦)، أو إيهاماً، أو اختصاراً، ثم أُقيِمَ مَقَامَهُ، فَرُفِعَ كَرَفْعِهِ ^(٧).

= ابن عصفور ضرورة، لأن القافية مرفوعة، ثم قال: (وفيه روايتان: رفع هجر ونصبها، فالذي رواه بنصبها قلب في الآخر وجعل هجر مفعولاً بعد «بلغت» وفي «بلغت» ضمير السوات، وعاد الضمير على ما بعده، لأنه في باب الاعمال يعود على ما قبله. وهي رواية أبي القاسم - يعني الزجاجي - والذي رواه برفعها قلب في الأول والثاني. وهذه الرواية أثبت، وهي رواية المبرد).

ومقتضى كلام ابن عصفور هنا أن المرفوع هو (هجر) دون نجران. وهو مقتضى كلام ابن الشجري أيضاً. وفي موضع آخر من شرح الجمل نص ابن عصفور على أن (نجران) و(هجر) مرفوعان، وهو كذلك في سائر المصادر.

المحتسب ١١٨/٢، جل الزجاجي ٢١١، شرح ابن عصفور ١٨٢/٢، ٦٠٢، أصول ابن السراج ٧١٩/١، ابن الشجري ٣٦٧/١، الكامل ٣٧٠/١، مجاز القرآن ٣٩٢/٢، المختص ٩٤/٨، مغني اللبيب ٩١٧، السيوطي ٣٢٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/٢، ٦١٢، همع الهوامع ١٦٥/١، الدرر ١٤٤/١، الأشموني ٧١/٢.

(١) (هو) ساقطة من د.

(٢) وعكسه أن يحذف للعلم به نحو (أنزل المطر) لأنه قد علم أن منزله الله تعالى.

انظر شرح ابن عصفور ٥٣٤/١.

(٣) ش: لمخافة. د: لمخافة. وانظر للهمع ١٦١/١.

(٤) أي فيصان اسمه عن أن يقرن باسم المفعول. وانظر للهمع ١٦١/١.

(٥) أي: أو إجلالاً للمفعول، فيكون حذف الفاعل لكونه حقيراً، كما في نحو (طعن عمر) ولا يذكر العليج الطاعن له إجلالاً لعمر رضي الله عنه أن يكون اسمه مع اسم العليج في كلام واحد. شرح ابن عصفور ٥٣٤/١.

(٦) التمثيل بالقتل في الموضوعين ظاهر الضعف. ولو قال «ضرب» لكان أقوى.

(٧) ومن أسباب الحذف أيضاً إقامة الوزن واتفاق القوافي.

انظر شرح ابن عصفور ٥٣٤/١، والهمع ١٦١/١ - ١٦٢، وشرح الأشموني ٥٧/٢.

وينوبُّ عن الفاعل كلُّ مفعولٍ إلَّا الظروفُ اللازمة للظرفية كـ «إِذْ» و «إِذَا» و «عِنْدَ» و «لَدَيَّ»، إذ لا تخرجُ عن الظرفية، والمصادرُ غير المُخَصَّصة بصفةٍ أو نوعٍ^(١)، إذ لم تَرُدْ على فائدة الفعل، والفعلُ لا يكونُ فاعلاً.

وشرطه: تغييرُ صيغة الفعل بضمِّ أوَّلِهِ مطلقاً، وكسرٍ ما قبلَ آخرِهِ ماضياً، وفتحِهِ مضارعاً، إشعاراً بذلك. وآلَا يكونُ المفعولُ الثاني من بابِ «عَلِمْتُ»^(٢)، ولا الثالثُ من بابِ «أَعْلَمْتُ»^(٣)، إذ هما خبراً مبتدأ لا يَتِمُّ المقصودُ بدونِ إسنادهما^(٤). ولا مفعولاً معه، ولا لَهُ، إذ تَبَطَّلُ فائدتهما بذلك^(٥).

بص: وإذا وُجِدَ المفعولُ به تعيينٌ دونَ سائرِ المفاعيلِ، إذ تَوَقَّفَ فَهَمِيَّةُ الفِعْلِ عليه^(٦)، فهو أَقْوَاهَا، مثَالُهُ «ضَرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ/ الأَمِيرِ ضَرْباً شَدِيداً فِي دَارِهِ»^(٧) فَيَتَعَيَّنُ زَيْدٌ، وإلَّا فَالْجَمِيعُ سَوَاءٌ^(٨).

(١) نحو (سبحان الله)، و(معاذ الله) و(عمرك الله). لالتزام العرب النصب فيها على المصدر. انظر شرح ابن عصفور ٥٣٦/١، الهمع ١٦٢/١، شرح الكافية لابن مالك ٦٠٨/٢، الأشموني ٦١/٢.

(٢) منعه المتقدمون من النحاة، وأجازوه بعض المتأخرين، وفصل بعضهم فأجازه أن أمن اللبس، كما إذا كان نكرة وأول المفعولين معرفة نحو «ظن زيدا قائم» لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر في الأصل.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٦١٠/٢، شرح الرضي ٨٣/١، الهمع ١٦٢/١. (٣) أجازوه الرضي إذا ألزم كل مفعول مركزه، وذلك بأن يكون ما كان خبراً في الأصل بعدما كان مبتدأ في الأصل.

شرح الرضي ٨٤/١، وانظر شرح الأشموني ٦٦/٢، وشرح ابن عصفور ٥٣٩/١. (٤) انظر شرح ابن عصفور ٥٣٩/١.

(٥) انظر المصدر السابق، والهمع ١٦٢/١.

(٦) معناه غير ظاهر. وقد قال الرضي في تعليل مذهب البصريين في ذلك: (قوله: «وإذا وجد المفعول به تعيين له» أي: للقيام مقام الفاعل، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات).

وانظر شرح ابن عصفور ٥٣٦/١.

(٧) الكافية بشرح الرضي ٨٣/١.

(٨) أي: إن لم يوجد المفعول به فالباقي سواء في جواز إقامة أي منها مقام الفاعل.

ك: بل هي سواء مطلقاً، لتعلقها به جميعاً^(١)، ولقوله - تعالى - ﴿وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مِنْشَوْرًا﴾^(٢). قلنا: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلَزَمْتَهُ طَلَبُهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخِرَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا﴾ حال، أي: يُخْرِجُ له عَمَلُهُ مكتوباً^(٣).
قالوا: قال (تعالى)^(٤): ﴿يَجْزِي قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٥)، وقال الشاعر:

(١) وافقهم في ذلك الأخفش، وبعض المتأخرين.
قال ابن جني في الخصائص ١/ ٣٩٧: (وأجاز أبو الحسن «ضرب الضرب الشديد زبداً» ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد ديناراً» و«قتل القتل يوم الجمعة أخاك» ونحو هذه المسائل ثم قال: هو جائز في القياس، وإن لم يرد به الاستعمال).
وانظر معاني الفراء ٢/ ٢١٠، شرح الرضي ١/ ٨٤ - ٨٥، شرح الأشموني ٢/ ٦٤، الخزانة ١/ ١٦٣ (بولاق)، شرح التسهيل ٨٦/ أ.
ونسب السيوطي في الهمع ١/ ١٦٢ إلى ابن مالك إجازة ذلك. وقد قال ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ٦٠٩، (ولا يميز غير الأخفش من البصريين أن ينوب غير المفعول به وهو موجود. وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون).
وينبغي أن يعلم أن إجازة الأخفش إقامة غير المفعول به مع وجوده مشروطة بتقدم النائب على المفعول به.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١٣.
قرأ أبو جعفر (يُخْرِجُ) بالياء وضمها وفتح الراء. وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضم الراء.
وقرأ الباقون وبالنون وضمها وكسر الراء. واتفقوا على نصب «كتاباً».
وقرأ ابن عامر وأبو جعفر «يُلْقَاهُ» بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف. وقرأ الباقون بفتح الياء وإسكان اللام وتخفيف القاف.
انظر النشر ٣/ ١٤٩ - ١٥٠، الاتحاف ٢٨٢، المذهب ١/ ٣٨٠، إرشاد المبتدي ٤٠٦، الغاية ١٩٠، معاني الفراء ٢/ ١١٨.

(٣) فالذي أقيم مقام الفاعل في الآية ليس هو الجار والمجرور، بل هو ضمير يعود على الطائر المذكور في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلَزَمْتَهُ طَلَبُهُ فِي عُنُقِهِ﴾. والتقدير: ويخرج له يوم القيامة طائره أي: عمله كتاباً، أي مكتوباً.
وانظر شرح ابن يعيش ٧/ ٧٤ - ٧٥.

(٤) زيادة من د.

(٥) سورة الجاثية، الآية: ١٤.

قرأ ابن عامر وهزاة والكسائي (لِنَجْزِي) بالنون. وقرأ أبو جعفر والأعرج وشيبة (لِيُجْزِي) =

٢٩٦ - فلو وَلَدَتْ قُفَيْرَةً جِرْوُ كَلْبٍ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ الْكِلَابُ

قلنا نادر .

قلت : وتقديرُ أصحابنا : «لِيُجْزَى الْجَزَاءُ» و«لَسَبَّ» ^(١) «السَّبُّ» تعسفٌ كُلِّي ^(٢) .

=بضم الياء وفتح الزاي وألف بعدها على البناء للمجهول . وقرأ الباقون (لِيُجْزَى) بفتح الياء مع كسر الزاي وفتح الياء مبنياً للفاعل، والضمير يعود على الله تعالى .
انظر الإقناع ٧/ ٧٦٤، البحر المحيط ٨/ ٤٥، إعراب القرآن ٣/ ١٢٨، المذهب ٢/ ٢٣٠، السبعة ٥٩٤، معاني الفراء ٣/ ٤٦، الغاية ٢٦٠، إرشاد المبتدي ٥٥٣ - ٥٥٤، النشر ٣/ ٣٠٠ - ٣٠١، الاتحاف ٣٩٠، تفسير الطبرسي ٢٠/ ١٢٨، الكشف ٣/ ٥١١، القرطبي ١٦/ ١٦٢، شرح ابن عصفور ١/ ٥٣٦ - ٥٣٧، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦٠٩، شرح ابن يعيش ٧/ ٧٥.

٢٩٦ - الوافر، لجرير في هجاء الفرزدق . وسقط من ديوانه ومن النقائض .

قفيرة : هي أم الفرزدق . ويروى مكانه (قفيرة) و(فكيهة) .

والجرو - بثلاث الجيم - ولد الكلب .

والبيت شاهد للكوفيين على أنه يجوز إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصريح . وهو عند البصريين ضرورة . قال ابن جني : هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد به أصلاً، بل لا يثبت إلا محققاً شاذاً .

وقال ابن عصفور : ظاهره أنه أقيم المجرور وهو (بذلك) وترك المفعول المسرح وهو (الكلاب) لكنه يخرج على أن يكون ضرورة فلا يلتفت إليها . أو على أن يكون الكلاب منصوباً بـ «ولدت» فلا يكون لسب ما يقوم مقام الفاعل إلا المجرور، ويكون (جرو الكلب) منادى محذوفاً منه حرف النداء كأنه قال : ولو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب بذلك الجرو .

الخصائص ١/ ٣٩٧، ابن الشجري ٢/ ٢١٥، شرح ابن عصفور ١/ ٥٣٧، القرطبي ١٦/ ١٦٢، شرح ابن يعيش ٧/ ٥٧، همع الهوامع ١/ ١٦٢، الدرر ١/ ١٤٤، الرضي ١/ ٨٥، الخزانة ١/ ٣٣٧.

(١) أصل، ن : لسب .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٣٧ : (فإن قيل : قد قرئ : «لِيُجْزَى قَوْمًا يَمَّا كَانُوا يَكْتَبُونَ» بنصب قوم، وظاهر هذا أنه أقام المجرور، وهو «يَمَّا كَانُوا» وترك المسرح وهو «قوم» فالجواب أن «قوماً» ليس بمعمول ليُجْزَى بل لفعل مضمّر يدل عليه يجزي كأنه قال : جزى الله قوماً . ويكون مفعول «يجزي» ضمير المصدر المفهوم منه كأنه قال : ليُجْزَى هو، أو ليُجْزَى الجزاء» .

وانظر شرح ابن يعيش ٧/ ٧٥.

فرع:

وإذا بُني للمفعول الفعل المتعدي إلى واحد صار كاللازم^(١)، وإلى اثنين صار متعدياً إلى واحد، وإلى ثلاثة صار متعدياً إلى اثنين^(٢). وكلها تعمل في الفَصَلات، لازِمها ومتعديها. وكَرِهَ بعضهم انتصاب الطرف بعد ثلاثة^(٣).

ويجوز بناء اللازم للمفعول، فينبؤ مَصْدَرُهُ^(٤) أو مُتَعَلِّقُهُ عن الفاعل، كَصُحِّحَكَ، أو بَكِّي مِنْ كَذَا.

والمفعول الأول من باب «أُعْطِيْتُ» أولى من الثاني، إذ هو في التحقيق فاعل^(٥).

المبتدأ والخبر

وأما المبتدأ فأشبهه^(٦) بالإسناد إليه، والخبر، لوقوعه موقعه فَرَفِعاً^(٧). فالمبتدأ إما لفظ مسند إليه جُرِّدَ عن العامل اللفظي، أو صفة رافعة لإظهار أو في

(١) الصواب «صار لازماً»، لأن مفعوله يصير فاعلاً له، ولا يتجاوز إلى مفعول، فهو لازم.

(٢) انظر شرح الفريد ٢٩٠.

(٣) (ثلاثة مفاعيل) في ت. انظر شرح ابن عصفور ٥٣٩/١.

(٤) لعل صوابها: ضمير مصدره. وانظر الهمع ١٦٤/١.

(٥) قال الرضي ٨٥/١: (وإنما كان أولى لأن فيه معنى الفاعلية دون الثاني، ففي «أعطيت زيداً» درهماً زيد عاط، أي آخذ، والدرهم معطو. وفي «كسوت عمراً جبة» عمرو مكتس والجبة مكتساة، وكذا في غيره).

(٦) أي أشبه الفاعل. وهذا منه مبني على أن أصل المرفوعات الفاعل وحده، فهو أصل للمبتدأ، وعزي هذا للخليل، وقيل العكس وعزي لسيبويه، وقيل كلاهما أصلان واختاره الرضي.

شرح الرضي ٧٠/١، الهمع ٩٣/١، شرح ابن يعيش ٨٣/٦، المقتصد ٢١٥/١.

(٧) المراد بوقوع الخبر موقع الفاعل هو أن كلا منهما يكون جزءاً ثانياً من الجملة.

المقتصد ٢٥٧/١، المفصل بشرح ابن يعيش ٨٣/٦.

حُكْمِهِ^(١)، معتمدة على مُصَدِّرٍ. فيدخل/ «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٢)، «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ»^(٣)، «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ»^(٤). ويخرج اسم «كَانَ» ونحوه.

ويجوزُ في «أَقَاتِمُ زَيْدٌ» كَوْنُ كُلِّ مِنْهُمَا مَبْتَدَأً وَالْآخِرُ خَبَرُهُ^(٥)، بخلاف أَقَاتِمُ الزَّيْدَانِ، أَوْ أَنْتَمَا، فَيَتَعَيَّنُ الْأَوَّلُ لِلإِبْتِدَاءِ^(٦). وفي «أَقَاتِمَانِ الزَّيْدَانِ» الْآخِرُ، إِذِ الصَّفَةُ كَالْفَعْلِ^(٧).

(١) المراد بما في حكمه المضمهر البارز غير المستكن نحو «أَقَاتِمَانِ هُمَا «فَان» هُمَا» فاعل مع كونه مضمراً. وانظر الرضي ٨٦/١ - ٨٧، وشرح الكافية لابن مالك ٣٣١/١.

(٢) هذا مثل يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه خيراً من مرآه. وأول من قاله النعمان بن المنذر. وقيل: «بل المنذر ابن ماء السماء. وتسمع مبتدأ لأنه في تأويل سماعك، وقبله «أَنْ» مقدرة. وروي: «أَنْ تسمع..» ولأن تسمع» وتسمع بالمعدي لا أن تراه» والمعدي: نسبة إلى معد وقياسه معدي فخفف. وذهب الكسائي إلى تشديد الدال من «المعدي» على أنه تصغير رجل منسوب إلى معد.

مجمع الأمثال للميداني ١٢٩/١، أمثال العرب للضبي ٤٩، الأمثال لابن سلام ٩٧، الفاخر لابن سلمة ٦٥، المستقصى ٣٧٠/١، فصل المقال لأبي عبيد البكري ١٣٥، جهرة الأمثال للعسكري ٢٦٦/١، الكتاب ٤٤/٤، الأوضح ١٨٦/١.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٦.

قال الرضي ٨٦/١: (قوله: «الاسم المجرد» لا يرد عليه نحو «تسمع بالمعدي لا أن تراه» وقوله تعالى: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ» عند من قال: أأنذرتهم مبتدأ، لتأويلها بالاسم، أي سماعك بالمعدي، وسواء عليهم إنذارك وتركه).

وانظر الأشموني ١٩٧/١، وشرح ابن يعيش ٩٣/١، والإيضاح لابن الحاجب ١٩٠/١.

(٥) إذا جعل (أَقَاتِمُ) مبتدأ فلا خبر له عند النحاة، لأن الفاعل سد مسد الخير.

انظر الرضي ٨٦/١، الأشموني ١٩٨/١، المقتصد ٢٤٦/١.

(٦) لأن «أَقَاتِمُ» رفع فاعلاً غير مستتر فصلح للإبتداء سواء كان الفاعل الظاهر من المضمهرات أو من غيرها.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣٣٢/١، وشرح الرضي ٨٧/١.

(٧) و «أَقَاتِمَانِ» فيه خبر مقدم لأنه رافع لفاعل مستتر.

شرح الكافية لابن مالك ٣٣١/١، والرضي ٨٦/١.

والخبر هو المجزئ المسند إلى المبتدأ، فخرجت الصفة المذكورة^(١).
 م. ح. كثر: ورافعهما^(٢) الابتداء، وهو اهتمامك بالشيء، وجعلك له أولاً،
 لحديث عنه تحقيقاً^(٣) أو تقديرأ^(٤)، لاقتضائه إياهما^(٥).
 با: يعمل في الخبر بواسطة المبتدأ. يه. جني. ش: بل رَفَعَ المبتدأ^(٦)،
 وهو رَفَعَ الخبر^(٧). ي. فر: بل ترافعا^(٨).

(١) لأنها أسندت إلى غير المبتدأ.

(٢) ش: ورافعهما.

(٣) نحو (زيد قائم).

(٤) نحو (زيد قام).

(٥) هذا أحد أقوال ثلاثة للبصريين في رافع الخبر، أما المبتدأ فهم متفقون على أن العامل فيه الابتداء، ورده ابن عصفور في شرح الجمل ٣٥٥/١ قال: (منهم من ذهب إلى أن الرفع له التهمم والاعتناء، وتهممك واعتناؤك به هو جعلك له أولاً لفظاً أو نية. وذلك باطل لأن التهمم معنى والمعاني لا يثبت لهما العمل في الموضع.
 وقد عقد الأنباري المسألة رقم (٥) في الإنصاف ٤٤/١ لذكر اختلاف البصريين والكوفيين في رافع المبتدأ والخبر. وسيأتي تلخيص الأقوال في ذلك.

(٦) أي: الابتداء رفع المبتدأ.

(٧) أي: والمبتدأ رفع الخبر.

(٨) خلاصة الأقوال في رافع المبتدأ والخبر في الآتي: مذهب سيبويه والبصريين أن العامل في المبتدأ هو الابتداء. وذهب الجرمي والسيرافي من البصريين إلى أن العامل فيه التعري من العوامل اللفظية، وعليه الجزولي وابن عصفور، وهو راجع إلى القول الأول عند التحقيق. ومذهب الكوفيين أن العامل في المبتدأ الخبر. أما الخبر فلبصريين في رافعه ثلاثة أقوال: الأول أنه المبتدأ. وهو قول سيبويه، وأحد قولي المبرد، ويحكي عن أبي علي وابن جني. واختاره ابن مالك والمرادي وابن عقيل. والثاني لأكثر البصريين ومنهم الزمخشري وابن الحاجب أن العامل فيه الابتداء أيضاً. والثالث أنه الابتداء والمبتدأ معاً. وعليه المبرد في أحد قولين وابن السراج.

وهناك قول رابع نسبته المصنف هنا لابن الخباز وهو أن العامل فيه الابتداء بواسطة المبتدأ. أما الكوفيون فقالوا العامل في الخبر المبتدأ، لأنهما يترافعان عندهم. ولهم قول آخر هو أن المبتدأ يرتفع بالذكر الذي في الخبر، وهو الضمير العائد من الخبر إليه، لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضاً. =

فرع:

كثر: ويتحتّم كونُ المبتدأ اسماً، للإسنادِ إليه، أو في حُكمِهِ كما مرّ. وكونُهُ معرفةً إذ هو محكومٌ عليه، ولا حُكْمٌ^(١) على مجهولٍ^(٢).

وفي حُكْمِ^(٣) المعرفةِ النكرةِ المخصّصةِ^(٤)، إمّا بوصفٍ لفظيٍّ، نحو «وَلَقَبْتُ مُؤْمِنٌ»^(٥) أو معنويٍّ كـ «رُجِلٌ قائمٌ»^(٦)، أو مقدّرٌ كـ «السُّنَنُ مَنَوَانٌ يَذْهَبُ» أي: منه^(٧). أو لِمَجِيئِهِ مع مُصدّرٍ، نحو: أرجلٌ، ما رجلٌ، لَرَجُلٍ^(٨)، أو وَرَجُلٍ^(٩) يضحكُ^(١٠)، أو متضمناً له، نحو «مَنْ عِنْدَكَ؟»، «مَنْ يَأْتِي أكرمُهُ»^(١١). أو مُضاهياً للنفي كـ «الخبرية»^(١٢) أو جواباً كـ «لَنْ رجلاً في الدار»^(١٣) جواب/ «ما رجلٌ فيها». أو جوابٌ استفهامٍ كـ جوابِ^(١٤) أرجلٌ في الدارِ أم امرأة؟^(١٥) أو تَعَجُّباً

= الكتاب ١٢٦/٢، المقتضب ٤٩/٢، ٢١٢/٤، الإنصاف ٤٤/١ - ٥١، الرضي ١/ ٨٧، شرح الكافية لابن مالك ٣٣٤/١، أسرار العربية ٧٦، الخصائص ١٨/١، شرح ابن عصفور ٣٥٥ - ٣٥٧، شرح التسهيل ٤٤/١ وما بعدها، شرح المرادي ٢٧٢/١، شرح ابن عقيل ٢٠١/١، شرح الأشموني ١٩٣/١، شرح الفريد ١٧٢.

- (١) ت: يحكم.
- (٢) الكافية وشرح الرضي ٨٨/١.
- (٣) د: حكمه.
- (٤) ش: المحضة.
- (٥) سورة البقرة، ٢٢١.
- (٦) الأشموني ٢١٥/١.
- (٧) المساعد ٢١٧/١.
- (٨) اللام للابتداء. وانظر الأشموني ٢١٧/١.
- (٩) الأصل، ت، م: «رجلٌ» بدون الواو. وهي واو الحال. فلا بد من إثباتها.
- (١٠) قوله: ورجلٌ يضحك. أراد واو الحال. وانظر الرضي ٨٩/١.
- (١١) انظر شرح الرضي ٨٩/١.
- (١٢) انظر الأشموني ٢١٨/١.
- (١٣) د: (فيها) مكان (في الدار).
- (١٤) (جواب استفهام كجواب) ساقطة من د.
- (١٥) انظر شرح ابن عصفور ٣٤٠/١، وشرح الكافية لابن مالك ٣٦٣/١.

نحو ما أحسنَ زيداً^(١)، وكقوله:

٢٩٧ - عَجَبْتُ لَتِلْكَ قَضْبَةً وَإِقَامَتِي فَيَكُنُّمَ عَلَى تِلْكَ الْقَضْبَةِ أَعْجَبُ
أو بمعنى الفاعل، نحو «شَرُّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ»^(٢).

أو مُشْبِهًا للفاعل بتقدُّم حكمه عليه ظرفاً، نحو «عندي رجلٌ»، أو حرفاً،
نحو «في الدارِ رجلٌ»، أو جملةً، نحو «قام^(٣) أبوه رجلٌ». أو مراداً به العموم،

(١) في مذهب سيبويه والبصريين لأن «أفعل» في التعجب اسم عندهم، وعند الكوفيين هو فعل.
الكتاب ٧٢/١، المقتضب ١٧٣/٤، الإنصاف ١٢٦/١، الرضي ٨٩/١.

٢٩٧ - الكامل وقد تقدم بسط الخلاف في قائله عند الكلام على الشاهد رقم ٢٨٣.

وقوله: قضية: منصوب على التمييز للمبهم من قوله: عجب.

والشاهد: رفع عجب بالابتداء لتضمنه معنى التعجب. قال سيبويه: (وقد جاء بعض هذا
رفعاً مبتدأ ثم يبنى عليه. وزعم يونس أن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعاً).

وقال الأعلام: (الشاهد فيه رفع «عجب» على اضممار مبتدأ، أي: أمري عجب، ويجوز
رفعه بالابتداء).

وقال ابن يعيش: حكاه يونس مرفوعاً، كأنه قال: أمري عجب. ويجوز أن يرفع على أنه
مبتدأ وجاز الابتداء به لأنه في معنى المنصوب الذي فيه معنى الفعل، ويكون «لتلك» خبره).

الكتاب ٣١٩/١، المؤلف والمختلف للآمدي ٣٨ معجم البلدان (أجأ) شرح ابن يعيش
١١٤/١، الخزائن ٣٤/٢ (عرضاً) التصريح ٨٧/٢، همع الهوامع ١٩١/١، الدرر ١/
١٦٤، المساعد ٤٧٨/١، الأشموني ٢٠٦/١، العيني ٣٤٠/٢.

(٢) هامش ت: إذا استعمل في معنى: ما أهر ذا ناب إلا شر.

وهذا مثل يضرب في ظهور أمارات الشر ومغايه.

أهره: حمله على الهرير، وهو صوت دون النباح. وذو الناب: الكلب.

قال سيبويه: وأما قوله: شيء ما جاء بك، فإنه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر، لأن فيه
معنى: ما جاء بك إلا شيء، ومثله مثل العرب: «شر أهر ذا ناب».

وقال ابن عصفور: (أو يكون الكلام بها في معنى كلام آخر. وذلك لا يحفظ إلا في «شر
أهر ذا ناب» و«شيء ما جاء بك» لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلا شر، وما جاء بك إلا شيء).

مجمع الأمثال ٣٧٠/١، فرائد اللال ٣٠٦/١، الكتاب ٣٢٩/١، شرح ابن عصفور ١/
٣٤٠، شرح الكافية لابن الحاجب ٢٤، الإيضاح له ١٨٥/١، اللباب ٢٤٧، اللسان

(هرر) المساعد ٢٢٠/١، الرضي ٨٩/١، شرح ابن يعيش ٨٦/١.

(٣) ت: قائم.

نحو «وَيْلٌ لَهُ»، «سَلَامٌ عَلَيْكَ»^(١). ومنه قول عمر: «تَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ»^(٢)، وقوله - - : «أَمُرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ»^(٣). أو تفصيلاً، نحو «النَّاسُ رَجُلَانِ: رَجُلٌ كَذَا وَرَجُلٌ كَذَا»^(٤). أو مقارياً للمعرفة^(٥)، نحو «أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي»^(٦)، أو بمعناها، نحو «مِثْلُكَ لَا يَبْخُلُ، وَغَيْرُكَ لَا يَجُودُ»، إذ المعنى: أَنْتَ لَا تَبْخُلُ وَزَيْدٌ لَا يَجُودُ. ومنه قول أبي جهل^(٧) حِينَ لَامَ النَّاسُ عَمَرَ عَلَى إِسْلَامِهِ «رَجُلٌ اخْتَارَ

- (١) انظر شرح ابن عصفور ٣٤١/١، والمساعد ٢١٩/١ - ٢٢٠.
- (٢) هذا الأثر عن عمر رضي الله عنه أخرجه الإمام مالك في الموطأ - كتاب الحج - ١/ ٢٨٨، (ط شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م) قال: وحديثي - يحيى - عن مالك عن يحيى بن سعيد أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها وهو محرم فقال عمر لكعب: تعال حتى نحكم، فقال كعب: درهم، فقال عمر لكعب: إنك لتجد الدراهم لتمررة خير من جرادة.
- ونسب ابن مالك في شرح الكافية ٣٦٥/١، وتبعه ابن عقيل في المساعد ٢١٩/١ - ٢٢٠. هذا الأثر لابن عباس رضي الله عنهما. وانظر الأشموني ٢١٦/١.
- (٣) (أمر بالمعروف صدقة، ونهى عن المنكر صدقة) الحديث رواه الإمام مسلم في صحيحه (باب الزكاة ٥٣ - ٥٤) والترمذي (البر ٣٦) وأبو داود (الأدب المفرد ١٦٠، التطوع ١٢) والإمام أحمد في المسند ١٦٧/٥، ١٦٨، ١٧٨.
- وانظر شرح الكافية لابن مالك ٣٦٣/١، والمغني ٦٠٩، والمساعد ٢١٧/١، والأشموني ٢١٥/٢.
- (٤) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٣٤١/١: (وينبغي عندي أن يزداد في شروط الابتداء بالنكرة أن يكون الموضوع موضع تفصيل نحو قوله: بِشَيْئٍ وَشَيْئٍ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلْ فشق الثاني مبتدأ، وعندنا في موضع الخبر، لم يحول خبر ثان في معنى الأول. فإنما جاز الابتداء بشق الثاني وإن كان نكرة، للتفصيل، لأنه في تقدير: والشق الآخر عندنا).
- (٥) في كونه لا يقبل الألف واللام.
- (٦) انظر شرح ابن عصفور ٣٤٠/١، والمساعد ٢١٦/١ - ٢١٧.
- (٧) هو عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي. كان أشد الناس عداوة لرسول الله ﷺ في صدر الإسلام وهو أحد سادات قريش وأبطالها ودهاتها في الجاهلية، وكان يقال له أبو الحكم، فدعاه المسلمون أبا جهل. وقتل يوم بدر سنة ٢هـ. عيون الأخبار ١/ ٢٣٠، السيرة الحلبية ٢/ ٣٣، الكامل لابن الأثير ١/ ٢٣ - ٢٥، ٣٣، ٣٨، ٤٠، ٤٥ - ٤٨، الإعلام ٨٧/٥.

لِنَفْسِهِ أَمْرًا^(١).

أو أَضِيفَ إِلَى نَكْرَةٍ^(٢)، نَحْو «غَلَامٌ امْرَأَةٌ قَائِمٌ»^(٣). أو يَلِيَّ فَاءَ الْجَزَاءِ فِي نَحْو «قَوْلُهُمْ^(٤): «إِنْ مَضَى غَيْرُ فَعَيْرٍ فِي الرِّكَابِ»^(٥). أو بَعْدَ «لَوْلَا»، كَقَوْلِهِ:

(١) نسبة هذا لعدو الله أبي جهل وهم من المصنف، وإنما هو للعاص بن وائل السلمي فقد ورد في الروض الأنف للسهيلى ٢٦٩/٣، في قصة إسلام عمر رضي الله عنه: (قال ابن إسحاق وحدثني نافع مولى عبد الله بن عمر عن ابن عمر قال: لما أسلم أبي عمر قال: أي قريش أنقل للحديث؟ فقبل له: جميل بن معمر الجمحي، قال: فغدا عليه، قال عبد الله ابن عمر: فغدوت أتبع أثره وانظر ما يفعل، وأنا غلام أعقل كل ما رأيت حتى إذا جاءه فقال له: أعلمت يا جميل أني قد أسلمت ودخلت في دين محمد؟ قال: فوالله ما راجعه حتى قام يجر رداءه واتبه عمر، واتبه أبي، حتى إذا قام على باب المسجد صرخ بأعلى صوته: يا معشر قريش، وهم في أندية حول باب الكعبة: ألا إن عمر بن الخطاب قد صبا. وقال: يقول عمر من خلفه: كذب، ولكني أسلمت وشهدت أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله. وثاروا إليه، فما برح يقاتلهم ويقاتلونه حتى قامت الشمس على رؤوسهم، قال: وطلح، فقعده وقاموا على رأسه وهو يقول: افعلوا ما بدا لكم، فأحلف بالله أن لو قد كنا ثلاثمائة رجل لتركناها لكم أو لتركتموها لنا، قال: فبينما هم على ذلك إذ أقبل شيخ من قريش عليه حلة حبرة وقميص موشى حتى وقف عليهم فقال: ما شأنكم؟ قالوا: صبا عمر، فقال: فمه؟ رجل اختار لنفسه امرأة، فماذا تريدون؟ أترون بني عدي يسلمون لكم صاحبهم هكذا؟ خلوا عن الرجل. قال: فوالله لكانما كانوا ثوبا كشط عنه. قال: فقلت لأبي بعد أن هاجر إلى المدينة: يا أبت من الرجل الذي زجر القوم عنك بمكة يوم أسلمت وهم يقاتلونك؟ فقال: ذلك، أي بني، العاص بن وائل السلمي).

(٢) في ت: نكرة مخصصة.

(٣) منه قوله ﷺ: «خمس صلوات كتبهن الله». مسند الإمام أحمد ١٢٩/٣.

(٤) (نحو) ساقطة من ن.

(٥) (قوله) ساقطة من ت.

(٦) هذا مثل يضرب للمرض بالحاضر ونسيان الغائب. ويروى: (إن ذهب غير فمير في الرباط) و(إن هلك) و(إن يذهب غير فمير في الرهط). قال ابن سلام: «وهذا مثل لأهل الشام ليس يكاد يتكلم به غيرهم».

والمراد بالعير هنا: سيد القوم. ورهط الرجل: قومه وقبيلته، والرهط: ما دون العشرة من الرجال، لا يكون فيهم امرأة.

انظر الأمثال لابن سلام ٣٢٥، المستقصى للزخشري ٣٧٢/١، مجمع الأمثال للميداني ١/ ٢٥، جبهة الأمثال للعسكري ١٠٩/١، اللسان (غير)، المساعد ١٩/١، اللباب ٢٤٦، وفي هامش ت: «عير» الأولى فاعل، والثانية موصوفة، والتقدير: فمير آخر).

٢٩٨ - لولا اصطبار لأودي^(١) غير ذي ثِقَة

.....

ها. هر: بل يصحُّ الابتداء بالنكرة مطلقاً^(٢). قلت: إن أفاد الكلام فصحيح
كقول العرب: «كَوَكَبَ انْقَضُ/ الساعة»^(٣).....

(١) غير الأصل، ت: لأودي.

٢٩٨ - البسيط، تمامه:

لما اسْتَقَلْتُ مطايأهُنَّ لِلظُّعْنِ

ولا يعرف قائل هذا البيت.

والرواية في جميع المصادر: «مَقَّة» مكان «ثِقَة» و«كَل» مكان «غير».

أودي: ملك. المَقَّة: المحبة. استقل القوم: مضوا وارتحلوا. ظعن: جمع ظمينة، وهي المرأة في هودجها. ويروى: للظعن - بفتح الظاء والعين. وهو الرحيل والسفر، وهو أنسب للمعنى المراد هنا.

والشاهد: رفع «اصطبار» على الابتداء وهو نكرة، والمسوغ لذلك وقوعه بعد «لولا» وذلك أن «لولا» تستدعي جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة، وهي تقتضي انتفاء الجواب لانتفاء الشرط، فيكون «لولا» حرف نفي في الجملة.

أوضح المسالك ٢٠٤/١، التصريح ١٧٠/١، مع الهوامع ١٠١/١، الدرر ٧٦/١، المساعد ٢١٨/١.

(٢) الذي نقله الرضي في شرح الكافية ٨٨/١، أنه يشترط حصول الفائدة قال: (وقال ابن الدهان - وما أحسن ما قال - إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا). فقله على هذا راجع إلى قول سيبويه، وما ذكره النحويون من تفصيل إنما هو لحصر المواضع التي تكون فيها تلك الإفادة، فلا خلاف بينهم في هذا على الحقيقة. قال ابن عصفور في شرح الجمل ٣٤٣/١: (وأما سيبويه فلم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد، وهو أن يكون في الإخبار عنها فائدة. لكن النحويين تنبؤوا المواضع التي يكون الإخبار فيها عن النكرة مفيداً فوجدوا ذلك منحصراً فيما ذكرنا). وانظر شرح الكافية لابن مالك ٣٦٣/١.

(٣) انظر الرضي ٨٩/١.

وقال المعترض في حاشية الأصل: (يقال إنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا كوكب، حفظاً لما تقرر من وضعهم).

وأجيب عنه بالآتي: (بل مبتدأ لا خبر. وقد ذكر ابن الدهان والرضي أنه مبتدأ. ولست بأعرف منهم).

وقولهم: «وَشَهْرٌ مَزْعَى»^(١) «(٢)».

فرع:

وقد يكون مجروراً، مثل «يَحْسِبُكَ زَيْدٌ»^(٣).

وله في التقدّم والتأخر أحوال: فيتحتّم تقدّمه إذا اشتمل على مُصَدِّرٍ كـ «مَنْ أَبُوكَ؟»^(٤). أو كَانَ مَعْرِفَتَيْنِ أو مُتَسَاوِيَتَيْنِ^(٥)، نحو «وَيْدُ الْقَائِمِ» أو «أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي»^(٦)، لِيَتَمَيَّزَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ. وَخُصَّ بِالتَّقَدُّمِ، إِذِ الْخَبَرُ مَحْطُ الْفَائِدَةِ^(٧). أو كَانَ الْخَبَرُ فَعْلًا^(٨) مفرداً، نحو «زَيْدٌ قَامَ» لثَلَا يَلْتَبَسُ بِالْفَاعِلِ^(٩).

(١) ش: ترعى.

(٢) قال سيبويه ٨٦/١: (وزعموا أن بعض العرب يقول: «شهر ثرى، وشهر ترى، وشهر مرعى» يريد: ترى فيه). قال ابن الشجري ٣٢٦/١: (أي شهر ذو ثرى. والثرى: التراب الندي العشب. والثالث كالأول حذفوا منه المضاف، أي شهر ذو مرعى). وانظر الرضي مع حاشية السيد الشريف ٨٩/١.

(٣) الأجود أن يكون (بحسبك) خبراً مقدماً، لأن (زيد) معرفة و(حسب) من الأسماء التي لا تعرف بالإضافة. ولو مثل بما يكون فيه نكرة لكان أجود نحو (بحسب الذكي فائدة) و(بحسبك حديث) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣٣٧/١.

(٤) قال الرضي ٩٧/١: (قوله - ابن الحاجب -: «من أبوك؟» مبني على مذهب سيبويه، وذلك لأنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمّنة استفهاماً، أو نكرة هي أفعّل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها، نحو «مررت برجل أفضل منه أبوه» وغير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان. والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام «من قام» وما جاء بك؟، وأيهام قام؟، ومن قام قمت؟).

وانظر شرح ابن عصفور ٣٥٣/١.

(٥) أي رتبة، تعريفاً أو تنكيراً. وانظر الأشموني ١٩/١، والرضي ٩٧/١.

(٦) انظر شرح الأشموني ٢٢٠/١ وشرح الرضي ٩٧/١.

(٧) انظر شرح ابن عصفور ٣٥٣/١، وأجاز ابن مالك تقديم الخبر في المتساويين أن أمن التباس الخبر بالمبتدأ نحو «زيد الليث شدة»، «الليث شدة زيد». قال: فجاز تقديم الليث لأن خبريته لا تجهل.

شرح الكافية ٣٦٦/١ - ٣٦٧.

(٨) أي: فيه ضميرٌ مستكنٌ راجعٌ إلى المبتدأ.

(٩) انظر شرح ابن عصفور ٣٥٣/١، وشرح الكافية لابن مالك ٣٦٦/١، والرضي ٩٨/١.

ويتحتم تأخيرُهُ^(١) حيث يتضمن الخبر مُصدراً كـ «أين زيد؟» أو يكون مُصححاً^(٢) كـ «في الدار رجل». أو يضحَبُ ضميراً أن قُدِّم لم يُعَدَّ إلى شيء^(٣)، مثل «على التمرة مثلها زيداً»^(٤) أو يكونُ خبراً عن^(٥) «أن» المفتوحة^(٦)، نحو «عندي أنك منطلق»^(٧)، لثلاث تلتبس بالتّي بمعنى «لعل»^(٨).

ويجوزُ الوجهان^(٩) فيما عدا التَّحْتَمِينَ^(١٠)، كـ «تَمِمْني أنا» و«مَشْنُو من يَشْنُوْكَ»^(١١).

بص: و«قائم زيد». ك: بل تَعَيَّنُ^(١٢)

(١) أي المبتدأ.

(٢) أي كان تقديمه مصححاً للابتداء بالنكرة. وانظر شرح ابن عصفور ١/٣٥٣، والرضي ١/٩٨.

(٣) بل يعود إلى متأخر لفظاً ورتبة وهو ممنوع كما في المثال الذي سيذكره، فلو قدم «مثلها» فقيل: مثلها زيداً على التمرة، لعاد الضمير وهو الهاء في مثلها إلى التمرة وهو متأخر لفظاً ورتبة. وانظر الأشموني ١/٢٢٣.

(٤) انظر الكتاب ١٧٢/٢، ١٨١، الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ١١٢.

(٥) خبراً عن ساقطة من د.

(٦) أي: أن وصلتها. ونبه عليه في هامش ت.

(٧) انظر شرح ابن عصفور ١/٣٥٣، وشرح الكافية لابن مالك ١/٣٧١.

(٨) علله الرضي بغير ما ذكر هنا، قال: (وإنما تعين تقديم الخبر لثلاث تلتبس بـ «أن» المكسورة، لأنك لو جئت بالخبر بعد خبر «أن» المفتوحة إما ظرفاً نحو «أن زيداً قائم عندي» أو غير ظرف نحو «أن زيداً قائم حق» لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة، ولم تدفع الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة، لأن لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة).

(٩) أي تقديم المبتدأ أو تقديم الخبر.

(١٠) أي بتحتم تقديم المبتدأ، وتحتم تقديم الخبر.

(١١) بتقديم الخبر فيهما، والأصل: أنا تميمي، ومن يشنوك مشنؤ.

انظر الكتاب ١٧٢/٢، شرح ابن عصفور ١/٣٥٣، شرح ابن يعيش ١/٩٢.

(١٢) أي تعين، فحذف إحدى التاءين تخفيفاً. ويجوز أن يكون بتاء واحدة مضمومة على البناء للمجهول.

الفاعليَّةُ هنا^(١). قلنا: الصفةُ لا تعملُ إلَّا معتمدةً كما سيأتي^(٢).
وأصله التقديم^(٣). ومن ثمَّ جازَ «في دارِه زيدٌ»^(٤)، وامتنعَ «صاحبُها في الدارِ»^(٥).

فرع:

كثر: ويجبُ كونُ الخبرِ مُشْتَقًّا، أو مُتَأَوَّلًا بِهِ^(٦). ح: بل يَصِحُّ جامداً حيثُ يُفِيدُ^(٧).

(١) قال ابن يعيش ٩٢/١: (وذهب الكوفيون إلى منع جواز ذلك، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره. ألا ترى أنك إذا قلت: قائم زيد، كان في قائم ضمير زيد، بدليل أنه يظهر في الثنية والجمع فتقول: قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون، ولو كان خالياً عن الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها) وانظر شرح ابن عصفور ٣٥٤/١ - ٣٥٥، وشرح الرضي ٩٤/١.

(٢) في هامش ت: (قوله: «لا تعمل إلا معتمدة». قد يقال: إن هذا جواب محل النزاع لأنهم لا يشترطون الاعتماد، ولولا عدم اشتراطه ما جاز كونه فاعلاً).

(٣) في الأصل: (التقدم). وعبارة المصنف بنصها من كافية ابن الحاجب. شرح الرضي ١/٨٨.

(٤) لأن الضمير عائد على ما حقه التقديم وهو زيد، وهو متأخر لفظاً لا رتبة. وانظر المصدر السابق.

(٥) لأن الضمير عائد على ما حقه التأخير وهو الدار. وهو متأخر لفظاً ورتبة. وانظر المصدر السابق.

(٦) لم يشترط أحد ذلك فيما أعلم، بل يجوز كونه جامداً عند الجميع وما ذكره وهم. والمتأول بالمشق ما كان بمعناه نحو «زيد أسد» أي شجاع، و«عمرو تميمي» أي متسبب إلى تميم، و«بكر ذو مال» أي صاحب مال.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣٣٨/١، الهمع ٩٥/١، شرح الرضي ٩٢/١، شرح الجامي ١٠٨، التصريح ١٦٠/١، الأوضح ١٩٤/١، شرح ابن عصفور ٣٥٠/١، المقتصد ٢٥٨/١.

(٧) انظر التعليق السابق

وَيُلْتَزَمُ عَائِدٌ مِنْهُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ^(١)، لِيَرْبِطَ بَيْنَهُمَا^(٢)، إِمَّا لَفْظًا كـ «زَيْدٌ ضَرْبَتُهُ» أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ «السَّمْنُ / مَتَوَانٍ يَدْزِهِمْ»^(٣) أَيْ: مِنْهُ^(٤).

وفي حكمه^(٥) العمومُ في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾^(٦)، فأغنى عنه^(٧) عمومُ «مَنْ»^(٨). والخبر عن ضمير الشأن لا^(٩) يَنْتَقِرُ إِلَى رَابِطٍ، إِذْ هُوَ هُوَ^(١٠).

فرع:

وَتَضُمُّنُ الْمَبْتَدَأَ مَعْنَى الشَّرْطِ يُصَحِّحُ دَخُولَ الْفَاءِ فِي خَبَرِهِ^(١١). وذلك في

(١) في هامش ت: لم يقل - عليه السلام - «ضمير» لأن العائد أربعة أشياء جمعها من قال:

روابط الجملة في حال الخبر أربعة قد عدها ذوو البصر

هي الضمير عود لفظ المبتدأ إشارة فانصت لما قد وردا

(٢) إنما يلتزم العائد إذا كان الخبر جملة هي غير المبتدأ في المعنى. أما إذا كانت هي المبتدأ في المعنى نحو «نظقي الله حسبي» و«مقولي زيد قائم» فهي مرتبطة بالمبتدأ ولا تحتاج إلى رابط.

انظر الرضي ٩١/١، الأشموني ٢٠٦/١، شرح الكافية لابن مالك ٣٤٣/١، شرح ابن عصفور ٣٤٥/١.

(٣) السمن مبتدأ، ومتوان مبتدأ ثان، وبدرهم خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول.

وفيه ضميران: الأول مرفوع يعود إلى الموصوف وهو المتوان، والثاني الهاء المجرورة وهي تعود إلى السمن. ولا بد من هذا التقدير لئلا ينقطع الخبر عن المبتدأ. وانظر شرح ابن يعيش ٩١/١.

(٤) انظر الأشموني ٢٠٤/١، وشرح ابن عصفور ٣٥١/١.

(٥) أي في حكم العائد.

(٦) سورة الكهف، الآية: ٣٠.

(٧) أي عن العائد.

(٨) انظر الأشموني ٢٠٥/١.

(٩) سقطت من ش.

(١٠) شرح الرضي ٩١/١، وشرح الكافية لابن مالك ٣٤٤/١.

(١١) الكافية بشرح الرضي ١٠١/١.

الموصول بفعلٍ أو ظرفٍ^(١)، مثل: الذي يأتيني، أو في الدار، فَلَهُ دِزْهَمٌ^(٢). وفي النكرة الموصوفة بهما، نحو: كلُّ رجلٍ يأتيني، أو في الدار، فَلَهُ دِزْهَمٌ^(٣). قال - تعالى -: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالْأَثَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾^(٤)، وقال: ﴿وَمَا يَكُم مِّن يَّعْتَمِرٍ مِّنَ اللَّهِ﴾^(٥).

ولا يمنع ذلك دخول «إِنَّ»^(٦) و«أَنَّ»^(٧) و«لَكِنَّ»^(٨)، كقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمُ﴾^(٩)، ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَشْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾^(١٠)، ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُكْمُهُ﴾^(١١)، وقول الشاعر:

(١) اشترطوا لصحة دخول الفاء فيها العموم والاستقبال. والظاهر أن ذلك غالب فيهما لا شرط كما حققه الرضي وابن مالك.

قال الرضي ١٠١/١: (والأغلب الأعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عاماً وصلته مستقبلية كما في أسماء الشرط وفعل الشرط، نحو «من تضرب أضرب» وقد يكون خاصاً وصلته ماضية كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ الآية، لأن الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن، أي الإحراق وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا آفَاكَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ﴾. وقد يكون الموصول خاصاً وصلته مستقبلية كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَشْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٣٧٥/١، والأشُموني ٢٣٥/٢.

(٢) شرح الرضي ١٠١/١، وشرح الكافية لابن مالك ٣٧٤/١.

(٣) انظر المصدرين السابقين.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٧٤.

(٥) سورة النحل، الآية: ٥٣.

(٦) نقل ابن الحاجب عن بعضهم إلحاق «إِنَّ» بـ«لَيْتَ» و«لَعَلَّ» في منع دخول الفاء في خبرهما. الرضي ١٠١/١، ونقل ابن مالك في شرح الكافية ٣٧٦/١، إجماع المحققين على جوازه في «إِنَّ» وقد نص سيويه على الجواز في «إِنَّ» و«أَنَّ» قال ابن مالك: وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به. انظر الكتاب ١٣٣/٣.

(٧) (وَأَنَّ) ساقطة من ش.

(٨) سورة البروج، الآية: ١٠.

(٩) سورة الجمعة، الآية: ٨.

(١٠) سورة الأنفال، الآية: ٤١.

٢٩٩ - ولكن ما يُقْضَى فسوف يَكُون
ويمتنع مع «كَانَ» و«لَيْتَ» و«لَعَلَّ»^(١).

فروع:

وقد يُحذف المبتدأ جوازاً، لدلالة القرينة عليه، كقول المُسْتَهْل: «الهِلَالُ
والله»^(٢).

وقوله - تعالى - : ﴿فَصَبِّرْ جَبِلٌ﴾^(٣) يَحْتَمِلُ حذف المبتدأ، أي: فأمرى،
أو الخبر، أي: فَصَبِّرْ جميل أجملُ بي.

والخبرُ جوازاً، نحو «خرجتُ فإذا السَّيْعُ»^(٤). ووجوباً حيث يُلتَزَمُ^(٥) ما

٢٩٩ - الطويل، صدره:

قَوْلَاهُ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمُ

وهو أحد ثلاثة أبيات أنشدتها أبو علي القالي، ولم ينسبها هو ولا غيره.
والشاهد فيه: دخول الفاء في الخبر مع دخول «لكن» فـ «ما» اسم لكن، ويقضي صلتها.
وجملة فسوف يكون خبر لكن. وإنما دخلت الفاء في خبرها لأن «ما» الموصولة شبيهة باسم
الشرط في الإبهام والعموم، فدخلت في خبرها كما تدخل في الجواب.
أما القالي ١٣٣/١ (ط الهيئة العامة للكتاب) ١٩٧٥م التصريح ٢٢٥/١، العيني ٢/
٣١٥، شرح الكافية لابن مالك ٣٧٧/١، الهمع ١١٠/١، الدرر ٨٠/١، الأشمونى ١/
٢٢٥.

(١) قال ابن الحاجب: (و «لَيْتَ» و«لَعَلَّ» مانعان بالاتفاق). قال الرضي: لا وجه
لتخصيصهما، بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى. شرح الرضي ١٠٣/١.
(٢) التقدير: هذا الهلال والله. والمستهل طالب الهلال، كما يقال لطالب الفهم مستفهم،
ولطالب العلم مستعلم.

انظر شرح ابن يعيش ٩٤/١، شرح الرضي ١٠٣/١، الإيضاح لابن الحاجب ١٩٣/١.

(٣) سورة يوسف، الآية: ١٨.

(٤) أي: موجود. وانظر الرضي ١٠٣/١، وشرح ابن يعيش ٩٤/١ - ٩٥.

(٥) الأصل، ت: يلزم.

يُنَوَّبُ عَنْهُ، وذلك بعد «لولا»^(١)، نحو «لولا عليّ» - (أي)^(٢) موجود^(٣) - لَهْلَكَ عُمر^(٤). فالنائب^(٥) عنه جوابها^(٦).

وفي الخبر عن الْمُضَدِّرِ العامل في حالٍ، كـ «ضُرِبَ زيداً قائماً» أي: حاصلٌ إذا كان قائماً^(٧)، فالنائب^(٨) الحال^(٩).

وفي العطفِ على المبتدأ بالمَعْيَةِ، نحو «كُلُّ رجلٍ وَضِيعَتُهُ»^(٩) أي مَقْرُونانِ^(١٠) والنائبُ المَعْيَةُ^(١١).

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٣٥١/١: (وذلك المبتدأ الواقع بعده لولا نحو: لولا زيد لأكرمك، التقدير: لولا زيد حاضر، إلا أنه لا يجوز ذكر الخبر، لأن الكلام قد طال بالجواب فالتزم فيه الحذف تخفيفاً. ولذلك لُحِّنَ المَعْرِي في قوله:

فلولا الغنمُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

فأظهر خبر المبتدأ «لولا». وفي هامش ت: (وشرطوا في وجوبه أن يكون الخبر كوناً عاماً، إذ لو كان خاصاً لم يجب حذف الخبر كقوله ﷺ لعائشة: «لولا قومك حَدِيثُو عَهْدُ بِالْإِسْلَامِ لَأَسْنَسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»، وقول الشافعي: «ولولا الشعرُ بالعلماء يُزْرِي».

(٢) (أي): ساقطة من الأصل، ت.

(٣) (موجود) ساقطة من ت.

(٤) تقدم هذا في ص ٤٨٢. وانظر شرح الرضي ١٠٣/١.

(٥) في ت: والنائب.

(٦) د: وجوبها.

(٧) في هامش ت: (قوله: «إذا كان قائماً. هذا تقدير البصريين، فكان تامة، وقدره الكوفيون: ضربى زيداً قائماً حاصل، وقواه الرضي). وانظر الأشموني ٢٣٠/٢.

(٨) انظر شرح ابن عصفور ٣٥٢/١، المفصل وشرح ابن يعيش ٩٥/١، الكافية وشرح الرضي ١٠٣/١.

(٩) كتاب سيبويه ٢٩٩/١، ٣٠٥، ٣٩٣، شرح اللباب لنقرة كار ص/٢٤٥، الرضي ١/١٩٤. شرح ابن يعيش ٩٨/١، شرح الفريد ٢٧٢، شرح الكافية لابن مالك ٣٥٦/١، الأشموني ٢٢٨/١.

(١٠) في هامش ت: (قوله: «مقرونان»، هذا قول البصريين. وقال الكوفيون: الخبر الواو وما بعده. كما لو قيل: مع ضيعته، لنيابتها عن «مع» واتفقوا - لو قيل: مع ضيعته - أنه الخبر.

(١١) ذهب الأخفش والكوفيون إلى أن «كل رجل وضيعته» مستغن عن تقدير الخبر، لأن معناه: مع ضيعته فكما أنك لو جئت بـ «مع» موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة، كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها. انظر الأشموني ٢٢٨/١.

وفي المبتدأ المقسم به، نحو «لعمرك لأفعلن»^(١) والناثب الجواب^(٢) فموجب الحذف في هذه حصول الناثب عنه، والقرينة المشعرة بخصوصية الخبر^(٣) فكان ذكره عبثاً.

فروع:

وقد يتعدّد الخبر، نحو «زيد عالم عاقل»، لجواز تعدّد الأحكام^(٤).
ويضخ مفرداً وجملته. ولا يلزم في المفرد^(٥) تحمّل الضمير في نحو «أنت زيد» ك: بل يلزم^(٦). قلنا: فيه تعسف^(٧).
والجملة اسمية، وفعلية، وشرطية، وظرفية^(٨)، نحو: زيد أبوه قائم، أو قام

(١) أي: لعمرك قسمي، فحذف الخبر وجوباً وسد جواب القسم مسده.

(٢) شرح الكافية لابن مالك ٣٥٦/١، وشرح الرضي ١٠٣/١.

(٣) غير الأصل، ت: بخصوصيته.

(٤) انظر الأشموني ٢٣٢/٢.

(٥) يريد الجامد. أما المشتق نحو «زيد قائم» والمؤول به نحو «هذا القاع عَزَجَ كُلُّهُ». أي غليظ. فإنه يتحمل الضمير. انظر الرضي ٩٧/١، وشرح الكافية لابن مالك ٣٣٩/١.

(٦) ش، ن: يلتزم.

مذهب الكوفيين والرماني من البصريين إلى أن الجامد يتحمل الضمير، لأنه وإن كان اسماً جامداً غير صفة فإنه في معنى ما هو صفة، لأنك إذا قلت: زيد أخوك، وجعفر غلامك، لم ترد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء، وإنما المراد إسناد معنى الأخوة - وهي القرابة - ومعنى الغلامية - وهي الخدمة - إليه، وهذه المعاني معاني أفعال. وتجد تفصيل الخلاف وأدلة الفريقين في الإنصاف (مسألة ٧) ٥٥/١.

وانظر شرح ابن عيش ٨٨/١، والإيضاح لابن الحاجب ١٨٧/١، والرضي ٩٧/١، والتصريح ١٦٠/١ والمقتصد ٢٥٨/١.

(٧) انظر الإيضاح لابن الحاجب ١٨٧/١.

(٨) المصنف متابع في هذه القسمة لأبي علي الفارسي والزمخشري. وأكثر النحاة على أنها اسمية وفعلية لا غير، لأن الشرطية في التحقيق فعلية، إذ هي مركبة من جملتين: جملة الشرط وجملة الجزاء، وكل منهما فعل وفاعل نحو «إن تضرب أضرب» غير أنه لما خالف الظاهر حيث جرت الجملة فيه مجرى المفرد في عدم الاستقلال بنفسها واحتاجت إلى أن تنضم إليها الجملة الثانية عدت ضرباً مفرداً. =

أبوه، أو إنْ تُعْطِهْ يَشْكُرْكَ، أو عندَكَ، أو في الدارِ، خلافَ (ك) في الأخيرَتَيْنِ^(١).
وَيُلْحَقُ بِالْفَاعِلِ وَمُشَبِّهِهِ^(٢) خَيْرُ «إِنَّ» و«لَا» الْجِنْسِيَّةِ، واسمُ «ما» و«لا» وقد
مرَّث، والفعلُ المضارعُ وستأتي.



= أما الظرفية ففيها خلاف: فمن قدر المتعلق فيها فعلاً بمعنى استقر عدها في الجمل. ومن قدره اسماً بمعنى مستقر عدها في المفرد.

انظر الإيضاح للفارسي وشرحه المقتصد ١/٢٧٣ - ٢٧٥، المفصل وشرح ابن يعيش ١/ ٨٨ - ٩١، الهمع ١/٩٩.

(١) ش، ن: الآخرتين.

نسب السيوطي في الهمع المنع في الشرطية إلى أكثر المتأخرين. أما الظرفية فالخلاف فيها راجع إلى تقدير المتعلق أحو اسم بمعنى مستقر، أو فعل بمعنى استقر فعل الأول يكون الخبر مفرداً، وعلى الثاني يكون جملة. والخلاف في تقدير المتعلق هنا هو خلاف بين البصريين أنفسهم كما بينته سابقاً، أما الكوفيون فالظرف عندهم منصوب بالمخالفة، فإذا قيل: زيد خلفك، فالخلف ليس بزيد فمخالفته له عملت النصب.

انظر الهمع ١/٩٨، الأشموني ٢١٠ - ٢١٢، شرح ابن عصفور ١/٣٤٩، شرح ابن يعيش ١/٨٨ - ٩١، الرضي ١/٩٢ - ٩٣.

(٢) ت: وشبهه.

الباب السادس

باب المنصوب

النصبُ فَلَكَ الْفَكَيْنِ بصوتِ دُونَ فَكُهما لِلْأَلِفِ، وقد يكونُ بالحرفِ كما مرَّ.

ولمَّا كان الرفعُ من الشَّكَّتَيْنِ جميعاً كان أقوى/ الحركاتِ، فَخُصَّ به الفاعلُ وشبيهه^(١)، لسبقه. ثم النصبُ أقوى من الجر، لكونه من الفكين، فخص به المفعول الحقيقي^(٢) وشبيهه. والجرُّ من أسفلِ الفكين، فكانَ يُغَيِّرُ الْحَقِيقِيَّ^(٣).

والحقيقيُّ هو المفعولُ المطلقُ، والمفعول به، وفيه، وله، ومعه، لدلالةِ الفعلِ على المطلقِ بلفظه، وعلى سائرِها بِمَعْقُولِيَّتِهِ^(٤) وصِغَتِهِ^(٥). وشبيههُ الحالُ،

(١) ت، د: (وشبهه). وهو المبتدأ والخبر.

(٢) في هامش ت: (المصدر). وسيُفسر الحقيقي بالمطلق وغيره من المفاعيل الخمسة.

(٣) بناء على أن النصب علامة الفضلات في الأصل. وقال الرضي: (قد قسم النحاة المنصوبات قسمين: أصلاً في النصب، يعنون به المفعولات الخمسة، ومحمولاً عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك... والحق أن يقال النصب علامة الفضلات في الأصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى وأما سائر المنصوبات فعمد شبهت بالفضلات كاسم أن واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان وأخواتها.

وقال ابن يعيش: أعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي، لأن الفاعل يحدّثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعده نحو «ضربت زيداً ضرباً» و«قام زيد قياماً». وليس كذلك غيره من المفعولين، ألا ترى أن «زيداً» من قولك «ضربت زيداً» ليس مفعولاً لك على الحقيقة، وإنما هو مفعول لله سبحانه، وإنما قيل له مفعول على معنى أن فعلك وقع به. شرح الرضي ١١٢/١ وشرح ابن يعيش ١١٠/١.

(٤) كذا في ت. د: وفي الآخر: بمفعوليته.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ١١٠/١.

والتمييز والاستثناء^(١)، واسم^(٢) «أن» و«لا»، وخبر «كان» و«ما» و«لا»^(٣).

المفعول المطلق

فالمطلق^(٤): هو اسم ما عدا الزمان من مَدْلُولِي فعل مُؤَقَّت مذكور، لم يتوقف فهمه^(٥) عليه. فخرج «أعجبنى الضرب»^(٦) و«كرهت كراحتي»^(٧) ونحوه. ودخل «قعدت جلوساً»^(٨) ونحوه.

ويسمى مصدرأً، وحدثاً، وحدثاناً، وفعلاً^(٩).

بص: والفعل مشتق منه، لإدلاله^(١٠) على الحدث والزمان جميعاً،

(١) صوابها: المستثنى.

(٢) د: واسماً.

(٣) التي بمعنى (ليس).

(٤) قال الزمخشري: (هو المصدر سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه. ويسميه سبويه الحدث والحدثان، وربما سماه الفعل). شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/١ - ١١٠.

(٥) ن: فهمته.

(٦) قال الرضي في شرح الكافية ١١٤/١: (واحترز بقوله: «فاعل فعل مذكور» عن نحو: «أعجبنى الضرب» فإن الضرب فَعَلُّه فاعلٌ فعلٌ ما، لكن لم يفعلهُ فاعل الذي هو أعجب، لأن فاعله الضرب، وهو لا يفعل نفسه).

(٧) ظاهر كلام الرضي أن «كرهت كراحتي» و«أحببت حبي» و«أبغضت بغضي» ونحوه مبطل لحد المفعول المطلق، على أن المنصوبات هنا مفعول بها. وأجاب السيد الشريف في الحاشية بقوله: وربما يدفع بأن المراد اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور، وليست هذه الأمور إذا كانت مفعولاتها صادرة من الفاعل باعتبار الفعل المذكور، بل باعتبار فعل آخر من نفس جنس ذلك الفعل. شرح الرضي ١١٤/١.

(٨) جلوساً مصدر جلس، وهو بمعنى قعد، لكن لا يلاقيه في الاشتقاق. فبعض العلماء يعمل في المصدر الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى، وبعضهم يقدر فعلاً دل عليه الظاهر، والتقدير: قعدت فجلست جلوساً. شرح الرضي ١١٦/١، وشرح ابن يعيش ١١٢/١.

(٩) سماه سبويه حدثاً وحدثاناً وفعلاً. انظر الكتاب ١ - ٣٤ - ٣٥، وشرح ابن يعيش ١/١٠٩ - ١١٠.

(١٠) أي الفعل.

والمصدرُ على الحدثِ فقط، والتركيبُ فرْعُ الأفراد^(١). ك: بل العكس، لِعَمَلِهِ فيه^(٢). قلنا: والحرفُ عاملٌ، وليسَ بأصلٍ لمعموليهِ. قالوا: ولتأكيده به، والمؤكد ليس بأصل^(٣). قلنا: إذن لكانَ «زَيْدٌ» أصلاً للنفسِ^(٤) في «زَيْدٌ نفسه».

ويجيءُ إمَّا لمجرّدِ التأكيدِ كضربتُ ضرباً، أو لبيانِ العددِ ك«ضربة»، أو للنوعِ ك«جلسة الأمير»، فَيُثَنِّيَانِ وَيُجْمَعَانِ^(٥) دونَ المؤكّدِ، إذ هو كالفعلِ، حيث لم يَزِدْ على دِلَالَتِهِ، فأُطْلِقَ على القليلِ والكثيرِ^(٦).

وقد يجيءُ ولا فعلٌ له ك«وَنَحَهُ» و«وَيْلَهُ» و«وَيْبَهُ» و«وَيْسَهُ»^(٧)، وقيل هذا

(١) انظر خلاف البصريين والكوفيين في الإنصاف (مسألة ٢٨) ١/ ٢٣٥، شرح ابن يعيش ١/ ١١٠، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٦٥٣ - ٦٥٤، شرح الأشموني ٢/ ١١٢.

(٢) واحتجوا أيضاً بأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتَل لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول: «قام» فإصح المصدر لصحة الفعل، وتقول: «قام قياماً» فيعتَل لاعتداله، فلما صح لصحته واعتَل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه. وبأن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له «فَعَلَ وَيَفْعَلُ» فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر.

انظر الإنصاف ١/ ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٣) المصدر السابق.

(٤) (للفنفس) مضروب عليها في ش.

(٥) المبين للعدد يجوز تثنيته وجمعه باتفاق نحو «ضربته ضربة، وضربتني، وضربات» والمبين للنوع مختلف فيه، والمشهور الجواز نظراً إلى أنواعه نحو «سرتُ سَيْرَتِي زيد: الحسن والقيح». شرح الرضي ١/ ١١٤، الأشموني ٢/ ١١٥ - ١١٦، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٦٥٦ - ٦٥٧.

(٦) انظر الرضي ١/ ١١٤ - ١١٥.

(٧) أصلها عند جميع البصريين «ويح» و«ويل» و«ويب» و«ويس» دخلت عليها هاء الغيبة. وقال الفراء: أصلها كلها «وي» و«جي» بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر ثم خلط اللام بـ«وي» حتى صارت لام الكلمة، فصارت معربة بإتمامها ثلاثية، فجاز أن تدخل بعدها لام أخرى نحو «ويلا لك»، ثم نقل إلى باب المبتدأ فقيل: ويل لك.

وويح وويب وويس كنايةات عن ويل، وويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ معروفة، وكثرت حتى صارت للتعجب، يقولها الإنسان لمن يجب ولن يبغض. وذكر الجوهري أن=

مفعولٌ به لا مُطلقاً^(١).

ويتحتم حذف فعله في أحوال قياسية: حيث يقع تفصيلاً لعاقبة طلب، نحو ﴿فَسُدُّوا أَلْوَاكِيَ فَإِنَّا مَعَهُ بَعْدَ وَإِنَّا فَعْدَاهُ﴾^(٢).

وحيث يكون علاجاً مُشبهاً به، تالياً لجملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه، نحو «مررت به فإذا له صوت صوت حمار، وصراخ صراخ الثكلى»^(٣). وحيث يُبنى^(٤) عن^(٥) خبر اسم عین يتكرر، نحو «زيد ضرباً ضرباً». أو يُخصر، نحو «ما زيد إلا سنيراً»، إذ التقدير: يُضرب ضرباً، ويسير سيراً^(٦).

= «ويح» كلمة رحمة (ويل) كلمة عذاب. وذكر بعضهم أن «ويس» مثل «ويح» و«ويب» مثل «ويل». ونقل عن الجوهري عن اليزيدي أن «ويل» و«ويح» بمعنى. الصحاح (ويح) الرضي ١١٨/١ - ١١٩، شرح ابن يعيش ١٢١/١، الأشموني ١٢٢/٢ - ١٢٣.

(١) كذا في جميع النسخ. وقد يصح - مع الضعف - على أن «لا» بمعنى «ليس» أي: ليس مفعولاً مطلقاً.

(٢) سورة محمد، الآية: ٤.

والمعنى: فإذا أن تمنوا منا، وإما أن تغادوا فداء. فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر لا يجوز إظهاره.

شرح الكافية لابن مالك ٦٦٥/٢، شرح ابن يعيش ١١٥/١، الرضي ١٢١/١.

(٣) قال ابن الحاجب: (ومنها ما وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل «مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار، وصراخ صراخ الثكلى»). قال الرضي: يعني أن قوله: «صوت حمار» مصدر فائدته التشبيه، إذ المعنى مثل صوت حمار. وقوله «بعد جملة» يعني بها نحو «له صوت» وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنسوب وهو المبتدأ المرفوع، وهي مشتملة أيضاً على صاحب ذلك الاسم، أي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسألتنا). شرح الرضي ١٢١/١. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٦٦٧/٢، والكتاب ٣٦٦/١ - ٣٦٧، وشرح ابن يعيش ١١٥/١.

(٤) ت، د: يبنى.

(٥) ت: على.

(٦) الرضي ١٢٠/١، شرح ابن يعيش ١١٤/١.

وحيثُ تُؤكِّدُ به جملةٌ ناصيةٌ^(١) على معناه، نحو «لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دَرْهَمٍ اعْتِرَافًا»
وَيُسَمَّى/توكيداً لنفسِهِ. أو تصيُّرُ الجملةِ به نصّاً، نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ حَقًّا»، ويسمى
توكيداً لِغَيْرِهِ^(٢).

وحيثُ يَكُونُ مثنًى، نحو «لَبَيْكَ» و«سَعْدَيْكَ»، و«حَنَانَيْكَ»، و«هذا ذيك»
و«دَوَالَيْكَ». قال:

٣٠٠ - حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

وقال:

٣٠١ - دَوَالَيْكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرُ لَابِسٍ

(١) ش، ت: ناصية.

(٢) الكتاب ٣٨٠/١، الرضي ١٢٣/١.

٣٠٠ - الطويل، صدره:

أبا مُنْذِرٍ أَقْنَيْتُ فَاسْتَبْتِي بَعْضَنَا

لطرفه بن العبد (ديوانه ٩٢).

أبو منذر: كنية عمرو بن هند. يخاطبه حين أمر بقتله وهو في السجن.

ومعنى حنانيك تحننا بعد تحنن، والتحنن الرحمة والخير.

والشاهد: نصب (حنانيك) على المصدر النائب عن الفعل. قال سيبويه: (هذا باب ما
يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره. وذلك قولك:
حنانيك. كأنه قال: تحننا بعد تحنن، كأنه يسترجمه ليرحمه. ولكنهم حذفوا الفعل، لأنه
صار بدلاً منه).

سيبويه ٣٤٨/١، المقتضب ٢٢٤/٣، دلالة الإعجاز ٣٠١، معجم مقاييس اللغة ٢/

٢٥، شرح ابن يعيش ١١٨/١، التصريح ٣٧/٢، همع الهوامع ١٩/١، اللسان (حنن).

٣٠١ - الطويل، صدره:

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ

وهو لِسَخِيمِ عبد بني الحسحاس (ديوانه ١٦).

كان العرب يزعمون أن المتحائنين إذا شق كل واحد منهما ثوب صاحبه دامت المودة بينهما

ولم تفسد. والرواية في سيبويه وأكثر المصادر:

دواليك حتى ليس للبرد لابس

على الأقواء، لأن القصيدة مكسورة الروي، البيت الذي قبله: =

وقال:

٣٠٢ - ضَرْباً هَذَا ذَيْكَ وَطَعْنَا وَخَضَا

ومعنى الشنية - هنا - تكريرُ الحَدِّثِ، كقوله - تعالى - ﴿ثُمَّ أَتَتْهُمُ الْغَمَامُ﴾ (١) لِلكَفَرِيِّنَ سَكِينًا (٢).

ومعنى «لَيْتِكَ»: أَنَا مُلَبُّ بِطَاعَتِكَ، أَي مُقِيمٌ عَلَيْهَا (٣).

= كَانَ الصُّبَيْرِيَّاتِ وَسَطُ بُيُوتِنَا طِبَاءَ تَبَدُّثٍ مِنْ خِلَالِ الْمَكَائِسِ
والشاهد: نصب (دواليك) على المصدر الموضوع موضع الحال، وثني لأن المداولة من اثنين. والكاف للخطاب لا يتعرف ما قبلها بها، فلذا صح وقوعه حالاً.
قال سيبويه: (ومثله - إلا أنه قد يكون حالاً وقع عليه الفعل - قول الشاعر وهو عبد بني الحسحاس. إذا شق برد... الخ أي: مداولتك ومداولة لك، وإن شاء كان حالاً).
سيبويه ٣٥٠/١، مجالس ثعلب، أمالي الزجاجي ١٣١، جل الزجاجي ٢٩٧، الخصائص ٤٥/٣، الأغاني ٤/٢٠، المخصص ٢٣٢/١٣، الإيضاح لابن الحاجب ٢٣٥/١، الخزانة ٩٩/٢، صبح الأعشى ٤٠٧/١، نهاية الأرب ١٢٦/٣، أساس البلاغة (هذذ)، شرح ابن عصفور ٤١٣/٢، جوهرة اللغة ٤٤٩/٣، شرح ابن يعيش ١١٩/١، أوضح المسالك ٣/١١٨.

٣٠٢ - الرجز للعجاج (ديوانه ٣٥) من قصيدة يمدح فيها الحجاج بن يوسف، ويذكر الأشعث وأصحابه. هذا ذيك: قطعاً بعد قطع. الوخض: الطعن الجائف أي الذي ينزل إلى الأجواف، يعني: ضرب الأعناق وطعن الأجواف. وقبله في ديوانه:

حَتَّى تَقْضَى الْقَدْرُ الْمُقْضَى

والشاهد كما في سابقه. قال ابن عصفور: (تقديره: تهذ في هذا ذَيْكَ، أي: ضربك في حال أنك تهذ فيه هذا ذيك).

سيبويه ٣٥٠/١، مجالس ثعلب ١٧٥، جل الزجاجي ٢٩٦، أمالي الزجاجي ١٣٢، المحتسب ٢٧٩/٢، المخصص ٨٨/٦، ١٠٣، ٢٣٣/١٣، إيضاح ابن الحاجب ١/٢٣٥، شرح ابن عصفور ٤١٣/٢، شرح ابن يعيش ١١٩/١، الخزانة ١٠٦/٢.

(١) جميع النسخ: (فارجع) بدون ثم.

(٢) سورة الملك، الآية: ٤.

(٣) انظر الصحاح (لب).

وَتُحَذَفُ يَأْوُهُ مضافاً إلى ظاهرٍ خلافاً لِيُونُسَ^(١)، محتجاً بقوله^(٢):

٣٠٣ - قَلْبِي قَلْبِي يَدِي مِسْوَِرْ/

(١) ش، ت، د: (ليو). وهو أنسب لما التزمه من الرمز.
(٢) هذا خطأ فاحش في جميع النسخ دون أن يعترض عليه أو ينبه إلى خلافه أحد. وهو من أعجب ما رأيته في هذا الكتاب. وقد حاولت أن أجده له وجهاً يحمل عليه لئلا أحمله على الخطأ فلم أجده.

فأقول أولاً: قوله: «وتحذف ياؤه» الصواب عكسه تماماً، لأنهم متفقون على عدم حذف الياء عند إضافة «ليك» إلى الظاهر. وثانياً أن خلاف يونس مع سيبويه وجمهور النحويين ليس في حذف الياء وإنما في كونها لثنية اللفظ أولاً.

فالجمهور على أن «ليك» منى لفظاً، والياء فيه علامة ثنية، ويونس على أن «لي» اسم مفرد على وزن «فعل» وقلت ألفه ياء عند اتصاله بالضمير كما تنقلب ألف «لدي» و«على» الجارة ياء عند اتصال الضمير بهما، فيقال: «لديك» و«عليك».

الثالث: إن البيت الذي سيذكره ليس هو حجة ليونس، بل هو حجة لسيبويه والجمهور، ووجه كونه حجة أن «ليك» لو كانت بمنزلة «عليك» كما يقول يونس لكانت تبقى ألفاً حين يضاف هذا الاسم إلى الاسم الظاهر. وسيأتي توضيح ذلك ونقل كلام سيبويه عند الكلام على الشاهد.

انظر مصادر الشاهد الآتي:

وقد حاولت جاهداً أن أصلح العبارة بما يجعلها متمشية مع ما هو معروف من كلام النحويين في ذلك، فزدت كلمة (لا) قبل (تحذف)، لأنه لم يوجد من يقول بالحذف لكن صرفني عن ذلك قوله «محتجاً» والضمير فيه متعين ليونس، لأنه لم يذكر في الكلام غيره، ويونس لا يقول بحذف الياء كما تقدم، بل يقول إنها متقلبة عن الألف كما في (عليك) و(لديك). ولو سلمنا أن يونس يقول بحذف الياء وجعلنا العبارة: (ولا تحذف ياؤه مضافاً إلى ظاهر خلافاً ليونس) للزم التناقض أيضاً، لأنه جعل البيت حجة له، والياء ثابتة فيه ولم تحذف، لهذا ولما التزمته من عدم الخروج على جميع النسخ إذا كان الخطأ ثابتاً فيها جميعاً تركت النص على ما هو عليه، ووضحت للقارئ ما فيه. والله تعالى أعلم.

٣٠٣ - المقارِب، صدره:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَِرَا

وهو من أبيات الكتاب الخمسين التي لم تنسب إلى قائل معين. وقال السيوطي: هو لأعرابي من بني أسد.

لي: فعل ماض. ولي: اسم مضاف إلى (يدي) وهو مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف حتماً. =

وتجوزُ إضافتُهُ إلى ضميرِ الغائبِ كالمخاطبِ.

والمثنى، و«معادُ الله» و«سُبْحانَ الله» تَلَزُّمُ المصدريةِ لا غيرها.

ويتحتمُّ الحذفُ سماعاً، أي من غيرِ ضابطٍ موجودٍ علم أن العربَ تحذفُهُ عندهُ عكسُ القياسيِّ، وذلك نحو «سَقِيًّا» و«رَغِيًّا» و«خَيْبَةً» و«جَدَعًا» و«حَمْدًا» و«شُكْرًا» و«عَجَبًا» ونحوها^(١).

= والبيت حجة لسيبويه على يونس في كونه مثنى، ولو كان مفرداً وقلبت فيه الألف ياء عند الإضافة إلى الضمير كما في (عليك) و(لديك) لكان بالألف.

قال سيبويه: (وزعم يونس أن «ليك» اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك: عليك. وزعم الخليل أنها ثنية بمنزلة «حوالك»، لأننا سمعناهم يقولون: حنان، وبعض العرب يقول: «لب» فيجره مجرى «أمس» و«غاق» ولكن موضعه نصب، وحوالك بمنزلة حنانيك. ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تفرد، لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة «عليك» و«إليك» لأنك لا تقول: لبي زيد، وسعدي زيد). ثم قال بعد إنشاد البيت: (فلو كان بمنزلة «على» لقال: فَلَيْبِي يَدِي مِسُورٍ، لأنك تقول: على زيد، إذا ظهرت الاسم).

وقال الرماني: (فهذا شاهد على أن الياء تثبت مع الإضافة إلى الظاهر. وقد ثبت به أيضاً أن الثنية تكون للمبالغة).

وقال ابن يعيش: (فجعل «لبي يدي مسور» بالياء وإن كان مضافاً إلى الظاهر الذي هو «يدي» دليل على أنه ثنية، ولو كان مفرداً من قبيل «لدي» «كلا» لكان بالألف).

سيبويه ٣٥١/١ - ٣٥٢، المحتسب ٧٨/١، ٣٨/٢، شرح ابن عصفور ٤١٤/٢، أوضح المسالك ١٢٣/٣، المغني ٧٥٣، السيوطي ٣٠٧، الرضي ١٢٥/١، خزائن الأدب ٩٢/٢، العيني ٣٨١/٣، التصريح ٣٨/٢، همع الهوامع ١٩٠/١، الدرر ١/١٦٥.

(١) يرى الرضي أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول، إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز نحو «سقاك الله سقياً» و«رعاك الله رعياً» و«جدعك جدعاً» و«شكرت شكرًا» و«حمدت حمداً». قال: (وفي نهج البلاغة في الخطبة البكالية: نحمده على عظيم إحسانه، وثَّير بُرْهانه، ونوامي فضله وامتنانه، حمداً يكون لحقه أداء). الرضي ١١٦/١. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٦٦٢/٢.

ويجوز فقط حيث تُنبئ عنه قرينة، كقولك لمن قَدِمَ: «خَيْرٌ مَقْدَمٍ»^(١) ونحوه. ويمتنع فيما عدا ذلك.

وقد يُلازم المصدر فعله وزناً واشتقاقاً كـ«طَلَبْتُ طَلَباً». ويخالفه فيهما كـ«قعدتُ جلوساً» و«حَبَسْتُ منعاً»^(٢). وفي الوزن فقط كـ«قعدتُ قعوداً»، وفي الاشتقاق فقط كـ«مَشَيْتُ عَقّاً»^(٣)، ويُخالف القياس في^(٤) نحو «أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً»^(٥).

وقد ينبُ عن الجامد الدال على تنوعه كـ«ضربته أنواعاً»^(٦)، أو على عَدِّهِ كـ«ضربته عشرين»^(٧). أو صفته كـ«أشدَّ الضَّرْبِ»^(٨). أو هيئته كـ«اشتمَل الصَّمَاءُ»^(٩).

(١) الكافية وشرح الرضي ١١٦/١، شرح الكافية لابن مالك ٦٥٨/٢، والأشموني ١١٦/٢.

(٢) في ش: (وفي الاشتقاق فقط كحِست منعاً) وهذه العبارة ضرب عليها في الأصل وكتب في هامشها: (ضرب على هذا المضروب في نسخة الإمام المقروءة عليه) ولا يخفى أنه لا فرق بين (قعدت جلوساً) و(حِست منعاً) إذ كلاهما يخالف فيه المصدر فعله وزناً واشتقاقاً. وفي هامش الأصل أيضاً: (الظاهر أنه لا فرق بين «قعدت جلوساً وحِست منعاً» فينظر. وهو في الكوكب الزاهر أم التاج كذلك فيهما).

(٣) مشى وعَتَق كلاهما بوزن (فَعَلَ) مفتوح العين. والعنق: ضرب من سير الدابة والإبل. الصحاح (عنق).

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ش.

(٥) سورة نوح، الآية: ١٧.

وهو ما جاء فيه المصدر بغير لفظ الفعل، ولكنه يلاقيه في الاشتقاق. والأصل: انبتاً. وهو عند سيبويه منصوب بفعل مقدر، أي: أنبتكم من الأرض فَنَبَتْ نباتاً.

وقد يكون (نبتاً) اسم مصدر غير علم لأثبت، مثل «عطاء» لأعطى. وقيل: هو اسم عين للنبات ناب عن المصدر.

الكتاب ٨١/٤، الرضي ١١٦/١، الأشموني مع الصبان ١١٥/٢.

(٦) انظر شرح الرضي ١١٥/١.

(٧) انظر شرح الكافية لابن مالك ٦٥٦/٢.

(٨) انظر شرح الرضي ١١٥/١.

(٩) اشتمال الصماء: أن يجلل جسده كله بالكساء أو بالإزار. الصحاح (شمل).

و«قَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ»^(١). أو آلتِه كـ«ضربته سوطاً» أي: ضربته^(٢) ضربةً سوطاً^(٣)، على رأي أو بسوط، على رأي^(٤). أو كَلَّتِيهِ، أو بَغْضِيَّتِيهِ، كـ«كَلَّ الضَّرْبِ» أو «بَعْضُ الضَّرْبِ»^(٥) أو إشارَتِيهِ كـ«ضربته ذلك الضرب»^(٦). أو ضميره^(٧)، نحو «عبد الله أظنه منطلقاً»^(٨) أي: أظنُّ ظني^(٩).

وقد يُحذف فعله، وينوب عنه جامد كـ«تُرِباً/وجندلاً»^(١٠)، أو صفة، نحو

(١) قال في الصحاح (قرفص): (والقرفصاء ضرب من القعود - يمد ويقصر - فإذا قلت: قد فلان القرفصاء، فكأنك قلت قد قعوداً مخصوصاً. وهو أن يجلس على التَّيْبِدِ ويلصق فخذيه ببطنه ويختبئ يديه يضعهما على ساقه، كما يختبئ بالثوب، تكون يدها مكان الثوب. عن أبي عبيد. وقال أبو مهدي: هو أن يجلس على ركبته منكباً ويلصق بطنه ويتأبط كفيه، وهي جلسة الأعراب).

(٢) (ضربته) من الأصل وحدها.

(٣) أي على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

(٤) بعدها في ت: (أو ذا سوط على رأي). وانظر الرضي ١١٥/١.

(٥) شرح الكافية لابن مالك ٦٥٦/٢.

(٦) حاشية الصبان ١١٥/٢.

(٧) أي ضمير المصدر.

(٨) ت: منطلقاً.

(٩) قال الزمخشري: (ومن اضممار المصدر قولك: «عبد الله أظنه منطلق» تجعل الهاء ضمير الظن كأنك قلت: عبد الله أظن ظني منطلق. وما جاء في الدعوة المرفوعة: «واجملهُ الوارث مثاً» محتمل عندي أن يوجه على هذا).

شرح ابن عيش ١٢٣/١.

(١٠) التراب: لغة في التراب. والجندل: الصخر. والمعنى: أطعمك الله تراباً وجندلاً أي تراباً وصخراً.

قال ابن عيش: (واختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك: تربت يداك وجندلت، فإن أدخلت «لك» ههنا وقلت: «تربا لك وجندلا لك» كأن دخولها كدخولها في «سقيا لك» لبيان من تعنى بالدعاء).

شرح ابن عيش ١٢٢/١، والرضي ١١٨/١.

«أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ»^(١) وَ«هَنِيئًا مَرِيئًا»^(٢).

لك: بل الجامد هنا مفعول به، والمشتق حال^(٣). قلنا: المصدرية ثلاثم المعنى.

وقد يضاف، نحو «صَبَغَ اللهُ»^(٤) و«وَعَدَ اللهُ»^(٥). وقيل: نُصِبَ هذا بالإغراء^(٦).

(١) قال سيبويه ١/ ٣٤٠: (هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل، استفهمت أو لم تستفهم، وذلك قولك: أقائمًا وقد قعد الناس وأقاعدًا وقد سار الركب).

وقال ابن يعيش ١/ ١٢٣: (وقد قدر سيبويه العامل فيها بأفعال من ألفاظها على حد قولك: «أَقَائِمًا وَالنَّاسُ قُعُودٌ» وَأَطْرِبًا وَأَنْتَ قُتْسِرِيٌّ وَأَعُوذُ عَائِذًا بِكَ» وَأَتَقُومُ قَائِمًا، وَأَتَقَعِدُ قَاعِدًا» وحذفه استغناء).

(٢) قال ابن يعيش ١/ ١٢٢: (ولم يأت من الصفات ما يدعى به إلا هذان الحرفان وليسا بمصدرين، وإنما هما من أسماء الجواهر كالتراب والجندل، وانتصابهما بفعل مقدر تقديره: ثبت لك ذلك هنيئًا مريئًا، فتكون حقيقة نصبه على الحال).

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ٦٦٨: (كما جاز أن يحذف ناصب المصدر، ويجعل المصدر بدلًا من اللفظ به جاز أن يفعل مثل ذلك بما وقع موقع المصدر مما ليس بمصدر. ولا حاجة إلى أن يتأول بمصدر، بل يجعل الجامد منه مفعولاً به نحو «ترباً وجندلاً» والمشتق حالاً نحو «عائذاً بك» فيكون التقدير: ألزمه الله ترباً وجندلاً، واعتصمت عائذاً بك، وهذا التقدير ونحوه هو الظاهر من قول سيبويه رحمه الله، وما سواه تكلف لا فائدة فيه، وهو مذهب المبرد واختيار الزمخشري).

وانظر الكتاب ١/ ٣١٤، المقتضب ٣/ ٢٢٢، المفصل وشرحه لابن يعيش ١/ ١٢٢ - ١٢٣. (٤) في قوله تعالى: «سَبَّحَهُ اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ سَبَّحَهُ» وَفَنْ لَمْ يَعْبُدُونِ» [البقرة: ١٣٨].

(٥) في قوله تعالى: «يَنْصَرُّ اللَّهُ يُنْصَرُّ مَنْ يُشَاءُ وَهُوَ الْمُنِيرُ الرَّحِيمُ وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ» [الروم: ٥، ٦].

(٦) قال به الكسائي في قوله تعالى: «كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ» فكتاب الله منصوب بعليكم على الإغراء عنده، كأنه قال: عليكم كتاب الله، فقدم المنصوب. انظر دليله وما رُذِّ به في شرح ابن يعيش ١/ ١١٧.

المفعول به

والمفعولُ به ما وقع عليه فعلٌ، تحقيقاً كـ«ضربت زيداً»، أو مجازاً كـ«لم أضرب زيداً».

ل. يه: وناصبُهُ الفعلُ وحده^(١). ي: فر: بل مع الفاعل^(٢).

ه: بل الفاعلُ، لِقُرْبِهِ^(٣).

(١) هذا مذهب جميع البصريين كما في الإنصاف (مسألة ١١) ٧٩/١، شرح الرضي ١/١٢٨، التصريح ١/٣٠٩، شرح ابن عصفور ١/١٦٦، الهمع ١/١٦٥. وليس لسيبويه نص في ذلك لكنه ظاهر من كلامه في عدة مواضع من الكتاب. انظر مثلاً ١/٣٣، ٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٤.

وحجتهم أن الفعل له تأثير في العمل عند الجميع، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل، وهو باق على أصله في الاسمية، فوجب ألا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له. كذا في الإنصاف ١/٨٠.

ومن حجتهم أيضاً أن الفعل هو الذي يقوم به المعنى المقتضي للإعراب. شرح الرضي ١/١٢٨. واحتج لهم ابن عصفور في شرح الجمل ١/١٦٦ بأن المفعول يكون على حسب عامله، فإن كان العامل فعلاً متصرفاً تصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: زيداً ضرب عمرو. وإن كان غير متصرف لم يتصرف فيه نحو: ما أحسن زيداً، لا يجوز أن يقال زيداً ما أحسن.

(٢) هو مذهب جمهور الكوفيين، وإن نسب في بعض المصادر إلى الفراء وحده. وحجتهم أنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظاً أو تقديراً، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد. واستدلوا على ذلك بسبعة أوجه ذكرها عنهم الأنباري في الإنصاف ١/٧٩ - ٨٠. وقال ابن عصفور في رد مذهبهم في شرح الجمل ١/٧٩ -: وذلك فاسد، بدليل أنه لو كان كذلك لوجب أن يكون حكمه حكماً واحداً في جميع المواضع، وهو أن يتقدم على العامل أو يتأخر عنه. وأيضاً فإنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد. وانظر الرضي ١/١٢٨، والهمع ١/١٦٥، والتصريح ١/٣٠٩.

(٣) مذهب هشام صاحب الكسائي أنك إذا قلت «ظننت زيداً قائماً» تنصب «زيداً» بالثناء، وقائماً بـ«ظن». كذا في الإنصاف ١/٧٨ - ٧٩.

وحجته كما في التصريح ١/٣٠٩، أن نصبه يدور مع الفاعل وجوداً وعدمًا. والدوران يفيد العلية. ورد قوله بأنه ينوب عن المفعول غيره عند الجميع مع وجوده. =

ش: بل معنى الفاعلية^(١). مر: كونه مفعولاً^(٢). قلنا: الفعل هو الذي يُقَوَّم به المقتضي^(٣).

وهو إما جسي كـ «ضربت زيداً» أو حُكْمِي كـ «كَلَمْتُ زيداً»^(٤)^(٥)، أو حَقِيقِي كـ «شَكَرْتُ لِزَيْدٍ»^(٦)^(٧).

فرع:

ويجبُ اظهارُ فعلِهِ حيثُ لا قرينة، ويجوز اضمارُهُ، لقرينة تُنبئُ عنه، كقولك لمن يُسَدِّدُ سهماً؟ «القرطاس»^(٨)، ومُتَّهِنًا لِلْحَجِّ: «مَكَّةُ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ»^(٩).

= وذكر ابن عصفور في شرح الجمل ١/١٦٦، أن حجة القائل بذلك أن المفعول به إذا لم يذكر الفاعل فإنه يرتفع نحو «ضرب زيد». قال: ذلك فاسد، فإنه لو كان منصوباً به لم يجوز تقديمه عليه، لأن الأسماء الجوامد إذا انتصبت لم يجوز تقديم منصوبها عليها نحو «عندي عشرون رجلاً» لا يجوز أن تقول: «عندي رجلاً عشرون» فكان ينبغي إذن ألا يجوز اضرب عمراً زيد. ويجوز ذلك في كلامهم دليل على فساد هذا المذهب. وانظر الرضي ١/١٢٨، والهمع ١/١٦٥، والتصريح ١/٣٠٩.

(١) لم أجد نسبة هذا إلى الأخفش في المعروف من المصادر. والظاهر أن قوله كقول البصريين.

(٢) قال في الإنصاف ١/٧٩: (وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية).

وحجته أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به. وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها.

وانظر الرضي ١/١٢٨، الهمع ١/١٦٥، التصريح ١/٣٠٩.

(٣) الرضي ١/١٢٨.

(٤) (زيداً) ساقطة من ت.

(٥) في هامش ت: (لأن الكلام لا ينفصل إلى الغير). وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١/٢٤٤.

(٦) ت: وغيره.

(٧) تقدم في ص ٦٩٩ أنه سمي المجرور مفعولاً غير حقيقي.

(٨) أي: ارم القرطاس. وانظر المفصل وشرح ابن يعيش ١/١٢٥.

(٩) أي: يريد مكة. وانظر المصدر السابق.

وما أَطَرَدَ حَذْفُهُ فِي لِسَانِهِمْ لَا لَعْلَةَ أَتَّبِعَ السَّمَاعُ^(١)، نحو «امْرَأَةً وَنَفْسَهُ» أي: دَغَ، و«أَنْتَهُمَا خَيْرًا لَكُمْ»^(٢) أي: واقْصِدُوا خَيْرًا لَكُمْ^(٣)، و«أَهْلًا وَسَهْلًا» أي: لَقِيتُ وَوِطِئْتُ^(٤).

وما حَذَفَ لَعْلَةً وَجَبَ حَذْفُهُ حَيْثُ وَجِدَتْ، وذلك في مواضع^(٥):
الأول: في^(٦) المنادى، نحو «يا عبد الله»، والعَلَّةُ نِيَابَةٌ «يا» مَنَابٌ «أَدْعُو». الثاني: حَيْثُ يُفَسِّرُهُ مَفْسَرٌ، وذلك مع كُلِّ اسم^(٧) بَعْدَهُ عَامِلٌ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ^(٨)، لو سُلِّطَ عَلَيْهِ هُوَ أَوْ مَنَابِيهُ لِنَصْبِهِ، نحو «زَيْدًا ضَرِبْتُهُ» أَوْ «أَنَا ضَارِبُهُ». أَوْ «مَرَرْتُ بِهِ» أَوْ «حَبَسْتُ عَلَيْهِ» أَوْ «ضَرَبْتُ غَلَامَهُ»، إِذِ التَّقْدِيرُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، جَاوَزْتُهُ، لَا بَسْتُهُ^(٩)، أَهْنَيْتُهُ^(١٠).

وَلَا يَصِحُّ نَصْبُ الْمَوْصُوفِ بِصَفَتِهِ^(١١)، فَقَوْلُ^(١٢) الشَّاعِرِ:

- (١) أي: فهو من الحذف الواجب. وانظر الرضي ١٢٩/١.
- (٢) سورة النساء، الآية: ١٧١.
- (٣) (لكم) ساقطة من ت، ن، د.
- (٤) قال الرضي ١٢٩/١: (وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال. وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف).
- (٥) ش: موضع.
- (٦) (في) ساقطة من ش، م، د.
- (٧) العبارة في ش، ت: (وهو كل اسم).
- (٨) د: وضميره.
- (٩) أي: خالطته. انظر الصحاح (ليس). وقد فصل الرضي المواضع التي يضمير فيها فعل الملابس في شرح الكافية ١٦٩/١.
- (١٠) النص من كافية ابن الحاجب.
- وقال الرضي ١٦٢/١ - ١٦٣: إنما وجب إضمار الفعل ههنا لأن المفسر كالمعوض من الناصب. ولم يؤت به إلا عند تقرير الناصب ليفسره، فإظهار الفعل يغني عن تفسيره. فحكم الناصب ههنا كحكم الرفع في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾. وانظر شرح ابن يعيش ٣٠/٢.
- (١١) في ش: بصفة.
- (١٢) من ن، د. وفي غيرهما: كقول.

٣٠٤ - وما شَيْءٍ حَمَيْتُ بِمُسْتَبَاحٍ

ليس^(١) مِنْ هذا البابِ، إذ لو سُلِّطَ عليه لم يعمل فيه، إذ الصِّفَةُ كالجزءِ من الموصوفِ.

ويجبُ نصبُ ما جَمَعَ القِيودُ^(٢) المذكورة في مواضع، وهي: حيثُ تَلا^(٣) استِثْهَما بغيرِ الهمزة، نحو «هل زِيداً ضَرَبَتْهُ» و«أَيْنَ زِيداً ضَرَبَتْهُ»، لِلزُّومِ^(٤) الفعلِ^(٥).

٣٠٤ - الوافر، صدره:

أَبْحَثَ جَمِي تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ

وهو لجرير (ديوانه ٩٩) يمدح عبد الملك بن مروان. يعني أنه ملك العرب وأباح حاماها بعد إبانها عليه. وحماه لا يستطيع أحد أن يستيحه لقوة سلطانه، وكني بتهامة ونجد عن جميع بلاد العرب. والشاهد: رفع (شيء). ولا يجوز نصبه بـ«حيث» لأنه صفة، والصفة لا تعمل في الموصوف.

قال سيبويه: (ولا سبيل إلى النصب ولو تركت الهاء، لأنه وصف. كما لم يكن النصب فيما أتممت به الاسم، يعني الصلة).

وقال: (وأنت إذا جعلته وصفاً للمفعول لم تنصبه، لأنه ليس بمبني على الفعل). وذكره سيبويه أيضاً شاهداً على جواز حذف المفعول به وهو الضمير، والتقدير «حيثه» إذا وقعت جلته نعتاً، لأنه مع المنعوت كالصلة مع الموصول.

الكتاب ٨٧/١، ١٣٠، ابن الشجري ٥/١، ٧٨، ٣٢٦، شرح السيرافي ٢٠٩/١، المغني ٦٥٣، ٧٩٩، ٨٢٩، السيوطي ١٥، ٢٩٧، التبصرة ٣٢٩/١، المساعد ٤٠٧/٢، العيني ٧٥/٤، التصريح ١١٢/٢.

(١) من ن. وفي غيرها: فليس.

(٢) ت: هذه القيود.

(٣) ت: إن تلا.

(٤) أي الاستفهام بغير الهمزة.

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية ٦٢٠/٢: (وخصصت الاستفهام بالهمزة، لأن الاستفهام بغيرها قرينة موجبة للنصب مانعة من الرفع). وانظر الرضي ١٧٣/١.

أو تلا ما يَخُصُّ الفعلَ، نحو «إن زيدا ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَهُ»^(١)، و«هَلَا زيدا ضَرَبْتُهُ»، للزومِهما الفعلِ^(٢).

ويُختارُ نصبُهُ في مواضع:

حيثُ تلاه فعلٌ طَلَبِيٌّ، نحو «زيداً اضرِبْهُ» أو «لا تَضْرِبْهُ»^(٣) كراهةٌ وقوعُ الإنشاءِ خبراً، لمنافاته إِيَّاهُ^(٤).

أو سَبَقَهُ استفهامٌ بالهمزة، غيرَ مَفْصُولٍ بينهما بغيرِ ظرفٍ، نحو «أزيداً؟»^(٥) ضَرَبْتُهُ؟^(٦).

يه: فإنْ قُصِّلَ بغيرِ ظرفٍ نحو «أأنتَ»^(٧) زيداً^(٨) ضَرَبْتُهُ؟ ترجَّحَ الرفعُ كما لا استِفْهَامٌ فيه، فتكوُنُ الجملةُ خبراً عن الضميرِ، نحو «أأنتَ أبوكَ متطلقاً»^(٩).

(١) (ضربته) ساقطة من ت.

(٢) قال الزمخشري: (واللازم أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعل، كقولك: إن زيدا تره تضربه. قال:

لا تَجْزَعِي إِنْ مُنِيساً أَهْلَكْتُهُ

و«هلا» و«ألا» و«لولا» و«لوما» بمنزلة «أن» لأنَّه يطلبُ الفعلَ، ولا تبتدأ بعدها الأسماء). شرح ابن يعيش ٣٨/٢، وشرح ابن عصفور ٣٦٨/١.

(٣) (أو لا تضربه) ساقطة من ش.

(٤) انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٣٦/٢ - ٣٧، وشرح ابن عصفور ٣٦٤/١.

(٥) (زيداً) بدون الهمزة في ش.

(٦) قال ابن يعيش ٣٤/٢: (والموضع الآخر الذي يختار فيه النصب وليس الاسم فيه معطوفاً على فعل، وذلك إذا ولي الاسم حرف هو بالفعل أولى وجاء بعده فعل واقع على ضميره، فلاختيار نصب الاسم بإضمار فعل. وذلك إذا وقع بعد حرف الاستفهام نحو قولك: «أعبد الله ضربته» و«أعمرأ مررت به» و«أزيداً ضربت أخاه». النصب في ذلك كله هو الوجه المختار، والرفع جائز).

(٧) (أأنت) بدون الهمزة في ش.

(٨) ت: زيداً.

(٩) قال سيبويه ١٠٤/١: (وتقول: «أأنت عبد الله ضربته؟» تجريه ههنا مجرى «أنا زيد ضربته» لأن الذي يلي حرف الاستفهام «أنت» ثم ابتدأت هذا وليس قبله حرف استفهام ولا شيء هو بالفعل وتقديمه أولى. إلا أنك إن شئت نصبته كما تنصب «زيداً ضربته» فهو عربي جيد، وأمره ههنا على قولك: زيد ضربته).

وانظر شرح ابن عصفور ٣٦٩/١، وشرح الرضي ١٦٨/١.

ش: بل الأَرْجَحُ النَّصْبُ، وتُقَدَّرُهُ: أَضْرَبْتُ أَنْتَ زَيْدًا ضَرْبَتَهُ^(١).

فإنَّ فُصِّلَتْ بِظَرْفٍ نحو «أَكَلْتُ يَوْمَ زَيْدًا تَضْرِبُهُ» اختِيرَ نَصْبُهُ اتِّفَاقًا^(٢).

ويجوزُ الرُّفْعُ/، ومنه قول الشاعر:

٣٠٥ - أَكَلْتُ عَامٍ نَعَمَ تَخَوُّنُهُ
يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتُسَجُّوْنُهُ

(١) الأخفش يختار نصب «زيد» بفعل مقدر، ويجعل «أنت» فاعل الفعل المقدر، أي ضربت زيدا ضربته. فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل.

قال الرضي ١/١٦٨: (ونظر سيبويه أدق، بناء على أن الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة).

وقال ابن عصفور ١/٣٦٩: (وهذا الرأي الذي ذهب إليه أبو الحسن ليس بشيء لأن القياس يرد عليه، لأن الاستفهام لا تتقدمه أداة تشبه الجزاء كما كان كذلك في أزيد ضربته؟ فلا مسوغ إذن لاختيار إضمار الفعل). وانظر التصريح ١/٣٠٠.

(٢) قال الرضي ١/١٦٨: (وأما إذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفاً نحو «اليوم زيداً ضربته»؟. فالمختار النصب اتفاقاً، لكون الظرف متعلقاً بالفعل، فالأولى بهمزة الاستفهام إذن أن تقدر داخله على فعل).

٣٠٥ - الرجز لقيس بن حصين بن يزيد الحارثي، نسبة له البغدادي وذكر له فيه قصة، ولم ينسبه سيبويه ولا الأعلام.

النعم: الإبل، وهو اسم مفرد بمعنى الجمع يذكر ويؤنث. تحوونه: من حوت الشيء، إذا ضمته واستوليت عليه وملكته. يلقحه قوم: أي يحملون الفحول على النوق. نتج الدابة: استولدها. يصف قوماً بالاستطالة على عدوهم وشن الغارة فيهم، فكلمة ألقح عدوهم إبله أغاروا عليها فتجت عندهم.

والشاهد: رفع «نعم» مع أنه فصل بينه وبين همزة الاستفهام بالظرف وهو «كل عام» والمختار في مثله النصب كما تقدم في الحاشية السابقة.

واستشهد به سيبويه على رفع «نعم» لأن «تحوونه» في موضع الصفة، فلا يعمل فيه، لأن النعت من تمام المنعوت، كالصلة من تمام الموصول، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. وفيه شاهد على وقوع الزمان خبراً عن الجثة وهو «نعم». وأجيب عنه بأن التقدير: إحراز نعم، أو حواية نعم، أو نهب نعم.

أَوْ وَلِيَّ حَرْفَ نَفْيٍ^(١)، نحو «ما زيداً»^(٢) ضربته»^(٣). أو «إذا» الشرطية، نحو «إذا زيداً ضربته ضربته» أو «حيث»، نحو «حيثما زيداً تضربه أضربه»، لأن هذه بالفعل أخص^(٤). أو عطفت على جملة فعلية، نحو «قام زيد وعمرأ»^(٥) ضربته، إلتناسيب المعطوفة سابقتها^(٦).

لك. ح: أو كان الرفع يؤهم وصفاً مُخْلاً؛ نحو «إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ»^(٧). فلو رُفِعَ^(٨) كَانَ «خَلَقْنَاهُ» وصفاً لـ «شَيْءٍ»، فيفيد أن الذي يُقَدَّر إنما هو

سبويه ١٢٩/١، المخصص ١٩/١٧، الإنصاف ٦٢/١، مجاز القرآن ٣٦٢/١، الشيرازيات ق ٥٩/ب، الإيضاح لابن الحاجب ١٨٩/١، شواهد التصحيح والتوضيح لابن مالك ٩٥، الخزائن ٤٠٧/١، العيني ٥٢٨/١، شرح الكافية لابن مالك ٣٥٢/١، شرح الرضي ٨٤/١، اللسان (أبل، نعم).

(١) عطفت على: «حيث تلاه فعل طلبي». أي فهو مما يختار فيه النصب.

(٢) ش: زيد.

(٣) انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٣٦/٢.

(٤) قال الزمخشري: (وأن تقع بعد «إذا» و«حيث» كقولك: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيداً تجده فأكرمه). شرح ابن يعيش ٣٦/٢.

وتمثل المصنف بـ «حيثما» فيه نظر، لأن «حيث» إذا اقترنت بـ «ما» صارت أداة شرط واختصت بالفعل، فالظاهر أن النصب معها واجب لا مختار. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٦٢٠/٢، والتصريح ٢٩٨/١، والرضي ١٧٤/١.

(٥) د: وعمره.

(٦) منه قوله تعالى: «يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا».

وقوله تعالى: «قَرِيبًا هَذَا وَقَرِيبًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الْمَسْأَلَةُ».

قال ابن يعيش: (نصب الظالمين بإضمار «يعذب الظالمين، أو يبين».. ونصب فريقاً، لأن قبله «فريقاً هدى». ونظائره في القرآن كثيرة) شرح المفصل ٣٢/٢.

وقال ابن مالك في شرح الكافية ٦٢٠/٢: (وإنما رجع النصب هنا، لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية. والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية. وتشاكل الجملتين المعطوف إحداها على الأخرى أحسن من تخالفهما).

(٧) سورة القمر، الآية: ٤٩.

(٨) أي: كل شيء.

مَخْلُوقَاتُهُ، لَا كُلُّ حَدِيثٍ^(١). قلت: وهذا هو الحقُّ، لَا مَا زَعَمَاهُ^(٢). والنصبُ لَا يُوجِبُهُ، إِذِ الْعَقْلُ يُخَصِّصُهُ^(٣). فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْعَاطِفِ مُبْتَدَأً مُخَبَّرًا^(٤) عَنْهُ بِفَعْلٍ

(١) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْكَافِيَةِ: (وَيُخْتَارُ النَّصْبُ بِالْعَاطِفِ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ لِلتَّنَاسُبِ، وَبَعْدَ حَرْفِي النَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَإِذَا الشَّرْطِيَّةِ وَحَيْثُ، وَفِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَعِنْدَ خَوْفٍ لِمَسِّ الْمَفْسَرِ بِالصِّفَةِ مِثْلَ ﴿إِنَّمَا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدْرٍ﴾. هَذِهِ قِرَائِنٌ يَخْتَارُ مَعَهَا النَّصْبُ فِي الْأَسْمِ الْمَذْكُورِ). شَرْحُ الرُّضِيِّ ١/١٧٢.

وَنَقَلَ الْأَزْهَرِيُّ رَأْيَ ابْنِ مَالِكٍ فِي التَّصْرِيحِ ١/٣٠٣، قَالَ: (لَمْ يَتَّعِبْ سَيُوبَةُ إِيْهَامَ الصِّفَةِ مَرْجَحًا لِلنَّصْبِ كَمَا فَعَلَ النَّازِمُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ حَيْثُ قَالَ: وَمَنْ الْمَرْجَحَاتُ لِلنَّصْبِ أَنْ يَكُونَ مَخْلُصًا مِنْ إِيْهَامٍ غَيْرِ الصُّوَابِ، وَالرَّفْعُ بَخْلَافِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدْرٍ﴾).

وَقَدْ جَعَلَ سَيُوبَةُ النَّصْبَ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ مَرْجُوحًا كَمَا فِي مِثْلِ «زَيْدٌ ضَرِبْتُهُ». قَالَ فِي الْكِتَابِ ١/١٤٨: (فَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدْرٍ﴾. فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى قَوْلِهِ «زَيْدٌ ضَرِبْتُهُ» وَهُوَ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ. وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُهُمْ: ﴿وَأَمَّا نُمُودٌ فَهَدَيْتَهُمْ﴾ إِلَّا أَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا تَخَالِفُ، لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ (السَّنَةَ). وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: «وَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ» أَنَّ الرَّفْعَ هُوَ الْمُخْتَارُ لَوْ وَقَعَ فِي غَيْرِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ.

(٢) فِي هَامِشِ الْأَصْلِ: (يَقَالُ: إِنْ كَانَ مَرَادُهُمَا أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ تَفِيدُ عُمُومَ الْخَلْقِ فِي مَخْلُوقَاتِهِ مَعَ النَّصْبِ، وَمَعَ الرَّفْعِ لَا تَفِيدُ ذَلِكَ إِذَا جَعَلَ ﴿خَلَقْتُهُ﴾ صِفَةً فَكِلَاهُمَا مُسْتَقِيمٌ. وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ النَّصْبَ يَفِيدُ عُمُومَ الْخَلْقِ فِي أَعْمَالِنَا وَأَفْعَالِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِبَاطِلٍ). وَانْظُرْ مَا تَقْدِمُ عَنِ السِّرَافِيِّ.

وَقَالَ الرُّضِيُّ ١/١٧٥: (وَالْمَثَالُ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، أَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدْرٍ﴾ لَا يَتَفَاوَتُ فِيهِ الْمَعْنَى كَمَا يَتَفَاوَتُ فِي مِثَالِنَا سِوَاهُ جَعَلْتُ الْفِعْلَ خَيْرًا أَوْ صِفَةً فَلَا يَصِحُّ إِذْنٌ لِلتَّمْثِيلِ. وَذَلِكَ لِأَنَّ مَرَادَهُ تَعَالَى بِـ ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ كُلِّ خَلْقٍ، نَصَبْتُ «كُلِّ» أَوْ رَفَعْتُهُ، وَسِوَاهُ جَعَلْتُ «خَلَقْتُهُ» صِفَةً مَعَ الرَّفْعِ أَوْ خَيْرًا عَنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ بِقَدْرٍ، لَا يَرِيدُ بِهِ خَلَقْنَا كُلَّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ شَيْءٍ، لِأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَخْلُقْ جَمِيعَ الْمُمْكِنَاتِ غَيْرِ الْمُنَاقِبَةِ وَيَقَعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا اسْمُ شَيْءٍ، فَكُلُّ شَيْءٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَيْسَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ مُمْكِنٍ مَتْنَاهُ).

هَذَا وَقَدْ تَابَعَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْمُسَاعَدِ ١/٤١٧، ابْنُ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ.

(٣) د: تَخْصِيصُهُ. وَانْظُرْ مَا تَقْدِمُ فِي الْحَاشِيَةِ السَّابِقَةِ عَنْ شَرْحِ الرُّضِيِّ.

(٤) ش: مُخَبَّرًا. د: أَخْبَرَ.

استوى الأمران^(١)، نحو زيد قام وعلامة أكرمته، لجواز العطف على الكبرى والصغرى^(٢).

قلت: وتمثيل/ النحويين بـ«زيد قام وعمراً^(٣) أكرمته» سهو، لتعذر العطف على الصغرى حينئذ، لعدم العائد^(٤).

فإن وليّ العاطف «أما» أو كان بـ«حتى»، ولم يكن ما قبلها مغبياً عما بعدها

(١) النصب والرفع.

(٢) الكبرى الاسمية وهي جملة المبتدأ والخبر «زيد قام» والصغرى الفعلية، وهي جملة «قام». ويجوز هنا رفع «غلامه» عطفاً على الكبرى، لأن صدرها اسم، كما يجوز نصبه عطفاً على الصغرى، لأن صدرها فعل وهو «قام». فالجملة الأولى ذات وجهين لأنها مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية.

وفي المسألة خلاف فصلة ابن عصفور في شرح الجمل ٣٦٦/١ - ٣٦٨. وانظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٣٢/٢ - ٣٣، وشرح الرضي ١٧٥/١.

(٣) في الأصل: وعمرو.

(٤) الذي اعتمدته المصنف هنا هو مذهب السيرافي فإنه اشترط أن يكون في الجملة المعطوفة على جملة صغرى ضمير يعود على المبتدأ، لأن الجملة الصغرى في موضع خبر المبتدأ، فإذا عطفت عليها جملة الاشتغال كانت شريكها في كونها خبراً للمبتدأ، لأن المعطوف شريك المعطوف عليه.

ورده ابن عصفور في شرح الجمل ٣٦٧/١، بأن القراء قد أجمعوا على نصب السماء من قوله عز اسمه: «والسما رُفَعها ووضع الميزان» مع أنه ليس في «رفعها» ضمير يعود على النجم والشجر. فإجماعهم على النصب دليل على بطلان قول من قال: إن النصب في هذا وأمثاله ضعيف.

ثم قال: (وغيره من أئمة النحويين حكوا أن الاختيار في مثل هذا النصب ولم يشترطوا ضميراً).

وجاء في حاشية الأصل: (الجواب أنه لا سهو فيه، لأنهم قد قالوا: إن التقدير: وعمراً أكرمته معه أو في داره، لكن ترك ذلك لفهمه على ما تقرر متقدماً).

وفي حاشية ت: (لا سهو فيه) لأنهم ذكروا أن العائد محذوف، تقديره: أكرمته معه، أو في داره، وترك ذلك للعلم به) انظر الرضي ١٧٥/١ - ١٧٦.

ترَجَّحَ الرفعُ بالابتداء^(١)، إذْ هُما مَوْقِعاهُ^(٢).

فإنْ قُدِّدَ المَوْجِبُ والمَرْجُحُ والمُسَوَّى^(٣) رُجِّحَ الابتداءُ، نحو «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»،
إذْ لَا حَذْفٌ وَلَا تَقْدِيرٌ مَعَهُ.

فإنْ قُلَّتْ قَرِينَةُ الرفعِ قَرِينَةُ النصبِ رُجِّحَ النصبُ، نحو «أَمَّا زَيْدٌ فَأَضْرِبْهُ»^(٤).

فرع:

فإنْ اخْتَلَّ شَيْءٌ مِنْ ضَابِطِهِ^(٥)، نَحْوُ «أَزِيدُ»^(٦) ذُهِبَ بِهِ؟^(٧). أَوْ قَسَدَ
المعنى/ بالنصب، نَحْوُ «وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلَوْهُ فِي الزُّبُرِ»^(٨) أَوْ غَلَبَ السَّمَاعُ عَلَى
الرفعِ، نَحْوُ «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا»^(٩)

(١) في هامش الأصل، ت: (مثال المغني: ضربت الناس حتى زيداً ضربته. ومثال غيره:

أكرمت القوم حتى عمرو أكرمته، لقوم ليس منهم عمرو).

(٢) قال الرمخشري: (فإن اعترض بعد الواو ما يصرف الكلام إلى الابتداء كقولك: لقيت زيداً

وأما عمرو فقد مررت به، ولقيت زيداً وإذا عبدالله يضربه عمرو، عادت الحال الأولى

جذعة. وفي التنزيل «وَأَمَّا نُمُودٌ فَبَدِثْتُمْ» وقرئ بالنصب). شرح ابن يعيش ٣٣/٢،

وابن عصفور ٣٦٦/١.

(٣) أي موجب النصب، ومرجعه على الرفع، والمسوى بينهما.

(٤) إذا كانت «أما» مع الطلب، وهو الأمر والدعاء فهي مغلوبة كما قال الرضي، لأن وقوع

هذه الأشياء خبراً للمبتدأ قليل في الاستعمال، وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية أولى

إن أمكن، لاختصاص الطلب بالفعل. شرح الرضي ١٧١/١ - ١٧٢.

(٥) أي من ضابط الاسم في باب الاشتغال، وهو أن يكون بعده فعل مشتغل عنه بضميره أو

متعلقه، لو سلط عليه أو مناسبه لنصبه.

(٦) د: ما زيد.

(٧) أجاز ابن السراج والسيرافي أن يقدر إسناد (ذهب) ونحوه إلى ما يدل عليه من مصدر،

فيكون المجرور على هذا في موقع نصب، فينصب الاسم السابق، أي: أزيداً ذهب

الذهاب به. انظر الأصول ٩٠/١، شرح الكافية لابن مالك ٦٢٧/٢، شرح الرضي ١/

١٧٧، شرح ابن عصفور ٣٦٦/١، المساعد ٤٢٤/١، شرح ابن يعيش ٣٥/٢.

(٨) سورة القمر، الآية: ٥٢.

(٩) سورة النور، الآية: ٢.

وجب الرفع^(١).

د: والفاء في الآية لمعنى^(٢) الشرط^(٣).

يه: بل جُمَلَتَانِ، أي: ومِمَّا يُتلى عليكم حكمُ ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾^(٤).

(١) قال الرضي ١٧٨/١: (أقول: جميع الشرائط فيه بداية النظر) لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ كَذِبٌ﴾ إلا أن القراء لما اتفقوا فيه على الرفع إلا ما روي شاذاً عن عيسى بن عمر أنه قرأ بالنصب، والنصب مع الطلب مختار كما تقدم، والقرآن لا يجوز على غير المختار، تمحل له النحاة وجهاً يخرج به عن الحد المذكور، لئلا يلزم منه غير المختار). وانظر في قراءة عيسى بن عمر البحر المحيط ٦/٤٢٧، وكتاب سيبويه ١/٤٤٤، ومعاني الفراء ٢/٣٤٥.

(٢) ن، د: بمعنى.

(٣) هو مذهب الفراء والمبرد. قال في معاني القرآن ٢/٢٤٤: (وقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَجْهِ مِنْهُمَا﴾ رفعتهما بما عاد من ذكرهما في قوله: ﴿كُلَّ وَجْهِ مِنْهُمَا﴾. ولا ينصب مثل هذا، لأن تأويله الجزاء، ومعناه - والله أعلم - من زنى فافعلوا به ذلك. ومثله ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ معناه - والله أعلم - من قال الشعر اتبعه الغواة. وكذلك ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾، ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾ ولو أضمرت قبل كل ما ذكرناه فعلاً كالأمر جاز نصبه، فقلت: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾. وانظر الرضي ١٧٨/١، والبحر المحيط ٦/٤٢٧.

(٤) في الكتاب ١/١٤٢: (وأما قوله عز وجل: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَجْهِ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ فإن هذا لم يبين على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ﴾ ثم قال فيما بعد: ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ﴾ فيها كذا وكذا. فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده، فذكر أخباراً وأحاديث، فكانه قال: ومن القصص مثل الجنة، أو مما يقص عليكم مثل الجنة فهو محمول على هذا الإضمار، والله تعالى أعلم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ كأنه لما قال جل ثناؤه: ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَّغْنَاهَا﴾ قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية والزاني في الفرائض، ثم قال: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيها الرفع).

وعلى قول المبرد وسيبويه ليست الآية من باب الاشتغال، فالرفع على الإبتداء واجب عندهما. ويظهر الفرق بين قوليهما في الخبر، فهو عند سيبويه محذوف وهو ﴿مَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ﴾، وعند المبرد مذكور وهو ﴿فَاجْلِدُوا﴾.

انظر شرح التصريح ١/٢٩٩، شرح الرضي ١/١٧٨.

ومتى لم يَشْتَغِلِ الفعلُ وجبَ النَّصْبُ بِهِ^(١). ومع الاشتغال يُقَدَّرُ النَّاصِبُ بلفظِ الموجود ومعناه كـ «زيداً ضربته»^(٢)، ثم بمعناه الخاص كـ «زيداً»^(٣) مررتُ بِهِ أي: جاوزتُ، ثم بمعناه العام كـ «زيداً»^(٤) ضربتُ غُلامَهُ^(٥) أي: أهنّتُ زيداً، ثم الملاَبَسَةَ كـ «زيداً حَبَسْتُ عليه» أي: لا بَسْتُ زيداً فَحَبَسْتُ عليه^(٦).

ك: بل ناصبُ هذا الباب تالي الاسم، والضميرُ المتصلُ بالفعل بيانُ أو بدلُ^(٧). قلنا: معنى البدلية والبيانِية مرتفعٌ (فيه)^(٨) فَيَسْتَلْزِمُ^(٩) إعماله^(١٠) في مَعْمُولِيهِ^(١١) من جهةٍ واحدةٍ، وهو ممنوع^(١٢).

(١) (به) ساقطة من ش.

(٢) أي فالتقدير: ضربتُ زيداً ضربته.

(٣) ت: زيد.

(٤) ش: زيد.

(٥) (غلامه) ساقطة من د.

(٦) (عليه) مضروب عليها في ش. وساقطة من ن. د. وانظر في هذه التقادير ووجوهها شرح الرضي ١٦٩/١.

(٧) هو مذهب الكسائي والفراء. وقد حقق الرضي مذهبهما بما حاصله أن الضمير المتصل بالفعل ليس من أحد التوابع الخمسة عندهما كما ذكره المصنف هنا، بل الفعل عامل في ذلك المفعول وفي ضميره معاً في حالة واحدة، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر، فتكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد إيقاع الفعل عليه. لكنه قال بعد: (ولو قيل على مذهبهما أن المتصّب بعد الفعل الظاهر أو شبهه سواء كان ضميراً أو متعلّقة هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولاً، فالضمير في «زيداً ضربته» بدل من «زيد» وكذا الجار والمجرور في «زيداً مررت به» إذ المعنى: زيداً جاوزته. وكذا «أخاه» في قولك: «زيداً ضربت أخاه» بدل من «زيداً» على حذف المضاف من «زيداً» أي: متعلق زيد ضربت أخاه).

شرح الرضي ١٦٣/١، شرح التصريح ٢٩٧/١.

(٨) (فيه) ساقطة من الأصل.

(٩) ش: فسيلزم. ن، د: فيلزم.

(١٠) ن: أعمال.

(١١) ن: المعمولين.

(١٢) شرح الرضي/ الموضع السابق.

الثالث: التحذير. وقد مرَّ بيانه^(١)، ووجه وجوب حذفِ ناصبيه^(٢).
وأحكامُ المفعول به (خمسة)^(٣).

منها وجوبُ سَبْقِ عامله^(٤) حيث تصحُّ إضافتهُ إليه^(٥)، نحو^(٦) «أنت مثل^(٧) ضارب زيداً»، أو يكون مَصْدَرًا^(٨)، نحو «ضَرَبْتُكَ زيداً»^(٩). أو فعلٌ تعجَّب، نحو «ما أحسنَ زيداً»^(١٠)، لما سيأتي، أو صِلَةً، نحو «الذي ضَرَبَ زيداً»^(١١)، أو جوابٌ قَسَم، نحو «والله ما ضربتُ زيداً»، أو بعدَ لامِ تأكيدٍ، نحو «لَسَوْفَ يُرْضِي زيدٌ غَمراً»^(١٢).

/ أو يكونُ المفعولُ «أَنْ» المفتوحة، نحو «كَرِهْتُ أَنْكَ قائمٌ»، أو مفعولاً لصلَةِ «أَنْ» الناصِبة، نحو «أريدُ أَنْ أَضْرِبَ زيداً»^(١٣).
هر: ومنها^(١٤) وجوبُ تقديمه عليه^(١٥) للاختصاصِ كـ «إِيَّاكَ نَعْبُدُ»^(١٦).

(١) ش، م، ت: (حده). ن: بيان وجهه.

(٢) انظر ص ١٦٠ وما بعدها.

(٣) (خمسة): زيادة من ت فقط.

(٤) ت: عامله عليه.

(٥) د: حيث يكون مضافاً إليه.

(٦) (نحو) ساقطة من ت.

(٧) (مثل) ساقطة من ن.

(٨) أي يكون عامله مصدرًا.

(٩) المثال ناقص، والمصنف لا يلتزم في ذلك التمام، بل يورد من المثال أحياناً ما يحصل به المقصود. وتتمام التمثيل أن يقول: يعجبني ضربك زيداً. ونحوه.

(١٠) انظر شرح ابن عصفور ١/ ١٦٤، والرضي ١/ ١٢٨.

(١١) من (أو يكون مصدرًا) إلى هنا ساقط من ت. والمثال ناقص أيضاً لأنه ليس بجمله. وصواب التمثيل: جاء أو يعجبني الذي ضرب زيداً، أو مرت بالذي ضربت زيداً. ونحوه.

(١٢) انظر شرح ابن عصفور ١/ ١٦٥.

(١٣) (الرضي ١/ ١٢٨).

(١٤) (ومنها) ساقطة من ش.

(١٥) أي تقديم المفعول على عامله.

(١٦) سورة الفاتحة، الآية: ٥.

وخالقَهُ (ح) ^(١).

ومنها وجوب تقديمه حيث تَصَمَّنَ ما يجب تصدُّره ^(٢)، نحو «مَنْ ضَرَبْتَ؟، وَمَنْ تُضْرِبُ أَضْرِبَ»، «غَلَامٌ مَنْ ضَرَبْتَ؟، غَلَامٌ مَنْ تُضْرِبُ أَضْرِبَ».

وحيث يكون معمولاً لما يلي الفاء في جواب «أما»، مهما لم يكن له منصوب سواء ^(٤) نحو «أَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ» ^(٥). فَإِنْ كَانَ له منصوب سواء قَدُمْتُ أَيُّهُمَا شئت ^(٦)، نحو «أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَضَرَبْتُ زَيْدًا»، «أَمَّا زَيْدًا فَضَرَبْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» ^(٧). ومنها جواز الأمرين ^(٨) مع فَقْدِ الْمُؤَجَّبَيْنِ ^(٩).

ومنها وجوب تقديمه على فاعله وتأخيرهِ، وجواز الوجهين كما مر.
ومنها جواز حذفه منوياً نحو «يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ» ^(١٠) أي: يَقْدِرُهُ، و«إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ» ^(١١) أي: رَجَمَهُ. أو مَنَسِيّاً، نحو «فَلَانٌ يُعْطِي وَيَمْنَعُ وَيَصِلُ وَيَقْطَعُ» ^(١٢)، قال:

(١) ما ذكره عن الجرجاني هنا هو مذهب جمهور النحويين، فإن المفعول به إذا تقدم أفاد الاختصاص عندهم، وخالف في ذلك ابن الحاجب وقال إنه لا دليل عليه. وواقفه أبو حيان.

انظر إيضاح ابن الحاجب ٤٧/١، همع الهوامع ١٦٦/١.

(٢) أو أضيف إلى ما يجب تصدُّره، لما سيمثل به. وانظر الرضي ١٢٨/١.

(٣) (غلام من تضرب) ساقطة من ت.

(٤) (سواء) ساقطة من ت.

(٥) سورة الضحى، الآية: ٩.

(٦) قال الرضي ١٢٨/١: (ولو كان له منصوب آخر جاز أن تقدم أيهما شئت، وتخلي الآخر بعد عامله).

(٧) شرح الرضي ١٢٨/١.

(٨) أي تقديم المفعول وتأخيرهِ.

(٩) أي مع فقد موجب تقديمه على عامله وموجب تأخيرهِ عنه.

(١٠) سورة الرعد، الآية: ٢٦. وانظر المفصل وشرح ابن يعيش ٣٩/٢.

(١١) سورة هود، الآية: ٤٣. وانظر المصدر السابق.

(١٢) شرح الرضي ١٣١/١، والمفصل بشرح ابن يعيش ٣٩/٢.

٣٠٦ - فَإِنْ تَعْتَذِرَ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا
إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحَ فِي عَرَاقِبِهَا نُضْلِي

المفعول فيه

والمفعول فيه: هو اسمُ زمانٍ أو مكانٍ لفعلٍ مذكورٍ^(١) أو مقدَّر، نحو:
قعدتُ يومَ الجمعة، أو عندك، أو زيدٌ مكانه^(٢).

وكل منهما ينقسم إلى مُبْتَهَمٍ ومُخْتَصٍّ. فَمُبْتَهَمُ الزمانِ الحينُ، والوقتُ،
ونحوهما، ومختصُّه اليومُ،/والليلةُ، والساعةُ، ونحوها.

ومبهم^(٣) المكان ما افتقر إلى غيره في بيانِ صورةٍ مُسمَّاءُ والحدثُ اللائقُ به
كالجهات الستُ و«عند» و«لدى»^(٤)

٣٠٦ - الطويل، لذي الرمة (ديوانه ٤٩٠).

والضمير في (تعتذر) يعود على النوق. يقول: إن اعتذرت النوق بقلة اللبن لأجل المحل
عقرتها للأضياف. والمراد «بذي ضروعها»، اللبن، كما يقال: ذو بطونها، ويراد الولد.
والشاهد حذف مفعول (يجرح) وذلك لتضمن الفعل معنى اللازم، والمراد: يؤثر بالجرح،
أو يعث، أو يُفسد. وظاهر كلام ابن يعيش أن المفعول فيه منوي لا منسي، لأنه قال:
والمراد يجرحها.

المفني ٦٧٦، شرح ابن يعيش ٣٩/٢، ٤٠، الرضي ١٣١/١، الخزانة ٢٩٠/٤.
(١) قال الرضي في شرح كلام ابن الحاجب: (يعني بقوله: «فعل مذكور» الحدث الذي تضمنه
الفعل المذكور، لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف. وذلك لأنك إذا قلت: «ضربت
أس» فقد فعلت لفظ «ضربت» اليوم، أي تكلمت به اليوم، والضرب الذي هو مضمونه
فعلته أس، فأُس ما فعل فيه الضرب لا «ضربت»).

شرح الرضي ١٨٣/١.

(٢) أي قعد زيد مكانه.

(٣) د: ومنه.

(٤) زاد في ش، ن: «ولفظ مكان». وأثبتت أولاً ثم ضرب عليها في الأصل، م. وساقطة
أصلاً من ت، د.

ولفظ مكان أثبتته ابن الحاجب حملاً على الجهات الست. قال: (وكذا حل لفظ مكان على
الجهات لا لإيهامه، فإن قولك: «جلست مكان زيد» لا إيهام هنا في لفظ مكان، بل لكثرة =

ومختصه كالدار، والمسجد ونحوهما^(١).

ويتحتم إضمار «في» فيما بُني لزوماً كـ «إذ» و«إذا» ونحوهما، أو غلبة^(٢) كـ «قُبْل»، و«بَعْد» ونحوهما. وفي مُبْهَم ظرف المكان^(٣).

وحُمِلَ ما بعد «دخلت» و«ذهبت» من مختصه^(٤) عليه كـ «دخلت الدار» و«ذهبت الشام»^(٥) عند من لم يحكم بتعدي «دخلت»^(٦).

ولم يأت^(٧) بعد «ذهبت» إلّا^(٨) الشام، بخلاف «دخلت»^(٩). (ح: ولفظ مكان) كالمبهم، لكثرة^(١٠).

وَيَتَحْتَمُّ إظهارها في مختص^(١١) ظرف المكان، سوى ما مر^(١٢).

=استعماله، فحذف «في» منه تخفيفاً. قال الرضي ١/١٨٥: ولا ينبغي للمصنف هذا الإطلاق، فإن لفظ مكان لا ينتصب إلا بما فيه معنى الاستقرار، فلا يقال: «كتب المصحف مكان ضرب زيد».

(١) ش: ونحوه.

(٢) عطف على «لزوماً».

(٣) بعدها في ش، ت (غالباً).

(٤) أي من مختص المكان.

(٥) انظر الرضي ١/١٨٦، وشرح ابن يعيش ٢/٤٤، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٠٧.

(٦) حكم بتعديه الأخفش والمبرد والجزمي. انظر المقتضب ٤/٦٠، ٣٣٧، شرح ابن عصفور ١/٣٢٨، الرضي ١/١٨٦، شرح ابن يعيش ٢/٤٤.

(٧) ت: يأتي.

(٨) ن: إلى.

(٩) أي: فلا ينتصب ما بعد (ذهبت) إن كان غير الشام على الظرفية بل الواجب جره بحرف الجر. أما دخلت فينتصب كل مكان دخلت عليه على الظرفية.

انظر المصدرين السابقين. وشرح ابن عصفور ١/٣٢٩.

(١٠) هذه الزيادة من ت. وكتبت ثم ضرب عليها في م. وقد تقدم تخريج رأي ابن الحاجب في إلحاقه لفظ مكان بالمبهم في أول المبحث ص ٦٩٠.

(١١) (مختص) ساقطة من ت.

(١٢) وهو ما بعد دخلت وذهبت.

ويجوزُ الوجهان^(١) في مختصَّ ظَرْفِ الزَّمانِ ومُبْهَجهِ، سوى ما مر^(٢)، وبعضُ ظروفِ المكانِ كـ«سَرْتُ يَوْمَ الجمعةِ، أو فيه، أو زماناً، أو في زمانٍ» وقعدتُ مكانَكَ، أو فيه»، فيتعدى بنفسِه أو بواسِطَتِها.

وإنما جازَ إضمارُها في مُبْهَمِ الزَّمانِ ومُختَصِّه، لقوةِ دلالةِ الفعلِ عليه^(٣)، حيثُ دلَّ عليه بصيغَتِه، بخلافِ المكانِ. ولَمَّا دلَّ على مُبْهَمِ المكانِ بكونِه لا يَقعُ^(٤) إلَّا في مكانٍ صَحَّ فيه أيضاً، ولم يدلَّ على مختصِّه فامتنع فيه^(٥).

فروع:

ولا يخرجُ عن الظرفية ما لَزِمَ معه إضمارُ «في»/سوى «مُدَّ» و«مُنْدُ». ومن المُعَرَّبِ «صَبَاحَ مَسَاءً»^(٦) و«بُعِيدَاتِ بَيْنٍ»^(٧)، وما عُيِّنَ من «صَحْوَةٍ».

(١) ت: الوجهين. والمراد إضمار (في) وإظهارها.

(٢) وهو «إِذْ» و«إِذَا» و«قَبْلَ» و«بَعْدَ» ونحوهما.

(٣) أي على الزمان.

(٤) ت: لا يكون.

(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣٣٢: (فإن قيل: فهلا شبه مختص المكان، بمختص الزمان فيصل الفعل إليه بنفسه؟ فالجواب أن هذا الشبه لما لم يكن قوياً، لأنه شبه بمشبه لم يؤثر إلا فيما تقوى دلالة الفعل عليه من ظروف المكان وهو المبهم. ألا ترى أن الفعل إنما يطلب مكاناً مبهماً . . . فاما المختص فلما لم تقو دلالة الفعل عليه ولا قرب مما تقوى دلالة الفعل عليه لم يؤثر الشبه الضعيف فيه فوصل الفعل إليه بحرف الجر على أصله، إلا ما شذ العرب فيه من ذلك).

(٦) ن: صباحاً ومساءً. قال سيويه ١/٢٢٧: (ومثل ذلك: إنه ليسار عليه صباح مساء، إنما معناه صباحاً ومساءً. وليس يريد بقوله صباحاً ومساءً صباحاً واحداً ومساءً واحداً، ولكنه يريد: صباح أيامه ومساءها).

(٧) هو جمع «بعد» مصغراً. قال الرضي ١/١٨٧: (وقولهم: لقيته بعيدات بين، أي: فراق. يقال ذلك إذا كان الرجل ممسكاً عن إتيان صاحبه ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه. ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء، أعني بعد الفراق). وانظر ابن يعيش ٤٢/٢.

و«بُكَرَة»^(١) و«سَحَر»^(٢) و«سُحَيْر» و«عَشِيَّة»^(٣) و«عَتَمَة» و«عِشَاء» و«ضَحَى» و«مَسَاء» و«صباح» و«نَهَار» و«لَيْل»، و«ذات يوم» و«ذات ليلة»، و«ذات مرّة»^(٤) في لغةٍ غيرِ خُثْعَمٍ^(٥). فَإِنَّ لَمْ تُعَيَّنْ هَذِهِ صَحَّ خُرُوجُهَا إِلَى الْفَاعِلِيَّةِ وَنَحْوِهَا.

وكلُّ صفةٍ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَقِيَمَتْ مَقَامَهُ كـ«قَرِيب» و«بَعِيد» فهي في الاختيارِ لَا تَخْرُجُ عَنْهَا^(٦).

(١) بكرة غير منصرف لأنه جعل علماً على هذا الوقت. وسيأتي في كلام المصنف أنه منصرف. وفي الأشموني ١٣٤/٢: (ومنه غير منصرف، وهو «غدوة» «بكرة» علمين لهذين الوقتين، قصد بهما التعيين أو لم يقصد. قال في شرح التسهيل: ولا ثالث لهما. لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور «ضحوة» فقال: إنها لا تنصرف للتأنيث والعلمية). قلت: لم أجد ما ذكره في شرح الجمل لابن عصفور. وهي في كتاب سيبويه ٢٢٠/١ منصرفة. وانظر الرضي ١٨٨/١، وشرح ابن يعيش ٤٢/٢.

(٢) إذا لم يقصد بسحر التعيين فهي منصرفة، وإن قصد بها التعيين فهي غير منصرفة. انظر الأشموني ١٣٥/٢.

(٣) من العرب من لا يصرف عشية. انظر الأشموني ١٣٥/٢.

(٤) قال سيبويه ٢٢٥/١: (ومنه «سير عليه ذات مرّة» نصب لا يجوز إلا هذا. ألا ترى أنك لا تقول: إن ذات مرّة كان موعدهم، ولا تقول: إنما لك ذات مرّة، كما تقول: إنما لك يوم). وقال في ٢٢٦/١: (وذو صباح بمنزلة ذات مرّة، تقول: سير عليه ذا صباح، أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم مفارقة لذات مرّة وذات ليلة. وأما الجيدة العربية فإن تكون بمنزلتها. وقال رجل من خثعم:

عزمت على إقامة ذي صباح لشيء ما يسود من يسود
فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع).

وجميع ما ذكره من الظروف المعينة منصرف عنده كما سيذكره باستثناء «سحر». وفي بعضها خلاف. انظر الرضي ١٨٨/١، شرح ابن يعيش ٤٢/٢، الأشموني ١٣٤/٢ - ١٣٦.

(٥) لأن بني خثعم يصرفونها، قال شاعرهم:

عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يسود من يسود
انظر الرضي ١٨٧/١.

(٦) ما اختاره هنا مذهب سيبويه. قال في الكتاب ٢٢٧/١: (ومما يختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان، تقول: سير عليه طويلاً، وسير عليه حثيثاً، وسير عليه كثيراً، وسير عليه قليلاً، وسير عليه قديماً. وإنما نصب صفة الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم، كما أنه لا يكون إلا حالاً قوله: =

ومن ظروف المكان «عند» و«سوى» و«سوى» و«سواء» و«مع» و«بين»،
والمبتدآت لزوماً «لدى» و«حيث». وما عدا هذه جاز خروجُه عن الظرفية^(١).
وما امتنع خروجُه عنها نوعان: ممتنع الصرف ك«سَحَرَ»، للعدل التقديري^(٢)
والتعريف بالقصد. وما عداه فمنصرف سماعاً، فلم يَخْتَجِ لِتَمَحُلِ^(٣) العَدْلِ فيه.
ولم يمتنع صرف «بُكَرَة»^(٤) - للتأنيث مع التعريف، إذ شَرَطُ التَّأْنِيثِ الْمُعْتَبَرُ
في منع الصرف العلمِيَّةُ، وهذا تعريفُ قَصْدٍ.
وأحكامه ثمانية:

وجوبُ حذفِ فعلِهِ حيثُ يَقَعُ خيراً، أو صفةً، أو صلةً، أو حالاً كما مر^(٥)،
وحيث له مفسرٌ ك«يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَرْتُ فِيهِ»^(٦).

-
- =ألا ماء ولو بارداً، لأنه لو قال: ولو أثنائي بارد، كان قبيحاً. ولو قلت: آتيك بجيد، كان قبيحاً حتى تقول: بذرهم جيد، وتقول: آتيك به جيداً. فكما لا تقوى الصفة في هذا إلا حالاً أو تجري على اسم، كذلك هذه الصفة لا تجوز إلا ظرفاً أو تجري على اسم. فإن قلت: دهر طويل، أو شيء كثير، أو قليل، حَسَنٌ.
وقد يحسن أن تقول: سير عليه قريب، لأنك تقول: لقيته مذكرب. والنصب عربي جيد كثير).
واختار غير سيبويه في الصفة الظرفية، ولم يوجبوها. انظر الرضي ١/ ١٩٠.
(١) بعض ما ذكره متوسط التصرف، وبعضه نادر التصرف، وبعضه فيه خلاف. وانظر الرضي ١٨٩/١.
(٢) العدل فيه عما فيه الألف واللام (السحر).
انظر الرضي ١/ ١٨٨، حاشية الصبان ٢/ ١٣٥.
(٣) ت: لتحمل.
(٤) (بكرة) و(غدوة) غير منصرفين اتفاقاً لكونهما من أعلام الأجناس وإن لم تكونا معيتين فيهما كذلك أيضاً إلا أنه يجوز تنويعهما مع عدم إنصافهما حكى الخليل: آتيك اليوم غدوة وبكرة، منوين. وكذا قال أبو الخطاب أنه سمع ممن يوثق به: آتيك بكرة، وهو يريد الإتيان في يومه أو غده. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً﴾.
انظر الكتاب ١/ ٢٢٠ - ٢٢١، الرضي ١/ ١٨٨، ١٨٩، الأشموني ٢/ ١٣٤ - ١٣٥.
(٥) لأنه يتحتم حذف متعلق الظرف والجار والمجرور مع هذه الأربعة. وقد تقدم هذا في ص ٤٤٩. وانظر الأشموني ٢/ ١٢٩، وشرح المقدمة المحبسة ١/ ٢٤١.
(٦) انظر الرضي ١/ ١٩١، وشرح ابن يعيش ٢/ ٤٦.

وجوازُ حذفِهِ لقريْنَةُ تُنْبِئُهُ عَنْهُ كـ«يَوْمَ الْجُمُعَةِ» جواب (متى سرْتُ؟) (١).
 ووجوبُ بروزِ «في» مع ضميرِهِ كـ«سرْتُ فِيهِ» /
 وقد يُتَّسَعُ (٢) فِيهِ فَيُجْعَلُ كالمفعولِ بِهِ، نحو «يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرْتُهُ».
 قال (٣):

٣٠٧ - وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا
 وَمَنْعُ الإِخْبَارِ بِظَرْفِ الزَّمَانِ عَنِ الْجُثْثِ، إِذِ الْخَبَرُ هُوَ الْمَبْتَدَأُ، وَالزَّمَانُ لَيْسَ بِجُثَّةٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «الْهَلَالُ اللَّيْلَةُ» فَالْمَرَادُ اسْتِهْلَالُهُ لَا ذَاتُهُ (٤).
 وَيُخْبَرُ بِهِ عَنِ الْحَدِيثِ، لِيَتَقَضَّيْهِ (٥) كـ«الضَرْبُ الْيَوْمَ»، وَمَنْ ثَمَّ يَجُزُّ «الْأَحَدُ

(١) انظر الأشموني ١٢٩/٢، وشرح ابن يعيش ٤٦/٢.

(٢) د: يتبع.

(٣) د: قال الشاعر.

٣٠٧ - طويل، عجزه:

قَلِيلًا سِوَى الطَّغْنِ الْنِهَالِ نَوَافِلُهُ

وهو لرجل من بني عامر لم يعينه سيويه ولا غيره. ورواية سيويه: ويوم.
 سليم وعامر: قبيلان من قيس بن عيلان. والمعنى شهدنا فيه حرب سليم وعامرة فكانت نوافل العطاء فيه قليلة، اللهم إلا الطغن، طغن الرماح النهال، فقد كان كثيراً.
 والشاهد فيه: تعدى الفعل إلى ضمير الظرف بلا واسطة من حرف الجر، على الاتساع والتشبيه بالمفعول به. والتقدير: شهدنا فيه.
 قال ابن السجري: (وإنما جاز حذف الجار من ضمير الظرف كما جاز حذفه من مظهره، إذ كنت تقول: قمت في اليوم، وقمت اليوم، فكذلك قلت: اليوم قمت فيه، واليوم قمته).

سيويه ١٧٨/١، المقتضب ١٠٥/٣، الكامل ٢١، ابن السجري ١٨٦، ٦/١، شرح ابن يعيش ٤٥/٢، ٤٦، المقرب ١٤٧/١، شرح التبريزي ١٣٢/٤، المغني ٦٥٤، التبصرة ٣٠٨/١، شواهد الكشف ٢٣٢ - ٢٣٣، همع الهوامع ٢٠٣/١، الدرر ١٧٢/١.

(٤) انظر الرضي ٩٤/١، وشرح ابن يعيش ٩٠/١.

(٥) زاد في د: سريعاً.

اليوم» - بنصب^(١) اليوم -، إذ أسماء^(٢) الأيام كالجثث^(٣).

ط: إلّا الجمعة والسبت فكالحدث، لَتَضْمُنُهُمَا^(٤) الاجتماع والقطع^(٥). وهو ضعيف جداً.

وأما المكان فيضلحُ مِنْهُمُ خَبَرًا^(٦) عن الجثث والحدث كـ«زيد»، أو الضرب خَلَقَكَ، لا مختصه لأيهما كـ«زيد»، أو الضرب الدار^(٧).

وأنه لا يَجُرُّ لَفْظٌ «عِنْدَ» إِلَّا «مِنْ»^(٨)، لِمُنَاسِبَتِهَا إِيَّاهُ فِي الْعُمُومِ، إذ هي للابتداء من أي الجهات، كما تَصْلُحُ «عِنْدَ» لِلجِهَاتِ السَّتِ^(٩). ولا تَلْزَمُ الْغَايَةَ^(١٠).

(١) ت: وينصب.

(٢) (أسماء) ساقطة من ش.

(٣) انظر الرضي ٩٤/١.

(٤) ت، ن: لتضمناها.

(٥) لم أجد هذا لابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة، ووجدته لابن السراج في كتابه الأصول ١٩٤/١، قال: (وتقول: اليوم الجمعة، واليوم السبت، لأنه عمل في اليوم. فإن جعلته اسم اليوم رفعت. فأما «اليوم الأحد» و«اليوم الاثنان» إلى الخميس فتحق هذا الرفع، لأن هذه كلها أسماء لليوم، ولا يكون عملاً فيها. وإنما كان ذلك في الجمعة والسبت، لأن الجمعة بمعنى الاجتماع، والسبت بمعنى الانقطاع).

وفي كلام سيويه ما هو قريب من هذا حيث قال ٢٠٨/١: (وإن قلت: الليلة الهلال، واليوم القتال، نصبت، التقديم والتأخير في ذلك سواء، وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الأول. وكذلك: اليوم الجمعة، واليوم السبت، وإن شئت رفعت).

(٦) (خبراً) ساقطة من ن.

(٧) ت: في الدار.

(٨) (من) ساقطة من د.

(٩) أورد عليه المعترض في حاشية الأصل «لدى» فإنها تصلح للجهات الست، فيلزم أن تكون كعند في جواز دخول «من»، وكذلك «أين».

وأجيب عنه بأن دخول «من» على لدى جائز. قال تعالى: «مَنْ لَدُنَّا» وقال: «مَنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا»... والكلام في «عند» من حيث إعرابها، و«لدى» مبنية فلا يلزم فيها ما لزم في «عند». وكذلك «أين» معربة وتجر بمن، فهي كعند.

(١٠) ش: في الغاية.

فيلزَمُ «في» إلى^(١).

وَأَنْ شَرْقِيَّ الدَّارِ، وَغَرِيبِيَّهَا، وَنَحْوَهُمَا^(٢) كَالْمُبْتَمِّهِمْ، لِإِذْخَالِ النِّسْبَةِ^(٣) لَهَا فِي حَيْزِهِ^(٤). وَمِثْلُهَا^(٥) الْفَرَايِخُ وَالْبُرْدُ^(٦) وَالْأَمِيَالُ، بِخِلَافِ دَاخِلِ الدَّارِ، وَخَارِجِيَّهَا، فَكَالْمَخْتَصِّ فِي وُجُوبِ بُرُوزِ (فِي) مَعَهَا^(٧).

وَجَوَازُ إِضَافَةِ الْجِهَاتِ السَّتِّ وَإِفْرَادِهَا كـ «قُدَّامَكَ» وَ«قُدَّامًا».

ك: إِنْ أَفْرِدْتَ خَرَجْتَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، نَحْوِ «زَيْدٌ خَلْفًا، أَوْ قُدَّامًا» بِالرَّفْعِ.

وَتَخْتَصُّ الْجِهَاتُ بِمَنْعِ أَنْ يُخْبَرَ/بِهَا^(٨) أَوْ تُوصَلَ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ^(٩)، لَاسْتِثْنَائِهَا، وَالْقَصْدُ بِالْخَبَرِ الْإِفَادَةُ، فَيَمْتَنِعُ «زَيْدٌ خَلْفًا» - بِالضَّمِّ - وَنَحْوُهُ.

(١) كَذَا فِي جَمِيعِ النِّسْخِ، وَلَا يُخْفَى غَمُوضُ الْعِبَارَةِ. وَيُظْهَرُ لِي - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ «فِي» الْمَذْكُورَةَ هُنَا تَحْرِيفٌ، وَأَنَّ الصَّوَابَ «مِنْ». وَالْمَعْنَى أَنَّ «مِنْ» لَا يَلْزِمُهَا الْغَايَةُ، لِأَنَّهَا لِمَجْرَدِ الْإِبْتِدَاءِ، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يُقَالَ فِي مِثْلِ «خَرَجْتَ مِنْ كَذَا»: إِلَى كَذَا، بَلْ يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ فِيهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ دُونَ ذِكْرِ الْإِنْتِهَاءِ. وَهَذَا ظَاهِرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَكِنْ يَبْقَى سَوْأَلٌ: مَا مَنَاسِبَةٌ ذَكَرَ مِثْلَ هَذَا فِي الظُّرُوفِ، وَمَحَلُّهُ حُرُوفُ الْجَرِّ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ؟ وَالْأَمْرُ لَا يَخْلُو عِنْدِي مِنْ اِحْتِمَالَيْنِ: إِمَّا أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ دَخِلَ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ، أَدْخَلَهُ بَعْضُ النَّسَاجِ ثُمَّ ثَبِتَ فِي الْجَمِيعِ ظَنًّا أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ. وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ سَقَطٌ. وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ.

(٢) (وَنَحْوَهُمَا) سَاقِطَةٌ مِنْ ش.

(٣) أَيْ الْإِضَافَةُ.

(٤) كَذَا ضَبَطْتُ فِي ن، م. وَضَبَطْتُ فِي ت: خَبَرَهُ. قَالَ سَيِّبُوهُ ٢٢٢/١: (وَمِثْلُ «ذَاتِ الْيَمِينِ» وَ«ذَاتِ الشِّمَالِ» شَرْقِيَّ الدَّارِ وَغَرِيبِيَّ الدَّارِ، تَجْعَلُهُ ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ).

(٥) ت: وَمِثْلُهَا.

(٦) ش: الْفَرَسِخُ وَالْبَرِيدُ.

(٧) قَدَرُ الرُّضِيِّ مَعَ «خَارِجِ الدَّارِ» مِنْ. قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ١/١٨٤: (وَكَذَا «خَارِجُ الدَّارِ» فَلَا يُقَالُ: زَيْدٌ خَارِجُ الدَّارِ، كَمَا قَالَ سَيِّبُوهُ، بَلْ مِنْ خَارِجِهَا. كَمَا لَا يُقَالُ: زَيْدٌ دَاخِلُ الدَّارِ وَجُوفُ الْبَيْتِ، بَلْ فِي دَاخِلِهَا، وَفِي جُوفِهَا).

(٨) (بِهَا) سَاقِطَةٌ مِنْ ت.

(٩) أَيْ فِي حَالِ بِنَائِهَا.

وجوازُ وقوعٍ «في» موقعَ الظرف، فتنبؤُ منابه^(١)، نحو «حفرْتُ في وَسْطِ الدارِ بِثَرًا» - بفتح سين «وسط» - إذْ هو اسمٌ لا ظرفٌ فلم تَحَقِّقْ^(٢) الظَّرِيفَةَ إِلَّا بِهَا^(٣)، فَإِنْ سَكَنْتَ جازَ إضمارُ «في»^(٤)، تقول: «حفرْتُ وَسْطَ الدارِ بِثَرًا»، فمع الفتح المحفورُ كُلُّهُ إنْ لم تَبَرِّزْ «في»^(٥)، ومع السكونِ في سُرْرَتِهِ فقط^(٦).

المفعول له

والمفعولُ له^(٧): هو المصدرُ المُعْلَلُ بِهِ - لا بِأَلَةٍ^(٨) - حدثٌ يُشارِكُهُ في الفاعل والزمان، كـ «ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا»^(٩). وفي حُكْمِهِ «فَعَدْتُ عَنِ الْحَزْبِ جُبْنًا»، إذْ

(١) ش: منابها.

(٢) ش: تتحقق.

(٣) أي إلا بـ «في».

(٤) زاد في د: (وكان ظرفًا).

(٥) لأنه يكون مفعولاً به مع الفتح وإضمار «في».

(٦) أي: المحفور موضع منه.

قال الرضي ١/١٨٩: (وأما «حيث» و«وسط» ساكن السين و«دون» بمعنى قدام فنادرة التصرف، قال الفرزدق:

صَلَاءُهُ وَرِسٍ وَسْطُهَا قَدْ تَغَلَّقَا

و «وسط» بتحريك السين متصرف).

وفي الصحاح (وسط): (ويقال: جلست وسط القوم - بالتسكين - لأنه ظرف، وجلست في وسط الدار - بالتحريك - لأنه اسم. وكل موضع صلح فيه «بين» فهو وسط، وإن لم يصلح فيه بين فهو وسط - بالتحريك - وربما سكن وليس بالوجه).

(٧) ويقال له المفعول لأجله، ومن أجله. انظر الأشموني ٢/١٢٣، والتصريح ١/٣٣٤.

(٨) (لأبالة) ساقطة من ش.

(٩) عرفه ابن الحاجب بقوله: (هو ما فعل لأجله فعل مذكور). وعرفه الزمخشري بقوله: (هو علة الإقدام على الفعل، وهو جواب لـ «؟»).

شرح الرضي ١/١٩١، شرح ابن يعيش ٢/٥٢.

لَمَّا خُلِقَ فِيهِ الْجُبْنُ صَارَ كَأَنَّهُ فَعَلَهُ^(١). فَأَمَّا ﴿يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٢) فَمَقْدَرٌ بِإِرَادَةِ خَوْفِكُمْ^(٣).

وشرطه كونه^(٤) غير لفظ الأول^(٥). قيل: وكونه فعلاً للقلب، إذ الجوارح تابعة له^(٦). كثر: لا يُعْتَبَرُ هذا^(٧).

(١) قال الرضي ١/١٩٢: (فالمفعول له هو الحامل على الفعل، سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في «قعدت عن الحرب جبناً» أو تأخر عنه كما في «جنتك إصلاحاً لك». وذلك لأن الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل، وهي إحدى العلل الأربع كما هو مذكور في مظاهره، فهي متقدمة من حيث التصور وإن كانت متأخرة من حيث الوجود). وانظر التصريح ١/٣٣٥، والمقتصد ١/٦٦٧ - ٦٦٨.

(٢) سورة الرعد، الآية: ١٢.

(٣) من شرط المفعول لأجله كما تقدم في تعريفه اتحاداه بالمعلل به في الفاعل والزمان. ولم يشترط ابن خروف اتحادهما في الفاعل محتجاً بهذه الآية، إذ فاعل الإراءة هو الله سبحانه وتعالى، وفاعل الخوف والطمع المخاطبون. وأجيب عنه بما ذكره المصنف هنا من أنه على حذف مضاف، أي: إرادة خوفكم وطمعكم. وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل بأن معنى «يريك» يجعلكم ترون، ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع. وأجاب الزمخشري بأن الخوف والطمع حالان.

وقد قوى الرضي مذهب ابن خروف عدم اشتراط الاتحاد في الفاعل، واستدل له بقول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في نهج البلاغة: (فأعطاه الله النظرة، استحقيقاً للسخطة، واستتماماً للبلية)، والمستحق للسخطة إبليس، والمعطي للنظرة هو الله تعالى. شرح الرضي ١/١٩٣، التصريح ١/٣٣٥، الأشموني ٢/١٢٤ - ١٢٥.

(٤) ت: كون لفظه.

(٥) انظر الهمع ١/١٩٤، والأشموني ٢/١٢٤.

(٦) اشترط بعض المتأخرين كونه فعلاً قليلاً كالخوف والرغبة والعلم والإرادة، لأنه الحامل على إيجاد الفعل، والحامل على الشيء متقدم عليه، وأفعال الجوارح كالضرب والقتل تتلشى ولا تبقى حتى تكون علة حاملة على الفعل. فلا يجوز عندهم: جنتك قراءة للعلم، لأنه من أفعال اللسان، ولا «قتلا للكافرين» لأنه من أفعال الجوارح. ونقضه الرضي بجواز نحو «جنتك إصلاحاً لأمرك»، وضربته تأدياً اتفاقاً. الرضي ١/١٩٤، التصريح ١/٣٣٤، الأشموني ٢/١٢٤.

(٧) الهمع ١/١٩٤، الرضي ١/١٩٤، حاشية الصبان ٢/١٢٤.

فروع:

كثر: وَنَضَبُهُ كَنَصَبِ الْمَفْعُولِ بِهِ^(١). جا: بل نَصَبِ الْمُطْلَقِ. فلم يُفْرِدْ له باباً^(٢). قلنا: الفعلُ يدلُّ على المَصْدَرِ، بخلافه^(٣).

ومتى اخْتَلَّ قِيْدٌ من حِدِّهِ التَّزَمَ أَيُّ آلاَتِ التَّعْلِيلِ، نحو «جِتَّتْكَ لِلْسَمَنِ»^(٤)، أو «هذا زَيْدٌ، لِاتِّصَافِهِ بِصِفَتِهِ»^(٥)، أو «جِتَّتْكَ لِإِكْرَامِكَ لِي»^(٦)، أو لِإِكْرَامِي لَكَ غَدًا»^(٧).

(١) في هامش الأصل: (في أن مقتضيه غير مقتضى نصب المصدر، لا أنه منتصب على أنه مفعول به).

(٢) مذهب الزجاج أن ما يسميه النحاة مفعولاً له هو المفعول المطلق، وناسبه فعل مقدر من لفظه، والتقدير: جئتكَ أكرمك إكراماً، فحذف الفعل، وجعل المصدر عوضاً من اللفظ به.

انظر الرضي ١٩٢/١، الهمع ١٩٥/١.

(٣) ورده ابن الحاجب بأن معنى «ضربته تأديباً»: ضربته للتأديب اتفاقاً. وقولك: للتأديب، ليس بمفعول مطلق، فكذا تأديباً الذي بمعناه.

شرح الرضي ١٩٢/١.

(٤) لأن السمن ليس مصدراً. وقد اشترط النحاة أن يكون المفعول له مصدراً، لأن المصدر يشعر بالعلية، والذوات لا تكون عللاً للأفعال غالباً. ولم يشترط ذلك يونس حيث أجاز «أما العبيد فذو عبيد» بنصب العبيد، وتأوله على أنه مفعول لأجله.

وظاهر كلام ابن الحاجب عدم اشتراط المصدرية، فنحو «جئتكَ للسمن» مفعول لأجله عنده. قال الرضي ١٩٢/١: (وهذا كما قال في المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير «في». وما ذهب إليه في الموضعين وإن كان صحيحاً من حيث اللغة، لأن السمن فعل له المجيء، لكنه خلاف اصطلاح القوم فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط. فحده الصحيح: هو المصدر المقدم باللام الملل به حدث شاركه في الفاعل والزمان).

وانظر التصريح ٣٣٤/١.

(٥) ت: بصفتك.

(٦) (لي) ساقطة من ت.

(٧) لعدم مشاركة المصدر للحدث في الزمان. ولم يشترط هذا سيبويه ولا أحد من المتقدمين، فيجوز عندهم، «جئتكَ أمس طمعاً في معروفك غداً».

انظر الهمع ١٩٤/١، التصريح ٣٣٥/١.

وإن كَمَلْ^(١) اختير^(٢) النَّصْبُ في النكرة، والجر بأحد/ حروف التعليل في المعرّف باللام كـ «ضربتُكَ للتأديب». واستوى الأمران في المضاف كـ «ضربتُكَ تأديبُكَ».

وقد جمع العجّاج الثلاثة في قوله:

٣٠٨ - يركبُ كلُّ عافرٍ جُمهورِ
مَخافةً وزَعَلَ المَحبورِ
والهولَ مِنْ تَهوُّلِ الهُبورِ

(١) أي حد المفعول له باجتماع شرائطه.

(٢) (اختير) ساقطة من ت.

٣٠٨ - الرجز، للعجاج (ديوانه ٢٣٠).

قاله في صفة ثور وحشي شبه به بعيره.

العافر من الرمال: العقيم الذي لا ينبت. الجمهور: المترابك المجتمع. والوحش إذا دهمها القانص اعتصمت بركوب الرمل فلا تقدر عليها الكلاب. الزعل: النشاط المحبور: المسرور. أراد: زعلاً كزعل المحبور. الهول: الفزع. التهول: أن يعظم الشيء في النفس حتى يهول صاحب أمره. الهبور: جمع هبر، وهو ما اطمأن من الأرض وحوله مرتفع، وهو مكن الصائد، فهو يخافها ويعدل عنها إلى كل عافر.

وقد روي (القبور) مكان (الهبور) كما في سيبويه.

والشاهد: نصب (مخافة) مفعولاً لأجله، وهو نكرة، على المختار فيه. ونصب (زعل) المحبور) وهو مضاف يستوي فيه الأمران: النصب، والجر بأحد حروف التعليل. وجر (تهول الهبور) بـ «من» وهو مضاف أيضاً ويستوي فيه الأمران. أما (الهول) فيجوز أن يكون معطوفاً على (كل عافر) ونصب لذلك، ويجوز أن يكون مفعولاً له، أي يركب ذلك لهول يهوله كهول الهبور. لكنه لم يأت على المختار فيه وهو الجر بالحرف. ويذكره النحاة شاهداً على أن المفعول له يكون معرفة ويكون نكرة.

سيبويه ٣٦٩/١، المقتصد ٦٦٥/١، إيضاح الفارسي ١٩٧، الاقتضاب ٢٣٠، المفصل ٦٠، شرح ابن عيش ٥٤/٢، شروح سقط الزند (الخوارزمي) ٨٩١/٢، شواهد الإيضاح للقيسي ٤٦ق، الرضي ١٩٣/١، خزنة الأدب ١١٤/٣.

المفعول معه

والمفعول معه: هو المذكور بعد الواو، لمصاحبة معمول فعل لفظي أو معنوي^(١) مثل «قمْتُ وزيداً» أو «مألكَ وزيداً؟» أو «ما^(٢) شألكَ وعمراً؟» أي: ما تصنع^(٣).

فإن كان الفعل لفظياً وجاز العطف فالوجهان^(٤)، مثل «جئتُ أنا وزيدٌ وزيداً». ومنه قوله:

٣٠٩ - فكونوا أنتم وبني أبيكم مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ^(٥)
وَالْأَتَقَيْنِ النَّصَبِ^(٦)، مثل «جئتُ وزيداً». ومنه قوله^(٧):

(١) الكافية بشرح الرضي ١/١٩٤.

(٢) (ما): ساقطة من ش، ن، م.

(٣) ت: ما صنعت.

(٤) أي النصب والعطف.

٣٠٩ - البيت من الوافر. وهو من شواهد سيبويه التي لم ينسبها.

والشاهد فيه نصب (بني أبيكم) بالفعل الذي قبله وهو (فكونوا) بواسطة الواو. ويجوز في مثله العطف، لكن ظاهر كلام النحاة أنه ضعيف من حيث المعنى، لأن المقصود كما قال ابن مالك وغيره «كونوا لبني أبيكم، فالمخاطبون هم المأمورون بذلك. وإذا عطف كان التقدير: كونوا لهم ليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود. ولهذا ذهب أبو البقاء إلى تعين النصب فيه قال: (كان ينبغي أن النصب يجب، إذ ليس المعنى أنه أمر بني أبيهم بشيء، بل أمرهم بموافقة بني أبيهم، ويدل على ذلك أنه أكد الضمير بقوله «أنتم»، ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرأ لجاز هنا). وتبعه ابن هشام.

سيبويه ١/٢٩٨، مجالس ثعلب ١٢٥، الأصول ١/٢٤٥، التبصرة ١/٢٥٨، أوضح المسالك ٢/٢٤٣، شرح ابن يعيش ٢/٤٨، ٥٠، العيني ٣/١٠٢، التصريح ١/٣٤٥، مع الهوامع ١/٢٢٠، ٢٢١، الدرر ١/١٩٠، الأشموني ٢/١٣٩.

(٥) سقط عجز البيت من ش، م.

(٦) أي إن لم يجز العطف.

(٧) سقط من ت الشاهد السابق وما بعده إلى هنا.

٣١٠ - فكنْتُ وإياها كَحَرَانٍ لَمْ يُفَقْ مِنْ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْدُدَا
 إِذْ لَا يَعْطَفُ عَلَى ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا بَعْدَ تَأْكِيدِهِ بِمَنْفَعِلٍ^(١).
 وَإِنْ كَانَ مَعْنَى^(٢) وَجَّازَ الْعَطْفُ مِثْلَ «مَا لَزِيدٌ وَعَمْرُو»؟^(٣) (كثُر):
 فَالْجِهَانِ^(٤) (ح): بَلْ يَتَعَيَّنُ الْعَطْفُ^(٥). وَلَا وَجَهَ لَهُ^(٦).
 وَإِلَّا تَعَيَّنَ النَّصْبُ^(٧)، مِثْلَ «مَا لَكَ وَزَيْدًا» و«مَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا» أَي: مَا

٣١٠ - الطويل، لكعب بن جعيل، نسبة له الشتمري.
 الحران: شديد العطش. لم يفق: لم يقلع عن شرب الماء. تقدد بطنه: انقد وتشقق من
 الامتلاء. أي: إن حاله معها، إذ لقيها كحال الحران الذي لقي الماء، فلم يقلع عن الشرب
 حتى أنقد بطنه.

ورواية سيبويه: وكان وإياها. وفي التبصرة: فكان وإياها.
 والشاهد: نصب «إياها» مفعولاً معه. وهو متعين لعدم جواز العطف هنا، إذ لا يعطف
 على ضمير مرفوع متصل إلا بعد تأكيده بمَنْفَعِلٍ.
 سيبويه ٢٩٨/١، الجمل ٣٠٧، التبصرة ٢٥٨/١، شرح السيرافي ٣٧٣/٢.
 (١) أجازة الكوفيون كما في الإنصاف (مسألة ٦٦) ٤٧٤/٢.
 وانظر شرح الكافية لابن مالك ٦٩٢/٢ - ٦٩٣، والتصريح ٣٤٥/١.
 (٢) ش: معنوياً.

(٣) (مثل ما لزید وعمرو) ساقط من ش.
 (٤) أي يجوز نصب والعطف. والعطف هو المختار عندهم.
 انظر الرضي ١٩٧/١، الهمع ٢٢١/١.

(٥) قال ابن الحاجب في الكافية: (فإن كان الفعل لفظاً وجاز العطف فالوجهان، مثل «جئت
 أنا وزيد، وزيداً» وإن لم يجز العطف تعين نصب نحو «جئت وزيداً» وإن كان معنى وجاز
 العطف تعين نحو «ما لزید وعمرو». شرح الرضي ١٩٧/١.
 (٦) ورده الرضي بقوله: (وليس بشيء، لأن النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب.
 وقد يكون الداعي إلى النصب ضرورياً، ولو سلمنا أنه ليس بضروري قلنا: لم لا يجوز
 مخالفة الأصل لداع وإن لم يكن ضرورياً). شرح الرضي ١٩٦/١ - ١٩٧.
 وفي هامش الأصل: (قوله: «ولا وجه له غير شديد، فإن العامل اللفظي أولى وأظهر من
 العامل المعنوي، فهيهات ما بين القولين. ألا ترى أن الاستثناء إذا أمكن فيه البديل كان
 أولى).

(٧) أي إن كان الفعل معنى ولم يجز العطف.

تَصْنَعُ، إِذْ لَا يُعْطَفُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ، خِلَافَ (ك) كَمَا سَيَأْتِي^(١). قَالَ:

٣١١ - فَمَا لَكَ وَالتَّلْدُذُ حَوْلَ نَجْدٍ

فَرَع:

كثُر: وَنَاصِبُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ^(٢) مَا قَبْلَ الْوَائِ بِوَاسِطَتِهَا^(٣).

جاء. بَلَّ مُضْمَرٌ. فَيَقْدَرُ^(٤) «جاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ»: وَلَا تَسَّ الطَّيَالِسَةُ/، وَ«ما

(١) الْكُوفِيُّينَ يَجُوزُونَ فِي السَّعَةِ الْعُطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِلَا إِعَادَةِ الْجَارِ. وَلَا يَجِيزُهُ الْبَصْرِيُّونَ إِلَّا لِلزَّرُورَةِ. أَمَّا فِي السَّعَةِ فَيُضْمَرُونَ حَرْفَ الْجَرِّ مَعَ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مَقْدَرًا لُضْعْفِهِ.

انظر الإنصاف (مسألة ٦٥) ٤٦٣/٢، الرضي ١٩٧/١، الأشموني مع الصبان ١٤٣/٢، شرح الكافية لابن مالك ٦٩٣/٢.

٣١١ - الوافر، عجزه:

وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةٌ بِالرَّجَالِ

وهو لسكين الدارمي (ديوانه ٦٦).

التلدد: الذهاب والمجيء حيرة. غصت: امتلأت، وأصله الاختناق بالطعام. يقول: مالك

تقيم بنجد وتتردد فيها مع جليها، وترك تامة وقد غصت بمن فيها لخصبها.

والشاهد: نصب (التلدد) بتقدير الملاسة، والتقدير: ما تصنع وتلبس التلدد، ولا يجوز جره لئلا يعطف على الضمير المجرور في (لك) دون إعادة الجار.

سبويه ٣٠٨/١، الكامل ١٨٨، جل الزجاجة ٣٠٨، شرح ابن يعيش ٤٨/٢، ٥٠ خزنة الأدب ٥٠٠/١، (بولاق) عرضاً. الأشموني ١٢٦/٢.

(٢) (معه) ساقطة من ت.

(٣) عقد الأنباري المسألة رقم ٣٠ من كتابه الإنصاف ٢٤٨/١، لذكر الخلاف في ناصب المفعول معه، وما ذكره المصنف هنا مذهب البصريين غير الزجاج، وطائفة من الكوفيين.

وانظر الرضي ١٩٥/١، شرح ابن يعيش ٤٨/٢ - ٤٩، التصريح ٣٤٣/١ - ٣٤٤، الهمع ٢١٩/١ - ٢٢٠، الأشموني ١٣٨/٢ - ١٣٩.

(٤) ش، م، ن: فتقدير.

صنعت وزيداً؟»: ولا بست زيداً. وطُردَ ذلك^(١). هر: بل الواو نُفسها^(٢).

ش: اعملي إعراب (مع) التي الواو^(٣) بِمَعْنَاهَا، كما أعملي «غير» إعراب ما بعد «إلا»^(٤)، كما سيأتي. ك: بل المخالفة، أي: كونه لا يستقيم إعادة العامل معه كالعطف فنُصب^(٥) للخلاف^(٦). ذكره ابن يعيش^(٧).

(١) انظر الإنصاف للأنباري ٢٤٨/١، شرح ابن يعيش ٤٩/٢.

شرح الرضي ١٩٥/١، التصريح ٣٤٤/١، الأشموني ١٣٨/٢، الهمع ٢٢٠/١.

(٢) قال عبد القاهر في الجمل ص ٢٠ في أقسام الحرف: (ما ينصب فقط، وهي سبعة: الأول الواو بمعنى «مع» نحو قولك: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالة ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، وكنت زيداً كالآخرين. ولا تنصب الواو بمعنى «مع» إلا وقبلها فعل نحو «استوى» من قولك: استوى الماء والخشبة).

(٣) ت: مع الواو.

(٤) قال بمذهب الأخفش هذا جماعة من الكوفيين أيضاً.

انظر الإنصاف ٢٤٨/١، التصريح ٣٤٣/١ - ٣٤٤، الهمع ٢٢٠/١، الرضي ١٩٥/١. وحاصل مذهب الأخفش أن نصبه نصب الظروف. وذلك أن الواو لما أقيمت مقام المنصب بالظرفية، والواو في الأصل حرف فلا يحتمل النصب، أعطي النصب ما بعدها عارية. كما أعطي ما بعد «إلا» إذا كانت بمعنى «غير» إعراب نفس «غير».

قال الرضي: (ولو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى «مع» مطرداً نحو «كل رجل وضيعة»).

(٥) ش: فنصبت. ت: فينصب.

(٦) حاصل مذهبهم أنه إذا قال: «استوى الماء والخشبة» لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في «جاء زيد وعمرو» فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف كما قالوا في الظروف نحو «زيد خلفك» وما أشبه ذلك، فالعامل فيه معنوي عندهم.

انظر المصادر السابقة في مواضعها.

(٧) لم ينفرد بذكره عنهم ابن يعيش بل هو مذكور في جميع المصادر التي تصدت لذكر هذا الخلاف. وانظر شرح ابن يعيش ٤٩/٢.

فروع:

والمُضْمَنُ^(١) معنى الفعل كالفعل، كـ «حَسِبُ» و«وَيْلُ»، و«عند»^(٢) ونحوها^(٣).

ولا يصحُ مجيئُه بعدَ إنشاءٍ إلَّا مُصَاحِبًا لفاعِلِه، نحو «اضربْ وَزَيْدًا عَمْرًا» لا «اضربْ زَيْدًا وَعَمْرًا» مُرِيدًا فاعِلِيَّةً عَمْرُو، لِلْبَيْسِ، خِلافَ ابْنِ كَيْسَانَ^(٤).

ويصحُ عَمَلُ اللّازِمِ فيه، وتقدّمُه على مُصاحِبِه، لا على عامِلِه^(٥).

ولا يُشْتَرَطُ فيه جَوَازُ العطفِ، بِدَلِيلِ صَحَّةِ^(٦). «جاءَ البُرْدُ والطَيَالِسَةُ»، «ما

(١) أصل: والمتضمن.

(٢) (وعند) ساقطة من ت.

(٣) شرح الرضي ١/١٩٦.

(٤) في ت، ن: (ن). وهو رمز ابن كيسان. ولم أجد من ذكر خلافاً لابن كيسان في ذلك.
(٥) لا يجوز تقدم المفعول معه على ما عمل في صاحبه اتفاقاً. ومنع جمهور النحويين تقدمه على صاحبه، وأجازه ابن جني وهو اختيار المصنف هنا.

قال في الخصائص ٢/٣٨٣: (ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك: «والطَيَالِسَةُ جاءَ البرد» من حيث كانت صورة هذه الواو صورة الواو العاطفة. ألا تراك لا تستعملها إلّا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه نحو «جاءَ البرد والطَيَالِسَةُ». ولو شئت لرفعت الطَيَالِسَةَ عطفاً على البرد. وكذلك «لو تركت والأسد لأكلك» يجوز أن ترفع الأسد عطفاً على التاء، ولهذا لم يميز أبو الحسن: «جتتك وطلوع الشمس» أي مع طلوع الشمس، لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول: «أتيتك وطلوع الشمس لم يميز، لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك فلما ساوقت حرف العطف قبح «والطَيَالِسَةُ جاءَ البرد» كما قبح «وزيد قام عمرو». لكنه يجوز «جاءَ والطَيَالِسَةُ البرد» كما تقول: «ضربت وزيداً عمراً» قال:

جمعت وقبحاً غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي.

قال الرضي ١/١٩٥ (والأولى المنع رعاية لأصل الواو، والشعر ضرورة).

وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢/٦٩٧، ٦٩٨، والهمع ١/٢٢٠، والتصريح ١/٣٤٤.

(٦) (صحّة) ساقطة من ت.

زلت أسيرُ والنيلَ»، واشترطه (ش)، إذ لا يُقدّم على المجازِ^(١) عنده إلا بدليل^(٢).
قلنا^(٣): يجوز للعلاقة.

كثر: وهو قياسي. وقيل: بل سماعي. وهو وهم^(٤).
وقد يُضمَرُ^(٥) ناصبُه مع «ما»^(٦) و«كيف». د: ويقدرُ^(٧) ماضياً مع «ما»
مُضارعاً مع «كيف»، نحو «ما أنت، أو كيف أنت وقصعة من ثريد»^(٨). قال^(٩):

(١) د: المجازاة.

(٢) الأصل: لدليل.

(٣) ن: لنا.

(٤) ذهب الأكثرون إلى كونه قياسياً، واختلفوا في ضابط ما يقاس منه. وقال بعضهم هو
سماعي لا يتجاوز ما سمع منه.

انظر شرح الرضي ١٩٨/١، شرح الكافية لابن مالك ٦٩٩/٢.

الهمع ٢١٩/١، التصريح ٣٤٦/١، الأسموني ١٤٣/٢.

(٥) ش: يضم.

(٦) ش: يا.

(٧) (ويقدر) ساقطة من ت.

(٨) هذا وهم من المصنف، فإن هذا التقدير لسيبويه لا للمبرد، بل قدرده المبرد كما نقله الرضي.
قال سيبويه في الكتاب ٣٠٣/١:

(وزعموا أن ناساً يقولون: «كيف أنت وزيداً؟» و«ما أنت وزيداً؟» وهو قليل في كلام
العرب، ولم يحملوا الكلام على «ما» ولا «كيف» ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو
ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على «ما» و«كيف»، كأنه
قال: كيف تكون وقصعة من ثريد؟ وما كنت وزيداً؟ لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيراً ولا
ينقضان ما تريد من معنى الحديث. فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها وإن كان لم يلفظ
بها، لوقعها هنا كثيراً. ومن ثم أنشد بعضهم.

فما أنا والسيرَ في مثَلَفٍ يُبَرِّحُ بالذَّكْرِ الضَّابِطِ

لأنهم يقولون: «ما كنت» هنا كثيراً ولا ينقض هذا المعنى. وفي «كيف» معنى يكون فجري
«ما أنت» مجرى «ما كنت» كما أن «كيف» على معنى يكون).

وقال الرضي ١٩٧/١: (ورد المبرد تقدير سيبويه وقال: لا معنى لتخصيصه «ما» بالماضي
و«كيف» بالمستقبل. قال السيرافي: لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وإنما أراد التمثيل
على الوجه الممكن، والتمثيل ليس حداً لا يتجاوز).

(٩) د: قال الشاعر.

٣١٢ - فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَثَلْفٍ

بالنصب والرفع.

الحال

وأما المفاعيلُ الغيرُ/ الحقيقةُ فأولُّها الحالُ^(١)، وهو^(٢) لفظٌ يبيِّنُ هيئةَ لِمَعْمُولٍ عاملٍ لفظيٍّ أو مَعْنَوِيٍّ غيرَ الابتداء^(٣) نحو: ضربت، أو هذا، أو زيد في الدار قائماً.

ومنه ﴿بَلْ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾^(٤)، ﴿أَنْتَ دَابِرٌ هَوَلَاءَ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾^(٥) فإبراهيمُ يُشَبِّهُ^(٦) المفعول، إذ ملأ الرجل كبعضه، و«هؤلاء» يُشَبِّهُ^(٧) الفاعل إذ دابرُ

٣١٢ - صدر البيت المتقارب، عجزه:

يُسَرِّحُ بِالذَّكْرِ الضَّابِطُ

وهو لأسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي (ترجمته في الشعر والشعراء ٦٤٩، والإصابة ٤٤٢). المتلف: الفقر الذي يتلف فيه من مسلكه. يبرح به: يجهد. الذكر: الجمل. الضابط: القوي.

قال العيني: ينكر على نفسه السفر في مثل هذا المتلف الذي تهلك الإبل فيه، وذلك لأن أصحابه كانوا سألوه أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام فأبى وقال هذا الشعر. والشاهد عند سيبويه: نصب (السير) على تقدير (ما كنت) لاشتغال الكلام على معناه. وقال ابن يعيش: الشاهد نصب (السير) بإضمار فعل كأنه قال: فما كنت أنا والسير أو فما أكون أنا والسير. ولو رفع لكان أجود. وقال الصيمري في التبصرة: كأنه قال: ما كنت. سيبويه ٣٠٣/١، جل الزجاجي ٣٠٩، شرح ابن يعيش ٥١/٢، شرح السيرافي ٢/٣٨٣، ٣٨٤، التبصرة ٢٦٠/١، ديوان الهذليين ١٩٥/٢، شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩، العيني ٩٣/٣.

(١) في أول باب المنصوب سمي الحال وما بعده شبيهة بالحقيقي. والمجورور غير الحقيقي.

(٢) غير الأصل: وهي.

(٣) سقط (غير الابتداء) من ش.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٣٥.

(٥) سورة الحجر الآية: ٦٦.

(٦) غير الأصل: شبيه.

(٧) غير الأصل: شبيه.

الشيء هُوَ هُوَ، والضمير يعودُ من «مقطوع» إليه، وهو نائب عن الفاعل، فكأنه هو^(١).

فرع:

وتصحّ الحال مفرداً وجملةً، والمفرد جامدٌ ومشتقٌّ اسمٌ فاعلٌ كـ «صالحك» أو مفعولٍ^(٢) كـ (مُسرورٍ)، أو مُصدّرٌ^(٣) كـ «أَتَيْتُهُ ركضاً، وعدواً». فالأولان قياسٌ. د: والثالث فيما دلّ عليه الفعل كـ «أَتَانَا مَشِيّاً» لا «أَتَانَا قَتْلًا»^(٤). يه: بل سماعيٌّ مطلقاً^(٥).

(١) لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف عاملاً في الحال نحو «اعتكافي صائماً». أو كان المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه في صحة الاستغناء به عنه. وقد جاز في الآية الأولى مجيء الحال وهو (حنيفاً) من المضاف إليه وهو إبراهيم، لأن ملة الرجل كبعضه، وهو ما يصح حذفه وقيام المضاف إليه مقامه، فلو قال قاتل - في غير القرآن - : بل تتبع إبراهيم لكان جائزاً، فكأنه حال من المفعول. وفي الآية الثانية المضاف جزء المضاف إليه (ومصباحين) حال عما دل عليه ضمير (مقطوع) وذلك لأنه نائب عن (دابر هؤلاء) فهو حال عن (هؤلاء) المضاف إليه (دابر) فكأنه وهو حال عن المضاف إليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف إليه، لأن دابر الشيء أصله، فكأنه قال: يقطع دابر هؤلاء مصباحين. انظر شرح الرضي ١/١٩٩، شرح الكافية لابن مالك ٢/٧٥١، الأشموني ٢/١٨٥.

(٢) أصل، ن، د: ومفعول. ت: واسم مفعول.

(٣) ش: مصدرأ.

(٤) قال المبرد في المقتضب ٣/٢٦٨: (واعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال وتغني غناؤه، فلا يجوز أن تكون معرفة، لأن الحال لا تكون معرفة. وذلك قولك: جتتك مشياً. وقد أدى عن معنى قولك: جتتك ماشياً، وكذلك قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾. ومنه «قلته صبراً».

وقال في ٣/٢٣٤: (ولو قلت: جتته اعطاء لم يجز، لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جتته سعيّاً فهذا جيد، لأن المجيء يكون سعيّاً. قال الله عز وجل: «ثم ادعهن يأتينك سعيّاً». فهذا اختصار يدل على ما يرد عما يشاكلها، ويجري مع كل صنف منها.

(٥) قال في الكتاب ١/٣٧٠: (وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع، لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً. ألا ترى أنه لا يحسن «أَتَانَا سرعة» ولا «أَتَانَا رجلة» كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب «سقيا وحمداً». =

وتصحُّ صفةً غيرَ مُستقرَّة، كـ«لَقِيْتُهُ حَسَنَ الْبَشْرِ» لا «طَوِيلَ الْقَامَةِ».

وتصحُّ أفعَلُ تفضيل، كـ«لَقِيْتُهُ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ».

والجمادُ إنْ أفادَ هيئةً صحَّ حالاً. كثر: ويتأوَّلُ بالمشتنى. (ح): لا^(١).

قلت: وهو قويٌّ. وقد ورد^(٢) في مواضع:

منها حيثُ يُفَضِّدُ به التشبيهُ، كقوله:

٣١٣ - فما بالنا الأُمسِ أَسَدُ القَريِنِ وما بالنا اليومَ شاءَ التَّجَفُّفِ

= وانظر الفصل بشرح ابن يعيش ٥٩/٢.

وقال ابن مالك في شرح الكافية ٧٣٥/٢: (ولا يجوز استعماله عند سيبويه إلا بسماع. وأجاز أبو العباس القياس على ما كان نوعاً من الفعل كـ«جئت ركضاً» فيقيس عليه «جئت سرعة ورجلة» وليس ذلك ببعيد).

(١) قال ابن الحاجب في الكافية: (وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً، نحو «هذا بساً أطيّب منه رطباً»).

قال الرضي في شرحه: (هذا رد على النحاة، فإن جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال. وإن كان جامداً تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق، قالوا: لأنها في المعنى صفة، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق، فقالوا في نحو «هذا أطيّب بساً منه رطباً». هذا مبسراً أطيّب منه رطباً، أي كائناً بساً وكاناً رطباً و«هذه ناقة الله لكم» أي دالة. قال المصنف وهو الحق: لا حاجة إلى هذا التكلف، لأن الحال هو المبين للهيئة كما ذكره في حده، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق).

شرح الرضي ٢٠٧/١.

(٢) د: ورد حالاً.

٣١٣ - المتقارب، نسب في مروج الذهب ووقعه صفين والخزانة لأحد أصحاب الإمام علي رضي الله عنه من أبيات قالها في وقعة صفين.

قال نصر بن مزاحم في (وقعة صفين): خرج علي لما اغثم بما فيه أهل العراق من العطش قبل رايات مذحج، وإذا رجل ينادي:

أَيْمَنْمُنَا الْقَوْمُ مَاءَ الْفُرَاتِ

فَنَحْنُ الَّذِينَ غَدَاةَ الزُّبَيْرِ

فَمَا بَالُنَا الْأَمْسِ.....

فَمَا لِلْعِرَاقِ وَمَا لِلْحِجَازِ

سوى اليوم يومٌ فَصَّكُوا الْهَدَفُ =

ومنه قول أبي الطيّب:

٣١٤ - بَدَتْ قَمَرًا وَمَالَتْ خُوطَ بَانٍ وَفَاحَتْ عَنَبَرًا وَرَزَتْ غَزَالًا

/ أي: مثل^(١)، أو: شُجَعَانًا^(٢)، منيرة^(٣)، ونحو ذلك، إذ قد يجعلون الجامد كالصفة حيث أرادها، كقولهم: «لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوسَى»^(٤) - بالتونين -،

= النجف: الحلب الجيد حتى ينفُضَ الضرع.

والشاهد: أن (أسد العرين) و(شاء النجف) حالان إما على تقدير (مثل) وإما على تأويلهما بوصف، أي شجاعاً وضعافاً.

وقعة صفين لنصر بن مزاحم ١٦٥ (تحقيق هارون - ط ثلاثة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) مروج الذهب ١٣/٢ (ط أولى - الأزهرية المصرية ١٣٠٣ هـ) شرح الرضي ٢٠٣/١ - ٢٠٤، ٢٠٨، خزنة الأدب ٢٠١/٣.

٤٣١ - الوافر، للمنتبي (ديوانه ١٦٢/٢ بشرح العكبري ط الشرفية ١٣٠٨ هـ).

الخطوط: الغصن، رنت: من الرنو وهو النظر، يقال: رنا، إذا مد بصره. ويروى (ماست) مكان (مالت). والميس والميسان: مشي فيه تبخر وتهاد.

والشاهد نصب (قمرًا) و(خوط بان) و(عنبرًا) و(غزالًا) على الحالية.

وفي تأويل مثله وجهان: الأول تقدير مضاف قبله، أي: مثل قمر، والثاني أن يؤول بمشتق أي: بدت منيرة ونحو ذلك. وقال الشجري: ويتأول فيهن الاشتقاق فيحملن على قولنا: بدت مشرقة، وماست مثنية، وفاحت طيبة، ورتت مليحة.

دلائل الإعجاز ١٩٨، ٢٨٢، أسرار البلاغة ٢٢٢، ابن الشجري ٢/٢٧٤، الرضي ١/ ٢٠٨، خزنة الأدب ٢٢٢/٣.

(١) أي على حذف مضاف في هذا البيت والبيت السابق له.

(٢) هذا لقوله:

فَمَا بَالُنَا الْأَمْسَ أَسَدُ الْعَرِينِ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَجْفِ

(٣) هذا البيت للمنتبي، أي: بدت منيرة.

(٤) لم أجده في كتب الأمثال. وفرعون وموسى فيه منصرفان لتذكيرهما حيث جعل العلم فيهما كأنه اسم جنس لاشتهاره بتلك الخلّة. كذا في شرح الرضي ١/٢٦٠.

وفي الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ص ٥٧٧:

(العلم إذا وقع بعد «كل» المراد بها عموم الأشخاص لزم تنكيره كقولهم «لكل فرعون موسى». وكذا في ص ٦٩٩ منه.

لتضمنه معنى^(١): لكل جَبَّارٍ فَهَارٍ^(٢).

وحيث اقتضى مفاعلة، كما «بايعته يداً بيد»^(٣) و«قَامَرْتُهُ دِرْهَمًا فِي دِرْهَمٍ»^(٤).
وحيث يفيد تفصيل مُجْمَلٍ سابق، نحو «فَصَلْتُ لَهُ الْحِسَابَ بَاباً بَاباً»،
و«جَاوَوْنِي رَجُلًا رَجُلًا»، أو تقسيط^(٥) تَمَنٍّ عَلَى مُجْزَأٍ^(٦)، فتجعل لكل جزء
قِسْطًا^(٧)، فتنصب الجزء حالاً وتعطف عليه القسْطُ، نحو «بَعَثَ الشَّاءَ شَاةً وَدِرْهَمًا»
«بَعَثَ الْبُرَّ قَمِيرَيْنِ يَدِرْهَمٍ». ومنه «أَخَذَ زَكَاتُهُ شَاةً عَنْ كُلِّ^(٨) أَرْبَعِينَ»^(٩).
وحيث يفيد تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالتيه، نحو «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ
مِنْهُ رُطْبًا»^(١٠).

د: وَنَاصِبٌ «بُسْرًا» الْإِشَارَةُ^(١١).

(١) (معنى) ساقطة من ش، ت، د.

(٢) شرح الرضي ٢٦٠/١.

(٣) قال المبرد في المقتضب ٢٣٦/٣: (وأما «بايعته يداً بيد» فلا يجوز غيره، لأن المعنى: بايعته نقداً، أي أخذت منه وأعطيت، ولست تخبر أنك بايعته ويد بيد).

(٤) أي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهماً مني. وانظر الرضي ٢٠٨/١.

(٥) الأصل: يقسط.

(٦) الأصل: مجزأت.

(٧) د: فيجعل لكل جزء قسط.

(٨) (كل) ساقطة من ش، ت.

(٩) شرح الرضي ٢٠٨/١.

(١٠) الموضع السابق من شرح الرضي.

(١١) الذي في المقتضب خلاف ما ذكره هنا عن المبرد، فقد جعل العامل في الحال في مثله

الفعل المقدر وهو (صار): أو كان بحسب المعنى المراد صلة لـ «إذ» و«إذا» قال في

المقتضب ٢٥١/٣: (ومثل هذا قولك: «هذا بسراً أطيب منه تمرأ». فإن أومأت إليه وهو

بسر، تريد: هذا إذ صار بسراً أطيب منه إذا صار تمرأ. وإن أومأت إليه وهو تمرأ قلت:

«هذا بسراً أطيب منه تمرأ» أي هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذ صار تمرأ. فإنما على هذا

يوجه، لأن الانتقال فيه موجود).

وهذا الذي ذكره المبرد مذهب أبي علي الفارسي في الإيضاح، والزجاج وابن السراج

والسيرافي. وما نسب المصنف للمبرد هنا من أن العامل فيه اسم الإشارة قول ثانٍ لأبي علي

الفارسي نقله الأزهرى في التصريح عن صاحب المتوسط.

انظر المقتصد شرح الإيضاح ٦٨١/١، شرح الرضي ٢٠٨/١، شرح التصريح ٣٨٤/١.

ح: بل «أَطِيبٌ»^(١). قلتُ: وهو الأقرب، إذ التقدير: المشارُ إليه أطيبُ في حال بُسْرِيَّتِهِ منه في حال رُطْبِيَّتِهِ^(٢).

والجملة تفتقر إلى رابطٍ بينها وبين صاحبها من ضمير أو غيره. وهي إما فعلية أو اسمية. فالمضارعُ المَثْبُتُ^(٣) بالضمير وحده، نحو «جاء زيدٌ يَضْحَكُ»^(٤). وما سواه من فعلية أو اسمية فبالواو^(٥) والضمير أو أحدهما، نحو «جاء زيدٌ وما يَضْحَكُ، أو وقد ضَحِكَ». وَلَكْ حذفُ الواو، استغناءً بالضمير. فإنْ لَمْ يكنْ ضميرٌ تَعَيَّنَتِ الواوُ، نحو «وما يضحكُ عمرو»، أو وقد ضَحِكَ عمرو»^(٦).

ويلزمُ الماضي المَثْبُتُ «قَدْ» لفظاً، نحو «قد ضَحِكَ»، أو تقديرأ كقوله - تعالى -: «أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ صُدُّوهُمْ»^(٧) أي^(٨):

(١) ذكر الأزهري في التصريح ٣٨٣/١، عن ابن خروف أن هذا قول سيوي، وبه قال المازني في أظهر قوليه، والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني.
وقال به ابن الحاجب كما ذكره المصنف هنا في الكافية، وقواه الرضي واحتج له. شرح الكافية للرضي ٢٠٨/١، ورجحه ابن مالك أيضاً في شرح الكافية ٧٣٢/٢.
ومال ابن يعيش في شرح المفصل ٦٠/٢ - ٦١ إلى ما ذهب إليه المبرد ومن تابعه. وانظر أمالي ابن الشجري ٢٨٥/٢ والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٤١/٤ - ٢٤٧.

(٢) أصل: رطبه.

(٣) أي فالفعلية المصدرة بمضارع مثبت.

(٤) وقد تجيء بالواو وهو نادر كقوله:

فلما خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرَاهُهُمْ مَالِكاً
أي: نجوت راهناً مالكاً.

قال ابن مالك في شرح الكافية ٧٦٢/٢: (والأجود أن يجعل «أرهنهم» خبر مبتدأ محذوف، لتكون الواو داخلة على جملة اسمية. وإنما استحق المضارع المثبت التجرد عن الواو لشدة شبهه باسم الفاعل. واسم الفاعل الواقع حالاً مستغن عنها، فكان هو كذلك).

(٥) غير الأصل: فالواو.

(٦) انظر شرح الرضي ٢١١/١، وشرح الكافية لابن مالك ٧٦٢/٢.

(٧) سورة النساء، الآية: ٩٠.

(٨) ش: (به أي).

قَدْ حَصَرْتُ^(١).

يه: «حَصَرْتُ» صفةٌ محذوف^(٢)، أي: قوماً حصرت^(٣). د: بل هو دعاءٌ لا حال^(٤).

(١) وقوع الفعل الماضي حالاً من غير تقدير «قد» مذهب الكوفيين والأخفش. وقد عقد الأنباري المسألة رقم ٣٢ من الإنصاف ٢٥٢/١ وما بعدها لذكر خلاف البصريين والكوفيين في ذلك.

وقال الشيخ عبد الخالق عظيمه في حاشية المقتضب ١٢٤/٤: (وقد جهد الأنباري في تضعيف مذهب الكوفيين وإن كان مركزاً على أساس متين من القياس والسماع. والمتبع لأبي حيان في البحر المحيط يجده في مواضع كثيرة يرجح مذهب الكوفيين ولا يقدر «قد» مع الماضي فيقول ٣/٣١٧: «جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد» ويقول ٦/٣٥٥: «ولا يحتاج إلى إضمار قد، لأنه قد كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير قد، فساع القياس عليه». ويقول ٦/٣٥٥: «ولا يحتاج إلى إضمار قد، فقد كثر وقوع الماضي حالاً بغير قد كثرة ينبغي القياس عليها» ويقول ٧/٤٩٣: «وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير قد، وهو الصحيح إذ ذكر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس، ويبعد فيها التأويل (وكرر ذلك في ٨/٤٢٣). وانظر شرح ابن يعيش ٦٧/٢.

(٢) غير الأصل: لمحذوف.

(٣) سقط من ش من أول السطر إلى هنا.

ولم يذكر سيبويه هذه الآية في كتابه. وما ذكره المصنف عنه هنا أحد الأوجه التي ذكرها البصريون في الآية، وهي أربعة: الأول أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية، وهو قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُشِيرُ إِلَىٰ قَوْمٍ﴾. الثاني ما ذكره المصنف هنا ونسبه إلى سيبويه وهو أن تكون صفة لقوم مقدر، ويكون التقدير فيه: أو جاؤكم قوماً حصرت صدورهم، لأن الماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع. والثالث: أن يكون خبراً بعد خبر، كأنه قال: أو جاؤكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم. والرابع أن يكون محمولاً على الدعاء لا على الحال كما سيذكره عن المبرد.

انظر الإنصاف ١/٢٥٤ - ٢٥٥، وشرح ابن يعيش ٦٧/٢، والرضي ١/٢١٣.

(٤) في المقتضب ٤/١٢٤: (وإذا قلت «أكل» فليس يجوز أن تخبر بها عن الحال، كما تقول: هو يأكل أي هو في حال أكل. فلما لم يجز أن يقع وهو على معناه في موضع الحال امتنع في هذا الموضع.

وقد أجاز قوم أن يضعوا «فعل» في موضعها كما تقول: إن ضربتني ضربتك، والمعنى إن=

وأما الاسمية فنحو: جاء زيدٌ ويدهُ، أو يدهُ، أو يَدٌ عمرو على رأسه.

فروع:

كثر: ولا يُؤكَّد بالحال إلا جملة اسمية، نحو «زيدٌ أبوك عطوفاً» أي: أثبتُّه أو أحقُّه^(١). لك: بل والفعلية، كقوله - تعالى -: «ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مَذْيَبَ»^(٢)، «كَأَلَيْ

نَقَضْتُمْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكُنَّا»^(٣) (٤). قلتُ: وهو قويٌّ.

=تضربني أضربك، وهذا التشبيه بعيد، لأن الحروف إذا دخلت حدثت معها معان تزيل الأفعال عن مواضعها. ألا ترى أنك تقول: زيد يضرب غداً، فإذا أدخلت «لم» قلت: لم يضرب أمس، فبدخل «لم» صارت «يضرب» في معنى الماضي. وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول، وهي قوله: «أَوْ جَاءَكُمْ خَيْرٌ حَصِيرَتِ صُدُورُهُمْ». وليس الأمر عندنا كما قالوا. ولكن خرجها - والله أعلم - إذا قرئت كذا - الدعاء كما تقول: لعنوا، قطعت أيديهم. وهو من الله إيجاب لهم. فأما القراءة الصحيحة فإنما هي «أَوْ جَاءَكُمْ خَيْرٌ حَصِيرَتِ صُدُورُهُمْ».

(١) انظر المفصل وشرح ابن عيسى ٢/٦٤ - ٦٥، الرضي ١/٢١٣ - ٢١٥، التصريح ١/٣٨٧ - ٣٨٨.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٢٥.

(٣) (من) ساقطة من الأصل.

(٤) سورة النحل، الآية: ٩٢.

قال ابن مالك في شرح الكافية ٢/٧٥٦: (يجاء بالحال لقصد التوكيد، وهي فيه على ضربين: أحدهما أن يؤكد بها عاملها كقوله تعالى: «وَلَا تَعْتَوُا فِي الْأَرْضِ مُضِيِّينَ» وقوله: «ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مَذْيَبَ».

والثاني أن يؤكد بها مضمون جملة ابتدائية، فيلزم تأخيرها وإضمار عاملها، كقوله تعالى: «وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ» وكقول الشاعر:

أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نَسَبِي - وهل يدارةٌ يا للثاس من غار).

وانظر الرضي ١/٢١٤، التصريح ١/٣٨٧ - ٣٨٨، الأشموني ٢/١٩١ - ١٩٢.

وقال المعترض في هامش الأصل: (يقال: إن الحال المؤكدة تكون لجملة فعلية واسمية كما مثل، ولا خلاف في ذلك. لكن الحال المؤكدة التي يجب حذف العامل منها لا تكون إلا مؤكدة لجملة اسمية، نحو «زيدٌ أبوك عطوفاً» «وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا» ورد بما يلي: (هذا سؤال بارد، لأنه قد بين فيما بعد أن حذف العامل مختص بدخوله بالجملة الاسمية، وهنا بين الخلاف في هل تؤكد الفعلية بالحال أم لا؟ وهذا أمر آخر إن كنت تفهم. والله أعلم).

ويجب كون غير المؤكدة^(١) مُتَقَلَّةً. وقول (ط): أو مقدرة به^(٢)، لا وجه له.

فروع:

ويجوز حذف العامل حيث تُنبئ عنه قرينة، كقولك للمسافر: «راشداً مَهْدِيّاً»^(٣)، و«قاعداً» جواب «كيف حَلَفْتَهُ»^(٤) ومنه «بَلَّ قَدِيرِينَ»^(٥) أي: تَجَمَّعَهَا^(٦).

ويجب في مواضع: حيث تؤكد الجملة الاسمية^(٧). وحيث تنوب عن خبر، نحو «ضربي زيداً قائماً»^(٨)، أو عن مُضَدِّرٍ هو بدلٌ عن الفعلِ كـ«هنيئاً مريئاً» في الأصح^(٩).

(١) ش: (غيرها).

(٢) (به) ساقطة من ش. والمراد: أو مقدرة بالمتنقل.

(٣) أي: سر راشداً، أو تسافر راشداً، ونحوه.

(٤) شرح الرضي ٢١٤/١، شرح التصريح ٣٩٣/١.

(٥) سورة القيامة، الآية: ٤.

(٦) شرح الرضي ٢١٤/١، وشرح الكافية لابن مالك ٧٦٥/٢.

(٧) كما في «زيد أبوك عطوفاً». والعامل المقدر «أحقه». وقد تقدم.

(٨) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٣١٣/٢: (والعلة في مجيئها بعد تمام الكلام أنها زائدة في الخير، فينبغي أن تكون لا تأتي زائدة إلا بعد شيء قد تم. فإن قيل: فما تصنع بقولهم: ضربي زيداً قائماً، ونحوه من الأحوال التي جاءت ولم يتم الكلام على ما قبلها؟ قيل: هذا وشبهه مقدر بالتام، لأن «ضربي زيداً» في معنى «ضربت زيداً» أو في معنى: «ضربي زيداً إذا كان قائماً، فحذف الخبر وسد الحال مسد الخبر). وانظر الرضي ١/٢١٤.

(٩) في الكتاب ٣١٦/١: (وهذا باب ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات وذلك قولك هنيئاً مريئاً، كأنك قلت: ثبت لك هنيئاً مريئاً، وهنأه ذلك هنيئاً. وإنما نصبته لأنه ذكر لك خيراً أصابه رجل فقلت: هنيئاً مريئاً، كأنك قلت: ثبت ذلك لك هنيئاً مريئاً، أو هنأه ذلك هنيئاً، فاختزل الفعل، لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك: هناك). وانظر المقتضب للمبرد ٣١٢/٤.

وفي أمالي ابن الشجري ٣٤٦/١ - ٣٤٧: (قال أبو الفتح في قول أبي الطيب: =

وحيثُ تُبَيَّنُ ازديادُ ثَمَنٍ أو غيره مقرونةً بالفاءِ أو «ثُمَّ» نحو «بَعْتُ بِدِرْهَمٍ فصاعداً، أو ثُمَّ صاعداً»^(١) أي: فذهب الثمنُ صاعداً^(٢)، أو «قَرَأْتُ جزءاً فصاعداً»^(٣).

وحيثُ/يقع جامداً مضمناً توبيخاً على التقلُّبِ، نحو أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى أي: اُنْتَقَلَبَ^(٤).

قال:

٣١٥ - أفي السِّلْمِ أغياراً جَفَاءً وغلظةً وفي الحربِ أشباهَ النِّسَاءِ العَواريكِ

= هنيئاً لك الذي أنت عبيدُهُ وعيدٌ لمن سَمَى وضَحَى وعيُداً
العيد مرفوع بفعله وتقديره: ثبت هنيئاً لك العيد، فحذف الفعل، وقامت الحال مقامه،
رفعت الحال العيد، كما أن الفعل رفعه.

وقال أبو العلاء: هنيئاً ينتصب عند قوم على قولهم: ثبت لك هنيئاً. وقيل هو اسم فاعل
وضع موضع المصدر كأنه قال: هناك هناك، لأنهم ربما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر
كما قالت بعض نساء العرب وهي ترقص ابنتها:

قم قائماً قم قائماً لاقيتَ عبداً نائماً
أرادت: قم قياماً).

(١) قال المعترض في حاشية الأصل: (يقال: إن «صاعداً» ليس بحال، وإنما هو خبر «ذهب»
أي: ذهب الثمن صاعداً، بمعنى صار، فالثمن اسمها، وصاعداً الخبر، هكذا في شرح
المفصل).

وأجيب عنه بالآتي: (يقال: جمهور النحاة في هذا أنه حال. وقد ذكره الحريري، والفاكهي،
وشرح كلام الحريري).

(٢) انظر يشرح الكافية لابن مالك ٧٦٥/٢، شرح الرضي ٢١٤/١.

(٣) العبارة في ت: (فزاد جزءاً فصاعداً)، وانظر الرضي ٢١٤/١.

(٤) انظر الكتاب ٣٤٣/١، المقتضب ٢٦٤/٣ - ٢٦٥، الكامل ٩٠/٧، شرح الرضي ١/٢١٤.

٣١٥ - الطويل، لهند بنت عتبة زوج أبي سفيان وأم معاوية بن أبي سفيان، قالت له لفل قريش حين
عادوا من بدر منهزمين تحرضهم على المسلمين.

أعيار: جمع غير، وهو الحمار أهلياً كان أم وحشياً. والحمار مثل في البلادة والجفاء،
الجفاء: الفظاظة والغلظة. العوارك: جمع عارك، وهي الحائض. =

ويمتنع^(١) فيما عداهما^(٢).

فرع:

ويجوزُ سَبْقُها عامِلُها الفِعْلِيُّ^(٣) أو شِبْهَهُ كـ «راجلاً»^(٤) أَتَيْتُكَ أو «راجلاً»^(٥) أنا حاجٌ. ويمتنعُ في المعنوي غالباً^(٦)، كما سيأتي.

ويجب تقدّمُها على صاحبها النكرة، لثلاث تلتبس بالصفة، قيل^(٧): كقوله:

= والسلم - بفتح السين وكسرهما - الصلح، يذكر ويؤنث، والهمزة للاستفهام التوبيخي. والمعنى: أتجهفون الناس وتغلظون عليهم في السلم، فإذا أقبلت الحرب ضعفتكم كالنساء الحيف.

والشاهد: نصب (أعياراً) و(أشباه النساء) على الحال. والعامل مختزل، أي: أنتقلون وتلونون مرة أعياراً ومرة أشباه النساء، كذا قدره سيويه. وقدره بعضهم مثل أعيار، على حذف مضاف. سيويه ٣٤٤/١، المقتضب ٢٦٥/٣، سيرة ابن هشام ٤٦٨، الروض الأنف ٨٢/٢، ٨٣، الكامل مع رغبة الأمل ٩٠/٧، المقرب ٢٥٨/١، الإيضاح لابن الحاجب ٣٤٧/١، شرح الكافية لابن مالك ٧٣٠/٢، شرح الرضي ٢١٤/١، خزانة الأدب ٢٦٣/٣، العيني ١٤٢/٣، اللسان (عير، عرك).

(١) ت: وممتنع.

(٢) أي: فيما عدا حالي الجواز والوجوب، ولا يخفى ضعف العبارة. ولو قال: فيما عداها أي فيما عدا المواضع التي يجوز فيها الحذف والمواضع التي يجب فيها لكان أحسن.

(٣) د: الفعل.

(٤) ن: رجلاً.

(٥) (راجلاً): ساقطة من ش، ت، م، د.

(٦) المراد بالعامل المعنوي ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كالظروف المتضمنة معنى الاستقرار، واسم الإشارة، و«ليت» و«لعل» و«كان».

(٧) إنما قال: قيل: لأن البيت الذي سيذكره لا يستقيم شاهداً على تقديم الحال على صاحبها المنكر عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها وإنما يصح شاهداً عنه من لم يشترط ذلك. وانظر الرضي ٢٠٤/١.

٣١٦ - لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَّلٌ^(١)
 ويمتنع حيثُ يَنْجَرُ صاحبُها بالإضافة اتفاقاً^(٢)، نحو ﴿بَلْ مَلَكٌ إِزْمَرٌ
 حَنِيفٌ﴾^(٣) كثر: وبالحرف، إذ يكونُ في حُكْمِ المجرورِ وهو لا يتقدَّم جازؤه فكذا
 حُكْمُهُ^(٤).

ن. بر. سي: بل يجوز، لقوله - تعالى - : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَفَّةً
 لِلنَّاسِ﴾^(٥)، وقوله:

٣١٦ - البيت من مجزوء الوافر، ويروى:

لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ قَدِيمٌ عَفَاءُ كُلِّ أَشْحَمٍ مُسْتَدِيمٌ
 وهو وافر وكذلك رواه الشنمري. ونسب لكثير عزة (ديوانه ٢/ ٢١٠ - ٢١١) وينسب
 لذي الرمة، وليس في ديوانه. ويروى (لعزة) كما في بعض نسخ كتاب سيبويه. وقال
 الشنمري: ويروى: لعزة، وكذا رواه ابن جني، والطلل: ما شخص من آثار الدار.
 والخلل: جمع خلعة، وهي البطانة المنقوشة التي يلف بها جفن السيف.
 والشاهد: تقديم الحال (موحشاً) على صاحبها (طلل) وجوباً، لكون صاحب صاحب
 الحال نكرة، لثلاث تلبيس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوباً.
 وبعضهم يستشهد به على مجيء الحال من النكرة، والمسوغ له تقدم الحال على صاحبها.
 وصاحب الحال عند سيبويه النكرة، وهو عنده مرفوع بالإبتداء، وليس فاعلاً كما يقول
 الأخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف.
 سيبويه ٢/ ١٢٣، مجالس العلماء للزجاجي ١٧٤، الخصائص ٢/ ٤٩٢، ابن الشجري
 ١/ ٢٦، شرح ابن يعيش ٢/ ٥٠، ٦٢، ٦٤، المغني ١١٨، ٥٧١، ٨٦٥، السيوطي
 ٨٨، الشذور ٢٤، ٢٥٣، الرضي ١/ ٢٠٤، العيني ٣/ ١٦٣.

(١) العجز ساقط من ش.

(٢) شرح الرضي ١/ ٢٠٧، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٤٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٣٥.

(٤) هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين.

انظر الكتاب ٢/ ١٢٤، المقتضب ٤/ ١٧١، الكشف ٣/ ٢٩٠، الهمع ١/ ٢٤١، الرضي

١/ ٢٠٧، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٧٤٤.

(٥) سورة سبأ، الآية: ٢٨.

٣١٧ - إذا المرء أَعْيَنَهُ المَرُوءَةُ نَاشِئاً فَمَطَّلِبُهَا كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدٌ
قالوا: الحرفُ كجزءٍ من الفعلِ، بدليلِ تعديهِ به، وقد تقدَّم على الفعلِ،
فكذا ما هو كجزءٍ منه^(١).

قلنا: لا نُسَلِّمُ الجُزْئِيَّةَ، وقوله - تعالى - : ﴿كَأَفَ﴾ صاحبُها الكافُ في

٣١٧ - الطويل، نسبة ابن جني في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة للمعلوط بن بدل
القرمي. وقيل: للمخيل السعدي. وقيل: لسويد بن خذاق العبدي.
المروءة: الإنسانية. وهي آداب نفسية تحمل صاحبها على الوقوف عند محاسن الأخلاق
وجبل العادات. الناشئ: الحدث الذي جاوز حد الصغر.
والشاهد: تقديم (كهلا) وهو حال من المجرور في (عليه) على صاحبه الضمير المجرور
بالحرف.

شرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٨، عيون الأخبار لابن قتيبة ١٨٩/٣، (ط دار الكتب
المصرية). شرح الكافية لابن مالك ٧٤٦/٢، شرح الرضي ٢٠٧/١، خزنة الأدب ٣/
٢١٩، الأشموني ١٧٨/٢.

(١) قال الرضي ٢٠٧/١: (ونقل عن ابن كيسان وأبي علي وابن برهان الجواز استدلالاً بقوله
تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾. ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة أن
حرف الجر معد للفعل كالهزمة والتضعيف، فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإذا
قلت: ذهبت راكبةً بهند. فكانك قلت: أذهبتُ راكبةً هنداً).

وقال ابن مالك في شرح الكافية ٧٤٤/٢:

(وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة فيلحقه به في امتناع تقدم حاله
عليه، فلا يميزون في نحو «مررت بهند جالسة» مررت جالسة بهند، وأجاز ذلك أبو علي في
كلامه في البسيط. ويقول في ذلك أقول وآخذ. لأن المجرور بحرف مفعول به في المعنى،
فلا يتمتع بتقديم حاله عليه كما لا يتمتع بتقديم حال المفعول به. وقد جاء ذلك مسموعاً في
أشعار العرب الموثوق بعريبتهم. فمن ذلك ما أنشده يعقوب:

فإِنَّ تِلْكَ أَذْوَادَ أَصْبَنَ وَنَسْوَةَ فَلَئِنْ تَذَهَبُوا قَرَعَا بِقَتْلِ جِبَالِ
أَرَادَ: فَلَنْ تَذَهَبُوا بِقَتْلِ جِبَالِ فَرَعَا، أَي: هَدَرَا، وَجِبَالِ اسْمُ رَجُلٍ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أُخْرَى:
لَيْتَ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَاناً صَادِياً إِلَيَّ حَبِيباً إِنَّهَا لَحَبِيبُ
ومثله قول الآخر:

إذا المرء أَعْيَنَهُ المَرُوءَةُ نَاشِئاً فَمَطَّلِبُهَا كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدٌ
وانظر ابن كيسان النحوي للدكتور البنا ص ١٥٨ - ١٦٥، وهم الهوامع ٢٤١/١.

﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾ أي: لَتَكْفُ النَّاسَ عَنِ الْقَبِيحِ، و«كَهْلًا» تَوَسَّطَ بَيْنَ ضَمِيرَيْنِ (مُتَّحِدٍ مَا يَعُودَانِ إِلَيْهِ)^(١)، فَأَغْنَاهُ الْأَوَّلُ^(٢).

فرع:

ويعملُ فيها الفعلُ، والمشتقُّ، والحرفُ، والظرفُ النائبُ عنه، نحو «زيد في الدار، أو عندك ضاحكاً»، وما تَضَمَّنَ معناه «ها» التنبيه واسم الإشارة/، كقوله:

٣١٨ - هَا إِنْ تَاعِذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعْتُ

- (١) العبارة في الأصل، ش: (عائدين إليه).
(٢) انظر الكشف ٢٩٠/٣، وشرح الرضي ٢٠٧/١، وفيه أن هذا تعسف.
٣١٨ - البسيط، عجزه:

فَإِنْ صَاحِبَهَا قَدْ تَاءَ فِي الْبَلَدِ

وهو للناطقة الذيباني من قصيدته الشهيرة التي أولها:

يا دار مية بالعليا فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد
وهي من عيون شعره، وعدت من المعلقات. وقد مدح بها النعمان بن المنذر واعتذر إليه (ديوانه ٢٧).

وروايته في الديوان:

هَا إِنْ ذِي عِذْرَةٍ إِنْ لَا تَكُنْ نَفَعْتُ فَإِنْ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ
والشاهد آخر بيت من أبيات القصيدة.

وقد أخطأ المصنف في إيراد البيت هنا خطأ جسيماً، لأن «عِذْرَةً» مرفوع خبراً لـ «إِنْ» ولا يمكن أن يكون حالاً، إذ يبقى الكلام بلا خبر. ولم يذكره أحد من النحاة شاهداً على هذه المسألة وإنما استشهد به بعضهم على إدخال (ها) التنبيه على (أن) واستعمالها مع غير ضمير الرفع المنفصل واسم الإشارة قليل.

وبعضهم على الفصل بين (ها) التنبيه وبين (تا) الإشارية بـ «أن». وفيه شاهد في باب الإمالة، وهو أن ألف (ها) لا تمال لأجل كسرة همزة (أن) لأن ألف (ها) من كلمة والكسرة من كلمة أخرى.

وقد اعترض عليه في هامش الأصل بمثل ما اعترضنا به عليه، ولم يجب أحد عن اعتراض المعارض خلافاً للمعتاد.

شرح ابن عبيش ١١٣/٨، الهمع ٧٠/٢، الدرر ٨٦/٢، الخزانة ٤٥٩/٥، شرح شواهد الشافية ٨٠.

و«كَأَنَّ» و«لَيْتَ» - كما مر - و«لعل» في نحو «لعلُّه قاعداً عاجزاً»^(١). ولم يُسَمَّع في «إِنَّ» و«أَنَّ»^(٢).

فروع:

وقد يعمل فيها جامدٌ لحظ فيه معنى الفعل استنباطاً لا وضوحاً، كقوله - تعالى -: «كَلَّا إِنَّهَا لَأَنْفُسٌ نَزَّاعَةٌ لِّلشَّوَى»^(٣) - بنصب «نَزَّاعَةٌ»^(٤) - قيل: ناصبها ما في معنى «لظي» من التلظي^(٥). قلت: الأولى إعمال «تَدْعُو»^(٦). وكقوله: «وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ»^(٧) فالعامل في الحرف^(٨) ما تَضَمَّنَه لَفْظُ «الله» من كَوْنِهِ المعبود

(١) العبارة في ش: (لعل زبداً عندك ضاحكاً).

(٢) ويعمل في الحال من العوامل المعنوية حرف النداء، ومعنى التشبيه من دون لفظ دال عليه، والمنسوب، واسم الفعل.

انظر شواهد ذلك في الرضي ٢٠١/١.

(٣) سورة الماعج، الآيتان: ١٥، ١٦.

(٤) في قراءة حفص واليزيدي. على أنها حال من الضمير المستكن في «لظي»، لأنها وإن كانت علماً إلا أنها جارية مجرى المشتقات، فهي بمعنى المتلظي.

وقرأ الباقر بالرفع على أنها خبر ثان لـ «أن».

انظر النشر ٣/٣٤٢، الانحاف ٤٢٤، الإقناع ٢/٩٧٢، الغاية ٢٧٩، المذهب ٢٠٣، السبعة ٦٥٠، البحر المحيط ٨/٣٣٤، البيان ٢/٤٦١.

(٥) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٤٠٤: (وقد تأتي في العوامل المعنوية مسائل مشكلة تحتاج إلى لطف نظر - مثل قراءة من قرأ: «كلا إنها لظي نزاعة للشوي». فنزاعة منتصبة على الحال، وليس ههنا عامل مشتق، ولا واقع موقع المشتق. ولكن «لظي» وإن كانت علماً من أسماء جهنم، ففيها معنى التلظي، وذلك المعنى هو العامل في الحال، كأنها تلظي نزاعة للشوي، أو تتوقد نزاعة للشوي) وانظر الكلام على إعراب (نزاعة) في البحر المحيط ٨/٣٣٤، والبيان للأباري ٢/٤٦١.

(٦) في حاشية الأصل: (سؤال: يقال: إن «نزاعة» عاملة في قوله «للشوي» والصفة لا تعمل حتى تعتمد، وإذا كان العامل فيها «تدعو» عملت من غير اعتماد، وذلك لا يجوز).

(٧) سورة الأنعام، الآية: ٣.

(٨) أي: في الجار والمجرور، وهو الحال في الآية.

فيهما، والحالَةُ فِيهِ مُؤَكَّدَةٌ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، وَهُوَ ثُبُوتُ قَادِرِيَّتِهِ فِيهِمَا^(١).
وكقوله - تعالى - : ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(٢) - بنصب «أَطْهَرُ»^(٣)
قراءة ابْنِ مَرْوَانَ، وَخَطَأُهُ (يَه) فِي ذَلِكَ^(٤).

(١) قال أبو حيان في البحر ٧٢/٤: (الأولى أن يعمل في المجرور ما تضمنه لفظ الله من معنى الألوهية، وإن كان لفظ الله علماً، لأن الظرف والمجرور قد يعمل فيهما العلم بما تضمنه من المعنى كما قال:

أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضُ الْأَحْيَانِ

فبعض منصوب بما تضمنه أبو المنهال، كأنه قال: أنا المشهور ببعض الأحيان. وقال الزخشي نحواً من هذا، قال: في السماوات متعلق بمعنى اسم الله، كأنه قيل: وهو المعبود فيهما. ومنه قوله: ﴿وَقَوْلاً الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ أي وهو المعروف بالإلهية، أو المتوحد بالإلهية فيهما، أو هو الذي يقال له الله فيهما لا يشرك به في هذا الاسم.

وفي المغني ص ٥٦٩: (وقد أجزى في قوله تعالى: ﴿وَقَوْلاً إِلَهٌُ فِي السَّمَاءِ وَفِي الْأَرْضِ﴾. تعلقه باسم الله تعالى وإن كان علماً، على معنى: وهو المعبود، أو هو المسمى بهذا الاسم. وأجزى تعلقه بـ «يَعْلَمُ»، ﴿يَرْكَبُكُمْ وَيَجْعَلُكُمْ﴾ ويخبر محذوف قدره الزخشي بـ «عالم» وانظر الكشف للزخشي ٥/٢.

(٢) سورة هود، الآية: ٧٨.

(٣) نصب «أَطْهَرُ» قراءة عيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان المدني، وزيد بن علي، والحسن البصري، وابن أبي إسحاق. المحتسب ٣٢٥/١، والبحر المحيط ٥/٢٤٧.

وقد أنكر أبو عمرو بن العلاء على عيسى بن عمر هذه القراءة. انظر طبقات الزبيدي ص ٣٦، وسيأتي نقل سيبويه عن يونس عن أبي عمرو أنه أنكر هذه القراءة على ابن مروان. ورد المبرد هذه القراءة فقال: (أما قراءة أهل المدينة «هؤلاء بناتي هن أطهر لكم» فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية).

المقتضب ١٠٥/٤، وانظر مجالس ثعلب ٤٢٧، والبيان للأنباري ٢٥/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢٤٢/١.

(٤) في الكتاب ٣٩٦/٢ - ٣٩٧: (فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن. يقول: لحن وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: «هؤلاء بناتي هن أطهر لكم» فنصب).

ط: ناصبُهُ ما في «بناتي» من معنى «شريفات»^(١). قلت: الأولى جعل الضمير بَدَلًا من «بناتي» وإعمال الإشارة^(٢).

شرح:

وناصبُ المؤكِّدة فعلٌ مقدَّر كما مر^(٣). جا: بل الخبر^(٤). ف: بل المبتدأ، لتضمُّنِهِ معنى التنبيه في نحو «أنا زيدٌ بطلاً شجاعاً»^(٥). ولا يصحُّ ذلك مِنَّ لم يُعرَف بالشَّجَاعَةِ، لك: بل معنى الجملة، فتقدير «زيدٌ أبوكَ عطوفاً»: زيدٌ يَغْطِطُ عليك، إذ لا بدَّ من إسنادٍ بين الجائِدين، والإسنادُ يَسْتَلْزِمُ المُشْتَقَّ، فمعنى «أنا

(١) قال طاهر بن بابشاذ في شرح المقدمة ٤٠٥/٢: (ومنها قراءة من قرأ «هؤلاء بناتي هن أطهر لكم» بنصب الراء من «أطهر» فـ «هؤلاء» مبتدأ و«بناتي» الخبر و«هن» تأكيد للمضمر، و«أطهر» منصوب على الحال. والعامل في الحال المعنى المقدر في «بناتي»، لأن «بناتي» ههنا واقع موقع شريفات، أو مقدمات. وذلك المعنى هو الناصب لأطهر على قراءة النصب).

(٢) في المحتسب لابن جني ٣٢٥/١: (وأنا من بعد أرى لهذه القراءة وجهاً صحيحاً وهو أن تجعل «هن» أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبراً لبناتي، كقولك: «زيد أخوك هو» وتجعل «أطهر» حالاً من «هن» أو من بناتي، والعامل فيه معنى الإشارة كقولك: «هذا زيد هو قائماً، أو جالساً»).

(٣) وهو مذهب سيويه وجمهور النحويين.

انظر الكتاب ٧٨/٢، شرح الرضي ٢١٥/١، شرح ابن يعيش ٦٥/٢، التصريح ٣٨٨. (٤) مذهب الزجاج أن العامل في المؤكدة الخبر، لنبايته عن مَسْمَى أو مدَّعُو، نحو «أنا حاتم سخياً». قال الرضي ٢١٥/١: (وليس بشيء، لأنه لم يكن سخياً وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى، وأيضاً لا يطرد ذلك في نحو «هذِيزَ نَأَفَةُ اللَّهِ لَكُمَّ ءَايَةٌ» وَهُوَ الْحَقُّ مُصَوِّفاً وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علماً. وانظر شرح ابن يعيش ٦٥/٢، والتصريح ٣٨٨/١).

(٥) قال الرضي في الموضع السابق: (وهو بعيد، لأن عمل المضمر والعلم في نحو «أنا زيد» و«زيد أبوك» مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم). وانظر التصريح ٣٨٨/١.

زيد^(١): أنا الكائنُ زيداً^(١).

ولِضَعْفِ العاملِ امْتَنَعَ تَقْدُمُ^(٢) المؤكِّدِ وتوسُّطِها^(٣).
وللحالِ شَرْطَانِ:

الأول: مجيئها/نكرة، إذ هي حُكْمٌ، والأحكامُ نكراتٌ. فأمّا «أرسلها العِراك»^(٤) و«طَلَبْتُهُ جَهْدَكَ»، و«طَاقَتَكَ وَوَحْدَكَ» فَمُتَأَوَّلَةٌ^(٥)، إمّا بتقديرها^(٦).
نَكَرَاتٍ، أي: معتركة، وجاهداً، ومنفرداً^(٧)، أو مصادراً لأحوالٍ محذوفة،
أي: تعتركُ العِراكُ، وتجتهدُ جَهْدَكَ، وتنفردُ وحدك^(٨). وقيل: «وحدك»

(١) في شرح الكافية لابن مالك ٧٥٦/٢: (والثاني أن يؤكد بها مضمون جملة ابتدائية فيلزم تأخيرها، وإضمار عاملها، كقوله تعالى: «وهو الحق مصداقاً لما معهم» وكقول الشاعر:
أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نسبي وهل بدارةٍ يا للناسِ من عار
وظاهره أنه كقول سيبويه والجمهور، وكذا فهمه الأزهري في التصريح ٣٨٨/١. وانظر
الأشموني ١٩٧/٢، والهمع ٢٤٥/١.

(٢) (تقدم) ساقطة من د.

(٣) انظر الحاشية السابقة.

(٤) أي أرسل الإبل إلى الماء وهي معتركة، أي تتزاحم على ورده. وقد وقع مثله في شعر لبيد
(ديوانه ٨٦) قال:

فأرسلها العِراكُ ولم يَلْذُها ولم يُشْفِقْ على نَعْصِ الدِخَالِ

(٥) ت، ن: فتأول.

(٦) (بتقديرها) ساقطة من ت.

(٧) في قول سيبويه وجمهور النحويين.

انظر الكتاب ٣٧٢/١ - ٣٧٣، شرح ابن عصفور ٣٣٦/١، الرضي ٢٠١/١، شرح
الكافية لابن مالك ٧٣٤/٢، الأشموني ١٧٧/٢.

(٨) في قول أبي علي الفارسي، قال في الإيضاح: (فإن قلت: قد قالوا: طلبته جهدك، وطاقتك، ورجع عزُّهُ على بَدْئِهِ، وأرسلها العِراكُ، وهذه معارف وهي أحوال، فالقول: إن هذه الأشياء أحوالاً، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه، فالتقدير: طلبته تجتهد، وأرسلها تعترك، فدل جهدك والعِراكُ على تجتهد وتعترك، فالفعل هو الحال في الحقيقة، وهذه الألفاظ دالة عليه).

المقتصد شرح الإيضاح ٦٧٦/١ - ٦٧٧. وانظر أمالي ابن الشجري ١٥٤/١، الرضي ١/٢٠٢، التصريح ٣٧٤/١، شرح ابن يعيش ٦٣/٢.

ظرف^(١). وهو لازم للنصب، إلا في قولهم: «نَسِجَ وَخِدِه»^(٢) - مَذْحَأَ، وَغَيْرَ وَخِدِه»^(٣) وَ«جَحِشَ وَخِدِه»^(٤) دَمًا.

الثاني: كَوْنُ صَاحِبِهَا مَعْرِفَةً، أَوْ نَكْرَةً مَخْصَصَةً، نَحْوُ «فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا»^(٥). وَقِيلَ: انْتَصَبَ بِالْقَطْعِ^(٦). وَقِيلَ: مَضْدَرًا^(٧).

فَإِنْ جَاءَ نَكْرَةً قُدِّمَتْ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ.

وَأَحْكَامُهَا: كَوْنُهَا قِيدًا لِلْعَامِلِ فِي صَاحِبِهَا^(٨)، لَا لَهُ، بِخِلَافِ الصِّفَةِ،

(١) في قول يونس والكوفيين.

انظر الكتاب ٣٧٧/١، الرضي ٢٠٣/١، شرح ابن يعيش ٦٣/٢.

(٢) أي: لا نظير له في علم أو غيره. وأصله في الثوب، لأن الثوب إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله غيره، وإذا لم يكن رفيعاً عمل على منواله سدى لعدة أثواب. كذا في الصحاح (نسج). وانظر المستقصى ٣٦٧/٢، الكتاب ٣٧٧/١، شرح ابن يعيش ٦٣/٢، الرضي ٢٠٣/١.

(٣) في الصحاح (عير): (وفلان عير وحده، أي معجب برأيه، وهو ذم). وهو تصغير (عير)، وهو الحمار الوحشي أو الأهلي.

وانظر مجمع الأمثال ١٣/٢، شرح ابن يعيش ٦٣/٢، شرح الرضي ٢٠٣/١.

(٤) في الصحاح (جحش): (ويقال للرجل إذا كان يستبد برأيه: جحش وحده، وعير وحده. وهو ذم). والجحش تصغير جحش، وهو ولد الحمار.

وانظر مجمع الأمثال ١٣/٢، الكتاب ٣٧٧/١، شرح ابن يعيش ٦٣/٢، الرضي ٢٠٣/١.

(٥) سورة الدخان، الآيتان: ٥، ٦.

و «أمرًا» حال من «كل» المخصص بالإضافة. وذهب بعضهم إلى أنه حال من «أمر» المجرور بالإضافة. وهو مختص بالوصف بـ «حكيم». وقيل: من ضمير الفاعل في «أنزلناه». وقيل من ضمير المفعول وهو الهاء في «أنزلناه». وقيل: من الضمير المستتر في «حكيم».

انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٣٩/٢، الهمع ٢٤٠/١، التصريح ٣٧٦/١.

(٦) انظر كشاف الزمخشري ٥٠٠/٣.

(٧) وقيل: على الاختصاص، وقيل: على المفعول له، وقيل: مفعول به لـ «منذرين».

انظر التصريح ٣٧٦/١، شرح الكافية لابن مالك ٧٣٧/٢، الهمع ٢٤٠/١، شرح ابن عصفور ٢٣٩/١.

(٨) العبارة في الأصل، ش، م: (كونها قيداً لفعل صاحبها). وانظر الرضي ٢٠٨/١.

فقولك: «جاء زيد^(١) راكباً» قيدٌ للمجيء بالركوب. قيل: إلّا حيث العامل^(٢) إشارة نحو «هذا زيد قائماً»، لفساد المعنى بالتقييد^(٣). قلت: لا يفسد في التحقيق^(٤).

ولا تنجي من المضاف إليه إلا بشرط جزئية المضاف منه^(٥) نحو «رأيت وجه هند قائمة». ومنه ﴿بَلْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ خَبِيثًا﴾^(٦)، إذ الملاء كالجاء من صاحبها^(٧)، ومن ثم قال عدي: «أنا من دين»^(٨)، بخلاف «رأيت غلام هند قائمة»، ومنه ﴿أَيُّبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾^(٩).

وقد يصح تقدير الحال تمييزاً، والعكس، نحو ﴿وَكُنْ يَاقُوتَ حَبِيبًا﴾^(١٠) و«الله ذرة فارساً»^(١١).

(١) ن: رجل.

(٢) (العامل) ساقطة من د.

(٣) (بالتقييد): أخرت في ش إلى ما بعد قوله: (في التحقيق) الآتي.

(٤) انظر الرضي ٢٠٨/١ - ٢٠٩.

(٥) غير الأصل، ن: (جزئته من المضاف).

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٣٥.

(٧) تقدم الكلام على هذا في حاشية ص ٧١٣. ولا تشترط الجزئية إذا كان المضاف عاملاً في الحال، نحو «اعتكافي صائماً لي».

انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٥٠/٢، والرضي ١٩٩/١، والتصريح ٣٨٠/١.

(٨) لم أجده لعدي بن حاتم الطائي بهذا اللفظ. والذي في الروض الأنف للسهيلى ٤٠٢/٧: (وأما عدي بن حاتم فكان يقول فيما بلغني: ما من رجل من العرب كان أشد كراهية لرسول الله ﷺ حين سمع به مني. أما أنا فكانت امرأة شريفاً، وكنت نصرانياً، وكنت أسير في قومي بالعرب، فكانت في نفي على دين، وكنت ملكاً في قومي لما كان يصنع بي).

(٩) سورة الحجرات، الآية: ١٢.

(١٠) سورة النساء، الآية: ٦.

(١١) الأكثرون على أن هذا ونحوه تمييز. وقال بعضهم هو حال، أي: ما أعجبه في حال فروسيته. ويؤيد قول الأكثرين تصريحهم بـ «من» في «الله دره من فارس» والتمييز عن المفرد مقدر بـ «من».

انظر الرضي ٢٢٢/١، وشرح ابن يعيش ٧٣/٢.

وقد تَلَزَمَ الحَالِيَّةُ^(١) كـ «كَافَّةٌ» و«قَاطِبَةٌ» و«خَاصَّةٌ» و«جَمِيعَةٌ»^(٢).

ويلزَمُ اتحَاذُ العَامِلِ/ فيها وفي صَاحِبِهَا، خِلافًا لِبَعْضِهِمْ^(٣).

وقد تَعَدَّدُ^(٤) دَوْنُهُ^(٥)، نَحْوُ «طَعِمْتُ الرُّمَانَ حُلُوا»^(٦) حَامِضًا^(٧)، وَمِنْهُ «مَذْمُومًا مَذْخُورًا»^(٨).

وقد تَأْتِي حَالٌ وَاحِدَةٌ لَصَاحِبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ إِعْرَابًا، كَقَوْلِهِ:

٣١٩ - مَتَى مَا تَلْقَانِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَائِفُ أَلَيْسَيْكَ وَتُسْتَطَارُ

(١) صواب العبارة: وقد تلزم بعض الأسماء الحالية، لأن ما سيذكره مفردات لا جمل وانظر الرضي ٢١٥/١.

(٢) في حاشية ت: (وخصوصاً، وعموماً، ومعاً، وطراً).

(٣) انظر الرضي ٢٠٤/١.

(٤) ت: يتعدد.

(٥) أي دون صاحبها.

(٦) (حلوا) ساقطة من د.

(٧) انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٥٥/٢، وشرح الرضي ٢٠٠/١.

(٨) سورة الإسراء، الآية: ١٨.

٣١٩ - وافر، لعترة (ديوانه ١٠٨)، يخاطب عمارة بن زياد، وكان يحسده ويتحده.

الروائف: جمع رانفة، وهي أسفل الألية وطرفها مما يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائماً.

تستطاراً: يحتمل أن يكون مجزوماً بحذف النون، والأصل: تستطاران، فالضمير

لِلرَوَائِفِ، وعاد إليها بلفظ التثنية - وإن كان جمعاً - لأنها تثنية في المعنى، لأن كل ألية لها

رانفة، فهو من قبيل «فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمْ». ويحتمل أن يكون عائداً إلى الأليتين. ويحتمل

أيضاً أن يكون الضمير مفرداً عائداً إلى المخاطب، والألف بدل من نون التوكيد، والأصل

«تستطاران» فأبدل من النون ألف كما في قوله: (وَلَا تُغَيِّدِ الشَّيْطَانُ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا).

فردين: مفردين. ترجف: تضطرب وتتحرك. تستطاراً: من قولهم: استطير الشيء إذا

طير.

والشاهد: قوله «فردين» فهو حال من الفاعل والمفعول، أي: أنا فرد وأنت فرد وفيه شاهد

آخر: وهو رد الضمير في «تستطاراً» إلى الرانفتين على الأصل، لأن الأليتين لهما رانفتان

لكل منهما واحدة. وإنما قال: روائف، باعتبار ما حول كل رانفة. هذا قول أبي علي

الفارسي. =

وحالان، نحو «لَقِيتُهُ مُضْعِداً^(١) مُنَحْدِراً» للفاعل والمفعول^(٢).
ولا تكونُ لغير الأقرب إلا لمانع من قرينة لفظية أو غيرها، نحو «ما لَقِيتُ
هنداً إلا راكباً» و«ما أكلتُ العِنَبَ إلا قاعداً».
وقد تُخَذَفُ للقرينة المُثَبِّتَةِ عنها^(٣)، نحو «بلى» جواب «ما لقيتُ زيدا
راكباً؟».

التمييز

وثانيها التمييز، وهو لفظ يرفع إبهامَ لفظٍ وُضِعَ مُجْمَلًا. فخرجتِ الصفةُ
في^(٤) نحو «عَيْنٌ جَارِيَةٌ»^(٥)، إذ لم تُوضَعْ العينُ مُجْمَلَةً^(٦). ودخلَ «بِالْأَخْصَرَيْنِ
أَعْمَلًا»^(٧).

وُنَصِبَ لِشَبِيهِهِ بالمفعول، لمجيئه بعد تمام الجملة، وناسبه ذلك
المجمل^(٨).

= وفيه شاهد آخر ذكره ابن مالك: وهو عدم استغناء الشاعر بثنية الأخف، فلم يقل:
«أليان» وهو مثنى المجرد عن التاء «ألى» عن ثنية الأثقل وهو «اليتان» في «ألية».
شرح السيرافي ١١٧/٢، أسرار العربية ١٩١، الضرائر ٩٠، شرح الكافية لابن مالك ٢/٢٠٠،
٧٥٥، ١٧٨٥/٤، التبصرة ٢٣٦/١، شرح ابن يعيش ٥٥/٢، ٥٦، ١١٦/٤، ٨٧/٦،
شرح شواهد الشافية ٥٥٥، خزنة الأدب ٥٠٧/٧، العيني ١٧٤/٣، التصريح ٢٩٤/٢،
مع الهوامع ٦٣/٢، الدرر ٨٠/٢.

(١) ت: صاعداً.

(٢) شرح الكافية لابن مالك ٧٥٥/٢، الرضي ٢٠٠/١.

(٣) (عنها) ساقطة من د.

(٤) (في) ساقطة من ت.

(٥) من قوله تعالى «فَبِمَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ» [الغاشية: ١٢].

(٦) أي إن الإبهام فيها ليس بوضع الواضع، لكن عرض له الإبهام عند المستعمل بسبب
الاشتراك المعارض. انظر الرضي (٢١٦/١)، وشرح الكافية لابن مالك (٧٦٧/٢).

(٧) «قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا» [الكهف: ١٠٣]، وانظر شرح ابن يعيش ٧١/٢، والرضي ١/٢٢٢.

(٨) (ذلك المجمل) ساقطة من ش. وفي هامش الأصل: (فيه نظر، لأن ناسب التمييز في
نحو «طاب زيد نفسه» الفعل بلا خلاف).

والمجمل إما مفرد كـ «عشرين دزهما»، «رطل زيتاً»، أو جملة كـ «طاب زيد»^(١) نفساً، «لله دزّه فارساً».

ويُفرّد تمييزُ المقاديرِ حتماً إن كان جنساً^(٢)، لصحّة تناوُلِهِ القليلَ والكثيرَ كـرِطل، متوانٍ، صاعانٍ، «على التمرة مثلها زُيداً». إلّا أن تُقصدَ الأنواعُ كـ «أعسالاً»^(٣). ويُجمَعُ غيرُ الجنسِ كـ «أرطالٍ أثواباً»^(٤).

ثم إن كان المجملُ بتنوينٍ/ أو نونٍ^(٥) التثنية جازتِ الإضافة، كـ «رطل زيتٍ» و «متوا سمنٍ»، وإلّا فلا كـ «عشرين دزهما»^(٦).

وكالمقاديرِ «خاتم حديد» ونحوه، والخفضُ فيه أكثرُ، لحصول المقصودِ بالأقل، بخلاف «زُبّه»، و«نحوه رجلاً» فيتعيّنُ النصبُ^(٧).

وإنما يتّصّبُ عن تمامٍ بتنوينٍ، أو نونٍ، أو ضميرٍ، نحو رطلٍ، متوانٍ، عشرونٍ، مثلها^(٨).

(١) (زيد) ساقطة من ش، م، د.

(٢) المراد بالجنس ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير كتمر وضرب ونحوهما. انظر الرضي (٢١٩/١).

(٣) شرح الرضي (٢١٦/١)، شرح ابن يعيش (٧١/٢).

(٤) ت: (أرطالاً وأثواباً). وكلاهما غير مستقيم. وفي هامش الأصل: (الصواب أن يقال: قنطاراً أثواباً أو نحوه).

(٥) ت: بنون.

(٦) جازت الإضافة فيما فيه تنوين أو نون تثنية إشاراً للتخفيف، وامتنعت في «عشرين» ونحوه، لأن النون فيه ليست نون جمع على الحقيقة، بل هي مشبهة لها. وانظر تفصيل ذلك في شرح الرضي (٢٢٠/١).

(٧) انظر الرضي (٢١٧/١)، وشرح ابن يعيش (٧٣/٢).

(٨) المقصود بالتمام أن يستوفي المفرد جميع ما يتم به ويؤذن بانفصاله مما بعده، بحيث لا تصح إضافته إلى ما بعده، إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد. والذي يتم به الاسم أربعة أشياء: التنوين ونون التثنية، ونون الجمع، والإضافة. وانظر شرح ابن يعيش (٧١/٢).

وكالتمام «وَيْحَهُ»^(١)، ما أَحْسَنَهُ، يا لَهُ رَجُلًا. ومنه ﴿يَتْلُوهُ مَدَدًا﴾^(٢).
﴿يَهْدَا مَثَلًا﴾^(٣)، «حَبْدًا رَجُلًا»^(٤). وتَمَامُ الجُمْلَةِ ذِكْرُ المَسْنَدِ إِلَيْهِ^(٥).

فرع:

وإذا حَصَلَ الإِجْمَالُ فِي النِّسْبَةِ صَحَّ تَمْيِيزُهَا، جُمْلَةٌ كَانَتْ كـ «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا»^(٦) «زَيْدٌ»^(٧) طَيِّبٌ نَفْسًا، أَوْ أَبًا»^(٨)، أَوْ شَبِيهًا^(٩) كـ «يَعْجِبُنِي طَيِّبُهُ أَبًا» ونحوه.

(١) (ويحه) ساقطة من ت.

(٢) سورة الكهف، الآية: ١٠٩.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٦.

(٤) قال الرضي ٢١٨/١: (قد يكون الاسم في نفسه تاماً لا بشيء آخر. أعني أنه لا تجوز إضافته، فينصب عنه التمييز وذلك في شيتين: أحدهما الضمير، وهو الأكثر وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم، كمواضع التعجب، نحو: يا له رجلاً، ويا لها قصة... وثانيهما اسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ فيمن قال إنه تمييز لا حال).

(٥) سقطت عبارة (وتمام الجملة ذكر المسند إليه) من نسخة ش.

والمراد بهذا أن الاسم إذا تم بأحد الأشياء الأربعة المذكورة شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً، فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول، لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام. فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملاً، لمشابهة الفعل التام بفاعله. وهذه الأشياء التي تم بها الاسم قامت مقام الفاعل الذي يتم به الكلام لكونها في آخر الاسم، كما كان الفاعل بعد الفعل.

انظر الرضي ٢١٨/١.

(٦) زاد في ت: (أو أباً)

(٧) في ن، د: (أو شبهها كزيد).

(٨) جعل الرضي هذا ونحوه من النسبة الحاصلة في شبه الجملة. قال في شرح الكافية ١/٢٢٠:

(قوله: عن نسبة في جملة: أي نسبة حاصلة في جملة أو شبه جملة. وشبه الجملة إما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو «زَيْدٌ مُتَّقِيٌّ شَحْمًا» و«الْبَيْتُ مُشْتَعِلٌ نَارًا» أو اسم المفعول معه نحو «الْأَرْضُ مَفْجُرةٌ عَيْنًا» أو أفعال التفضيل معه نحو: «أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا» و«خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا» أو الصفة المشبهة معه نحو «زَيْدٌ طَيِّبٌ أَبًا» أو المصدر نحو «أعجبني طيبه أبًا» وكذا كل ما فيه معنى الفعل، نحو «حسبك يزيد رجلاً» و«يَلُمُّ زَيْدٌ رَجُلًا» و«يا لزيد فارساً».

(٩) (شبهها) ساقط من ت.

وتقدم أن المراد بشبهها النسبة الحاصلة في إضافة. وانظر الرضي ١/٢٢٠.

كثر: ولا بدّ فيه^(١) من تقدير «من»^(٢)، إذ هي لبيان الجنس^(٣).
 سر: في تمييز المفرد^(٤) فقط^(٥). قلنا: مُشْتَرِكَا فِي وَجْهِ تَقْدِيرِهَا، وَإِنْ لَمْ
 يَسْتَوِيا^(٦) فِي الْوُضُوحِ، فَ «خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ» أَوْضَحَ مِنْ «طَابَ مِنْ نَفْسٍ».
 وَإِذَا صَحَّ إِجْرَاءُ اللَّفْظِ^(٧) عَلَى مَا انْتَصَبَ عَنْهُ التَّمْيِيزُ^(٨) وَعَلَى مُتَعَلِّقِهِ^(٩) صَحَّ
 لَهُ وَلِمُتَعَلِّقِهِ، كـ «طَابَ زَيْدٌ أَبَاهُ»، فَيَصِحُّ كَوْنُ الْمَوْصُوفِ بِالطَّيِّبِ زَيْدًا أَوْ أَبَاهُ،
 بِخِلَافِ «طَابَ»^(١٠) زَيْدٌ دَارًا، فَيَتَعَيَّنُ لِلدَّارِ^(١١). وَ «طَابَ زَيْدٌ فَارِسًا» يَتَعَيَّنُ لَزَيْدٍ
 تَمْيِيزًا أَوْ حَالًا^(١٢).

(١) (فيه) ساقطة من ت.

(٢) ن: معنى من.

(٣) انظر شرح ابن عييش ٧٠/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٧٧٤/٢، والتصريح ٣٩٤/١.

(٤) ت: اللفظ.

(٥) كلام ابن السراج إنما هو في صحة التصريح بـ «من». قال: (وإذا كان في الأول ذكر منه
 حسن أن تدخل «من» تأكيداً لذلك الذكر، تقول: ويحه من رجل، والله دره من فارس،
 وحسبك من شجاع، ولا يجوز عشرون من درهم، ولا «هو أَقْرَهُهُمْ مَنْ عَبْدٍ» لأنه لم
 يذكره في الأول. ومعنى قولهم: ذكر منه أن رجلاً هو الهاء في ويحه، وفارس هو زيد،
 والدرهم ليس هو العشرون، والعبد ليس هو زيد ولا الأفرة، لأن الأفرة خبر زيد).
 الأصول ٣١٠/١.

(٦) ش: يستويان.

(٧) د: لفظ التمييز. وهو خطأ لأن المقصود باللفظ لفظ العامل.

(٨) (التمييز) ساقطة من د.

(٩) وهو التمييز نفسه.

(١٠) (طاب): ساقطة من ت.

(١١) ش: الدار.

(١٢) (من) (وطاب زيد فارساً) إلى هنا ساقط من ش، م، ن.

وحاصل ما ذكره أن التمييز عن النسبة إما أن يكون اسماً أو صفة. والاسم إما أن يصح
 جعله لما انتصب عنه أولاً، فإن صح جعله لما انتصب عنه وهو «زيد» في «طاب زيد أباه»
 ولتعلقه وهو «أباه» نفسه، أي أن صح أن يكون نفس متعلقه، جاز أن يكون لأي منهما،
 فيكون الموصوف بالطيب زيداً، أو أباه زيد. =

فرع:

ولا يجوز^(١) سَبْقُهُ الْمُجْمَلِ/المفرد اتفاقاً، نحو «زيتاً رَطْلٌ»^(٢).
 به: ولا الجملة، إذ هو فاعِلُها في التحقيق، كـ «طاب نفساً»، «تَقَفَّأً
 شَخْماً»^(٣).

د: ني. ك: بل يجوزُ في الفِعْلِيَّةِ^(٤)، لقوله:
 ٣٢٠ - أَتَهْجُرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وما كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطْيِيبُ

= أما إن لم يصح جعله لما انتصب عنه فإنه يتعين لمعلقه كما في طاب زيد داراً فيتعين أن يكون التمييز للدار دون زيد.

وإن كان التمييز صفة كما في (طاب زيد فارساً) فإنها لا تحيى أصلاً صالحة لما انتصب عنه ولمعلقه، بل لم تحيى إلا لما انتصب عنه التمييز، فيتعين أن يكون «فارساً» في المثال لزيد تمييزاً أو حالاً. ورجع ابن الحاجب الأول، انظر الكافية وشرح الرضي ٢٢١/١ - ٢٢٢.

(١) ت: يصح.

(٢) شرح الرضي ٢٢٣/١ وشرح ابن يعيش ٧٣/٢ - ٧٤ وشرح الكافية لابن مالك ٧٧٥/٢.

(٣) انظر الكتاب ٢٠٤/١ - ٢٠٥، المفصل وشرح ابن يعيش ٧٣/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٧٧٥/٢.

(٤) إذا كان فعلها منصرفاً. وقد عقد الأنباري المسألة رقم (١٢٠) من الإنصاف ٨٢٨/٢ - ٨٣٢، لذكر الخلاف في هذه المسألة. وانظر مصادر الشاهد الآتي.

٣٢٠ - الطويل وهو من شواهد المازني وزيادته في كتاب سيبويه.

وقد أورد الشنمري هذا الشاهد معزواً إلى إنشاد المازني. انظر حاشية الكتاب ٢١١/١.
 ونسب للمخبل السعدي (ربيع بن ربيعة بن مالك التميمي). كما نسب لأعشى همدان (عبد الرحمن بن عبد الله)، ولقيس بن معاذ الملوح العامري، ولقيس بن معاذ (مجنون ليلى).
 ويروى فيه (سلمى) مكان ليلى. (ويطيب) مكان (تطيب). كما يروى: (وما كاد نفساً).
 والشاهد فيه عند الكوفيين والمازني والمبرد: تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف.
 ولم يسلم بذلك جمهور النحويين من البصريين، فقد قالوا: إن الرواية الصحيحة فيه:

وما كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطْيِيبُ

وعلى فرض صحة الرواية الأولى فنفساً منصوب بفعل مقدر، كأنه قال: أعني نفساً، لا على التمييز، وعلى التسليم أيضاً بما قدره الكوفيون من أنه تمييز فهو شاذ فلا تكون فيه حجة. =

وكالحال^(١):

قلنا: يَخْتَمِلُ كَوْنُهُ خَبَرٌ «كَانَ»^(٢)، إِنْ لَمْ تَصِحَّ رَوَايَةُ «نَفْسِي»^(٣)، والحال ليس فاعلاً في المعنى^(٤).

فصل

ومما يفتقر إلى التمييز أسماء العدد، وهي ما وُضِعَ لبيان^(٥) كَمِّيَّةٍ آحادٍ. وأصولها اثنتا عشرة^(٦) كلمة، وهي: «واحد» إلى «عشرة» (و «مائة» و «ألف» تقول^(٧)): «واحد، اثنان» للمذكر. «واحدة، اثنتان وثلاثان» للمؤنث «ثلاثة» إلى عشرة» للمذكر، خُصَّ بهاء التأنيث، لوجوب حذفها في المؤنث لما سيأتي، ولا بدَّ

= المقترض ٣/٣٧، والجمال ٢٤٦/٢، الخصائص ٢/٣٨٤، الإنصاف ٢/٨٢٨، شرح السيرافي ٢/١٥٩، إيضاح الفارسي ٢٠١، الأصول ١/١٦٧، شرح ابن عصفور ٢/٢٨٣، ٢٨٤، المقصد ٢/٦٩٣، شرح المرزوقي ٣/١٣٢٩، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٠٥، شرح الكافية لابن مالك ٢/٧٧٨، شرح ابن يعيش ٢/٧٣، ٧٤، الصبح المنير ٣١٢، أسرار العربية ١٩٧، الإيضاح لابن الحاجب ١/٣٥٧. (حب) الأشموني ٢/٢٠١.

(١) أي: دليلهم الآخر قياس التمييز على الحال.

(٢) انظر شرح ابن عصفور ٢/٢٨٣.

(٣) قال ابن جني في الخصائص ٢/٣٨٤: (فأما ما أنشده أبو عثمان، وتلاه فيه أبو العباس من قول المخيل:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيبُ
فتقابله برواية الزجاجي، وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق أيضاً.
وما كان نفس بالفراق تطيب.

فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم).

(٤) رُدُّ على قياسهم التمييز في هذا على الحال.

(٥) (ليان) ساقطة من ت.

(٦) ت: اثني عشر.

(٧) (ومائة وألف تقول) ساقط من الأصل.

من ^(١) التفرقة ^(٢). «ثلاث» إلى «عشر» للمؤنث، لثلاثا يجتمع تأنيثان فيما هو كاللفظ الواحد ^(٣). «أحد عشر» اثنا عشر للمذكر ^(٤)، إلى «تسعة عشر». «إحدى عشرة» اثنتا عشرة للمؤنث، على القياس ^(٥)، إذ لا موجب لمخالفته.

وتميم تكسر الشين من «ثلاث عشرة» ^(٦) فصاعداً ^(٧)، كراهة أربع فتحات متواليات ^(٨). «عشرون» وأخواتها، فيهما ^(٩). «أحد وعشرون» للمذكر ^(١٠). «إحدى وعشرون» للمؤنث، ثم بالعطف بلفظ ما تقدم إلى «تسعة وتسعين».

(١) ت: في.

(٢) أي بين المذكر والمؤنث.

(٣) قال المعترض: (إن قيل: فقد اجتمعا في نحو «ثلاث عشرة امرأة» فبطل تعليلك).

وأجيب عنه في حاشية الأصل بأن كلام الإمام في واحد إلى عشرة لا في أحد عشر وأخواته، فإن قلت: فلم منعوا اجتماع تأنيثين في واحد إلى عشرة، ولم يمنعوه في ثلاث عشرة امرأة، قلنا: المانع هو اجتماع التأنيثين وجمع، لأن الجمع فيه تأنيث باعتبار الجماعة، وهذا القيد لا يوجد في أحد عشر وأخواته، لأن تمييزها لا يجمع.

(٤) (للمذكر) ساقطة من ت.

(٥) أي في كون ذي التاء للمؤنث، والمجرد عنها للمذكر. وانظر الرضي ١٤٨/٢.

(٦) ت: (من عشرة في ثلاث عشرة).

(٧) هذا غريب من المصنف، وكأنه لم يطلع على ما قاله سيبويه وغيره في ذلك، فهم لم يخصصوا الثلاث عشرة فصاعداً، وإنما ذكروا أن تميماً تكسر الشين من «عشرة» المركب مطلقاً، وذلك من «إحدى عشرة» إلى «تسع عشرة».

قال سيبويه ٥٥٧/٣: (وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحداً قلت: إحدى عشرة، بلغة بني تميم، كأنما قلت: إحدى عشرة أهل الحجاز: إحدى عشرة «كأنما قلت: إحدى عشرة» وقال: «وإذا زاد المؤنث واحداً على إحدى عشرة» قلت: له اثنتا عشرة، واثنتا عشرة، وإن له اثني عشرة، واثنتي عشرة. وبلغه أهل الحجاز: «عشرة»).

وانظر الرضي ١٥٠/٢، وشرح ابن يعيش ٢٧/٦، وشرح الكافية لابن مالك ١٦٧٠/٣.

(٨) ذلك بناء على أن الأصل فتح الشين. فالتميميون يفرون منه إلى الكسر والحجازيون إلى السكون.

(٩) المذكر والمؤنث.

(١٠) (أحد وعشرون للمذكر). ساقط من ت.

«مائة» و «ألف»، «ماتنان» و «ألفان»/فيهما، ثم على ما تقدّم.

وفي «ثمانية عشرة» فتح الباء، وقد^(١) جاء إسكانها، وشذّ حذفها بفتح النون^(٢).

ومُمَيِّزُ الثلاثة^(٣) إلى العَشْرَةِ مخفوضٌ، مجموعٌ لفظاً أو معنى: «ثلاثة رجال ثلاث نساء» ونحوهما، إلّا في «ثلاثمائة» (فمفرد)^(٤) إلى «تسعمائة». وكان قياسها «مئات» أو «مئين» لولا كراهة اجتماع تانيثات لفظية ومعنوية^(٥).

ومُمَيِّزُ «أحد عشر» إلى «تسعة وتسعين» منصوبٌ مفردٌ، إذ لا مُوجِبٌ للمخالفة.

ومُمَيِّزُ «مائة» و «ألف» وتثنيتهما وجمعه^(٦) مخفوضٌ مفردٌ، إذ هما بالكثرة فلا يَجْتَمِعُ^(٧) تكثيران. وأما قوله - تعالى -: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِتِينَ﴾^(٨) فتقديره:

(١) (قد) من الأصل وحدها.

(٢) وفيها لغة رابعة هي حذفها مع كسر النون.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٦٧٤/٣، وشرح ابن يعيش ٢٧/٦، والرضي ١٥٢/٢.

(٣) في الأصل، ش، م، د: من الثلاثة.

(٤) (فمفرد) زيادة من ن، د.

(٥) قال الرضي ١٥٣/٢: (قوله: «إلّا في ثلاثمائة» استثناء من قوله، مجموع،

لأن المائة المضاف إليها ثلاثة إلى تسعة مفردة غير مجموعة. وكان القياس ثلاث مئات

لأن للمائة جمعين، أحدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو «مئون» وقد تقدم أن

العدد لا يضاف إليه، فلم يبق إلّا «مئات» يضاف إليها. لكنهم كرهوا أن يلي التمييز

المجموع بالألف والتاء بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون أعني عشرين إلى

تسعين، فاقصر على المفرد، مع كونه أخصر). وانظر شرح ابن يعيش ٢١/٦.

(٦) أي: جمع الألف، لأن المائة لا تنجم إذا كان مضافاً إليها ثلاث وأخواته. وإن لم يضاف

إليها ثلاث وأخواته جمعت، وأضيف ذلك الجمع إلى المفرد نحو «مئات رجل». انظر

الرضي ١٥٤/٢.

(٧) ت: (يجمع) ولعلها أصوب.

(٨) سورة الكهف، الآية: ٢٥.

عِدَّةٌ سِنِينَ^(١).

وقوله:

٣٢١ - إذا عاشَ الفتَى مائَتَيْنِ عاماً

شاذٌّ^(٢).

وإذا كَانَ الْمُعْدُودُ مؤنثاً واللفظُ مذكراً كـ «ثلاثةِ شُخُوصٍ» لِنِسْوَةٍ، أو العكسُ كـ «ثلاثِ أَنْفُسٍ» لِرِجَالٍ، فالوجهانِ، اعتباراً للفظٍ أو المعنى.

(١) اعترض على المصنف في حاشية الأصل بأنهم ذكروا أن «سنتين» بدل من «ثلاثمائة» لا تمييز، ولا حاجة إلى تقدير شيء محذوف، لأن الظاهر خلافه.

وأجيب عنه بأن الإمام المهدي ربما استضعف كونه بدلاً، لأنه لا يستقيم جعله بدل غلط، وهو ظاهر، ولا بدل اشتغال، لأن السنين بمعنى العدد لا أمر يلاسه ولا بدل بعض، لأن المراد بالسنين كل الثلاثمائة لا بعضها، ولا بدل كل، لأن سنين غير واف بما دل عليه ثلاثمائة كله، لأن خصوصيته بالثلاثمائة ليس للسنين دلالة عليه أصلاً، بل مدلولها يختلف قطعاً. فظهر أنه لا يصح جعله بدلاً، فاختار التقدير الذي يليق.

٣٢١ - وافر، للربيع بن ضبع الفزاري (وهو أحد الشعراء المعمرين) وقد ينسب أيضاً ليزيد بن ضبة والصحيح أنه للأول. وعجزه في سيبويه:

فقد أَوْدَى الْمَسْرُةُ وَالْفَتَاءُ

وفي غيره:

فقد ذهبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ

والشاهد: إثبات النون في «مائتين» ونصب تمييزها ضرورة. وحقها أن تضاف إلى العام وذكر بعضهم أنه يروى (تسعين عاماً) و(ستين عاماً) فلا شاهد فيه حيثئذ.

سبويه ٢٠٨/١، ١٦٢/٢ المقنضب ١٦٦/٢، مجالس ثعلب ٣٣٢، المعمرين للسجستاني ٧، الاقتضاب ٣٦٩، المخصص ٣٨/١، ١٣٢/١٥، شرح السيرافي ١٨٩/٢، أمالي القالي ٢٢١/٣، شرح الدرة لابن الحجاز ١٠٥، شرح الكافية لابن مالك ١٦٦٧/٣، شروح سقط الزند ١٦٣١، المقرب ٣٠٦/١.

(٢) أجاز ابن كيسان دون شذوذ في الشعر وغيره، فأجاز أن يقال: المائة درهماً، والألف ديناراً، ونحوه. انظر التصريح ٢٧٣/١، الأشموني ٤٨/٤، ابن كيسان النحوي للدكتور البنا ١٧٥، الارتشاف ٢١٨.

ولا يُمَيِّزُ (واحدٌ) و «اثنان» استغناءً بلفظ تَمَيِّزِهِ عَنْهُمَا، نحو رجل، رجلان لإِفَادَتِهِ^(١) النَّصَّ الْمُقْصُودَ بِالْعَدَدِ^(٢) وشُدُّ قوله:

٣٢٢ - ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

شرح:

وتقول للمفرد^(٣) من المُتَعَدِّدِ^(٤) باعتبار تَصْيِيرِهِ^(٥): «الثاني والثانية» إلى «العاشير والعاشرة» لا غير. وباعتبار حالِهِ^(٦): «الأول والأولى» إلى العاشير

(١) غير الأصل، ت: لإفادة.

(٢) العبارة بنصها في كافية ابن الحاجب. وقوله: «تمييزه» هو كذلك في بعض نسخ الكافية كما أثبتته السيد الشريف في الحاشية، والذي أثبت في المطبوع منها مع شرح الرضي: استغناء بلفظ التمييز عنهما.

قال الرضي ١٥٦/٢: (يعني) لم يقولوا: «واحد رجل» ولا «اثنان رجلين» لأن التمييز الأول يفيد الوحدة، والثاني يفيد الاثنيتة. وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو «واحد رجال» و«اثنان رجال» و«ثنتا حنظل».

(٣) أي الواحد.

(٤) أي المعدود.

٣٢٢ - الرجز. وقد تقدم البيت السابق له وهو قوله:

كَأَنَّ خُصِيصِيَّهِ مِنَ التَّدْلِيلِ

برقم ٣٨ وذكرنا هناك الاختلاف في نسبه إلى قائله ومصادره.

والشاهد هنا إضافة «ثنتين» إلى الحنظل. وإنما جاز ذلك على تقدير: ثنتان من الحنظل والحنظل اسم يقع على جميع الجنس كما يقال: ثلاثة فلوس، أي ثلاثة من هذا الجنس، وكان وجهه أن يقول: حنظلتان، فبناء على القياس في الثلاثة وما بعدها إلى العشرة.

(٥) أي بالنظر إلى مرتبته العددية والدرجة التي تحت درجته أيضاً، فيكون واحداً من درجته بسبب تصديره الدرجة التي تحت درجته مُنْحَوَّةً ذَاهِبَةً الاسم، وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه إلى ما تحته، وانظر الرضي ١٥٨/٢.

(٦) أي تقصد الواحد المعين درجته ومرتبه العددية بالنظر إلى حاله أي: درجته التي هو فيها من العدد، لا باعتبار عدد آخر كالثالث أي الواحد من الثلاثة، والثاني أي الواحد من الاثنين، المصدر السابق.

والعاشرة/ و «الحادي عَشَرَ والحادية عَشْرَةٌ، والثاني عَشَرَ والثانية عَشْرَةٌ» إلى «التاسع عَشَرَ»^(١). والتاسعة عَشْرَةٌ. ومن ثَمَّ قيل في الأول^(٢): «ثالث اثْنَيْنِ» أي: مُصَيِّرُهُمَا من ثَلَاثَيْهِمَا^(٣) وفي الثاني^(٤): «ثالث ثَلَاثَةٍ» أي: أَحَدُهَا^(٥). وتقول: «حادي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ» على الثاني خاصة. وإن شئت^(٦): «حادي أَحَدَ عَشَرَ» إلى «تاسعٍ تِسْعَةَ عَشَرَ» فَتَغْرِبُ الأول^(٧).

المستثنى

وإثباتها المستثنى^(٨)، وهو الْمُخْرَجُ بـ «إِلَّا» وَأَخَوَاتِهَا. وينقسم إلى متصل، وهو الْمَخْرُجُ^(٩). بعد دخوله، ومنقطع، وهو المخرج لفظاً ولما يدخل^(١٠)، نحو «قامَ القومُ إلا زيدا» و «إلا حماراً»^(١١).

- (١) من (والثاني عشر) ساقط من د.
- (٢) أي الذي يُقَصَّدُ باعتبار تصديره مع اعتبار مرتبته.
- (٣) انظر الكافية وشرح الرضي ١٥٨/٢.
- (٤) أي المقصود باعتبار حاله دون النظر إلى الدرجة التي تحت درجته. المصدر السابق.
- (٥) ت: أحدهما.
- (٦) ت: وإن شئت قلت.
- (٧) ما ذكره من أول الفرع إلى هنا منقول نصاً من كافية ابن الحاجب.
- انظر مزيد تفصيل في شرح الرضي ١٥٨/٢.
- (٨) ت: الاستثنا.
- (٩) ت: المخرج بإلا.
- (١٠) في حاشية الأصل: (هذا متناقض، إنه مُخْرَجٌ ولما يَدْخُلُ).
- وأجيب عنه بالآتي: (أين التناقض يا جاهل. وقد بينه بقوله: لفظاً، يعني أن صورته صورة المخرج ولما يدخل في المعنى، فثبت صورة الإخراج كائن من اللفظ، وانتفاء الدخول كائن من المعنى، فيبَيِّنُ محل النفي والإثبات. والله أعلم).
- (١١) الذي ذكره ابن الحاجب في حده أن المنقطع غير مخرج. وقد اعترض الرضي على كون المتصل مخرجاً من متعدد أيضاً. قال في شرح الكافية ٢٢٤/١: قلنا: لا نسلم أن كون المتصل مخرجاً من أجزاء ماهيته، بل حقيقة المستثنى متصلاً كان أو منقطعاً هو المذكور بعد إلا «وأخواتها» مخالفاً لما قبلها نفيًا وإثباتاً. ثم نقول: كون المتصل داخلاً في متعدد لفظاً أو تقديرًا من شرطه لا من تمام ماهيته. فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد، مما في «جاءني القوم إلا حماراً» لمخالفة الحمار القوم في المجيء. =

وآلائه حروف كـ «إلا» وأسماء، وهي: «سوى» و«غير» و«بلة»^(١) وأفعال وهي: «ليس» و«لا يكون» و«ما خلا» و«ما عدا» - مطلقاً - و«حاشى» و«خلا» و«عدا» في أحد الوجهين^(٢).

وناصبه لفظ «إلا»^(٣). وهو مفرد^(٤). وقيل: مركب من «إن» و«لا»، فالنصب بـ «إن»، والرفع حيث يقع بـ «لا» عاطفة^(٥).

= وانظر ما حدوا به المستثنى باعتباره متصلاً ومنقطعاً في المقرب ١/١٦٦، التعريفات ١١٢، إيضاح ابن الحاجب ٢/٢٨٤، الأصول ١/٣٤٢، شرح الكافية لابن الحاجب ٤٣، شرح ابن يعيش ٢/٧٥، حاشية العصام على الجامي ١٨١، شرح الفريد ٢٧٧ - ٢٧٨، الاستغناء في أحكام الاستثناء ٩٦، المرجل ١٨٦.

(١) زاد في ش (ولا سيما). وسيأتي في ص ٧٦٥ أنها ليست بألة استثناء.

(٢) الوجه الثاني الجر بالثلاثة، وسيأتي في ص ٧٥٩.

(٣) عقد الأتباري المسألة رقم (٣٤) في كتابه الإنصاف ١/٢٦١ لذكر الخلاف في ناصب المستثنى. وقد نسب القول بأن ناصبه «إلا» إلى المبرد والزجاج وبعض الكوفيين وكذا فعل الرضي في شرح الكافية ١/٢٢٦، والذي ظهر لي أن نسبة هذا إلى المبرد غير صحيحة على الإطلاق، فمذهبه كما صرح به في المقتضب ٤/٣٩٠ والكمال ٤/٢٤٣ - ٢٤٤، أن ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف، و«إلا» دليل عليه، ويدل منه. وهو في غاية الوضوح. وكذا فهمه ابن جني في سر الصناعة ١/١٤٦، ولكنه نسب إليه في الخصائص ٢/٢٧٦، القول بأن الناصب له «إلا» لأنها نائبة عن «استثنى».

وكذا فعل ابن يعيش، فقد نسب إليه في شرح المفصل ٨/٩ القول بأن الناصب للمستثنى الفعل المحذوف، ونسب إليه في ٢/٧٦ القول بأن الناصب له «إلا» وانظر الأشموني ٢/٢٤، والهمع ١/٢٢٤، وتعليق الشيخ عظمة في حاشية المقتضب ٤/٣٩٠ - ٣٩١.

وما ذكره المصنف هنا من أن ناصبه «إلا» هو اختياره من المذاهب، لأنه سيضعف ما عدها من أقوال، بما في ذلك مذهب البصريين الذي ينتسب إليه.

(٤) أي: لفظ «لا» مفرد.

(٥) في الإنصاف ١/٢٦١: (وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن «إلا» مركبة من «أن» و«لا» ثم خففت «أن» وأدغمت في «لا» فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ «أن» وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ «لا»).

وانظر رد الرضي على أصحاب هذا القول في شرح الكافية ١/٢٢٦، ورد القرافي في الاستغناء ١٤٥.

- وقيل: ما قبلها مَقْوَى بها^(١) قلنا: لا مُوجِبَ لذلك^(٢).
 وقيل: بل «إِنَّ» مقدّرة بعدها^(٣). قلنا: خلاف الظاهر^(٤).
 وقيل: تقدير «استثنى»^(٥). قلنا: إِذَنْ لَزِمَ النَّصْبُ^(٦)، ولا يلزم فيما

(١) قال الثماني في شرح اللمع لابن جني ١/ ورقة ١١٧ / ب: (الناصب ما قبل «إلا» من الفعل أو معنى الفعل، و«إلا» قَوْبُ العامل المتقدم، فوصلته لما بعده. ومعنى الفعل بقولهم: القوم في الدار إلا زيداً، فزيد مستثنى من الضمير الذي في الظرف، والضمير مرفوع بالظرف، والظرف ناصب المستثنى). وانظر الاستغناء للقرافي ١٤٥.
 وهو قريب من قول البصريين: إن الناصب للمستثنى الفعل المتقدم أو ما في معناه بتوسط «إلا».

انظر الإنصاف ١/ ٢٦١، شرح الرضي ١/ ٢٢٦، شرح الجامي ٣٠١، شرح الفريد ٢١٠.
 (٢) أورد ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٣٦٢ - ٣٦٣، أمرين على مذهب البصريين: الأول أن العامل هو الذي يكون له في المعمول اقتضاء، وليس في «جاء» وشبهه اقتضاء يخرج منه، والثاني: أن تَمَّ مسائل ليس فيها فعل مثل «القوم إلا زيداً إخوانك». فإن كان العامل هو الفعل بقيت هذه المسائل بغير عامل.

وفي هامش الأصل: «قوله: «لا موجب لذلك» غير مسلم، إذ الفعل اللازم لا يعمل، وقد عمل في نحو «قام القوم إلا زيداً» بواسطة «إلا»، لأن العمل بواسطة الحرف كثير، ولأن «إلا» لو كانت ناصبة لا طَرَدَ.

(٣) القول للكسائي. فتقدير: قام القوم إلا زيداً - عنده - قام القوم إلا أن زيداً لم يقم.
 وله قول آخر وهو أنه انتصب لأنه شبيه بالمفعول.
 الإنصاف ١/ ٢٦١، شرح الرضي ١/ ٢٢٦، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٣٦٢، الاستغناء ١٤٦.

(٤) رده القرافي في الاستغناء ص ١٤٦ بأن «أن» لا تضم وتعمل. وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٦٢.

(٥) فالمستثنى على هذا المفعول به. وقد عزاه السيوطي في الهمع ١/ ٢٢٤، إلى المبرد والزجاج نقلاً عن السيرافي. وانظر الأصول ١/ ٣٤٢، الرضي ١/ ٢٢٦ - ٢٢٧، شرح الفريد ٢١١.

(٦) في حاشية ش (في كل أقسامه). (وفي الاستغناء ص ١٤٦) وهو باطل لأنه يلزم أن ينصب في النفي المفعول.

رَجَحْنَاهُ^(١)، لِيَجْوَازَ حُصُولَ أَقْوَى مِنْ «إِلَا»^(٢).
 وَأَمَّا الْمُنْقَطِعُ فَبِإِلَا^(٣) اتِّفَاقاً^(٤)، إِذْ هِيَ بِمَعْنَى «لَكِنْ»، وَالْخَبَرُ مُقَدَّرٌ. / قُلْتُ:
 بَلِ «إِلَا» نَفْسُهَا كَالْمُتَّصِلِ، وَلَا تَقْدِيرَ.
 أَكْثَرُ (بَصْ): وَلَا يَصْخُ اسْتِثْنَاءُ النِّصْفِ قَصَاعِدًا^(٥). ك: بَلِ يَصْخُ، إِذْ
 الْغَرَضُ بِإِيَّانِ حُكْمَيْنِ: إِثْبَاتِ وَنَفْيِ بِأَخْصَرِ لَفْظٍ.

(١) أَي مِنْ أَنْ نَاصِبِهِ «إِلَا». وَهُوَ لَمْ يَصْرَحْ بِتَرْجِيحِهِ، لَكِنَّهُ ضَعَفَ مَا سِوَاهُ مِنَ الْأَقْوَالِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ الرَّاجِحُ عِنْدَهُ.

(٢) أَي مِنْ الْعَوَامِلِ الْمُقْتَضِيَةِ لِغَيْرِ النَّصْبِ.

(٣) غَيْرِ الْأَصْلِ: فَلَا.

(٤) الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ سَيَبُوهِ أَنَّ نَاصِبَهُ عِنْدَهُ مَا قَبْلَ «إِلَا» مِنَ الْكَلَامِ، لِأَنَّهُ قَالَ فِي الْكِتَابِ ٢/ ٣١٠: (وَالْوَجْهَ الْآخَرَ أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ بَعْدَهَا خَارِجاً مِمَّا دَخَلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ، عَامِلاً فِيهِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْكَلَامِ، كَمَا تَعْمَلُ «عَشْرُونَ» فِيمَا بَعْدَهَا، إِذَا قُلْتُ: عَشْرُونَ دِرْهَمًا).

وَلِذَا ذَهَبَ الرُّضِيُّ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُسْتَثْنَى الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْقَطِعِ الْجُمْلَةُ. وَحَلَّ قَوْلَ سَيَبُوهِ هَذَا عَلَيْهِ. قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ٢٢٧/ ١: «وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْجُمْلَةِ أَيْضاً مَعْنَى الْفِعْلِ لَجَازَ أَنْ يَنْتَسِبَ الْمُسْتَثْنَى، إِذْ الْجُمْلَةُ لَيْسَتْ بِأَنْقِصَ مُشَابِهَةً لِلْفِعْلِ التَّامِ كَلَاماً بِفَاعِلِهِ مِنَ الْمَفْرَدِ الَّذِي يَتِمُّ بِالنُّونِ وَالتَّنْوِينِ، فَيَنْصَبُ التَّمْيِيزُ، وَلَا سِيَمَا مَعَ تَقْوِيهَا بِأَلَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ. وَإِلَى مِثْلِهِ يُشِيرُ سَيَبُوهِ فِي كِتَابِهِ فِي مَوَاضِعَ فَيَقُولُ: عَمَلٌ فِيهِ مَا قَبْلَهُ كَعَمَلِ الْعَشْرِينَ فِي الدَّرْهِمِ. هَذَا كُلُّهُ فِي الْمُسْتَثْنَى الْمُتَّصِلِ. وَأَمَّا الْمُنْقَطِعُ فَمَذْهَبُ سَيَبُوهِ أَنَّهُ أَيْضاً مُنْتَسَبٌ بِمَا قَبْلَ «إِلَا» مِنَ الْكَلَامِ كَمَا انْتَسَبَ الْمُتَّصِلُ بِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْكِتَابِ: فَحَمَلَ عَلَى مَعْنَى «لَكِنْ» وَعَمَلٌ فِيهِ مَا قَبْلَهُ كَعَمَلِ الْعَشْرِينَ فِي الدَّرْهِمِ»، وَانْظُرِ الْاسْتِغْنَاءَ لِلْقَرَّافِيِّ ص ١٤٤.

(٥) نَسَبَ الرُّضِيُّ فِي شَرْحِهِ ٢٤٠/ ١ الْمَنْعَ فِي هَذَا إِلَى بَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ، وَرَجَحَ الْجَوَازَ وَفَاقاً لِلْكُوفِيِّينَ. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَسَائِلِ عِلْمِ الْأَصُولِ الْمَعْرُوفَةِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا الْأَمْدِيُّ فِي الْأَحْكَامِ ٢/ ٢٧٥ فَقَالَ: «اتَّفَقُوا عَلَى امْتِنَاعِ اسْتِثْنَاءِ الْمُسْتَغْرَقِ، كَقَوْلِهِ: لَهُ عَلَى عَشْرَةِ إِلَّا عَشْرَةً. وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي اسْتِثْنَاءِ النِّصْفِ وَالْأَكْثَرِ. فَذَهَبَ أَصْحَابُنَا وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى صِحَّةِ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ حَتَّى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: «لَهُ عَلَى عَشْرَةِ إِلَّا تِسْعَةً» لَمْ يَلْزِمَهُ سِوَى دِرْهِمٍ وَاحِدٍ. وَذَهَبَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ فِي آخِرِ أَقْوَالِهِ وَالْحَنَابِلَةُ وَابْنُ دُرُسْتُوهِ النُّحَوِيُّ إِلَى الْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ. وَزَادَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ وَالْحَنَابِلَةُ الْقَوْلَ بِالْمَنْعِ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ الْمَسَاوِي. وَقَدْ نَقَلَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ اللُّغَةِ اسْتِقْبَاحَ اسْتِثْنَاءِ عَقْدٍ صَحِيحٍ، فَلَا تَقُولُ: لَهُ عَلَى مِائَةِ إِلَّا عَشْرَةً، بَلِ تَقُولُ: خَمْسَةٌ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ). =

وَيَتَحَتَّمُ النَّصْبُ فِي مَوَاضِعَ :

بعد «إلا» غير الصفة^(١) في كلام مُوجِبٍ، نحو «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»، أو في معناه نحو^(٢) «مَا أَكَلَ أَحَدٌ إِلَّا الْخَبْزَ إِلَّا زَيْدًا»، إذ تقديرُهُ: أَكَلَ كُلُّ أَحَدٍ^(٣) الْخَبْزَ إِلَّا زَيْدًا، لتعذر البدلية حيثئذٍ، لاستلزامه تقدير تكرير العامل، فيكون المستثنى مثبتاً^(٤) منقياً^(٥).

وفي تقديمه على المستثنى منه، نحو «مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ أَحَدٌ»، إذ لا يتقدم البديل المبدل منه^(٦).

وفي انقطاعه، إذ لا وَجَهَ للبدلية حيثئذٍ إِلَّا غَلَطًا^(٧).

الحجازيون/ : والمنقطع ما لم يَدْخُلْ في عموم المستثنى منه تحقيقاً. التميميون: ولا هو مِمَّا يَتَّبَعُهُ فِي حَالٍ، ف «مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا»^(٨) متصل

= وقد أفاض القرافي رحمه الله في تفصيل هذه المسألة وذكر حجج العلماء فيها في كتابه المتع الذي سماه الاستغناء في أحكام الاستثناء، وعقد لها باباً لها هو الباب التاسع والعشرون (في مقدار ما يجوز أن يخرج من الاستثناء) ص ٥٣٦ - ٥٤٩. وانظر المحصول لفخر الدين الرازي ٧٧٢/٢ - ٧٧٤.

(١) تكون «إلا» صفة إذا جعلت بمعنى «غير»، فيكون الاسم الذي بعدها تابعاً لما قبله في الإعراب.

(٢) (نحو) ساقطة من ن.

(٣) د: واحد.

(٤) د: مبنياً.

(٥) في الاستغناء ١٤٧: «قال الأُبْدِي: وقوله «الاسم إما واجب نصبه»، وهو ما استثنى به «إلا» في الإيجاب نحو «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا». كان الإيجاب لفظاً ومعنى نحو ما ذكر، خيراً كان أو أمراً، نحو «قوموا إلا زَيْدًا»، وقَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا. أو معنى دون اللفظ نحو «مَا أَكَلَ أَحَدٌ إِلَّا الْخَبْزَ إِلَّا، لأن «إلا» لما دخلت على المفعول الأول فجعلته موجباً، كأنك قلت: كل أحد أكل الخبز إلا زَيْدًا، فنصب «إلا» زَيْدًا بالحمل على هذا المعنى».

(٦) انظر الرضي ٢٢٦/١، ٢٢٧، والاستغناء ١٤٧.

(٧) انظر الرضي ٢٢٨/١، شرح الفريد ٢٧٩.

(٨) الأصل، ش: حمار.

عندهم، فيجوزُ الرفعُ بالبدلية^(١)، ومنعهُ الأولون^(٢).
واتفقوا في نحو^(٣) «إِلَّا بَرْقًا يَخِطُفُ» على تحثُمِ النصبِ، لانقطاعه.
وعلى لغة تميم جاء قوله:

٣٢٣ - وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ
إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْيَسُ

وقوله - تعالى - : ﴿قُلْ لَا يَمْلِكُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٤)
بالرفع، لأنه - سبحانه - وإن لم يكن ممّا في السماوات والأرض فتأثيره فيهما
موجودٌ، فَحَسُنَ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنْهُمْ مَجَازًا شَبِيهًا^(٥).

م: إنما عُدِلَ هنا إلى التَّيْمِيَّةِ لِيُؤَوَّلَ المعنى إلى تقدير: «إِنْ كَانَ اللَّهُ مَمَّنْ فِي
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَهَم يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ». كما أراد الشاعر:
«إِنْ كَانَ الْيَعْفِيرُ أَنْيْسًا فَعِي الْبَلْدَةُ أَنْيْسُ»

فَجَعَلَ اسْتِثْنَاءَهُ كَوْنِ فِي الْبَلْدَةِ أَنْيْسٍ^(٦) كاستحالة كَوْنِ الْيَعْفِيرِ أَنْيْسًا^(٧).

(١) ت: على البدلية.

(٢) انظر الكتاب ٣١٩/٢ - ٣٢٢.

(٣) (في نحو) ساقطة من ت. ومن ن سقط (نحو) فقط.

٣٢٣ - تقدم البيت الأول منهما برقم ١٨٦ وقد مضى الكلام هناك في تحقيق اسم قائلهما وذكر
مصادرهما.

والشاهد هنا رفع المستثنى وهو «اليعافير» و«العيس» على البدل من الأنيس أتساعاً
ومجازاً.

والتقدير: ليس بها إلا اليعافير أنيس، لأنها أنيس ذلك المكان.

وفي البيتين عدة شواهد منها ما تقدم في ص ٤٢٨ وتنظر المصادر المذكورة هناك.

(٤) سورة النمل، الآية: ٦٥.

(٥) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ٣٤٧، ٤٣٤ - ٤٣٦.

(٦) مجرور بإضافة (كون) إليه، وفصل بينهما بالجار والمجرور.

(٧) لخص المصنف عبارة الزمخشري هنا، وفي الكشف ١٥٦/٣، مزيد تفصيل، وفي
الاستغناء للقرافي ص ٤٣٦، أن هذا الاستثناء من المشكلات، وقد أشكل على صاحب
الكشاف مع تمكنه من هذا العلم.

والجَازِيَةُ هي الفصيحة، وعليها جاء قوله - تعالى: ﴿عَلِمَ إِلَّا أَنْبَاءَ
الْظَّنِّ﴾^(١) و «لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ»^(٢)، إذ التقدير: لا عاصمَ
لكنَّ المرحومَ مَقْصُومٌ^(٣).

و «جاء القومُ إِلَّا زيداً» لقوم ليسَ فيهم زيدٌ منقطعٌ اتفاقاً.

وفي «ليس» و «لا يكونُ» بالخبرية^(٤). و «ما خلا» و «ما عدا» بنزع
الخافض، إذ «ما» - فيهما - مصدريةٌ، فالتقدير: وَقْتُ خُلُوقِهِمْ من زيدٍ، فحذفتُ
«من» إتساعاً^(٥).

ويتحتمُّ جرُّه «غير» و «سوى» مقصوراً وممدوداً، وفي المقصور كسرُ السينِ
وَضْمُها، والفتحُ في الممدودِ^(٦)، وكلُّها لازمٌ للإضافة^(٧)، فأوجبَتِ الجرَّ^(٨).

وتختصُّ «سوى» باستثناء المعرفة فقط، ويلزوم الظرفية فتقديرُ^(٩) «سوى

(١) سورة النساء، الآية: ١٥٧. وانظر شرح ابن يعيش ٨٠/٢.

(٢) سورة هود، الآية: ٤٣. وانظر شرح ابن يعيش ٧٩/٢.

(٣) ذكر سيويه الآية في الاستثناء المنقطع، وقدره: ولكن من رحم. الكتاب ٣٢٥/٢.

وقيل: إن عاصم في الآية بمعنى معصوم. فهو من الاستثناء المتصل، لأن المعصوم
مرحوم. وقيل: «لا عاصم» فيه دلالة على أنه لا معصوم، لأنه يلزم من نفي العاصم نفي
المعصوم. فهو متصل أيضاً. وقال السيرافي: المراد بمن رحم الراحم، أي الله تعالى لا
المرحوم فيكون متصلاً أيضاً.

انظر شرح السيرافي ٢٨٦/٣ - ٢٨٧، الاستغناء ٤٧١ - ٤٧٢، البحر المحيط ٢٢٧/٥،
الرضي ٢٢٩/١، شرح ابن يعيش ٧٩/٢ - ٨٠.

(٤) أي يتصبب المشتني بالخبرية إذا كانت أداة الاستثناء «ليس» و «لا يكون».

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٨٧/٢، والرضي ٢٣٠/١، وفيه أن الجرمي جوز الجر بعد «ما
خلا». و «ما عدا» على أن «ما» زائدة.

(٦) وفيه لغة رابعة: كسر السين في الممدود. انظر الرضي ٢٤٤/١، شرح ابن يعيش ٨٣/٢،
المعني ١٨٨.

(٧) ت: الإضافة.

(٨) شرح الرضي ٢٤٤/١، وشرح ابن يعيش ٨٣/٢.

(٩) الأصل: فيقدر.

زيد: مكان زيد^(١).

ك: بل قد تخرج عن الظرفية^(٢)، كقوله: /

٣٢٤ - وما قصدت من أهلها لسوائك

قلنا: شاذ^(٣). ودليل ظرفيتها صحة وقوعها صلة^(٤)، نحو «جاءني الذي سيواك»^(٥).

ويجوزُ الجُزءُ «خَلا» و«عَدا» و«حاشى» عند مجيئها حروفاً^(٦)، و«بَلَّه» عند

(١) شرح ابن يعيش ٨٤/٢.

(٢) أي إذا استثنى بها خرجت عن الظرفية إلى حكم الاسمية، فصارت بمنزلة «غير» في الاستثناء. ومذهب البصريين أنها لا تكون إلا ظرفاً. وانظر تفصيل الخلاف وأدلة الفريقين في الإنصاف (مسألة ٣٩) ٢٩٤/١، شرح ابن يعيش ٨٤/٢، المغني ١٨٨. وانظر أيضاً مصادر الشاهد الآتي.

٣٢٤ - الطويل، صدره:

تجائفُ عن جَوِّ اليمامةِ نأقتي

وهو للأعشى (ديوانه ٨٩).

تجائف: تنحرف، وأصله تتجائف فخذفت منه إحدى التاءين. ويروى (وما عدلت من أهلها).

والشاهد: خروج سواء عن الظرفية، حيث جاء اسماً موضوعاً موضع «غير». وهو ضرورة عند البصريين.

سبويه ٣٢/١، ٤٠٨، والمقتضب ٣٤٩/٤، التصحيف للعسكري ٢٩٨، ابن الشجري ٢٣٥/١، ٤٥/٢، ١١٩، ١٢٤، الإنصاف ٢٩٥/١، التبصرة ٣١٣/١، الأضداد في اللغة ٣٣، الحجة للفراسي ١٨٧/١، أساس البلاغة ٧٣/١، شرح ابن يعيش ٨٤/٢، الهمع ٢٠٢/١، الدرر ١٧١/١، الأشباه والنظائر ٦٦/٣، ٦٩، اللسان (سوى)، خزانة الأدب ٤٣٥/٣، الاستغناء ١٠٤، ١١٦.

(٣) (شاذ) ساقطة من ت.

(٤) ت: ظرفاً.

(٥) انظر شرح ابن يعيش ٨٣/٢، والرضي ٢٤٨/١.

(٦) ت: حرفاً.

إِضَافَتِهَا مُصَدَّرًا^(١). والنصب^(٢) عند وقوعها أفعالاً^(٣) و «بَلَه» عند مَجِيئِهِ^(٤) اسمٌ فعلٍ بمعنى «دَغ»^(٥).

ويجوزُ النصبُ بالاستثناءِ وَيُخْتَارُ البَدَلُ في غيرِ مَوْجِبٍ ذَكَرَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، إِذِ الْبَدَلُ أَظْهَرَ فِي قِيَاسِ عَوَامِلِ الْعَرَبِيَّةِ، نَحْوُ «مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ»^(٦). (ومنه)^(٧) «مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ»^(٨) و «إِلَّا قَلِيلًا»^(٩).

وإِذَا تَعَذَّرَ الْبَدَلُ عَلَى اللَّفْظِ فَعَلَى الْمَوْضِعِ^(١٠)، نَحْوُ «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا

(١) ت: مصدر. وانظر الخلاف في عد (بله) من أدوات الاستثناء في الاستغناء ١١٢ - ١١٣.

(٢) ت: والنصب بها.

(٣) أي (خلا، وعدا، وحاشي) دون (بله).

وقد التزم سيبويه حرفة «حاشا»، فهو حرف جر عنده، وما بعده في موضع نصب بما قبله وفيه معنى الاستثناء.

وذهب الفراء إلى أنه فعل لا فاعل له، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه يكون حرف جر ويكون فعلاً ينصب ما بعده.

انظر الكتاب ٣٠٩/٢، ٣٤٩ - ٣٥٠، الإنصاف (مسألة ٣٧) ٢٧٨/١ وما بعدها، الاستغناء ١٠٩، الرضي ٢٤٤/١ - ٢٤٥، شرح ابن عبيش ٨٣/٢ - ٨٥.

(٤) د: مَجِيئِهَا.

(٥) انظر الاستغناء ١١٣.

(٦) قال الرماني في شرح كتاب سيبويه ص ٣٨٤: (الفرق بين قولنا: إلا زيدا، بالنصب، وإلا زيد، بالرفع على البديل أن النصب يوجب أنه فضلة في الكلام، والمعتمد هو ما تقدمه، والرفع يقتضي أنه معتمد وغيره في نية الطرح). وانظر الاستغناء ١٥٢.

(٧) (ومنه) ساقطة من الأصل.

(٨) سورة النساء، الآية: ٦٦.

(٩) قرأ ابن عامر «إلا قليلاً منهم» بالنصب على الاستثناء. وهي كذلك في مصاحف أهل الشام. وقرأ باقي السبعة «إلا قليل» بالرفع على البديل من الضمير في «فعلوه».

انظر الاتفاق ٦٣٠/٢، السبعة ٢٣٥، التيسير ٩٦، النشر ٣١/٣، إعراب القرآن. للنحاس ٤٣١/١، وإرشاد المجتدي ٢٨٥، الاستغناء ١٧٩، ١٩٤، شرح الرضي ٢٣٣/١.

(١٠) قال الرضي ٣٧/١، (اعلم أنه يتعذر البديل على اللفظ في أربعة مواضع: في المجرور بـ «من» الاستغرافية، والمجرور بالياء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو «ما زيد، أو ليس زيد، أو هل زيد بشيء». وفي اسم «لا» الثبوتية إذا كان منصوباً أو مفتوحاً نحو «لا رجل، ولا غلام رجل» وفي الخبر المنصوب بـ «ما» الحجازية).

زيد» و «لا أحد فيها إلا زيد» و «ما زيد شيئاً إلا شيء»^(١) لا يُعْبَأُ بِهِ^(٢)، لأن البديل من اللفظ يَسْتَلْزِمُ تقدير «من» بعد «إلا»، وهي لا تُزَادُ بعد الإثبات، و «ما» و «لا» لا تقدّران عاملتين بعده^(٣)، لأنهما عَمِلتا للنفي وقد انتقض^(٤) بـ «إلا»، فتعذر البديل على اللفظ، وتعيّن على المحل^(٥)، بخلاف «ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يُعْبَأُ بِهِ» فإنها^(٦) عَمِلَتْ للفعلية، فلا أثر لِنَقْضِ معنى النفي هنا، لبقاء الأمر العاملة هي لأجله ومن ثمّ جاز «ليس زيد إلا قائماً»، وامتنع «ما زيد إلا قائماً»^(٧).

ويستوي الرفع والنصب حيث يُقَدَّمُ^(٨) على صفة المشتى منه^(٩)، نحو/ «ما جاءني أحد»^(١٠) إلا أباك خيّر من زيد»، فالرفع بالبديلة والنصب تنزيلاً لتقدمه على صفته منزلة تقدمه^(١١) عليه^(١٢).

(١) ت: ما زيد شيء إلا شيئاً.

(٢) المفصل وشرح ابن يعيش ٩٠/٢، الكافية وشرح الرضي ٢٣٧/١.

(٣) أي: بعد الإثبات.

(٤) ت: انتقض النفي.

(٥) في هامش ت: (خلاقاً ليونس فلا ينتقض عنده العمل).

(٦) أي: ليس.

(٧) نقل المصنف هذا الكلام، وهو قوله: «وإذا تعذر البديل» إلى هنا عن كافية ابن الحاجب.

وانظر شرح الرضي ٢٣٧/١، والإيضاح ٣٧٢/١.

(٨) أي المشتى.

(٩) (منه) ساقطة من ت.

(١٠) في ش: من أحد.

(١١) ش: تقديمه.

(١٢) إذا تقدم: المشتى على صفة المشتى منه جاز فيه وجهان:

الأول: إيداله مما قبله، ولأن الاعتبار فيه بتقديم المبدل منه وهو الاسم، ولا يكثرث للصفة لأنها فضلة، وهو اختيار سيويه.

والثاني: النصب على الاستثناء، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، فتقديم المشتى على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف. وهو اختيار المازني.

انظر الكتاب ٢٣٦/٢، شرح السيرافي ٣٠٠/٣، المقتضب ٣٩٨/٤، الاستغناء ٢١٢،

شرح ابن يعيش ٩٢/٢، الرضي ٢٣٤/١.

وَيُغَرَّبُ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ إِذَا حُذِفَ الْمُسْتَشْنَى مِنَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُوجِبٍ لِيُفِيدَ، وَيَسْمَى الْمَفْرُغُ، لِتَفْرِغِ الْعَامِلُ لَهُ بِحَذْفِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ^(١)، نَحْوُ «مَا جَاءَنِي»، مَا ضَرَبْتُ، مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِكَذَا». لَا فِي الْمَوْجِبِ، إِلَّا مَعَ صَحَّةِ الْمَعْنَى، نَحْوُ «قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا»^(٢). وَمِنْ ثَمَّ^(٣) لَمْ يَجْزُ «مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا»، إِذْ «مَا زَالَ» بِمَعْنَى «ثَبَّتَ»، وَلَا يَصُحُّ «ثَبَّتَ إِلَّا عَالِمًا»^(٤).
فَأَمَّا قَوْلُهُ:

٣٢٥ - حَرَا جِيجٌ مَا تَنْفُكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلْدًا قُفْرًا
فَشَادُّ، أَوْ مَتَاوَلٌ.

(١) قَالَ الرُّضِي ٢٣٤/١: (وَالْمَفْرَغُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْفِعْلُ قَبْلَ «إِلَّا» لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَغَلْ بِمُسْتَشْنَى مِنْهُ، فَعَمِلَ فِي الْمُسْتَشْنَى).

(٢) أَيْ لَا يَكُونُ الْإِسْتِثْنَاءُ الْمَفْرَغُ فِي الْمَوْجِبِ إِلَّا أَنْ يَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى كَمَا فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ. قَالَ الرُّضِي ٢٣٧/١: (قَوْلُهُ: «إِلَّا أَنْ يَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى» أَنْ يَسْتَقِيمَ فِي الْإِيجَابِ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَفْرَغِ الَّذِي يَفِيدُ عَمُومَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، نَحْوُ «قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا» إِذْ لَا يَبْعَدُ أَنْ يَقْرَأَ فِي جَمِيعِ الْأَيَّامِ إِلَّا الْيَوْمَ الْمَعِينِ).

(٣) أَيْ مِنْ جِهَةِ أَنْ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمَفْرَغِ إِنَّمَا يَجِيءُ فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ.

(٤) الْكَلَامُ مَنْقُولٌ مِنْ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ مَعَ تَغْيِيرٍ يَسِيرٍ فِي بَعْضِ الْعِبَارَاتِ، شَرَحَ الرُّضِي ١/ ٢٣٤ - ٢٣٧.

٣٢٥ - طَوِيلٌ، لِذِي الرِّمَةِ دِيَوَانُهُ ٢٤٠ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ طَوِيلَةٌ تَعْرِفُ بِأُخْجِيَّةِ الْعَرَبِ الْحَرَا جِيجَ: جَمْعُ حَرَجُوجٍ، وَهِيَ النَّاقَةُ الطَّوِيلَةُ، وَقِيلَ الضَّامِرَةُ الْهَزِيلَةُ. مُنَاخَةٌ: مِنْ أُنَاخَ الْبَعِيرِ إِذَا أَبْرَكَهُ. الْخَسْفُ: الْجَوْعُ. يَرِيدُ أَنَّهَا لَا تَفَارِقُ السَّيْرَ إِلَّا فِي حَالِ إِنْاخَتِهَا. وَالشَّاهِدُ: تَفْرِغِ الْعَامِلَ (مَا تَنْفُكُ) لَ «مُنَاخَةً» الْمُسْتَشْنَى بِ «إِلَّا» وَهُوَ شَادُّ، لِأَنَّ «مَا تَنْفُكُ» لَيْسَ نَفْيًا، بَلْ هُوَ اثْبَاتٌ بِمَعْنَى: تَثَبَّتَ. وَيُرْوَى «لَا تَنْفُكُ».

وَرَوَى الْأَصْمَعِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ يَغْلُظُ ذَا الرِّمَةِ فِي هَذَا، لِأَنَّهُ «إِلَّا» تَجْعَلُ الْخَبَرَ مُوجِبًا، وَالشَّرْطُ لَا يَنْتَقِضُ نَفْيَ خَيْرٍ «لَا» بِ «إِلَّا». وَرَدَ عَلَيْهِ بِأَنْ تَقْدَرُ (تَنْفُكُ) تَامَةً لَا خَبَرَ لَهَا، أَيْ: لَا تَنْفُصِلُ مِنَ السَّيْرِ إِلَّا فِي حَالِ إِنْاخَتِهَا. أَوْ يَكُونُ خَبَرُهَا عَلَى الْخَسْفِ، فَتَكُونُ مُنَاخَةً مَنْصُوبَةً عَلَى الْحَالِ فِي الْوَجْهِينِ. وَنَقَلَ الْأَصْمَعِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَيْضًا أَنَّ إِسْحَاقَ الْمَوْصِلِي كَانَ يَنْشُدُ الْبَيْتَ:

حَرَا جِيجٌ مَا تَنْفُكُ إِلَّا مُنَاخَةً =

فرع:

ويضاهي المفرغ ما استثنى بـ «لا سيما»، ليجزي الحركات عليه^(١)، كقوله:
 ٣٢٦ - ولا سيما يوم^(٢) بدازة جُلجل

= والآل: الشخص، وهو خبر تنفك، ومناخة صفة، وأنها لأن الشخص عما يذكر ويؤنث.

ونقل عن المازني أن «إلا» في البيت زائدة، وتبعه أبو علي الفارسي، قال: ولولا ذلك لم يجز البيت، لأن تنفك في معنى تزال، و«لا يزال» لا يتكلم به إلا منفياً.
 وقيل: الخبر (على الخسف) ومناخة حال، والمراد: ما تنفك على الخسف إلا مناخة.
 وقيل: «إلا» واقعة في غير موقعها، والنية بها التأخير والمراد: ما تنفك مناخة إلا على الخسف. وهناك وجوه كثيرة ذكرها العلماء في تبرئة ذي الرمة من الخطأ.
 تنظر في مصادر الشاهد الآتية.

سيبويه ٤٨/٣، المحتسب ٣٢٩/١، ابن الشجري ١٢٤/٢، شرح ابن يعيش ١٠٦/٧، الإنصاف ١٥٦/١، معاني الفراء ٢٨١/٣، شرح السيرافي ٢٧٧/٣، شرح ابن عصفور ٣٩٨/١، شرح الكافية لابن مالك ٤٢١/١، أسماء الوحوش ٢١، المفصل ٢٦٧، الموضح ٢٨٦، التبصرة ١٨٩/١، الرضي ٢٧٥/٢، خزنة الأدب ٢٤٧/٩.

(١) قال القرافي في الاستثناء ص ١١١: (وأما «سيما» فليست بمعنى «إلا» ولا هي من هذا الباب على الحقيقة، ولكن قوم من النحويين ألحقوها بالباب لشبه ما بعدها بما بعد «إلا»).

وقال ابن مالك في شرح الكافية ٧٢٤/٢: (وقد جرت عادة النحويين أن يذكروا «لا سيما» مع أدوات الاستثناء مع أن الذي بعدها منبه على أوليته بما نسب إلى ما قبلها). وأنظر الرضي ٢٤٨/١.

(٢) غيرت: (يوماً). وسيقدم الرفع مع جواز الأوجه الثلاثة.

٣٢٦ - طويل، صدره:

ألا ربَّ يومٍ لكَّ منهنُّ صالح

وهو لامرئ القيس من معلقته ديوانه ١٠ تحقيق أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر ١٩٥٨م).

دائرة جلجل: موضع، وهو اسم غدير. ويوم دائرة جلجل: هو اليوم الذي لقي فيه امرؤ القيس محبوبته وصاحبها يستنقعن في الغدير فأخذ ثيابهن، ورفض أن يردها حتى تخرج كل واحدة منهن متجردة، فلما يشن منه فعلن ما أراد، ثم نحر لهن ناقته. =

الرفع بتقدير «ما» موصولة، أي: ولا شيء الذي هو يوم^(١). والجُرُّ بتقديرها زائدة^(٢). (كثر): والنصبُ تشبيهاً بالاستثناء^(٣). وقيل: بتقدير: اغني يوماً^(٤). وقيل: تمييزاً لـ «ما»^(٥)، إذ تُقَدَّرُ كـ «كَمْ رَجُلًا»^(٦). وليست آلة استثناء، إذ لا إخراج

= والشاهد: أن «يوم» روي بالرفع والنصب والجر. وسيذكر المصنف وجه كل بعد البيت. وفيه شواهد أخرى: منها أن (سيما) جاءت مشددة الياء، مسبوقة بـ «إلا» وهذه مسبوق بالواو. وهذه الشروط الثلاثة واجبة عند ثلث لاستعمال (لا سيما). ومنها وقوع «ما» بعد الخافض وهو «سي» لأنه مضاف إلى (يوم). ومنها حذف العائد لزوماً على رواية من رفع (يوم). ومنها أن (رب) تحيى للتكثير.

شرح الكافية لابن مالك ٢/٧٢٥، شرح الزوزني ١٥، المفصل ٦٩، شرح ابن يعيش ٢/٨٥، ٨٦، المقتصد ٢/٨٢٩، مختار الشعر الجاهلي ٢٤، خزانة الأدب ٣/٤٤٤، المغني ١٨٦، ٤١٢، ٥٥٠، السيوطي ١٤١، ٢٤٧، التصريح ١/١٤٤، همع الهوامع ١٣٤/١.

(١) فهو خير لمبتدأ محذوف. الاستغناء ١١١، شرح الكافية لابن مالك ٢/٧٢٤ - ٧٢٥، الرضي ٢٤٩/١.

(٢) فيكون (يوم) مجروراً بإضافة (سي) إليه. الاستغناء ١١٢، المغني ٤١٢، والرضي ١/٢٤٩.

(٣) هذا وهم من المصنف، فإن الأكثرين على أنه تمييز. وما ذكره من التشبيه بالاستثناء لم أجده عند غيره. لكن إذا كان ما بعدها معرفة نحو «ولا سيما زبدًا» فقد وجهه بعضهم بأن «ما» كافة، وأن «لا سيما» نزلت منزلة «إلا» في الاستثناء، والجمهور على منع هذه الصورة، أعني انتصاب المعرفة بعد «لا سيما».

انظر المغني ١٨٧، الرضي ١/٢٤٩، الاستغناء ١١٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢/٧٢٥. الرضي ٢٤٩/١.

(٥) قال في الاستغناء ١١٢: «والنصب على التمييز. و«ما» كافة، كت «سي» عن الإضافة إلى ما بعدها، فأشبهت الإضافة في قولهم: «على التمرة مثلها زبدًا» من جهة منعها الإضافة لما بعدها».

وانظر المغني ١٨٧، ٤١٢ - ٤١٣، والرضي ٢٤٩/١.

(٦) أي أن «ما» بتقدير التثنية كما في «كم رجلاً». وانظر الرضي ١/٢٤٩. وقد ذهب ابن مالك في شرح الكافية ٢/٧٢٥، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/٨٦ إلى أن النصب فيه على الظرف.

بها لكن ما بعدها مُفَضَّلٌ على ما قَبْلُهَا^(١) فأشبه الاستثناء بالمخالفة^(٢).

قيل: ولا تُحَذَفُ لا^(٣). قلت: الأقرب الجواز، قياساً/ على ما كثر استعماله من مُلازمات النفي، نحو «تَفْتَأُ» و«تَنْفُكُ» و«تَنْجُرُ»^(٤).
وأحكامه^(٥) ستة^(٦):

منها أنْ غَيْراً صفةٌ حُمِلَتْ على «إِلَّا» في الاستثناء، وحُمِلَتْ «إِلَّا» عليها في الصفة^(٧).

ففي الأول^(٨) تُعَرَّبُ «غَيْرٌ» إعرابَ المستثنى على تفصيله^(٩) ويُجَرُّ ما

(١) ش: منفصل عما قبلها.

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٢٤/٢، والرضي ٢٤٨/١ - ٢٤٩، والاستغناء ١١١.

(٣) في قول ثعلب كما في المغني ١٨٦ قال: (وتشديد يائه، ودخول «لا» عليه، ودخول الواو على «لا» واجب. قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله: «ولا سيما يوم بدارة جلجل» فهو مخطئ).

(٤) (تفتأ): ساقطة من ش.

(٥) في تاج العروس مادة (سواء) أن استعمال (سيما) بدون (لا) قليل.

(٦) د: وأحكامها.

(٧) الذي سيذكره منها خمسة فحسب.

(٨) «غير» صفة في الأصل، تدل على مغايرة ما بعدها لوصفها إما بالذات نحو «مرت برجل غير زيد» وإما بالصفات نحو «دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به».

ولما كان ما بعد «غير» مغايراً لما قبلها، وما بعد أدوات الاستثناء مغاير لما قبله نفيّاً وإثباتاً، فقد اجتمعا في معنى المغايرة، فحملت أم أدوات الاستثناء وهي «إِلَّا» على «غير» في الصفة، وحملت «غير» على «إِلَّا» في الاستثناء في بعض المواضع.

قال سيويو ٣٤٣/٢: (اعلم إن غيراً أبداً سوى المضاف إليه، ولكنه يكون فيه معنى «إِلَّا» فيجري مجرى الاسم الذي بعد «إِلَّا» وهو الاسم الذي يكون داخلًا فيما يخرج منه غيره، وخارجاً مما يدخل فيه غيره).

وانظر شرح الوافية لابن الحاجب ٢٥٣، وشرح الكافية له ٤٧، وشرح الرضي ٢٤٥/١ وشرح الفريد ٢٧٨.

(٩) أي الذي تكون فيه «غير» محمولة على «إِلَّا».

(١٠) ت: تفصيله.

أُضِيفَتْ (١) إِلَيْهِ (٢).

و «يَبْدَ» - مضافةً إلى «أَنْ» - ك «غَيْرِ» (٣).

وفي الثاني (٤) يُعْطَى المستثنى إعراب «غَيْرِ» (٥).

يه. د، مطلقاً (٦)، لقوله - ﷺ - : «النَّاسُ كُلُّهُمْ هَلَكَى إِلَّا الْعَالِمُونَ» (٧)
الخبر (٨)، وقول الشاعر :

(١) الأصل: أضيف.

(٢) انظر المقتضب ٤/٤٠٨، شرح الرضي ١/٢٤٥، شرح ابن عيش ٢/٨٧ - ٨٨.

(٣) «يَبْدَ» بمعنى «إِلَّا»، وهي في الأصل بمعنى «غَيْرِ». ويشترط فيها أن تكون مضافة إلى «أَنْ» وهي مخصوصة بالاستثناء المقطع. ومنه ما نسب إليه ١: (أنا أفصح العربي يبد أنني من قریش). ومعناه صحيح، ولكن لا أصل له في كتب السنة المعتمدة كما حققت في شرح الفريد ٢٧٩. وانظر الرضي ١/٢٤٦.

(٤) أي الذي تكون فيها «إِلَّا» محمولة على «غَيْرِ».

(٥) شرح ابن عيش ٢/٨٩، والرضي ١/٢٤٥.

(٦) أي: يجيزان وقوع «إِلَّا» صفة مع صحة الاستثناء. وهو مذهب أكثر المتأخرين. قال سيويه في الكتاب ٢/٣٣٤: (وإذا قال: ما أتاني أحد إلا زيد» فأنْتَ بالخيار، إن شئت جعلت «إِلَّا زيد» بدلاً وإن شئت جعلته صفة).

وانظر المقتضب ٤/٤٠٩، والرضي ١/٢٤٧.

(٧) زاد في د: (والعالمون كلهم هلكى إلا المخلصون).

(٨) ليس هذا بحدیث، بل مما ذكره الغزالي في إحياء علوم الدين ١/٦١ ونسبه إلى سهل التستري، ولفظه فيه: (الناس كلهم موتى إلا العلماء، والعلماء سكارى إلا العاملين، والعاملون كلهم مغرورون إلا المخلصين، والمخلص على وجل حتى يدري ماذا يختم له به).

وقد اشتهر على السنة الناس بألفاظ شتى. واستشهد به من النحاة الرضي في شرح الكافية ١/٢٤٧ ونسبه للنبي ﷺ أيضاً بلفظ: (الناس كلهم هالكون إلا العالمون، والعالمون كلهم هالكون إلا العاملين، والعاملون كلهم هالكون إلا المخلصون، والمخلصون على خطر عظيم). واستشهد به بهذا اللفظ أيضاً النيلي في الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ٢/٥٣٩ وكذا في التحفة الشافية في شرح الكافية - ورقة ٧٢.

وظاهر كلام المصنف أن هذا الخبر مما استشهد به سيويه والمبرد. وليس الأمر كذلك.

٣٢٧ - / وكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَقَمَرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ
 أي: غير العالمين، وغير الفرقَدين^(١).
 ح: لا^(٢)، إِلَّا حَيْثُ تَبِعْتَ جَمْعاً مُنْكَوِراً غير محصورٍ، نحو «جاءني رجالٌ
 إِلَّا زَيْدٌ»، لتعذر الاستثناء^(٣)،

٣٢٧ - الوافر، نسبة سيبويه لعمر بن معدى كرب. وقال الأعمش: ويروى لسوار بن المضرب.
 وفي خزنة البغدادى أنه يروى في شعرين لشاعرين، أحدهما عمرو بن معدى كرب.
 والثاني حضرمي بن عامر أحد بني أسد.
 الفرقدان: تَجْمَانِ قَرِيبَانِ مِنَ الْقُطْبِ لَا يَفْتَرِقَانِ. يقول: كل أخوين غير الفرقدين لا بد أن
 يفترقا.

والشاهد عند سيبويه: وقوع «إلا» صفة كما تقع «غير». وهي هنا صفة لكل.
 كأنه قال: وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه. وذهب الكوفيون إلى أن «إلا» تكون بمعنى
 الواو، أي: والفرقدان.

وذكر البغدادى في الخزنة احتمالاً آخر في البيت، وهو أن «إلا» للاستثناء، والفرقدان
 منصوب بفتحة مقدرة على الألف، على لغة من يلزم المشى الألف.
 والبيت شاذ عند ابن الحاجب، لأنه شرط في وقوع «إلا» صفة تعذر الاستثناء كما سيأتي.
 سيبويه ٣٣٤/٢، المقتضب ٤٠٩/٤، حماسة البحتري ٢٣٤، الكامل ٧٦٠، البيان
 والتبيين ٢٢٨/١، أمالي المرتضى ٨٨/٢، الإنصاف ٢٦٨/١، المؤتلف ٨٥، الرضي
 ٢٤٧/١، الخزنة ٤٢١/٣، المغني ١٠١، ٧٣٩، السيوطي ٧٨، شرح ابن يعيش ٢/
 ٨٩، الإيضاح لابن الحاجب ٣٧١/١، مجاز القرآن ١٣١/١، الحجة في علل القراءات
 السبع لأبي علي الفارسي ١٦/١، مع الهوامع ٢٢٩/١.

(١) من (أي) إلى هنا ساقط من ت.

(٢) أي: لا تقع (إلا) موقع غير.

(٣) اشترط ابن الحاجب أن يكون الجمع منكراً، لأنه لو كان معرفاً نحو «جاءني الرجال إلا
 زيداً» احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء. واحتمل أن يشار به إلى جماعة
 يعرف المخاطب أن فيهم زيداً، فلا تعذر أيضاً الاستثناء الذي هو الأصل في «إلا»،
 فالسامع يحمل «إلا» على أصلها من الاستثناء، فاختر كونه منكراً غير محصور لئلا يتحقق
 دخول ما بعد «إلا» فيه، فيضطر السامع إلى حمل «إلا» على غير الاستثناء. كذا في شرح
 الرضي ٢٤٦/١.

فَيَتَعَيَّنُ الْإِثْبَاعُ^(١). ومنه^(٢) ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ فَسَدَّتَا﴾^(٣)، إذ البدليَّةُ تُفْسِدُ المعنى، لا قِصْطُهَا تَكْرِيرَ العامل، فيصيرُ التقديرُ: لو كان فيهما الله^(٤).

قلت: وَيَلْزَمُ (يه) تقديرُ تعريفِ^(٥) «إِلَّا» في الخبرِ^(٦)، لثَلَا يَصِفُ معرفةً بنكرة.

ومنها جوازُ حذفِ المستثنى بـ «إِلَّا» و «غَيْرِ» بعد «ليس»، لدِلَالَتِهَا عَلَيْهِ باقتضاء^(٧) الخبرِ، نحو «جاءني رجلٌ ليس إلَّا، أو ليس غيرُ» مضمومة^(٨)، تُشْبِهُهَا

(١) ورد ابن الخاجب البيت الذي استشهد به سيبويه بأن فيه شذوذين: الأول أنه وصف المضاف الذي هو «كل» والقياس أن يوصف المضاف إليه في «كل». والثاني أنه فصل بين الصفة والموصوف بالخبر، وهو قليل.

انظر الايضاح ٣٧١/١، وشرح الرضي ٢٤٦/١ - ٢٤٧.

(٢) أي مما تكون فيه «إِلَّا» بمعنى «غير».

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٢٢.

(٤) لا يجوز أن يكون رفع «غير» على البدل في الآية، لأن البدل في الاثبات غير جائزة، لأنه على إسقاط الأول، ولا يجوز أن تكون «آلهة» في حكم الساقط، لأنه يصير بمنزلة: لو كان فيهما إلَّا الله، وهو لا يجوز، إذ لا يقال: جاءني إلَّا زيد، لأن الغرض في «إِلَّا» إذا جاءت قبل تمام الكلام أن يُثَبِّتَ بها ما انتفى نحو «ما جاءني إلَّا زيد». وليس في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ﴾ نفي يفترق إلى إثبات. وحتى لو جاز البدل في غير الآية على إسقاط «إِلَّا» مثلاً، فإنه يستحيل ذلك في الآية لأن معنى «لو كان فيها إلَّا الله»: لو كان فيها الله لفسدتا.

انظر الإنصاف ٢٧٢/١، الرضي ٢٤٧/١، الايضاح لابن الخاجب ٣٧٠/١ - ٣٧١،

المقتضب ٤٠٨/٤، البحر المحيط ٣٠٤/٦ - ٣٠٥، شرح ابن يعيش ٨٩/٢ - ٩٠،

الكتاب ٣٣٢/٢، الاستغناء ٣٣١.

(٥) (تعريف) ساقطة من ش.

(٦) أي الحديث المذكور آنفاً هو «الناس كلهم هلكى إلَّا العالمون». وهذه إشارة أخرى منه إلى أنه سيبويه قد استشهد بهذا الخبر، وقد ذكرت في موضعه أن الأمر خلاف ذلك.

(٧) ت: باقتضاءها. د: باقتضاء.

(٨) أي: غير.

بالغاياب^(١)، ومحلها نصب خبراً لـ «ليس» أي^(٢): ليس الجاني غير زيد^(٣)، ولم تكن اسمها، إذ لا تُعرف بإضافتها^(٤).

-/ ومنها جواز تكرير «إلا»، فإن كان توكيداً أُبدل غير المستثنى الأول منه إن أغنى عنه المبدل منه^(٥) نحو «ما جاءني أحد إلا زيد إلا أخوك»^(٦)، ويجوز نصب «زيد».

وفي بدل البعض: «ما ضربت أحداً إلا زيداً إلا رأسه»^(٧). وإن لم يُغن عنه المبدل منه عُطِفَ عليه بالواو، نحو «ما جاءني أحد»^(٨) إلا زيد وإلا عمرو»^(٩).

وإن كُرِرت لغير توكيد^(١٠)، فإن أمكن استثناء بعض المُستثنيات من بعض

(١) المصدر السابق.

(٢) ت: إذ.

(٣) في الكتاب ٣٤٥/٢: (تقول: ليس غير، وليس إلا، كأنك قلت: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا تخفيفاً).

وانظر الاستثناء ٢٢٦ - ٢٢٨، وشرح ابن يعيش ٩٥/٢.

(٤) أجاز الأخفش أن تكون اسم «ليس» والمحذوف الخير، وقد حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله، أي: ليس الجاني غيره.

وهو ضعيف من وجهين: الأول أن حذف خير ليس قليل. والثاني أن حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله قليل أيضاً.

انظر الرضي ٢٤٨/١، وشرح ابن يعيش ٩٦/٢.

(٥) أي: أبدل ما بعد «إلا» الثانية مما بعد «إلا» الأولى أن توافقا في المعنى. ولا يخفى ما في عبارة المصنف من تعقيد.

وانظر شرح الكافية لابن مالك ٧١١/٢.

(٦) إذا كان (أخوك) هو زيد، فيكون بدل كل وانظر الرضي ٢٤١/١.

(٧) انظر المصدر السابق.

(٨) (أحد) ساقطة من ش.

(٩) منه قول الشاعر:

هل الدهر إلا ليلة ونهارها وإلا طلوع الشمس ثم غيارها

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣١٢/٢، والرضي ٢٤١/١.

(١٠) ت: التوكيد.

فمعناها الاستثناء المعروف، فَيُسْتثنى كُلٌّ مِنْ مَثَلُوهُ، نحو «ما مَلَكَتُ الثَّيَابَ»^(١) إلّا العشرينَ إلّا الخمسةَ إلّا الاثنينَ»^(٢)، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ^(٣) استثناء بعضها من بعض شُغِلَ العاملُ بأحدها إِنْ كَانَ مُقَرَّغاً وَنُصِبَ ما عداهُ، نحو «ما جاءني إلّا زيدٌ إلّا عمراً»^(٤)،^(٥) وَإِنْ لَمْ يُقَرَّغْ نُصِبَتْ جَمِيعاً إِنْ تَقَدَّمَتْ نحو «ما جاءني إلّا زيداً إلّا

(١) ت: إلّا الثياب.

(٢) في حاشية الأصل: (بقي سبعة عشر).

وقال ابن مالك في شرح الكافية ٧١٣/٢: (فإن أمكن استثناء بعضها من بعض نحو «عندي أربعون إلّا عشرين إلّا عشرة إلّا خمسة إلّا اثنين، استثنى كل واحد منها مما قبله وأسقط الأول والثالث وما أشبههما في الوترية، وضم إلى الباقي بعد الاسقاط الثاني والرابع وما أشبههما في الشفعية، فما اجتمع فهو الباقي بعد الاستثناء).

وفي الرضي ٢٤٣/١ (والذي في العدد نحو: له على عشرة إلّا تسعة إلّا ثمانية إلّا سبعة إلّا ستة إلّا خمسة إلّا أربعة إلّا ثلاثة إلّا اثنين إلّا واحداً في الموجب).

فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد، فيلزمك بالإقرار خمسة، لأنّا إذا أخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد، أدخلنا معه ثمانية صارت تسعة، أخرجنا منها سبعة بقي اثنان، أدخلنا معهما ستة صارت ثمانية، أخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة، أدخلنا معها أربعة صارت سبعة، أخرجنا منها ثلاثة بقي أربعة، أدخلنا معها اثنين صارت ستة، أخرجنا منها واحداً بقي خمسة . . . وتقول في غير الموجب من العدد: ما له على عشرة إلّا تسعة إلّا ثمانية . . . إلى آخرها، فالقياس أن يكون كل وتر داخلاً وكل شفع خارجاً).

وانظر الاستغناء ٥٦٩ - ٥٧٣.

(٣) ن: يكن.

(٤) ت: إلّا زيداً إلّا عمرو.

(٥) في الكتاب ٣٣٨/٢: (هذا باب ثنية المستثنى، وذلك قولك: ما أتااني إلّا زيد إلّا عمراً، ولا يجوز الرفع في عمرو، من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى. وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر.

وإن شئت قلت: ما أتااني إلّا زيداً إلّا عمرو، فتجعل الإتيان لعمرو، ويكون زيد منتصباً من حيث انتصب عمرو. فأنت في ذا بالخيار، إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول).

وانظر الاستغناء ١٨٨، شرح السيرافي ٣/٣٠٤، شرح ابن يعيش ٩٢/٢.

عمرأ أحد، وإن تأخرت فلاحدّها ما له لو^(١) كان وخذّه، ولما سواه النصب، مع كون حُكْم ما سواه في المعنى^(٢) كحُكْمِهِ، نحو «ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمرأ إلا بكرأ» فيجوزُ نصبٌ إحديها ورفعه بدلاً، وللبقية النصب، والمعنى إخراج المتأخرِ عمّن لم يكن^(٣) منه المتقدم^(٤). ومنه^(٥) قوله:

٣٢٨ - وما لي إلا الله غَيْرَكَ ناصِرُ

ومنها/ امتناع أن يلي «إلا» نعت لما قبلها، فإن جاء ما يؤهم ذلك جعل حالاً إن أمكن، نحو (ما أَرْسَلَ الإِبِلَ إلا العراك). وإن^(٦) تعذّر جعلُ صفةٍ لبدلٍ محذوف بعدها، فيكونُ فعلاً مضارعاً^(٧)، نحو «ما جاءني رجلٌ إلا يقومُ ويقعدُ» أي: إلا رجلٌ يقومُ ويقعدُ. وقيل: بل يُجعلُ صفةً لِمَا قَبْلَهَا^(٨).

(١) ت: أن.

(٢) (في المعنى) ساقطة من ن.

(٣) ش: يكون.

(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك ٧١٢/٢ - ٧١٣، وشرح الرضي ٢٤٣/١.

(٥) (ومنه) ساقطة من ت.

٣٢٨ - طويل، صدره:

فما لي إلا الله لا ربّ غيرُهُ

وهو للكميت بن زيد (ديوانه ١٦٧).

والشاهد: تكرير المشتق «إلا» و«غير» ونصبهما جميعاً، لأن التقدير: ما لي ناصر إلا الله غيرك، فكان «الله» بدلاً من «ناصر»، و«غيرك» منصوباً على الاستثناء، فلما قدما لزم نصبهما، لأن البدل لا يقدم.

سبويه ٢٣٩/٢، المقتضب ٤٢٤/٤، الجمل ٢٤٨، شرح ابن عصفور ٢٦٥/٢، شرح ابن يعيش ٩٢/٢، الاستغناء ١٨٨، ١٨٩.

(٦) ت: وما.

(٧) لأن المضارع مشابه للاسم فكان له حكمه.

انظر شرح ابن يعيش ٩٣/٢ - ٩٤، والرضي ٢٥٠/١.

(٨) (قبلها) ساقطة من ت. وانظر المصدرين السابقين، والأصول لابن السراج ٣٦٥/١.

ومنها أنه لا يليها ماضٍ إلّا حيث^(١) سَبَقَهَا مثْلُهُ، نحو «ما أُنْعِمَ عَلَيْهِ إِلَّا»^(٢) شَكَرَ»^(٣).

ويُغْنِي عن السابق^(٤) مجيء «قد» مع اللاحق، نحو «ما الناسُ إلّا قد عَبَرُوا»، لتقريبها إِيَّاهُ من الحال^(٥). وقولهم: «أَقْسَمَ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتَ» معناه: لا تُرَى إلّا فاعِلًا^(٦).

ولا يعملُ ما بعدَ «إِلّا» فيما قَبْلَهَا، إذ هو تابعٌ^(٧).

ولا يُسْتَثْنَى بأداةٍ واحدةٍ شَيْئَانِ بغيرِ عطفٍ^(٨).

وقد تدخلُ «إِلّا» على «ما خلا» و «ما عدا»، لا على^(٩) غيرهما. (ي): وعلى «حاشى» الجارّة.

(١) ت: إذا.

(٢) (إِلّا) ساقطة من ش.

(٣) منه قوله ﷺ: «ما أَيْسَ الشَّيْطَانُ مِنْ بَيْنِ آدَمَ إِلَّا أَتَاهُمْ مِنْ قِبَلِ النِّسَاءِ». وانظر الرضي (١/٢٥٠).

(٤) أي عن كون السابق لـ «إِلّا» ماضياً.

(٥) انظر شرح الرضي (١/٢٤٠).

(٦) قال سيويه (٣/١٠٥): (وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلّا فعلت، ولما فعلت، لم جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت ههنا كقولك: والله؟ فقال: وجه الكلام «لتفعلن» ههنا، ولكنهم أجازوا هذا، لأنهم شبهوه بِتَشَدُّتْكَ اللهُ، إذ كان فيه معنى الطلب).

وانظر الاستغناء (١٧٥)، والرضي (١/٢٥١).

(٧) انظر شرح الرضي (١/٢٤٠).

(٨) نحو «ما ضرب أحد أحدًا إلّا زيد عمرًا» على أن كلا الاسمين مستثنى بـ «إِلّا» المذكورة. وأجازه قوم كما في الرضي ١/٢٤٠. وفيه أيضاً أن الصورة المذكورة في المثال تجوز على إضمار فعل عامل في الثاني، أي ضرب عمرًا.

الرضي ١/٢٤٥.

(٩) (على) ساقطة من ت.

. / وقد يوصفُ المستثنى بـ «ليس» و «لا يكون»^(١) فَيَزْفَعَانِ ضَمِيرًا،
وَتَلَحُّقَهُمَا علامَةُ التَّأْنِيثِ، نحو «ما جاءني إِلَّا رَجُلَانِ لَيْسَا، أو لَا يَكُونَانِ الْعُمَرَيْنِ،
أو امرأةٌ لَيْسَتْ أو لَا تَكُونُ زَيْنَبُ» ونحوه.
ومن المنصوب اسمُ «إِنَّ» وأخواتها، واسمُ «لَا» لنفي الجنس، والمُنَادَى،
وخبرُ «ما» و «لَا» بمعنى «ليس»، وقد مرَّث، وخبر «كَانَ» وأخواتها، وسيأتي^(٢).



(١) أي تكون (ليس) و(لا يكون) صفتين لما قبلهما.
قال سيبويه (٢/٣٤٨): (وقد يكون صفة، وهو قول الخليل رحمه الله. وذلك قولك: ما
أتاني أحد ليس زيداً، وما أتاني رجل لا يكون بشراً، إذا جعلت ليس ولا يكون بمنزلة
قولك: ما أتاني أحد لا يقول ذاك، إذا كان لا يقول في موضع قائل ذاك.
وبذلك على أنه صفة أن بعضهم يقول: ما أتني امرأة لا تكون فلانة، وما أتني امرأة ليست
فلانة، فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوه، لأن الذي لا يجيء صفة فيه إضمار مذكر. إلا تراهم
يقولون: أتيتني لا يكون فلانة، وليس فلانة، يريد: ليس بعضهم فلانة، والبعض مذكر).
وانظر الرضي (١/٢٣٠)، وشرح ابن يعيش (٢/٧٨).
(٢) د: إن شاء الله تعالى.

الباب السابع

باب المجرور والمجزوم

(الإضافة)

الجرُّ خفضُ الفِكَ الأسفلِ بصوتِ دَوْنٍ خَفِضِهِ^(١) للياءِ .
 والمجرورُ كلُّ اسمٍ نُسِبَ إليه شيءٌ بواسطةِ حرفٍ جرٍّ لفظاً، نحو «مالٌ لِزَيْدٍ»^(٢)، أو تقديرأً مراداً^(٣)، مثل «مالٌ زَيْدٍ» .
 وشرطُ التقديرِ كونُ المضافِ اسماً مُجَرِّداً تنوينه^(٤) لأجلِ الإضافةِ^(٥)، طلباً لتعريفِ كـ «غلامٍ زَيْدٍ»، أو تخصيصِ، كـ «غلامٍ رجلٍ»، أو تخفيفِ كـ «حسَنِ الوجهِ»^(٦) .
 والعاملُ في المجرورِ المضافُ بواسطةِ تقديرِ الحرفِ، إذْ هُوَ الْمُقَوِّمُ للإضافةِ^(٧) . وقيل: الحرفُ^(٨)

(١) خفضة) ساقط من ش .

(٢) د: مال زيد .

(٣) بهذا حده ابن الحاجب في الكافية . قال الرضي في شرحه ١/٢٧٢: (قوله: مراداً، حال بعد حال، أي مقدراً مراداً . قال: احتزرت بمراداً عن المفعول فيه، والمفعول له، لأن حرف الجر مقدر فيهما، لكنه غير مراد) .

وفي حاشية ت: قوله: مراداً، يحتز من قولك: قمت يوم الجمعة، فإنه وإن نسب إليه القيام بالحرف المقدر وهو «في» لكنه غير مراد .

(٤) في حاشية ت: (قوله: «مجرداً تنوينه»، «أو ما في حكمه من نون المثني والمجموع . وفي قوله: «مجرداً تنوينه» قلب، وفي قبوله خلاف، وقد قبله السكاكي مطلقاً، وفصل القزويني) .

(٥) في حاشية ت: (تحرز) مما حذف تنوينه لالتقاء الساكنين أو للوقف .

(٦) انظر شرح الرضي (١/٢٧٣)، وشرح ابن يعيش (٢/١١٧) .

(٧) انظر الرضي (١/٢٥١)، وشرح ابن عصفور (٢/٧٥)، وشرح الكافية لابن مالك (٢/٩٠٢)، والأشموني (٢/٢٤٣) .

(٨) هو قول الزجاج، وعليه الزمخشري، وتابعه ابن يعيش في شرحه (٢/١١٧ - ١١٨) . ورده ابن عصفور في شرح الجمل (٢/٧٥) وانظر الأشموني (٢/٢٤٣) .

وقيل: معنوي^(١).

وتنقسم إلى معنوية ولفظية، فالمعنوية حيث المضاف اسم غير صفة أضيفت إلى معمولها^(٢)، فتفيد^(٣) مع المعرفة تعريفاً كـ «غلام زيد»، ومع النكرة تخصيصاً كـ «غلام رجل».

والحرف المقدّر فيها هو «من» في الجنس كـ «خاتم حديد» أي: من حديد، أو «في» في ظرف المضاف^(٤) كـ «ضرب اليوم»، أي: في اليوم. ومنه «بل مكر أليل والنهار»^(٥) و «ملك يوم الدين»^(٦) في الأصح^(٧)، واللام فيما عداهما كـ «غلام زيد»، أي: لزيد^(٨) ونحوه.

(١) نسبة الرضي في شرح الكافية ٢٥/١ لبعضهم. وفي حاشية (ت) أنه قول ابن خلف والظاهر أنه قصد خلف الأحمر. وستأتي في كلام الرضي إشارة إلى ذلك. والمراد هنا بالمعنوي معنى الإضافة. ورد الرضي هذا القول بقوله: (وليس بشيء)، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه فهذا هو المعنى المقضي، والعامل ما به يتقوم المعنى المقضي. وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل، كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل).

(٢) في حاشية ت: (قوله: «صفة أضيفت إلى معمولها» يعني إما بأن يكون المضاف صفة، أو صفة لكن تضاف إلى غير معمولها). وانظر الرضي (٢٧٣/١).

(٣) أي الإضافة المعنوية.

(٤) أغفل كثير من النحويين الإضافة بمعنى «في» وحملوا إضافة الظرف إلى مظهره على تقدير اللام. فما يقدر عندهم من الحروف في الإضافة «من» واللام، ولا ثالث لهما. انظر شرح الكافية لابن مالك (٢/٩٠٦)، شرح ابن عيش (٢/١١٩)، الرضي (١/٢٧٤)، شرح ابن عصفور (٢/٧٤). وقوله: في ظرف المضاف، يريد إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف.

(٥) سورة سبأ، الآية: ٣٣. وانظر الكافية لابن مالك (٢/٩٠٧)، الأشموني (٢/٢٤٤)، شرح ابن عصفور (٢/٧٤)، الكشف (٣/٢٩١)، البحر المحيط (٧/٢٨٣).

(٦) سورة الفاتحة، الآية: ٤.

قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف: «مالك» بآلف، وقرأ الباقر: «ملك» بغير ألف. انظر النشر (١/٣٧٠)، الاتحاف (١٢٢)، الاقتناع (٢/٦٩٥)، إرشاد المتبدي (٢٠١).

(٧) انظر الرضي (١/٢٧٧ - ٢٧٨)، الكشف (١/٥٧ - ٥٨)، البحر المحيط (١/٢١).

(٨) ت: غلام لزيد.

وشرطها^(١) تجريدُ المضاف من التعريف، لثلا يجتمع تعريفان^(٢) في المعرفة أو يُبطلُ التعريفُ بالتخصيص في النكرة.

ك: لا يُشترَطُ/ في العدد، لقولهم: «الثلاثة الأثواب» بالإضافة^(٣). قلنا: الفَصْحَاءُ يُنْكَرُونَهُ^(٤).

قال الفرزدق:

٣٢٩ - فَسَمَا فَأَذْرَكَ خُمْسَةَ الْأَشْبَارِ
وقال غيره^(٥):

(١) د: وشروط.

(٢) ت: التعريفان.

(٣) انظر في هذه المسألة اصلاح المنطق (٣٠٢)، مجالس ثعلب (٥٩٠)، المقتضب (٢)/ (١٧٥)، المخصص (١٧/١٢٥)، شرح ابن عصفور (٣٧/٢)، شرح الرضي (١/٢٧٧)، شرح ابن يعيش (٢/١٢١).

(٤) أي يُنْكَرُونَ المضاف إذا كان عدداً أيضاً.

٣٢٩ - كامل للفرزدق (ديوانه ٣٧٨، بشرح الصاوي). وصدره:

مَا زَالَ مُذْ عَقَّدْتُ يَدَاهُ إِزَارُهُ

من قصيدة له في مدح آل المهلب، والبيت في يزيد بن المهلب بن أبي صفرة. يقال للرجل الذي بلغ الغاية في الفضائل: أدرك خمسة الأشبار. وقيل: أراد طول السيف، لأنه انتهى طوله في الأكثر. وقيل: ارتفع وتجاوز حد الصبا. وبعده:

يُذْنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُغْتَبِطِ الْعُبَارِ مُنَارٍ
والشاهد: الاكتفاء بتعريف المضاف إليه عن تعريف المضاف خلافاً للكوفيين في اجازتهم تعريف الأول أيضاً. وفي صدره شاهد على أن (مذ) و(منذ) تليهما الجملة الفعلية كالاسمية.

المقتضب ٢/١٧٤، جمل الزجاجي ١٤٢، المغني ٤٤٢، السيوطي ٢٥٦، اصلاح المنطق ٣٠٣، شرح الكافية لابن مالك ٢/٨١٥، شرح ابن يعيش ٢/١٢١، ٦/٣٣، العيني ٣/٣٢١، التصريح ٢/٢١، معجم الهوامع ١/٢١٦، الدرر ١/١٨٥، الأشموني ١/١٨٧، ٢٢٨/٢.

(٥) في الأصل: (حروة). ومكانها بياض في ت.

٣٣٠ - وهل يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى

ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالِدِيَارُ الْبَلَاقِعُ

وفي لَوَاظِمِ^(١) الإِضَافَةِ مَا لَا يَتَعَرَّفُ بِهَا، لِإِبْهَامِهِ وَإِنْ كَانَتْ مَعْنَوِيَّةً، وَهِيَ: «مِثْلُ» وَ «غَيْرُ» وَ «شِبْهُ» وَ «عِنْدَ» وَ «لَدَى» وَشِبْهَهَا، إِلَّا حَيْثُ يُضَافُ إِلَى مَشْتَبِهٍ مَعْرُوفٍ يُتَعَرَّفُ^(٢) بِهِ^(٣)، نَحْوُ «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ»^(٤).

واللَفْظِيَّةُ صِفَةٌ تُضَافُ إِلَى مَعْمُولِهَا مِثْلُ «ضَارِبُ زَيْدٍ» وَ «حَسَنُ الْوَجْهِ». وَلَا تَفْعِيلٌ إِلَّا تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ^(٥)، وَمَنْ نَمَّ جَارَ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ»^(٦)، وَامْتَنَعَ

٣٣٠ - طويل، لذي الرمة (ديوانه ٣٣٢ - ط كمبردج).

يرجع: روي بضم الياء مضارع ارجع، ويفتحها مضارع رجع لأنه يستعمل متعدياً أيضاً. العمى: زوال آثار الديار. الأثافي: الأحجار التي يوضع عليها القدر، جمع أثفية. البلاقع: الأرض القفر التي لا شيء فيها، يقال: منزل بلقع، ودار بلقع. والشاهد فيه كالذي في سابقه. وفيه شاهد على أن الشاعر لم يضمّر فاعل الفعل الأول، ولو أضمره لقال: يكشفن. ذكره ابن عصفور في الاشتغال. وذكر ابن عقيل في المساعد أن يكشف ويرجع ضعيف، لأن الأول مسند إلى (ثلاث) والثاني مسند إلى ضميره، فكان حقه أن يجيء بالتاء (ترجع) و(تكشف).

المقتضب ١٧٤/٢، ١٤٤/٤، جمل الزجاجة ١٤١، المخصص ١٧/١٠٠ - ١٢٥، إصلاح المنطق ٣٠٣، شرح ابن عصفور ١/٦١٩، ٢/٣٧، شرح ابن يعيش ٢/١٢٢، المساعد ١/٣٩٢، الهمع ٢/١٥٠، الدرر ٢/١٠٦، الأشموني ١/١٨٧.

(١) ش: لزوم.

(٢) ش: فيعرب.

(٣) (به) ساقطة من ت.

(٤) سورة الفاتحة، الآية: ٧.

وفي شرح الكافية لابن مالك ٩١٦/٢ أن المعروف لغير في الآية وقوعه بين ضِدِّين، لأن جهة المعايير تتعين بخلاف خلوها من ذلك، نحو «مرت برجل غيرك».

وانظر الأشموني ٢/٢٥١.

(٥) يعني لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً.

(٦) لو أفادت الإضافة هنا تعريفاً لما جازت هذه المسألة، لأن «حسن» إذن يكون معرفة، وهو

صفة لرجل وهو نكرة، وهذا لا يجوز.

وانظر الرضي ١/٢٨١.

«بزيد حسن الوجه»، إذ لم يتعرف بها^(١)، وجاز «الضارب زيد»^(٢)، إذ لم يجمع بين تعريفين حيثئذ، وامتنع «الضارب زيد»، إذ لا تخفيف بحذف تنوين^(٣).
فر: بل يجوز، لقوله^(٤):

٣٣١ - الواهب المائة الهجان وعبدها

وهو كالواهب عبدها. قلنا: ضعيف، أو سوءُ البعد من المضاف كما سوءَ ربّ شاةٍ وسَخَلَتْهَا بِذَرْهَمٍ^(٥). واحتجَّ بجواز «الضارب الرجل» ولا تخفيف. قلنا:

(١) لأن (حسن) وصف لزيد وهو معرفة.

(٢) لحصول التخفيف بحذف التنون.

(٣) لأن التنوين في (الضارب) سقط للآلف واللام، لا للإضافة.

وانظر الرضي ٢٨١/١.

(٤) الأصل، ش، م، د: (لقولهم). وهو خلاف ما جرى عليه.

٣٣١ - كامل، عجزه:

عَوْذًا تُرْجِي خَلْقَهَا أَطْفَالَهَا

للأعشى (ديوانه ١٥٢ ط. بيروت) من قصيدة له في مدح قيس بن معد يكرب.

الهجان: البيض. يقول: يبب المائة من الإبل ومعها عبدها، أي راعيها. والهجان يستوي فيه الواحد والجمع، وهي أكرم الإبل عليهم، العوذ: حديثة التاج. ترجي: تسوق.

والشاهد أن الفراء يجيز نحو (الضارب زيد) استدلالاً بهذا البيت. وجاز ذلك عند سيبويه لأنه تابع، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، فعطف عبدها على المائة. قال: (ومن قال: هذا الضارب الرجل، قال: هو الضارب الرجل وعبد الله).

وقال الأعلام: قد غلط سيبويه في استشهاده بهذا، لأن العبد مضاف إلى ضمير المائة، وضميرها بمنزلتها، وهذا غير جائز بإجماع، وليس مثل: الضارب الرجل وعبد الله، لأن عبد الله علم كالفرد، لم يصف إلى ضمير الأول فيكون بمنزلة. ويروى البيت بنصب (عبدها) فلا شاهد فيه.

سبويه ١٨٣/١، المقتضب ١٦٣/٤، المقرب ١٢٦/١، التبصرة ١٤٣/١، الأصول ١/١٥٩، ٣٢٢، المخصص ١٢٥/١٦، الرضي ٣٢١/١، الخزانة ٢٥٦/٤، المساعد ٢/٢٠٥، الهمع ٤٨/٢، الدرر ٥٧/٢، ١٩٢.

(٥) انظر الأصول ١٥٩/١، المقتضب ١٦٤/٤.

حَمَلًا عَلَى الْمُخْتَارِ فِي «الْحَسَنِ الرَّجِي»^(١)./ وَاحْتَجَّ بِجَوَازِ «الضَّارِبُكَ» وَشِبْهَهُ.
قُلْنَا: لَيْسَ بِمُضَافٍ. سَلَّمْنَا، فَحَمَلًا عَلَى «ضَّارِبِكَ»^(٢).

فروع:

وَلَا يُضَافُ مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ، لِإِبْطَالِهَا^(٣) حُكْمَ التَّبَعِيَّةِ فِي الْإِعْرَابِ، وَمَا
خَالَفَ ذَلِكَ فَمَتَّأُولُ كـ «مَسْجِدُ الْجَامِعِ» أَي: الْوَقْتُ الْجَامِعُ، وَ «جَانِبُ الْغَرْبِيِّ»^(٤)
أَي: الْمَكَانُ^(٥)، وَ «صَلَاةُ الْأُولَى» أَي: السَّاعَةُ^(٦).

وَلَا صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا، لَوْجُوبِ سَبْقِ الْمَوْصُوفِ، وَ «أَخْلَاقُ ثِيَابٍ» وَنَحْوَهُ
مَتَّأُولٌ بِأَنَّ الْأَصْلَ «ثِيَابٌ أَخْلَاقٌ» فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ لِكَثْرَتِهِ، فَصَارَتْ الصِّفَةُ كَاسِمٍ
لِلْجِنْسِ، فَحُسِّنَ تَخْصِيصُهُ بِالْثِيَابِ كـ «خَاتَمِ قِضَّةٍ»^(٧).

(١) لِأَنَّ الْجَوْهَرَ هُوَ الْمُخْتَارُ فِي مِثْلِ (الْحَسَنِ الرَّجِي)، لِأَنَّهُ لَوْ رَفَعَ الْوَجْهَ لَخَلَّتِ الصِّفَةُ مِنَ
الضَّمِيرِ وَهُوَ قَبِيحٌ، وَإِمَا النَّصَبُ فِي مِثْلِهِ فَتَوَطَّنَ لِلْجَرِّ.
وَانْظُرِ الرُّضِي ٢٨١/١.

(٢) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: «وَأَمَّا قِيَاسُهُ عَلَى «الضَّارِبِكَ» فَلَا يَجُوزُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ فِي الضَّارِبِ
قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَيْسَ بِمُضَافٍ، بَلِ الْكَافُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ، قِيَاسُ الْفِرَاءِ عَلَيْهِ
مَنْدُوعٌ مِنْ أَصْلِهِ حِينَئِذٍ. وَالثَّانِي أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَّا أَنَّهُ حَمَلَ فِي صَحَةِ الْإِضَافَةِ عَلَى «ضَرِّبِكَ»
وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ بِهَا تَخْفِيفٌ شَرَحَ الرُّضِي ٢٨٢/١.

(٣) الْأَصْلُ، ش، م: (لِإِبْطَالِهِ) وَالضَّمِيرُ لِلْإِضَافَةِ الْمَفْهُومَةِ مِنْ قَوْلِهِ: وَلَا يُضَافُ... الْخ.
(٤) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى «وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْتَ إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ»
[الفصص، ٤٤].

(٥) ت، ن: الْمَكَانُ الْغَرْبِيُّ.

(٦) د: السَّاعَةُ الْأُولَى.

(٧) مَنَعَ الْبَصْرِيُّونَ إِضَافَةَ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ، وَالصِّفَةُ إِلَى مَوْصُوفِهَا، وَحُجَّتُهُمْ إِنْ الشَّيْءُ لَا
يَتَعَرَّفُ بِنَفْسِهِ، فَالْمَوْصُوفُ هُوَ الصِّفَةُ. وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ، لِكَثْرَةِ مَا وَرَدَ مِنْهُ فِي كَلَامِ
الْعَرَبِ، كَالْأَمثلةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ هُنَا، وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ: إِنَّهَا مُؤَوَّلَةٌ.
وَاشْتَرَطَ الْكُوفِيُّونَ لْجَوَازِ مِثْلِ هَذِهِ الْإِضَافَةِ اخْتِلَافَ اللَّفْظَيْنِ. وَأَجَازَ ذَلِكَ السَّهْلِيُّ أَيْضًا
مَشْطَرطًا أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرُفَةً، وَخَصَّ إِضَافَةَ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ بِأَشْرَاطٍ أَنْ تَكُونَ
الصِّفَةُ لَازِمَةً لَهُ.

انْظُرْ تَفْصِيلَ الْخِلَافِ فِي الْإِنْصَافِ (مَسْأَلَةٌ ٦١) ٤٣٦/٢، شَرَحَ الرُّضِي ٢٨٥/١ - ٢٨٧،
أَبُو الْقَاسِمِ السَّهْلِيُّ وَمَذْهَبُ النُّحَوِيِّ ٣٩٣ - ٣٩٦، شَرَحَ الْكَافِيَةُ لِابْنِ مَالِكٍ ٩٢٣/٢ -
٩٢٤، نَتَائِجُ الْفِكْرِ لِلْسَّهْلِيِّ ٣٧ - ٣٨، الرُّوَضُ الْأَنْفَ لَهُ ١٥/١.

وقد حَمَلَ النَحْوِيُّونَ قَوْلَ النَّابِغَةِ:

٣٣٢ - والمؤمنِ العائِذاتِ الطيرِ تَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْعَيْلِ وَالسَّنْدِ
على ذلك، أي: استعمالِ الصفةِ كالاسم، ثم بُيِّنَتْ بِمَوْصُوفِهَا^(١) بَدَلًا أَوْ
عُطِفَ بَيَانًا^(٢).

شرح:

وإذا أُضِيفَ الاسمُ الصحيحُ كـ «عَمَرَ»^(٣)، والملحقُ به كـ «ظَنِّي» إلى ياءِ
النفسِ كُسِرَ آخِرُهُ والياءُ مفتوحةٌ لِتَقْوَى بالحركة، إذ هي على حرفٍ أو ساكنةٍ
تخفيفاً. فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا ثَبَّتْ، مثل «فَتَايَ». وهَذِيلٌ تَقْلِبُهَا لغيرِ الشَّيْءِ ياءٌ فنقول:
فَتَيَّ، قال:

٣٣٣ - سَبَقُوا هَوَيَّ وَاعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ

٣٣٢ - البسيط، ديوان النابغة ص ٢٠.

المؤمن: اسم فاعل من آمن بقوله تعالى: ﴿وَمَا آمَنَهُمْ يَنْ حَزِينٍ﴾ فالمؤمن هو الله تعالى،
والرأى للقسَم. العائِذات: ما عاذ باليت من الطير، أي: التجأ إليه. العيل والسند: أجمتان
كانتا بين مكة ومنى. وسببين المصنف الشاهد فيه.

المستقصي ٩/١، الإيضاح لابن الحاجب ٤١٥/١، شرح ابن عصفور ٢١٨/١،
المفصل ٩٢، وشرح ابن يعيش ١٠/٣، ١١، الخزانة ٧١/٥، مشاهد الإنصاف ٣٦.

(١) ش: ثبَّتْ لموصوفها.

(٢) أي على حذف الموصوف وهو الطير وإقامة الصفة وهي العائِذات مقامه، ثم جيء بالطير بعد
ذلك بدلاً أو عطفاً ببيان. وقال ابن عصفور في شرح الجمل ٢١٨/١ - ٢١٩ (وفي إعراب
مثل هذا وجهان: أحدهما أن تعرب العائِذات نعتاً للطير مقدماً، والثاني أن تجعل الطير
مجروراً بالبدل، والعائِذات مجروراً بإضافة المؤمن إليه، وتجعل ما بعدها بدلاً منها.
والوجه الثاني من الوجهين المتقدمين أن تضيف الصفة إلى الموصوف إذا قدمتها عليه).

(٣) ت: كعمرو.

٣٣٣ - كامل، عجزه:

فَقُخِرْمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في رثاء أولاده، وكان له خمسة بنين هاجروا إلى مصر فماتوا في
سنة واحدة، قيل: أصابهم الطاعون فرتاهم بقصيدة مشهورة مطلعها: =

وإن كان ياء قبلها/ كسرة أذْغَمَتْ وَفُتِحَتْ^(١) للسَّاكِنَيْنِ، مثل «قَاضِي». وأما الأسماء الستة فقد مرَّتْ كَيْفِيَّةً إِضَافَتِيهَا^(٢). وقد تصحُّ الإضافةُ إلى الجُمْلِ كما مرَّ، ومنه «أَتَيْتُكَ»^(٣) زَمَنَ الْحَجَّاجِ أَمِيرٍ. وقد يُضَافُ المُسَمَّى إلى اسمِهِ، كقولهم: «ذاتُ مرَّةٍ» و«ذاتُ اليمِينِ»^(٤)، ومنهُ قولُهُ:

٣٣٤ - عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ

= أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَيْبَهَا تَتَوَجَّعُ والدهرُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ مِنْ يَجْزَعُ هوى: أصله هوى، فقلبت الألف ياء ثم أذغمت في ياء المتكلم، وكذلك تفعل هذيل في كل اسم مقصور، أعنقوا: هو من السير العنق، وهو نوع من السير السريع. ويجوز أن يكون معناه: تابعوا. تخرموا: بالبناء للمجهول، اخترتهم المنية، أي: اختطفتهم واحداً بعد واحد. والمراد أنهم ماتوا قبله وكان يجب أن يموت قبلهم. ويروى: (وأعتقوا لسيبلهم). ويروى: (ففقدهم) مكان (فتخرموا). والشاهد في قوله: هوى. والمراد هوى، فأبدل من الألف ياء، لوقوعها في موقع الكسرة، ولا يمكن الكسر فيها.

المحتسب ٦٧/١، ابن الشجري ٢٨١/١، المقرب ٢١٧/١، أوضح المسالك ٣/١٩٩، شرح الكافية لابن مالك ١٠٠٤/٢، شرح ابن يعيش ٣/٣٣، المفضليات ٤٢١، ابن عقيل ٩٠/٣، ديوان الهذليين ٢/١، العيني ٤٩٣/٢.

(١) ت، د: (وافتحت ياء النفس).

(٢) انظر ص ٩٦ - ٩٧.

(٣) في غيرت: (أتيتك). ولا يصح.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٣/١٢.

٣٣٤ - وافر، عجزه:

لَأَمْرٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ

وهو لأنس بن مُدْرِكة الخثعمي، ولم يسمَّ سيويه، وإنما قال: لرجل من خثعم. وسماه السهيلي والزمخشري والبغدادى وغيرهم.

وذكر أن الشاعر كان قد قصد قومًا بالغزو هو ورئيس من قومه، وكل منهما له أصحاب في الغزو، فرجع صاحبه وبقي هو وجماعته، فبات قريباً من القوم، وصحبهم فغنم وغنم أصحابه. =

وتقديره: مدلول مرّة، ونحو ذلك.

ولا يُضَافُ اسمٌ مُماثِلٌ للمضاف إليه في العموم والخصوص كـ «ليث وأسد» و «حُبْسٌ وَمَنَعٌ»، لعدم الفائدة^(١)، بخلاف «كُلُّ الدَّرَاهِمِ» و «عَيْنِ الشَّيْءِ» فإنه يختص^(٢).

وقولهم: «سَعِيدٌ كُرْزٍ» و «زَيْدٌ بَطَّةٌ» مُتَأَوَّلٌ بـ «مدلول كُرْزٍ» ونحوه^(٣).

وقد يُضَافُ إلى الشَّيْءِ لأذنى مُلابَسَةٍ كقوله:

٣٣٥ - إِذَا كَوَّكَبَ الْحَرْقَاءُ لَاحَ بِسُخْرَةٍ

= والمعنى عزمت على أن أقم صباحاً، وأوخر الغارة على العدو حتى يعلو النهار ثقة مني بقوتي وظفري بهم، فإن الذي يسوده قومه لا يسود إلا لأمر عظيم وخصلة عالية يلمسونها فيه، وهو جدير بالسيادة لذلك. وكان العرب يختارون الصباح للغارة، التماساً لغفلة العدو، فخالفهم الشاعر.

والشاهد: إضافة (ذي) إلى (صباح)، أي على إقامة صاحب هذا الاسم، فكأنه قال: على إقامة صباح، فهو من إضافة المسمى إلى الاسم.

واستشهد به سيبويه على جر (ذي صباح) بالإضافة اتساعاً ومجازاً في لغة خثعم والوجه في الظرفية.

سبويه ٢٢٧/١، المقتضب ٣٤٥/٤، الخصائص ٣٢/٣، الروض الأنف ٢٢٠/١ تفسير مسائل المقتضب للفارقي ٤٧، البيان والتبيين ٣٥٢/٢، ٢١٨/٣، ابن الشجري ١٨٦/١، المقرب ١٥٠/١، الخزانة ٧٨/٣، مجاز القرآن ٢٠١/٢.

(١) أجاز ذلك الفراء وقال: إن العرب تجيز إضافة الشيء إلى نفسه إذ اختلف اللفظان. ووافقه

ابن الطراوة. وأجاز السهيلي ذلك بشرط كون المضاف إليه معرفة كما قال في إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس.

انظر شرح الرضي ٢٨٨/١، وأبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ٣٩٣ - ٣٩٥.

(٢) ت: مختص. وانظر شرح ابن يعيش ٩/٣.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ٩٢٤/٢، وشرح الرضي ٢٨٦/١.

٣٣٥ - الطويل، عجزه:

سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَرْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ

ولم ينسبه أحد لقائل معين.

الخرقاء: الحمقاء التي لا تقدر الأمور. أذاعت: نشرت وفرقت، من إذاعة الخبر. وسهيل

بدل أو عطف بيان للكوكب. =

أضاف الكوكب إلى الخرقاء، لجدها في عملها وقت طلوعه.

فرع:

ولا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، لتلازمهما، إلا ظرف أو حرف،
للاتساع فيهما كقوله^(١):

٣٣٦ - إله دُر اليوم مَنْ لأمها

= والمعنى أن هذه المرأة تكسل عن الاستعداد، فإذا طلع سهيل وبردت تجددت في العمل وتفرق قطنها في قبيلتها تستعين بهم، بخلاف الكيسة منهن، فإنها تستعد صيفاً، وتنام وقت طلوع سهيل، وهو وقت البرد. وكوكب الخراء فاعل بفعل محذوف يفسره (لاح).
والشاهد: أن الشيء قد يضاف إلى الشيء لأدنى ملاسة بينهما، كما فعل الشاعر هنا، فقد أضاف الكوكب إلى الخرقاء، لجدها في عملها وقت طلوعه.

المقرب ١/١٣، الإيضاح لابن الحاجب ١/٤١٣، المفصل ٤٧، شرح ابن عريش ٣/٨، خزنة الأدب ٣/١١٢، المحتسب ٢/٢٢٨، العيني ٣/٣٥٩، اللسان (غرب).

(١) ش: قال.

٣٣٦ - سريع، صدره:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبِرَتْ

وهو لعمر بن قتيبة (ديوانه ٦٢).

والضمير في (رأت) لابتنة المذكورة في بيت سابق. وكانت قد خرجت معه إلى بلاد الروم حين خرج إليها مع امرئ القيس. وقيل: يصف امرأة مرت بساتيدما، وهو جبل عند ميفارقين. قيل: لا يمر به يوم إلا وسفك عنده دم فسمي (ساتيدما). ذكر ذلك ابن عريش. استعبرت: بكت. والله در اليوم من لامها، أي على بكائها وشوقها لأهلها. وقيل: ساتيدما نهر قرب (ارزن).

والشاهد: الفصل بين المضاف وهو (در) والمضاف إليه وهو (من) بالظرف للضرورة. ويمتنع نصب (من) في البيت على الاتساع في الظروف وجعله مفعولاً به، لأنه لو جر اليوم بالإضافة لم يكن ل(من) ما يعمل فيه. ولا يجوز أن يكون معمولاً للفعل (لامها) لأن ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول.

سبيوه ١/١٧٨، المقتضب ٤/٤٧٧، مجالس ثعلب ١٥٢، الأزمنة والأمكنة ٢/٣٠٩، الإنصاف ٢/٤٣٢، الأصول ٢/١٨٩، شرح السيرافي ١/٢٤٦ (دار الكتب ١٣٧ نحو)، شرح ابن عصفور ٢/٦٠٥، معجم البلدان ٣/١٦٨ - ١٦٩.

وقوله:

٣٣٧ - هُما أَخَوا في الحَرْبِ مَنْ لَا أَخا لَهُ

فأما قراءة ابن عامر: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(١) - بنصب أولاد -

٣٣٧ - طويل، عجزه:

إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوءَ فَدَعَا هَمَّا

نسبه سيويه لدنا بنت ععبة من بني قيس بن ثعلبة. وكذا فعل الأنباري والزمخشري. ونسبه أبو تمام لعمرة الخثعمية. وروى الخطيب التبريزي عن الرياشي أن الصواب أنها (دُرُما بنت سيار بن ععبة الجُحْدَرِيَّة). ونسبه ابن عصفور إلى قيس بن ثعلبة. وقيل ترثي ابنها. وقيل: أخويها.

النوبة: أن يخطيء السيف هدفه. والمعنى أنهما كانا ينصران من لا ناصر له من القوم إذا خشي نوبة من نبوات الدهر، أو خشي أن ينبو عن مقاومة عدوه فدعاهما مستغيثاً بهما. والشاهد الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور.

سيويه ١٨٠/١، ونوادر أبي زيد ١١٦، الخصائص ٤٠٥/٢، الإنصاف ٤٣٤/٢، شرح المرزوقي للحماسة ١٠٨٣، شرح التبريزي ٦١/٣، شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ١/٢١٨، مرآئي شواعر العرب ١٤٢/١، ٩٨٠/٢، العيني ٤٧٢/١، شرح السيرافي ١/٢٤٦.

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٣٧. ﴿وَكَذَلِكَ نَذَرُ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾.

قرأ ابن عامر: «زَيْن» مبني للمفعول، «قتل» بالرفع، «أولادهم» بالنصب، «شركاؤهم» بالجر، بإضافة (قتل) إليه.

وقرأ الباقون (زَيْن) مبني للفاعل، (قَتَلَ) بالنصب، (أولادهم) بالجر، (شركاؤهم) بالرفع. وفي قراءة ابن عامر فصل بين المضاف وهو (قتل) والمضاف إليه (شركائهم) بأولادهم، وهو ليس بظرف ولا جار ومجرور. ولا يجيز ذلك البصريون، وأجازة الكوفيون احتجاجاً بهذه القراءة وهي سبعة، وبما ذكروه من شواهد غيرها.

وقد أنكر بعض البصريين كالزمخشري هذه القراءة. ورد انكارهم العلامة ابن الجوزي في النشر ٦/٣ - ٦٧ وانظر الاتحاد ٢١٨، ٢١٧، الكشف ٥٤/٢، الإقناع ٦٤٤/٢، شرح الكافية لابن مالك ٩٧٨/٢، ٩٨٨، تفسير الطبري ١٣٥/١٢ - ١٣٩. ارشاد المبتدي ٣١٩ - ٣٢٢، الإنصاف ٤٣٥/٢ - ٤٣٦.

فَأَنْكَرَهَا التُّحَاةُ^(١). وقولُ الشاعر^(٢):

٣٣٨ - زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَه/
بَنَصِبِ الْقُلُوصِ شَادُ^(٣).

(١) انظر ما تقدم في تخريج القراءة.

(٢) ت: وقولهم.

٣٣٨ - من مجزوء الكامل، صدره:

فَزَجَّجْتُهَا بِمَزَجٍ

ولا يعرف قائله.

قيل: أراد زججت الكتيبة، أي دفعتها. وقيل بل الضمير للراحلة، وزجه: طعنه بالزج، وهو سنان الريح. والمزجة: رمح قصير. القلوص: الناقة الفتية. أبو مزادة: كنية رجل. وقد وقع هذا البيت في بعض نسخ كتاب سيبويه.

قال الزمخشري: (وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله:

فَزَجَّجْتُهَا بِمَزَجٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَه

فسيبويه بريء من عهده). وذكر البغدادي أيضاً أن هذا البيت حمل على كتاب سيبويه وهو من زيادات الأخفش في حواشيه وأدخله بعض النساخ.

والشاهد فيه الفصل بين المضاف وهو (زج) والمضاف إليه وهو (أبي مزادة) بغير الظرف والمجرور. وهو شاذ عند البصريين. قال ابن جني: (أي: زج أبي مزادة القلوص، ففصل بينهما بالمفعول به). وقال (وفي هذا البيت دليل عندي على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول. ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول).

معاني الفراء ٣٥٨/١، ٨١/٢، ٨٢، مجالس ثعلب ١٥٢، الخصائص ٤٠٦/٢، المقرب ٥٤/١، شرح ابن يعيش ١٩/٣، التبصرة ٢٨٩/١، شرح ابن عصفور ٦٥٥/٢، الفصل ٦٠، البحر المحيط ٢٢٩/٤، شرح الكافية لابن مالك ٩٨٥/٢، إيضاح ابن الحاجب ١/٤٢٢، إبراز المعاني ٣١٧، خزنة الأدب ٤١٥/٤، العيني ٣٦٨/٤، حاشية سيبويه (مخطوطة دار الكتب برقم ٦٥ نحو).

(٣) انظر معاني الفراء ٣٥٨/١، والإنصاف ٤٢٧ - ٤٢٨.

فرع:

وربما أَثْنَبَ القرينةُ عن ذِكْرِ المضافِ فَأُعْطِيَ المُضَافُ إليه إعرابه كقوله - تعالى -: ﴿وَسَلَّى الْقَرْيَةَ﴾^(١).

يه: أو بَقِيَ على الجزر كقوله:

٣٣٩ - أَكَلَّ امرئٌ تَحْسَبِينَ أَمْرًا ونَارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نَارًا

وشدَّ حَذْفُهُ مع اللَّبْسِ كقوله:

٣٤٠ - عَشِيَّةً فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ
أي: ابنُ هَوْبَرٍ.

(١) سورة يوسف، الآية: ٨٢. والمراد أهل القرية. انظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٢٣/٣.

٣٣٩ - المتقارب. نسبة سيبويه لأبي دؤاد الأيادي (ديوانه ٣٥٣). ونسبه المبرد في الكامل لعدي ابن العبادي (ذيل ديوانه ١٩٩). والصحيح أنه لأبي دؤاد، واسمه (جارية بن الحجاج) وقيل (حارثة) وقيل: (جريرة) وقيل: (جويرة)، والشاهد: بقاء المضاف إليه على جره بعد حذف المضاف، والتقدير: وكل نار. قال في المغني: (وسهل حذفها تقدم ذكرها).

وفيه وجه آخر، وهو أن تكون الواو قد عطفت جملة على جملة، فتقدر فعلاً كالفعل السابق في الكلام، وتقدر له مفعولاً مضافاً إلى (نار) المجرور، والتقدير: أتحسبن كل امرئ امرئاً وتحسبن كل نار ناراً. ومن لم يجز العطف على عاملين رواه (وناراً توقد) نقله ابن النحاس. وبها رواه ابن عصفور في شرح الجمل.

سيبويه ٦٦/١، الكامل ١٦٣، ٤٩٨، ابن الشجري ٢٩٦/١، الإنصاف ٤٧٣/٢، الأصول ٧١/٢، ٧٥، شرح السيرافي ١٣٩/١، شرح ابن عصفور ٢٥٧/١، التبصرة ١/٢٠٠، المقرب ٣٦/١، شرح الكافية لابن مالك ٩٧٤/٢، المغني ٣٨٢، أوضح المسالك ١٦٩/٣، المساعد ٣٦٦/٢، ٤٧١، السيوطي ٢٣٩.

٣٤٠ - طويل، لذي الرمة (ديوانه ٢٣٥).

التحب: الأجل والموت. وقيل: المدة والوقت. وقيل النفس. ملتنى القوم: لقاءهم. وابن هوبر: يزيد بن هوبر، وكان قتل في المعركة.

والشاهد حذف المضاف مع الجهل به عند الحذف، والتقدير: ابن هوبر. وهو ضرورة. المقرب ٢١٤/١، مجاز القرآن ١٣٦/٢، جمهرة اللغة ٥٠٣/٣، الأغاني ٧/١٥، المفصل ١٠٤، شرح ابن يعيش ٢٣/٣، ٢٤، المساعد ٣٦٣/٢، الهمع ٥١/٢، الدرر ٦٤/٢.

وقد يُحذَفُ المضافُ إليه كـ «يومئذ»^(١).

وقد حُذِفَا جميعاً كقوله:

٣٤١ - أيا مَنْ رَأَى (لي)^(٢) رَأَى بَرْقٍ شَرِيقٍ

أَسَالَ الْبِحَارَ فَانْتَحَى لِلْعَقِيقِ

أي: أسال سقياً سحابة البحار. وقوله - تعالى -: «فَأَنهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ»^(٣) أي: من أعمال ذوي تقوى القلوب^(٤).

الجزم

فصل

والجزمُ في الفعلِ يقابلُ الجزَّ في الاسم، وهو حذفُ حركةٍ أو حرفٍ لأجلِ العاملِ^(٥). وقد مرَّتْ عوامِلُهُ وَكَيْفِيَّتُهُ، لكنَّ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ عَيْنُهُ بعدَ الجزمِ، لِمُلَاقَاتِهَا السَّاكِنَ كـ «لَمْ تَقُلْ» و «لَمْ تَبْعْ».

(١) زاد في د: (وحيثئذ). وانظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٢٨/٣.
٣٤١ - طويل، لأبي دؤاد الأيادي (ديوانه ٣٢٧). وتقدم الخلاف في ضبط اسمه قريباً. الرأي: اللمعان والتلالؤ. شريق: مشرق. البحار: المراد بها هنا الوديان. وقيل: اسم موضع. العقيق: اسم موضع أيضاً. انتحى له: قصده وسار إليه والشاعر يصف برقاً.
والشاهد حذف المضاف والمضاف إليه معاً، والتقدير: أسال سقياً سحابة البحار، فحذف المضاف وهو (سقياً) ثم حذف (سحابة) فوجب رفع الضمير لقيامه مقامه، فوجب استناره لأنه صار ضميراً مفرداً غائباً، ولا يكون ذلك إلا مستتراً. ففي (أسال) ضمير مرفوع هو ذلك الضمير الذي كان مجروراً في سحابة.
المفصل ص ١٠٧، إيضاح ابن الحاجب ٤٣٠/١، شرح ابن يعيش ٣١/٣، الارشاد للكيشي - ورقة ٩٤/أ، شرح أبيات المفصل والمتوسط للسيد الشريف الجرجاني ص ٢٢٣.

(٢) (لي): ساقطة من جميع النسخ.

(٣) سورة الحج، الآية: ٣٢.

(٤) انظر المغني ٨١٤.

(٥) انظر شرح المقدمة المحسبة ٣٤٠/٢.

وقد يَتَّقُوْ حَذْفَانِ كـ «لَمْ أَتْلُ»، أَصْلُهُ «أَبَالِي»^(١)، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِلجَزْمِ، وَسُكِّنَ اللَّامُ فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ لِلْسَّاكِنِينَ^(٢). وَيَصْحُ بِقَاوِهَا مَعَ كَسْرِ اللَّامِ، لَتَدُلُّ عَلَى الْيَاءِ.

وجاء في «كَانَ» وَحْدَهَا حَذْفُ اللَّامِ/الصَّحِيحِ وَالْعَيْنِ نَحْوُ «وَلَزَّ نَكَ تَطْلِمُ آلَيْسَكَيْنَ»^(٣)، لِشَبِّهِ النُّونِ بِالْوَاوِ فِي حَذْفِهِمَا لِلجَزْمِ، وَالْإِبْدَالِ كـ «صَّنْعَانِي» وَ«بَهْرَانِي»^(٤).

فرع:

وقد يَقَعُ الْجَزْمُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ كَقَوْلِهِمْ: «اتَّقَى اللَّهُ أَمْرُؤُ وَفَعَلَ خَيْرًا يَنْبَغُ عَلَيْهِ» أَيْ: لِيَتَّقِيَ اللَّهَ. وَبِمَعْنَى النَّهْيِ نَحْوُ «حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ»^(٥).

قلت: وَبِلَفْظِ الْأَمْرِ فَقَطْ كَقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو^(٦): «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا

(١) في ت: (أي لم أبالي).

(٢) انظر الرضي ٣٠٠/١.

(٣) «وَلَزَّ نَكَ تَطْلِمُ آلَيْسَكَيْنَ» [المدر، ٤٤].

(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك ٤٢٢/١ - ٤٢٣، وشرح الرضي ٣٠٠/٢.

(٥) قال الزمخشري: (وما فيه معنى الأمر والنهي بمنزلةهما في ذلك، تقول: اتقى الله امرؤ

وفعل خيراً يثب عليه، ومعناه: ليتق الله وليفعل خيراً، وحسبك ينم الناس).

قال ابن يعيش في شرحه ٤٩/٧: (لأن المعنى: ليتق الله، وليفعل خيراً، وليس المراد

الإخبار بأن إنساناً قد اتقى الله، وإنما يقوله مثلاً الواعظ حاثاً على التقى والعمل الصالح،

ويقدر بعده حرف الشرط كما كان يقدر بعد الأمر الصريح، والخبر قد يستعمل بمعنى الأمر

نحو قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يُضَيِّعْنَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَتَلَبَّسُونَ بِأَعْيُنِنَا» أي ليرضعن، ومن ذلك قولهم

في الدعاء: «رحم الله» لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر، ومن ذلك قولهم: «حسبك ينم

الناس» معنى حسبك هنا الأمر، أي: اكتف واقطع من هذا الحديث، فإن تفعل ينم الناس

ولا يسهروا، وحسبك هنا مرفوع بالابتداء والخبر محذوف، لعلم المخاطب به).

(٦) في ت: (كقوله) مكان (كقراءة أبي عمرو).

بَقْرَةٌ^(١) - بسكون الراء - فَجَزِمَ لِأَجْلِ لَفْظِ ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، لِيَتَضَمَّنِيهِ «أَذْبَحُوا».



(١) سورة البقرة، الآية: ٦٧.

قرأ أبو عمرو باختلاف عنه: (يأمركم) بسكون الراء، وكذا (ينصركم). حيث وقعا، وكذا (بارئكم) بسكون الهمزة.

والذي ذكره في هذه القراءة أنها تخفيف، وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجد. ولم ينكر سيبويه الإسكان في مثله بل رواه عن أبي عمرو في (بارئكم) وأنشد عليه:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْتُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِنْ مَأْمَنَ اللَّهُ وَلَا وَاعِلٍ
أَرَادَ أَشْرَبْتُ بِالرَّفْعِ فَاسْكَنَ الرَّاءَ تَخْفِيفًا.

وما فسر به المصنف هذه القراءة من أنها جزم غريب جداً، ولم أجد لغيره.

انظر الشر ٢/ ٤٠٠ - ٤٠٤، الاتحاف ١٣٦، التيسير ٧٣، التبصرة ٤٢١، اعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٤، السبعة ١٥٥، المبسوط ٤٤/ب، ارشاد المبتدي ٢٢٤، الغاية

١٠١، كتاب سيبويه ٢٠٢/٤ - ٢٠٤، الخصائص ٧٤/١، ٩٦/٣، شرح ابن يعيش ١/

الباب الثامن

باب العامل

قد مرَّ حَدُّهُ^(١)، وهو أنواع: معنى، وفِعْلٌ، وحرفٌ، واسمٌ.

العامل المعنوي

فالمعنى هو^(٢) رافعُ المبتدأ والخبر^(٣). وهو رافعُ الفعل المضارع إذا تجرَّدَ عن الناصبِ والجازمِ، إذ لا رافعَ لَهُ لَفْظِيًّا، والنصبُ والجزمُ قد ثَبَّتَ لهما عامِلانِ لَفْظِيَّانِ، فيتعيَّنُ^(٤) للرفعِ المعنى^(٥).

(١) في قوله في حد المعرب: (وعامله ما به يقوم مقتضيه) أي يقوم به المعنى المقتضي للإعراب. انظر ص ٢١.

(٢) (هو) ساقطة من ت.

(٣) رافع المبتدأ والخبر الابتداء عند البصريين كما تقدم. واختلفوا في تفسيره: فمنهم من فسره بتجريد المبتدأ عن العامل اللفظي لإسناد الخبر إليه، أو لإسناده إلى فاعله. ومنهم من فسره بجعل الاسم في صدر الكلام لفظاً أو تقديرًا للإسناد.

انظر الرضي ٨٧/١، وشرح الفريد ١٧٢، والإنصاف ٣١/١، وأسرار العربية ٧٦.

(٤) د: فيعين.

(٥) هذا قول الكوفيين. واختاره ابن مالك على قول البصريين الآتي. قال: «وينبغي أن تعلم أن رافع الفعل معنى، وهو إما وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين، وإما تجرده من الجازم والناصب، وهو قول حذاق الكوفيين، وبه أقول لسلامته من النقص بخلاف الأول، فإنه يتنقص بنحو «هَلَّا تَفْعَلْ» و«جَعَلْتُ أَفْعَلْ» و«مَا لَكَ لَا تَفْعَلْ» و«رَأَيْتُ الَّذِي تَفْعَلْ» فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع، فيبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرد من الجازم والناصب». شرح الكافية ١٥١٩/٣.

وانظر الإنصاف (مسألة ٧٤) ٥٥٠/٢، تعليق الفرائد شرح تسهيل الفوائد للدمايني ٢/

٨٠٩، المطالع السعيدة للسيوطي ٣٢٦، شرح الأشموني ٣/٢٧٧، التصريح ٢/٢٨٩،

التسهيل ٢٢٨، شرح الرضي ٢/٢٣١، شرح الفريد ١٧١-١٧٢.

وقيل: بل رافعُهُ شَبَهُ الاسمِ^(١).

وقيل: بل تجرُّدُهُ عن العاملِ اللفظي^(٢).

ي: بل حرفُ المضارعةِ. قلنا: إِذَنْ لِّلزَمِ الرِّفْعُ^(٣).

الأفعال الناقصة

وأما الفعلُ فَعَمَلُهُ^(٤) أنواع:

الأولُ عملُ الأفعالِ الناقصة. وهي^(٥) ما وُضِعَ لِيُفِيدَ تَقْرِيرَ الفاعِلِ على صِفَةٍ^(٦) مثل «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، فأفادَ «كَانَ» كَوْنَ زَيْدٍ على صِفَةٍ القيامِ.

(١) أي وقوعه موقع الاسم. وهو قول البصريين. وظاهر كلام المصنف أن العامل هنا ليس معنويًا، وليس الأمر كذلك. وقد تقدم توضيحه في كلام ابن مالك. وانظر المصادر السابقة.

(٢) هو راجع إلى قول الكوفيين المتقدم. ولذا علق عليه في هامش الأصل بما يلي: (يقال: ما الفرق بين هذا القول، وهو تجرده عن العامل، وبين القول الأول، وهو تجرده عن الناصب والجازم).

(٣) أي للزم رفعه في جميع الأحوال، لأن حروف المضارعة لا تنفك عنه. وانظر الإنصاف ٥٥١/٢، والرضي ٢٣١/٢.

(٤) (فعله) ساقطة من ت.

(٥) في الأصل، ت: وهو.

(٦) كذا حده ابن الحاجب في الكافية. شرح الرضي ٢٩٠/٢. والصفة خارجة عن التقرير كما بينوه.

قال السيد الشريف الجرجاني في حاشيته على مطول التفتازاني ص ١٥١: (لأن المتبادر من قولك: هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى، أن ذلك المعنى موضوع له، لأنه جزؤه، والأفعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معاً، والأفعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة، فتكون الصفة خارجة عن مدلولها).

وقال الجامي في شرح الكافية ص ٦٨١: (ولا شك أن هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له، لأن ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة، فكل من طرفيها خارج عنها). وانظر شرح الفريد للمصام ٣٠٨.

يه: وهي قياسيةٌ/ إذ لم يُعدَّ إلا «كَانَ» و «صَارَ» و «مَا دَامَ» و «لَيْسَ»، ثم قال: ونحوها مما لا يَسْتَعْنِي عَنِ الْخَبَرِ^(١).

م. ح. وغيرُهُما: بل سماعيةٌ مُنْخَصِرَةٌ فِي «كَانَ» و «صَارَ» و «أَصْبَحَ» و «أَمْسَى» و «أَضْحَى»^(٢) و «ظَلَّ» و «بَاتَ» و «أَخَصَّ» و «عَادَ» و «عَدَا» و «رَاحَ» و «مَا زَالَ» و «مَا بَرَحَ» و «مَا انْفَكَّ» و «مَا فَتَيَّ» و «مَا دَامَ» و «لَيْسَ»^(٣).

م. ح: وقد جاء «مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ»^(٤) و «قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَزْبَةٌ»^(٥).

(١) انظر الكتاب ٤٥/١.

(٢) (وأضحى) ساقطة من ت.

(٣) الزمخشري وابن الحاجب عدداً هذه الأفعال، ولم يصرحا بأنها سماعية بل ذكراً خلاف سيويه فقط.

انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٩٠/٧، وشرح الرضي ٢٩٠/٢.

(٤) ذكر ذلك سيويه، فلا وجه لتخصيص الزمخشري وابن الحاجب. قال في الكتاب ١/٥٠: (ومثل قولهم: ومن كان أخاك؟ «ما جاءت حاجتك» كأنه قال: ما صارت حاجتك، ولكنه أدخل التانيث على «ما» حيث كانت الحاجة، كما قال بعض العرب: من كانت أمك، حيث أوقع «من» على مؤنث. وإنما صير «جاء» بمنزلة «كان» في هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثل).

و «ما» يحتمل أن تكون نافية، أي: ما جاء هذا الأمر حاجتك، وأنت الفعل لتأنيث الخبر نحو «من كانت أمك» ويحتمل أيضاً أن تكون استفهامية، أي: أي شيء جاءك حاجتك. ويؤيد هذا الاحتمال رفع «حاجتك» في بعض الروايات، فالخبر حينئذ «ما» الاستفهامية. والخوارج هم أول من قال: «ما جاءت حاجتك» قالوه لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما حين جاءهم رسولاً من أمير المؤمنين علي رضي الله عنه.

المفصل وشرح ابن يعيش ٩٠/٧، الكافية بشرح الرضي ٩٠/٢، ٩٢، الكافي شرح الهادي ٢٦٢/١، شرح الجامي ٦٨٣، عصام على الجامي ٣١٣، شرح الفريد ٣١٦، اللسان (جيا)، الهمع ١/١١٢، شرح ابن عصفور ٣٧٦/١.

(٥) (أَرْغَفَ شَفْرَتُهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَزْبَةٌ). قول لأعرابي كما في شرح ابن يعيش ٩١/٧، والرضي ٩٠/٢، ٩٢، وشرح الفريد ٣١٦.

وفي اللسان جملة من رواية ابن الأعرابي. قال في مادة (قعد): (وحكى ابن الأعرابي: «خَلَذَ شَفْرَتُهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِيَّةٌ» أي صارت). وانظر تهذيب اللغة ٢٠١/١، شرح السبع الطوال ٦٥٣، شرح ابن عصفور ٣٧٦/١ =

أي: صارت. قالوا: وليس^(١) غير ذلك^(٢). وكلها تدخل على الجملة الاسمية، لإعطاء الخبر حكم مغناها^(٣)، فتزعم الأول اتفاقاً.

بص: ويُنصب الثاني بالخبرية^(٤). ك: بل بالحالية^(٥). قلنا: إذن لم يصح معرفة.

وهي ناقصة عن الأفعال بافتقار فاعليها^(٦) إلى الخبر، وبأن لا مفعول مطلق

= والشفرة: السكين العظيم، والحربة واحدة الحراب. وفي «قعد» ضمير يعود إلى الشفرة، و«كان» واسمها وخبرها في موضع نصب خبر «قعدت» وليس المراد القعود الذي هو في معنى الجلوس، وإنما المراد الصيرورة والانتقال، فلذا استعمل مثل «صار». والمعنى: أرهف حد سكينه العظيم حتى صارت في الحدة وسرعة النفوذ كأنها حربة. وانظر الجامي ٦٨٤.

(١) ت: ولا.

(٢) أي: لا يتجاوز بـ «جاء» و«قعد» هذين الموضعين ولا يقاس عليهما غيرهما. ذكره الرضي عن الأندلسي. وعن ابن الحاجب أن الأولى طرد «جاء» في مثل «جاء البر قفيزين» وقيل هو حال. قال الرضي: (وليس بشيء)، لأنه لا يراد أن البر جاء في حال كونه قفيزين، ولا معنى له). شرح الرضي ٢/٢٩٢.

وقال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣٨٦:

(أما «جاء» و«قعد» فإنهما لا يستعملان إلا كما سمعا، لما تقدم من أن الكلام الذي استعملتا فيه جرى مجرى المثل فلا يغير عما وضع له).

(٣) ت: معناه.

(٤) مذهب البصريين أن خبر «كان» وأخواتها منصوب نصب المفعول به، لكنهم لا يسمونه مفعولاً بل خبراً لها، لما تقرر من أن كل مفعول لا بد له من فاعل، وقد يستغنى عن المفعول، ولكن لا يستغنى عن خبرها.

انظر الإنصاف (مسألة ١١٩) ٢/٨٢١، شرح الرضي ٢/٢٩٢، شرح ابن عيش ٧/٩٠، شرح ابن عصفور ١/٤١٩.

(٥) انظر الإنصاف ٢/٨٢١، والهمع ١/١١١.

(٦) ممن أطلق الفاعل على مرفوعها سيويه في الكتاب ١/٤٦ وابن الحاجب في شرح الكافية ص ١١٣، والجامي في شرح الكافية ٦٨٥. وهذه التسمية خلاف الأولى عند الرضي. قال في شرح الكافية ٢/٢٩٢: (تسمية مرفوعاً اسماً لها أولى من تسميته فاعلاً لها).

لها^(١)، وعدم دلالتها على الحدث^(٢). وعن عملها في الفَصَلات كالحال، وفي^(٣) الظرف عند المحققين، وأجازه (هر)^(٤). وبألا تُبنى للمفعول^(٥)، ولا يُحذف خبرها، ولا^(٦) يُبنى منها تعجب، وأجاز (جا) «ما أَكُونُ زَيْدًا»^(٧).

فصل

وخبرها في شروطه، وجواز تقديمه وتأخيرها، وتحتم كل منهما، وصحته مفرداً وجملة^(٨) كخبر المبتدأ، إلا أنه يجوز تقديمه معرفة، نحو «كَانَ الْقَائِمُ زَيْدًا» بخلافه^(٩).

وتقديم خبرها عليها يجوز فيما ليس أوله «ما»، إلا «ليس» فمُخْتَلَفٌ فيه^(١٠)،

(١) (لها) ساقطة من د.

(٢) اعترض ابن الحاجب وغيره على تعليل بعضهم وجه نقصانها بعدم دلالتها على الحدث، واختاروا أن سبب نقصانها عدم تمامها بالمرفوع.

انظر شرح الوافية ٥٥٥، المرجل ١٢٤، الكافي شرح الهادي ٢٣٢/١، الرضي ٢٩٠/٢، شرح الفريد ٣٠٨ - ٣٠٩، وفي تحقيق بديع، الهمع ١١٥/١، المقتصد ٣٩٨/١، شرح المقدمة المحسبة ٣٤٩/٢.

(٣) في الأصل، ت، د: (ولا في).

(٤) لم أجد هذا للجرجاني.

(٥) أجاز سيويه أن يقال: مَكُونٌ، ولم يُبين على أي وجه هو. وخرجه ابن عصفور على حذف المخبر عنه وحذف الخبر، ثم يقام الظرف أو المجرور - إن وجد في الكلام - مقام المحذوف، فيقال على هذا: كَيِّنَ فِي الدَّارِ، والدار مَكُونٌ فيها، أي: مَكُونٌ فيها أمرٌ أو قصّةٌ، أي: واقعٌ.

وأجاز ذلك الفراء أيضاً، ومنعه أبو علي الفارسي.

انظر الكتاب ٤٦/١، شرح ابن عصفور ٣٨٤/١ - ٣٨٥.

(٦) (لا) ساقطة من ش.

(٧) لم أجد هذا عند الزجاج، ولا ذكره عنه أحد فيما اطلعت عليه من مصادر.

(٨) الأصل، ش، م: أو جملة.

(٩) شرح الرضي ٢٩٧/٢، وشرح الكافية لابن مالك ٣٩٦/١.

(١٠) ذهب الكوفيون والمبرد والزجاج والسيرافي والجرجاني وأبو البركات الأنباري وابن مالك وأكثر المتأخرين إلى عدم جواز تقديم خبر «ليس» عليها. =

ويمتنع فيما أوله «ما»، وجوزة/ ابن كيسان^(١) في غير «ما دام»^(٢).
 وإذا وليها معرفة ونكرة تعيّن النكرة للخبرية كالمبتدأ. وقد جاء العكس
 كقوله:
 ٣٤٢ - فإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبَيْ كَأَنَّ أُمَّكَ أُمَّ جَمَارٍ

= ذهب سيويه والفارسي وابن برهان والزعشري والشوليين وابن عصفور، ونسب
 القول به للجمهور أيضاً إلى جواز ذلك كما جاز في «كان».
 انظر الإنصاف (مسألة ١٨) ١٦٠/١، إيضاح الفارسي ١٠١، شرح ابن الناظم ص ٥٣،
 شرح ابن عصفور ٣٨٨/١، شرح الرضي ٢/٢٩٧، الهمع ١/١١٧، شرح الكافية لابن
 مالك ١/٣٩٧.

(١) ت، ن: ن.

(٢) أجاز الكوفيون وابن كيسان تقديم الخبر فيما أوله «ما»، ومنعه البصريون. ووافق البصريين
 في ذلك الفراء من الكوفيين. وأجمعوا على عدم جواز تقديم خبر «ما دام» عليها.
 انظر تفصيل الخلاف وأدلة الفريقين في الإنصاف (مسألة ١٧) ١٥٥/١، شرح ابن عصفور
 ٣٨٩/١، شرح الرضي ٢/٢٩٧، شرح الكافية لابن مالك ١/٣٩٧ - ٣٩٨.
 ٣٤٢ - وافر، لخدّاش بن زهير كما في سيويه. ونسبه البغدادي لثروان بن فزارة العامري
 الصحابي.

ويرى:

فإنك لا يَضُورُك بعد عام

وقد أنكر البغدادي رواية (بعد حول) المذكورة هنا، وقال: (ولم أر رواية «فإنك لا تبالي»
 لأحد إلا للنحويين). كما يروى: فإنك لا يضرُك. والأم هنا بمعنى الأصل. وبه يسقط رد
 الفندجاني على ابن السيرافي حيث قال في شرح أبيات سيويه: (كيف يكون الظبي
 والحمار أثنين، وهما ذُكْر الحيوان؟).

والشعر يصف الزمان وإطراح مراعاة الأنساب، يقول: لا تبالي بعد قيامك بنفسك
 واستغنائك عن أبوك من انتسبت إليه. وذكر الحول لمناسبة ذكر الظبي والحمار، لأنها
 يستغنيان بأنفسهما بعد الحول.

والشاهد: رفع النكرة (ظبي) اسماً لكان، ونصب (امك) وهو معرفة خبراً لها. وهو من
 ضرورات الشعر. وقد عده ابن هشام وغيره من أوهام بعض النحويين، وقدّر (ظبي) اسم
 لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة، أو مبتدأ. قال: والأول أولى، لأن همزة الاستفهام
 بالجمال الفعلية أولى منها بالاسمية، وعليهما فاسم كان ضمير راجع إليه، وقول سيويه: =

وقوله:

٣٤٣ - أَسْكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا
تَمِيمًا بِأَرْضِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ

وقوله:

٣٤٤ - أَسْحَرُ كَانَ شِعْرَكَ أَمْ جُنُونُ

= (أنه أخبر عن النكرة بمعرفة) واضح على الأول. الكتاب ٤٨/١، المقتضب ٩٤/٤، شرح المفضليات ٦٠٠، المفصل ٢٦٤، إيضاح ابن الحاجب ٧٥/٢، شرح السيرافي ١/٣٧٩، تفسير عيون سيبويه ١١/أ، شرح ابن عصفور ٤٠٥/١، شرح الرضي ٣٠٠/٢، الخزانة ١٩٢/٧، المغني ٧٦٨. ٣٤٣ - طويل، للفرزدق (ديوانه ٤٨١).

ابن المراكفة: يعني به جريراً، والمراكفة لقب أمه، وهي الأتان التي لا تمتنع من الفحول. وعنى تميم بني دارم بن مالك بن حنظلة، وهم رهط الفرزدق من تميم، وجرير تميم أيضاً من كلبت بن يربوع بن حنظلة، فلم يعتد الفرزدق برهط جرير من تميم احتقاراً لهم. والشاهد فيه كالذي في سابقه حيث رفع (سكران) اسماً لكان هو نكرة، ونصب (ابن المراكفة) خبراً وهو معرفة. قال سيبويه: (فهذا إنشاد بعضهم. وأكثرهم ينصب «سكران» ويرفع الآخر على قطع وابتداء) وروي أيضاً برفع (سكران) و(ابن المراكفة) ووجه ابن هشام في المغني بأن «كان» شأنية و«ابن المراكفة سكران» مبتدأ وخبر، والجملة خبر «كان». ثم قال: (والصواب إن كان زائدة). وقال أيضاً: (والأشهر في إنشاده نصب «سكران» ورفع «ابن المراكفة» فارتفع المتساكر على أنه خبر لـ «هو» محذوفاً. وروي بالعكس، فاسم «كان» مستر فيها).

سيبويه ٤٩/١، الخصائص ٣٧٥/٢، المغني ٦٣٧، المقتضب ٩٣/٤، شرح ابن عصفور ٤٠٤/١، الرضي ٣٠٠/٢، الخزانة ٢٨٨/٩، السيوطي ٢٩٦، الهمع ٦٧/١. ٣٤٤ - وافر، لقيس بن الأسلت الأنصاري (ديوانه ٩١). وصدوره:

ألا من مبلغ حسان عني

يقوله لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وكان يهاجيه. وهو من الأوس، وحسان من الخزرج، واختلف في إسلامه. والمعنى: أسحرت فكان ذلك سبب هجائك أم جنت؟ يتوعد بالمقارضة.

ورواية الشاهد في سيبويه: =

فَقِيلَ: مِنَ الْقَلْبِ، كَنَصَبِ الْفَاعِلِ. وَقِيلَ: بَلِ رُفِعَتِ النِّكَرَةُ بِرَافِعٍ مُقَدِّرٍ، أَي: أَحْصَلَ ظَنِّي كَانَ أَمُكُ؟ وَنَحْوُهُ^(١).

وَمَتَى كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ كَانَ هُوَ الْأَسْمُ^(٢) كَالْعَلَمِ مَعَ الْمُبْهَمِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿كَانَ عَنِّيهِمَا أَتَمًّا فِي النَّارِ﴾^(٣)، ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٤) إِذْ تَعَرَّفَهُ فِي^(٥) الذَّهْنِ كَالْعَلَمِ، فَكَانَ أَعْرَفَ مِنَ الْمُضَافِ^(٦).

= أَسْحَرُ كَانَ طُبُّكَ أَمْ جُنُونُ

وفي الخزانة:

أَطْبُ كَانَ سِخْرُكَ أَمْ جُنُونُ

ويروى:

أَطِيبُ كَانَ دَاؤُكَ أَمْ جُنُونُ

كما يروى:

أَطْبُ كَانَ شَأْنُكَ أَمْ جُنُونُ

وَالشَّاهِدُ فِيهِ كَالشَّاهِدِ فِي سَابِقِيهِ، حَيْثُ رَفَعَ (سَحَرَ) اسْمًا لَكَانَ وَهُوَ نِكْرَةً، وَنَصَبَ (شَعَرَكَ) خَبْرًا لَهَا وَهُوَ مَعْرُوفَةٌ.

وَفِي صَدْرِهِ شَاهِدٌ ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَهُوَ مَنَعَ صَرْفَ (حَسَانٍ) لِأَنَّ وَزْنَ (فَعْلَانٍ) وَاشْتِقَاقَهُ مِنَ الْحَسَنِ، وَلَوْ كَانَ فَعْلًا مِنَ الْحُسْنِ لَكَانَ مُنْصَرَفًا.

سَبِيحُوه ٤٩/١، شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ مَالِكٍ ٤/٢٠٤٤، شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢/٣٠٠، الْخَزَانَةُ ٩/٢٩٥، اللَّسَانُ (طَبِّبَ).

(١) انظر مصادر الشواهد الثلاثة المتقدمة في مواضعها.

(٢) ذهب ابن عصفور في شرح الجمل إلى أن الذي يجعل منهما اسماً هو الذي يقدر المتكلم أن المخاطب يعلمه، والذي يجعل خبراً هو الذي يقدر أنه يجهله. ونقل عن ابن الطراوة أن الذي يريد المتكلم إثباته هو الذي يجعله خبراً، والذي لا يريد إثباته يجعله اسماً. شرح جمل الزجاجي ٤٠٢/١.

(٣) سورة الحشر، الآية: ١٧.

(٤) سورة الجاثية، الآية: ٢٥.

(٥) د: تعريفه.

(٦) «أَنَّ» وَ«أَنْ» الْمَصْدُورَتَيْنِ إِذَا قُدِّرَتَا بِمَصْدَرٍ مَعْرُوفَةٍ عَامَلَتْهُمَا الْعَرَبُ مُعَامَلَةَ الْمُضْمَرِ، لَا مُعَامَلَةَ الْعَلَمِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ خَبْرًا وَيَرْفَعُ الْأِسْمَ الْآخَرَ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ كَانَ وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ، كَمَا يَضْعَفُ جَعَلَ الضَّمِيرُ خَبْرًا لِمَا هُوَ دُونَهُ فِي التَّعْرِيفِ =

ولكل منها معنى:

ف «كَانَ» لتحقيقِ الخبرِ دائماً نحو ﴿كَانَ قَوَّابًا﴾^(١). ومنهُ قوله^(٢):
 ٣٤٥ - وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا
 وَمُنْقَطِعًا نحو «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»^(٣).

= وحكموا لأنَّ وأنَّ بحكم المضمَر من المعارف لشبههما به في أنهما لا يوصفان كما لا يوصف المضمَر.

قال الطبرسي في جمع البيان ١٠٨/٨ في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (يجوز في قوله: ﴿جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ والرفعُ إلا أنَّ الأجودَ النَّصْبُ، وعليه القراءة). وقال الرخشي في الكشف ٥١٣/٣ في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَتْ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ﴾ (قرئ: «حجتهم» بالنصب والرفع). وانظر الكتاب ٥٠/١، وشرح ابن عصفور ٤٠٢/١ - ٤٠٣، والرضي ٣٠٠/٢.

(١) سورة النصر، الآية: ٣.

(٢) (قوله) ساقطة من د.

٣٤٥ - وافر، صدره:

يسر المرة ما ذهب الليالي

ولم ينسب أحد ممن استشهد به لقائل معين.

والشاهد: مجيء (كان) لتحقيق الخبر مستمراً. ولم يستشهد به أحد من النحاة على هذا فيما أعلم، بل استشهدوا بصدرة على أن (ما) مع ما بعدها من الفعل في تأويل المصدر المرفوع بأنه فاعل، ولا عائد في اللفظ ولا مقدر، لأن الفعل لازم، والمراد: يسر المرة ذهاب الليالي.

المقتصد ٢٤٢/١، الإيضاح لابن الحاجب ٢٣٣/٢، المفصل ٣١٤، شرح ابن يعيش ٩٧/١، ١٤٢/٨، قطر الندى ص ٥٣، التصريح ٢٦٨/١، همع الهوامع ٨١/١، الدرر ٥٤/١، الأشباه والنظائر ١٨/٢، شرح أبيات المفصل والمتوسط للجرجاني ٦١٥، شرح شواهد قطر الندى للأعرجي - ورقة ٨/أ.

(٣) «كان» في هذا المثال تفيد ثبوت فاعلها على صفة، وليست دلالتها على الانقطاع فيه قطعية. وكان الأولى أن يمثل لها بمثل: «كان زيد غنياً فافتقر» أو «كان هذا الفقير غنياً ونحوه».

انظر شرح الوافية لابن الحاجب ٥٥٨، شرح الجامي ٦٨٦، شرح الفريد ٣١١.

وتامة، أي: لا يفتقرُ فاعِلُها^(١) إلى الخبرِ نحو ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٢). ومنه:

٣٤٦ - إِذَا كَانَ^(٣) الشَّاءُ فَأَذْفُسُونِي

وقال:

٣٤٧ - وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ كُونَا فَكَانَتَا

(١) ش: صاحبها.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١١٧.

٣٤٦ - وافر، عجزه:

فَلَمَّا الشَّيْخُ يُهْرَمُهُ الشَّاءُ

وهو للرُّبَيْعِ بْنِ ضُبَيْعٍ الْفَزَارِيِّ، أحد المعمرين. قيل: كان من أطول من كان قبل الإسلام عمراً. وقد عمَّر ٣٤٠ سنة. وقيل لغيره، على الخلاف في الشاهد المتقدم برقم (٣٢١) وهو قوله:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَاماً فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْقَشَاءُ
لأنهما من قصيدة واحدة.

والشاهد هنا أن (كان) تامة، والمعنى إذا حدث الشتاء ووقع.

الجميل ٦٢، الأزهية ١٩٤، المعمرين للسجستاني ٧، أسرار العربية ١٣٥، الشذور ٣٥٤، سمط اللآلئ ٨٠٣، الهمع ١١٦/١، الدرر ٨٤/١، وانظر أيضاً مصادر الشاهد رقم (٣٢١).

(٣) د: جاء.

٣٤٧ - طويل، عجزه:

فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ

وهو لذي الرمة (ديوانه ٢١٣).

والشاهد إن (كان) هنا تامة كما في البيت السابق. قال ابن جني: «(كان) هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال: وعينان قال الله: أحدثنا فحدثنا، أو أخرجنا إلى الوجود فخرجنا».

ويجوز في عجزه نصب (فعولان) على القطع، أي الحال من الفاعل في (كانتا) على تمام (كان). وفيه شاهد على أن (عينان) جاء على الأصل بصيغة التثنية، ووصف بها كذلك. وقال ابن جني أيضاً: (الزبيدي عن الأصمعي قال: حضر الفرزدق مجلس ابن أبي إسحاق فقال له: كيف تشد هذا البيت: وعينان... الخ، فقال الفرزدق: كذا أنشد، فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: فَعُولَيْنِ؟ فقال الفرزدق: لو شئتُ أن تُسَبِّحَ=

ويعنى «صار». كقوله:

٣٤٨ - قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاحاً بَيُوضُهَا

وَمُضْمَنَتُهُ ضَمِيرُ الشَّائِنِ، كقوله:

٣٤٩ - إِذَا مِثُّ كَانِ النَّاسِ يَصْنَفَانِ شَامِتٌ

وَأَخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَضْنَعُ

وزائدة بشرط المُضِيِّ. كقوله:

٣٥٠ - جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

=لَسَبَحَتْ. ونهض فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد بقوله: لو شئت أن تسبح لسبحت، أي: لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعل ذلك، وإنما أراد أنهما تفعلان بالألأباب ما تفعل الخمر).

مجالس العلماء للزجاجي ٨٥، الخصائص ٣/٣٠٢، المساعد ١/٧٣، وعزاه هارون في معجم الشواهد لموضعين من الإنصاف للأنباري ولم أجده فيها.

٣٤٨ - طويل وصدره:

يَنْتِيهَاءَ قَفْرِ وَالْمَطْيِي كَانَهَا

وهو لعمر بن أحمد الباهلي (ديوانه ١١٩) وهو إسلامي مخضرم. ونسبه ابن مالك في شرح الكافية لذي الرمة. ونسبه ابن يعيش إلى ابن كنزة، ولم أعرف من هو.

تِيهَاءَ: صحراء يفضل فيها الساري. قفر: خلاء موحشة. القطا: ضرب من الطير، وإضافة إلى الحزن لأنه قليل الماء، فيكون قطاة أشد عطشاً، فإذا أراد الماء أسرع ليعود إلى فراخه، وشبه المطي بها لسرعتها في ذلك.

والشاهد: إن (كانت) فيه بمعنى (صارت)، ولو بقيت (كان) على حالها ولم تقدر بـ «صار» لفسد المعنى، لأنه محال.

الإيضاح لابن الحاجب ٢/٨٠، شرح ابن عصفور ١/٤١٢، شرح التبريزي للحماسة ١/٧٠، المفصل ٢٦٥، شرح ابن يعيش ٧/١٠٢، شرح الكافية لابن مالك ١/٣٩٣، شرح التسهيل ١/٥٦.

٣٤٩ - تقدم صدره برقم (٥٢). وذكرت هناك كل ما يتعلق به.

٣٥٠ - وافر، لا يعرف قائله:

ويروى (سراة) مكان (جِيَاد). والجِيَاد جمع (جَوَاد): الفرس السريع. =

وقوله:

٣٥١ - وَجِيرَانِ لَنَا كَأَنَّا كِرَامِ

وَجَوْرَ (قا)^(١) زِيَادَةَ مُضَارِعِهَا كَقَوْلِ حَسَّانَ:

٣٥٢ - كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

= ويروى (المطهمة) مكان (المسومة)، والمسومة من السمة، أي الخيل المعلمة.

تسامى: أصله تتسامى من السمو وهو العلو. ويروى (تساموا). والشاهد زيادة (كان) بين الجار والمجرور، والمراد: على المسومة العراب.

وذكر ابن مالك أن ذلك شاذ. وغيره لم يذكر فيه شذوذاً.

الإيضاح لابن حاجب ٧٩/٢، سر الصناعة ٢٩٨/١، أسرار العربية ٥٦ شرح ابن عصفور

١/٤٠٨، المقتصد ١/٤٠٢، المفصل ٢٦٥، شرح ابن يعيش ٧/٩٨، ١٠٠، خزنة

الأدب ٩/٢٠٧، مفتاح العلوم ٥١، شرح التسهيل: ١/٥٩، إشارة الهداية في علم النحو

لأبي حيان ٧٣، شرح الشواهد للعالمى ٨٤ الأشباه والنظائر ٢/٣١١، المساعد ١/

٢٧٠، العيني ٢/٤١، التصريح ١/١٩٢.

٣٥١ - وافر، صدره:

فكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمِ

وهو للفرزدق (ديوانه ٨٣٥). من قصيدة له في مدح هشام بن عبد الملك.

والشاهد: زيادة (كانوا) بين الصفة والموصوف. كذا قال الخليل وسيبويه وجمهور

النحويين. وخالفهم المبرد والفارسي، وتبعهما الرضي وابن هشام وغيرهما بناء على أن

اسم كان الضمير وهو الواو، وخبرها فلنا متقدم عليها، وكرام صفة لجيران.

قال ابن هشام: (وليس من زيادتها قوله: فكيف إذا مررت. . . الخ لرفعها الضمير، خلافاً

لسيبويه، لأنها مسندة إلى الضمير الذي هو الواو، وذلك يدل على الاهتمام بها).

سيبويه ٢/١٥٣، جل الزجاجي ٦٢، شرح ابن عصفور ١/٤١٠، المغني ٣٧٧،

السيوطي ٢٣٦، شرح الرضي ٢/٢٩٤، مجاز القرآن ٧/٢، العيني ٢/٤، التصريح ١/

١٩٢، ابن عقيل ١/١٢٢، النفاضة ١٠٥، الأشموني ٢٤٠.

(١) ت: أبو البقاء.

٣٥٢ - وافر، ديوان حسان (١٧/١) تحقيق وليد عرفات - بيروت ١٩٧١م).

ورواية المبرد (سلافة) مكان (سبيئة) وهي رواية السيرافي والشتمري أيضاً.

السبيئة: الخمر. وبیت رأس: موضع بالشام. =

برفع «مزاج»^(١).

وقد تعملُ محذوفة كقولهم: «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٍ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ»، «إِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ، وَإِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ»^(٢)، ويجوز في مثل ذلك رَفْعُهُمَا، وَنَضْبُهُمَا، وَنَصْبُ الأولِ ورفعُ الثاني، والعكس، والتقديرُ مختلفةٌ^(٣).

ويجوزُ مع «لو» في نحو «أَتَيْتَنِي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَارًا»^(٤).

= والشاهد زيادة (يكون) مضارع كان عند أبي البقاء العكبري على رواية رفع (مزاج) والرواية المشهورة نصب مزاج، وبها استشهد سيبويه على مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة وهو من القلب الذي يشجع عليه أمن الإلباس. وكان المازني يرويه.

يكون مزاجُها عسلًا وماء

يريد: فيه ماء.

ويروى برفع المزاج والعسل على إضمار الشأن.

وفي توجيه كل رواية أقوال كثيرة. تنظر في مصادر الشاهد الآتية:

سيبويه ٤٩١/١، المقتضب ٩٢/٤، جل الزجاجي ٥٨، المحتسب ٢٧٩/١، الأصول ١/٧٣، ٩٤، البصرة ١٨٦/١، معاني الفراء ٢١٥/٣، الكامل ٧٣، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٤٧، الفصل ٢٦٤، شرح المروزقي ١٩٣/٤، المغني ٥٩١، ٩١٢، السيوطي ٢٨٧، صحاح الجوهري (رأس) معجم البلدان ٣٢١/٢.

(١) شرح الرضي ٢/٢٩٤، وقال بزيادتها أيضاً أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي في شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٦٢.

(٢) قال سيبويه ٢٥٨/١: (هذا باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف. وذلك قولك: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر» و«المرء مقتول بما قتل به أن خنجراً فخنجر وإن سيفاً فسيف»). وذكر ابن مالك الأول على أنه حديث، قال: (وفي الحديث: المرء مجزي بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر) شرح الكافية ٤١٨/١، وانظر شرح السيرافي ٣/٣٢٠، الإيضاح ١/٣٨٠، الاستغناء ٢٢٧، شرح الكافية لابن الحاجب ٤٨، الهمع ١/١٢١، الأشموني مع حاشية الصبان ١/٢٤٢.

(٣) انظر الكتاب ١/٢٥٨، والإيضاح لابن الحاجب ١/٣٨٠، وشرح الكافية لابن مالك ١/٤١٩.

(٤) قال سيبويه ١/٢٦٩: (ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: «الاطعام ولو تمرأ» كأنك قلت: ولو كان تمرأ، وأتني بدابة لو كانت حمارأ). وانظر شرح الكافية لابن مالك ١/٤١٧.

ويجبُ حيثُ عُوْضٌ منها ما بعدُ «أن» المفتوحة كثيراً، ومع المكسورة قليلاً.
يه: ومن الأول قولُهُ:

٣٥٣ - أبا خُرَاشَةَ إِمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ
قُلْتُ: فِيهِ نَظَرٌ^(١). ومنهُ «أَمَا أَنْتَ مَنْطَلَقًا انْطَلَقْتُ» أي: لِأَنَّ كُنْتَ، حُذِفَ
اللامُ مع «أن» قياساً، وحُذِفَ «كان» فوجب انْفِصَالُ^(٢) الضميرِ وعُوْضٌ مِنْ «كَانَ»
ما.

٣٥٣ - بسيط، للعباس بن مرداس السلمي (ديوانه ١٢٨) ط بغداد ١٩٦٨ م.
وأبو خراشة: كنيته خفاف ابن ندبة. وهو والعباس بن مرداس صحابيان، وكان بينهما
ملاحة.

النفر: رَهط الرجل. الضبع: السنة المجذبة. يعني أنهم لم يجدوا فيضعفوا وتسقط
قواهم، أي: إن كنت عزيزاً كثير القوم فإني مثلك، قومي موفرون لم تصح بهم السنون.
والشاهد: أعمال «كان» محذوفة وجوباً حيث عوضت منها «ما» تعويضاً لازماً بعد «أن»
المفتوحة، ودليل أعمالها نصب (ذا نفر) خبراً لها، والتقدير: لأن كنت ذا نفر قويت
وشددت.

وذهب أبو علي الفارسي وتبعه ابن جني في الخصائص إلى أن «ما» الزائدة هنا هي العاملة
لرفع والنصب، لا «كان» المحذوفة، لأن الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر، ما كان
المحذوف يليه عندهما.

وفي البيت شاهد آخر ذكره ابن هشام في المغني، وهو أن «أن» تكون شرطية كـ «إن» بدليل
مجيء الفاء بعدها.

وفيه شاهد عند ابن عصفور على تأنيث (الضبع).

سبويه ٢٩٣/١، الخصائص ٣٨١/٢، المصنف ١١٦/٣، ابن الشجري ٣٣٤/١،
٣٥٣، الإنصاف ٧١/١، المقرب ٢٥٩/١، شرح ابن عصفور ٣٨١/٢، شرح الكافية
لابن مالك ٤١٨/١، أوضح المسالك ٢٦٥/١، المغني ٥٤، ٨٤، ٥٧٢، ٩١١،
السيوطي ٤٣، ٦٥، الاشتقاق ٣١٣، الشعر والشعراء ٢٥٨، شرح ابن يعيش ٩٩/٢،
١٣٢/٨.

(١) وجه النظر ذكر في حاشية (ت) عن شرح المفصل للمصنف، وهو أن «أما» شرطية بمعنى
«مَهْمَا» ونظيره أَمَا زَيْدٌ فَقَائِمٌ.

(٢) ش: اتصال.

والثاني كقوله: /

٣٥٤ - إِمَّا أَقَمْتُ وَإِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُ
وتختصُّ بجوازِ إلغائها وَسَطًا اتِّفَاقًا نحو «قَائِمٌ كَانَ زَيْدٌ»^(١).

وقد يكون اسمُها وخبرُها ضَمِيرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ كقوله:

٣٥٥ - فَإِنْ لَا يُكْنِهَا أَوْ تُكْنِهُ فَإِنَّهُ أَخُوها عَذَّتْهُ أُمُّهُ بِلَيَانِهَا

٣٥٤ - بسيط. قال البغدادي: (هذا البيت في كتب النحو لم أظفر بقائله ولا تتمته، والله أعلم به).

وقد وهم المصنف هنا في رواية البيت، فإنه لا يروى كما ذكره بكسر «إِما» الأولى والثانية حتى يستقيم له الاستشهاد به على أعمال «كان» المحذوفة بعد «إِما» المكسورة. وإنما الرواية فيه كما في جميع المصادر:

إِمَّا أَقَمْتُ وَإِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلٌ

بكسر «إِما» الأولى وفتح الثانية فيكون الاستشهاد به كالذي في سابقه على حذف «كان» بعد «أَنْ» المفتوحة.

قال ابن هشام: الرواية بكسر «إِنْ» الأولى وفتح الثانية. وقال الزمخشري بعد إنشاد البيت (بكسر الأول وفتح الثاني). وكذا قال ابن الحاجب، وزاد أن فتح الثاني واجب لأنه مثل: (إِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا). وروي: (وإِما كُنتَ مُرْتَحِلًا) قال ابن يعيش: (فمن رواه «كُنتَ» كسر «إِما» في الأول والثاني لظهور الفعل معهما، ومن رواه «وإِما أَنْتَ» كسر «إِما» الأولى لظهور الفعل معها وفتح الثانية لحذف الفعل).

أما ما ذكره المصنف من أعمال «كان» محذوفة بعف «إِنْ» المكسورة فهو قليل، وشاهده قوله:

أَوْ ثُلَّةٌ مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا

أي: إن كنت لا تجد غيرهما. وكذا ذكره ابن عَظِيل في المساعد.

وفيه شاهد عند المبرد - كما نقله الأزهرى - على أنك إذا أتيت بـ «أِما» و«إِما» فافتح الهمزة مع الأسماء، واكسرهما مع الأفعال.

إيضاح ابن الحاجب ١/ ٣٨٣، شرح ابن يعيش ٢/ ٩٨، ٩٩، المغني ٥٤، خزائن الأدب ١٩/ ٤، السيوطي ٤٤، شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤١٨، المساعد ١/ ٢٧٤.

(١) شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤١١، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٠٠.

٣٥٥ - تقدم برقم (٥٧).

و «صار» للانتقال. نحو «صارَ زيدٌ أميراً».

وتامة، فُتَعِدَى بـ «إلى» غالباً، نحو «صارَ زيدٌ إلى عمرو»^(١). قال:

٣٥٦ - أَيْقَنْتُ أَنِّي لَمْ أَحَا لَهَ حَيْثُ صَارَ الْقَوْمُ صَائِرَ
وَلَا يُخْبِرُ عَنْهَا وَعَمَّا^(٢) أَوَّلُهُ «ما»^(٣) بِمَاضٍ. قيل: وَلَا فِي أَخَوَاتِهَا^(٤).

و «أصبح» و «أمسى» و «أضحى» لإفادَةِ اقترانِ مضمونِ الجملةِ بأوقاتها.
وتامةٌ بمعنى: دَخَلَ فِي الصُّبْحِ وَالْمَسَاءِ وَالضُّحَى. ومنه قولُ الشاعر:

٣٥٧ - إِذَا اللَّيْلَةُ الشُّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

(١) انظر شرح الرضي ٢/٢٩١، شرح الفريد ٣١١، المفصل وشرحه لابن يعيش ٧/١٠٣.
٣٥٦ - مجزوء الكامل. لقى بن ساعدة الأيادي من أبيات له مشهورة.

والشاهد: مجيء (صار) تامة. والمعنى: أيقنت أنني حيث انتقل القوم منتقل، ف «صائر»
خير «إن»، والقوم فاعل لصار التامة.

البيان والتبيين ١/٣٠٩، الأغاني ٤/٤٠، شرح الرضي ٢/٢٩١، الخزانة ٩/١٨٨.

(٢) ش: وَلَا عَمَّا.

(٣) وهي «ما زال، ما برح، ما فتى»، ما انفك، ما دام.

(٤) في هذه المسألة تفصيل: أما «ليس» فيجوز أن يخبر عنها بماض اتفاقاً، إجراء لها مجرى ما
حكى سيبويه من قولهم: «لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ».

وأما غير «ليس» من هذه الأفعال فقد منع الكوفيون أن يخبر عنه بماض مطلقاً. البواقى.

انظر الكتاب ١/٧٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٠ - ٣٨١، الهمع ١/١١٣.

٣٥٧ - طويل، صدره:

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ الْقَرَى

وهو لعبد الواسع بن أسامة، وحُزِفَ في معجم الشواهد لهارون إلى أمانة.

الليلة الشهباء: المجدبة الباردة. أضحى جلديها: دخل جلديها في وقت الضحى. يريد
أنه طال مُكْنُهُ لشدة البرد ولم يذب عند ارتفاع النهار. يصف نفسه بالكرم وأنه حسن القرى
للأضياف، حتى عند عزة الطعام والجدب.

والشاهد: مجيء أضحى تامة مكتفية بالمرفوع. والمعنى: دخل جلديها في الضحى.

شرح ابن يعيش ٧/١٠٣، ١٠٤، أمالي ابن الحاجب ٨٦/ب، جمع الهوامع ١/١١٦،

الدرر ١/٨٥، الأشموني ١/٢٣٦.

وبمعنى «صار» كقوله:

٣٥٨ - أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
ش: وزائدة نحو «مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وَمَا أَمْسَى أَذْقَاها»^(١).
و «ظَلَّ» و «بَاتَ» لإفادة اقتران مضمون الجملة بوقتيهما، وهو النهار كله
والليل كله.

وبمعنى «صار»/ كقوله - تعالى -: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾^(٢). ومنه قوله -
ﷺ -: «أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»^(٣).

٣٥٨ - منسرح، للزيتع بن ضبغ الفزاري. وهو أحد المعمرين كما مر في الشاهد رقم ٣٤٦.
والبيت أحد أبيات له يذكر فيها حاله وسنه.

والشاهد استعمال (أصبح) بمعنى (صار)، أي: صرت لا أحمل السلاح، ولا أملك رأس
البعير.

سبويه ٨٩/١، النوادر ١٥٩، المعمرين ٧، جل الزجاجي ٥٢، شرح السيرافي ٢١٥/١،
التبصرة ٣٣٠/١ - ٣٣١، المستقصى ١٩٢/٢، أمالي القاضي ١٨٥/٢، أمالي المرتضى
١٨٥/١، شرح ابن عصفور ٤١٤/١، المقتصد ٢٣٧/١، الرد على النحاة لابن مضاء
١٣٢، التصريح ٣٦/٢، اللسان والتاج (ضمن) الأشباه والنظائر ٦٤/٤.

(١) بزيادة «أصبح» و «أمسى» بين «ما» التعجبية وخبرها. ويعنون الدنيا. وقد نسب الرضي
حكاية ذلك للأخفش في شرح الكافية ٢/٢٩٥، ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل ١/
٤١٥ وابن مالك في شرح الكافية ١/٤١٣ - ٣١٤ للكوفيين. وانظر الأصول ١/٦٤.

(٢) سورة النحل، الآية: ٥٨.

(٣) قوله ﷺ: (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا
يذري أين باتت يده). رواه البخاري في كتاب الطهارة من صحيحه ١/٢٢٩، ومسلم في
صحيحه (كتاب الطهارة رقم ٢٧٨) والإمام مالك في الموطأ (الطهارة ١/٢١) وأبو داود
(الطهارة رقم ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥).

وعجبي (بات) بمعنى (صار) أجازة الزغشري في المفصل، ورد ابن مالك بأنه لا حجة له
في ذلك.

ونقل الرضي في شرحه ٢/٢٩٥، أن الأندلسي أجاز ذلك استدلالاً بالحديث المتقدم،
قال: لأن النوم قد يكون بالنهار، وانظر شرح ابن يعيش ٧/١٠٥.

و «وما زال» و «ما فتىء» و «ما برح»^(١) و «ما انفك» لاستمرار خبرها لفاعليها مُذْقِبُهُ، ويلزمها النفي لفظاً أو تقديرأ، كقوله - تعالى :: ﴿تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفُ﴾^(٢)، وقول الشاعر:

٣٥٩ - فقلت لها والله أبرح قاعداً

وقوله:

٣٦٠ - تَفْتُكُ تَسْمَعُ^(٣) مَا حَيَّيْتُ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونُ

وقوله:

٣٦١ - تَزَالُ جِبَالٌ مُبْرَمَاتٌ أُعِدَّهَا

(١) في ت قدمت على (ما فتىء).

(٢) سورة يوسف، الآية: ٨٥.

٣٥٩ - طويل، صدره:

ولو قُطِعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْضَالِي

وهو لامرئ القيس (ديوانه ٣٢). ورواية الديوان:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً

كما يروى: (تالله أبرح قاعداً).

وفيه شاهد على رواية (يمين الله) ذكره سيويه وغيره وهو رفع (يمين الله) على الابتداء،

والخبر محذوف، أي: لازمني، ونحوه. ويروى بنصب (يمين) على أن أصله: أحلف يمين

الله، فلما حذف منه الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه، ثم حذف القسم وبقي منصوباً به.

سيويه ٥٠٤/٣، المقنضب ٣٢٦/٢، جمل الزجاجي ٨٥، الخصائص ٢٨٤/٢، ابن

الشجري ٣٦٩/١، التبصرة ٤٤٨/١، ٤٥٤، الشيرازيات ٢٧/أ، معاني القراء ٥٤/٢،

الأصول ٣٤٨/١، المغني ٨٣٤، السيوطي ١١٨، شرح ابن يعيش ١٠٩/٧.

٣٦٠ - تقدم هذا الشاهد برقم ٥٨.

(٣) ش: (ما تسمع).

٣٦١ - طويل، عجزه:

لها ما مشى يؤماً على خُفِّهِ جَمَلٌ

وهو ليللى امرأة سالم بن قحطان. ومن أبيات ثلاثة قالتها في سياق قصة طريقة مع زوجها.

مبرمات: محكمات. والضمير في (لها) للإبل المذكورة في شعر آخر. =

وتكون تامة فلا يلزمها النفي، نحو «برح» و «زال» و «أنفك».

ولا تدخل «إلا» في خبرها «إذ»^(١) معناها الإثبات، فمعنى «ما زال زيد كذا»: ثبت، ولا يصح «ثبت إلا كذا»، إذ لا يفيد. ومن ثم خطئ ذو الرمة في قوله:

٣٦٢ - خراجي ما تنفك إلا مناخة على الحسف أو نزمي بها بلدا فقرا

و «ما دام» لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعليها. ومن ثم احتاج إلى كلام قبله، لأنه ظرف^(٢)، و «ما» مصدرية.

ولا يدخل/ لفظ «إلا» في خبرها، إما مر^(٣).

و «ليس» لنفي مضمون الجملة. (كث): حالا^(٤). يه. سر: بل مطلقا^(٥)، فالماضي كقولهم: / «ليس خلق الله مثله»، والمستقبل كقوله - تعالى -: ﴿لَا يَمُوتُ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ﴾^(٦). قلنا: أراد: في تلك الحال.

= والشاهد فيه كالذي في سابقه حيث حذفت حرف النفي من (تزال) والأصل: لا تزال شرح المرزوقي ١٧٢٧، ١٥٨١، مفصل الزمخشري ٢٦٧، الرضي ٢/ ٢٩٥، الخزانة ٢٤٥/ ٩، سمط اللاكئ ٢/ ٦٣١، شرح ابن يعيش ٧/ ١٠٩، شرح أبيات المفصل والمتوسط للشريف الجرجاني ٥٣٣.

(١) ت: أن.

٣٦٢ - تقدم برقم ٣٢٥. وقد ذكرت هناك في تحريجه أقوال المخطئين لذي الرمة، والوجه التي ذكرها العلماء في دفع الخطأ عنه، ومصادر جميع ذلك.

(٢) والظرف فضلة فيفتقر إلى جملة اسمية أو فعلية لفظاً أو تقديرًا. كذا في جاشية ت.

(٣) من علة عدم دخولها في (ما زال) وأخواته.

(٤) أي في زمان الحال، مثل: ليس زيد قائماً، أي: الآن. وهو مذهب جمهور النحويين.

انظر شرح الرضي ٢/ ٢٩٦، شرح الجامي ٦٩٢، الكافي شرح الهادي ١/ ٢٦٠، شرح ابن عصفور ١/ ٤١٨، شرح الفريد، ٣١٢، شرح ابن يعيش ٧/ ١١١.

(٥) أي في الماضي والحال والمستقبل.

انظر الكتاب ١/ ٧٠، الأصول لابن السراج ١/ ٩٣ - ٩٤، شرح الرضي ٢/ ٢٩٦، شرح الجامي ٦٩٢.

(٦) سورة هود، الآية: ٨.

وتتضمن ضمير الشأن، كقوله :

٣٦٣ - وليس منها شفاء الداء مَبْدُولٌ

وتختص بجوازِ الاقتصارِ على اسمها كراي (ش) في «ليس غير»^(١).
وبدخول^(٢) الواو على خيرها الجملي نحو «ليس زيد إلا ويفعل كذا». وربما
شاركتها «ما» نحو «ما زيد إلا ويفعل كذا»، «وكان» - منفية - نحو «ما كان زيد إلا
يفعل كذا».

أفعال المقاربة^(٣)

ومما يستدعي اسماً وخبراً أفعال المقاربة. وهي أفعالٌ وُضِعَتْ لتفيد قرب
وقوع الخبر، أو رجاءه، أو بيان الأخذ فيه^(٤). ولا يُخْبَرُ عنها إلا بمضارع، فأقْدَرْتُ
عن الناقصة^(٥). وهي سبعة^(٦):

٣٦٣ - بسيط، صدره:

هي الشفاء لدائي لو ظفرتُ بها

وقد نسب لهشام ابن عتبة أخي ذي الرمة.

ويروى (شفاء النفس). كما يروى: (لداء) مكان (لدائي).

والشاهد: تضمن (ليس) ضمير الشأن، والجملة من المبتدأ والخبر وخبره، والتقدير: وليس
الأمر الذي هو شفائي مبذولاً منها.

قال سيبويه: (والوجه والحد أن نحمله على أن في «ليس» إضماراً، وهذا مبتدأ كقوله: «أنه
أمة الله ذاهبة».

سيبويه ٧١/١، ١٤٧، المقتضب ١٠١/٤، جل الزجاجي ٦٤، المغني ٣٨٩، السيوطي
٢٤٠، شرح ابن عيش ١١٦/٣، مع الهوامع ١١١/١، الدرر ٨٠/١.

(١) تقدم رأي الأخفش هذا في حاشية ص ٧٧١.

(٢) ش: وتدخل.

(٣) وضعت كلمة (فصل) قبل هذا المبحث في ت، ن، م، د.

(٤) قال المصام في شرح الفريد ٣١٨؛ (وهذه الثلاثة أمور اعتبارية متفاوتة بالنسبة إلى الأفعال
والمقامات، وميزانها العرف).

(٥) قال: ابن مالك في شرح الكافية ١/٤٥٠: (الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة مساوية لـ «كان»
وأخواتها في النقصان، واقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب، إلا أن الخبر هنا شذ وروده اسماً
منصوباً، أو من جملة اسمية مصدرية بـ «إذا» وإنما اطرده مجيء خبرها فعلاً مضارعاً).

(٦) ش: خمسة.

«عَسَى»، وهي فعلٌ ماضٍ لا مضارعٌ له^(١)، ولا تصرفٌ بوجهٍ. وجاء فيها «عَسَى»^(٢) و «عَسَيْتُ» - بفتح السين وكسرها^(٣) - إلى: «عَسَيْنَ». قال - تعالى -: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ^(٤)﴾ و «عَسَاكَ» إلى «عَسَاكُنْ»^(٥). ومنه:

٣٦٤ - (يا أبت) عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

يه: جَعَلَتْهَا العربُ رافعةً في حالٍ ناصبةٍ في أخرى كَلَذُنْ (مع عُذْوَةٍ فقط)^(٧) نُصِبَ ما وَلِيَهَا تمييزاً، أو جُرَّ بإضافتها إليه^(٨)، كقوله:

(١) هي عند الزجاج حرف، وذلك لعدم تصرفه، وكونه بمعنى لعل، واتصال ضمير المرفوع انظر الرضي ٣٠٢/٢.

(٢) لا وجه لقوله: وجاء فيها «عيسى» لأن العرب اتفقت على فتح السين فهي إذا لم يتصل بـاء الضمير ونونه. انظر شرح الكافية لابن مالك ٤٥٨/١، وشرح ابن عصفور ١٧٧/٢.

(٣) والفتح أشهر وهو اللغة الفاشية. انظر شرح الكافية لابن مالك ٤٥٩/١، وما يأتي في تخريج القراءة.

(٤) سورة محمد، الآية: ٢٢.

قرأ نافع: «عَسَيْتُمْ» بكسر السين هنا وفي سورة البقرة آية ٢٤٦. وقرأ الباقر بفتحها فيهما. الاتباع ٦١٠/٢، النشر ٤٣٦/٢، الكشف عن وجه القراءات ٣٠٣/١، الانحاف ١٦٠، ارشاد المتبدي ٢٤٦، شرح الكافية لابن مالك ٤٥٩/١، شرح ابن يعيش ١١٦/٧، التبصرة لمكي ص ١٦٠.

(٥) انظر الرضي ٣٠٢/٢، وشرح ابن يعيش ١١٦/٧.

٣٦٤ - تقدم برقم ١٢٣.

والشاهد فيه عند سيبويه أن الكاف منصوبة المحل تشبيهاً لعسى بلعل، لأنها في معناها. وفيه شواهد آخر ذكرتها في موضعه.

(٦) (يا أبت) ثابتة في نسخة ن فقط.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ت.

(٨) ذكر سيبويه في الكتاب ٣٧٤/٢، أن الكاف في «عساك» منصوبة، قال: (والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك «ني» قال عمران بن حطان:

ولسي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تُنْازَعْتُني لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

فلو كان الكاف مجرورة لقال: «عساي»، ولكنهم جعلوها بمنزلة «لعل» في هذا الموضع، فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذا الحال، كما كان لـ «لذن» حال مع «عذوة» ليست مع غيرها، وكما أن «لات» إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها، فهي معها بمنزلة «ليس». فإذا جاوزتها فليس لها عمل. وقوله: فهذان الحرفان: يريد «لولا» و «عسى» لأن الباب لهما. وانظر شرح ابن عصفور ١٨٠/٢.

٣٦٥ - لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى الْأَذَى بِخُفْهَافَا بِقِيَّةٍ مُنْقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِصٍ / ش: بل رافعةً مطلقاً، لكن استعاروا في عساك ضمير النصب كما فعلوا في (١) «مررت بك أنت» (٢).

وهي ميتا للترجي (٣). ومن الله للقطع (٤)، أو حثاً لنا على الرجاء ﴿عَسَى (٥) اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَ عَنْهُمْ﴾ (٦).

ولزم خبرها «أن» مفتوحة، لتؤكد الاستقبال. وقد تحذف «أن» كقوله:

٣٦٥ - طويل. لم يستشهد به إلا الزمخشري وابن يعيش في المفصل وشرحه حسب علمي، ولم يذكره قائله.

الأذ به: امتنع به، مثل «الأذ». وفي مفصل الزمخشري «الأن» وهو تحريف وظل قالص: مرتفع، من قلص الشيء يقلص قلوصاً إذا ارتفع.

والشاهد: نصب «غدوة» بلدن. قال الزمخشري: «وقد نصبت العرب بها «غدوة» خاصة قال: لدن غدوة... تشبيهاً لونها بالنتوين كما رأوها تنزع عنها وتثبت».

المفصل ١٧٢ شرحه لابن يعيش ٤/ ١٠٠، ١٠١، شرح أبيات المفصل والمتوسط للجرجاني ٣٤٨.

(١) ت: (كما استعاروا فعلوا).

(٢) جاء في تعليق الأخفش على كتاب سيبويه (مخطوطة دار الكتب برقم ٦٥ نحو) بعد قول سيبويه: (وأما قولهم: عسك، فكاف منصوبة) ١/ ٣٨٩: (رأى أبي الحسن أن الكاف في «لولا» في موضع رفع على غير قياس، كما قالوا: «ما أنا كانت ولا أنت كاتنا» وهذا علم الرفع. وكذلك «عساني»).

وانظر شرح الكافية لابن مالك ١/ ٤٦٥، وشرح ابن عصفور ٢/ ١٨٠.

(٣) قال سيبويه ٤/ ٢٣٣: (و«لعل» و«عسى» طمع واشفاق). فالطمع في المجبوب، والاشفاق في المكروه. وانظر الرضي ٢/ ٣٠٢، اللسان (عسى) وشرح الفريد ٣٢٠.

(٤) قال الجوهري (عسى): (وعسى من الله واجبة في جميع القرآن إلا في قوله: ﴿عَسَى رَبُّهُ أَنْ يُلَاقَكُمْ أَنْ يُبَيِّنَهُ﴾. وقال أبو عبيدة: عسى من الله إيجاب، فجاءت على إحدى لغتي العرب، لأن عسى في كلامهم رجاء ويقين).

وانظر الرضي ٢/ ٣٠٢.

(٥) في جميع النسخ (نعسى).

(٦) ﴿قَاتِلْكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَ عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٩٩].

٣٦٦ - عَسَى الْكَزْبُ^(١) الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجَّ قَرِينُ
وقد يُخْتَبَرُ عنها مع حذف «أَنْ» باسم كقوله: «عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسَ»^(٢).
ويصح «زيد عسى، أو عساه أن يفعل كذا».
و «كاذ» تُفِيدُ الْقَرْبَ، نحو «كاذ يموت»^(٣) أي: قارب.

٣٦٦ - وافر، لِيُذَبَّ بِالنَّحْوِ الْمُذَرِّي. ترجمته في الشعر والشعراء ٦٤١/٢ - ٦٩٥.
ويروى: عسى الهم. كما يروى (أُمسيت) بفتح التاء وضمها، والفتح أولى لأنه يخاطب
ابن عم له يقال له: أبا نعيم.
والشاهد: حذف «ان» بعد «عسى». وهو جائز عند سيبويه في الشر على قلة وكذا قال
سيبويه والزجاجي. ومذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.
سيبويه ١٥٩/٣، المقتضب ٧٠/٣، جل الزجاجي ٢٠٩، معجم الشعراء للمرزباني
٤٨٣، المقرب ٩٨/١، شرح ابن عصفور ١٧٦/٢، الضرائر ١٥٣، الحماسة البصرية
٤٤/١، العيون الغامزة ١٦٣، المغني ٢٠٣، ٧٥٤، السيوطي ١٥٢، أمالي القاضي ٧١/١
- ٧٢، المقتصد ٣٦٠/١، الكامل ١١١، إيضاح الفارسي ٨٠، التذكرة السعدية ٣٨/١،
شعراء النصرانية ١٠٠، شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ٥٦، شواهد الإيضاح للعالملي
٩٩، رغبة الأمل ٢٤٣/٢.

(١) ن: الهم.

(٢) هذا مثل من أمثال العرب، قالته الزبارة في قصتها المشهورة حين قال لها: ادخلي الغار
الذي تحت قصرك، فقالت: عسى الغوير أبوساً، أي: إن فررت من بأس واحد فعسى أن
أقع في أبوس.

والغوير: تصغير: الغار. وأبوس: جمع بأس. والشاهد: الإخبار عن (عسى) باسم
لتضمنه معنى «كان» مع حذف (أن).

قال سيبويه: (فهذا مثل من أمثلة العرب أجروا فيه «عسى» مجرى «كان».)
وبعض النحاة يذكر هذا على أنه رجز. وقد ورد في ذيل ديوان روبة بن العجاج مما وجده
ناشره منسوباً إليه في الكتب.

مجمع الأمثال ٤٢٤/١، سيبويه ١٥٨/٣، المقتضب ٧٠/٣، معجم البلدان (الغوير)،
شرح الكافية لابن مالك ٤٥١/١، المقرب ٩٩/١، اللباب للفاضل الإسفراييني ٤٢٦،
اللسان (غور، بأس، عسى). شرح الرضي ٣٠٣/٢، ملحقات ديوان روبة ص ١٨٥.

(٣) ت: كاذ زيد يموت.

ولا تدخل^(١) «أن»، لِيَكْمَلَ مَعْنَى الْمَقَارَبَةِ، إِلَّا نَادِرًا، تَشْبِيهًا^(٢). بـ «عسى» كقولهِ:

٣٦٧ - قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

وَشَذَّ الْخَبَرَ عَنْهَا بِالْأَسْمِ، كَقَوْلِهِ:

٣٦٨ - فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَبْيَأُ

(١) ت: فلا.

(٢) ت: ولا تشبيها.

٣٦٧ - رجز، نسبة سيبويه لرؤبة، وألحق بديوانه ص ١٧٢، وقبلة:

زَنَعَ عَقًا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ انْمَحَى

البلى: مصدر بلى المنزل، إذا درس. يمصح: من مَصَحَ الشيء، إذا ذهب، يصف منزلاً بالبلى والقدم، وإنه لذلك كاد أن يمصح، أي: يذهب.

والشاهد: دخول «ان» في خبر «كاد» ضرورة. والمستعمل في الكلام إسقاطها ودخلت هنا تشبيهاً بعسى.

وقد أجازهُ ابن مالك من غير ضرورة، وذكر عدة أحاديث اقترن فيها الخبر بأن، وجعله قليلاً، وأجازهُ الرضي أيضاً من غير ضرورة.

سيبويه ١٦٠/٣، المقتضب ٧٥/٣، جل الزجاجة ٢١٠، الإنصاف ٥٦٦/٢، الكامل مع رغبة الأمل ٢٤١/٢، المقرب ٩٨/١، الاقتضاب ٣٩٦، شرح ابن عصفور ١٧٧/٢، إيضاح الفارسي ٨٠، المفصل ٢٧٠، شرح ابن يعيش ١٢١/٧، الرضي ٣٠٥/٢، شواهد التوضيح ٩٩، الخزانة ٣٤٥/٩.

٣٦٨ - طويل، عجزه:

وَكَمْ مِثْلُهَا فَازَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفَرُ

وهو تأبط شرأ (ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي) ترجمته في الشعر والشعراء ٣١٢/١، وهو آخر تسعة أبيات ذكرها له أبو تمام في الحماسة.

وللأبيات قصة طريفة خلاصتها أن بني لحيان من هذيل أخذوا على تأبط شرأ طريقه، وقد وجدوه يشتر عسلاً، فقالوا له: استأسر، فكره أن يفعل، ثم صب ما معه من العسل على الصخر ووضع صدره عليه حتى انتهى إلى الأرض من غير طريق فنجا منهم.

وفهم: أبو قبيلة الشاعر، وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان.

والشاهد: مجيء خبر (كاد) اسماً، وهو شاذ، وقد استعمل الشاعر هنا الأصل المرفوض الاستعمال وهو الاسم موضع الفعل الذي هو فرع. =

وإثباتها للمقاربة اتفاقاً^(١). كثر: وَنَفِيهَا لِنَفِيهَا وَنَفِي الْوُقُوعِ^(٢)، كقولهِ - تعالى -: ﴿لَوْ يَكْدُ بِرَبِّهَا﴾^(٣) أي: لم يَز ولم يُقَارِبْ^(٤)، وقول^(٥) ذي الرُّمَّة: ٣٦٩ - إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُجِيبَ لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ وقيل: بل لإثباتيهما^(٦)، لقوله - تعالى -: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٧)،

= ويروى: (وما كنت اثباً) و(لم أك اثباً) ولا شاهد فيه حيثئذ. وقد خطأ ابن جني من رواه بهما ونسبه إلى عدم الضبط، وصحح أن الرواية فيه (وما كدت أيبأ).

الإنصاف ٥٥٤/٢، شرح الحماسة للتبريزي ٧٥/١، الخصائص ٣٩١/١، الضرائر ٢٣٥، شرح ابن يعيش ١٣/٧، ١١٩، ١٢٥، شرح مشكلات الحماسة لابن جني ٣٧، الحماسة ٦/١، أوضح المسالك ٢٠٢/١، المساعد ٢٩٧/١، المقصد ١٠٤٨/٢، ابن عقيل ٣٢٥/١، شرح شواهد للجرجاني ٥٥، الهمع ١٣٠/١.

(١) أي إذا جاءت مثبتة أفادت مقاربة وقوع الفعل بالاتفاق.

(٢) أي إذا جاءت منفية فهي لنفي مقاربة وقوع الفعل ونفي وقوعه معاً.

(٣) سورة النور، الآية: ٤٠.

(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك ٤٦٨/١.

(٥) ت: قال.

٣٦٩ - طويل. (ديوان ذي الرمة ٨٦).

النأي: البعد. رسيس الهوى: مُسْنُهُ، يبرح: يزول، وهو فعل تام.

والشاهد: أن «كاد» إذا نفيت كانت لنفي المقاربة ونفي الوقوع. وقد خطأ بعضهم ذا الرمة في هذا البيت، وسيذكر ذلك المصنف.

دلائل الإعجاز ١٨٩، ١٩٠، الموشح ٢٨٣، التسهيل ٨٠، شرح الكافية لابن مالك ١/١، ٤٦٨، أمالي المرتضى ٣٣٢/١، الإيضاح لابن الحاجب ٩٥/٢، شرح الكافية لابن الحاجب ١١٤، شواهد التوضيح ٨٠، شرح ابن يعيش ٧/١٢٤، ١٢٥، الرضي ٢/٣٠٦، خزانة الأدب ٣٠٩/٩، العيني ٣٧٨/٣، الأشموني ٢٦٨/١، اللسان (رسم).

(٦) ت: ن: لإثباتها. والمراد: لإثبات المقاربة والوقوع.

(٧) ﴿فَذَبَّحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

وَلِتُخَطِّئَةَ ذِي الرُّمَّةِ، وَعَذْلِهِ إِلَى «لَمْ أَجِدْ»^(١).

وقيل: / في الماضي للإثبات كهذين^(٢)، وفي المستقبل لِتُضَيِّعُهُمَا^(٣)، لما مر^(٤).
و «كَرَبَ» - بفتح الراء وكسرهما^(٥) - للتقريب كـ «كاذ»^(٦).
و «جَعَلَ» و «طَفِقَ» و «أَخَذَ» لبيان الأخذ في الفعل^(٧).

«طَفِقَ»^(٨) يفعل كذا أي: هو في حال الفعل، أو: كَانَ في حاله، كقوله - تعالى -: ﴿وَطَفِقًا يَخِصِّمَانِ عَلَيْهِمَا﴾^(٩). ولا مُضَارَعٌ لها، ولا تَضَعُهَا «أَنْ»^(١٠) كـ «كاذ».

(١) ذكر أن الشعراء خطأوا ذا الرمة، وقالوا له، ونراه قد برح، فغيره إلى (لم أجد) وعليه فرسيس الهوى منصوب، وعلى هذه الرواية أكثر الرواة.
ووجه تخطئتهم له أن النفي إذا دخل على المضارع من (كاذ) أفاد إثبات الفعل الواقع بعده.
وجعل ابن مالك قول ذي الرمة صحيحاً بليغاً، لأن معناه: إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه، فهذا أبلغ من أن يقول: لم يبرح، لأنه قد يكون غير بارح، وهو قريب من البراح، بخلاف المخبر عنه بنفي مقارنة البراح. انظر أمالي المرتضى ٣٣٢/١، شرح الكافية لابن مالك ٤٦٨/١، شرح الرضي ٣٠٦/٢، شرح ابن يعيش ١٢٦/٧.

(٢) ن، د: (لهذين). والمراد: كما هي للإثبات في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ وفي قول ذي الرمة. وانظر الرضي ٣٠٦/٢.

(٣) أي: لنفي المقاربة والوقوع.

(٤) ت: كما مر. والمراد بما مر قوله تعالى: ﴿لَوْ يَكْدُ رِيحًا﴾ [النور: ٤٠] وتخطئة الشعراء لذی الرمة، لأنهم فهموا من نفي المستقبل في البيت الإثبات.
وانظر الرضي ٣٠٧/٢.

(٥) لم أجد ذكر الكسر في كتبهم.

(٦) جعل ابن الحاجب (كرب) من أفعال الشروع كطفق، وأخواته الآتية، ويرده ما في صحاح الجوهري. مادة (كرب): (كرب أن يفعل، أي: كاد أن يفعل).
وانظر التسهيل ٥٩، وشرح الفريد ٣٢٠.

(٧) (في الفعل) ساقطة من ت.

(٨) ت: لأن طفق.

(٩) ﴿وَطَفِقًا يَخِصِّمَانِ عَلَيْهِمَا يَنْ وَرَقِي الْجَنَّةُ﴾ [الاعراف: ٢٢].

(١٠) (أَنْ) ساقطة من ت.

و «أَوْشَكَ» لِلْمُقَارَبَةِ^(١) «يُوشِكُ» بِكسرِ شينِ المضارع، وَشَدُّ فَتْحُهَا. وَيَصْحُ معها إِبْثَاتُ «أَنْ» وَحَذْفُهَا^(٢).

أفعال القلوب

النوع الثاني^(٣) (عَمَلٌ)^(٤) أفعال القلوب، وهي ما وُضِعَ لِيُفِيدَ بَيَانًا^(٥) ما الخبرُ عنه من اعتقادٍ أو ظنٍّ^(٦).

فمنها - لِلْعِلْمِ - «عَلِمْتُ» و «رَأَيْتُ»^(٧) و «وَجَدْتُ». وَلِلظَّنِّ «خَلْتُ»^(٨) و «حَسِبْتُ»^(٩) و «ظَنَنْتُ»^(١٠).

(١) (للمقاربة) ساقطة من ش، ت. وأخرت في ش إلى ما بعد قوله (وشد فتحتها).
(٢) الأصل في (أوشك) ترك «ان» إلا أنها تدخل معها تشبيهاً بـ «عسى» وشاع في ذلك حتى ترجع بالاستعمال، وذلك أن الرجاء في «عسى» يناسب الاستقبال المستدعي لذكر «ان» وقرب الحصول في «أوشك» يناسب الحالية المنافية لذكر «ان»، ذكره العصام في شرح الفريد ٣٢٣.

وقد ترك المصنف من أفعال المقاربة «خرى» و «اخْلَوْلَتْ» و «هَلْهَلْ» و «أَنشَأَ» و «أَلَمَ» و «قَامَ» و «عَلِنَ» و «طَبَّقَ» و «أَوَّلَى». وفي إثبات كل منها خلاف.

انظر التسهيل ص ٥٩ شرح الكافية لابن مالك ٤٤٩/١ - ٤٥٠، الهمع ١٢٨/١ - ١٢٩.
(٣) للأول، وهو الأفعال الناقصة.

(٤) (عمل) ساقطة من الأصل.

(٥) (بيان) ساقطة من ت.

(٦) انظر الكافية بشرح الرضي ٢/٢٧٦.

(٧) قد يأتي للظن أيضاً. وقد جمع المعنيين قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَيْدًا وَزَوْنَهُ قَرِيْبًا﴾. انظر شرح الفريد ٣٠٠، الرضي ٢/٢٧٨.

(٨) تأتي للعلم أيضاً كقوله:

دعاني الغراني عَمَّهُمْ وَخَلْتُنِي لِي اسْمٌ فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

وانظر شرح الكافية لابن مالك ٥٤٤/٢.

(٩) قد تأتي بمعنى «علم» كقوله:

حسبتُ الشقي والجودَ خيرَ تجارةٍ رَبَاحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقِلاً

انظر شرح الكافية لابن مالك ٥٤٢/٢ - ٥٤٣، وشرح الفريد ٣٠٠.

(١٠) قد تأتي بمعنى «علم» كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا أَن لَّا مُلْجَأَ يَنْ أَفْئِدَةً لَا لِأَيْتٍ﴾. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٥٤٤/٢.

ومَحْتَمَلٌ^(١)، وهي: «زَعَمْتُ»^(٢) و «أُثْبِتُ» و «تُبَيِّنُ» و «أُرِيْتُ»^(٣) و «أُعْلِمْتُ» و «حُدِّثْتُ» و «خُبِّرْتُ» و «أَخْبِرْتُ»^(٤). تلي الجملة الاسمية فتتصب الجزأين. قال:

٣٧٠ - تُبَيِّنُ نَعْمًا عَلَى الْهَجْرَانِ عَائِبَةً
وتختص بمنع الاختصار على أحد مَعْمُولَيْهَا، إذ لا يُفِيدُ حِينَئِذٍ^(٥). ويجوزُ

(١) أي للعلم والظن.

(٢) تختص (زعم) بعدم الوثوق بالمظنون حتى أنه يشعر بكذبه. وجاء منه التزعم بمعنى التكذب.

وقالوا: (زَعَمُوا مَطِيئَةَ الْكَذِبِ) أي: كل كلام مكذوب يصدر يزعموا. قالب في الصحاح (يقال للأمر الذي لا يوثق به: مَزْعَمٌ، أي يَزْعُمُ هذا أنه كذا ويَزْعُمُ هذا أنه كذا) مادة (زعم).

وفي الأساس (زعم): (زعم فلان أن الأمر كيت وكيت، إذا شككت أنه حق أو باطل وأكثر ما يستعمل في الباطل، و«زعموا مطية الكذب» وفي قوله مزاعم، إذا لم يوثق به). وانظر شرح الفريد ٢٩٦.

(٣) ت، ن: (ورأيت).

(٤) (وأخبرت) ساقطة من ت.

٣٧٠ - من البسيط، تمامه:

سَقِيًّا وَرَعِيًّا لِذَاكَ الْعَائِبِ الزَّارِي

وهو للنايعة الذيباني من قصيدة له عددا القرشي في المعلقة، أولها:
عُوجُوا فَحَيِّوَا لِنُعْمٍ دُمْنَةُ الدَّارِ مَاذَا تَحْيَوْنَ مِنْ نُؤْيٍ وَأَحْجَارِ
والشاهد: نصب المفعولين بنبت، وهما الضمير و«نعم».

ولم يستشهد بهذا البيت من النحاة سوى المصنف فيما اطلعت عليه من كتبهم.
ديوان النايعة ٢٣٥، جهرة أشعار العرب للقرشي ١١٣ (طبعة دار صاد - بيروت).

(٥) الكتاب ٣٩/١ - ٤٠، الكفاية بشرح الرضي ٢/٢٧٩.

ويجوز الاختصار على أحدهما إذا دل على المحذوف دليل كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْصِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾. أي: لا يحسن الذين يبخلون به هو خيراً لهم، أو يَخْلُهُمْ هو خيراً لهم. ذكر ذلك ابن مالك في شرح الكافية ٢/٥٥٢، والرضي ٢/٢٧٩.

حَذَفُهَا جَمِيعاً مَعَ قَرِينَةٍ تَنْبِئُ عَنْهُمَا^(١)، كَقَوْلِهِمْ^(٢): «مَنْ يَسْمَعُ يَحَلْ»^(٣).
وَيَجُوزُ إِنْغَائِهَا^(٤) إِذَا تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ، لَاسِيقِلَالٍ^(٥) الْجُزْأَيْنِ كَلَاماً،
فَصَارَتْ كَالْحَشْوِ، مِثْلَ «زَيْدٌ/ عَلِمْتُ قَائِمٌ» أَوْ «زَيْدٌ قَائِمٌ عَلِمْتُ»^(٦)، وَإِعْمَالُهَا،
لِقُوَّةِ تَصَرُّفِهَا.

وَبِالْغَائِهَا حَتْمًا بِحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ»^(٨) عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟ أَيْ:
عَلِمْتُ مَا يُجَابُ بِهِ ذَلِكَ. أَوْ النَفْيِ، نَحْوُ «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ عِنْدَكَ». أَوْ اللَّامِ، نَحْوُ
«عَلِمْتُ لَزَيْدٌ عِنْدَكَ»، إِذْ لِلثَّلَاثَةِ^(٩) صَدْرُ الْكَلَامِ، فَلَا تَصِيرُ حَشْوًا.
وَبَابُ: «أَعْطَيْتُ» بِالْعَكْسِ فِي هَذِهِ الْخَصَائِصِ.

فَرَع:

وَيَجُوزُ كَوْنُ فَاعِلِهَا وَمَفْعُولِهَا ضَمِيرَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ «عَلِمْتُنِي مَنْطَلَقًا وَ
«وَجَدْتُنَا قَائِمًا» أَيْ: وَجَدْتُ أَنْتَ نَفْسَكَ قَائِمًا. قَالَ/:

(١) وهو أسهل من حذف أحدهما، لكن بشرط الفائدة. شرح الكافية لابن مالك ١٥٥٣/٢.
(٢) ت: كقوله.

(٣) مجمع الأمثال ٣٠٠/٢، الأمثال لابن سلام ٢٩٠، المستقصى ٣٦٢/٢، جمهرة الأمثال
لأبي هلال العسكري ٢٦٣/٢، فصل المقال لأبي عبيد البكري ٤١٢، اللسان (خيل).
وهذا المثل يضرب في ذم مخالطة الناس، واستحباب الاجتناب عنهم. والمعنى: من يسمع
أخبار الناس ومعايهم يقع في نفسه عليهم المكروه، أي يخل مسموعه صادقاً.
وانظر التبصرة ١١٤/١، الباب ٤١٦، شرح الكافية لابن مالك ٥٥٣/٢، الإيضاح لابن
الحاجب ٦٥/٢، الرضي ٢٧٩/٢، شرح ابن يعيش ٨٢/٧.

(٤) في غير ت، د: (ويجوز الغاؤها) وما أثبتته أوفق بالسياق لأنه عطف قوله: (وتختص بمنع
الاقتصار).

(٥) ت: لاستفقال.

(٦) د: نحو.

(٧) شرح الكافية لابن مالك ٥٥٦/٢، والرضي ٢٧٩/٢.

(٨) ت: أزيداً.

(٩) الاستفهام والنفي ولام الابتداء.

٣٧١ - تَلَقْتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتُني^(١)
وَجِئْتُ مِنَ الْإِصْغَاءِ لَيْتاً وَأَخْذَعَا
ويمتنع في أفعال الحواس كـ «ضَرَبْتُني» و «سَتَمْتُني» .
وأجازوا «عَدِمْتُني»^(٢) . قال :
٣٧٢ - لَقَدْ كَأَنَّ لِي عَنْ ضَرَبَتَيْنِ عَدِمْتُني
.

٣٧١ - الطويل . من أبيات ثمانية أوردتها أبو تمام في الحماسة ونسبها للصمة بن عبد الله القشيري . ونسبها ابن خلكان ليزيد بن الطثرية عن المرزباني ، وهي في ديوانه ٧٨ ، وفي ديوان مجنون ليلي ١٩٨ ، ١٩٩ ، وفي ديوان قيس بن ذريح ١٢١ ، وفي زيادات ديوان ابن الدمينه ١٧٩ .

الليت - بكسر اللام - صفحة العنق . الأخدع : عرق في العنق . الإصغاء : الميل . ونصب ليتاً وأخذعاً على التمييز .

والمعنى أنه أكثر من الالتفات جهة الحي لما حان الفراق حتى وجد نفسه وجع الليت والأخدع لدوام الالتفات تحسراً في أثر الفاتت من أحبابه وديارهم .

والشاهد في قوله : «وجدتني» حيث جاء فاعل «وجد» ومفعولها ضميرين لشيء واحد ، ولم يستشهد بالبيت أحد من النحويين فيما أعلم .

ديوان الحماسة ٣/٢ - ٤ (تحقيق عبد الله عسيلان - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م) . الأغاني ٥/١٢٧ ، وفيات الأعيان ٦/٣٧٠ - ٣٧١ ، أمالي القاضي ١/١٩٠ - ١٩٢ ، دلائل الإعجاز ٣٣ ، شرح المزموعي ١٢١٨ .

(١) ت : وجدتني .

(٢) وكذا (فقدتني) أجروهما مجرى (علمتني) ونحوه .

انظر الفصل وشرح ابن عيش ٧/٨٨ ، أمالي ابن الشجري ١/٣٩ ، شرح الكافية لابن مالك ٥٦٣/٢ .

٣٧٢ - طويل عجزه :

وَعَمَّا أَلاَتِي مِنْهُمَا مُتَزَحِّحُ

وهو لجران الغزدي (ديوانه ٤٠) ، واسمه المستورد ، وقيل : عامر . ولقب بجران العود لقوله في زواجه في نفس القصيدة :

خَذَا حَذْرًا يَا جَارَتِي فإِنْسِي رَأَيْتُ جِرَانَ الْعَوْدِ قَدْ كَاذَ يَصْلُحُ =

وقد يلّي المتعدّي إلى اثنين ثلاثة مفاعيل، هي في الحقيقة اثنان، كقولك: «جعلت الشيء خُلواً حامضاً» أي: جامعاً للوصفتين^(١). ومنه قوله - تعالى - : ﴿حَقَّقْ جَعَلْنَهُمْ حَصِيدًا خَمِيدًا﴾^(٢).

وقد أُجْرِيَ القول^(٣) المضارعُ المُستفهمُ^(٤) عنه المخاطبُ^(٥) مَجْرَى الظَّنِّ^(٦) فَنَصَبَ^(٧) مَفْعُولَيْنِ، كقوله:

٣٧٣ - متى تقولُ القُلُصَّ^(٨) الرَّوَاسِمَا

يُذْنِنِ أَمْ قَاسِمِ قَاسِمَا

= وأراد بجران العود سَوْطاً كان قَدُّهُ من جلدٍ بعيرٍ نحره، وهو أصلب ما يكون من السياط وأشدّها. والضرتان: المرأتان، وأراد زوجته.

والشاهد: قوله «عدمّتي» باتحاد ضمير الفاعل والمفعول.

ألملي ابن الشجري ٣٩/١، شرح ابن عيش ٨٨/٧، ٨٩، المساعد ٣٧٣/١.

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٥٥١/٢.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ١٥.

(٣) ت: وقد أجرى القوم القول.

(٤) ن: المستفهم.

(٥) سقطت من ش عبارة (المستفهم عنه المخاطب).

(٦) الأصل: العلم.

(٧) الأصل، ت: فينصب.

٣٧٣ - رجز، لِهْدَبَةِ بن الحَشْرَمِ المُذْرِي.

القلص: جمع قلوّص، وهي الناقة الشابة. الرواسم: جمع راسمة، من الرسيم وهو نوع من سير الإبل.

ويروي: أم حازماً وحازم. وأراد ابنة عمه، وهي أخت زياد بن زيد العذري.

والشاهد: اجراء (تقول) مجرى (ظن) ونصب المفعولين بها، وهما (القلص) وجملة يذنين.

الشعر والشعراء ٦٧٢، الجمل ٣١٥، المقرب ٢٩٥/١، شرح التبريزي ٤٦/٢، الشذور

٣٧٩، شرح ابن عصفور ٤٦٤/١، ابن عقيل ٣٨٠/١، العيني ٤٢٧/٢، مع الهوامع

١٥٧/١، الدرر ١٣٩/١، الأشموني ٣٦/٢.

(٨) ت: القلوّص.

وقوله:

٣٧٤ - أَمَا الرَّحِيلُ قُدُونٌ بَعْدَ غَدٍ^(١) فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا
فَسَلِيمٌ أَطْلَقْتُ^(٢)، وأكثر العرب تَخْكِ ما بعده إذا اختلَّ قَيْدٌ^(٣): أَمَا لَفْظُهُ فَلَإِ
يُعَيَّرُ، ومنه:

٣٧٥ - سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدَحٍ ائْتَجِعِي بِبَلالٍ^(٤)

٣٧٤ - الكامل، لعمر بن أبي ربيعة المخزومي (ديوانه ٤٩٣ ط دار النشر - بيروت ١٣٩٨ هـ).

دون بعد غد: أراد به غداً. والكلام على لسان صاحبة الشاعر.

والشاهد فيه كالذي في سابقه، حيث أعمل (تقول) أعمال (ظن) لأنها بمعناها، حيث أراد
الاعتقاد القلبي. والمفعولان هنا هما (الدار) وجملة (تجمعنا).

قال سيبويه بعده: (وإن شئت رفعت بما نصيبته فجعلته حكاية).

سيبويه ١/١٢٤، جل الزجاجة ٣١٤، شرح ابن يعيش ٧/٧٨، شرح ابن عصفور ١/

٤٦٢، ٤٦٤، شرح مشكلات الحماسة ٦٢، شرح السيرافي ١/٣٦٠، التبصرة ١/١١٨،

المقتضب ٢/٣٤٨، العيني ٢/٤٣٤، التصريح ١/٢٦٢.

(١) سقط صدر البيت من ش.

(٢) بنو سليم يجرون القول مجرى الظن مطلقاً، سواء كان فعلاً ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً،

أو اسم فاعل، أو مصدرأ، فيقولون: «قلت زيدا منطلقاً» و«أعجبني قولك: عمرأ مقيماً»
و«أنت قائل بشرأ كريماً».

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/٥٦٧.

(٣) سقط من ش عبارة (إذا اختل قيد).

(٤) العجز لم يذكر في ش.

٣٧٥ - من الوافر، لذي الرمة (ديوانه ٤٤٢). من قصيدة له في مدح بلال بن أبي بردة.

الانتجاع: التردد في طلب العشب والماء. صيدح: اسم ناقة لذي الرمة.

والشاهد: رفع (الناس) على الحكاية، أي: سمعت من يقول: «الناس ينتجعون غيثاً»

فحكى ما قال القائل، فكأنه قال: سمعت هذا الكلام. قال المبرد في الكامل: فهذا لا

يجوز سواه.

وذكر البغدادي في الخزانة أنه روي بنصب (الناس) ذكر ذلك جماعة ثقات منهم ابن السيد في

أبيات المعاني، والفارقي في شرح أبيات الأيضاح، والزمخشري وغيره. وقال الفارقي في

الإفصاح: (البيت يروى بوجهين بنصب الناس ورفع، فمن نصب فأمره ظاهر بـ «سمعت»،

ومن رفع فعلى الحكاية، لأن سمعت فعل غير مؤثر فجاز أن يعلق وتقع بعده الجملة). =

/برفعِ الناسِ، (أي: سمعتُ من يقولُ)^(١).
أو معناه^(٢) فَتَعْمِلُهُ حَتْمًا كَقَوْلِكَ لِمَنْ هَلَكَ: «قَالَ^(٣) حَقًّا»، ونحوه.

فرع:

ولبعض أفعالِ القلوبِ مَعْنَى آخَرَ تُعَدَّى فِيهِ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَهِيَ «عَلِمْتُ» و «رَأَيْتُ» و «ظَنَنْتُ» و «وَجَدْتُ» بِمَعْنَى «عَرَفْتُ» و «أَبْصَرْتُ» و «أَتَّهَمْتُ» و «أَصْبَبْتُ»^(٤).

باب أعطى وكسى

النوعُ الثالثُ تَوَقَّفَ فَهَمِيَّتُهُ^(٥) عَلَى مُتَعَلِّقَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ، إِمَّا بِمَجْرَدِهِ ك «كَسَوْتُ»، أَوْ بِزِيَادَةِ عَدَّتِهِ إِلَى الثَّانِي ك «أَوْلَيْتُ» وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهْمًا، وَأَصْلُهُ «وَلَيْ زَيْدٌ عَمْرًا» وَ «عَطَا^(٦) دِزْهَمًا» أَي: تَنَاوَلَ^(٧). قَالَ:
٣٧٦ - وَتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَنْنٍ . . .

= المقضب ١٠/٤، جل الزجاجي ٣١٥، الكامل ٥٣/٢، العقد الفريد ٣٣٣/٥،
شواهد الكشاف ٢١٢، شرح ابن عصفور ٣٠٣/١، شروح سقط الزند ١٢٠٥، الخزانة
١٦٧/٩، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ٣٣٠، التصريح ٢٨٢/٢،
اللسان (صدق، نجع).

- (١) ما بين القوسين زيادة من ن، د.
 - (٢) عطف على (أما لفظه). والمراد باختلال معناه أن لا يكون الفعل بمعنى الظن.
 - (٣) (قال) ساقطة من ت.
 - (٤) انظر شرح الكافية لابن مالك ٥٤٢/٢، شرح الفريد ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩ مع الحواشي.
 - (٥) الذي في كافية ابن الحاجب (فهمه) والمعنى واحد، شرح الرضي ٢٧٢/٢، وشرح ابن يعيش ٨١/٧.
 - (٦) ن: وأعطا.
 - (٧) ش: يتناول.
- ٣٧٦ - طويل، تمامه:

وتعطو برخص غير شنن كائنه أسارع ظنبي أو مساويك إن سجل
لامرى القيس من مقلته (ديوانه ص ١٧). وهو البيت السابع والثلاثون فيها.
العطو: تناول، وفعله عطا يعطو، الرخص: اللين الناعم. الشنن: الغليظ الكثر =

أو بحرفٍ ثم تُوسَّع فيه فحذِفَ كـ «اسْتَغْفَرْتُ»^(١) الله ذَنْباً»^(٢) و «اخْتَزَتْ
الرجالَ عَمراً»^(٣).

وكلُّ ما أفادَ فائدتَها تَعَدَّى تَعْدِيَّتَها^(٤)، كقوله:

٣٧٧ - أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَقْعَلَ مَا أَمِرْتُ بِهِ

.

=الأساريع: جمع أسروع، وهو دود يكون في البقل والأماكن الندية تشبه به أنامل النساء.
ظني: اسم مكان بعينه. مساويك: جمع مساوك. أسحل: شجرة تدق أغصانها في استواء،
تشبه بها أصابع النساء في الدقة والاستواء. والمراد: أنها تتناول الأشياء ببنان لين ناعم، لا
غليظ ولا كثر.

والشاهد: استعمال أصل (أعطى) قبل دخول همزة النقل.

المنصف ٥٨/٣، شرح القصائد السبع الطوال للأنباري ٦٦، شرح المعلقات للزوزني
٥٥، شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي ٦٢، شرح ابن عيش ٩٢/٦، ١٤٤/٧،
حاشية يس ٨٥/٢.

(١) ش: استغفر. ولم توضع علامة الشعر في سائر النسخ فأثبت ما فيها ليناسب ما بعده.
(٢) ومنه قوله

استغفرُ الله ذنباً لستُ مُحْصِيَةً رَبَّ العبادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

انظر سيبويه ٣٧/١، المقتضب ٣٢٠/٢، الخصائص ٢٤٧/٣، أمالي المرتضى ٤٧/٣،
الافتضاب ٤٦٠، معاني الفراء ٣١٤/٢، المقتصد ٦١٤/١، تأويل مشكل القرآن ١٧٧،
أوضح المسالك ٣٦٢/٢، المخصص ١٤٤/١٤، الخزانة ١١١/٣.

(٣) منه قوله تعالى: ﴿وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبِيحَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف، ١٥٥]. أي: من قومه. وانظر
شرح الفريد ٢٩٢.

(٤) د: تعديها.

٣٧٧ - بسيط، عجزه:

فقد تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَسَبٍ

وقد وقع هذا البيت في شعرين مختلفين، أحدهما لأعشى طرود، واسمه إياس بن عامر، وقيل
غير ذلك، والآخر مختلف فيه، فقيل: لعمر بن معد يكرب الزبيدي - ونسبه له سيبويه -
وقيل: للعباس بن مرداس السلمي، وقيل: لزراعة بن السائب، وقيل: لخفاف بن ثدبة.
النسب: المال الثابت كالضياح ونحوها، من نسب الشيء. والمال: الإبل، أو هو يعم
الجميع. =

وقد يُقتصرُ على أحدِ مفعولَيْها. ولا تُلغى وإن تَوَسَّطَتْ أو تَأَخَّرَتْ، بخلاف باب «عَلِمْتُ»^(١).

باب أعلم وأرى

النوعُ الرابعُ ما تَوَقَّفَ^(٢) عَقْلِيَّتُهُ على ثلاثةِ بزيادة فيه. وهي «أَعْلَمَ» و «أَرَى» و «أَنْبَأَ» و «نَبَأَ» و «أَخْبَرَ» و «خَبَرَ» و «حَدَّثَ»^(٣).
ح: «أَنْبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا» متعدُّ إلى واحدٍ فقط، إذ التقدير: أَنْبَأْتُهُ^(٤) نَبَأًا، والنَّبَأُ هو كَوْنُ عَمْرٍو قَائِمًا، فالْآخَرَانِ مفعولٌ^(٥) مطلقٌ^(٦). قلت: وهو وَهْمٌ، إذُ

= والشاهد: (أمرتكَ الخير)، أي بالخير، فحذفت الباء وعاقبها النصب. وهو كثير في كلامهم.

سيبويه ٣٧/١، المقتضب ٣٥/٢، ٨٦، ٣٢١، ٣٣١، جمل الزجاجي ٤٠، المحاسب ١/ ٥١، ٢٨٢، ابن الشجري ٣٦٥/١، ٢/ ٢٤٠، شرح ابن عصفور ١/ ٣٠٥، رغبة الأمل ١/ ١٣٦، ٨/ ١٩٢، الفصل ٣٩١، شرح ابن يعيش ٢/ ٤٤، ٨/ ٥٠، المغني ٤١٥، ٧٣٦، الكامل ٣٢، المؤلف والمختلف ١٧.

(١) مما ألحق بأفعال هذا الباب أيضاً: «سَمَى» و«أَخْفَرَ» و«عَرَفَ» و«اسْتَكْبَنَ» و«نَارَعَ». قال العصام: (واعلم أن هذا باب طويل، لم أجد أحداً ضبطه، فتصديت لضبطه، فبلغ ما جمعت أربعين، لم أذكرها هنا خوف الإطناب، فأرجو أن يوفقني الله على تمام ضبطه، فأجعله رسالة للطلالين، فإنه من أهم المطالب) شرح الفريد ٣٠٥ - ٣٠٦. وانظر الهمع ١/ ١٥٠ - ١٥١، والتسهيل ٧١.

(٢) ن: توقفت.

(٣) لم يلحق سيبويه بأعلم وأرى إلا «نَبَأَ» وزاد غيره «أَنْبَأَ» و«حَدَّثَ» و«خَبَرَ» و«أَخْبَرَ» وزاد الأَخفش «أَطْلَنَ» و«أَخَسَّبَ» و«أَخَالَ» و«أَزَعَمَ» و«أَوْجَدَ» قياساً. ورده ابن مالك والرضي. انظر الكتاب ٣٨/ ٤١، الارتشاف ٢/ ٩٦٣، شرح الفريد ٣٠٦-٣٠٧، شرح الرضي ٢/ ٢٧٤-٢٧٥، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٣.

شرح ابن يعيش ٧/ ٦٥.

(٤) ت: أنبأ.

(٥) ش: هو مفعول.

(٦) قال ابن الحاجب في شرح الكافية له ص ١١٠: (وأما «أَنْبَأَ» و«نَبَأَ» و«أَخْبَرَ» و«خَبَرَ» و«حَدَّثَ» فقد ذكرها النحويون في باب المتعدي إلى ثلاثة، وهي في التحقيق متعدية إلى واحد، ولكنها لما استلزمت معنى الاعلام أجريت مجراه لأن الأخبار المستقيم إنما يكون عن معلم أو عن ظن). وانظر الرضي ٢/ ٢٧٥.

مصدر^(١) أَتْبَأْتُهُ «إِنْبَاءً» لا «نَبَأً». والإنباء هو الإخبار.

لا كَوْنُ عمرو قائماً، فهو كـ «أَعْلَمْتُ» سواء^(٢).

وهذه مفعولها الأول كمفعول «أَعْطَيْتُ»، والثاني والثالث كمفعولي «عَلِمْتُ»^(٣).

وقد تُعْنِي «أَنْ» المشددة عن الأخيرين، إذ يصح انسياكهما مَصْدَرًا، نحو «أَعْلَمْتُ زَيْدًا أَنَّ عمراً قائمٌ»^(٤).

والمكسورة إنما تُعْنِي عن الثالث فقط، إذ لا يصح انسياكها، نحو «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عمراً إنه قائمٌ». فَإِنْ كان الثاني معنًى امْتَنَعَتِ المكسورة لا المفتوحة، نحو^(٥) «أَعْلَمْتُ زَيْدًا شَأْنَكَ أَنْكَ قائمٌ»، إذ التقدير: أَعْلَمْتُهُ قِيَامَكَ.

ويجوز كَوْنُ الثالث جملةً، كخبر المبتدأ^(٦)، نحو «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عمراً قام أبوه، أو أبوه قائمٌ».

(١) ت: وهو مصدر.

(٢) قال الرضي في شرحه ٢/٢٧٥ بعد مناقشة ابن الحاجب في رأيه: «فظهر بهذا أن ما قال المصنف، وهو أن «زَيْدًا قائماً» في «أَخْبَرْتُكَ زَيْدًا قائماً» خبر خاص، وأن «خبراً» في قولك: «أَخْبَرْتُكَ خبراً» خبر مطلق، وكلاهما منصوبان على أنه مفعول مطلق ليس بشيء»، بل الأول خبر خاص بلا ريب، لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به، أي مخبر به خاص، والثاني خبر مطلق، ولفظ الخبر ههنا بمعنى الإخبار لا المخبر به فجعل أحدهما كالآخر إما غلط أو مغالطة).

(٣) أي فيجوز ألا يذكر لها مفعول أصلاً كباب أعطيت، وأن تذكر مفاعيلها الثلاثة، وأن يذكر الأول دون الثاني والثالث، وأن يذكر الثاني والثالث دون الأول. وأما ذكر واحد من الثاني والثالث دون الآخر فيأتي فيه الخلاف المتقدم في باب (علمت).

انظر الرضي ٢/٢٧٦، وشرح ابن يعيش ٧/٨٢.

(٤) المصدر السابق ٢/٢٧٥.

(٥) د: لو.

(٦) أي كما جاز أن يكون خبر المبتدأ جملة.

المتعدي إلى واحد بنفسه

النوع الخامس ما تَوَقَّفَ فَهَيَّئَتْهُ عَلَى مُتَعَلَّقٍ وَاحِدٍ كـ «ضربتُ زيداً». وأفعال الحواسِّ الخمسِ^(١)، وهي المُرَادَةُ^(٢) بقولهم^(٣): «فلانٌ يضربُ أخماساً في أسداسٍ»^(٤) أي: الخمسُ الحواسِّ في الستِّ الجهاتِ^(٥).

(١) عطف على «ضربتُ زيداً» وهو عطف عام على خاص، يريد: وأفعال الحواس كلها مما يتعدى إلى مفعول واحد، نحو «أبصرته وشمته وذقته ولمسته وسمعته» فكل واحد من أفعال هذه الحواس يقتضي مفعولاً ما تقتضيه تلك الحاسة.
وانصر شرح الرضي ٦٢/٧.

(٢) ت: المراد.

(٣) ن: في قولهم.

(٤) يقال: ضرب أخماساً لأسداس، إذا أظهر أمراً يكتنى عنه بغيره. قال في اللسان (خمس): (قال ابن الأعرابي: العرب تقول لمن خاتل): ضرب أخماساً لأسداس. وأصل ذلك أن شيخاً كان في إبله ومعه أولاده، رجالاً يرعونها قد طالت غربتهم عن أهلهم فقال لهم ذات يوم: ارعوا إبلكم ربعا، فرعوا ربعا نحو طريق أهلهم، فقالوا له: لو رعيناها خمسا، فزادوا يوماً قبل أهلهم، فقالوا: لو رعيناها سدسا، فقطن الشيخ لما يريدون، فقال: ما أنتم إلا ضرب أخماس لأسداس، ما همتكم رعيها، إنما همتكم أهلكم، وأنشأ يقول:

وذلك ضرب أخماس أراه لأسداس عسى ألا تكونا

وقال الجوهري في الصحاح (خس): (وقولهم: فلان يضرب أخماساً لأسداس، أي: يسعى في المكر والخديعة. وأصله في أظماء الإبل).

ورواية المصنف له هنا بـ «في» مكان اللام وقعت في بعض الصحاح كما في حاشيته.

وانظر مجمع الأمثال للميداني ٤١٨/١.

(٥) هذا تفسير غريب منه للمثل، إذ المعروف أن الخمس واليُس من أظماء الإبل. والأصل

فيه أن الرجل إذا أراد سفراً بعيداً عود إبله أن تشرب خمسا ثم سدسا، حتى إذا أخذت في السير صبرت عن الماء. و«ضرب» هنا بمعنى بين وأظهر، والمعنى أظهر أخماساً لأجل أسداس، أي: رقي إبله من الخمس إلى السدس.

وانظر الحاشية السابقة.

وهذا النوع^(١) لا يُلغى تَقْدَمُ أم^(٢) تَأَخَّرَ، ويجوزُ حذفُ مفعولِهِ^(٣) كما مرَّ^(٤).

المتعدي بحرف الجر...

النوع السادس/ ما يتعدى إلى واحدٍ بحرف جرٍّ، أو تضعيفٍ، أو همزةٍ، نحو «مررتُ بزيدٍ»، «نزلتُ على عمروٍ»، «كُرِّمَ اللهَ وَجْهُهُ»، «أكرمَ زيدٌ عمرواً». ويصحُّ العطفُ على المجرورِ بالنصبِ على المحلِّ^(٥)، إذ مَغْنَى مررتُ: جاوزتُ. فَإِنْ بُنِيَ للمفعولِ جازٌّ في المعطوفِ/ الجرُّ على اللفظِ، والرفعُ على المحلِّ الأقرَّبِ، والنصبُ على المحلِّ الأبعدِ^(٦). وقد يتعدى تارةً بنفسِهِ وتارةً بحرفِ جرٍّ^(٧) كـ «شكرتُ زيدا» و «شكرتُ له» و «كَلَّمْتُ له» و «كَلَّمْتُ له»^(٨) و «وَزَنْتُهُ» و «وَزَنْتُ له»^(٩) و «رَجَعْتُه» و «رَجَعْتُ إليه».

الفعل المبني للمجهول

النوع السابعُ فعلٌ لم^(١٠) يُسَمَّ فاعِلُهُ، وأَقِيمَ مَفْعُولُهُ مَقَامَهُ. وشرطُهُ تغييرُ صيغَتِهِ بضمٍّ أَوَّلِهِ وكسرٍ ما قبلَ آخرِهِ ماضِياً^(١١).

(١) النوع) ساقطة من ت.

(٢) ت: أو.

(٣) الأصل، ش: فعله.

(٤) في مبحث المفعول به.

(٥) لأن موضع المجرور النصب بأنه مفعول، فيصح الجر على اللفظ والنصب على الموضع. شرح ابن يعيش ٦٥/٧.

(٦) مثال: مرَّ بزيد وعمرو. فيجوز في «عمرو» الجر عطفاً على لفظ زيد، ويجوز الرفع عطفاً على موضعه لكونه نائب فاعل، ويجوز النصب عطفاً على محله وهو كونه مفعولاً به في الأصل.

(٧) (جر): زيادة من ش، ن.

(٨) سقط (كلته وكلت له) من ت. وفي الصحاح (كيل): (ويقال: كلته، بمعنى كلت له، قال تعالى: ﴿وَلَا كَالْوُثَمِ﴾ أي كالوا لهم).

(٩) في الصحاح (وزن): (ويقال: وزنت فلاناً، ووزنت لفلان. قال تعالى: ﴿وَلَا كَالْوُثَمِ أَوْ وُزُوهُمْ يُخْتَارُونَ﴾).

(١٠) ت، ن، م، د: ما لم).

(١١) سقط من نسخة ش (ماضياً). وقد تقدم مثل هذا في مبحث نائب الفاعل، فلا وجه لإعادته هنا.

وَيُضَمُّ الثالثُ مع همزة الوصل، نحو «اسْتُخْرِجَ» و«انْطَلِقَ». والثاني مع التاء، خوف اللَّبْسِ، نحو «تُضَوِّرُ»، إذ لو قلت: «تُضَارِبُ» التَّبَسُّ بالمبني للفاعل^(١).

ومعتلُّ العين الأَفْصَحُ فيه^(٢) «قِيلَ» و«بِيعَ». وقد جاء الإشمام، والواو^(٣). ومثله: «اخْتِيرَ»^(٤) و«انْقِيدَ»، والإِعْلَالُ واجِدٌ^(٥)، دون «اسْتُخْرِجَ» و«أُقِيمَ»^(٦).

وإن كان مُضَارِعاً ضَمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ ما قَبْلَ آخِرِهِ مطلقاً، نحو «يُضْرَبُ»^(٧) و«يُذْخَرُ»^(٨) و«يُسْتَخْرَجُ».

ومعتلُّ العين تَقْلِبُ^(٩) فيه أَلْفاً، نحو «يُقَالُ» و«يُبَاعُ» كماضِيه^(١٠).

(١) انظر شرح الرضي ٢/ ٢٧٠.

(٢) (فيه) ساقطة من ت.

(٣) الروا أقل اللغات فيها، أما الإشمام فهو فصيح وإن كان قليلاً. قال الرضي ٢/ ٢٧٠ - ٢٧١: (وحقيقة الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتعمل الياء الساكنة بعدها نحو الروا قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها. هذا هو مراد القراء والنحاة بالإشمام في هذا الموضع. وقال بعضهم: الإشمام ههنا كالإشمام حالة الوقف، أعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسراً خالصاً، وهذا خلاف المشهور عند الفريقين).

(٤) ت: باب اختير.

(٥) يعني أن بابي «انْقَعَلَ» و«انْقَعَلَ» معتلّ العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما، لمشاركتها له في العلة، وهي استتقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها.

شرح الرضي ٢/ ٢٧١.

(٦) يعني أن بابي «اسْتَفْعَلَ» و«افْعَلَ» معتلّ العين لا يجيء فيهما إلا الكسر الخالص دون الضم والإشمام، لأن ما قبل حرف العلة فيهما ساكن، بخلافه فيما سبق، فإنه مضموم.

(٧) ت: يضرب زيد.

(٨) ش: يدخل.

(٩) ت: تقلب.

(١٠) ش: (كمصدره وماضيه). والمراد: حملاً للمضارع على ماضيه في إسكان العين.

وانظر الرضي ٢/ ٢٧٢.

فعل التعجب

النوع الثامنُ فعلاً التعجب، وهما «ما أَفْعَلُهُ» و «أَفْعِلْ بِهِ»، كـ «ما أَحَسَّنَ زيداً» و «أَحْسِنْ بِهِ».

ولا يتصرفان في أنفُسِهِنَّ، فلا يتقدَّم معمولُهُما عليهما، ولا^(١) يثنى منهما اسمُ فاعلٍ ولا مفعولٍ، ولا مُضَدَّرَ لهما.

ولكلٍّ واحدٍ حُكْمٌ يَخْصُهُ، أما «ما أَفْعَلُهُ» / فَمَحَلُّ «ما» الرفعُ بالابتداءِ اتفاقاً.

يه: وهي نكرة، (إذ)^(٢) التقديرُ: شَيْءٌ حَسَنٌ زَيْدًا^(٣). وهو قويٌّ، لمناسبة التعجبِ الإبهامِ، ضعيفٌ، إذ لا مُخَصَّصٌ للنكرة^(٤).

ش: بل موصولة، أي الذي حَسَّنَ زيداً هو شيءٌ، فَحُذِفَ الخبرُ^(٥). قلنا: حَذَفُهُ - ولا سادَّ مَسَدُهُ - حَطَأً^(٦).

فر. عبد: بل استفهامية^(٧)، أي: أي شيءٍ^(٨) حَسَّنَ زيداً؟^(٩) قلت: وهو

(١) (لا): ساقطة من ش.

(٢) (إذ) زيادة من ش فقط.

(٣) في الكتاب ٧٢/١: (زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يتكلم به).

وانظر الكافية وشرح الرضي ٣٠٩/٢ - ٣١٠، شرح ابن يعيش ١٤٩/٧، شرح ابن عصفور ٥٨٣/١، شرح الكافية لابن مالك ١٠٨١/٢.

(٤) أي حتى يسوغ الابتداء بها.

(٥) انظر المقتضب ١٧٧/٤، الأصول ٥٩/١، شرح ابن عصفور ٥٨٢/١.

وللأخفش قول آخر فيها كقول سيبويه. الرضي ٣٠٩/٢ - ٣١٠، شرح ابن يعيش ١٤٩، شرح الكافية لابن مالك ١٠٨١/٢.

(٦) ت: (شاذ خطأ).

(٧) فيكون خبرها ما بعدها.

(٨) (أي شيء) ساقطة من ت.

(٩) انظر شرح الرضي ٣١٠/٢، وشرح الأشموني ١٤/٣.

أَقْرَبُهَا^(١). وَلَا يُقَالُ: التَّعَجُّبُ^(٢) إِخْبَارٌ لَا اسْتِخْبَارٌ، إِذْ قَدْ حُكِمَ بِهِ، وَإِنَّمَا يُسْأَلُ عَنْ سَبَبِهِ. وَمِنْهُ «لَلَّهِ فُلَانٌ أَيْ رَجُلٍ»^(٣).

قال:

٣٧٨ - وَلِلَّهِ^(٤) عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيْمَا فَتَى
لَكُنْ فِيهِ^(٥) انْتِقَالٌ مِنْ إِنْشَاءٍ إِلَى إِنْشَاءٍ، وَالْمَعْهُودُ الْإِنْتِقَالُ مِنْ حَبْرٍ إِلَى
إِنْشَاءٍ^(٦).

(١) قال الرضي في الموضع السابق: (وهو قوي من حيث المعنى، لأنه كان جهل سبب حسنة فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا آدْرَاكَ مَا يَوْمُ آلْيَاسِينَ﴾).

(٢) (التعجب) ساقطة من ت.

(٣) (أَي رَجُلٍ) ساقطة من ت.

(٤) ت: فُلَّهُ.

٣٧٨ - طويل، صدره:

فَاوْثَاثٌ إِيْمَاءٌ خَفِيًّا لِيَحْبَتَرَ

وهو للراعي النميري من أبيات قالها حين نزل به أضياف فلم يجد لهم قري، فأوماً إلى حبتَر وهو غلامه. وقال الأعلام هو ابن اخته إيماء خفياً. أن ينحر ناقة من إبل أصحابه - وكان في غير محله - على أن يخلفها على صاحبها إذا لحق بأهله، ففهم حبتَر ذلك لذكائه وحده بصره دون أن يشعر بذلك أحد من الأضياف.

والشاهد أن «أَيمَا فَتَى» استفهام فهي معنى التعجب. قالب سيبويه: «وأيما استفهام. ألا ترى أنك تقول: سبحان الله من هو؟ وما هو؟ فهذا استفهام فيه معنى التعجب. ولو كان خبراً لم يميز ذلك، لأنه لا يجوز في الخبر أن تقول «من هو» وتسكت).

و«أَيمَا» روي مرفوعاً على أنه مبتدأ وخبره محذوف، وهي رواية سيبويه. ورواه ابن مالك منصوباً على أنه حال من المعرفة.

سيبويه ١٨٠/٢ - ١٨١، شرح الكافية لابن مالك ٢٨٧/١، المساعد ١٦٨/١، شرح المرزوقي ١٥٠٢، شرح الرضي ٣١٠/٢، خزانة الأدب ٣٧٠/٩، العيني ٤٢٣/٣، همع الهوامع ٩٣/١، الدرر ٧١/١، الأشموني ١٦٨/١.

(٥) (فيه) ساقطة من ت.

(٦) مما ذكر في تضعيف هذا القول أن فيه نقلاً من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب، والنقل

من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت.

شرح الرضي ٣١٠/٢.

بص: و «أَفْعَلٌ»^(١) فعلٌ ماضٍ، بدليل نونِ الوقايةِ في «ما أَحَسَّنِي»^(٢). ك: بل اسْمٌ^(٣)، لتصغيرِهِ في قوله:
 ٣٧٩ - يا ما أُمَيْلَحَ غَزَلَانَا شَدَنُّ لَنَا

(١) في «ما أحسن زيداً» ونحوه.

(٢) واستدلوا أيضاً ببنائه على الفتح، ولو كان اسماً معرباً، إذ لا موجب لبنائه. وينصبه للمعارف والتكرات، و«افعل» إذا كانت اسماً لا ينصب إلا التكرات خاصة على التمييز، نحو «زيد أكبر منك سناً، وأحسن منك علماً» ولا يجوز «زيد أكبر منك السن، وأحسن منك العلم».

انظر الإنصاف (مسألة ١٥) ١٢٦/١، المقتضب ١٧٣/٤، ١٩٥، الأصول ٥٩/١، شرح ابن عصفور ٥٨٤/١، شرح الكافية لابن مالك ١٠٧٧/٢.

(٣) يستثنى الكسائي من الكوفيين فإن قوله كقول البصريين. واستدلوا أيضاً بأنه لا يتصرف، ولا مصدر له.

الإنصاف ١٢٦/١، ابن الشجري ١٣١/٢، أسرار العربية ١١٣، شرح ابن عصفور ١/٥٨٣، شرح الرضي ٣٠٨/٢، شرح الكافية لابن مالك ١٠٧٧/٢.

٣٧٩ - بسيط، عجزه:

من هُوَلِيَايُكُنُّ الضَّالِّ وَالسُّمِرِ

نسبه الباخري في دمية القصر إلى بدوي اسمه كامل المتتقي مع بيتين آخرين. ونسب أيضاً لذي الرمة، ولكثير عزة، وللحسين بن عبد الله، ولعلي بن محمد العريني، وللحسين بن عبد الرحمن العريني، وللعرْجِي (ذيل ديوانه ١٨٣)، وللمجنون (ديوانه ١٦٨).

الغزلان: جمع غزال، وهو ولد الظبية، ويشبه العرب به حسان النساء.

شدن: من شدن الظبي إذا قوي وترعرع، والنون الأولى فيه نون الفعل، والثانية ضمير جمع الإناث.

هؤلاء: تصغير هؤلاء على غير قياس. الضال: السدر البري، واحدته ضالة. السمر: شجر الطلع، واحدته سمرة.

والشاهد للكوفيين تصغير (أملح) وهو فعل تعجب، وهذا دليل اسميته عندهم.

ابن الشجري ١٣٠/٢، ١٣٣، ١٣٥، الإنصاف ١٢٧/١، شرح ابن يعيش ٦١/١، ٣/١٣٤، ١٣٥/٥، ١٤٣/٧، دمية القصر للباخري ص ٢٩ (ط راغب النفاخ - حلب ١٩٣٠م) شرح ابن عصفور ١١٣/١، ٥٨٣.

قلنا: تَجَوَّزاً لَا حَقِيقَةً.

بص: والمنصوب بعد «أَفْعَلَ»^(١) مفعولٌ به، بدليلِ صَحَّتِهِ ضميراً متصلاً به.
 لك: بل مُشَبَّهٌ بالمفعول^(٢)، إذ «أَفْعَلَ»^(٣) اسمٌ^(٤) لنا ما مرَّ.

وأما «أَفْعَلَ بِهِ» فالأكثر^(٥) أنَّ معناه الخبر، فـ «أَكْرَمَ بَزِيدَ» مثل «كَرَّمَ زَيْدَ»
 والهمزة للصيرورة كـ «أَغَدَّ البعيرُ» أي: صار ذا غُدَّةٍ^(٦)، فالأمرُ بمعنى الخبر^(٧)،
 كالخبر بمعنى الدعاء كـ «عَفَّرَ»^(٨) الله لك. والباء زائدة مع الفاعل^(٩)، فلا ضمير في
 «أَفْعَلَ» لظهورِ فاعِلِهِ^(١٠).

م. فر. ف: بل معناه الأمر لكل أحد بوضفه بالكرم، ففيه ضميرُ الفاعل،
 والباء مزيدة مع المفعولِ مِثْلُهَا في^(١١): «وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ»^(١٢)، «وَلَا تُلْقُوا
 بِأَيْدِيكُمْ»^(١٣)، وتحتملُ التعدية^(١٤).

(١) بعد أفعل) ساقط من ت.

(٢) ش: للمفعول.

(٣) العبارة في ت: (أو اسم فعل).

(٤) الخلاف في هذا راجع إلى الخلاف المتقدم في كونه اسماً أو فعلاً.

وانظر شرح الرضي ٣٠٨/٢ - ٣٠٩، وشرح الكافية لابن مالك ١٠٧٨/٢ والتصريح ٨٨/٢.

(٥) مكانها (بص) في ت.

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ١٤٧/٧.

(٧) ت: (فالأمر مع الخبر بمعنى الخبر).

(٨) الأصل: يغفر.

(٩) كما في (كفى بالله شهيداً) ونحوه.

(١٠) انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٧٨/٢، وشرح الرضي ٣١٠/٢، وشرح ابن يعيش ٧/١٤٧.

(١١) (في) ساقطة من ت، ن، د. وفي الأصل: (في قوله).

(١٢) سورة المائدة، الآية: ٦.

(١٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٥.

(١٤) انظر مفصل الزمخشري بشرح ابن يعيش ١٤٧/٧، وشرح الرضي ٣١٠/٢، والأشموني

فهرع:

ولا يُبَيِّنَانِ إِلَّا مِنْ ثُلَاثِي مُجَرَّدٍ^(١)، لِيُمْكِنَ الْبِنَاءُ مِنْهُ.

يه/ : أو رُبَاعِيٍّ أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ، نحو «ما أَعْطَاهُ»، لإِمْكَانِ وَضْعِ هَمْزِيَّتِهِ مَكَانَ هَمْزَةِ الْفَعْلِ^(٢).

لا مِنْ لَوْيٍ^(٣)، وَلَا عَيْبٍ، لِأَنَّ مِنْهُمَا «أَفْعَلٌ» لِغَيْرِهِ، فَلَا يَجُوزُ مَا أَدْخَرَجَهُ، وَلَا أَحْمَرَهُ، وَلَا أَغَوَّرَهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، بَلْ يَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ بِ«أَشَدَّ» وَ«أَبْيَنَ» وَنَحْوِهِمَا، نَحْوُ «مَا أَشَدَّ دَخَرَجَتُهُ، وَبَيَاضُهُ»^(٤).

وَلَا يُبَيِّنُ لِلْمَفْعُولِ، إِذْ هُوَ مِنْ «فَعْلٍ» مَضْمُونِ الْعَيْنِ.

وَمَا يُبَيِّنُ مِنْ مُتَعَدٍّ قَدْ رَزَمَ مَبْنِيًّا عَلَى «فَعْلٍ» - بِضَمِّ الْعَيْنِ - لِيَكُونَ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ كَالْغَرِيزَةِ^(٥).

(١) بشرط كونه ماضياً مستمراً، إذ لا يُتَعَجَّبُ إِلَّا مِمَّا وَقَعَ فِي الْمَاضِي وَاسْتَمَرَ، أَمَّا الْحَالُ الَّذِي لَمْ يَتَكَمَّلْ بَعْدَ وَالْمُسْتَقْبَلُ الَّذِي لَمْ يَدْخُلْ بَعْدَ فِي الْوُجُودِ، وَالْمَاضِي الَّذِي لَمْ يَسْتَمِرْ فَلَا تَسْتَحِقُّ التَّعَجُّبَ مِنْهَا. وَلِهَذَا كَانَ أَشْهَرُ صِيغَتِي التَّعَجُّبِ عَلَى الْمَاضِي، وَهُوَ «مَا أَفْعَلُ». انظر الرضي ٣٠٨/٢، وشرح ابن يعيش ١٥٠/٧. وقد جمع ابن مالك في شرح الكافية ١٠٨٤/٢ شروط ما يصاغ منه التعجب بقوله: (كل فعل ثلاثي، متصرف، تام، قابل معناه للتفاضل، غير مبني للمفعول، ولا منفي، ولا مدلول على فاعله بـ «أفعل»). وانظر شرح ابن يعيش ١٤٤/٧.

(٢) أجاز سيبويه بناء التعجب من (أفعل) قياساً. ومنعه المبرد وابن السراج والأخفش والمازني والفارسي في الجميع. وفصل بعضهم فمنعه إذا كانت الهمزة للنقل لأنها إذا ذاك حرف معنى، وأجازه إذا كانت لغير النقل، لأنها لا معنى لها. ونقل الرصی عن الأخفش والمبرد تجويزه من كل ثلاثي مزيد. وهو خلاف ما في المقتضب.

الكتاب ٧٣/١، المقتضب ١٧٨/٤، الأصول ٦١/١، شرح ابن عصفور ٥٧٩/١ - ٥٨٠، الرضي ٣٠٨/٢، شرح الكافية لابن مالك ١٠٨٩/٢، شرح التصريح ٩١/٢.

(٣) أجاز الكوفيون التعجب من البياض والسواد خاصة دون غيرهما من الألوان، نحو «هذا الثوب ما أبيضه» و«هذا الشعر ما أسوده». ومنع ذلك البصريون فيها كسائر الألوان. انظر الإنصاف (مسألة ١٦) ١٤٨/١، شرح ابن عصفور ٥٧٧/١ - ٥٧٨، الأصول ٦٣/١.

(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٨٥/٢، وشرح الرضي ٣٠٩/٢.

(٥) شرح الرضي ٣٠٨/٢.

وقد جاء للمفعول قليلاً^(١)، نحو «ما أنقته، أو أغبته، أو أشهه»^(٢).
ولا يُفصلُ بينه وبين معموله، نحو «ما أحسنَ يا عمرو زيداً»^(٣). وأجازَ
(ني)^(٤) الفصلَ بالظرف، نحو «ما أكرمَ الليلةَ زيداً»^(٥).
مي^(٦): وبالحرف، نحو «ما أحسنَ بالرجلِ أنْ يصدقَ»^(٧).
وقد يُفصلُ بالمبتدأ بعدَ «لولا»، نحو «ما أحسنَ لولا^(٨) شراكُ نعلِهِ زيداً»^(٩).
وبالاستثناء، نحو «ما أحسنَ إلَّا زيداً إخوتَكَ»^(١٠). وبين «ما» والفعلِ بـ «كانَ»^(١١)،
نحو «ما كانَ أحسنَ زيداً».

- (١) صواب العبارة: قد جاء من المبني للمفعول.
- (٢) شرح ابن عصفور ٥٧٧/١، والرضي ٣٠٨/٢.
- (٣) منع الفصل بينهما مطلقاً الأخفش والمبرد وابن السراج.
- انظر المقتضب ١٨٧/٤، الأصول ٦٥/١، شرح الرضي ٣٠٩/٢، وقال الزمخشري في
المفصل بعد أن حكم بمنع الفصل: وقد أجاز الجرمي وغيره من أصحابنا الفصل،
وينصرهم قول القائل: «ما أحسن بالرجل أن يصدق».
- شرح ابن يعيش ١٥٠/٧، واستغرب منه ابن مالك في شرح الكافية ١٠٩٩/٢ اعترافه
بنصرهم بعد أن خالفهم بلا دليل.
- (٤) ش: في.
- (٥) أجازته مع المازني الغراء والجرمي والفارسي والزجاج وابن خروف والشلوين. انظر
الرضي ٣٠٩/٢، شرح ابن يعيش ١٥٠/٧، التصريح ٩١/٢.
- (٦) ت: في.
- (٧) لافرق بين الظرف والحرف في ذلك، فالنحاة المذكورون في الحاشية السابقة أجازوه فيها.
ومن شواهدهم قول عمرو بن معد يكرب: (لله دُرُّ بني نجاشع، ما أكثر في الهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا،
وأكثر في اللَّزْبَاتِ عَطَاءَهَا). انظر المحتسب ٢٨/٢، شرح الكافية لابن مالك ١٠٩٧/٢،
التصريح ٩١/٢، شرح الرضي ٣٠٩/٢، وشرح ابن يعيش ١٥٠/٧، الدرر اللوامع ٢/
١٢١، شرح ابن عصفور ٥٨٧/١.
- (٨) ت: لو.
- (٩) أجاز ذلك ابن كيسان وحده. انظر الرضي ٣٠٩/٢ والتصريح ٩٠/٢، والأشْمُونِي ٢٠/٣.
- (١٠) لم أجد من ذكر هذا غير المصنف.
- (١١) وهي هنا زائدة، ولا اسم لها ولا خبر، لأنها ملغاة عن العمل. الرضي ٢٠٩/٢، شرح
ابن يعيش ١٥٢/٧.

واخْتَلَفَ فِي «أُضْبِحَ» / و «أَمْسَى»^(١) و «ظَلَّ» و «بَاتَ» و «أَضْحَى»^(٢). و «صَارَ»^(٣).

ي: وبفعل مضارع، نحو «مَا يَخْرُجُ أَكْرَمُهُ» و «مَا يَكُونُ أَحْسَنُهُ»^(٤).
ولا يُعَيَّرُ عن^(٥) الأفراد والتذكير بل تقول: «يا رجلاً، يا رجلاً، يا امرأةً أَكْرِمَ بِرَيْدٍ». وكذا «ما أحسنَ الرِّيَاضِينَ، أو المَرْأَةَ».
وإذا اتَّبَعْتَ المجرور^(٦) أَجْرَيْتَ على تابعه - غير البدل - الحركات، فالجرُّ على اللفظ، والرفع والنصب على المَحَلِّ، على الخلاف في فاعليَّته ومفعوليَّته^(٧).

أفعال المدح والذم

النوع التاسع أفعال المدح والذم، وهي: «نِعَمَ» و «يُسَّ» و «سَاءَ» و «حَبَّذَا». بص: وهي أفعال، إذ لا تَجْرِي عليها عواملُ الأسماءِ، وتَلَحُّقُهَا التاء الساكنةُ كـ «نِعَمْتَ» و «يُسَّتْ»^(٨).

(١) تقدم في مبحث الأفعال الناقصة ما حكاه الأخفش والكوفيون عن العرب من قولهم (ما أصبحَ أبزَّدها، وما أمسى أدفأها). انظر الأصول ١/٦٤، شرح ابن عصفور ١/٤١٥، شرح الكافية لابن مالك ١/٤١٣ - ٣١٥، شرح الرضي ٢/٢٩٥. وهو عند البصريين شاذ لا يقاس عليه.

(٢) (وأضحى): ساقطة من ت.

(٣) لم أجد من ذكر تجويز زيادة هذه الأربعة. لكن ابن عصفور نقل في شرح الجمل ١/٥٨٦ عن بعضهم تجويز زيادة كل فعل لا يتعدى نحو «ما قام أحسن زيداً».

(٤) لم أقف على هذا في المراجع المتيسرة.

(٥) ش: على.

(٦) ت: على المجرور.

(٧) تقدم الخلاف في «أفعل به» هل هو أمر معناه الخبر، أو معناه الأمر؟ فعلى الأول يكون المتعجب منه فاعلاً، والباء زائدة مع الفاعل، وعلى الثاني مفعولاً والباء زائدة مع المفعول أو للتعدي. انظر ص ٨٥٢.

(٨) هذا قول البصريين والكسائي من الكوفيين.

انصر الإنصاف (مسألة ١٤) ١/٩٧، شرح ابن عصفور ١/٥٩٨، الأصول ١/٦٨، شرح ابن عيش ٧/١٢٧، شرح الكافية لابن مالك ٢/١١٠٢، شرح الرضي ٢/٣١٢.

ك: بل أسماء^(١)، لدخول حروف^(٢) الجز عليها في قولهم: «نِعَمَ السَّيْرُ عَلَى بَشَسَ الْعَيْرِ»^(٣)، وقولهم: «لَيْسَتْ بِنِعَمَ الْمَوْلُودَةِ»^(٤). قلنا: المجرور مُقَدَّرٌ^(٥).

وجاء في «نِعَمَ» فتح النون وكسر العين، وكسرها، وفتح النون وكسرها مع سكون العين. وكذلك «بَشَسَ»، وكلُّ ثلاثي عَيْنُهُ حرفٌ حَلَقٍ كـ «شَهَدَ» و «فَخِذَ»^(٦). قال:

٣٨٠ - نِعَمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ

(١) أنظر المصادر السابقة في مواضعها، ومعاني الفراء ٥٦/١، ٥٧، ٢٦٧، ٢/١١٩، ١٤١. (٢) د: حرف.

(٣) حكى هذا عن بعض فصحاء العرب انظر الإنصاف ٩٨/١، شرح ابن عصفور ٥٩٨/١، شرح الكافية لابن مالك ١١٠٢/٢.

(٤) في الإنصاف ٩٨/١ - ٩٩: (وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن مسلمة عن الفراء أن أعرابياً بشر بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك فقال: «والله ما هي بنعم المولودة: نُصَرَّتْهَا بكَاءٍ، وبُرُّهَا سَرِيقَةً».

(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٥٩٩/١: (أما قولهم: على بشس العير، فيكون على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كأنه قال: على عير بشس العير. وعلى ذلك يتخرج «والله ما هي بنعم الولد»: بولد نعم الولد).

وفي الإنصاف ١١٢/١ - ١١٣ أن جواب البصريين عن هذا أنه على تقدير الحكاية، أي: نعم السير على عير مقول فيه بشس العير، وما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة، فهو كقول الراجز:

والله ماليلي بنام صاحبه ولا مُخَالِطُ اللَّيْلِ جَانِبُهُ
أي: ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه، إلا أنهم حذفوا منها الموصوف وأقاموا الصفة مقامه ولو كان الأمر على ما ذكر الكوفيون لوجب أن يحكم لنام في البيت بالاسمية لدخول البناء عليه.

(٦) انظر الكتاب ١٠٧/٤ - ١٠٩، المقتضب ١٤٠/٢، الأصول ٦٨/١، شرح الكافية لابن مالك ١١٠٠/٢ - ١١٠١.

٣٨٠ - الرمل، صدره:

مَا أَقَلَّتْ قَدَمَ نَاعِلِهَا

وهو لطرفة بن العبد (ديوانه ٧٣). ويروى:

نِعَمَ السَّاعُونَ فِي الْحَيِّ الشُّطْرُ

وفي «جَبْدًا» فَتُح الحاءِ وَضُمُّهَا^(١).

وشرطُ إنشاء المدح والذم أن يكونَ الفاعلُ مُعْرَفًا باللام، أو مُضَافًا إلى المعرّف بها^(٢) مثل: «نِعِمَّ الرجلُ»، أو غلامُ/الرجل زيدٌ. أو مُضَمراً مُعْتَبَراً بِنكرة

وكذا (في القوم الشطر). وفي صدره أيضاً روايات، فروي:

ما أقلت قدمائي إنهم

وروي أيضاً:

ما أقلت قدمي إنهم

وفي إحدى روايتي الديوان:

خالتني والنفسُ قُذْماً إنهم

والأمر المبر: الذي يعجز الناس عن دفعه، لأنه يفوق طاقتهم ويزد على احتمالهم. والشطر في الروايات الأخرى: الغرياء، وأصل الشطير الناحية، وسمي الغريب به لأن كل من بعد عن أهله يأخذ في ناحية من نواحي الأرض.

والشاهد: استعمال (نعم) على الأصل فيها بفتح النون وكسر العين على مثال (علم) و(فهم) و(ضحك). وهو من أدلة البصريين على فعليتها أيضاً.

الكتاب ٤/٤٤٠ (وسقط من معجم شواهد العربية عزوه إلى كتاب سيبويه) المقتضب ٢/١٤٠، الإنصاف ١/١٢٢، شرح الكافية لابن مالك ١١٠١/٢، وقعة صفين ١٩٢، التبصرة ١/٢٧٥، الرضي ٢/٣١٢، خزانة الأدب ٩/٣٧٦، شرح ابن يعيش ٧/١٢٧، مع الهوامع ٤/٨٤، الدرر ٢/١٠٨، اللسان (نعم).

(١) هذا وهم من المصنف، لأن ما ذكره من جواز الفتح والضم إنما يأتي في (حب)، إذا تجردت عن «ذا» أما مع «ذا» فليس إلا الفتح. وعلل ذلك بأنها لما اسندت إلى «ذا» جرت مجرى الأمثال، فلا تغير، بل يؤتى بها على لفظها. انظر شرح ابن يعيش ٧/١٤١، شرح الكافية لابن مالك ١١١٨/٢ - ١١١٩، شرح الرضي ٢/٣١٩.

(٢) وقد يكون مضافاً إلى نكرة أيضاً. قال ابن عصفور: (وذلك قليل وبابه الشعر). ونقل البغدادي أن الأخفش وابن السراج والكوفيين أجازوه في الاختيار، ونقلوا أنه لغة لبعض العرب. انظر الأصول ١/٧٥، الخزانة ٤/١١٧ (بولاق) شرح ابن عصفور ١/٦٠٠، شرح ابن يعيش ٧/١٣١.

وفي شرح الكافية لابن مالك ١١٠٨/٢، ان الأخفش حكى أن ناساً من العرب يرفعون بـ «نعم» النكرة مفردة ومضافة.

وقال الرضي ٢/٣١٧: (وقد يرد فاعلها منكراً مفرداً، نحو «نعم رجل زيداً» ومضافاً إليه - أي إلى النكرة - كقوله:

فَنِعِمَّ صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عَفَّان

منصوبة نحو «نعم رجلاً زيداً»^(١)، أو بـ «ما» نحو «فَنيماً هي»^(٢).
 كثر: واللام للجنس^(٣). ح: بل للحقيقة الذهنية، مثلها في «ادخل السوق»
 ومميز^(٤) الضمير بالنكرة ليكون المدح عاماً^(٥).
 وبعد الفاعل المخصوص بالمدح أو الذم، وهو مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر
 محذوف المبتدأ، على خلاف فيه^(٦).
 وشرطه^(٧) مطابقة الفاعل، فلا يصح جنساً آخر. فأما «ساء مثلاً القوم»^(٨)
 فمأول بتقدير: «مثلاً مثل القوم» ونحو ذلك^(٩).
 وقد يُحذف المخصوص إذا عَلِمَ، مثل «نعم العبد»^(١٠) (أي)^(١١): أيوب،

(١) من (أو مضمر) ساقط من ت.

(٢) وقوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِيماً﴾ [البقرة، ٢٧١].

قال الزغشري في المفصل: (وقوله تعالى: ﴿فَنِيماً﴾)، نعم فيه مسند إلى الفاعل
 المضمر، ويميزه «ما» وهي نكرة لا موصولة ولا موصوفة، والتقدير: فنعمة شيئاً هي).

شرح ابن يعيش ١٣٤/٧. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٦٠١/١.

(٣) شرح ابن يعيش ١٣٠/٧، الرضي ٣١٢/٢، شرح ابن عصفور ٦٠٠/١.

(٤) ت: وتميز. د: ومميز.

(٥) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٩٨/٢: (ولهذا المعنى ظن بعض النحويين أنه موضوع

للجنس بكماله، يعني المعرف باللام، كما ظن بعضهم أن «اسامة» موضوع للجنس بكماله.

وهو خطأ محض في البابين جميعاً، ألا ترى أنك إذا قلت: «نعم الرجل» لم ترد جميع

الرجال، هذا مقطوع به في قصد المتكلم، ولذلك وجب أن يكون المفسر له مطابقاً،

ووجب إذا قصد الثنية أن يشي، ولو كان على ما زعموا لوجب أن يطابق بجميع الجنس ولا

يشي ولا يجمع، لأن أسماء الأجناس لا تثني ولا تجمع إذا قصد بها الجنس).

(٦) انظر شرح ابن عصفور ٦٠٣/١، شرح الكافية لابن مالك/١١١٠، شرح الرضي ٣١٤/٢

شرح ابن يعيش ١٣٤/٧-١٣٥.

(٧) أي المخصوص بالمدح أو الذم.

(٨) ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلْمٍ﴾ [الأعراف، ١٧٧].

(٩) شرح الرضي ٣١٦/٢، وشرح ابن يعيش ١٣٧/٧.

(١٠) ﴿يَمَّ مَتَّبِعْتَهُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ (ص، ٤٤).

(١١) (أي): ساقطة من الأصل.

﴿فَنِعَمَ الْمَهْدُونَ﴾^(١) أي: نحن^(٢).

و«ساء» مثل «بش». وأما «حَبْذا» ففاعلُه «ذا» لا يتغيّر بتانيث، ولا تنثية، ولا جمع، وبعده المخصوص بالمدح، وإعرابه كإعراب مخصص «نِعَم»^(٣). ويجوز أن يأتي قبل المخصوص أو بعده تمييز^(٤) أو حال على وفق مخصصه، نحو «حَبْذا رجلاً زيداً، أو رجلين الزيدان، أو رجالاً الزيدون، أو فارساً، أو فارسين، أو فُرساناً»^(٥). ولا يصح المخصوص نكرة بحال^(٦).

فرع:

ولا يُؤكّد الفاعل فيها أجمَع^(٧)، وقد يُوصَف^(٨).
ويصح عملها في الحال والظرف كالتمييز. ولا يسبقها معمولها، لضعفها،
نحو «رجلاً نِعَم زيداً».
وقد يُجمَع بين^(٩) الفاعل الظاهر والمُتميّر كقوله:

(١) ﴿وَالْأَرْضُ مَرْشَتَهَا فَنِعَمَ الْمَهْدُونَ﴾ [الذاريات، ٤٨].

(٢) المفصل وشرحه لابن يعيش ١٣٥/٧.

(٣) نقل ابن مالك في شرح الكافية ١١١٧/٢ أن بعضهم جعل «حَبْذا» في موضع رفع بالابتداء، والخبر ما بعده، وبعضهم جعلها فعلاً يرتفع به المخصوص على أنه فاعله، ورده بأنه تكلف لا يحتاج إليه، ونقل قول ابن خروف: (حب فعل، و«ذا» فاعلها، وزيد مبتدأ، وخبره «حَبْذا» هذا قول سيبويه، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك). وقال: هذا قول ابن خروف، وكفى به). وفي هذا وفي أصل «حَبْذا» وكونه بمنزلة كلمة واحدة أو لا خلاف. انظر شرح ابن عصفور ٦٠٩/١ - ٦١٠، وشرح ابن يعيش ١٣٨/٧ - ١٣٩.

(٤) ت، ن: تمييزاً.

(٥) إنما يجوز أن يقع حالاً إذا كان مشتقاً، والعامل فيه حيثنذ «حب» نحو «حَبْذاً محمداً رسولاً» و«حَبْذاً رسولاً محمداً». انظر الكافية وشرح الرضي ٣١٩/٢.

(٦) (بحال) ساقطة من ت. وانظر الرضي ٣١٨/٢.

(٧) أي في جميع أفعال المدح والذم. والمراد التوكيد المعنوي، أما اللفظي فجائز نحو «نِعَم الرجل الرجل زيداً».

(٨) نحو قوله تعالى: ﴿يَكُنْ أَلَيْقُكُ الْمَرْوُودُ﴾. انظر شرح الرضي ٣١٧/٢.

(٩) (بين) ساقطة من ت.

٣٨١ - فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا
ولا تَلَحُّفُهَا علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ^(١). وتصحُّ علامةُ التَّائِيثِ كـ «نِعْمَتْ، أو
نِعْمَ المرأةُ»^(٢).

وأما الحرفُ العاملُ فأنواعُه سبعةٌ وأربعون، مرَّ تَفْصِيلُهَا^(٣).
وأما الاسمُ العاملُ فأنواعٌ^(٤): نوعٌ مشتقٌّ يعملُ بِحَسَبِ اشتقاقِهِ، وغيرُ
مشتقٍّ، بل واقعٌ موقعه، ولا أُيْهِمَا^(٥).

٣٨١ - وافر، صدره:

تزود مثل زَادُ أَبِيكَ فينا
وهو لجرير (ديوانه ١٠٧ ط دار صادر - بيروت) من قصيدة له في مدح عمر بن عبد العزيز
رضي الله عنه.
وقوله: أَيْبِك، أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، إذ هو جد لأمه.
والشاهد: الجمع بين فاعل نعم وهو (الزاد) والتمييز وهو (زادا). وهذا الجمع أجازته المبرد
وأبو علي الفارسي وتبعهما الزغشري وغيره. ومنع ذلك سيبويه والسيرافي وابن السراج،
ورجح مذهبهم ابن عصفور وابن يعيش، ووجه الأخير حجة المنع بأن المقصود من المرفوع
والمنصوب الدلالة على الجنس، وأحدهما كاف عن الآخر، وأيضاً فإن ذلك يوهم أن الفعل
الواحد له فاعلان، وذلك أن الجنس مرفوع بأنه فاعل، فإذا نصبت النكرة بعد ذلك أذنت
بأن الفعل فيه ضمير فاعل، لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك. وحجة المجوزين الغلو
في البيان والتأكيد.

الخصائص ٨٣/١، ٣٩٦، الإيضاح للفارسي ٨٨، الإيضاح لابن الحاجب ١٠٠/٢ الموازنة
للأمدي ١٢٤، المقرب ٦٩/١، المغني ٦٠٤، السيوطي ٢١، ٢٩٢، الرضي ٣١٦/٢،
الخرائج ٩/٣٩٤، شرح ابن يعيش ١٣٢/٧، العيني ٣٠/٤، شرح شواهد الإيضاح للقيس
ق ٢١، شواهد ابن عقيل للجرجاني ١٦١.

(١) حكى الكسائي عن بعض العرب: «نِعْمَا رَجُلَيْنِ» و«نِعْمَا رَجُلَا» ذكر ذلك ابن ملك في
شرح الكافية ١١١١/٢ وفي شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٦/١ أن الذي حكى ذلك
الأخفش. وانظر الأصول ٧٦/١، وشرح الرضي ٣١٥/٢، ٣١٧.

(٢) شرح الرضي ٣١٥/٢.

(٣) (مر تفصيلها) ساقطة من ن.

(٤) العبارة في ت: (وأما اسم الفاعل فنوعان).

(٥) فتكون القسمة ثلاثة: مشتق، وغير مشتق واقع موقع المشتق، وغير مشتق وغير واقع موقع
المشتق.

فالأول خمسة: اسماً^(١) الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة بهما^(٢)، واسم التفضيل، وأسماء الأفعال، والمصادر المقدرة به أن والفعل.

اسم الفاعل

أما اسم الفاعل فهو لفظ مشتق يُعبر به عن مُحدثِ أَصْلِهِ^(٣). فخرجت المُشْتَقَّاتُ دونه.

يه: وهو مشتق من المصدر. في: بل (من)^(٤) الفعل، وأصلهما المصدر^(٥).

ويُبنى من الثلاثي المجرد على «فاعل» كـ «ضارب»، ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر، نحو «مُخْرِج» و«مُسْتَخْرِج». وربما خولف ذلك في «مُثْنَن» بضمهما وكسرها^(٦).

ويعملُ عملُ فعله بشروط:

الأول كونه بمعنى الحال أو الاستقبال^(٧)، لِيَقْوَى شَبَهُهُ بالفعل لفظاً ومعنى.

(١) ت: اسم.

(٢) (بهما) ساقطة من ت.

(٣) ش: مضمونه.

(٤) (من) ساقطة من الأصل.

(٥) في الرضي ١٩٨/٢: (قولك: ما اشتق من فعل «أي مصدر. وذلك على ما تقدم أن سيويه سقى المصدر فعلاً وحدثاً وحدثاً. والدليل على أنه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب - وإن كان مذهب السيرافي أن اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر - أن الضمير في قوله: «لمن قام» راجع إلى الفعل، والقائم هو المصدر والحدث). وانظر المقتصد ١٠٩/١.

(٦) (متن) اسم فاعل من نَتَنَ الشيء أو أَثْنَنَ، من التَّنَن وهو الرائحة الكريهة. وقد يقال فيه «يثْنَن» بكسر الميم اتباعاً لكسرة التاء، و«مُثْنَن» بضم التاء اتباعاً لضمة الميم. انظر الصحاح (تنن)، وشرح الرضي ١٩٩/٢.

(٧) المراد بكونه بمعنى الحال أو الاستقبال أن يكون عمله محققاً ألا مقدراً في أحد هذين الزمانين، وإلا فاسم الفاعل لا يدل على الزمان.

انظر شرح الجامي ٥٧٧، وشرح الفريد ٣٣٦ - ٣٣٧.

فإن أُريدَ به المُضَيِّ وجبت إضافته^(١) معنويةً، إذ ليس بعامل^(٢).

ي: بل يعمل، لقوله - تعالى - ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطْرِ ذِرَاعَيْهِ﴾^(٣). قلنا: حكاية حال^(٤).

قالوا^(٥): ﴿وَجَعَلَ أَيْلَ سَكَا﴾^(٦)، «زيد مُعْطِي غُلَامِهِ ذِرَهِمًا أَمْسٍ». قلنا: قليل، محتمل لتقدير فعل / فُسْرَه^(٧) اسمُ الفاعل، والأصولُ لَا تُتَّبَعُ بِالْمُحْتَمَلِ^(٨).
الثاني: الاعتماد على صاحبه^(٩) بمجيئه^(١٠) خبراً له، أو صفةً، أو صلةً،

(١) ت: الإضافة.

(٢) انظر شرح الرضي ٢٠٠/٢.

(٣) سورة الكهف، الآية: ١٨.

(٤) أي حكاية حال ماضية، والمعنى: ييسط ذراعيه، بدليل ما قبله وهو قوله تعالى: ﴿وَقَلَّبَهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَكَانَ الْيُسْأَلُ﴾ ولم يقل: وقلبناهم. ولحكاية الحال الماضية طريقتان: الأولى وهي المشهورة أن يقرر الفعل الماضي واقعاً في زمن التكلم، والثانية - وهي طريقة الأندلسي - أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن.

وذهب بعض العلماء إلى أنه لا داعي لهذا التكلف، لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن، فيجوز أن يلاحظ في (باسط) الحال فيعمل.

انظر شرح الجامي ٥٧٦، شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٩٣/٢، شرح الرضي ٢/٢٠١، شرح الفريد ٣٣٧، شرح ابن عصفور ٥٥١/١.

(٥) أي الكسائي ومن تبعه.

(٦) ﴿فَأَتَى الْإِسْجَلَ وَجَعَلَ أَيْلَ سَكَا﴾ [الأنعام، ٩٦]. في قراءة الجمهور. وقرأ أهل الكوفة منهم (عاصم وحزمة والكسائي)، (وجعل الليل).

انظر الإقناع ٢/٦٤١، إرشاد المبتدي ٣١٥، النشر ٥٧/٣، الانحاف ٢١٤، البحر المحيط ١٨٦/٤.

(٧) ت: فعله.

(٨) انظر شرح ابن يعيش ٧٧/٦.

(٩) المراد بصاحبه المبتدأ، أما في الحال نحو «زيد ضارب أخواه» أو في الأصل نحو «كان زيد ضارباً أخواه» انظر شرح الرضي ٢/٢٠٠.

(١٠) (بمجيئه) ساقطة من ت.

نحو «زَيْدٌ ضَارِبٌ» أو «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ»^(١)، أو بالضاربِ زَيْدًا^(٢). أو على الهمزة، أو «ما»، نحو «أَضَارِبُ»^(٣)، أو ما ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا، لِيَقْوَى فِيهِ شَبَهُ الْفِعْلِ بِظَهْوَرِ الْإِسْنَادِ، أو حصولِ مُقْتَضَى الْفِعْلِ.

ش: لَا يُغْتَبَرُ^(٤)، فَيَجُوزُ «ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا»^(٥) (وشاهده قوله^(٦)):

٣٨٢ - خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةَ لَهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ^(٧) لَنَا مَا مَرَّ.

(١) (ضارب) ساقطة من ت.

(٢) في التمثيل خلل ظاهر، لأنه أراد أن يجعل زيدا معمولاً لاسم الفاعل في الأمثلة الثلاثة، وهو لا يستقيم مع الأول لأنه حيثئذ يصير «زيد ضارب زيدا».

وأهل المصنف من وجوه اعتماده كونه حالاً لذی حال نحو «جاءني زيد راکباً جَلَا».

انظر شرح ابن عصفور ٥٥٣/١، والرضي ٢٠٠/٢، وشرح الفريد ٣٣٩.

(٣) ن: أضارب زيد.

(٤) أي لا يعتبر الاعتماد، وواقفه الكوفيون وابن مالك في بعض كتبه دون بعض.

انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٣/١، شرح الرضي ٢٠٠/٢، شرح الجامي ١٣٣،

شرح التسهيل ق/٤٥، التوضيح ٤٤/١، التسهيل ٤٤، الخزانة ٢٢٨/١ (بولاق)،

الخصائص ٢٧٦/١، الهمع ٩٤/١، شرح ابن يعيش ٧٩/٦.

(٥) على أن ضارب مبتدأ، وزيد فاعل سد مسد الخبر.

وانظر شرح ابن عصفور ٥٥٤/١، وشرح ابن يعيش ٧٩/٦.

(٦) د: (وشاهد ش).

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ش.

٣٨٢ - طويل، نسبة العيني والأزهري لبعض الطائفتين.

وهو شاهد للأخفش على جواز عمل الوصف دون اعتماد على واحد مما ذكره المصنف.

ورد هذا بأنه لا حجة فيه لجواز كون «خبير» خبراً مقدماً، وبنو لهب» مبتدأ مؤخرًا، وصح

الأخبار بـ «خبير» وهو مفرد عن «بنو لهب» وهو جمع، لأن «خبير» على وزن «فعليل» وهو

على وزن المصدر، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فأعطى حكم ما هو

على زنته كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْكُ يَدَّ ذَٰلِكَ عَلَيْهِ﴾. جمع الهوامع ٩٤/١، الدرر

للوامع ٧٢/١، العيني ٥١٨/١، التصريح ١٥٧/١، ابن عقيل ١٦٩/١، الأشموني ١٩٢/١.

الثالث: كونه غير مُصَغَّرٍ، لَيْلًا يَضْعَفُ الشَّبَهُ^(١). قيل: ولا مُكْسَرٍ، لذلك^(٢). كثر: بل يعمل المكسّر، لِتَقْوِيهِ بالجمع، كالمبالغة المُصَغَّرَةِ^(٣)، لِجَبْرِ زيادتها^(٤) ما نَقَصَ^(٥). (شاهده قَوْلُهُ: ٣٨٣ - مِمَّنْ حَمَلْنِ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النُّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ)^(٦).

(١) أي الشبه بالفعل.

وقد أجاز الكسائي أعمال المصغر، وحكي عن بعض العرب: (أظنني مُزَجَّلًا وَسُوَيْرًا فرسخًا). ورد هذا بأن فرسخًا ظرف يكتفي برائحة الفعل. ونسب قول الكسائي هذا إلى عامة الكوفيين دون الفراء في بعض المصادر.

انظر التسهيل ص ١٣٦، ١٣٧، شرح الكافية لابن مالك ١٠٤٢/٢، شرح ابن عصفور ١/٥٥٤، الهمع ٢/٩٥، شرح الفريد ٣٣٧، الرضي ٢/٢٠٣.

(٢) ت: كذلك. وانظر الهمع ٢/٩٥.

(٣) (المصغرة) ساقطة من ت. وزاد مكانها: (بخلاف المصغر).

(٤) د: زيادتهما.

(٥) سيبويه ١/١٠٩، الرضي ٢/٢٠٣، الهمع ٢/٩٥، شرح الكافية لابن مالك ١٠٤١/٢، شرح ابن عصفور ١/٥٥٢، شرح ابن يعيش ٦/٧٤.

والغريب أن يغفل المصنف في هذا المقام عن اشتراط كونه غير منعوت قبل العمل، وهو مذهب جمهور النحويين خلافاً للكسائي فإنه أجاز أعمال اسم الفاعل منعوتاً كما أجازها في المصغر. وشاهده قوله:

إِذَا فَايَقَدُ خُطْبَاءُ قَرْحَينِ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمِي فِي الْخَلِيطِ الْمُزَايِلِ
شرح الكافية لابن مالك ١٠٤٢/٢، شرح الرضي ٢/٢٠٣، الهمع ٢/٩٥، الأشموني مع الصبان ٢/٢٩٤ - ٢٩٥، شرح الفريد ٣٣٧.

(٦) (الزيادة من ت، ن، م، د).

٣٨٣ - البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي (عامر بن الحليس) في وصف تأبط شرأ كما قيل. حبك النطاق: مَشَدُّه، واجدُها خَبَاك، والنطاق: إزار تشده المرأة في وسطها وترسل أعلاه على أسفله تقيمه مقام السراويل. والمهبل: الثقيل، كأنه المدعو عليه بالهيل، أي فقد أمه له. ورواية سيبويه: (مما حملن). وعاش مكان «شب». وما في الديوان موافق لما أورده المصنف هنا.

والشاهد: أعمال (عواقد) وهو جمع عاقدة.

سيبويه ١/١٠٩، ديوان الهذليين ٢/٩٢، الإنصاف ٢/٤٨٩، الخزانة ٣/٤٦٦ (بولاق)، العيني ٣/٥٥٨، شرح الكافية لابن مالك ١٠٤١/٢، شرح ابن يعيش ٦/٧٤.

فرع:

وما وُضِعَ منه للمبالغة فَمِثْلُهُ، وهي «ضَرَابٌ» و «ضَرُوبٌ» و «مِضْرَابٌ» و «عَلِيمٌ» و «خَذِيرٌ». والمثنى والمجموعُ مِثْلُهُ. قال:

٣٨٤ - أخا^(٢) الخَرْبِ لِبَاساً إِلَيْهَا جَلَّالُهَا

وقال:

٣٨٥ - ضَرُوبٌ يَنْصُلُ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا

.....

(١) (وهي) ساقطة من ت.

(٢) في غير (ت): أخو.

٣٨٤ - طويل، عجزه:

وَلَيْسَ بَوَلاَجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

وهو للفُلاخ بن خَزَنٍ المِثْقَرِيُّ. نسبة له سيبويه وغيره.

أخو الحرب: الملازم لها المستعد المتهَيَّء. الجلال: جمع جل، وأصله ما يليسه الفرس، فجعله لما يليسه المحارب من سلاح كالدرع ونحوها. الولاَج: الكثير الدخول في البيوت يتردد فيها لضعف همته. الخوالف: جمع خالفة، وهي عمود في مؤخر البيت. الأعقل: الذي تصطك ركبته في المشي ضعفاً.

والشاهد: أعمال (لباساً) وهو صيغة مبالغة من (لايس) ونصب (جلال) به.

سبويه ١/١١١، المقتضب ٢/١١٢، شرح السيراقي ١/٣٢٤، شرح مشكلات الحماسة ٣٣، شرح ابن عصفور ١/٥٦٠، المفصل ٢٦٦، شرح ابن يعيش ٦/٧٠ طالب بن الشذور ٣٩٢، العيني ٣/٥٣٥، التصريح ٢/٦٨، همع الهوامع ٢/٩٦، الدرر ٢/١٢٩، الأشموني ٢/٢٩٦.

٣٨٥ - طويل، عجزه:

إِذَا عَدِمُوا زَادَ فَإِنَّكَ عَاقِرُ

لأبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم (شرح ديوانه، المسمى: عاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب ص ٧٩ تحقيق الشيخ محمد خليل الخطيب - مطبعة الشعراوي). وهو من قصيدة في رثاء أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم، وكان زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب. وذكر ابن الشجري أن أبا طالب نصل السيف: شفرته. سوق: جمع ساق. والشاهد: أعمال (ضروب) وهو مبالغة من (ضارب) ونصب سوق سمانها به. =

وقال :

٣٨٦ - شُمَّ مَهاوِينْ أَبْدانَ الجِزورِ مَخا مِيسِ العَشيَّاتِ لا خُورِ ولا قَزَمِ
وقال ^(١) :

٣٨٧ - حَتَّى شَاها كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلَ ^(٢)

= سيبويه ١١١/١، المقتضب ١١٣/٢، جل الزجاجة ١٠٤، ابن الشجري ١٠٦/٢،
الأصول ١٤٥/١، الاشتقاق ١٥٠، شرح ابن عصفور ٥٦٠/١، المفصل ٢٢٦، شرح
ابن يعيش ٧٠، ٦٩/٦، خزنة الأدب ٢٢٢/٤، الشذور ٣٩٣.

٣٨٦ - بسيط. نسبة سيبويه للكُميت الأسدي. ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل لتميم بن
العجلان، وهو في ديوان الكُميت ١٠٤/٢.

مهاوِين: جمع مهوان، مبالغة في مُهين. أراد أنهم شم الأنوف، والشم: ارتفاع في قصة
الأنف مع استواء أعلاه، كناية عن العزة. ثم إنهم يهينون للضيف والمسكين أبدان
الجزور، جمع بَذَنَة، وهي الناقة المسمنة المتخذة للنحر، وكذلك الجزور. ومن رواه
أبداء، فهو جمع (بَذَنَة) وهو أفضل أعضاء الناقة مخاميص، جمع وخماص، وهو الشديد
الجوع، أراد أنهم يؤخرون المشاء انتظاراً للضيف. والخور: جمع أخور وهو الضعيف.
والقزم - بالتحريك - رذال الناس وسفلتهم، يقال للذكر والأنثى الواحد والجمع.
قال البغدادى: والأوصاف كلها مجرورة في البيت، لأن قبله:

يأوي إلى مجلسٍ بِأَدِّ مَكَارِمُهُمْ لا مُطْمِئِنِّي ظالمٍ فيهم ولا ظَلَمٍ
وقد ورد (شم) مرفوعاً وكذا ما بعده من الأوصاف في بعض المصادر، منها شرح الكافية
لابن مالك.

والشاهد: نصب (أبدان الجزور) بـ «مهاوِين» وهو جمع «مهوان» مبالغة مُهين.
سيبويه ١١٤/١، إيضاح ابن الحاجب ٦٣٩/١، شرح الكافية لابن مالك ١٠٣٥/٢ شرح
التسهيل ١٥١/٢، شرح ابن يعيش ٧٦، ٧٤/٦، خزنة الأدب ١٥٠/٨، العيني ٣/٣
٥٦٩، همع الهوامع ٩٧/٢، الدرر ١٣١/٢.

(١) ساقط من ش.

(٢) ساقط من هذا الشاهد من ت.

٣٨٧ - بسيط، عجزه:

بَاتَتْ طِراباً وِباتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْتَمِ

وهو لساعدة بن جُوَيْثَةَ الهذلي (ديوان الهذليين ١٩٨/١).

شأها: ساقها. والضمير يعود إلى بقر الوحش. كليل: أي برق ضعيف لبعد المسافة. =

وقال:

٣٨٨ - حَذِرْ أُمُوراً لَا تَضِيرُ وَآمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ^(١)

= وهو بمعنى مُفْعَلْ أي: مُكَلَّلٌ. وَغَيْرُهُ للتكثير والمبالغة. مُؤَهَّنٌ: منتصف الليل أو آخره. عَجِلٌ: دائب العمل.

والمعنى أن يقر الوحش قد شاقها وميض البرق الكليل من بعد فانجبت إليه وباتت طراباً لتزول المطر، وبات البرق يلمع طول الليل.

وقد استشهد به سيبويه على عمل (كليل) وهو صيغة مبالغة النصب في (موهنا) مفعولاً به، لأن كليل عنده فاعل بمعنى مفعول، كسميع بمعنى مسمع، وموهناً مفعول به على المجاز كما يقال: اتبعت يومك. ورده المبرد بقوله: (وليس هذا بحجة لأن «موهنا» ظرف وليس بمفعول، والظرف إنما يعلم فيه معنى الفعل كعَمَلِ الفعل، كان الفعل متعدياً أو غير متعد).

وقال الشتمري: (قال النحويون: هذا غلط من سيبويه، وذلك أن الكليل هو البرق الضعيف، وفعله لا يتعدى).

سيبويه ١١٤/١، المقتضب ١١٤/٢، المنصف ٧٦/٣، المقرب ١٢٨/١، شرح السيرافي ٣٢٧/١، التنصرة ٢٢٦/١، شرح ابن عصفور ٥٦٢/١، شرح ابن يعيش ٦/٧٢، المغني ٥٦٨، خزائن الأدب ١٥٥/٨، شرح الكافية لابن مالك ١٠٣٦/٢، حاشية يس ٦٨/٢، اللسان (شأى، عمل).

(١) الشاهد ساقط من ت.

٣٨٨ - من الكامل، نسب للاجقي (إبان بن عبد الحميد، من شعراء هارون الرشيد كما نسب لابن المقفع. ويروى (لا تخاف) مكان (لا تضير). وهو في وصف إنسان بالجهل وقلة المعرفة، وأنه يحذر ما لا ينبغي أن يحذر، ويأمن ما لا يصح أن يؤمن.

والشاهد أعمال (حذر) في أموراً.

وأعمال (فعل) و(فعل) مذهب سيبويه، لأنهما عنده محولان من فاعل المتعدي لإرادة المبالغة، فيعملان عمله قياساً. وعروض سيبويه في أعمالهما كما في الشاهد السابق لأنهما بناء لما لا يتعدي كِبَطَرٍ وأثير وكريم ولثيم.

ورد كثير من النحويين استشهد سيبويه بهذا البيت خاصة بأنه مصنوع، فقد روى المازني عن اللاحقي قال: سألتني سيبويه عن شاهد في تعدي (فعل) فعملت له هذا البيت. وينسب مثل هذا القول أيضاً إلى ابن المقفع.

ورد ابن عصفور وابن مالك وغيرهما التهمة عن سيبويه بالاختلاف في تسمية هذا المدي، فإنه يشعر بأنها رواية موضوعة، ووقع مثل هذا مستبعد، فإن سيبويه رحمه الله =

وقال:

٣٨٩ - ثِرْيَبُ خَمِرٍ مُسْعِرٍ لِحُرُوبٍ^(١)

وقال:

٣٩٠ - الحافظو عَوْرَةُ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفْ

= لم يكن ليستشهد بيت لا يثق بانتسابه إلى من يثق بقوله. وحمل ابن مالك القدح في البيت على أنه من وضع الحاسدين وتقول المتعنتين. وقد جاء أعمال (فعل) فيما لا سبيل إلى القدح فيه، وهو قول زيد الخيل:

أناسي أنهم مَزِقُونَ عَرْضِي جحاش الزجاجي الكِرْمَلَيْنِ لها قَدِيدُ
سيبويه ١١٣/١، المقنضب ١١٥/٢، جمل الزجاجي ١١٥، ابن الشجري ١٠٧/٢،
شرح ابن عصفور ٥٦٢/١، التيسرة ٢٢٧/١، شرح عمدة الحفاظ ١٣٢، شرح الكافية
لابن مالك ١٠٣٨/٢، خزائن الأدب ١٦٩/٨، شرح ابن يعيش ٧١/٦، العيني ٥٤٣/٣،
تعليق الفرائد للدماميني ١٩٤، الأشموني ٢٩٨/٢.

(١) الشاهد ساقط من ت.

٣٨٩ - كامل، صدره:

لَا تَنْفِرِي يَا نَائِقُ مِنْهُ فَإِنَّهُ

واختلف في قائله. فقليل: حفص بن الأحنف. وقيل: حسان بن ثابت. وقال التبريزي:
ويروى لأخِيْفٌ، وهو الصحيح.

المسعر: الذي كان آلة في إيقاد الحرب. والضمير في (منه) لربيعه بن مكرم المقدم ذكره
في أول المقطعة:

لَا يَجْعَدُنْ رَبِيعَةُ بَنُ مَكْرَمٍ وَسَقَى الْعَوَادِي قُبْرَهُ بِذَنُوبٍ
والشاهد: إضافة (شريب) وهو مبالغة من (شارب)، فعلى هذا لا يستبعد عمله النصب.
قال في الهمع: (وأعمل ابن ولاد وابن خروف «فعللاً» بالكسر والتشديد فأجازوا (زيد
ثِرْيَبُ الخمرِ وَطَبِخِ الطَّعَامِ). قال أبو حيان: وقد سمع إضافة (شريب) إلى معموله في
قوله: لا تنفري... الخ. فعلى هذا لا يبعد عمله نصباً.
ابن الشجري ١٦٠/١، الهمع ٩٧/٢، الدرر ٩٧/٢، الدرر ١٣٠/٢.

٣٩٠ - تقدم صدره برقم ٤٢. انظر هناك مصادره والاختلاف في قائله.

والشاهد هنا أعمال اسم الفاعل المجموع وهو (الحافظو) في (عورة) مع حذف النون منه
للتخفيف، على نية اثباتها لأنها لا تعاقب الألف واللام.

وقال:

٣٩١ - الفارِجو بابِ الأميرِ المُبهمِ

وقال:

٣٩٢ - غُفِرَ ذُنُوبُهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ

فرع:

وَحُكْمُهُ فِي التَّعَدِّيِّ وَاللَّزُومِ حُكْمٌ فَعْلِيهِ.

وإِذَا عُرِفَ بِاللَّامِ اسْتَوَى الْمَاضِي وَغَيْرُهُ^(١)، لِقَوْتِهِ بِمَصِيرِهِ صَلَةً. سي. ما:

٣٩١ - رجز، نسبة سيبويه لرجل من بني ضبة، ونسبه ابن مالك لرؤية بن العجاج. والفارِج: الفاتح. والمبهم: المغلق. يصف قوماً بأنهم اشراف لا يحجبون عند أبواب الأمراء.

ورواية سيبويه (الفارِجي). وفي جمل الزجاجي والمقتضب وشرح الكافية لابن مالك (الفارِجو).

والشاهد: إسقاط النون من اسم الفاعل المجموع وإضافته إلى ما بعده. ويجوز فيه أن يعمل النصب كما في:

الحافِظُ لَو غَوْرَةَ العَشِيرَةِ

ولكني لم أجد من رواه بنصب الباب.

سيبويه ١/١٨٥، المقتضب ٤/١٤٥، جمل الزجاجي ١٠١، المقتصد شرح الإيضاح ١/٥٢٨، شروح سقط الزند، (الخوارزمي) ٤/١٧٧١، شرح الكافية لابن مالك ٢/٩١٣.

٣٩٢ - رمل، لطرفة بن العبد (ديوانه ٦٨). وصدوره:

ثم زادوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ

ورواية سيبويه (غَيْرُ فُحْرٍ) وكذا الصيمري. يصف قوماً بأنهم زادوا على قبيلهم بأنهم يغفرون ذنوبهم بالعفو والصفح، وأنهم لا يفخرون بما أسدوا من صنيع، سترأ للمعروف، وعمل رواية سيبويه أنهم لا يفجرون، أي لا يكذبون.

والشاهد: أعمال (غفر) وهو جمع (غفور) مبالغة (غافر) في (ذنوبهم).

سيبويه ١/١١٣، نوادر أبي زيد، جمل الزجاجي ١٠٦، شرح السيرافي ١/٣٢٨، التبصرة ١/٢٢٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/١٠٤١، شرح ابن يعيش ٦/٧٤، خزنة الأدب ٨/١٨٨، العيني ٣/٢٥٨، التصريح ٢/٦٩.

(١) أي في العمل. فيعمل ماضياً وحالاً ومستقبلاً.

إنما يعمل معها الماضي لا غير^(١). قلنا: والمضارع أولى. فإن كان^(٢) للغير فكالمجرد عنها.

وتجب إضافته حيث المعمول ضمير، نحو «الضاربك».

ش. ه^(٣): الضمير منصوب، ولا إضافة^(٤).

ولا يضاف المَعْرُوف باللام إلّا إلى مثله^(٥)، أو مضاف إلى مثله، نحو «الضارب الرجل، الضارب غلام الرجل»، حملاً على المختار في «الحسن الوجه» - بالإضافة - لحصول التخفيف بحذف منه، بخلاف «الضارب زيد» فلا

(١) الذي في الإيضاح لأبي علي الفارسي خلاف ما ذكره المصنف عنه هنا. انظر المقتصد ١/ ٥٢٧.

وما عزه إليه المصنف هنا من منع أعمال غير الماضي ذكره الرضي أيضاً في شرح الكافية ٢/ ٢٠١ وعزه إلى كتاب (الشعر) لأبي علي، ولم أطلع عليه، ونسب القول به أيضاً إلى الرماني. وذكر أن ابن الدهان نقل ذلك عن سيبويه، ثم قال - الرضي -: (ولم يصرح سيبويه بذلك). وادعى ابن مالك في شرح الكافية ٢/ ١٠٤٣ الاجماع على أعمال ما فيه الألف واللام مطلقاً.

(٢) أي: التعريف باللام.

(٣) سقط رمز هشام من ش، ت.

(٤) مذهب سيبويه وأكثر النحاة أنه يخكم للضمير من الإعراب بما يحكم للظاهر، ففي نحو (زيد ضاربك) الكاف في موضع جر، لأن الظاهر الواقع موقعه حقه النصب، لأن فيه أحد مانعي الإضافة، وهو الألف واللام، أما المثنى والمجموع فإن كان بال نحو (الضاربوك) جاز أن تكون الكاف في موضع جر - وهو الوجه - وأن تكون في موضع نصب وإن كان مجرداً عنها نحو (ضاربوك) فالكاف في موضع جر لا غير.

ومذهب الأخفش وهشام بن معاوية الضرير أن هذا الضمير في موضع نصب لكونه مفعولاً على كل حال، ومذهب الجرمي والمازني والزعشري والمبرد في أحد قوليّه إنه في موضع جر على كل حال. وأجاز الفراء الوجهين.

انظر الكتاب ١/ ١٨١ - ١٨٧، هامش كتاب سيبويه في نسخة دار الكتب المصرية (برقم ٦٥ نحو) ١/ ٩٦، حيث يُكَيَّر رأي الأخفش عن المازني والزيادي. شرح ابن يعيش ٢/ ١٢٣ - ١٢٤، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٥١ - ١٠٥٢، شرح الرضي ١/ ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٥) أي معرف باللام أيضاً.

تعريف ولا تخفيف ولا حَمَلٌ، فامتنعت الإضافة كما مر^(١). فر: بل يصح^(٢).
 ويجوزُ جرُّ المعطوف على المعمولِ المعرف باللام وإن لم يُعرف بها، نحو
 «الضاربُ الرجلُ وزيد»^(٣)، لبُعْدِهِ، كما قالوا: «رُبُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بِدِرْهَمٍ»^(٤)
 وَمَنْعُوا «رُبُّ سَخْلَتِها»^(٥).

وتجوزُ إضافته ولو عاملاً، نحو «هَلْ هُنَّ كَشِفَتْ شُرُوءُ»^(٦). ولا يتعرف
 حينئذٍ بدليل، «عَارِضٌ مُطِرْنَا»^(٧)، وقوله:
 ٣٩٣ - يا رُبَّ غَابِطِنا لو كانَ يَطْلُبُكُم

-
- (١) في الإضافة سبق التوضيح.
 (٢) أجاز الفراء نحو (الضارب زيد) بالإضافة. ووجه ذلك بأمرين: إما لأنه نوههم أن لام التعريف دخلته بعد الحكم بإضافته، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ثم عرف باللام. وأما لأنه قاسه على (الضارب الرجل) و(الضاربك). ورده ابن الحاجب والرضي في الكافية وشرحها ٢٨١/١ - ٢٨٢، وابن يعيش في شرح المفصل ١٢٣/٢. وقد تقدم رأي الفراء في هذه المسألة وجواب المصنف عن حججه في ص ٧٨٣ - ٧٨٤.
 (٣) انظر الكتاب ١٨٢/١، وشرح الرضي ٢٨٤/١.
 (٤) المشهور فيه (كل شاة وسخلتها بدرهم) وهو أنسب للتمثيل به هنا، لأن الشاة فيه مجرور بالإضافة. انظر الكتاب ٥٥/٢، ٨٢، ٣٠٠، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٤٧/٣، والمقتضب ٦٤/٤، وفي شرح الرضي ٣٢١/١: (رب شا) كما ذكره المصنف هنا.
 (٥) انظر المقتضب ١٦٤/٤.
 (٦) سورة الزمر، الآية: ٣٨.
 وذلك في قراءة غير أبي عمرو من السبعة. أما أبو عمرو فقرأ: «كاشفات» مؤنّاة و«شُرُوء» بالنصب. الاقتاع ٧٥٠/٢، معاني الفراء ٤٢٠/٢، النشر ٢٨١/٣، الاتحاف ٣٧٦، ارشاد المبتدي ٥٣١.
 (٧) «هَذَا عَارِضٌ مُطِرْنَا» [الزمر: ٢٤].
 وواجه إيرادها أن (مطرنا) لم يتعرف بإضافته إلى المضمر، لأنه لو كان معرفة لم يجوز أن يوصف به «عارض» وهو نكرة مثله، فالتقدير: مطر لنا. انظر التبصرة للصيمري ١٧٦/١.
 ٣٩٣ - بسيط، عجزه:

لاقي مُبَاعَدَةً منكُم وحُرْمانا
 وهو لجريير (في ديوانه ٥٩٥) من قصيدة طويلة في هجاء الأخطل. =

وإذا جرى^(١) / على غير من هو له بَرَزَ الضميرُ حتماً، لئلا يلتبسَ من هو^(٢) له، نحو «زیدٌ هندٌ ضاربها هو»، فَرَفَعَ تَوْهَمَ كَوْنِ «ضاربٍ» صفَةً لهندٍ، إذ التاء إذا دخلت عارِضةً، فهي وإن رفعت اللبسَ لم يَرْتَفِعْ في «زیدٌ عمرو ضاربُهُ»، فيبرزُ حتماً، أمانةً كَوْنُهُ لزیدٍ، بخلاف الفعلِ فلا يلزمُ معه، لتَغْيِيهِ لآخرِهِما، وإلا اِخْتَلَّ تركيبُ الجملةِ^(٣).

ويجوزُ^(٤) تقديمُ معمولِهِ^(٥)، نحو «أنا زیداً ضاربٌ». قال:

٣٩٤ - كَرِيْمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِيْنَ ضَرْوْبُ

= قال الزمخشري في معناه: رب إنسان يغبطني بمحبتني لك، ويظن أنك تجازيني بها، ولو كان مكاني للأقي ما لاقيته من المباحدة والحرمان.

والشاهد فيه إن إضافة (غابط) إلى الضمير لا تفيد تعريفاً، بدليل دخول (رب) لأنها لا تجر إلا النكرة. والمراد: غابط لنا. ولو أراد واحداً بعينه لم يكن للكلام معنى، كما لا يقال: رب عبد الله، ورب غلام أخيك، ونحوهما.

سيبويه ٤٢٧/١، المقتضب ٢٢٧/٣، ١٥٠/٤، ٢٨٩، جل الزجاجي ١٠٣، التبصرة ١٧٦/١، المغني ٦٦٤، السيوطي ٢٤٢، شرح ابن عيمش ٥١/٣، التصريح ٢٨/٢، العيني ٣٦٤/٣، همع الهوامع ٤٧/٢، الدرر ٥٦/٢، الأشموني ٢٣٠/٢.

(١) ت: جرت.

(٢) ت: هي.

(٣) لا يجب إبراز الضمير عند الكوفيين إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له. انظر تفصيل الخلاف في ذلك وأدلة الفريقين في الإنصاف (مسألة ٨) ٥٧/١ وما بعدها. وشرح الرضي ١٦/٢ - ١٧.

(٤) ت: وقد يجوز.

(٥) ت: مفعوله.

٣٩٤ - طويل، صدره:

بَكَيْتَ أَخَا الْأَوَاءِ يُحَمِّدُ يَوْمَهُ

وهو من شواهد سيبويه. ولم ينسبه هو ولا الأعلام. ونسبه ابن عيمش لأبي طالب عم رسول الله ﷺ، وأظنه انتقال نظر منه إلى البيت الذي ذكره بعده وهو:

ضَرْوْبُ بَنْطَلِ السَّيْفِ سَوْقٌ سِيْمَانَهَا إِذَا عَدِمُوا زَادَ فِلْئُكَ عَاقِرُ

وهو لأبي طالب كما في تحريجه. =

اسم المفعول

وأما اسم المفعول فهو لفظ مشتق يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ وَقَعٍ عَلَيْهِ الْحَدُثُ^(١).
وصيغته من الثلاثي المجزئ على «مفعول»^(٢) كـ «مضروب»، ومن غيره على
صيغة المضارع بيمين مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو «مُخْرَجٌ» و«مُسْتَخْرَجٌ».
وهو في العمل والاشتراط كاسم الفاعل^(٣)، وَعَمَلُهُ عَمَلُ^(٤) المبنى
للمفعول^(٥).

الصفة المشبهة

وأما الصفة المشبهة باسم الفاعل فهي لفظ مشتق يعبرُ بِهِ عَنْ ثَبَتٍ لَهُ مَعْنَاهُ
مُسْتَمِرًّا، أَشْبَهَتْ اسْمَ الْفَاعِلِ بِتَضَمُّنِهَا الْمَصْدَرَ، كَمَا أَنَّ ضَرْبًا: «ذو ضَرْبٍ»،
فَحَسَنٌ: «ذو حُسْنٍ» وَتَذَكَّرُ وَتَوَكَّلْتُ وَتَجَمَّعَ فَعَمِلْتُ عَمَلَهُ^(٦).
وإنما تُبْنَى من فعلٍ لازمٍ لا مُتَعَدٍّ^(٧).

= اللأواء: الشدة. الدارعين: جمع دارع، وهو لابس الدرع. أراد أنه يكفي قومه الشدة
ومعة الزمان، وتحمده أيامه في الحرب لبسالته، وفي السلم لعطائه وبذله.
والشاهد: تقديم معمول اسم الفاعل وهو (رؤوس) عليه. وفيه شاهد على أعمال (فعلول)
كفاعل.

سيبويه ١/١١١، شرح ابن عصفور ١/٥٦١، ٥٦٥، شرح السيرافي ١/٤٤٥، المفصل
٢٨٧، شرح ابن يعيش ٦/٧٠، ٧١، شرح الكافية لابن مالك ١/١٠٣٢، شرح العمدة له
٤٠٠.

(١) انظر الكافية وشرح الرضي ٢/٢٠٣.

(٢) ت: المفعول.

(٣) ينفرد اسم المفعول بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى نحو «زَيْدٌ مَكْسُورُ الْعَبْدِ ثَوْبًا».

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/١٠٥٣.

(٤) ت: كعمل.

(٥) انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٦/٨٠.

(٦) انظر المفصل وشرح ابن يعيش ٦/٨١، شرح الكافية لابن مالك ٢/١٠٥٥.

(٧) شرح الرضي ٢/٢٠٥.

وَتَنْقُصُ عَنْهُ^(١) بِأَنَّهَا تَعْمَلُ فِي السَّبَبِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ، وَفِي الْحَالِ دُونَ
الِاسْتِقْبَالِ، وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهَا/ وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا بِأَجْنَبِيٍّ، وَلَا يُسَبِّقُهَا لِضَعْفِهَا، حَيْثُ
شُبِّهَتْ بِالْمُسَبِّهِ^(٢).

وصيغتها^(٣) مخالفةٌ لِصَيَغِ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى حَسَبِ السَّمَاعِ كـ «حَسَنٍ» وَ
«ضَعِيفٍ» وَ «شَدِيدٍ».

وتفصيلُ مسائلِهَا أَنَّ الصِّفَةَ بِاللَّامِ^(٤) وَمَجْرُودَةً، مِثْلُ «زَيْدٌ الْحَسَنُ الْوَجْهَ»
«رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ»^(٥)، وَمَعْمُولُهَا إِمَّا مَضَافٌ مِثْلُ «وَجْهُهُ»، أَوْ بِاللَّامِ مِثْلُ «الْوَجْهَ»
أَوْ مَجْرُوداً عَنْهُمَا مِثْلُ «وَجْهَ»، يَضْرِبُ اثْنَيْنِ فِي ثَلَاثَةٍ^(٦)، صَارَتْ سِتَّةً. وَالْمَعْمُولُ
فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السِتَّةِ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُودٌ^(٧)، صَارَتْ ثَمَانِي عَشْرَةً^(٨).

وتفصيلُهَا: «حَسَنٌ وَجْهُهُ» ثَلَاثَةٌ^(٩)، «حَسَنُ الْوَجْهِ» ثَلَاثَةٌ، «حَسَنُ وَجْهِ»
ثَلَاثَةٌ، وَمَعَ تَعْرِيفِ «حَسَنٍ» بِاللَّامِ كَذَلِكَ. اثْنَانِ مِنْهَا مُمْتَنِعَانِ وَهُمَا «الْحَسَنُ وَجْهُهُ»
- بِالْإِضَافَةِ - إِذْ فِيهِ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ لَا^(١٠) لِفَائِذَةٍ^(١١)، وَ «الْحَسَنُ وَجْهِ»،

(١) أَي عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ.

(٢) شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ مَالِكٍ ١٠٥٨/٢.

(٣) د: وَصَيغَتَهَا.

(٤) ت: (تَكُونُ بِاللَّامِ). د: (بِالْإِضَافَةِ).

(٥) الْمَثَلَانِ سَاقِطَانِ مِنْ ت.

(٦) ت: (يَضْرِبُ فِي مِثْلِهِ ثَلَاثَةً).

(٧) الرِّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالنَّصَبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَعْمُولِ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَعَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ التَّشْبِيهِ
بِالْمَعْمُولِ فِي النِّكَرَةِ، وَالْجَرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ. انْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِابْنِ مَالِكٍ ١٠٥٩/٢،
الْكَافِيَةُ وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ٢٠٦/٢، شَرْحُ ابْنِ عَصْفُورٍ ٥٧٠/١.

(٨) ت: ثَمَانِيَةَ عَشْرٍ.

(٩) أَي يَرْفَعُ (وَجْهَهُ) وَنَصِبُهُ وَجْرَهُ، وَكَذَا فِي الْآخِي.

(١٠) (لَا) سَاقِطَةٌ مِنْ ت.

(١١) وَفِيهِ أَيْضاً تَكَرُّارُ الضَّمِيرِ، لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِذَا نَصَبَ مَعْمُولُهَا فَلَا بَدَّ مِنَ الصِّفَةِ مِنْ ضَمِيرِ
مَرْفُوعٍ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُوفِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى
انْفِرَادِهِ ضَعِيفٌ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ ضَعِيفَانِ امْتَنَعَتِ الْمَسْأَلَةُ.

انْظُرْ زِيَادَةَ إِضْصَاحٍ وَتَعْلِيلٍ لِلذَلِكَ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٥٧١/١.

لِعَكْسِ قَالِبِ الْإِضَافَةِ^(١).

والحقُّ بهما بعضُهُم «حَسَنٌ وَجْهُهُ» - بالإضافة - لثَلَا يُضَافُ إِلَى نَفْسِهِ .
يه : بل يجوزُ إذا أفَادَ تخفيفاً بحذفِ تنوينٍ أو نونٍ^(٢) . واشْتَشْهَدَ بقوله :
٣٩٥ - كَمَيَّنَا الْأَعَالِي^(٣) جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

(١) المراد بقالب الإضافة بابها المعروف وصورتها، وهي إضافة النكرة إلى المعرفة وعكسه لا يجوز، وأيضاً فإن الألف واللام ليس لها ما تكون عوضاً منه . انظر شرح ابن عصفور ١/ ٥٧١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٧.

(٢) أجازهُ سيبويه والبصريون على قبح في ضرورة الشعر فقط، وأجازهُ الكوفيون بلا قبح في السعة . قال سيبويه في الكتاب ١/ ١٩٩ :

(وقد جاء في الشعر «حَسَنٌ وَجْهُهُ» شَبْهُهُ بِحَسَنَةِ الْوَجْهِ، وذلك رديء لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول، كما أنه من سببه بالألف واللام). وذكر الشاهد الآتي .

وقد ادعى أبو القاسم الزجاجي في الجمل ص ١١١ أن هذا الوجه أجازهُ سيبويه وحده . قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٧٢ - ٥٧٣ : (وهو فاسد من غير وجه . أما سيبويه فلم يميز ذلك بل قال : وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها . فقصره على الشعر كما ترى). وانظر شرح الرضي ٢/ ٢٠٧ وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ١٠٦٩ .

(٣) ش : الأعادي .

٣٩٥ - طويل، صدره :

أقامت على زُعَيْبِهَا جَارَتَا صَفَا

وهو للشماخ بن ضارٍ الغطفاني (ديوانه ٨٦). وقبله - وهو مطلع القصيدة :
أَمِنْ دِمَثَتَيْنِ عَرَسَ الرُّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامِي قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا
الصفاء : الجبل . جارتا صفا : الأثفتان من أثافي القدر، والجبل ثالثهما، وهو ثالثة الأثافي،
الكميت : ما لونه بين الحمرة والسواد . الجون : الأسود . المصطلى : مضوع الصلا، وهو
النار، ومعنى «جوتنا مصطلاهما» : مسودتا المصطلى، وهو موضع الوقود منهما .

والشاهد : إضافة الصفة - مجردة من أل - إلى مضاف إلى ضمير الموصوف . لأن الضمير في مصطلاهما عائد على «جارتا صفا» وهو قبيح وخاص بالضرورة . ومنع ذلك المبرد مطلقاً في الشعر وغيره وتأول البيت على أن الضمير راجع إلى الأعالي، وهي بمعنى الأغليين، ولفظ الجمع إذا أريد به الاثنان جاز أن يعود الضمير مثني على المعنى . وضعفه ابن جني في الخصائص . =

والبواقي متنوعة^(١)، فما تَضَمَّنَ ضميراً واحداً فهو أحسنٌ، إذ لا حَشَوَ فيه ك «الحسنِ وجهاً» فلا ضميرٌ إلا الفاعلُ، فَرَبَطَ بينها وبين الموصوفِ، و «الحسنِ وَجْهَهُ» - بالرفع - فالرابطُ الضميرُ في «وَجْهَهُ»^(٢). وما/ فيه ضميرانِ حَسَنٌ ك «الحَسَنِ وَجْهَهُ»^(٣) - بالنصب - وليس بأفضلَ، إذ الضميرُ في «وَجْهَهُ» لا فائدةَ فيه، ولا قبيحٌ، إذ لَمْ يُصَفْ إلى نَفْسِهِ، ولا خَلا عن الرابطِ. وما لا ضميرَ فيه قبيحٌ، نحو «الحسنِ وَجْهَهُ»^(٤) - بالرفع بالفاعلية - إذ لا رابطَ حينئذٍ.

فروع:

ويجوزُ فيما يليها الرفعُ بالغاً عليّةً، والجرُّ بالإضافة، والنصبُ على التشبيه بالمفعوليّة في المعرفة نحو «الحسنُ الوجهَ، أو وجهَهُ»، وعلى التمييز في النكرة، نحو «الحسنُ وجهاً».

ك: بل على التمييز مطلقاً. وقيل: على التشبيه مطلقاً^(٥).

قلنا: التفصيلُ أَقْبَسُ.

= سيبويه ١/١٩٩، الخصائص ٢/٤٢٠، أمالي المرتضى ٣/١١٨، الأصول ٢/٧٢٩،
المقتصد ١/٥٤٩، شرح ابن عصفور ١/٥٧٣، معجم البلدان ٣/٣٠٦، المفصل ٣١/٢٣١،
شرح ابن يعيش ٦/٨٣، ٨٦، المقرب ١/١٤١، الرضي ٢/٢٠٨، خزائن الأدب ٤/
٢٩٣.

(١) ت: متبوعة.

(٢) انظر الرضي ٢/٢٠٨.

(٣) جرى الصنف على مذهب ابن الحاجب في استحسان هذه المسألة، وهي قبيحة وخاصة بالضرورة عند النحاة. وانظر تعليل ذلك في شرح الرضي ٢/٢٠٨، وشرح ابن عصفور ١/٥٧١.

(٤) قبح هذه المسألة دون قبح السابقة، فلا ينتهي إلى حال السعة وتخصيصها بضرورة الشعر.

انظر الرضي ٢/٢٠٩، وشرح الكافية لابن مالك ٢/١٠٧٠.

(٥) انظر في ذلك شرح الرضي ٢/٢١٠، شرح ابن يعيش ٦/٨٤ - ٨٥، وفيه نسب قول الكوفيين لأبي علي الفارسي، شرح الجامي ٥٨٦. شرح الكافية لابن مالك ٢/١٠٥٩، شرح الفريد ٣٥٠ - ٣٥١.

فهرع:

وأسماء الفاعل والمفعول اللزمان مثل الصفة فيما دُكِرَ، مثل: «مررت
برجلٍ قائمٍ»^(١) الأب، أو أبوه^(٢)، أو أباً ونحوه^(٣).

اسم التفضيل

وأما اسم التفضيل فهو اسم مشتقٌ ليعبر^(٤) به عن زيادة المتَّصِفِ به في أضلِّ
معناه^(٥). فخرجَ لفظُ «زادَ» وسائر المشتقات. وهو (أفعلُ) وما تصرف^(٦) منه.
ولمَّا بُنِيَ ممَّا بُنِيَ منه التعجبُ^(٧). يه: ويصحُّ من الرباعي^(٨). وجاء - على
رأيه - «أخَصِرُ»^(٩)

(١) قائم) ساقطة من ت.

(٢) زاد في ش: (أو أبيه على رأي يه).

(٣) يعني باسم المفعول اللازم اسم المفعول من الفعل المتعدي إلى واحد فقط نحو «مضروبُ الغلام». واسم المفعول من المتعدي إلى اثنين هو المتعدي إلى واحد نحو «زيدٌ مُعطى غلامه دُرْهَمًا»، ومن المتعدي إلى ثلاثة هو المتعدي إلى اثنين نحو «زيدٌ مُعلِّمُ أخوه عَمْرًا كريماً». انظر الرضي ٢/٢١١.

(٤) ش: يعبر.

(٥) انظر الكافية وشرح الرضي ٢/٢١٢.

(٦) د: تفرع.

(٧) انظر ما تقدم.

(٨) أي الرباعي الذي أوله همزة. وقد مر في التعجب ص ٨٥٣ أن سيبويه يجيز بناء من (أفعل) قياساً.

والتفضيل إنما يُبنى مما يبنى منه التعجب وبالعكس. وقد ذكرت هناك آراء غيره من نحاة البصريين في ذلك.

وانظر الكتاب ١/٧٣، المقتضب ٤/١٧٨، الأصول ١/٦١، شرح ابن عصفور ١/٥٧٩، ٥٨٠، شرح الرضي ٢/٢١٣، ٣٠٨، شرح ابن يعيش ٦/٩٢ - ٩٣.

(٩) نحو (هذا الكلام أخصر من غيره). وهو شاذ عند غير سيبويه، وعند سيبويه قياس. شرح الكافية لابن مالك ٢/١١٢٢، شرح ابن يعيش ٦/٩٢، شرح الرضي ٢/٢١٣. اللباب ٤٨٢.

و«أَفْلَسُ مِنْ ابْنِ الْمُذَلِّقِ»^(١).

وشد في اللون، كقوله:

٣٩٦ - فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ

(١) ابن المذلق: يروى بالدال المهملة وبالدال المعجمة. رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مناة فقير مدقع لم يكن يجد بيت ليلة، وآبأوه وأجداده كذلك، قال الشاعر:

فإنك إذ ترجو تميماً ونصراً كراجي الندي والعرف عند المذلق
جمع الأمثال ٤٢/٢، المستقصى ٢٧٥/١، الفصل وشرح ابن يعيش ٩٢/٦، اللباب للإسفرائيني ٤٨٢، شرح الكافية لابن مالك ١١٢٤/٢.

٣٩٦ - بسيط، صدره:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم

وهو لطرفة بن العبد «ديوانه ١٨ ط بيروت».

ويروى: (واشتد أزمهم). ورواية الديوان:

إِنْ قَلْتُ نَصْرٌ فَنَصْرٌ كَانَ شَرَفْتِي قَدْماً وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ
ويروى أيضاً:

أما الملوك فأنت اليوم الأمهم لؤماً وأبيضهم سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ
شتوا: صاروا في زمن الشتاء، وهو عندهم زمان الجذب والقحط، وفيه يظهر كرم الكرام وبخل البخلاء. اشتد أكلهم: أراد: تعمس على أكثرهم الحصول على ما يأكلون. وأبيضهم سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ: أراد أن ثياب طبابخك نظيفة شديدة البياض، لأنه لا يطبخ شيئاً فتندس ثيابه، وهو كناية عن شدة البخل.

والشاهد: مجيء التفضيل في اللون. وقد أجازوه الكوفيون من البياض والسواد خاصة كما مر في التعجب، وهو عند البصريين ضرورة، مع أنه محتمل لغير التفضيل، فإن (أبيض) يجوز أن يكون (أفعل) الذي مؤنثه فعلاء، فكأنه قال: فأنت مبيضهم، وانتصب ما بعده على التمييز.

الجميل ١١٦، الإنصاف ١٤٩/١ - ١٥١، المقرب ٧٣/١، شرح ابن عصفور ٥٧٨/١، معاني الفراء ١٢٨/٢، المقتصد ٣٨١/١، شرح درة الغواص ٥٤، أمالي السيد المرتضى ١/٦٣، اللباب ٤٨٣، جمع الأمثال ٨١/١، شرح ابن يعيش ٩٣/٦.

وجاء في العَيْب «أَحْمَقُ مِنْ بَاقِلٍ»^(١). وللمفعول^(٢)، نحو «أَغْذَرُ» و «أَشْهَرُ» و «أَشْغَلُ» و «أَزْهَى»^(٣).

وَيَتَوَصَّلُ إِلَى الْمَمْتَنِعِ بِمِثْلِ «هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجًا، وَيَبَاضًا، وَعَمَى»^(٤).
ولَمَّا كَانَ صِفَةً عَمِلَ / عَمَلَ الصِّفَةِ الْمَشْبُوهِ^(٥) هُوَ بِهَا^(٦) إِلَّا فِي الْمُظْهَرِ^(٧).
وَيَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ وَالْحَرْفِ وَالْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ، نَحْوُ «هُوَ أَكْرَمُ عِنْدَكَ»^(٨)، أَوْ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوْ فِي بَيْتِهِ، أَوْ مَسَافِرًا، أَوْ نَفْسًا^(٩). وَلَا يَعْمَلُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ نَصْبًا.

(١) خلط المصنف بين قولهم: (أَحْمَقُ مِنْ هَبَيْقَةٍ) وهو المراد هنا، وقولهم: (هو أعيان من باقل).

وهبتة: لقب ليزيد بن ثروان، أحد بني قيس بن ثعلبة، ويقال له: ذو الودعات، حيث كان قد وضع في عنقه قلادة من ودع وعظام وخرق ليعرف بها نفسه، فسرقتها منه أخوه ذات ليلة، فلما أصبح قال لأخيه: أخي أنت أنا، فمن أنا؟ ويضرب به المثل في الحق.
جمع الأمثال ١/ ٣٠٣، المستقصى ١/ ٨٥، اللباب ٤٨٣، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٢٤، شرح ابن يعيش ٦/ ٩٢.

وانظر في قولهم: (إنه لأعيا من باقل): جمع الأمثال ٢/ ٤٣، المستقصى ١/ ٢٥٦، جهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ٢/ ٧٢، اللسان (بقل).

(٢) ت: وفي المفعول.

(٣) منه قولهم: (أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ التَّحْتَيْنِ) وقولهم: (هو أَزْهَى مِنْ دِيكٍ).

وقياس التفضيل أن يكون لتفضيل الفاعل دون المفعول، وما جاء منه للمفعول نحو ما ذكره المصنف وما أوردته من الأمثال فشاذ عند الجمهور. وذهب ابن مالك إلى أنه لا شذوذ فيه إذا لم يوقع في لبس بل هو مطرد كاطراده، في التعجب، بخلاف ما يوقع في لبس.

انظر شرح الرضي ٢/ ٢١٤، اللباب ٤٨٤، الفصل وشرح ابن يعيش ٦/ ٩٤ - ٩٥، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٢٥ - ١١٢٧.

(٤) انظر اللباب ٤٨٢، شرح ابن يعيش ٦/ ٩٢، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٢٥.

(٥) د: المشبهة.

(٦) (هو بها) ساقطة من ن.

(٧) أي: إلا في عمله في الظاهر، باستثناء ما سيذكره في الفرع الآتي. وانظر شرح الرضي ٢/ ٢١٩، وشرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٣٩، واللباب ٤٨٦.

(٨) (عندك) ساقطة من ت.

(٩) شرح الرضي ٢/ ٢٢٠.

فرع:

ولا يرفع ظاهراً إلا إذا جَرَى^(١) لفظه^(٢) صفةً لشيءٍ، ومعناه صفةٌ لمتعلّقٍ ذلك الشيء لا له، وذلك المتعلّق مفضّلٌ على نفسه إذا تعلّقت بغير ذلك الشيء مع مجيئه منفياً، نحو «ما رأيت رجلاً أحسن في عيني زيد»^(٣) فـ «أحسن» لفظه صفة^(٤) لرجل، ومعناه - وهو الزيادة في الحُسن - صفةٌ لمتعلّق الرجل وهو الكُحل، والكحل مفضّلٌ على نفسه إذا كان^(٥) في غير عَيْنِ زيد، فوجب رفع الكحل فاعلاً لـ «أحسن»، إذ لو رُفِعَ بالابتداءِ فُصِّلَ^(٦) بينه وبين معموله - وهو «منه» - بأجنبي وهو الكحل، فهو أجنبيٌ لعدم عمّله فيه، ولقوة دلّالته على الفعلِ هنا، إذ هو بمعنى «حَسَنَ»^(٨). وقيل: لا يُغْتَبَرُ النفي^(٩).
ومن هذا^(١٠) قوله - ﷺ -: «ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها»^(١١) الصّومُ منه في عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ^(١٢).

(١) ش: أجرى.

(٢) د: على لفظه.

(٣) انظر الكتاب ٣١/٢، ٣٢، شرح الكافية لابن مالك ١١٤٠/٢، اللباب ٤٨٦، الرضي ٢/٢١٩، التبصرة ١/١٧٩.

(٤) (صفة) ساقطة من ت.

(٥) د: كانت.

(٦) ت: (في عين غير).

(٧) ت: لفصل.

(٨) انظر اللباب ٤٨٦، وشرح الكافية لابن مالك ١١٤٠/٢، والرضي ٢/٢١٩.

(٩) أجاز الزماني ذلك في المبتدئ نحو (مررتُ برجلٍ أحسنَ في عيني الكحلُ منه في عين زيد). قال الرضي ٢/٢٢١: والسماع لم يثبت إلا في المنفي.

(١٠) الإشارة في (هذا) إلى مسألة الكحل، لا إلى عدم اعتبار النفي، لأن ما سيذكره منفي. (١١) ت: فيه.

(١٢) أخرجه الترمذي في صحيحه ٢٨٩/٣ - ٢٩٠ (بشرح الإمام ابن العربي المالكي - ط المطبعة المصرية بالأزهر سنة ١٣٥٠ هـ) وابن ماجه في سننه ١/٥٥٠ - ٥٥١ (تحقيق محمد فواد عبد الباقي) والإمام أحمد في مسنده ٢٩٨/٣، ٥٤/٥، ٢٥٧/٧، ٩٨/١٠، والمحاظ المنلري في الترغيب والترهيب ١٢٤/٢، وأبو داود في سننه ٣/٣٢٠، ٣٢١=

فَإِنْ قُدِّمَتْ ذِكْرُ الْعَيْنِ قُلْتُ: «مَا رَأَيْتُ كَعَيْنَ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ»^(١).
ومنه قوله^(٢):

٣٩٧ - كمررت على وادي السَّبَاعِ ولا أرى كوادي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وادي
/ أَقْلُ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَثِيَّةٌ وَأَخَوْفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا
ولكَ أَنْ تَقُولَ: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ»^(٣).

فهرع:

وقد تُغَيَّرُ فِيهِ صِيغَةُ «أَفْعَلْ»، كـ «خَيْرٌ» و «شَرٌّ»، ولهما أحكامهما^(٤).

= (مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري - تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي ط
مطبعة أنصار السنة المحمدية سنة ١٣٦٨ هـ). وانظر الكتاب ٣٢/٢، المسائل المشككة
(البغداديات) للفارس ٤١٦، التبصرة للصيمري ١٨٠/١، شرح الكافية لابن مالك ٢/
١١٤٠، شرح الرضي ٢٢٣/٢.

(١) انظر الرضي ٢٢٢/٢، واللباب ٤٨٧.

(٢) (قوله) ساقطة من ت.

٣٩٧ - البيتان من الطويل، لُسْحِيمٌ بِنِ وَثِيلِ الرِّيَاحِي.

وادي السباع: واد بين مكة والبصرة، بينه وبين البصرة خمسة أميال. ووادي السباع من
نواحي الكوفة أيضاً.

التثية: التلبث والتوقف، وهي تفعله من (ايي) كَجَحِي. أخوف: أفعّل تفضيل مأخوذ من
الفعل المبني للمجهول، أي: أشدّ خوفاً. كذا قال البغدادي، والمشهور أنه للمعلوم، أي
أشدّ خوفاً من الساري في ذلك الوادي. والمعنى: أنني ما رأيت وادياً أقلّ به الركب منه
بوادي السباع حين تغشاها الظلمة، وذلك أن الناس من شدة خوفهم من ذاك الوادي قلما
يبسّون فيه ليلاً. فالواو على هذا اعتراضية، وقال العيني حالية.

(وأقل) نعت لوادياً، و(ركب) مرفوع به، و(أتوه) صفة (ركب) ونصب تثية على التمييز.
والشاهد في قوله (أقلّ به ركب أتوه تثية) والتقدير: أتوه تثية منهم به، فحذف (منهم به).
سبويه ٣٢/٢ - ٣٣ الأصول ٢٩/٢، المخصص ٥٨/١٦، التبصرة ١٨٠/١، الإيضاح
لابن الحاجب ١/٦٦٢، شرح الكافية لابن الحاجب ١٠٠، الرضي ٢٢٢/٢ - ٢٢٣،
الخرّانة ٨/٣٢٧، اللباب ٤٨٧، معجم البلدان (وادي السباع)، العيني ٤٨/٤، ابن عقيل
١٤٩/٢.

(٣) انظر شرح الرضي ٢٢٢/٢، واللباب ٤٨٧.

(٤) انظر اللباب ٤٨٢، وشرح الكافية لابن مالك ١١٢٧/٢.

وَيُسْتَعْمَلُ عَلَى أَحَدٍ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ: مضافاً، أو بـ «مِنْ»، أو مُعَرِّفاً بِاللَّامِ، مثل «أَفْضَلُ الْقَوْمِ، أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، الْأَفْضَلُ». وإذا أَضِيفَ فَلَهُ مَعْنَيَانِ: أَحَدُهُمَا - وهو الْأَكْثَرُ - أَنْ تُقْصَدَ بِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى مَنْ أَضِيفَ إِلَيْهِ، فَيُسْتَرْطُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ تَحْقِيقاً، فلا يَجُوزُ «يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ»، لخُرُوجِهِ عَنْهُمْ بِإِضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ، لَامْتِنَاعِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، بِخِلَافِ «أَحْسَنُ أَوْلَادِ يَعْقُوبَ»، لدخوله^(١). وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْإِفْرَادِ، لِشَبْهِهِ بِـ «أَفْعَلٍ مِنْ» بِإِفَادَتِهِ الزِّيَادَةَ، وَالْمِطَابَقَةَ لِمَنْ هُوَ لَهُ فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ، لِشَبْهِهِ الْوَجْهَ الثَّانِي بِالْإِضَافَةِ^(٢). وَثَانِيهِمَا أَنْ تُقْصَدَ بِهِ زِيَادَةُ مُطْلَقَةٍ لَا تَخْتَصُّ بِمَنْ أَضِيفَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا يُضَافُ لِلتَّوْضِيحِ فَقَطْ، كَقَوْلِكَ: «النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَغْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ»^(٣) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ عَادِلٌ غَيْرُهُمَا، فَأَرَادَ: عَادِلًا بَنِي مَرْوَانَ.

- (١) انظر في هذه المسألة شرح الرضي ٢/٢١٦، وشرح ابن يعيش ٣/٧ - ٨.
 (٢) في ت تقديم وتأخير وسقط في العبارة السابقة، فقد ورد فيها: (ويجوز التأنيث والتثنية والجمع لشبهة بأفعل من إفادته الزيادة والمطابقة لمن هو له). والمراد بالوجه الثاني أن يقصد به زيادة مطلقة لا تختص بمن أضيف له - على ما سيذكره - فيبعد بذلك عن شبه المصاحب لـ «من». وقيل في تعليل امتناع التصرف في المصاحب لمن بالتثنية والجمع والتأنيث أنه يمتنع فيه ذلك لمشايبته لأفعل التعجب لفظاً ومعنى.
 انظر الرضي ٢/٢١٧، وشرح ابن يعيش ٣/٥.
 (٣) هذا من أمثلة الزمخشري في المفصل. انظر شرح ابن يعيش ٣/٥ - ٦، الإيضاح لابن الحاجب ١/٤١١، شرح الكافية لابن مالك ٢/١١٤٣، التصريح ٢/١٠٥.
 والأشج: هو عمر بن عبد العزيز بن مروان، أبو حفص الخليفة الصالح والملك العادل ويقال له خامس الخلفاء الراشدين تشبيهاً له بهم، وكانت ولادته سنة ٦١ هـ. ولى الخلافة بعد سليمان بن عبد الملك سنة ٩٦ هـ. ودامت ولايته سنتين وتسعة أشهر. وكان يقال له الأشج لشدة كانت بجهته من حافر دابة. وقد روي أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه - وكان جده لأمه - قال: (إِنَّ مِنْ وَلَدِي رَجُلًا بَوَّجُهُ أُنْزَ، يَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا كَمَا مَلَأَتْ جُورًا). ولما نفحه حمار برجله فأصاب بجهته وأثر فيها قيل: هذا أشج بني أمية، يملك ويملا الأرض عدلاً. وتوفي سنة ١٠١ هـ. فوات الوفيات ٢/١٠٥، تهذيب التهذيب ٧/٤٧٥، حلية الأولياء ٥/٢٥٣، صفة الصفوة ٢/٦٣، الأعلام ٥/٥٠.
 والناقص: هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، أبو خالد الخليفة الأموي. ولد في =

م. ح: فيجوزُ على هذا المعنى «يوسفُ أحسنُ إخوتي»^(١). قلت: وهو عَلَطٌ، إذ التقديرُ: «الحَسَنُ من إخوتي»، و «مِنْ» لبيانِ جنسِ مَنْ الموصوفُ منه، ويوسفُ ليس من إخوتي، بل هو غيرهم، وإنما هو من أولادِ يَغُتُوبَ، فالمسألَتانِ سواءُ في المنعِ بالاعتبارَينِ لا محالةً.

ويجبُ في هذا مطابقةُ موصوفِهِ، إذ لا مانع^(٢).

والذي بـ «مِنْ» مفردٌ مذكَّرٌ لا غيرٌ، نحو «زيدٌ، هندٌ، الزيدانِ، الهندانِ، الزيدونَ، الهنداتُ أفضلُ من عمرو» فلا يطابقُ مَوْصُوفُهُ، إذ معناه: «يزيدُ فَضْلُهُ» فكما لا يطابقُ في الفعلِ لا يطابقُ فيه^(٣).

وَيَشْتَرُطُ فِيهِ مشاركةُ المفضولِ في أصلِ الفضلِ تحقيقاً كـ «زيدٌ أفضلُ من عمرو» حيثُ في عمرو فَضْلٌ، أو تقديرًا كقولِ عَلِيٍّ - عليه السلام -: «لأنَّ أصومَ يوماً من شعبانَ أحبُّ إليَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يوماً من رَمَضانَ»^(٤) وإفطارُ رمضانَ غيرُ محبوبٍ

= دمشق وثار على ابن عمه الوليد بن يزيد بن عبد الملك لسوء سيرته، فشب نزاع انتهى بمقتل الوليد ومبايعه يزيد بالخلافة سنة ١٢٦. وكان من أهل الورع والصلاح، ولقب بالشافك لأنعم الله. وقيل: لم يكن في بني أمية مثله ومثل عمر بن عبد العزيز. ودامت ولايته ستة أشهر أو تنقص قليلاً.

وقيل له الناقص لأن سلفه الوليد زاد في أعطيات الجند، فلما ولي هو نقصها. وتوفي سنة ١٢٦ هـ.

تاريخ الإسلام للذهبي ١٨٨/٥، البداية والنهاية ١١/١٠، الكامل لابن الأثير ١١٥/٥، النجوم الزاهرة ١٢٦/١، والأعلام ١٩٠/٨.

(١) انظر المفصل شرح ابن عيش ٧/٣، الإيضاح لابن الحاجب ٤١٢/١، شرح الرضي ٢/٢١٦. وبه قال ابن مالك في شرح الكافية ١١٣٨/٢.

(٢) انظر شرح الرضي ٢١٧/٢ وشرح ابن عيش ٥/٣.

(٣) قال الزمخشري: (وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام: «ألا أخيرُكُمْ بأخيرُكُمْ إليَّ وأقربُكُمْ مني مجالسَ يومِ القيامةِ، أحاسنُكُمْ أخلاقاً، الموثونُ أكتافاً، الذين يألَفون ويؤلفون، ألا أخبرُكم بأبغضِكُمْ إليَّ وأبعدِكم مني مجالسَ يومِ القيامةِ، أساؤُكُمْ أخلاقاً، الثراؤنُ المُتَفَيِّهونَ»). المفصل بشرح ابن عيش ٧/٣. وانظر شرح الكافية لابن مالك ١١٣٧/٢.

(٤) انظر الحاشية على كتاب شرح الأزهار للمصنف (كتاب الصيام) ٧/٢، شرح الرضي ٢/٢١٥.

أصلاً، لكن لما كان إفتار يوم الشك محبوباً عند المخالف فكأن علياً قال: هب أنه محبوب عندي أيضاً، لكن صيأته أحب^(١)، لكونه أخو^(٢). وقوله^(٣) - عنه - : «اللهم بدلني بهم خيراً منهم، وبدلهم بي شراً مني»^(٤) أي: في اعتقادهم لا في نفس الأمر، إذ لا شر فيه، ولا خير فيهم. ومنه قوله - تعالى - : «أَصْحَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا»^(٥).

ونحوه في التهكم «أنت أعلم^(٦) من الحمار»^(٧).

فرع:

ولا يجوز الجمع بين اللام و «من»/، ولا الخلو منهما ومن الإضافة^(٨)، نحو «الأفضل من عمرو» و «زيد أفضل»، إلا أن يُغْلَمَ الْمُفَضَّلُ عليه^(٩) كقول الفرزدق^(١٠):

(١) د: أحب إلي.

(٢) شرح الرضي ٢/٢١٥.

(٣) د: وقول علي.

(٤) من خطبة للإمام علي رضي الله عنه حين تواترت الأخبار باستيلاء أصحاب معاوية رضي الله عنه على بعض البلاد، فقام على المنبر ضجراً بتناقل أصحابه عن الجهاد، ومخالفتهم له في الرأي، فقال ذلك فيما قال.

نهج البلاغة ١/٧١، الرضي ٢/٢١٥.

والرواية فيهما (أبدلني) في الموضعين.

(٥) سورة الفرقان، الآية: ٢٤.

وانظر الرضي ٢/٢١٥، وشرح ابن يعيش ٣/٥.

(٦) ت: أبدل.

(٧) قال الرضي ٢/٢١٥: (ويقال في التهكم: «أنت أعلم من الحمار» فكأنك قلت: إن أمكن أن يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة. وليس المقصود بيان الزيادة، بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار).

(٨) (ومن الإضافة) ساقط من ش، م.

(٩) د: المفضل.

(١٠) ش: حسان.

٣٩٨ - إِنَّ الذي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ
 أَي: من بَيْتٍ خصوصاً. ومنه «الله أكبر» أَي: من كلِّ ما يَكْبُرُ في النفوس^(١).
 فَإِنَّ حَرْجَ عن معنى التفضيل صَحَّ تجرِده عنها^(٢)، كقوله - تعالى -: «وَهُوَ
 أَهْوَنُ عَلَيْهِ»^(٣)، إِذْ لَا شَيْءَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ^(٤) مِنْ شَيْءٍ^(٥).
 وقول الشاعر:

٣٩٩ - أَلَأَمْ قَوْمٌ أَضْعَفُراً وَأَكْبَرَا

٣٩٨ - كامل (ديوان الفرزدق ٤١٧). يصف قومه وبَيْتَهُ، وإن دعائم بيته أعز دعامة وأكرمها.
 من قصيدة يفخر بها على جرير وقومه ويهجوهم. والبيت الشاهد مطلع القصيدة.
 والشاهد: حذف (من) ومجرورها بعد اسم التفضيل، أَي: أعز من دعائم كل بيت وأطول
 من دعائم كل بيت، أو أعز من غيره وأطول من غيره. ويجوز أن يكون المحذوف مضافاً
 إليه، أَي: أعز دعامةً وأطولها. وفيه احتمال ثالث، وهو أن يكون (أفعل) فيه غير مقصود
 به التفضيل، والمراد: عزيزة وطويلة.

وقد روي عن الطرماح أنه قال للفرزدق: يا أبا فراس: أعز مِمَّ وأطول مِمَّ؟ فأدَّن مؤدَّن
 وقال: الله أكبر، فقال الفرزدق: يا لَكُجْ، ألم تسمع ما يقول المؤذن؟ أكبر مِمَّ ذا. فقال:
 من كل شيء، فقال: أعز من كل عزيز، وأطول من كل طويل. الكامل ٩٧/٦، ٩٩،
 معاهد التنصيص ٣٧/٢، شرح ابن عيش ٩٩، ٩٧/٦، الرضي ٢١٤/٢، الخزائن ٨/
 ٢٤٨، العيني ٤٣/٤، ابن عقيل ١٨٢/٣، الأشموني ٥١/٣.

(١) شرح الرضي ٢١٤/٢، وشرح ابن عيش ٩٩/٦.
 (٢) في غير ن (عنهما). والمراد اللام والإضافة و «من».
 (٣) سورة الروم، الآية: ٢٧. والتقدير: وهو هين عليه. وهو أحد الوجهين في تفسيرها وانظر
 الكشف ٢٢٠/٣.
 (٤) ت: عليه.

(٥) انظر شرح الكافية لابن مالك ١١٤٣/٢، شرح الرضي ٢١٧/٢، شرح ابن عيش ١٠/٦.
 ٣٩٩ - رجز، لا يعرف قائله. وقبلة:

قُبُحْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرَا

وآلام منصوب على الذم، أو صفة لقوله: نفرا. ويجوز رفعه خبراً لمبتدأ محذوف، أَي:
 أنتم الأم.

والشاهد: خروج «أفعل» عن معنى التفضيل، والمراد: صغيراً وكبيراً. وهو مطرد عند=

أي: صغيراً وكبيراً.

وقوله:

٤٠٠ - مُلُوكُ عِظَامٍ مِنْ مُلُوكٍ أَعَاظِمِ^(١)

والمعروف باللام يُطابقُ موصوفه حتماً، فُصِدَ به الزيادة أم لم يُقْصَد، نحو «زيدُ الأَفضَل»، هندُ الأَفضَلِ، الزيدانِ الأَفضَلانِ، الهندانِ الأَفضَلانِ، الزيدونَ الأَفضَلونَ، الهندانُ الأَفضَلُ»، لِيُغْدِ عن معنى الفعلِ حيثنثي^(٢).

=المبرد. قال: (واعلم أن «أفعل» إذا أردت أن تضعه موضع الفاعل فمطرد، فمن ذلك قوله:

الأم قوم أصغراً وأكبراً

يريد: صغيراً وكبيراً، فهذا سبيل هذا الباب).

و«أصغر» حال من الضمير في «الأم» والمعنى نسبتهم إلى أشد اللؤم في حال صغرهم وفي حال كبرهم.

المقتضب ٢/٣، ٢٤٧، الكامل ٤٢٣، المعرب ٢/٣٤٧، الرضي ٢/٢١٧، الخزانة ٦/٢٧٦.

(١) طويل، صدره:

وإلا قَمِئْنَ آلُ المُرَارِ فإِنَّهُنَّ

وهو من أبيات نسبها البغدادي لأعرابي ولم يسمه. وكان قد نزل به عبيد الله بن العباس رضي الله عنهما وهو لا يعرفه، فتوسم الأعرابي فيه أنه من بني هاشم، أو من آل المزار فذبح له شاة هي كل ما يملك، وطعام أولاده منها. وتما القصة في الخزانة. والشاهد ثاني بيت في المقطوعة، وقبله:

تَوَسَّمْنَهُ لِمَا رَأَيْتُ مَهَابَةً عليه وقلْتُ المرء من آل هاشم

والشاهد أن «أعظم» بمعنى «عظام» وهو جمع «أعظم» بمعنى عظيم. والتفضيل فيه غير مراد، ولو كان مراداً للزم الأفراد والتذكير.

ولم يستشهد بهذا البيت فيما علمت غير الرضي وتبعه المصنف.

شرح الرضي ٢/٢١٧، الخزانة ٨/٢٨٢.

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/١٣٣٦ - ١١٣٧، شرح الرضي ٢/٢١٤، شرح ابن

يعيش ٦/٩٦.

فرع:

وما لم تُتَّيَز فيه (صيغة^(١)) أَفْعَلَ ولم يُضَفْ ولم يُعْرَف مُنْعَ الصرف، إِلَّا «أَوَّلٌ» فَيَمْتَنُ^(٢) صرفه مع «مِنْ» وَيُضَرَفُ عند تجرِده عَنْهَا وعن الوصفية إلى الاسمية غير الْعَلَمِيَّة^(٣)، وَيُنْبِئُ عِنْدَ حَذْفِ «مِنْ» مُرَادَةً مَعَهُ^(٤). وَيَجِبُ^(٥) مُنْعُهُ الصرف مُغْرَباً^(٦) حَيْثُ لم تُنَوَّ^(٧).

وله حَكْمٌ خَاصٌّ، وهو أَنه إِذَا أتى بَعْدَ عامٍ لم يَأْتِ إِلَّا مُغْرَباً مُنْصَرَفاً^(٨)، كَقَوْلِهِ:

٤٠١ - يَا أَيَّتُهَا كَانَتْ لِقَوْمِي^(٩) إِيْلَا
أَوْ هُزِلَتْ فِي جَذْبِ عَامٍ أَوْ لَا

(١) (صيغة) ساقطة من الأصل.

(٢) د: فيمتنع.

(٣) يعني يصرف إذا تجرد عن «من» ولم يكن صفة، بل كان اسماً غير علم.

(٤) قال سيبويه ٢٨٨/٣: (وسألت الخليل عن قولهم: مذ عامٌ أَوَّلٌ، ومذ عام أَوَّلٌ، فقال: أول ههنا صفة، وهو أفعل من عامك، ولكنهم ألزموه هنا الحذف استخفافاً، فجعلوا هذا الحرف بمنزلة «أفضل منك». وقد جعلوه اسماً بمنزلة «أفكل» وذلك قول العرب: «ما تركتُ له أولاً ولا آخراً» و«أنا أَوَّلُ منه»، ولم يقال: «رجل أَوَّلُ منه»، فلما جاز فيه هذان الوجهان أجازوا أن يكون صفة وأن يكون اسماً. وعلى أي الوجهين جعلته اسماً لرجل صرفته في النكرة).

وانظر شرح ابن يعيش ١٠/٦، وشرح الرضي ٢١٨/٢.

(٥) ش: ويجوز.

(٦) بعدها في ت (منصرفاً). وهو سبق نظر إلى (منصرفاً) الآتية.

(٧) أي «من».

(٨) في هذا نظر. وانظر ما يأتي في الكلام على الشاهد الآتي.

(٩) ت: (لأهلي). وهي كذلك في كتاب سيبويه.

٤٠١ - رجز، لا يعرف قائله.

وقد أوردته المصنف شاهداً على أن «أول» معرب منصرف. وهو لا يكون إلا كذلك إذا وقع بعد «عام» سواء كان صفة أو ظرفاً. وهو غير مسلم، لأن سيبويه استشهد به على إجراء «أول» نعتاً لعام، فهو غير منصرف على هذا، لأن «عام» مجرور بالإضافة، ونعته وهو =

ويجوزُ جُرهُ تابعاً لعام^(١)، ونصبُهُ بالظرفية^(٢).

لك: وقد يأتي على صيغة التفضيل ما ليس بمعناه^(٣)، كـ «سوى» و «حُسن» فهما مُضْدران^(٤) في قوله تعالى: ﴿أَسْتَوُوا أَلْسِنًا﴾^(٥)، ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(٦)

= «أول» مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة. والتقدير: في جذب عام أول من هذا العام. قال سيبويه بعد إنشاده: (يكون على الوصف والظرف).

وقال ابن يعيش بعد إنشاده: (فلم يصرف، لأنه صفة، ومعناه: أول من عامك. وحذف الجار والمجرور من نحو هذا في الصفة ضعيف). وقال في موضع آخر: (فعل هذا يجوز أن يكون «أول» من قوله: يا ليتها... الخ مخفوضاً على الصفة لعام، إلا أنه لا يصرف، ويجوز أن يكون منصوباً على الظرف).

وانظر ما سيذكره المصنف بعد الشاهد.

سيبويه ٢٨٩/٣، شرح ابن يعيش ٣٤/٦، ٩٧، ٩٨، اللسان (وَال).

(١) هذا مناقض لقوله: (لم يأت إلا معرباً منصرفاً) فإنه لا يكون تابعاً لعام إلا على منعه الصرف، لأن عام مجرور، و«أولاً» مفتوح. فظهر بهذا بطلان ما زعمه من أنه لا يأتي بعد «عام» إلا منصرفاً، مع أن ما في كتاب سيبويه وشرح ابن يعيش خلاف ما ذكره كما بيته في تخريج الشاهد.

(٢) ت: للظرفية.

(٣) ت: معناه.

(٤) أي: وليستا بتأنيث «أسوأ» و«أحسن».

(٥) سورة الروم، الآية: ١٠.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٨٣.

قرأ جبهة القراء: (حُسناً) بضم الحاء وإسكان السين، أي قولاً هو حُسْنٌ في نفسه لإفراط حسنه. ووضع المصدر فيه موضع الاسم. أو هو لغة في (حَسَنَ) يقال الحسنُ الحُسْنُ، والبُخْلُ البَخْلُ، والرُّشْدُ الرِّشْدُ.

وقرأ حزة والكسائي من السبعة، وخلف ويعقوب من العشرة: (حَسَنًا) بفتح الحاء والسين، وهو صفة لمحذوف، أي قولاً حسناً.

وقرأ أبي وطلحة بن مُصَرِّف: (حُسْنَى) - بالالف - على المصدر كِبْشَرَى. وهذه القراءة هي المرادة هنا.

البحر المحيط ٢٨٤/١، الكشف ٢٩٣/١، الاقتناع ٥٩٩/٢، الاتحاف ١٤٠، التيسير

٧٤، الكشف عن وجوه القراءات ٢٥٠/١، الحجة لأبي زرة ١٠٣، إرشاد المجتدي ٢٢٦،

شرح ابن يعيش ١٠٢/٦، الرضي ٢١٩/٢.

أي: الْفِعْلَةُ السُّوْيُ، وَالْمَقَالَةُ الْحُسْنَى^(١). قلت: وَيَحْتَمِلُ التَّفْضِيلَ.

وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ فَقَدْ مَرَّتْ.

المصدر

وَأَمَّا الْمَصْدَرُ فَهُوَ اللَّفْظُ الْمَشْتَقُّ مِنْهُ الْفِعْلُ كـ «ضَرْبٍ» وَ «قَتْلٍ»^(٢). وَهُوَ نَوْعَانِ: سَمَاعِيٌّ وَقِيَاسِيٌّ.

فَالسَّمَاعِيُّ مَصْدَرُ الثَّلَاثِي الْمَجْرُودِ غَالِباً، وَلَا حَضَرَ^(٣) لَهُ، لَكُنَّا نَذْكُرُ أَكْثَرَ مَا اسْتَعْمِلَ مِنْهُ، وَهُوَ (٢٨)^(٤):

«فَعْلٌ» - مَثَلْتُ الْفَاءَ^(٥) - كـ «قَتَلْتُ» وَ «فَسَقْتُ» وَ «شَغَلْتُ». وَ «فَعَلَّةٌ» - كَذَلِكَ^(٦) -
- كـ «رَحْمَةٍ» وَ «نَشْدَةٍ»^(٧) وَ «كُدْرَةٍ»^(٨). وَ «فَعْلَى» - كَذَلِكَ - كـ «دَغْوَى» وَ

(١) لم أجد هذا لابن مالك. وهو مسبوق به فقد نص عليه الزمخشري في المفصل والكشاف وتبعه ابن يعيش والرضي.

انظر الكشاف ٢٩٣/١، شرح ابن يعيش ١٠٠/٦، ١٠٢، شرح الرضي ٣١٩/٢.

(٢) على مذهب البصريين. ومذهب الكوفيين أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه.

انظر تفصيل الخلاف وأدلة الفريقين في الإنصاف (مسألة ٢٨) ٢٣٥/١ وما بعدها، وشرح

الرضي ١٩١/٢ - ١٩٢، وشرح ابن يعيش ١١٠/١.

(٣) ت، ن، د: حاصر.

(٤) أي بناء - وهي ترتقي إلى اثنين وثلاثين كما ذكره الزمخشري في المفصل استقرأ لما ذكره سيبويه في كتابه.

انظر الكتاب ٥/٤ وما بعدها، المفصل بشرح ابن يعيش ٤٣/٦، الرضي ١٩٢/٢.

(٥) أي مع سكون العين.

(٦) أي مثلث الفاء.

(٧) وجاء فيه (يُنْشَدَانُ) أيضاً. قال في الصحاح (نشد): نشدت الضالة أنشدتها نَشْدَةً وَنَشْدَاناً،

أي طلبتها. وانظر شرح الشافية ١٥٢/١.

(٨) يقال: كَذَرَ كَذَرًا وَكُدُورًا وَكُدْرَةً، مِنَ الْكُدْرِ، وَهُوَ نَقِيضُ الصَّفْوِ. اللسان (كدر).

«بُشْرَى» و «بُشْرَى». و «فَعْلَانٌ» - كذلك - ك «لَيَّانٌ»^(١) و «جَزْمَانٌ» و «غُفْرَانٌ». و «فَعَالٌ» - كذلك - ك «ذَهَابٌ» و «صِرَافٌ»^(٢) و «سُؤَالٌ». و «فَعَالَةٌ» - كذلك - ك «زَهَادَةٌ» و «جِرَافَةٌ» و «بُعَايَةٌ»^(٣). و «فَعَلٌ» - بفتح العين وكسرهما - ك «طَلَبٌ» و «كَذِبٌ». و «فَعْلَةٌ» - كذلك - ك «عَلْبَةٌ» و «سَرِيقَةٌ». و «فَعْلٌ» - بفتح العين مع ضم الفاء وكسرهما - ك «هُدًى»^(٤) و «صِغَرٌ». و «فَعُولٌ» - بفتح الفاء وضمها/ - ك «قَبُولٌ» و «دُخُولٌ». و «فَعِيلٌ» ك «وَجِيفٌ»^(٥) و «فَعْلَانٌ» - بفتح الفاء والعين - ك «نَزْوَانٌ»^(٦) و «حَفَقَانٌ».

والقياسي نوعان: أحدهما - من هذا النوع - ما أوَّلُهُ ميمٌ مفتوحةٌ، كالمَذْهَبِ، والمَشْرَبِ، والمَدْخَلِ، والمَخْرَجِ^(٧). ومن مكسورٍ عينٍ المضارع

(١) يقال: لواه ديتُهُ، يلواه بذيتِهِ لَيًّا وَلِيَّاناً - بفتح اللام وكسرهما في المصدرين - إذا مطله، قال ذو الرمة:

تُطِيلِيْنَ لِيَّانِي وَأَنْتِ مَلِيئَةٌ وَأَخْسِنُ يَا ذَاتَ الْوَشَاحِ الشَّقَاضِيَا
ونقل في اللسان (لوى) عن أبي الهيثم أنه لم يجيء من المصادر على «فعلان» إلا ليان. وعن أبي زيد أنه «ليان» بالكسر.

وفي شرح الشافية للرضي ١/ ١٥٩: (وأما فعلان فنادر، نحو لوى ليانا. . . وجاء أيضاً شنتان - بالسكون - وقرى في التنزيل بهما).

(٢) في الصحاح (صرف): (وكلبة صارف، إذا اشتته الفحل. وقد صرفت تصرف صروفاً وصرافاً).

(٣) في الصحاح (بغى): (وبغى ضالته، وكذلك كل طَلِيَّةٍ، بُغَاءً، - بالضم والمد - وَيُغَايَةُ أيضاً). وقال الرضي: (والفَعَالَةُ للشئ القليل المفصول من الشئ الكثير، كالفلاحة، والقرأضة، والثقاوة، والنفاية. شرح الشافية ١/ ١٥٥).

(٤) في شرح الشافية للرضي ١/ ١٥٧: (قالوا: ليس في المصادر ما هو على فَعْلٍ إلا الهُدًى والسُرَى، ولندرت في المصدر يؤنثهما بنو أسد على توهم أنهما جمع «هُدْيَةٍ» و«سُرْيَةٍ» وإن لم تسمعا، لكثرة فعل في جمع «فعلة»).

(٥) الوجيف: ضرب من سير الإبل والخيول. وقد جف البعير يجف وجفاً ووجيفاً. انظر الصحاح (وجف).

(٦) الزوان: الوثبان. ولا يقال إلا للشاة والدواب والبقر. القاموس (نزى).

(٧) قال ابن الحاجب: (ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد أيضاً على «مفعّل» قياساً مطرداً كعمقتل ومضرب). انظر شرح الشافية ١/ ١٦٨.

مثله^(١)، كالمَضْرَبِ، والمَخْبَسِ، والمَجْلَسِ^(٢). وشذَّ «المَرْجِعُ»، لموافقته المضارع المخالِف للقياس^(٣).

وجاء^(٤) على «مفعول» كالمَيْسُورِ، والمَعْسُورِ، والمَرْفُوعِ، والمَوْضُوعِ، والمَعْقُولِ، والمَفْقُوتِ، بمعنى اليُسْرِ، والعُسْرِ^(٥)، والرَّفْعِ، والْوَضْعِ، والعَقْلِ، والفِتْنَةِ. ومثله المَكْرُوهَةُ، والمَضْدُوقَةُ، بمعنى الكراهَةِ والصدَقِ^(٦). يه: بل المفعول على بابِه، لا مَصْدَرٌ^(٧).

وثانيهما مصدر ما تعدى الثلاثي بزيادة أو أصل. أما الثلاثي المزيد فنوعان:

ذو ميم (وغيره، أما الأول^(٨))، فَرَنَتْهُ رَنَةً اسم المفعول، كالمُضْبِحِ، والمُمْسِي، والمُجَرَّبِ/، والمُقَاتِلِ. ومنه:

(١) ش: بمثله.

(٢) (المجلس) ساقطة من ت.

وهو مصدر جلس يجلس، ويكسر اللام موضع الجلوس. انظر الصحاح واللسان (جلس).

(٣) في القاموس (رجع): (رجع يرجع رجوعاً ومَرْجِعاً - كمنزل - ومَرْجَعَةً شاذان، لأن المصادر من فعل يفعل (كضرب يضرب) إنما تكون بالفتح.

وانظر شرح الشافعية للرضي ١٧٣/١.

(٤) ت: وقد جاء.

(٥) من (والمرفوع) إلى هنا ساقطة من ت.

(٦) قال الرضي في شرح الشافعية ١٧٥/١: (وأما المكروهة فالظاهر أنها ليست مصدرًا، بل هو الشيء المكروه، والهاء دليل الاسمية، وكذا المصدوقة، يقال: بَيَّنَّ لي مصدوقة حاله، أي: حقيقتها، من قولهم: «صَدَّقَنِي سَيِّئُ بَكْرِهِ» أي بَيَّنَّ لي حاله التي صَدَّقَنيها).

(٧) في الكتاب ٩٧/٤: (وأما قوله: دَعُوْهُ إِلَى مَيْسُورِهِ ودَعِ مَعْسُورِهِ، فإنما يجيء على المفعول، كأنه قال: دعه إلى أمر يُؤَسِّرُ فيه أو يُعَسِّرُ فيه. وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه. وكذلك المعقول، كأنه قال: عَقِلْ له شيء، أي حبس له لُبُّهُ وشُدُّهُ. ويستغنى بهذا عن المَفْعَلِ الذي يكون مصدرًا، لأن في هذا دليلاً عليه).

وانظر شرح الشافعية للرضي ١٧٤/١ - ١٧٥، وشرح ابن يعيش ٥٢/٦.

(٨) الزيادة من ت، ن.

٤٠٢ - وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ
وَأَمَّا غَيْرُ ذِي الْمِمْ قِيَّاسُهُ^(١) أَنْ تَزِيدَ قَبْلَ آخِرِ مَاضِي^(٢) فَعَلُهُ أَلْفًا وَتَكْسُرُ أَوَّلَهُ
إِنْ كَانَ آخِرُهُ مَتَحَرِّكًا^(٣)، نَحْوُ «أَخْرَجَ إِخْرَاجًا» وَ قَاتَلَ قِتَالًا^(٤)، وَفِي «كَذَّبَ»:
كَذَّبًا^(٥).

فَإِنْ كَانَ فِي حَشْوِ مَاضِيهِ مَتَحَرِّكًا^(٦) كَسَرَتْ أَوَّلَهُ / وَأَوَّلُهُمَا نَحْوُ «اقْتَدَرَ
اقْتِدَارًا» وَ «اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا» وَ «افْتَشَرَ افْتِشْرَارًا» وَ «اخْشَوْشَنَ اخْشِيشَانًا»، وَفِي
«اخْزَوَطَ»^(٧) : اخْزَوَاطًا^(٨).

وَالْمُطَرَّدُ الْمُتَدَاوِلُ فِي «فَاعِلٍ» وَ «فَعَلٍ» وَ «تَفَعَّلَ» غَيْرُ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ
«مِفَاعِلَةٌ» كَ «مِقَاتِلَةٌ» وَ «تَفْعِيلٌ» كَ «تَكْرِيمٌ» وَ «تَفْعُلٌ» كَ «تَكْرِيمٌ»، إِلَّا أَنَا ذَكَرْنَاهُ
كَذَلِكَ، لِيَنْتَظِمَ مَا قَرَّبْنَاهُ فِي الْقِيَاسِ، مَعَ كَوْنِهِ قَدْ وَرَدَ قَلِيلًا^(٩). قَالَ:

٤٠٢ - طويل، صدره:

وَقَدْ دُقْتَمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ

نسبه ابن يعيش لرجل من بني مازن. وقد أوقعت بنو مازن بقوم من بني عجل فقتلوه،
فغدت بنو عجل على جار من بني مازن فقتلوه، والمعنى أنه بالتجربة يعرف ما يحسنه
المرء.

والشاهد: وضع المجرب - بصيغة اسم المفعول من مضعف الثلاثي - موضع التجربة،
وهو المصدر.

المفصل ٢٢١، شرح ابن يعيش ٥٠/٦، ٥٣، شرح الأشموني ٣١٠/٢، شرح أبيات
المفصل والمتوسط ص ٤٣٠.

(١) د: قياسية.

(٢) ت: ما مضى. وهي ساقطة من ن.

(٣) (إن كان آخره متحركاً) ساقطة من د.

(٤) ت: قتالاً.

(٥) انظر الشافعية وشرحها للرضي ١/١٦٣، ١٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ٤/٢٢٣٩.

(٦) ش: متحركين.

(٧) في الصحاح (خرط): واخْزَوَطَ بِهِمُ السَّيْرُ اخْزَوَاطًا، أَيِ امْتَدَّدَ.

(٨) انظر شرح الكافية لابن مالك ٤/٢٢٣٩، وشرح الشافعية ١/١٧٨.

(٩) (قليلاً) ساقطة من د.

٤٠٣ - ثلاثة أحبابٍ فحُبُّ علاقةٍ وحُبُّ رِجْلٍ وحُبُّ هِرِّ القَتْلِ
وأما الرباعي المجزؤ والمزید^(١) فنوعان أيضاً^(٢): ذو ميم، فيأتي على وزن^(٣) اسم المفعول، كالمُدْخَرَجِ، والمُخْرَنْجِمِ. قال:
٤٠٤ - كأنَّ صوتَ الصَّنَجِ في مُصْلَصِلَةٍ

والمجزؤ عن الميم نوعان: «فَعْلَلَةٌ» كـ «دَخَرَجَةٍ» و «فَعْلَالٍ» كـ «دَخَرَجٍ».
وأما مزیده فعلى «تَفْعَلَلٍ» كـ «تَدَخَرَجٍ» و «تَفْعَلَالٍ» كـ «تَدَخَرَجٍ»^(٤)
و«افْعِلَالٍ» كـ «اخْرَنْجَامٍ».

٤٠٣ - طويل. أنشده ثعلب في أماليه ولم يعزه لمعنى. وحب العلاقة حب الصداقة وهو أخص المودة. والمتلاق: مصدر مَلَقَ له يَمْلُقُ مَلَقًا وَمِلَاقًا، وهو التودد بكلام لطيف والتضرع فوق ما ينبغي. وحب هو القتل: أراف الغلو في ذلك. يريد أنه جمع أنواع المحبة. والشاهد في قوله «تلاق» حيث جاء به على تَمَلَّقَ مطاوع مَلَقَ. قال ابن مالك (تَفْعَلُ يَفْعَلًا) محفوظ غير كثير، ومنه قول الشاعر: ثلاثة أحباب... (الخ).
يجالس ثعلب ٢٩، اعراب ثلاثين سورة ٨١، شرح ابن يعيش ٤٧/٦، ٤٨، ١٥٧/٩، شرح الكافية لابن مالك ٤/٢٢٣٩، حاشية يس ١/٣٢٩.

(١) ت: والمزید فيه.

(٢) (أيضاً) ساقطة من ت.

(٣) ش: اسم وزن.

٤٠٤ - رجز. ولا يعرف قائله، ولم يذكروا له سابقاً أو لاحقاً.

الصنج: قطعتان من النحاس تضرب أحدهما بالآخرى فيسمع لهما صوت ورنين.

والمصلصل: الصلصلة، وهي صوت اللجام.

والمعنى: كان صوت لجام هذا الفرس الصنوج يضرب بعضها على بعض.

والشاهد: استعمال المصلصل - على صيغة اسم المفعول - مصدرًا بمعنى الصلصلة.

قال ابن جني: (فقله: مصلصلة، يجوز أن يكون مصدرًا، أي: في صلصلته، ويجوز أن يكون موضعاً للصلصلة).

الخصائص ١/٣٦٨، المصنف ٣/٢٧، شرح ابن يعيش ٥٠/٦، ٥٥، اللسان (صلل).

شرح أبيات المفصل والمتوسط ص ٤٣٥.

(٤) من (وأما مزیده) إلى هنا ساقط من ت.

فروع:

وهو من «أَفْعَلْ» الْمُعْتَلُّ عَيْنًا يُعَلُّ كإِعْلَالِهِ كـ «أَقَالَ إِقَالَتهُ»، وأصله «إِقْوَالَةً» أَعْلَى
فَالْتَقَى الْفَوَانِ فَحُذِفَتْ الْعَيْنُ وَالزَّمُوهُ الْبَاءُ عَوْضًا مِنْهَا. وقد تحذف التاء إذا أضيف كـ
﴿وَلَقَامَ الصَّلَاةُ﴾^(١).

ومصدرٌ معتلٌّ اللام على «تَفْعِلَةٌ» كـ «تَغْزِيَّةٍ» و «تَسْلِيَّةٍ»، وأصله «تَغْزِيَاءٌ» -
بالتشديد - حذفوا اللام تخفيفاً، وَعَوَّضُوهُ تَاءً. وقد اسْتَعْمَلَ الْأَصْلُ / مَنْ قَالَ:
٤٠٥ - فَهَي تَنْزِي دَلَّوْهَا تَنْزِيَا

قلت: وقد جاء «تَفْعِلَةٌ» في الصحيح، ومنه قوله - ﷺ -: «فَلَا يَقْعُدَنَّ عَلَى
تَكْرِمَتِهِ»^(٢).

(١) ﴿وَأَدْبَحْنَا لَهُمْ فَذَلَّ الْخَيْرِي وَلَقَامَ الصَّلَاةُ وَلَيْسَاءَ الزَّكَاةُ﴾ [الأنبياء، الآية: ٧٣].
٤٠٥ - الرجز. قال البغدادي في شواهد الشافية: (وهذا الشعر مشهور في كتب اللغة وغيرها.
ولم يذكر أحد تمته ولا قائله). وبعده:

كما تَنْزِي شَهْلَةً صَبِيَا

ويروى:

بَاتَ يُنْزِي دَلَّوْهُ تَنْزِيَا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيَا
التنزيه: رفع الشيء إلى فوق. يصف امرأة تستقي ماء، فشبه يديها إذا جذبت بها الدلو
ليخرج من البئر بيدي امرأة كبيرة ترقص صبيًا. وقال شهلة، لأنها أضعف من الشابة، فهي
ترفعه بإجهاد.

والشاهد قوله: تنزيا، والقياس: تنزيه، لكنه راجع الأصل ضرورة، لأن الشاعر له مراجعة
الأصول المرفوضة.

الخصائص ٣٠٢/٢، المنصف ١٩٥/٢، المخصص ١٠٤/٣، ١٨٩/١٤، المقرب ٢/
١٣٤، شرح السيراني ٣٥٧/٥، التبصرة ٧٧٥/٢، الإيضاح لابن الحاجب ٦٣٤/١،
شرح ابن يعيش ٥٨/٦، الرضي ١٦٥/١، اعراب الثلاثين سورة ٩٩،٥٥، الصحاح
(شهل)، شرح الكافية لابن مالك ٢٢٣٨/٤، أوضح المسالك ٢٤٠/٣، المساعد ٢/
٦٢٦.

(٢) هذا بعض حديث ورد بالفاظ مختلفة في صحيح مسلم (كتاب المساجد - رقم ٦٧٣)
وجامع الترمذي (كتاب الصلاة. رقم ٢٣٥، والأدب - رقم ٢٧٧٣) وسنن أبي داود
(كتاب الصلاة - رقم ٥٨٢ - ٥٨٤) وسنن النسائي ٧٦/٢ - ٧٧.

فصل

وَيَعْمَلُ عَمَلٌ فَعْلُهُ مَاضِيًا وَغَيْرُهُ، إِذْ هُوَ بِمَعْنَاهُ، وَمُنْكَرًا، نَحْوُ ﴿أَزْ يُلْعَنُ فِي
يَوْمِ ذِي مَسْجَبٍ يَلِيَمًا ذَا مَقَرَّةٍ﴾^(١)، ﴿لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
شَيْئًا﴾^(٢). كثر: وَمُعَرَّفًا بِاللَّامِ، كَقَوْلِهِ:

٤٠٦ - وَجِغْتُ مِنَ الْإِصْغَاءِ لَيْتًا وَأَخْذَعَا
وقوله^(٣):

٤٠٧ - ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَغْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاجِي الْأَجَلَ^(٤)
وقوله:

٤٠٨ - فَلَمْ أَتَّكِلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

(١) سورة البلد، الآيتان: (١٤، ١٥).

(٢) سورة العنكبوت، الآية: ١٧.

٤٠٦ - تقدم بتمامه برقم ٣٧١.

(٣) د: وكقوله.

٤٠٧ - المقارب. وهو من شواهد سيبويه التي لم تنسب إلى قائل معين.

النكايه: مصدر نكيت العدو، ونكيت فيه، إذا أثرت، يتعدى ولا يتعدى. يراخي الأجل: يباعده ويطله - يهجو رجلاً يقول: هو ضعيف عن أن ينكي أعداءه، وجبان فلا يثبت لقرنه، فيلجأ إلى الفرار، يظنه مؤخرًا لأجله.

الشاهد: أعمال المصدر المعرف باللام، وهو النكايه، لأن اللام هنا معاقبة للتونين، فيعمل عمل المتون.

قال سيبويه: (وتقول: عجبت من الضرب زيداً، كما قلت: عجبت من الضارب زيداً، يكون الألف واللام بمنزلة التونين، قال الشاعر: ضعيف النكايه. . . الخ).

سيبويه ١٩٢/١، المنصف ٧١/٣، المقرب ١٣١/١، إيضاح الفارسي ١٦٠، شرح ابن عصفور ٢٧/٢، المنصف ٢٢٤، شرح ابن يعيش ٥٩/٦، التيسرة ٢٤٠/١، الشذور ٣٨٤، الخزانة ١٢٧/٨، العيني ٥٠٠/٣، التصريح ٧٣/٢.

(٤) الشطر الثاني لم يثبت في ش.

٤٠٨ - طويل، تمامه:

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَزْتُ فَلَمْ أَتَّكِلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا =
= نسبه سيبويه للمرار الأسدي، وأقر الأعلام الشتمري هذه النسبة. ونسبه البغدادي في
الخزانة وابن يعيش إلى مالك بن زغبة الباهلي. =

وقيل: لا عَمَلٌ لَهُ مَعَهَا^(١). قلت: ولعله^(٢) يَنْصِبُ الشَّوَاهِدَ بِفَعْلٍ مَقْدَرٍ^(٣)،
وَالأَوَّلُ يُخْتَمِلُ التَّمْيِيزَ^(٤).

= المغيرة: الخيل تخرج للغارة، وأراد فرسانها، أي أول فرسانها. النكول: النكوص
والرجوع جبناً وخوفاً، يقال: نكل عنه ينكل بثلاث العين كضرب ونصر وعلم. مسمع:
هو مسمع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة. والمعنى: قد علم أول من لقيت من المغيرين
أني قد صرفتهم عن وجوههم هازماً لهم، وكررت خلف عميدهم فلم أنكل عن ضربه
بسيقي.

والشاهد: أعمال المصدر المقرون بآل وهو (الضرب) في (مسمعاً).
ورواه سيبويه: (لحقت فلم أنكل) وعليه يجوز أن يكون (مسمعاً)، منصوباً به لا بالمصدر،
فلا يكون فيه حجة. قال الأعلام: (ويجوز أن يكون منصوباً بلحقت، وأعمال الثاني أولى،
ولذلك اقتصر عليه سيبويه).

وفيه شاهد آخر ذكره ابن يعيش، وهو أن مسمعا منصوب إلى مسمع.
وأخطأ ابن عصفور حيث فهم من البيت أن (أولى) فيه اسم موصول بمعنى الذين فأورده
شاهداً لذلك. والحال أن (أولى) مؤنث أول، ولا تحتمل غير ذلك.

سيبويه ١٩٣/١، المقتضب ١٥٢/١، جل الزجاجة ١٣٦، إيضاح الفارسي ١٦١ شرح
ابن عصفور ١٧٨/١، شرح ابن يعيش ٩/٦، ٦٤، الرضي ١٩٦/٢، خزنة الأدب ٨/
١٢٩، العيني ٤٠/٣، ٥٠١، المفصل ٢٢٤، همع الهوامع ٩٢/٢، الدرر ١٢٥/٢،
الأشموقي ١٠٠/٢، ٢٨٤.

(١) نسب ابن الحاجب والرضي والبغدادى في الخزانة هذا للمبرد. قال ابن الحاجب:
(والمبرد منعه. قال: لاستفحال الاسم في).

والذي في المقتضب للمبرد ١٥٢/١، صريح في أن المصدر يعمل منكراً، ومعرفاً بالآلف
واللام كما يراه سيبويه وغيره.

(٢) أي: لعل المانع من أعمال المعرف بالآلف واللام.

(٣) الذي في شرح الرضي أن المانع من ذلك ينصب المعمول في الشواهد المذكورة بمصدر
منكر مقدر، فيقدر: ضعيف النكاية نكاية أعداءه، فيضمر المصدر، لقوة القرينة الدالة
عليه. شرح الرضي ١٩٧/٢.

(٤) أي الشاهد الأول وهو:

وَجِئْتُ مِنَ الإصْغَاءِ لَيْتاً وَأَخْذَعَا

يريد أن «لينا» وأخذعا» فيه تحتمل أن يكون نصبها على التميز. وهو الراجح. وقد اقتصر
عليه شُرَاحُ ديوان الحماسة، وقد بينت ذلك في موضعه.

انظر الشاهد رقم ٣٧١.

ويعملُ مضافاً إلى الفاعلِ، نحو «يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا» كقوله:

٤٠٩ - قَنْعُ الْقَوَاقِيزِ أَصْوَاءُ الْأَبَارِيقِ

لا إلى المفعولِ إلّا إذا تَعَيَّنَ، نحو «دَقَّ الثُّوبُ الْقَصَارُ»^(١).

قلتُ: ومن إضافة المصدرِ إلى مفعوليهِ وتأخّرِ الفاعلِ^(٢) عَنْهُ قولُ الشاعرِ:

٤١٠ - عَلَيَّ لَيْثٌ وَاقِئْتُ لَيْلِي بِخَلْوَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللّهِ رَجُلَايَ حَافِيَا

٤٠٩ - بسيط، صدره:

أَفْنَى تِلْدَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ

وهو للأقشير الأسدي (المغيرة بن الأسود).

القواقيز: الكؤوس الصغيرة، جمع قاقوزة، وقد قالوا فيها: قاقوزة. وروي (القوارير) التلاد: المال القديم من تراث وغيره. وهو يكتنّ بذلك عن ولعه بالشراب. والشاهد: أعمال المصدر (قرع) في (أفواه) مع إضافة المصدر إلى فاعله (القواقيز). وهذا على الرواية الأخرى في البيت. والرواية المشهورة في أكثر كتب النحو برفع (أفواه) على أنه فاعل، وجل القواقيز. مفعولاً به، والمصدر مضافاً إليه. قال ابن هشام في الرويتين: وصحّ الوجهان لأن كلا منهما قارع ومقروع. وقال المبرد: (وتنصب الأفواه إن جعلت القواقيز فاعلاً).

المقتضب ١/١٥٩، جل الزجاجي ١٣٤، المؤلف ٥٦، الإنصاف ١/٢٣٣، المقرب ١/١٣٠، شرح ابن عصفور ٢/٢٦، المغنى ٦٩٤، السيوطي ٣٠١، إصلاح المنطق ٣٣٨، الشذور ٣٨٣، العيني ٣/٥٠٨، التصريح ٢/٦٤، اللسان (ققز)، الأشموني ٢/٢٨٩.

(١) انظر المفصل بشرح ابن يعيش ٥٩/٦.

(٢) في الأصل: المفعول.

٤١٠ - من الطويل لمجنون ليل (ديوانه ٣٠١) ولم أجده بهذه الرواية، وهي من تصحيف بعض الأعجمين كما سيأتي. والمشهور في روايته:

عليّ لثن ما زرتُ ليلِي بِخَفِيَّةٍ زِيَادَةُ بَيْتِ اللّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا
ويروى: (على إذا ما جئتُ: و (إذا لاقيتُ) و (إذا واقيتُ) و (بخلوة) مكان بخفية. وعجزه في اللسان (أن ارذأ بيت الله). ويذكره النحويون شاهداً على تعدد الحال. أما رواية المصنف هنا: (رجلاي) حافياً، فقد قال الأزهري في التصريح: (وقد صحفه بعض الأعجمين فقرأه: «رجلاي» بالإضافة إلى المتكلم، وأعربه فاعلاً بزيارة، و«حافياً» حال=

أي: أن تَزَوَّرَ بَيْتَ اللَّهِ رَجُلَايَ فِي حَالِ كَوْنِي حَافِيًا^(١).

وشرط عمله مجيئه ظاهراً، مُوَحَّدًا^(٢)، غَيْرَ مَخْدُودٍ^(٣)، فلا يصح «مُروري بزید حَسَنٌ وهو بِغَمْرٍ قَبِيحٍ»، لإِضْمَارِهِ^(٤). ولا يعمل^(٥) مع ذكرِ فِعْلِهِ، نحو «ضربتُ ضرباً زِيداً» بِلِ الْعَمَلِ لِلْفِعْلِ^(٦)، إذ أصلُ التعلُّقِ للأفعالِ، ولا «أُعْجَبَنِي ضَرْبُهُ زِيداً، أَوْ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زِيداً»^(٧)، أَوْ جَلَسْتُكَ/ فِي الْمَسْجِدِ^(٨) - بِكسر الجيم - إذ الفعلُ لا يفيدُ^(٩) معانيها، فَبَعْدَ شِبْهَها بِهِ^(١٠).

=من ضمير المتكلم في «رجلاي»، نبه عليه الموضح في الحواشي، وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني، فإنه قال فيه: وقد صنف جماعة «رجلان» بـرجلاي... الخ).

المغني ٦٠١، السيوطي ٢٩٠، اللسان (رجل)، التصريح ٣٨٥/١، أوضح المسالك ١/٣٣٥، الأشموني ١٨٤/٢.

(١) من قوله: (قلت) إلى هنا لم يثبت في ش. وقد أشار ناسخ الأصل إلى أنه مصحح عن أصل ثم قال: (ملحق بالنسخة المقروءة على المؤلف). ثم أشار مرة أخرى إلى تصحيحه عن أصل.

(٢) أي مفرداً. وذكر ابن مالك في شرح الكافية ١٠١٦/٢ شاهداً على عمله مجموعاً وهو قليل.

(٣) في شرح الكافية لابن مالك ١٠١٥/٢، أن أبا علي أنشد في التذكرة شاهداً على أعمال المحدود بالتاء. وانظر العيني ٥٢٧/٣.

(٤) انظر شرح ابن يعيش ٦٠/٦.

(٥) غير الأصل (أعماله). وهو معطوف على (ويعمل) السابقة.

(٦) هو هنا مفعول مطلق، والعامل في المفعول المطلق الفعل. وانظر الرضي ١٩٧/٢.

(٧) لأن المصدر نعت قبل تمام عمله.

وانظر الأشموني ٢٩١/٢، والرضي ١٩٧/٢.

(٨) لأنه محدود بالتاء، فلا يعمل.

وانظر شرح الكافية ١٠١٤/٢.

(٩) ت: لا يفيداً.

(١٠) انظر حاشية الصبان ٢٩١/٢.

فروع:

وَيُعْتَلَفَ عَلَى لَفْظٍ مَعْمُولِهِ الْمَجْرُورِ، وَمَحَلُّهُ رَفْعاً فِي الْفَاعِلِيَّةِ^(١) وَنَصَباً فِي الْمَفْعُولِيَّةِ^(٢)، نَحْوُ «يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ»^(٣) وَعَمْرٍو بِالْجَرِّ مطلقاً، وَالرَّفْعِ حَيْثُ «زَيْدٌ»^(٤) فاعِلٌ، وَالنَّصَبِ حَيْثُ هُوَ مَفْعُولٌ^(٥).

وَلَا يَلْزَمُ ذِكْرُ فَاعِلِهِ، لِاسْتِقْلَالِ^(٦) الْجُمْلَةِ مِنْ دُونِهِ^(٧). وَلَا يُضْمَرُ فِيهِ، إِذْ تَضُمُّنُ الضَّمِيرِ فِرْعُ الْإِسْتِقْاقِ.

وَلَا يُسَبِّهُ مَعْمُولُهُ، إِذْ هُوَ كَالصَّلَةِ، وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا، لِضَعْفِهِ. وَقِيلَ: يَجُوزُ تَقْدِيمُ^(٨) الظَّرْفِ وَالْحَرْفِ^(٩)، نَحْوُ «اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي مِنْ عَذُوكَ الْبَرَاءَةِ، وَإِلَيْكَ الْفِرَازِ»^(١٠) وَ«وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهَا رَافَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ»^(١١) وَ«فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَى»^(١٢). قُلْتُ: وَهُوَ قَوِيٌّ.

وَمَا وَجَبَ اضْمَارُ فَعْلِهِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِهِ، كـ «سَقِيَ زَيْدًا» فَالْعَمَلُ لَهُ. وَقِيلَ: بَلْ لِلْفَعْلِ^(١٤).

(١) فِي غَيْرِ ن: بِالْفَاعِلِ.

(٢) ت: بِالْمَفْعُولِيَّةِ.

(٣) ش: ضَرَبَكَ.

(٤) ت: زَيْدًا.

(٥) انظر شرح الرضي ١٩٧/٢، وشرح الكافية لابن مالك ١٠٢٢/٢ - ١٠٢٣.

(٦) ت: لاسْتِقْال.

(٧) شرح ابن يعيش ٦١/٦.

(٨) د: تَقْدِم.

(٩) أَجَازَهُ السَّهْلِيُّ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ نَكْرَةً غَيْرَ مُضَافَةٍ. وَأَجَازَهُ الرُّضِيُّ مطلقاً.

انظر الروض الأنف للسبكي ١٢٦/١ و(أبو القاسم السبكي ومذهبه النحوي). ٤٠٣ -

٤٠٥، وشرح الرضي ١٩٥/٢.

(١٠) انظر الرضي/الموضع السابق.

(١١) سورة النور، الآية: ٢.

(١٢) فِي جَمِيعِ النُّسخ (حَتَّى إِذَا).

(١٣) «فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَى قَالَ يُبَيِّئُ لِي أَنْ أَرَى فِي الْمَنَازِلِ أَنْزِلَ إِلَيَّ أَدَبُكَ»، [الصفات، الآية: ١٠٢].

(١٤) القائل السيرافي. وانظر الرضي ١٩٧/٢.

العامل من غير المشتق

وأما العامل من غير المشتق الواقع مَوْقَعُهُ^(١) فهو الظرف والحرف، حيث يقعان خبراً، أو صفةً، أو حالاً، أو صلةً، لوقوعه موقع «استقرَّ» أو «مُسْتَقَرٌّ» أو نحوهما.

ومنه اسم الإشارة، نحو «هذا زيد قائماً» إذ التقديرُ: «المُشارُ إليه قائماً زيداً». هكذا^(٢) حُكِيَ عن الزمخشري^(٣)، وفيه نظرٌ، إذ لم يَقْصِدْ بذلك الإخبارُ أَنَّ المُشارَ إليه هو زيدٌ^(٤)، بل إنه أشارَ إلى زيدٍ حالٍ/ قِيَامِهِ^(٥).

وأما ما ليس بمشتقٍّ، ولا واقع موقعه^(٦) فهو المضاف في نحو «غلام زيد» و «ثوب خَرٌّ»، فهو العامل في المضاف إليه كما مرَّ.

ولا يَصِحُّ سبقُ معمولِ المضافِ إليه للمضافِ إلّا مع «غَيْرٍ» في نحو «أنتَ زيداً غيرُ ضاربٍ»، أجزؤه مَجْزَى «أنتَ زيداً لا ضاربٍ»، لأنَّ غَيْراً^(٧) قد تكون بمعنى «لا»، كما قد تكون «ليس» بمعنى «لا»^(٨)، كقوله:

(١) هذا هو النوع الثاني من الأسماء العاملة.

(٢) ت: هذا.

(٣) غير الأصل: (هكذا حكى عن م). وهو رمز الزمخشري.

(٤) العبارة في ش: إذ لم يقصد الإخبار بأنه زيد.

(٥) العبارة في ش: (بل أنه حال الإشارة قائم). وفي ت وحدها: (مشار) مكان (أشار).

ليس اعتراض المصنف على الزمخشري هنا من جهة أعمال اسم الإشارة في الحال، فإن ذلك لم ينفرد بالقول به الزمخشري، والمصنف نفسه قد أجاز ذلك في مبحث الحال ص ٧٣٥. وإنما اعتراضه على تقدير الزمخشري لاسم الإشارة باسم مفعول وهو (المشار إليه قائماً)، إذ المشهور أن يقدر فعلاً، أي: أشير إلى زيد قائماً. ولم يتعرض الزمخشري في الفصل للتقدير بل قال: والعامل فيها إما فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل كقولك: «فيها زيد مقيمًا» و«هذا عمرو منطلقًا» و«ما شأنك قائماً» و«مالك واقفاً» وفي التنزيل: «وَهَذَا بَشَرٌ لِّمِثْلِكَ» و«فَمَا لَكُمْ مِنَ الْأَنْذَارِ مَعِينِينَ». انظر شرح ابن عيسى ٥٦/٢، ٥٨.

(٦) النوع الثالث من الأسماء العاملة.

(٧) ت: غير.

(٨) ن: لا.

٤١٢ - أَيْنَ الْمَقَرُّ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ
وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ



٤١٢ - ررجز، نسب لنفيل بن حبيب.

الأشرم - في اللغة - المشقوق الأنف. وأراد هنا أبرهة الحبشي، والأشرم لقبه. والشاهد: أن «ليس» هنا حرف عاطف بمعنى «لا». قال ابن هشام في المغني (أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون، على خلاف بين النقلة. وخرج على أن الغالب اسمها، والخبر محذوف، قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم، أي: لَيْسَهُ الغالب، كما تقول: «الصديق كأنه زيد» ثم حذف لاتصاله. ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يجر حذفه. وفيه نظر).

سيرة ابن هشام ٣٦، المغني ٣٩٠، همع الهوامع ١٣٨/٢، الدرر ١٩٠/٢، شرح الكافية لابن مالك ١٢٣٣/٣، العيني ١٢٣/٤.

الباب التاسع

باب التابع

هو ما/ أفاد تأكيد سابقه، أو إيضاحه، أو مشاركته في الحكم. قدخل بالاول^(١) التأكيد والبدل^(٢)، وبالثاني الصفة وعطف البيان، وبالثالث النسق^(٣).

كث^(٤): والعامل فيه عامل متبوعه. وقيل: بل مقدر مكرر. قلنا: يلزم استقلال الصفة. وقيل: كونه تابعاً. قلنا: إذن لم يختلف إعرابه. وقيل: مقدر في البدل والنسق لا غير. الإمام يخفى^(٥): في النسق لا غير^(٦).

وفائدة الخلاف في حسن الوقف على المتبوع^(٧).

(١) الأصل، ت: في الأول.

(٢) والبدل ساقطة من ت. وقد أخرج إلى الآتي.

(٣) ت: البدل والنسق.

(٤) هنا سقط بمقدار صفحة في نسخة م. وكتبت في ورقة ١٠٠/ب.

(٥) زاد في ت: (عليه السلام). ن: (بن حمزة).

(٦) في هذه المسألة تفصيل: أما الصفة والتأكيد وعطف البيان فالعالم فيها هو العامل في المتبوع عند سيبويه، وعند الأخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر، وهو كونها تابعة. وعند بعضهم أن عامل الثاني مقدر من جنس الأول. وأما البدل فمذهب الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين أن العامل فيه مقدر من جنس الأول. ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه. وأما عطف النسق فمذهب سيبويه والجمهور أن العالم فيه عامل الأول بواسطة الحرف. ومذهب الفارسي وابن جني أن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول. وقال بعضهم: العامل حرف العطف بالنيابة. وفي المسألة أقوال وتفصيلات أخرى كثيرة.

انظر الكتاب ٤٢١/١، ٤٢١/٢، ١٩٤/٢، الرضي ١٩٩/١ - ٣٠٠، الهمع ١١٥/٢، التصريح ١٠٨/٢، الأشموني مع الصبان ٥٨/٣، شرح الفريد ٣٦٦.

(٧) قال الرضي ٣٠٠/١: (وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال: العالم في الثاني غير الأول، وامتناعه عند من قال: العامل فيهما هو الأول).

ويجوز^(١) فصل متبوعه ما لَمْ تَنْصَحْ مبايئةً الفاضل^(٢)، ولم يكن توكيداً لتوكيد، ولا نَعَتْ مُبْهَم، نحو «جاءني مَنْ في الدارِ من الزيدَيْنِ أَجْمَعُونَ»، ويمتنع «جاءني الزيدونَ كُلُّهُمْ أَخَوْتُكَ»^(٣) أَجْمَعُونَ^(٤) و «جاءني/ هذا أَخوكَ الرجلُ»^(٥).
 كثر: ولا يَسْبِقُ معمولٌ تابعٍ متبوعه، نحو «جاءني خَيْرُكَ»^(٦) رجلٌ عالمٌ^(٧).
 ك: يجوز^(٨).

فصل

وأنواعه خمسة:

التأكيد

الأول التأكيد، وهو تابع يقرّر أمر متبوعه^(٩) في النسبة أو الشمول^(١٠).

- (١) د: ويصح.
- (٢) أي ما لم يكن الفاصل اجنبياً محضاً. وانظر مزيد تفصيل في شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٤٨ - ١١٤٩، وشرح الفريد ٣٦٧ - ٣٦٨.
- (٣) ش: أخوانك.
- (٤) لأن «أجمعون» توكيد لكلهم وقد فصل بينهما بإخوتك وهو غير جائز. انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٤٩، وشرح الفريد ٣٦٨.
- (٥) لأن الرجل نعت للمبهم وهو اسم الإشارة، وفصل بينهما بأخوك، وهو غير جائز أيضاً. انظر التسهيل ١٦٣، الهمع ١١٦/٢.
- (٦) ت: غيرك.
- (٧) أي: رجلٌ عالمٌ خَيْرُكَ.
- (٨) أجاز الكوفيون نحو «هذا طعامك رجلٌ يأكلُ» أي: «هذا رجلٌ يأكلُ طعامك». ووافقهم الزمخشري في تقديم معمول الصفة على الموصوف، فعلق «فِتْ أَنْفُسِهِمْ» من قوله تعالى: «وَقُلْ لَهُمْ فِتْ أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا» بصفة القول. قال: (فإن قلت: بم تعلق قوله: «فِتْ أَنْفُسِهِمْ»؟ قلت: بقوله: «بَلِيغًا» أي: قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم، مؤثراً في قلوبهم). قال ابن مالك: (وغير ما ذهب إليه أولى، لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم معموله. وأما في أنفسهم فمتعلق بـ «وَقُلْ» والله أعلم).
- انظر الكشف ١/ ٤٠٧؛ ٤٠٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ١١٥١ - ١١٥٢، الهمع ٢/ ١١٦، التسهيل ١٦٣، شرح الفريد ٣٦٩.
- (٩) ت: مقرر أمر المتبوع.
- (١٠) الكافية بشرح الرضي ١/ ٣٢٨.

وَيَنْقَسِمُ إِلَى لَفْظِيٍّ^(١)، وَهُوَ تَكْرِيرُ لَفْظٍ^(٢) الْأَوَّلِ^(٣)، نَحْوُ «جَاءَ»^(٤) زَيْدٌ زَيْدٌ. وَيَجْرِي فِي الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ وَالْجُمْلَةِ وَالْمَفْرَدِ^(٥). قَالَ^(٦):

٤١٢ - لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ مَيَّةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُھُودًا
وَقَالَ ابْنُ الرَّائِدِيِّ:

٤١٣ - كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ^(٧) أَغَيْثَ مَذَاهِبُهُ
وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَزْزُوقًا

(١) يسميه الزمخشري الصريح في المفصل. انظر شرح ابن عييش ٣/٣٩، وشرح الفريد ٣٨٠.

(٢) ت: اللفظ.

(٣) أو تعقيبه بمرادفه، نحو «قَمْتُ أَنْتَ» و«ضَهَّ اسْكَنْتَ». و«إِي نَعَمْ» و«أَجَلٌ جَيْرٍ» وهو أحسن من توكيد اللفظ بإعادته.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢/١١٨٦، وشرح الفريد ٣٨٠.

(٤) ش، م، ت: جاءني.

(٥) شرح ابن عصفور ١/٢٦٢.

(٦) في الأصل: (فالأول قال). وفي ن: (قال ذو الرمة).

٤١٢ - الكامل، لجميل بن معمر (ديوانه ٧٩).

والرواية في سائر المصادر (بُئِنْتُ) وهو اسم محبوبته، وتصغيره «بُيْنَتُهُ» وبه اشتهرت.

ورواية المصنف تابع فيها الرضي حيث وقع في المطبوع من شرحه على كافية ابن الحاجب (مئة) وأشير في الهامش إلى أنه (بئنة) في نسخة أخرى. موائق: جمع موثق بمعنى الميثاق، وأصله موائق كمصاييح، وحذفت ياءه ضرورة.

والشاهد: تكرير حرف الجواب (لا) توكيداً.

الرضي ١/٣٣٢، الخزانة ٥/١٥٩، العيني ٤/١١٤، التصريح ٢/١٢٩، الهمع ٢/١٢٥، الدرر ٢/١٥٩، حاشية يس ٢/١٣٠، الأشموني ٣/٤.

(٧) د: عالم عالم.

٤١٣ - البيت من البسيط. وقد ذكره شاهداً على التوكيد اللفظي حيث كرر الشاعر لفظة عاقل في صدر البيت، ولفظة جاهل في عجزه.

وليس ابن الراوندي من يحتج بشعره في النحو فقد توفي سنة ٢٩٨ هـ كما مر في ترجمته قبل قليل. ولا أدري ما الذي ألجأ المصنف إلى ذلك مع أن في الباب شواهد أصيلة غاية في الكثرة، وفيها مندوحة عن التعرّيج على بيت هذا الزنديق. ولم يفعل ذلك أحد ممن سبق=

ومعنوي، وهو: نفسه، عينه، كله، كلاهما، كلتاها. وأجمع، جمعاء، أكتع، أبتع، أبصع. واشتقاق هذه من «عام كتيع» أي: تام^(١)، و«قرس أبتع» أي: طويل^(٢)، العنق، و«بصع الجرح» إذا سال^(٣). ولم يفتد بها في التأكيد هذه المعاني، بل مجرد الموازنة كقولهم^(٤): «جائع نائع»^(٥).

ووضع التوكيد لتمكين سابقه في النفس^(٦). لك: اللفظي لخوف النسيان، أو عدم الإصغاء أو الاغتناء^(٧).

فروع:

فالنفس، والعين، و«كل» و«كلا» و«كلتا» و«أجمع»^(٨) تستقل بنفسها. و

=المصنف أو لحقه من النحاة. أما أهل البلاغة فيذكرون هذا البيت مع بيت آخر هو أحد شواهدهم ومكانه بعد البيت الشاهد، وهو قوله:

هذا الذي ترك الأوهام حائرةً وصير العالم الخريز زنديقاً
وقبلهما قوله:

سبحان من وضع الأشياء موضِعها وفرق العز والإلال تفرقاً
وقد شرح هذه الآيات العباسي في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ٤٧/١ وما بعدها.

(١) انظر الصحاح (كتع). وشرح الرضي ٣٣٣/١.

(٢) أصله طول العنق مع شدة مغزوه. الصحاح (بتع). والرضي ٣٣٣/١.

(٣) وذكر الجوهري في الصحاح (بصع) أن البصع الجمع. وقال: سمعته من بعض النحويين ولا أدري ما صحته.

(٤) ن: كقولك.

(٥) لم أجد هذا في كلامهم. ولم تضبط الكلمة الثانية منه في جميع النسخ، وضبطتها اجتهداً. ومثله قولهم: «حسنَ حسنَ» و«شيطانَ ليطانَ» و«حيثَ نيبَ».

انظر الصحاح (حسن)، والرضي ٣٣٣/١.

(٦) شرح الرضي ٣٢٨/١ - ٣٢٩.

(٧) لم أجد هذا لابن مالك فيما يسر لي من كتبه وشروحها على كثرتها.

(٨) (وكلتا وأجمع) ساقطة من ت.

«أَتَعُ» وَأَخَوَاهُ^(١) أَتَبَاعُ لـ «أَجْمَعَ» فَلَا تَتَقَدَّمُ^(٢). ن / لا تَرْتَبُ^(٣). وَذَكَرُهَا^(٤) دَوْنَهُ ضَعِيفٌ^(٥).

وَالنَفْسُ وَالْعَيْنُ قَدْ يَتَعَمَّانِ بِاخْتِلَافِ الضَّمِيرِ فَقَطْ، تَقُولُ: «نَفْسُهُ، نَفْسُهَا^(٦)، نَفْسُهُمَا، نَفْسُهُمْ، نَفْسُهُنَّ». وَيَصْخُ بِمَجْمُوعِ الصِّغَةِ وَالْمُضَرِّ كـ «أَنْفُسُهُمَا، أَنْفُسُهُمْ، أَنْفُسُهُنَّ»^(٧). وَيَصْخُ جَرُّهُمَا^(٨) بِالْبَاءِ، نَحْوُ «جَاءَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ، أَوْ عَيْنِهِ»^(٩). وَلَا يَتَعَمَّانِ تَابِعًا، بِخِلَافِ «أَجْمَعَ» فَيَتَّبِعُ كَلًّا^(١٠).

وَتَخْتَصُّ «كَلًّا» وَ«كِلْتَا» بِالْمُثْنَى، وَ«كُلٌّ» لَغَيْرِ^(١١) الْمُثْنَى بِاخْتِلَافِ الضَّمِيرِ فِي «كُلُّهُ» وَ«كُلُّهُمْ» وَ«كُلُّهِنَّ». وَبِاخْتِلَافِ الصِّغَةِ فِي الْبَوَاقِي، نَحْوُ^(١٢) «أَجْمَعَ، جَمَعَاءُ، أَجْمَعُونَ، جُمُعٌ».

(١) اتبع وأبصع.

(٢) أي لا تذكر بدون «أجمع» ولا تتقدمه.

(٣) الإطلاق غير مسلم، فإن ابن كيسان إنما أجاز ترك الترتيب بعد «أجمع». قال الزمخشري: وأتبعون، وأتبعون وأبصعون اتباعات لـ «أجمعون» لا يجتن إلا على أثره. وعن ابن كيسان تبدأ بأيتهن شئت بعدها، وسمع: أجمع أبصع، وجمع كنع، وجمع بنع، شرح ابن يعيش ٤٦/٣.

وقال الرضي في شرح الكافية ٣٣٦/١: (وقال ابن كيسان: تبدأ بأيتهن شئت بعد «أجمع»).

وقال ابن مالك في شرح الكافية ١١٧٣/٢: (وأجاز ابن كيسان للمؤكد بأجمع وجمعاء وأجمعين وجمع أن يقدم ما شاء من البواقي).

(٤) الأصل، ش: (وذكرهما). وهي ثلاثة.

(٥) أي وذكر البواقي أو بعضها دون «أجمع» ضعيف. انظر الكافية وشرح الرضي ٣٣٦/١.

(٦) (نفسها) ساقطة من ت.

(٧) انظر شرح ابن عصفور ٢٦٤/١ - ٢٦٦.

(٨) ت: جرها.

(٩) انظر شرح الكافية لابن مالك ١١٨٢/٢.

(١٠) المراد أنه جائز، وإلا فقد جاء أجمع بدون كل. نص عليه ابن مالك في شرح الكافية ٢/١١٧٢، والرضي في شرح الكافية ٣٣٦/١.

(١١) ت: بغير.

(١٢) ت: في نحو.

ولا يؤكَّد بـ «كلّ» وأجمع «إلا ذو أجزاء يصحّ افتراقها جسّاً، نحو «أكرمْتُ القومَ كُلَّهُمْ»، أو حُكماً، نحو «اشتريتُ»^(١) العبدَ كُلَّهُ»، بخلاف «جاء زيدٌ كُلُّهُ»^(٢).

فروع:

ولا يؤكَّد مضمراً مرفوعاً متصلٌ بالنفس أو العين إلا بعد تأكيدِهِ بمتفصل، لئلاّ يَجري التأكيد على ما هو كالجزء من الفعل، نحو «ضربتُ أنتَ نَفْسَكَ»، إلا أن يكونَ ضميراً موصولاً، نحو «جاءني الذي قامَ نَفْسُهُ»^(٣)،^(٤).

وقد يؤكَّد الضمير^(٥) المجرور والمنصوب بالمرفوع استعارةً، نحو «مررتُ بِكَ أنتَ» و «رأيتُكَ أنتَ»^(٦).

ولا يؤكَّد إلا المعرفة، إذ لا تقريرَ لمتكوزٍ، فالتواكيدُ معارفٌ إما عِلْمِيَّةٌ أو تقديرٌ/ إضافةٌ كما مرّ.

ش. ك^(٧): بل يصحّ توكيدُ النكرة كقوله^(٨):

٤١٤ - قَدْ صَرَبَتِ الْبَيْكَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

(١) غير الأصل، ت: شريت.

(٢) انظر شرح ابن عصفور ٢٦٦/١، والكافية بشرح الرضي ٣٣٤/١.

(٣) ت: بنفسه.

(٤) انظر المقتضب ٢١٠/٣، شرح الكافية لابن مالك ١١٨١/٢، شرح الرضي ٣٣٦/١.

شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١ - ٢٧٠.

(٥) (الضمير) ساقطة من ت.

(٦) شرح الرضي ٣٣٢/١، وشرح الكافية لابن مالك ١١٨٦/٢.

(٧) ووافقهم ابن مالك وابن هشام. انظر الإنصاف (مسألة ٦٣) ٤٥١/٢، مجالس ثعلب

٩٨، أوضح المسالك ٨٥/٢، شرح الرضي ٣٣٥/١، شرح الكافية لابن مالك ١١٧٧/٢.

١١٧٧، شرح ابن عصفور ٢٦٧/١، الهمع ١٢٤/٢.

(٨) د: قال.

٤١٤ - الرجز، لم ينسب أحد. وقال البغدادي: (وهذا البيت مجهول لا يعرف قائله، حتى قال

جماعة من البصريين: أنه مصنوع). وقبله:

قائله، حتى قال جماعة من البصريين: أنه مصنوع). وقبله:

إِنَّا إِذَا خَطَأْنَا تَقَعَّقْنَا =

وقوله:

٤١٥ - تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا^(١)

ولا يُعْطَفُ بعضُ المؤكِّداتِ على بعضٍ، لعدمِ تغايرِها، بخلافِ الثُعُوتِ.

= صُرْتُ: صُوِّتْتُ. البكرة: ما يستقي عليه الماء من البئر. والبكرة أيضاً: الفتية من الإبل. الخطاف: الحديد المعوجة تكون في جانب البكرة. تقعقع: تحرك وسمع له صوت. والشاهد: تأكيد النكرة المحدودة، وهو (يوماً) بأجمع. وجواز ذلك مذهب الأخفش والكوفيين والبصريين على المنع.

واختلفوا في الجواب عن البيت، فقال ابن جني: أنه مصنوع. وقال ابن عصفور: هو ضرورة. وزعم العيني أن (يوماً) ليس بنكرة، وادعى أنه غير ممنون، وأن الألف منقلبة عن ياء المتكلم، وأصل الكلام: قد صرت البكرة يومي أجمعاً، فقلب كسرة الميم فتحة، فانقلبت ياء المتكلم ألفاً.

شرح مشكلات الحماسة لابن جني ٢٨٠، المفصل ١١٣، شرح ابن يعيش ٤٥/٣، الإنصاف ٤٥٤/٢، ٤٥٥، المقرب ١/٢٤٠، شرح الكافية لابن مالك ١١٧٧/٣، شرح ابن عصفور ٢٦٨/١، الرضي ٣٣٥/١، الخزانة ١/١٨١، ١٦٩/٥، العيني ٩٥/٤. ٤١٥ - الرجز، لا يعرف قائله، ومعه أبيات منقولة عن الأصمعي، ومناسبتها أن أعرابياً نظر إلى جارية حسناء تحمل صبياً، فإذا بكى قبلته فسكت، فأعجب بها فقال:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعاً تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قُبُلْتُ نِسِي أُرْجِعَا لِيَدُنْ ظَلَلْتُ الدَّهْرَ حَوْلًا أَبْكِي أَجْمَعَا

الذَّلْفَاءُ: وصف مؤنث من الذلف، وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة. ويحتمل أن يكون اسم امرأة منقولة من هذا. موضعاً من هذا. مرضعاً: اسم مفعول من أرضعته إرضاعاً. والشاهد: تأكيد (حولاً) وهو نكرة بأجمع. وهو ضرورة عند البصريين. وفيه شاهد آخر، وهو استعمال (أكتع) غير تابع لأجمع.

وشاهد ثالث، وهو تأكيد (الدهر) - وهو غير مسبوق بكل - بأجمع، والفصل بينهما بأبكي. ذكر ذلك ابن عصفور.

المعقد الفريد ٤٦٠/٣، المقرب ١/٢٤٠، شرح ابن عصفور ٢٦٨/١، الأوضح ٨٥/٢، المساعد ٣٨٩/٢، ٣٩١، شرح الكافية لابن مالك ١١٧٨/٣، الهمع ١٢٣/٢، ١٢٤، الدرر ١٥٦/٢، ١٥٧، اللسان (كتع)، الأشموني ٧٦/٣، ٧٨، ابن عقيل ١٦٧/٢.

(١) الأصل، ش: (أجمعاً). ووقع مثله في شرح الرضي وشرح ابن عصفور، وهو مخالف لما في سائر مصادر البيت.

ويؤكد المؤنث وما لا يغفل به «جَمْعاء» و «جُمُع» ونحوهما^(١).
ولا يتجدد تأكيد معطوف ومعطوف عليه إلا حيث اتحد عاملهما^(٢) لفظاً
ومعنى، نحو «قام زيد وعمرو كلاهما». أو معنى فقط، نحو «قعد زيد وجلس
عمرو كلاهما». وإلا فلا ك «قام زيد وضحك عمرو كلاهما»^(٣).
ويصح اتباع كل «أجمع»، وكلها «جَمْعاء»، وكلهن «أجمعين»، وكلهن
«جُمُع» وأخواتها^(٤).

كث: وتتأبها يفيد تقرير الأول كالصفات. د. جا: بل لكل فائدة، ف «كل»
في قوله - تعالى -: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ»^(٥) للإحاطة، و «أجمعون» لاتحاد
وقت السجود^(٦).

لك: ويمتنع «قوموا كلنا»، ويجوز «قوموا بنا جميعنا»^(٧) كلنا بالرفع. ووجه
الفرق منع تأكيد المخاطب بالمتكلم، وجواز تأكيد المتكلم بمثله^(٨).

(١) يصح إجراء ما للواحدة على كل جمع إلا جمع المذكر السالم، لأنه لا يؤنث. انظر
الرضي ٣٣٤/١.

(٢) ش: عاملها.

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية ١١٧٩/٢: (وقال الأخفش: ليس بكلام قولك: مات زيد
وعاش عمرو كلاهما، لأنهما لم يشتركا في أمر واحد. فلو قلت: انطلق زيد وذهب عمرو
كلاهما، جاز لأنهما قد اجتماعا في أمر واحد، لأن معنى ذهب وانطلق واحد. إلا أن
ارتفاع «كليهما» بأحد العاملين، لأنه لا يعمل شيان في شيء).

(٤) (وأخواتها) ساقطة من ش.

(٥) سورة الحجر، الآية: ٣٠.

(٦) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢٧٢/١: (والصحيح أنه لا فرق بينهما، بدليل قوله
تعالى: «لَأَتَلَنَّ جَهَنَّمَ مِنْ الْجَنَّةِ وَالْآثِينَ أَجْمِينَ» ومعلوم أنهم ليسوا مجتمعين في جهنم،
بل منهم من هو في الدرك الأسفل منها، ومنهم من هو بخلاف ذلك، فدل ذلك على فساد
مذهبه). وانظر الرضي ٣٣٧/١.

(٧) ت: جميعاً.

(٨) في شرح الكافية لابن مالك ١١٨٢/٢: (والحاصل أنك تقول: «قوموا أنتم أنفسكم» ولا
تقول: «قوموا أنفسكم» وتقول: «قوموا كلكم» مستغنياً عن «أنتم»، ولو قلت: «قوموا أنتم
كلكم» لكان حسناً جميلاً).

فَإِنْ قَلَّتْ: «سِرَزْنَ جُمَعَ» أو «مَضَّتْ لَيْلَتِي جَمْعَاءَ» فَلَهُمَا النَصَبُ بِالحَالِيَّةِ^(١) سَمَاعاً^(٢).

لك: والسهلُ والجبلُ، والظهرُ والبطنُ، واليدُ والرجلُ يصحُّ وَضْعُهَا^(٣)/ موضع «كل» في التأكيد، نحو «مُطِرْنَا السهلُ والجبلُ» و«ضربتُ الظهرُ والبطنُ واليدُ والرجلُ» أي: كُلَّهُ^(٤).

بص: ولفظُ «كِلَا» و«كِلْتَا» مفردٌ، لِرُجُوعِ الضميرِ إليه مفرداً في «كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ مَأْتَتْ أَكْهَمًا»^(٥). ش: لو كان مثنى لَمْ يُصَفْ إِلَى مضمَرِهِ، إِذْ تَكُونُ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ^(٦). وَأُغْرِبَ بِالحَرْفِ، لَمَّا مَرَّ مِنْ شَبِّهِ المثنى، أو «لدى» بِلزومِ^(٧) الإضافة، فَقَلَّيْتُ أَلْفُهُمَا^(٨) يَاءً نَصَباً وَجِراً كَأَلْفِ «لدى»^(٩).

النتع

الثاني التعُ، وهو تابع يُفِيدُ مَزِيَّةً مَطلَقَةً لِسَابِقِهِ، فخرَجَ الخبرُ والحالُ^(١٠).

(١) د: فالحالية.

(٢) (سماعاً) ساقطة من ش، م، ن.

(٣) ت: وَضَعُهَا.

(٤) التسهيل لابن مالك ١٦٥. وما ذكره بدل عند سيبويه لا تأكيد، وأجاز الرضي أن يكون توكيداً.

انظر الكتاب ١/١٥٨ - ١٥٩، وشرح الرضي ١/٣٣٣، وفيه مزيد تفصيل.

(٥) سورة الكهف، الآية: ٣٣.

(٦) مذهب البصريين أن «كِلَا» و«كِلْتَا» مفردان لفظاً مثنيان معنى، والألف فيهما كالف عصاً ورحاً. ومذهب الكوفيين أنهما مثنيان لفظاً ومعنى، وأصل «كِلَا» «كل» فخففت اللام، وزيدت الألف للثنية، وزيدت التاء في «كِلْتَا» للتأنيث، والألف فيهما كالألف في «الزيدان» و«العمران» ولزم حذف نون الثنية منهما، للزومهما الإضافة. انظر الإنصاف (مسألة ٦٢) ٢/٤٣٩، شرح الرضي ١/٣٢، شرح ابن يعيش ١/٥٤.

(٧) ش: يلزم. ت: بلزومها.

(٨) الأصل: أَلْفُهَا.

(٩) انظر شرح ابن يعيش ١/٥٤.

(١٠) انظر الكافية وشرح الرضي ١/٣٠١.

وفائدته توضيحُ كوصفِ المعارفِ، أو تخصيصُ^(١) كوصفِ النكراتِ^(٢).

وقد يجيء لمجردِ الشاءِ أو الذمِّ أو التوكيدِ كـ ﴿تَقَعَّةٌ وَجِدَةٌ﴾^(٣)، ﴿إِلَهَيْنِ﴾^(٤)، وذلك حيثُ المَرْيَةُ معلومةٌ للمخاطبِ قبلَ اللفظِ^(٥).

وشروطه^(٦) كونه مشتقاً أو في تأويله، لِيُقَيَّدَ المَرْيَةُ. ح: أو جامداً يُقَيِّدُها، إما عُمُوماً مثل تَمِيمِيٍّ وذِي مالٍ، أو في حالٍ مثل «مررتُ برجلٍ أَيُّ رجلٍ، وبهذا الرجلِ، ويزيدُ هذا»^(٧). قلت: والخلافُ لفظي^(٨).

ويصحُّ وصفُ النكرةِ بالجَمَلِ، وبحالِها وحالِ مُتَعَلِّقِها، نحو «هذا رجلٌ زيدٌ يحبه»، أو أحبه زيدٌ، أو عندك، أو في الدارِ، أو أن تُعْطِه يَشْكُرَكَ (أو أبوه كَرِيمٌ)^(٩). وهذه قياسيةٌ، وما عداها من/ الإنشائيةِ سَماعِيٍّ كقوله:

(١) ت: تختص.

(٢) معنى التخصيصِ تقليلُ الاشتراكِ الحاصلِ في النكراتِ، ومعنى التوضيحِ تقليلُ الاشتراكِ الحاصلِ في المعارفِ. انظر الرضي ٣٠٢/١.

(٣) ﴿لَئِنَّا لَنَقِيعُ فِي الْعُورِ تَقَعَّةً وَجِدَةً﴾ [الحاتة، الآية: ١٣].

(٤) ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَذَكَّرُوا إِلَهَيْنِ أَتَيْنِي﴾ [النحل: ٥١].

(٥) انظر شرح ابن عصفور ١/١٩٥.

(٦) ش: وشروطه.

(٧) في الكافية: (ولا فرق بين أن يكون مشتقاً وغيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً مثل «تميمي» وذِي مالٍ، أو خصوصاً مثل «مررت برجلٍ أَيُّ رجلٍ» و«مررت بهذا الرجلِ» و«يزيدُ هذا». قال الرضي في شرح الكافية ٣٠٣/١: «قال في الشرح: يعني أن معنى النعت أن يكون تابعاً يدل على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالة كذلك صح وقوعه نعتاً، ولا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره. لكن لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين إن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق).

(٨) أي راجع إلى تأول غير المشتق بالمشتق أو لا حاجة إلى ذلك، وإلا فما أجازاه ابن الحاجب أجازاه غيره.

(٩) الزيادة من ت، م، ن، د.

٤١٦ - جاؤوا بمذقي هل رأيت الذئب قط؟

والوصف بالمفرد للمعرفة والنكرة نوعان: سماعي، وهو إما شائع كالوصف بالمصدر من^(١) الثلاثي، نحو «رجل صوم، عدل، رضى»^(٢)، رمي سخر، طعن نثر^(٣)، والعدد كـ «رجال عشرة». وغير شائع كالمقادير. قال:

٤١٦ - رجز، نسب إلى العجاج، وهو في ملحقات ديوانه ص ٨١ ضمن أبيات، وقبلة:

حتى إذا جنّ الظلام واختلط

المذق: اللبن الممزوج بالماء، ويكون لونه أغبر كلون الذئب. والتقدير: جاؤوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب. وكان قد نزل يقوم وانتظر طويلاً عساهم أن يبيحوه بقراه، ثم جاؤوه بلبن مشوب بكثير من الماء، فقال الأبيات.

والرواية في اللسان والإنصاف: جاؤوا بضيق - بفتح الضاد وسكون الياء، وهو اللبن الرقيق الذي خلط بكثير من الماء.

والشاهد: مجيء الجملة الطلبية نعتاً. وهو شاذ، وتأويله أن جملة الاستفهام معمولة لعامل مقدر يقع نعتاً للنكرة (هو (مذق) وأصل الكلام: جاؤوا بمذق مقول عند رؤيته: هل رأيت الذئب قط؟.

أمالى الزجاجي ٢٣٧، أسرار البلاغة ٣٨١، الإنصاف ١١٥/١، المقرب ٢٢٠/١ أوضح المسالك ٨/٣، الكامل ١٤٩/٣، المحتسب ١٦٥/٢، ابن الشجري ١٤٩/٢، شرح الكافية لابن مالك ١١٥٩/٣، المغني ٣٢٥، ٧٦١، السيوطي ٢١٤، شرح ابن عصفور ١٩٣/١، الخزانة ١٠٩/٢، العيني ٦١/٤.

(١) (من) ساقطة من ش.

(٢) انظر الكتاب ١٢٠/٢ والمصدر فيه بمعنى المفعول، أي مرضي، بخلاف صوم وعدل فإنهما بمعنى فاعل. انظر الرضي ١٦٠/٣.

(٣) في الصحاح (سخر): (ويقال: ضرب هَبْر، وطعن نثر ورمي سخر). ومعنى: رمى سخر:

ممض محرق من قولهم: سحرت النار والحرب، أي ألهمت ألهبتها وهيجتها وطعن نثر: هو كالخلي، يقال: طعنه فأنثره، أي قتله سريعاً. وانظر شرح ابن عيش ٥٠/٣.

وهذه المصادر المنعوت بها تلزم الأفراد والتذكير، فلا تؤنث ولا تنثي ولا تجمع، فيقال مثلاً: رجل رضى، وامرأة رضى، ورجلان رضى، ورجال رضى، كأنهم قصدوا بذلك التنبيه

على أن أصله «ذو رضى» و«ذات رضى» و«ذو رضى» و«ذو رضى» فلما حذف المضاف ترك المضاف إليه على حاله. كذا في شرح الكافية لابن مالك ١١٦٠/٣. وقال الرضي ١/

٣٠٦: (والأولى أن يقال: أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة، كأنهما من كثرة الفعل تجمعاً منه). وانظر شرح ابن عصفور ١٩٨/١ - ١٩٩.

٤١٧ - ولو كنت في جُبِّ ثمانينَ قامةً
وكمصدرٍ غيرِ الثلاثيِّ مثل «رجلٍ ذخرَجَةٍ» وكجنسِ المصنوعِ منه، نحو
«خاتمٍ حديدٍ».

وقياسيِّ كالمشتقِّ. ومن غيرِه^(١) اسمُ الإشارةِ، و«ذو» الطائفةُ، وأخواتها
المبدوءةُ بهمزةِ الوصلِ كـ «الذي» وأخواتِه. والمنسوبُ^(٢). و«ما شئتَ من كذا»
نحو «رجلٌ ما شئتَ من رجلٍ»^(٣). و«أيُّ» مضافةٌ إلى نكرةٍ تُماثلُ المنعوتَ لفظاً
ومعنى نحو «رجلٌ أيُّ رجلٍ»، أو معنى فحسبُ، نحو «أيُّ شخصٍ»^(٤). و«ذو»

٤١٧ - طويل، عجزه:

وَرُقِيتْ أَشْبَابُ السَّمَاءِ يَسْلُمُ

للأعشى (ديوانه ٩٤) قال ليزيد بن مسهر الشيباني متوعداً بالهجاء، والمعنى لا ينجيك مني
البعد سواء كنت تحت الأرض أو رقيت أسباب السماء. والواو فيه بمعنى أو. وبعده:
لَيْسْتَ ذَرْجُكَ الْقَوْلُ حَتَّى تَهْرُؤَ وتعلم أني عنك لستُ بمُلمِجٍ
والشاهد: وصف (جب) بثمانين، لأنها نائية مناب طويل وعميق. قال ابن يعيش: (وساغ
ذلك لأن المقادير إذا انفردت كانت نعتاً لما قبلها، لما تضمن لفظها من الطول والقصر
والقلة والكثرة).

سيبويه ٢/٢٨، الأصول ٢/٢٦، التبصرة ١/١٧٧، المساعد ٢/٤١٢، شرح ابن يعيش
٢/٧٤، اللسان (رقى، سبب).

(١) أي ومن غير المشتق.

(٢) شرح الكافية لابن مالك ٣/١١٥٨ - ١١٥٩.

(٣) قال الرضي ١/٣٠٥ (ومنه قولك: «ما شئتَ من كذا» مقصوراً على نكرة نحو قولك:
«جاءني رجل ما شئتَ من رجلٍ» و«ما» إما نكرة موصوفة بالجملة بعدها، أو موصولة وهي
خبر مبتدأ محذوف على الحاليين، والجملة صفة للنكرة، أي: هو الذي شئتَ، أو شيء
شئتَ. ويجوز أن تكون موصوفة بالجملة بعدها، وهي صفة للنكرة قبلها).

(٤) قال الرضي ١/٣٠٤: (والذي يقوى عندي أن «أي رجلٍ» لا يدل بالوضع على معنى في
متبوعه، بل هو منقول عن أي الاستفهامية، وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن
التعيين، وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسؤول عنه، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال
في معنى من المعاني والتعجب في حاله، والجامع بينهما أن الكامل البالغ غاية الكمال
بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه).

بمعنى صاحب كذي مال^(١). و «كلُّ» و «جُدُّ» و «حَقُّ» مضافةً إلى اسم جنس، تنبيهاً على كمالٍ معناه، منعوتاً بها مثلُ ما أُضيفَتْ إليه حُسناً لا وُجوباً^(٢)، نحو «مررتُ بالرجلِ كلِّ، أو جُدِّ، أو حَقِّ الرجلِ» أي: الكامل^(٣).

ومثل «رجلٌ أَسَدٌ»^(٤) أو «رجلٌ صدِّقٌ، أو سوءٌ»^(٥). ومنه «رجلٌ رجلٌ» و «رجلٌ حَسْبٌ، ومثُلٌ، وأبو عَشْرَةٍ» ونحو ذلك مما يفيدُ معنىً في مَثْبُوعِهِ.

فروع:

ولا يرفعُ الظاهرُ/ من النعتِ إلا المشتقُّ غيرَ «أفْعَلٍ»، لما مرَّ^(٦)، بل يصيرُ

- (١) انظر شرح الكافية لابن مالك ١١٥٨/٣.
- (٢) أي الأحسن أن ينعت بها مثل ما أُضيفَتْ إليه، ولا يجب ذلك، فيجوز أن يقال: أنت المرء كل الرجل، وجد الرجل، وحق الرجل. وهو ضعيف كما في شرح الرضي ٣٠٤/١، ولم يذكره ابن مالك في شرح الكافية ١١٥٨/٣.
- (٣) انظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٤٨/٣، شرح الكافية لابن مالك ١١٥٨/٣، وقال الرضي ٣٠٥/١: (ومعنى «كل الرجل» أنه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال، ومعنى «جد الرجل» أي كان ما سواك هزل، و«حق الرجل» أي من سواك باطل، وهما من باب «جرد قطيفة»).
- (٤) ذكر الزمخشري والرضي وغيرهما أن سبويه استضعف أن يكون «أسد» في مثله نعتاً لرجل بمعنى جريء أو شجاع، وهو عنده بدل، وأجاز أن يكون حالاً.
- (٥) انظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٤٨/٣ - ٤٩، وشرح الرضي ٣٠٦/١.
- (٦) قال الرضي ٣٠٥/١: ومن المقيس أيضاً أن تكرر الموصوف وتضيفه إلى نحو «صدق» و«سوء» نحو «عندي رجل رجل صدق، وحمار حمار سوء» والمراد بالصدق في هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث، وذلك لأن الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال: ثوب صدق، وخل صادق الحموضة، كما أن الكذب مستهجن عندهم بحيث إذا قصدوا الإغراء بشيء قالوا: كذب عليك.

وانظر المفصل وشرح ابن يعيش ٤٨/٣.

- (٦) في مبحث التفضيل والمراد أن اسم التفضيل مستثنى مما يرفع الظاهر من المشتقات.

مبتدأ وخبراً^(١)، نحو «مررتُ برجلٍ خيرٍ منكُ أبوه»^(٢).

وقد يرفعُ الجامدُ سَماعاً في سبعةٍ فقط، وهي: «حَسْبُ» و«رجلٌ سوءٌ» و«رجلٌ»^(٣) و«كلُّ الرجلِ» و«مثلُ الرجلِ»^(٤) و«أَبُو عَشْرَةٍ، وعَشْرُونَ». تقول: «مررت برجلٍ حَسْبُ أبوه»، وكذا سائرُها.

فروع:

ومن وُصِفَ بحالٍ نفسه وَجَبَتْ^(٥) مُطَابَقَتُهُ لمنوعته إعراباً، وتعريفاً وتنكيراً، وفي التنكير وفُرْعُهُ، والإفراد وفُرْعِيهِ، كعالمٍ، عالِمَةٍ، عالِمَيْنِ، عالِمَتَيْنِ، عالِمِينَ، عالِمَاتٍ^(٦).

وإن وُصِفَ بحالٍ الْمُتَعَلِّقِ حُكْمٌ له بِحُكْمِ^(٧) المسندِ إليه، وَيَتَّبَعُهُ في الثلاثة الأولى، وفي الباقي كالفعل^(٨)، نحو «كريمٌ أبوه»، كريمةٌ أمُّه» في الحقيقي، وفي غيره «عامرٌ داهٌ، أو عامرةٌ». «كريمٌ أخواهُ، وإخْوَتُهُ»^(٩)، إجراءً له مَجْرَى مُشَبِّهِهِ الفعلِ مع الفاعلِ متصلًا^(١٠) به، نحو «يَعْلَمَانِ» و«يَعْلَمُونَ»، ومنفصلاً بارزاً^(١١) كـ

(١) أي يصير الظاهر المرفوع مبتدأ، واسم التفضيل خبره.

(٢) انظر شرح الرضي ٢/ ٢٢٠، اللباب ٤٨٦، شرح الكافية لابن مالك ١١٣٩/٢.

(٣) ت: ورجل صدق.

(٤) د: ومثلك.

(٥) الأصل، ت: وجب.

(٦) شرح ابن عصفور ١/ ١٩٦. وشرح الرضي ١/ ٣١٠.

(٧) ت: حكم.

(٨) أي ينظر إلى فاعله، فإن كان الفاعل مفرداً أو مثنى أو مجموعاً أفرد السببي كما يفرد

الفعل، وإن كان الفاعل مذكراً أو مؤنثاً طابقه السببي كما يطابق الفعل فاعله في التنكير

والتأنيث، أو يذكر إذا كان الفاعل غير حقيقي التأنيث، أو حقيقياً مفصلاً كالفعل. انظر

الرضي ١/ ٣١٠.

(٩) انظر شرح ابن عصفور ١/ ١٩٦ - ١٩٧.

(١٠) الأصل، ت: متصل.

(١١) ش: نادراً. ت: ومنفصل بارز.

«يَعْلَمُ أَبَاؤُهُ، أَوْ أَبَوَاهُ»^(١). وَمِنْ ثَمَّ حَسُنَ قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ، وَضَعُفَ قَاعِدُونَ، وَيجوزُ «قَعُودٌ»، لِقَفْدِ الشَّبِيهِ مَعَ التَّكْسِيرِ^(٢).

فَرَع:

وَالْمَضْمَرُ^(٤) لَا يوصَفُ، لِكَمَالِ تَعْرِفِهِ، وَلَا يوصَفُ بِهِ، لِثَلَا يَكُونُ الرِّصْفُ^(٥) أَعْرَفَ^(٦) وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يوصَفْ ذُو/اللامِ إِلَّا بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ^(٧). وَالتَّزَمَ وَصْفُ الْإِشَارَةِ بِذِي اللَّامِ لِلإِنْهَامِ، فَوُصِفَ بِمَا يُبَيِّنُ جِنْسَهُ، وَمِنْ ثَمَّ^(٨) ضَعُفَ «مَرَرْتُ بِهَذَا الْإِيْضِ»، إِذْ لَمْ يُبَيِّنْ جِنْسَهُ، وَحَسُنَ «بِهَذَا الْعَالَمِ»، لِيَبَانَ جِنْسُهُ^(٩).

وَيَمْتَنِعُ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ إِلَّا حَيْثُ أَغْنَى وَضُوحُهُ عَنْ ذِكْرِهِ، كَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: «وَعِنْدَكُمْ قَصِيرَتُ الطَّرَفِ»^(١٠). وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١١):

(١) د: أَوْ أَبَوَاهُ.

(٢) أَي مِنْ جِهَةِ أَنَّ السَّبِيحَ فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ كَالْفِعْلِ.

(٣) أَي لِأَنَّ الْأَسْمَ الْمَشَابِهَ لِلْفِعْلِ إِذَا كَرَسَ خَرَجَ لَفْظًا عَنْ مُوَازَنَةِ الْفِعْلِ وَمُنَاسِبَتِهِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَكْسِرُ، فَلَمْ يَكُنْ فِي «قَعُودِ غِلْمَانِهِ» شَبَهَ اجْتِمَاعِ فَاعِلَيْنِ كَمَا فِي «قَاعِدُونَ غِلْمَانَهُ» لِمِشَابَهَتِهِ لِقَاعِدُونَ غِلْمَانَهُ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيهِ فَاعِلَانِ فِي الظَّاهِرِ. انْظُرِ الرُّضِيَّ ٣١١/١.

(٤) ت: وَالْمَضْمَرِ.

(٥) ت: الْمَوْصُوفِ.

(٦) انْظُرِ شَرْحَ ابْنِ عَيْشٍ ٥٦/٣، وَالرُّضِيَّ ٣١١/١.

(٧) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٨) أَي: وَمِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ وَصْفِ الْمُبْهَمِ تَبْيِينُ حَقِيقَةِ الذَّاتِ الْمَشَارِ إِلَىهَا.

(٩) لِأَنَّ الْعَالَمَ مُخْتَصَّ بِنَوْعٍ مِنَ الْحَيَوَانِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: بِهَذَا الرَّجُلِ الْعَالَمِ. وَانْظُرِ الرُّضِيَّ ٣١٤.

(١٠) سُورَةُ الصَّافَّاتِ، الْآيَةُ: ٤٨، وَالْمُرَادُ: حُورٌ قَاصِرَاتُ الطَّرَفِ. وَانْظُرِ شَرْحَ ابْنِ عَيْشٍ ٣/٦٠.

(١١) ن: وَقَوْلِ آخَرٍ.

٤١٨ - وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْصَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ
وقوله (١):

٤١٩ - جَادَتْ بِكَفِّي^(٢) كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

وقوله:

٤١٨ - كامل. لأبي ذؤيب الهذلي.

الدرع المسرودة: النسوجة بحيث يدخل بعض الحلقة في بعض. قضاهما: صنعهما الصنع -
بفتحتين - الذي يحسن العمل بيديه، السوابغ: جمع سابعة، وهي الدروع الواسعة الوافية،
تبع: لقب لكل من ملك اليمن.

والشاهد: قوله «مسرودتان»، والمراد: درعان مسرودتان، فحذف الموصوف. وكذا في
قوله: السوابغ، أراد الدروع السوابغ.

ديوانه الهذليين ١٩/١، المفضليات ٤٢٨، الفصل شرح ابن يعيش ٥٨/٣، ٥٩.

(١) ن: وقول آخر.

٤١٩ - رجز: لا يعرف قائله، وقبله:

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَخَجَرٍ وَغَيْرُ كَبْدَاءٍ مُسَلِّدَةٍ الْوَتَرِ
جادت: حسنت، والضمير فيه يعود إلى القوس، ويروى: ترمي بكفي. الكبداء: القوس
إذا كانت واسعة المقبض. الوتر: مجرى السهم من القوس. أرمى البشر: أشدهم رمياً،
وأكثرهم إصابة الهدف.

والشاهد: حذف الموصوف، والتقدير: جادت بكفي رجل كان من أرمى البشر فحذف
(رجل) وأقام الجملة مقامه.

والبيت ضرورة، لأن النعت لا يصلح فهي موضع المنعوت. ولم يشر المصنف إلى ذلك.
وذكر ابن جني في البيت رواية ثانية بفتح ميم (من) أي: بكفي من هو أرمى البشر. فكان
على هذا زائدة.

المقتضب ١٣٧/٢، مجالس ثعلب ٤٤٥، الخصائص ٣٦٧/٢، المحتسب ٢٢٧/٢،
الإنصاف ١١٥/١، الفصل ١٢٠، شرح ابن يعيش ٥٩/٣، ٦٢، المقرب ٢٢٧/١، ابن
الشجري ١٤٩/٢، شرح ابن عصفور ٢٢٠/١، الخزانة ٦٥/٥، المغني ٢١٢، السيوطي
١٥٧، العيني ٦٦/٤، التصريح ١١٩/٢، الهمع ١٢٠/٢.

(٢) ت: بكف.

٤٢٠ - كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقِيْشٍ

وقول بعض العرب: «ما مِنْهُمَا ماتَ حَتَّى رَأَيْتَهُ»^(١).

وقد يجعل نسيا، نحو «الأْبْطَح»^(٢) و «الأَجْرَع»^(٣) و «الأَطْلَس»^(٤).

٤٢٠ - وافر، عجزه:

يُقْعَقِعَ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بَشْرُ

وهو للنابعة الذبياني (ديوانه ١٩٨) وبنو أقيش: حي من اليمن. قال الأصمعي: وجمال بني أقيش وحشية لا ينتفع بها، فيضر بنفارها المثل. القعقة: تحريك الشيء اليابس الصلب. الشن: القرية البالية تقع حين توضع فيها الحصى وتحرك، وهو مما يزيد في نفور الجمال، ومنه قولهم في المثل: (لا يقعق لي بالشان) يضرب للرجل الشرس الصعب المراس الذي لا يهدد.

والشاعر يهجو عينة بن حصن الفزاري ويصفه بالجبن مع سرعة الغضب وشدة النفور. والشاهد: حذف الموصوف، والتقدير: كأنك جل من جمال بني أقيش.

سبويه ٣٤٥/٢، المقتضب ١٣٦/٢، مجاز القرآن ٤٧/١، ٢٢٦/٢، الكامل ٣٨٦/١، المفصل ١١٨، شرح ابن يعيش ٦١/١، ٥٩/٣، ٦٠، خزنة الأدب ٦٧/٥، شرح ابن عصفور ٢٢٠/١، ٤٧٩، العيني ٦٧/٤، الأشموني ٧١/٣، شرح الرضي ٣١٧/١.

(١) في الكتاب ٣٤٥/٢: (وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: «ما منهم مات حتى رأيت» في حال كذا وكذا وإنما يريد: ما منهم واحد مات). وانظر الاستغناء ٢٢٦ وشرح الرضي ٣١٧/١.

(٢) الأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحصى، والجمع الأباطح والبطح أيضاً على غير قياس. الصحاح (بطح).

(٣) في مادة (جرع) من اللسان: (وَالْجَرْعَةُ وَالْجَرْعَةُ وَالْجَرْعُ وَالْأَجْرَعُ وَالْجَرْعَاءُ: الْأَرْضُ ذَاتُ الْحَزُونَةِ تَشَاكُلُ الرَّمْلَ. وَقِيلَ: وَهِيَ الرَّمْلَةُ السَّهْلَةُ الْمَسْتَوِيَّةُ. وَقِيلَ: هِيَ الدِّغْصُ لَا تَنْبُتُ شَيْئاً).

(٤) الأطلس: الخلق، يقال: رجل أطلَس الثوب، والجمع اطلاس. وذئب اطلس، وهو الذي في لونه غبرة إلى السواد، وكل ما كان على لونه فهو أطلس. الصحاح (طلس). قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢٢١/١: (أو تكون الصفة قد استعملتها العرب استعمال الأسماء، وحفظ ذلك عنها، نحو الأبطح، والأبرق في صفة المكان، والأدهم يعنون القيد، والأخيل يعنون الطائر).

ولا يَنْسَبُ^(١) منعوته، إِذْ هُوَ تَابِعٌ، فَإِنْ سُمِعَ قُدِّرَ النَعْتُ كَالِاسْمِ الْمُبْهَمِ أَجْرِي عَلَيْهِ منعوته بَيَانًا أَوْ بَدَلًا، كَقَوْلِهِ:

٤٢١ - والمؤمن العانذاتِ الطَّيْرُ تَشْخُهَا رُكْبَانٌ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنْدِ فَإِنْ تَعَذَّرَ^(٢) فَضَرُورَةً.

وإذا تعدَّدَ الوصفُ بِالْجُمْلِ فَصِلَتْ بِالْوَاوِ حَتْمًا، نحو «رَجُلٌ أَبُوهُ عَالِمٌ وَأَخُوهُ كَرِيمٌ». ولا يَتَحَتَّمُ فِي الْمَفْرَدِ، بَلْ يَصُحُّ الْوُجْهَانِ.

ويجوزُ الْقَطْعُ حَيْثُ أُرِيدَ الْمَدْحُ أَوِ الذَّمُّ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْخَزَرْنِيِّ:

٤٢٢ - لَا يَبْعَدُ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَقْفُ الْجُزْرِ / السَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالظُّيُوبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

(١) النعت.

قد تقدم هذا الشاهد برقم (٣٣٢) وذكرت هناك ما قيل في وجوه أعرابه.

٤٢١ - قد تقدم هذا الشاهد برقم (٣٣٢) وذكرت هناك ما قيل في وجوه إعرابه.

(٢) أي اجراؤه بَيَانًا أَوْ بَدَلًا.

٤٢٢ - البيتان من الكامل، قائلهما الخرنق في رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيد بني أسد (ديوانها ص ١٢).

لا يبعدن - بفتح العين والبدال - لا يهلكن. سم العداة: أي هم كالسم لأعدائهم والعداة جمع عاد كقاض وقضاة. الآفة: العلة والمرض. الجزر: جمع جزور، وهي الناقة تنحر، جعلت قومها آفة للإبل لكثرة ما ينحرون منها.

المعترك: ازدحام القوم في الحرب، الأزر: جمع ازار، وهو ما يستر النصف الأسفل من البدن. المعاهد: جمع معقد، حيث يعقد الإزار ويثني. وطيب المعاهد كناية عن العفة، وإنها لا تحل لفاحشة.

والشاهد: نصب (النازلين) بتقدير امدح أو أعني. وفيه وجوه كثيرة، فقد رواه سيبويه بنصب النازلين وبرفعه. ورواه ابن الشجري بنصب النازلين والطيبين معاً على المدح، وقال ابن هشام: (ويجوز رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقرمي أو على القطع بإضمار «هم»، ونصبها بإضمار «أمدح» أو «أذكر» ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا، وعكسه على القطع فيها).

وفيه شاهد آخر عند سيبويه، وهو نصب «معاهد» بالطيبين، لأن المثنى والمجموع من الصفة المقرونة بآل يجب نصب ما بعده ما ثبتت فيهما النون. =

فَنَصَّبَتْ^(١) النَّازِلِينَ بِتَقْدِيرِ «أَمْدَحُ»، وَرَفَعَتْ الطَّيِّبِينَ^(٢) بِتَقْدِيرِ «هُمْ»^(٣). وَمِنْهُ قَوْلُهُ - تَعَالَى -: «وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ الْكَافَّةَ»^(٤).

وَيَجُوزُ فِي (مِثْلِ)^(٥) الْآيَةِ وَالْبَيْتِ رَفْعُ الْوَصْفَيْنِ اتِّبَاعًا، وَنَصْبُهُمَا قَطْعًا، لَتَكَرُّرِ الْوَصْفِ، فَحَسَنَ تَطْوِيلُ الْجُمْلَةِ، لِيَطُولَ^(٦) الْمَدْحُ أَوِ الذَّمُّ. وَرَفْعُ الْأَوَّلِ اتِّبَاعًا، وَنَصْبُ الثَّانِي قَطْعًا، وَالْعَكْسُ قَطْعًا أَيْضًا^(٧).

كثر: وَلَا يُشْتَرَطُ فِي جَوَازِ الْقَطْعِ تَكَرُّرُ الْوَصْفِ. وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ^(٨).

= سيبويه ٢٠٢/١، ٥٧/٢ - ٥٨، ٦٤، ١٥٠، جل الزجاجي ٨٢، المحاسب ٢/ ١٩٨، ابن السجري ٣٤٥/١، الإنصاف ٤٦٨/٢، ٧٤٣، أمالي القاضي ١٥٨/٢، شرح الكافية لابن مالك ١٠٦٣/٢، أوضح المسالك ٣١٤/٣، المساعد ٤١٦/٢ - ٤١٧، خزانة الأدب ٤١/٥، العيني ٦٠٢/٣، التصريح ١١٦/٢.

(١) أي الخرنق.

(٢) ن: الطييون.

(٣) (بتقديرهم) ساقطة من ت.

(٤) «لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْإِلَهِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُعْطِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا» [النساء، الآية: ١١٢].

(٥) (مثل): زيادة من ت، ن، د.

(٦) الأصل: لتطويل.

(٧) في الكتاب ٦٣/٢: (وسمعنا بعض العرب يقول: «الحمد لله رب العالمين» فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية. ومثل ذلك قول الله عز وجل: «لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْإِلَهِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ» فلو كان رفعا كان جيدا. فأما المؤتون فمحمول على الابتداء). وانظر أوضح المسالك ٣١٦/٣.

(٨) نسب الرضي في شرح الكافية ٣١٦/١ اشتراط التكرار إلى الزجاجي، وقال: (والآية رد عليه) يعني قوله تعالى: «إِلَّا اللَّهُ مَرْجِعُكُمْ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

ولم يشترط الزجاجي ذلك في الجمل، ولم ينسب إليه ذلك ابن عصفور في شرحه، بل نسبته إلى بعضهم. قال: «ومن الناس من لم يجز القطع إلا بشرط تكرار الصفة. وذلك فاسد، لأنه قد حكى من كلامهم: «الحمد لله أهل الحميد» و«الحمد لله الحميد» بنصب الحميد وأهل الحمد، وحكى ذلك سيبويه). شرح ابن عصفور ٢٠٧/١. وانظر ما ذكره عن سيبويه في الكتاب ٦٢/٢ - ٦٣.

وما لم يَتَضَمَّنْ مَدْحاً ولا ذَمّاً فالقطعُ أَضْعَفُ^(١). ولا يصحُّ اتباعُ ما أتى بعدَ القطعِ لأنه فاضِلٌ^(٢).

وإذا اختلفَ المؤصِّفانِ إعراباً والوصفُ واحدٌ وجَبَ القطعُ، نحو «اضرب زيداً وهذا عمروُ الجاهِلَيْنِ»، لِيَتَعَدَّرَ الاتِّباعُ مَعَ الاختِلَافِ^(٣).

ولا يقطع ما جاء للتأكيد، مثل «نَقَمَةٌ وَجِدَةٌ»^(٤)، و«امسِ الدابرُ»^(٥)، لمنافاةِ الغرضِ بِهِ^(٦).

وإذا وَلِيَ النعتُ «لا» أو «إما» وجب تكريرُهُما، نحو «لَا فَارِشٌ وَلَا يَكْرُ»^(٧)، «لَا مَقْطُوعٌ وَلَا مَمْنُوعٌ»^(٨)، و«زيدُ (رجلٍ)»^(٩) إما جاهلٌ وإما عاقلٌ.

وإذا تعدَّدَ المنعوتُ واختلفتْ نعوتُهُ وجِبَتْ^(١٠) الواوُ، نحو «جاء زيدٌ وعمروُ العاقلُ والجاهلُ»^(١١).

(١) منع ابن عصفور القطع ما لم تكن صفة مدح أو ذم. شرح الجمل ٢٠٧/١ وذكر الرضي في شرح الكافية ٣١٧/١ أن الأكثر في كل نعت مقطوع أن يكون مدحاً أو ذمّاً أو ترحماً.

(٢) شرح ابن عصفور ٢٠٨/١.

(٣) فصل الكوفيون المختلف الإعراب لمتفق في المعنى ومختلف. فما اختلف فالقطع ليس إلا، نحو «ضرب زيدَ عمراً العاقلان» وما اتفق أجازوا فيه الاتباع بالنظر إلى المعنى، والقطع في أماكن القطع، وذلك نحو: ضاربُ زيدَ عمراً، فإن كل واحد من الاسمين ضارب ومضروب في المعنى.

انظر مجالس ثعلب ٤١٧، شرح ابن عصفور ٢٠٩/١ - ٢١٠، مع الهوامع ١١٩/٢.

(٤) سورة الحاقة، الآية: ١٣.

(٥) الدابر: الماضي، ومعلوم أن «امس» ماضٍ، لكنه جاء على طريق التأكيد، ومنه قوله:

خَبَلْتُ غَزَالَةَ قَلْبِهِ بِفُؤَارِسٍ تَرَكْتُ مَنَازِلَهُ كَأَمْسِ الدَابِرِ

انظر شرح ابن عصفور ١٩٥/١، الرضي ٣١٦/١، شرح ابن يعيش ٤٨/٣.

(٦) ساقطة من ت.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٦٨.

(٨) سورة الواقعة، الآية: ٣٣.

(٩) (رجل) زيادة من ن، د. وهو الصواب، حتى يمكن أن يكون (جاهل) نعت له، لأن (زيد) معرفة.

(١٠) ت: وجب.

(١١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠٩/١.

فإن اتَّفَقَ الوصفُ جازَ الجَمْعُ، فتقول^(١): «العاقِلانِ» أو «الجاهِلانِ».

ويُغْلَبُ^(٢)/التذكيرُ والعقلُ، نحو/ «بزيد^(٣) وهندِ العاقِلَينِ»، أو «زيد وفريه الحَسَنَينِ»^(٤).

فإن اختلفَ المنعوتانِ تعريفاً وتنكيراً تَعَيَّنَ القطعُ بتقدير «أَغْنِي» أو «هُمَا»، نحو «هذا زيدٌ ورجلٌ العاقِلَينِ»^(٥). ويجوزُ أن تُفْرَدَ لكلِّ صِفَتُهُ^(٦)، نحو «هذا زيدٌ العاقلُ ورجلٌ جاهِلٌ».

وفي الثُعُوبِ المَعْطُوفَةِ^(٧) ما يصحُّ تقديرُ مَقْطُوعِهِ^(٨) مبتدأ وخبراً مع تعدُّدِ المنعوتِ، نحو «مررتُ برجالٍ شاعرٍ وكاتبٍ وعالمٍ» فالرفعُ على تقدير: بعضهم^(٩)، أو^(١٠) مِنْهُمْ^(١١) شاعرٌ. وقد يُتَّبَعُ على المَحَلِّ الأقربِ والأبعدِ كما مرَّ.

وتابعُ غيرِ المنصرفِ في الجرِّ^(١٢) على المَحَلِّ، ما لم يكنْ ذا عِلْتَيْنِ^(١٣).

(١) ت: فيجوز.

(٢) الأصل: وتغليب.

(٣) أي مررت بزيد.

(٤) ن: وأفراسه الجيدون.

(٥) ويجوز «العاقِلانِ» على القطع أيضاً، على أنه خبر لمبتدأ مضمَر شرح ابن عصفور ١/ ٢١٠.

(٦) من (نحو هذا زيد) إلى هنا ساقط من ت.

(٧) كذا في جميع النسخ. ولعل صوابها: المقطوعة.

(٨) الأصل، ت: معطوفة.

(٩) فيكون النعت خبراً. ويصح تقديره: هم شاعر وكاتب وعالم. وانظر الرضي ١/ ٣١٦.

(١٠) (أو) ساقطة من ت.

(١١) فيكون النعت مبتدأ.

(١٢) سقط من ش (في الجر).

(١٣) لا فائدة في هذا الاحتراز، لأنه إن كان ذا عِلْتَيْنِ فهو غير منصرف أيضاً.

عطف البيان

الثالث عطفُ البيان^(١)، وهو تابعٌ يوضحُ متبوعَهُ بغيرِ الوصفيةِ^(٢).
ويجبُ مطابقتُهُ متبوعَهُ^(٣) في الأفراد والتذكير وفروعيهما. وكونُهُ جامداً،
نحو «مررتُ بأبي القاسمِ زيد»، أو العكس. أو في حُكْمِ الجامدِ، نحو «بغلامِ زيدِ
صديقك»، إذ لو جُعِلَ وصفاً كانت أخصُّ بالإضافةِ إلى المضمَرِ^(٤).
ولا يُشترطُ كونه أَوْضَحَ، إذ قد تُمَيِّزُ الكُنَى المتفَقَّةُ^(٥) بالعلمِ وهو أضعفُ
وضوحاً^(٦).

ويصحُّ جعلُهُ بدلاً^(٧)، وتكريرُ العاملِ معه إلا لمانعٍ.
ويُفَصِّلُهُ من البدلِ كَوْنُ متبوعِهِ المقصودَ دَوْنَهُ، وصحةُ مجيئه بياناً لما/
أُضيفَ إليه اسمُ الفاعلِ، وإن لم تصحَّ إضافتُهُ إليه بخلاف البدلِ.

(١) قال الرضي ٣٣٧/١: «أقول: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من
الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سييويه، فإنه
لم يذكر عطف البيان، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فنحو «مررت برجل عبد الله»
كأنه قيل: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه). وقد بين
ابن عصفور في شرح الجمل ٢٩٥/١ - ٢٩٦ الفرق بينهما أحسن تبين.

(٢) الكافية بشرح الرضي ٣٤٣/١.

(٣) من (بغير) إلى هنا ساقط من ت.

(٤) أي: لا يقال إن هذا صفة لا عطف بيان، لأن الصفة لا تكون أخص من الموصوف، بل
تكون مساوية للموصوف في التعريف أو أقل منه تعريفاً.

وانظر شرح ابن عصفور ٢٩٤/١.

(٥) أي التي يقع فيها الاشتراك.

(٦) أي والعلم أضعف وضوحاً من الكنية، وإن كان أشهر من حق المخبر عنه. قال ابن
عصفور في شرح الجمل ٢٩٥/١: «فإذا قلت: قام أبو حفص عمر فكأنه لما وقع
الاشتراك في أبي حفص أزلته عنه بعطف عمر الذي هو أشهر منه في حق المخبر عنه، إلا
أنه لم يكن بينك وبين المخاطب عهد في أنه يسمى عمر، بل اخترت لشهرة عمر أن تعلم
منه من تعني بأبي حفص».

(٧) انظر ما نقلته عن الرضي قبل قليل.

مثاله قوله :

٤٢٣ - أنا ابن التَّارِكِ البكري بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا
مع امتناع «التَّارِكِ بِشْرٍ»، فامتنع تقديره بدلاً، لوجوب تقدير تكرير العامل
معه .

ومثله «يا أخانا الحارث»^(١).

البدل

الرابع البدل، وهو التابع المقصود بما يُنسَب إلى المتبوعِ دونَه^(٢). فخرج
سائرُ التوابيع .

وهو إما أن يتضمَّن معنى المتبوع، أو بعضه، أو معنًى فيه، أو غيرها. الأول
بدلُ الكلِّ، والثاني بدلُ البعض، والثالث الاشتمال^(٣)، والرابع بدلُ الغَلَطِ .

٤٢٣ - وافر. وهو للمرار بن سعيد الأسدي. يفخر بمقتل بشر بن عمرو بن مرثد.
ترقبه: تنتظر موته لتتقض عليه، لأنها لا تقع على القتل وبه رمق. وقوع: جمع واقع، ضد
الطائر، ونصب على الحال من الطير. وقيل: مصدر مفعول لأجله، أي للوقوع عليه.
والشاهد: أن قوله: «بشر» عطف بيان من البكري، ولا يجوز كونه بدلاً، لأن البدل في
حكم تكرير العامل، فيكون التارك في التقدير داخلاً على بشر، وهو غير جائز، لأن اسم
الفاعل المقترن بالآلف واللام لا يضاف إلى ما ليس فيه الآلف واللام. وقد أنكر المبرد
رواية الجر، ولم يجوز في بشر إلا النصب بناء على أنه بدل، والبدل يجوز قيامه مقام
المتبوع. ولا يجوز الاستدلال على أن الثاني عطف بيان عند الفراء، لأنه يجوز «الضارب
زيد».

سيبويه ١٨٢/١، الأصول ١٦٠/١، المقرب ٢٤٨/١، التبصرة ١٨٤/١، شرح ابن
يعيش ٧٢/٣، ٧٤ الخزائن ٢٨٤/٤، الشذور ٤٣٦، المساعد ٤٢٥/٢، العيني ١٢١/٤،
شرح الفريد ٣٨٦، همع الهوامع ٢٢٢/٢، الدرر ١٥٣/٢.

(١) لا يجوز إعراب الحارث بدلاً في مثله، لأنه في نية تقدير حرف النداء انظر التسهيل ١٧١،
الهمع ١٢١/٢، حاشية الصبان ٨٧/٣.

(٢) انظر الكافية بشرح الرضي ٣٣٧/١.

(٣) ت: بدل الاشتمال.

وَيَصْحَانُ^(١) فِي كُلِّ^(٢) مِنْ هَذِهِ^(٣) مَعْرِفَتَيْنِ وَنِكْرَتَيْنِ وَمُخْتَلِفَيْنِ^(٤) مِثَالُهَا - فِي بَدَلِ الْكُلِّ - : «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ صِرَاطَ الْمُسْتَقِيمِ الَّذِينَ»^(٥)، «إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَنْجَاً»^(٦). وَالْمَعْرِفَةُ مِنَ النَّكَرَةِ «وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»^(٧) وَالْعَكْسُ مِثْلُ «لَنْتَقِمَنَّ نَاصِيَةً لِّلنَّاصِيَةِ كَذِبًا»^(٨).

وَفِي بَدَلِ الْبَعْضِ : «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهُهُ، رَجُلٌ وَجْهٌ لَهُ، زَيْدٌ وَجْهٌ لَهُ، رَجُلٌ وَجْهُهُ»^(٩).

وَفِي الْإِشْتِمَالِ : «زَيْدٌ عِلْمُهُ، رَجُلٌ عِلْمٌ لَهُ، زَيْدٌ عِلْمٌ لَهُ، رَجُلٌ عِلْمُهُ»^(١٠).
وَفِي الْغَلَطِ : «زَيْدٌ حِمَارُهُ، رَجُلٌ حِمَارٌ لَهُ، زَيْدٌ حِمَارٌ لَهُ، رَجُلٌ حِمَارُهُ».
وَيَصْحَانُ فِي كُلِّ مِنْهَا^(١١) ظَاهِرَيْنِ وَمُضْمَرَيْنِ^(١٢) وَمُخْتَلِفَيْنِ. مِثَالُهَا - فِي الْأَوَّلِ^(١٣) - : «ضَرَبْتُ زَيْدًا أَخَاكَ، زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ»^(١٤)، «ضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ»^(١٥)،

(١) أي البذل والمبدل منه.

(٢) ت: في كل واحد.

(٣) أي: الأبدال الأربعة.

(٤) الأصل، ش: ومختلفتين.

(٥) سورة الفاتحة، الآية: ٦.

(٦) سورة النبأ، الآيتان: ٣١ - ٣٢.

(٧) سورة الشورى، الآيتان: ٥٢ - ٥٣.

(٨) سورة العلق، الآيتان: ١٥ - ١٦.

(٩) الأول معرفة من معرفة، والثاني نكرة من نكرة، والثالث نكرة من معرفة والرابع العكس.

(١٠) من (رجل علم له) إلى هنا ساقط من ت.

(١١) ت: كل واحد منهما.

(١٢) في البذل من المضمحل خلاف بين النحويين.

انظر التفصيل في شرح ابن عصفور ٢٨٩/١.

(١٣) أي بدل الكل.

(١٤) بإبدال الضمير إياه من الهاء في ضربته.

(١٥) يرى ابن مالك أن نحو «رأيت زيدا إياه» لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه.

قال: ولو استعمل لكان تأكيداً لا بدلاً.

انظر شرح التسهيل ق ١/١٩٢، وأوضح المسالك ١٠٩/٢.

ضربته زيداً^(١).

وفي الثاني^(٢): «زيداً يده^(٣)، يدُ زيد قطعته إياها^(٤)، يدُ زيد قطعته زيداً إياها^(٥)، زيد قطعته يده^(٦)». وقس الآخريْن^(٧) على ذلك.

نعم^(٨)، وعدَّ الثَّحَاةَ بَدَلَ الغَلَطِ، لِعِلْمِهِمْ إِجْرَاءَ العَرَبِ فِيهِ حُكْمَ الأوَّلِ على الثاني، حيث سَبَقَ اللسانُ إليه، ولا يَحْسُنُ تَعْمُدُهُ^(٩).

وحكمُ البَدَلِ حكمُ سابقه في الإعراب. ولا يتقدَّمُ بحالٍ، لِثَلَا تَبْطُلَ التَّبْعِيَّةُ.

يه: ولا يُنَوَى بالسابقِ الطَّرْحُ^(١٠).

(١) يبادل الظاهر من الهاء في ضربته.

(٢) بدل البعض.

(٣) أي: ضربت زيداً يده.

(٤) يبادل (إياها) من الهاء في قطعته.

(٥) هذه الصورة وغيرها مما يتكرر فيه الظاهر ظاهرة التكلف، وفيها خلاف بين النحاة، فمنهم من منع ومنهم من أجاز.

انظر التفصيل من شرح الجمل ٢٨٨/١ - ٢٨٩.

(٦) يبادل الظاهر (يده) من الضمير في قطعته.

(٧) ش: (الآخران). وهما بدل الإشتمال وبدل الغلط.

(٨) كذا في جميع النسخ، ولا معنى لها هنا.

(٩) بل يحسن، إذا جاء للمبالغة والتفنن في الفصاحة، وهو أن يذكر المتكلم المبدل منه عن قصد وتعمد، ثم يوهم أنه غالط لكون الثاني أجنياً. قال الرضي: (وهذا يتعمده الشعراء كثيراً للمبالغة والتفنن في الفصاحة، وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك: هنأ نجمٌ بدرٌ شمسٌ، كأنك وإن كنت معتمد الذكر تغلط نفسك وترى أنك لم تقصد في الأول إلا تشبيهاً بالدر).

(١٠) لم يصرح بذلك سيويه، ولكنه أشار إليه بقوله في الكتاب ٣٣٦/٢: (فإن قلت: «ما آتاني أحد إلا أبوك خيرٌ من زيد، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمروٌ خيرٌ من زيد، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو خيرٌ من زيد» كان الرفع والجر جائزين، وحسن البذل، لأنك قد شغلت الرفع والجار ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك). فقد استحسِن البذل هنا مع أنه لا يجوز إسقاط الأول. ومنه فهم المبرد مذهب سيويه في المسألة فيما سأقله عنه في الحاشية الآتية.

د: بل يُنَوَّى^(١). قلنا: يَتَعَدَّرُ فِي^(٢) «زَيْدٌ ضَرِبْتُهُ أَخَاكَ»، إِذْ لَا رَابِطَ حَيْثُئِذٍ^(٣).
ويصحُّ بَدَلُ الْفَعْلِ مِنَ الْفَعْلِ إِذَا اتَّحَدَ الْمَعْنَى، نَحْوُ «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا»^(٤)، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمَفْرَدِ كَقَوْلِهِ:
٤٢٤ - وَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكٌ وَاحِدٌ

(١) نسب هذا إلى المبرد الرضي في شرح الكافية ١/٣٤٢ وقلده المصنف هنا دون تمحيص.
ومذهب المبرد في موافقة سيويه صريح ظاهر، فقد قال في المقتضب ٤/٣٩٩: (ولو كان
البدل يطل المبدل منه لم يجوز أن تقول: زيد مررت به أبي عبد الله، لأنك لو لم تعد
بالهاء فقلت: زيد مررت بأبي عبد الله، كان خلفاً، لأنك جعلت زيدا ابتداءً، ولم تُرَدِّ إليه
شيئاً، فالمبدل منه مثبت في الكلام. وإنما سمي البدل بدلاً، لدخوله لما عمل فيه ما قبله
على غير جهة الشركة. وكان سيويه يختار: ما مررت بأحد إلا زيد خير منك، لأن البدل
إنما هو من الاسم لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حذفها. وكان المازني يختار النصب
ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد أطرحته من لفظي وإن كان في المعنى موجوداً، فكيف
أنعت ما قد سقط؟ والقياس عندي قول سيويه، لأن الكلام إنما يراد لمعناه. والمعنى
الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في
بدل الغلط، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام).
وقد نص ابن عيش في شرح المفصل ٢/٩٢ على أن مذهب سيويه هو اختيار أبي العباس
المبرد.

(٢) د: في مثل.

(٣) انظر شرح ابن عصفور ١/٢٨٠.

(٤) سورة الفرقان، الآيتان: ٦٨ - ٦٩.

٤٢٤ - طويل، عجزه:

وَلَكِنَّهُ بُنْيَانٌ قَوْمٌ تَهْدَمَا

وهو لعبد بن الطبيب - واسمه يزيد بن عمرو التميمي - شاعر مخضرم أدرك الإسلام
فأسلم - من أبيات رواها له أبو تمام في الحماسة، وأبو الفرج الأصفهاني في الأغاني،
يرثي بها قيس بن عاصم المنقري.

ومعنى البيت ظاهر. والرواية في سائر المصادر: فما كان.

والشاهد: رفع (هلكه) بدلاً من قيس، وعليه يكون (هلك واحد) منصوباً خبراً لكان.

وروي برفع (هلك واحد) على أنه خبر، وهلكه مبتدأ، والجملة خبر كان.

سيويه ١/١٥٦، الشعر والشعراء ٧٠٧، الجمل ٥٦، المصون ١٦، الإعجاز والإيجاز =

إذ لولا البدلية لُنصِبَ خبراً لـ «كَانَ».

ويجب وصف النكرة المُبدلة من المعرفة، لِتَقَارِبِهَا^(١)، مثل «نَاصِيئِهِ كَذِبُهُ»^(٢).

ولا يُبدَلُ ظاهرٌ من مضمَرٍ بَدَلُ الكلِّ إلا من الغائب، لثَلَا يكونَ غيرُ المقصودِ أوضح، والغائبُ مُبْهَمٌ. ومنه قولُه:

٤٢٥ - على حاله لو أن في القومِ حاتِماً على جُوده ما جادَ بالماءِ حاتِماً

/ وصحَّ في بدلِ البعضِ والاشتمالِ^(٣)، إذ الثاني غيرُ الأوَّلِ فأفاد. ومنه قوله:

= للثعالبي ١٤٧، زهر الآداب ١٠٤/٤، المقتصد ٣٥٩/١، شرح الحماسة للمرزوقي ٧٩٢، الأغاني ٩٣/٩، ١٤٨/١٢، شرح ابن يعيش ٦٥/٣، ٥٥/٨.

(١) د: (لتقاربهما). والمراد: لتقارب النكرة المعرفة بالوصف.

(٢) «عَلَّاهُنَّ لَمْ يَهْنُ لَتَنْفَعَا بِالنَّاصِيئِ نَاصِيئُهُ كَذِبُهُ خَائِفَتُهُ» [المنق، الأيتان: ١٥ - ١٦].

٤٢٥ - طويل، للفرزدق (ديوانه ٨٤٢) من قصيدة له في هجاء رجل من بلعبر كان دليلاً لهم فضل بهم. ورواية الديوان:

على ساعة لو كان في القومِ حاتِماً على جوده ضُئْتُ به نفسُ حاتِمْ
ولا شاهد فيها على ما ذكره المصنف. وفي سائر كتب النحو:

على حاله لو أن في القومِ حاتِماً على جوده لَفُسُنُ بالماءِ حاتِمْ
والشاهد: جر (حاتم) بدلاً من الهاء في (جوده). وكان يمكن رفعه فاعلاً لجاد - على
رواية المصنف - أو لفسن ؛ على رواية النحاة - لكن لما كانت القوافي مجرورة وأمكن
البذل عدل إليه فراراً من الأقواء.

الكاظمي ٢٣٣/١، العمدة لابن رشيق ١٧٤/١، شرح مشكلات الحماسة ٥٠٤،
المستقصى ٥٤/١، شرح ابن عصفور ٢٩٠/١، ٣٩٠/٢، العيني ١٨٦/٤، شرح ابن
يعيش ٦٩/٣، المساعد ٤٣٣/٢، الشذور ٢٤٥، ٤٤٢.

(٣) ت: وبدل الاشتمال.

٤٢٦ - وما أَلْقَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

وقوله:

٤٢٧ - أَوْعَدَنِي بِالسَّجَنِ وَالْأَدَاهِمِ
رَجُلِي قَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ

٤٢٦ - وافر، صدره:

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا

لِعَدِّي بن زيد العبادي (ديوانه ٣٥). ونسبه سيبويه لرجل من بجيلة أو خثعم. يقول لمن تعذله في إلتاف ماله: ذريني فلن أطيع أمرك، فإن عقلي يأمرني باتلاف المال في اكتساب الحمد، وما عهدتني مضيق الحلم.

والشاهد: إبدال (حلمي) من ياء المتكلم في (ألفيتني) بدل اشتمال. وساغ ذلك لأن فيه إيضاحاً، إذ الثاني معنا يشتمل عليه الأول.

سيبويه ١٥٦/١، معاني الفراء ٧٣/٢، الحماسة البصرية ٦٥/١، شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦، شرح ابن عصفور ٢٨٩/١، التمام ٢١، الشذور ٤٤٣، شرح ابن يعيش ٣/٦٥، خزائن الأدب ١٩١/٥، العيني ١٩٢/٤، المساعد ٤٣٥/٢، معجم الهوامع ١٢٧/٢، الدرر ١٦٥/٢، الرضي ٣٤١/١.

٤٢٧ - رجز، للعدلي بن الفرخ العجلي، ويلقب بالعتاب، وهو من رهط أبي النجم العجلي. الضمير في (أوعدني) للحجاج بن يوسف، وكان قد توعدده. الشنة: الغليظة الخشنة. المناسم: جمع منسم، وهو طرف خف البعير، وأراد به طرف رجله وأسفلها.

وكان قد هجا الحجاج وهرب منه إلى قيصر ملك الروم، فطلبه الحجاج من قيصر، فأرسل به إليه، فلما مثل بين يديه استعطفه فأطلقه.

والشاهد: إبدال (رجلي) بدل بعض من الباء في (أوعدني). وساغ ذلك لأن فيه إيضاحاً، إذ الثاني بعض الأول. واستشكلت البدلية فيه بأن البدل على نية تكرار العامل، والرجل لا توعد بالسجن، وأجيب عنه بأنها لما كانت سبباً للدخول ناسب إيعادها بذلك.

إصلاح المنطق ٢٥٣، ٣٢٦، إعراب القرآن ٢٠٧/١، شرح ابن يعيش ٣/٧٠، خزائن الأدب ١٨٨/٥، شرح الكافية لابن مالك ١٢٨٢/٣، الشذور ٤٤٢، العيني ١٩٠/٤، التصريح ١٦٠/٢، معجم الهوامع ١٢٧/٢، الدرر ١٦٤/٢، الأشموني ١٢٩/٣، الرضي ٣٤١/١.

ش^(١) يجوزُ بدلُ الكلِّ من المخاطَبِ^(٢)، إلا أن يكونَ^(٣) مرفوعاً بأمرِ المخاطَبِ أو المضارعِ المنسوبِ إليه^(٤). فَمَنَعَ «اضرب زيداً» و «تَضْرِبُ زيداً» بِنَيْهِ إبدالَ زيدٍ من الضميرِ، وَجَوَّزَهُ فيما عداه، وَجَعَلَ «الَّذِينَ» في قوله - تعالى - : «لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْفَيْتَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَلَوْا أَنْفُسَهُمْ»^(٥) بدلاً من ضميرِ الخطابِ.

وفي الأسماءِ ما يصحُّ بدلاً وتأكيداً، نحو «السهلُ والجليلُ»^(٦) كما مرَّ. وإذا فَصَّلْتَ ألفاظُ الأعدادِ بعدَ^(٧) إجمالِها جازَ في التفصيلِ الإبدالُ، فَلَزِمَ^(٨) استيناعُها، والقطعُ^(٩). فلا يجبُ نحو «رَأَيْتُ خَمْسَةَ زَيْدًا وَعَمْرًا وَخَالِدًا وَبَكْرًا

(١) في ت: مر.

(٢) شرح ابن عصفور ٢٨٩/١، الرضي ٣٤١/١. وهو أيضاً قول الكوفيين. انظر شرح الكافية لابن مالك ١٢٨٤/٢، الهمع ١٢٧/٢، التصريح ١٦١/٢.

(٣) أي الضمير.

(٤) لم أجد من ذكر استثناء ذلك مما أجازاه الأخفش. لكن الرضي نسب في شرح الكافية ١/٣٤٢ إلى ابن مالك دون أن يذكر أن ابن مالك يجيز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر. قال: (قال ابن مالك: لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو «أفعل»، أمراً، و«تفعل»، في الخطاب، وإذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الأول نحو «تُعْجِبُنِي جَمَالُكَ» أي: تُعْجِبُنِي يُعْجِبُنِي جَمَالُكَ. ولعل ذلك استقباحاً لإبدال الظاهر مما لا يقع ظاهراً ولا ضميراً بارزاً).

والذي في كتب ابن مالك المنع من إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل، فهو لم يجزه أصلاً حتى يستثنى منه ما ذكره عنه الرضي.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٢٨٤/٣، وشرح التصريح ١٦٠/٢ - ١٦١.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٢.

(٦) في قولهم: (مطرنا السهل والجليل). انظر الكتاب ١٥٨/١ - ١٥٩، والرضي ٣٣٣/١.

(٧) ن: بين.

(٨) غير الأصل، ت: فيلزم.

(٩) أي: يلزم كونها وافية بما في المذكور من الأعداد.

والعبارة ظاهرة التعقيد. وحله كما في شرح الرضي ٣٤٢/١ أن الذي يفصل به عدد مذكور، إن كان وافياً بما في المذكور من الأعداد جاز فيه الاتباع على البذل، والقطع رفعاً.

وجعفرأ^(١) أو زيد وعمرؤ^(٢) على تقدير «مِنْهُمْ» أو بَعْضُهُمْ^(٣).

وقد يُعَادُ مع البدلِ عاملٌ متبوعه، كقوله - تعالى -: «لَجَمَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُثْوِيَهُمْ»^(٤). ويجبُ حيثُ العاملُ حرفُ جرٍّ والمعمولُ ضميرٌ، نحو «مررتُ بزيدٍ به»^(٥).

عطف النسق

والخامسُ عطفُ النَّسَقِ، وهو^(٦) التابعُ المقصودُ بالنسبةِ مع متبوعه، يَتَوَسَّطُ بينه وبين متبوعه أحدُ (الحروف)^(٧) العَشْرَةِ - وقد مرَّتْ^(٨) - مثل: «قامَ زيدٌ وعمرؤ»^(٩).

بص: وإذا عُطِفَ/ (على)^(١٠) المضميرُ المرفوعُ المتصلُ أَكَّدَ بمتنصل، لئلا يُعْطَفَ على ما هو^(١١) كالجزءِ من الفعل^(١٢)، مثل: «خرجتُ أنا وزيدٌ»، إلا أن يقعَ

(١) أي لا يجب هذا ولا ذاك، لأن كلاَ منهما جائز. وهو تكرر منه، لأنه ذكر قبله جواز الإبدال والقطع، وقد فهم منه أنه لا يجب واحد منهما بعينه، فلو اكتفى بالتمثيل لكان أخصر.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٣٣.

ف «ليوثم» بدل اشتغال من «لمن يكفر» والعامل اللام. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٢٨٦.

(٣) على إبدال الضمير وهو الهاء في (به) من (زيد). وهو ضمير متصل لا يستقل بنفسه، فكيف يتصور ذكره بدون إعادة العامل؟ فلا حاجة إلى التنبيه على مثله.

(٤) العبارة في ش: (وأما عطف النسق فهو).

(٥) (الحروف) ساقطة من الأصل، ت. د.

(٦) في باب الحرف.

(٧) الكافية بشرح الرضي ٣١٨/١.

(٨) (على) ساقطة من الأصل.

(٩) (هو) ساقطة من ت.

(١٠) وجه كون المتصل المرفوع كالجزء من الفعل أنه فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل، فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة.

انظر الرضي ٣١٩/١.

فَصَلَّ فَيَجُوزُ تَرْكُهُ^(١)، نحو «خرجت اليوم وزيد». ومنه قراءة يعقوب: ﴿فَأَجْمَعُوا أَنْتَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(٢) بالرفع. أو يطول^(٣) الكلام، نحو: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُؤُنَا﴾^(٤). وشذ ما احتج به (ك)^(٥) من قوله:

٤٢٨ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنَعِاجِ الْمَلَا تَعَسَّفُنْ رَمَلَا
بص: وإذا عطف على المضمير المجزوء أعيد الخافض، لشدة اتصاله، نحو

(١) (فيجوز تركه) ساقطة من ت.

(٢) سورة يونس، الآية: ٧١.

في البحر المحيط ١٧٩/٥: (قرأ أبو عبد الرحمن، والحسن، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، ويعقوب فيما روي عنه: «وشركاؤكم» بالرفع. ووجه بأنه عطف على الضمير في «فأجمعوا». وقد وقع الفصل بالمفعول فحسن، وعلى أنه مبتدأ محذوف الخير لدلالة ما قبله عليه، أي: وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم).

وقراءة الجمهور: «وشركاءكم» بالنصب، عطفاً على «أمركم».

وانظر تفسير الطبري ١٤٩/١٥، النشر ١١٠/٣، الاتحاف ٢٥٣، إرشاد المبتدي ٣٦٥.

(٣) عطف على «أن يقع فصل».

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨. وانظر شرح المقدمة المحسبة ٢٢٤/١.

(٥) أجاز الكوفيون العطف على المضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فصل ولا طول في الاختيار. انظر تفصيل الخلاف وأدلة الفريقين في الإنصاف (مسألة ٦٦) ٤٧٤/٢، وما بعدها، شرح الرضي ٣١٩/١، شرح ابن عصفور ٢٤١/١ - ٢٤٢ مجالس ثعلب ١٧٤. ٤٢٨ - خفيف، لعمر بن أبي ربيعة المخزومي (ديوانه ٤٩٢).

زهر: جمع زهراء، أي: ببيض مشرقة. تهادي: أصله تهادى، أي تمشي الرويد الساكن. النعاج: بقر الوحش، شبه النساء بها في سعة عيونها وسكون مشيها. الملا: الغلاة الواسعة. تعسفن: سرن بغير هداية ولا توخي صواب. والمشي في الرمل أسكن لمشيتها، لصعوبة ذلك.

والشاهد: عطف (زهر) على الضمير المستتر ضرورة. والوجه أن يقول: أقبلت هي وزهر، بتأكيد الضمير المستتر، ليقوى ثم يعطف عليه.

سبويه ٣٧٩/٢، الخصائص ٣٨٦/٢، الإنصاف ٤٧٥/٢، ٤٧٧، الكامل ١٨٢، ٤٥١، المفصل ١٢٤، شرح ابن عيش ٧٤/٣، ٧٦، شرح مشكلات الحماسة ٢٢٠، شرح ابن عصفور ٢٤٢/١، شرح الكافية لابن مالك ١٢٤٥/٣، العيني ١٦١/٤، المقتصد ٢/٩٥٩، شروح سقط الزند (الخوارزمي) ٦٠٩/٢.

«مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ»، قال - تعالى - : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِكَ وَعَلَى أُمُورٍ﴾^(١).

ك: لا يجب^(٢)، لقوله - تعالى - : ﴿قَسَاءُ لُونٍ بِهِ وَالْأَرْحَامُ﴾^(٣)، وقوله :

٤٢٩ - فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

قلنا: قليل جداً، ومُخْتَمَلٌ لِلْقَسَمِ. وإنما يُعْطَفُ ظَاهِرٌ عَلَى ظَاهِرٍ، أو

(١) سورة هود، الآية: ٤٨.

(٢) وهو أيضاً مذهب يونس والأخفش وقطرب والشلوين، واختاره ابن مالك وأبو حيان وابن هشام. وأنكره من الكوفيين الفراء، وعده من ضرورات الشعر.

الإنصاف (مسألة ٦٥) ٤٦٣/٢ وما بعدها، مجالس ثعلب ٣٢٤، شرح ابن عصفور ١/ ٢٤٣، شرح الرضي ١/ ٣٢١، شواهد التوضيح لابن مالك ٥٥، أوضح المسالك لابن هشام ٢/ ١٠٤، معاني الفراء ١/ ١٥٢.

(٣) سورة النساء، الآية: ١.

قرأ حمزة من السبعة (والأرحام) بالجر عطفاً على الضمير المجرور في «به» على مذهب الكوفيين، أو على إعادة الجار وحذفه للعلم به، وجر القسم تعظيماً للأرحام خطأ على صلتها.

وقراءة حمزة هذه هي قراءة ابن عباس - رضي الله عنه - والحسن البصري، وقتادة، وإبراهيم النخعي، ويحيى بن وثاب، وطلحة بن مصرف، والأعمش.

وقرأ الباقر: (والأرحام)، بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة. وهو من عطف الخاص على العام، إذ المعنى: اتقوا مخالفته، وقطع الأرحام مندرج فيها، فبه سبحانه وتعالى بذلك، وبقرنها باسمه تعالى على أن صلتها بمكان منه.

الافتقار ٢/ ٦٢٧، معاني الفراء ١/ ٢٥٢، النشر ٣/ ٢٤، الاتحاف ١٨٥ - ١٨٦، ارشاد المبتدي ٢٧٧، الإنصاف ٢/ ٤٦٣، شرح ابن يعيش ٣/ ٧٨.

٤٢٩ - بسيط، وهو من شواهد سيبويه غير المنسوبة، ولم يعزه أحد بعده لقاتل معين.

وصدره:

فَالْيَوْمَ قَرِئْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتَمِنَا

والشاهد: عطف (الأيام) على الضمير في (بك) من دون إعادة الخافض. وهو ضرورة عند البصريين.

سيبويه ٢/ ٣٨٣، الكامل ٤٥١، الإنصاف ٢/ ٤٦٤، شرح مشكلات الحماسة ٤٣٩، المقتصد ٢/ ٩٦٠، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٩٤، شرح المرزوقي ١/ ٢٥٣، المقرب ١/ ٢٣٤، شرح ابن عصفور ١/ ٢٤٤، ٥٨٦، الرضي ١/ ٣٢٠.

منفصل على ظاهر، أو العكس، أو منفصل على منفصل، أو على متصل بشرط التأكيد، لا ما عدا ذلك.

وتجب مشاركته المعطوف لسابقه في الإعراب، والإسناد، وعوّد الضمير منه، فأمّا قولهم: «الذي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ زَيْدَ الذُّبَابِ» فالفاء سببية لا عاطفة، ومن ثمّ لم يُجْزَ في «ما زيد بقائم، أو قائماً»^(١) ولا ذاهب/ عمرو/ إلا الرفع، لتعذر العطف، لِقَدِّ الضمير في «ذاهب» العائد إلى ما عادَ إليه ضمير «قائم»^(٢).
وأن يشاركه فيما يجوز من^(٣) تقديم معمول، نحو «يزيد مررت»^(٤) وبعمرى جاوزت»، وفي الحذف «مررت وأهنت». ويصحّان^(٥) مفردّين كزيد وعمرو، وجملتين فعليّتين، أو اسميّتين، أو مُخْتَلِفَتَيْنِ^(٦)، أو شَرْطِيَّتَيْنِ، أو ظَرْفِيَّتَيْنِ، والأمثلة واضحة، ومفردّ على جملة اسمية نحو «زيد أبوه كريم وعالم أخوه»^(٧)، وفعلية كقوله:

٤٣٠ - باتَ يُعْشِيها بِعَضْبٍ باتِرٍ
يَقْصِدُ في أَشْوَقِها وجائِرٍ

- (١) (أو قائماً) ساقطة من ت.
 - (٢) انظر الكافية وشرح الرضي ٣٢١/١.
 - (٣) (من) ساقطة من ت.
 - (٤) د: مررت بزيد.
 - (٥) أي المعطوف والمعطوف عليه.
 - (٦) أخرت بعد (ظرفيتين) في ت.
 - (٧) قال الرضي ٣٢٨/١ (وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس إذا تجانسا بالتأويل نحو «زيد أبوه كريم وعالم إخوته» لكن عطف الجملة على المفرد أولى من العكس لكونها فرعاً عليه في كونها ذات محل من الإعراب، فالأولى كونها تابعة له في الإعراب).
- ٤٣٠ - رجز. ولا يعرف قائله:

روي يعشيه بالعين - من العشاء، وهو طعام العشي، وغشيه بالعين، والضمير للمرأة يصف رجلاً يعاقب امرأته بالعضب الباتر، وهو السيف القاطع. يقصد: من القصد ضد الجور. وأسوق: جمع ساق.
والشاهد: عطف (جائر) وهو مفرد على جملة (يقصد)، والمسهل لهذا كون جائر بمعنى يجوز. أمالي ابن الشجري ١٦٧/٢، الرضي ٣٢٨/١، خزانة الأدب ١٤٠/٥، شرح الكافية لابن مالك ١٢٧٢/٣، العيني ١٧٤/٤، الأشموني وحاشية الصبان ١٢٠/٣.

وجملة اسمية على مفرد، نحو «برجل ظريف وأبوه كريم»، أو فعلية كقوله - تعالى -: ﴿فَأَلْقَى الْأَصْبَاحَ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾^(١) في قراءة^(٢).

وفي هذين القسمين يصح تأويل الاسم بالفعل والعكس^(٣).

كثُر: ويمتنع العطف على عاملين مختلفين في^(٤) نحو «ضرب زيد في الدار وعمرو الحجرة»^(٥)، إذ لا يقوى العاطف للنيابة عنهما^(٦) إلا في نحو «في الدار زيد والحجرة عمرو»، إذ هما هنا كالواحد^(٧)، ومنه:

٤٣١ - أَكُلْتُ امْرِئًا تَحْسَبِينَ امْرَأَةً وَنَارًا تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا وَقَوْلُهُمْ: «مَا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً وَلَا سَوْدَاءَ تَمْرَةً»^(٨)، وقوله - تعالى - /:

(١) سورة الأنعام، الآية: ٩٦.

قرأ عاصم وحزرة والكسائي: (وجعل) بفتح العين واللام من غير ألف، ونصب الليل. وقرأ الباقر (وجاعل) بالألف وكسر العين ورفع اللام. (والليل) بالخفض. النشر ٢/ ٢٦٠، الانتفاع ٢/ ٦٤١، البحر المحيط ٤/ ١٨٦، البيان ١/ ٣٣٢، تفسير الطبري ١١/ ٥٧، الاتحاف ٢١٤، ارشاد المبتدئ ٣١٥.

(٢) ت: في بعض القراءات.

(٣) انظر شرح ابن عصفور ١/ ٢٤٨ - ٢٤٩، شرح الرضي ١/ ٣٢٨.

(٤) (في) ساقطة من د.

(٥) ش: (ضرب في الدار زيد والحجرة عمرو). والعاملان في المثال الذي ذكره (ضرب) و(في).

(٦) أي عن العاملين وهما هنا الفعل وحرف الجر.

(٧) أي العاملان في مثله كالعامل الواحد. وانظر شرح الرضي ١/ ٣٢٥.

٤٣١ - تقدم برقم (٣٣٩).

(٨) هذا مثل من أمثال العرب يضرب في موضع التهمة وفي اختلاف أخلاق الناس وطباعهم، وذكره الميداني بإثبات (كل) قبل سوداء أيضاً. وسيبويه برفع (شحمة) وذكر فيه جواز النصب. وقد كثُر التقلب في هذا المثل، وأجازوا فيه وجوهاً من الإعراب.

انظر مجمع الأمثال ٢/ ٢٨١، الكتاب ١/ ٣٣، الأصول ٢/ ٧١، التبصرة ١/ ١٩٩، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٢٨، فرائد اللال ٢/ ٢٤٤، الفاخرة ١٩٥، شرح ابن يعيش ٣/ ٢٦، ٢٧، ١٤٣/٥.

﴿وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ إلى قوله: ﴿مَا يَنْتِ﴾ بالنصب، عطفاً على ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١).

فر: يجوز مطلقاً لذلك^(٢). يه: لا^(٣)، مطلقاً، لما مر، وحمل الشواهد على حذف مضاف وبقاء المضاف إليه على إعرابه^(٤). قلنا: الأصل عدم الحذف.



(١) ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمَن يَعْقِلُ﴾ وفي خلقكم وما يبث في دالبي ما بئت لقوم يؤمنون وأخلف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزقي فألجأ به الأرض بعد موتي وصريف الزنج ما بئت لقوم يقولون [الجانية، الآيات: ٣ - ٥].

و(آيات) التي ذكره المصنف بالنصب هي الأخيرة منها. وقد قرأ بكسر التاء فيها وفي (آيات) التي قبلها حمزة والكسائي ويعقوب، فيكون منصوباً لعطفه على اسم «إن» في قوله: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾. وقرأ الباقون برفعها على الابتداء. النشر ٣/ ٣٠٠، الانحاف ٣٨٩، إرشاد المبتدي ٥٥٣، الاقتناع ٢/ ٧٦٤، التيسير ١٩٨، التقريب ١٧٣، شرح ابن عصفور ١/ ٢٥٦، غيث النفع ٢٣٦، شرح الشافية ٢٧٩، المقتضب ٤/ ١٩٥.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٤٥، شرح الرضي ١/ ٣٢٥.

(٣) أي لا يجوز.

(٤) انظر الكتاب ١/ ٦٥ - ٦٦، شرح ابن يعيش ٣/ ٢٧ - ٢٨، شرح الرضي ١/ ٣٢٥.

الباب العاشر

باب الخط

هو رقم ^(١) اصطَلَحَ عَلَيْهِ ^(٢)، دِلَالَةٌ عَلَى حُرُوفِ الْكَلَامِ ^(٣).

وهو نوعان: مُتَّبِعٌ، كَمَا رَسَمَهُ السَّلَفُ فِي الْمَصَاحِفِ مِنْ كَتَبِ الصَّلَاةِ وَالزُّكُوةِ بِالْوَاوِ. وَمَخْتَرَعٌ، كَمَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ الْكُتَّابُ مِنْ بَعْدِ.

وَأَسْمَاءُ حُرُوفِ التَّهْجِي يُعَبَّرُ بِهَا ^(٤) عَنْهَا خَطًّا لَا نُطْقًا. وَمَنْ ثُمَّ لَمَّا قَالَ (ج) ^(٥) كَيْفَ تَنْطَفُونَ بِالْجِيمِ مِنْ «جَعْفَرٍ»، قَالُوا ^(٦): «جِيمٌ»، قَالَ: إِنَّمَا نَطَقْتُمْ بِالْأَسْمِ لَا الْمَسْئُولِ عَنْهُ، فَهُوَ «جَه» ^(٧)، إِذْ هُوَ الْمُسَمَّى ^(٨).

فَإِنْ سُمِّيَ بِهَا غَيْرُهَا كُتِبَتْ كَامِلَةً كَغَيْرِهَا، نَحْوِ «يَاسِينَ» وَ «حَامِيمٍ»، وَفِي الْمَصْخَفِ عَلَى أَصْلِهَا «يِس» ^(٩)، «حَم» ^(١٠).

(١) الرقم: الكتابة والختم. انظر الصحاح (رقم).

(٢) اعترض عليه في حاشية الأصل بأن الخط الهام من الله - تعالى - فهو توقيف. لا اصطلاح ولهذا ورد أن إدريس أول من خط بالقلم.

(٣) عرفه ابن الحاجب بقوله: (الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه، إلا أسماء الحروف إذا قصد بها المسمى). الشافية بشرح الرضي ٣/٣١٢، وانظر الهمع ٢/٢٣١.

(٤) (بها) ساقطة من ن.

(٥) د: الخليل.

(٦) ت: فقال.

(٧) في غير د: (ج) بدون هاء السكت. وما أثبتته موافق لما في شافية ابن الحاجب وشرحها للرضي كما سيأتي، وجاء في حاشية الأصل: الأولى جه بهاء السكت.

(٨) وفي الشافية بشرح الرضي ٣/٣١٢: (ولذلك قال الخليل لما سألهم كيف تنطقون بالجيـم من جعفر فقالوا: جيم، قال: إنما نطقتم بالأسم، ولم تنطقوا بالمسؤول عنه، والجواب جه، لأنه المسمى).

(٩) سورة يس، الآية: ١.

(١٠) سورة السجدة، الآية: ١.

وَأَمَّا تُكْتَبُ اللَّفْظَةُ عَلَى صُورَةِ الْوَقْفِ ^(١) عَلَيْهَا وَالْإِبْتِدَاءُ ^(٢) بِهَا ^(٣)، وَمِنْ ثُمَّ كُتِبَ «أَنَا» ^(٤) زَيْدٌ بِالْأَلْفِ، وَمِنْهُ «لَكُنَّا» ^(٥) هُوَ اللَّهُ ^(٦).

وَكُتِبَتْ تَاءُ التَّانِيثِ هَاءُ ^(٧)، بِخِلَافِ «أَخْتِ» وَ«بَنَتِ» وَ«قَائِمَاتِ» وَ«قَامَتْ» ^(٨). وَكُتِبُوا الْمُنُونُ - نَصَبًا - بِالْفِ ^(٩)، وَغَيْرُهُ ^(١٠) / بِالْحَذْفِ، وَ «إِذْنُ» ^(١١) بِالْأَلْفِ فِي الْأَكْثَرِ ^(١٢)،

(١) ن: اللفظ.

(٢) ش: أو الابتداء.

(٣) في الشافية بشرح الرضي ٣/ ٣١٥: (والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها).

(٤) شكلت (أبا) في ش.

(٥) ت: لكن.

(٦) سورة الكهف، الآية: ٣٨.

وأصل (لكننا): لكن أنا، فنقلت حركة همزة (أنا) إلى الساكن قبلها، وحذفت الهمزة، وأدغم أحد المثلين في الآخر، وإنما كتبت الألف فيها مراعاة للوقف عليها، إذ يوقف عليها بالألف اجماعاً، أما الوصل فالجمهور يقرؤون بلا ألف فيه خلافاً لابن عامر ورويس، فإنهم قرؤوا: (لكننا) بألف في الوصل أيضاً.

الافتتاح ٢/ ٦٨٩، ارشاد المبتدي ٤١٧، النشر ٣/ ١٦٢، الانحاف ٢٩٠، الشافية وشرحها للرضي ٣/ ٣١٦ - ٣١٧.

(٧) عند من لم يقف بالتاء، وعند من يقف بالتاء تكتب تاء. الشافية وشرحها ٣/ ٣١٦.

(٨) أي: فلا يوقف عليهن بالهاء، لأن التاء فيهن بدل من لام الكلمة، وليست بتاء تأنيث. المصدر السابق.

(٩) غير الأصل، د: بالألف.

(١٠) أي المنون غير المنصوب، كجاءني زيد، ومررت بزيد، وغير المنون سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، كجاءني الرجل، ورأيت الرجل، ومررت بالرجل.

(١١) ت، ن: إذا.

(١٢) ذهب فريق من الأئمة إلى أنها تكتب بالألف، لأنهم وجدوا أن الأكثر في الوقف عليها بالألف وهو قول المازني. وذهب المبرد والأكترون إلى أنها تكتب بالنون. وفصل الفراء فقال: إن الغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها. والصحيح كتبها بالنون فرقاً بينها وبين «إذا» الظرفية، لتلا يقع الإلباس.

انظر شرح الشافية ٣/ ٣١٨، والهمع ٢/ ٢٣٢، والمساعد ٤/ ٣٤٨.

وكذا «أَضْرَبْنَ»^(١).

ومن ثَمَّ أيضاً كَتَبُوا باب «قَاضٍ» بغير ياءٍ^(٢)، و «القاضي» ونحوه بالياءِ على الأصحَّ فيهما^(٣).

وَكُتِبَ «لِزَيْدٍ» و «كَزَيْدٍ» متصلاً، إِذْ لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ^(٤).

وَكُتِبَ نحو «مَنْكَ» و «مَنْكُم» و «ضَرْبَكَ» متصلاً، إِذْ لَا يُتَنَدُّ بِالْكَافِ^(٥)،

وَكُتِبَ «وَأَتُوا» و «فَأَتُوا» بغير ياءٍ، و «ثُمَّ أَتُوا بِيَاءٍ»^(٦).

وُخُولِفَ الْقِيَاسُ فِي «اضْرِبُنِي يَا رَجُلًا» وَأَخَوَاتِهِ، لِعُسْرِ تَبْيِيهِ^(٧) وَكُتِبَ^(٨) بِلِفْظِهِ^(٩).

(١) ت: اضربا. قال الرضي في شرح الشافية ٣/٣١٨: (وأما اضربين «فلا كلام أن الوقف عليه بالآلف، فالأكثر يكتبونه بالآلف، ومن كتبه بالنون فلحمله على أخويه «اضربين» و«اضربين»). قلت ليس هذا التعليل بسديد بل، لئلا يلتبس بـ «اضربا» للاثنتين خطأ. وانظر الهمع ٢/٢٣٢، المساعد ٤/٣٤٨.

(٢) ت: الياء.

(٣) انظر الهمع ٢/٢٣٢، والشافية بشرح الرضي ٣/٣١٩.

(٤) الشافية بشرح الرضي ٣/٣١٩.

(٥) الموضوع السابق من الشافية.

(٦) انظر المساعد ٣/٣٥٩.

(٧) ش: تثنيته. والعبارة نص من شافية ابن حاجب كما سيجي.

(٨) غير الأصل، ت: فكتب.

(٩) قال ابن الحاجب في الشافية ٣/٣١٧: (وكان قياس «اضربين» بواو وألف، و«اضربين» بياء، و«هل تضربين» بواو ونون، و«هل تضربين» بياء ونون، ولكنهم كتبوه على لفظه، لعسر تبينه، أو لعدم تبين قصدھا. وقد يجري «اضربين» مجراه).

قال الرضي في شرحه ٣/٣١٨: (وإنما كان قياس «اضربين» بالواو والألف، لما تقدم في شرح الكافية أنك إذا وقفت على النون الخفيفة المضموم ما قبلها أو المكسور هو رددت ما حذف لأجل النون من الواو والياء في نحو «اضربوا» و«اضربي» ومن الواو والنون في «هل تضربون؟» ومن الياء والنون في «هل تضربين؟» فكان الحق أن يكتب كذلك بناء للكتابة على الوقف، لكن لما لم يكتب في الحالين إلا بالنون، لعسر تبينه، أي: لأنه يعسر معرفة أن=

وَمَنْ تَمَّ كَتَبُوا نَحْوَ «زَهْ زَيْدًا» وَ «قَهْ عَمْرًا» بِالْهَاءِ مَعَ حَذْفِ الْهَاءِ فِي التُّطْقِ، وَكَذَا نَحْوَ «مَهْ أَنْتَ»، وَ «مَجِيءٌ مَهْ جِئْتُ»^(١) بِالْهَاءِ، وَالنُّطْقُ بِحَذْفِهَا إِلَّا مَعَ حَرْفِ الْجَوْزِ «إِلَام»^(٢) وَ «حَتَام» وَ «عَلَام»، لِشِدَّةِ اتِّصَالِهَا، وَكَذَلِكَ^(٣) كَتَبُوا مَعَهَا «إِلَى» وَ «حَتَّى» وَ «عَلَى» بِالْأَلِفِ دُونَ الْيَاءِ. وَكَتَبُوا «مِمْ» وَ «عَمَّ» بِغَيْرِ نُونٍ، فَإِنْ أَلْحَقْتَهَا هَاءَ السَّكْتِ رَجَعَتْ^(٤) الْيَاءُ إِنْ شَتَّ^(٥).

قواعد الخط

وَتَنْحَصِرُ قَوَاعِدُهُ فِي ثَمَانِيَةٍ، وَهِيَ قَوْلُنَا:
مُدَّ وَقَصُرَ وَهَمَزَ وَضَلُّهُمْ قَطَعُوا زَادُوا وَحَذَفُوا وَإِذَا كَتَبُوا

الممدود

أَمَّا الْمَمْدُودُ فَيَكْتُبُ بِالْأَلِفِ وَاحِدَةً، إِلَّا الْمَنْصَرَفَ فِي حَالِ النَّصْبِ مُتَوْنًا/فِي الْفَيْنِ^(٦)

=الموقوف عليه من «اضرين» و«اضرين» و«هل تضرين؟» «هل تضرين؟» كذلك أي: ترجع في الوقف الحروف المحذوفة، فإنه لا يعرف ذلك إلا حاذق بعلم الإعراب، فلما تعسر معرفة ذلك على الكتاب كتبه على الظاهر، وأما معرفة أن الوقف على «اضرين» - بفتح الباء - بالألف فليست بمتعسرة، إذ هو في اللفظ كـ «زيداً» و«رجلاً».

وانظر الهمع ٢٢٣/٢.

(١) بإثبات هاء السكت خطأ، وهي ساقطة وصلاً، نظراً إلى حال الوقف.
انظر التسهيل لابن مالك ٣٣٤، وشافية ابن الحاجب وشرحا للرضي ٣١٥/٣، والمساعد ٣٤٩/٤.

(٢) ت: كاللام.

(٣) غير الأصل: ولذلك.

(٤) أي: رددت. ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَلَآ يَتَوَلَّوْا يَتَّبِعْ﴾.

(٥) المصدر السابق.

(٦) إحداهما الألف التي قبل الهمزة، والثانية بدل من التنوين نحو «شربت ماء» هذا عند البصريين.

أما الكوفيون فيكتبونه بِالْأَلِفِ وَاحِدَةً نَحْوَ «شربت ماء».

انظر المساعد ٣٥٨/٤، الهمع ٢٣٤/٢.

وكذا لو بُني كُله^(١).

فإن اتَّصلَ به ضميرُ مخاطبٍ أو غائبٍ كتبتُ همزته من جنسِ حَرَكَتِها واواً أو ألفاً أو ياءً، مثل «كساؤك»^(٢).

المقصود

وأما المقصودُ: فالرابعةُ فصاعداً بالياءِ كـ «جُبلى» و «مُتَمي» و «مُسْتَدعى» إلا ما قبلَ آخره ياءٌ كـ «الدُّنيا» فبالفِ^(٣)، كراهةُ اجتماعِ ياءينِ «رَبِّي» و «يَحْيى» عَلَمَيْنِ^(٤).

(١) أي يكتب بالفتن أيضاً نحو «غطاءان» و «رداءان» و «كساءان» ومعلوم أن الثانية تصير ياء في النصب والجر نحو «غطاءين».

انظر الكتاب لابن درستويه ٣٨.

(٢) في الرفع و «كسائك» في الجر و «كساؤك» في النصب. وذهب ابن درستويه في كتاب الكتاب ص ٣٨، إلى أن الألف لا تثبت في حال النصب كراهية اجتماع الألفين، وذلك مثل: أخذتُ عَطَاءَكَ، وعلمتُ رجاءَكَ. وعليه ابن مالك حيث ذهب إلى أنها تعطي حكم المتوسطة، نحو «كساؤك» في الرفع و «كسائك» في الجر، و «كساءك» في النصب. وهو الصحيح الذي استقرت عليه قواعد الخط في هذا الزمان.

انظر المساعد ٣٥٨/٤، والهمع ٢٣٥/٢.

(٣) ش: فالألف. ن، م: فبالألف.

(٤) إنما كتبوا «يحيى» بالياء، لئلا يلتبس بيحيا فعلاً. ولا يقاس عليه غيره، أما «ريا» فقد جعلها ابن الحاجب كيحيى. الشافعية ٣٣٢/٣، والصحيح كتابته بالألف. قال ابن درستويه في كتاب الكتاب ٤٥: (فإن كان ما قبل هذه الألفات ياء كتبت على اللفظ ألفاً لئلا يجتمع الياءان، وذلك نحو الدنيا، وريا، والثريا، ويحيى، ويعيا، فأما يحيى - اسم رجل بعينه - فإنه يكتب وحده بالياء مخالفاً لنظائره لأنه علم مشهور يكثر استعماله ويعرف فلا يلبس، فيجري على اللفظ دون المعنى تخفيفاً وفرقاً بينه وبين الفعل، ولا يقاس عليه لأنه شاذ عن القياس).

وقال ابن مالك في التسهيل: (ولا يقاس عليه علم مثله، خلافاً للمبرد). انظر المساعد ٤/٣٥٢.

وأما الثالثة: فالتى تُمالُ أو أصلها ياءٌ فبالياء كـ «بَلَى» و «مَتَى» و «فَتَى»^(١) وإلا فبالألف كـ «عَصَا». وبعضهم يستلزم الألف فيها^(٢) جميعاً^(٣). وقياس (د)^(٤) في اليائي^(٥) ما ذكرنا^(٦). و (ني) بالِف. و (يه) بالَف في النصب، وإلا فبالياء^(٧).

فروع:

ويعرَف الأصل إما بالثنية كـ «عَصَوَانٍ» و «فَتَيَانٍ»، أو الجمع كـ «فَتَيَاتٍ» و «فَتَوَاتٍ»^(٨)، أو المَرَّة^(٩) كالرَّمِيَّة والغَزْوَة، أو ردُّ الفعل إلى النفس كـ «غَزَوْتُ» و «رَمَيْتُ»، إلا باب «فَعِلْتُ» - بكسر العين - كـ «رَضِيتُ» و «شَقِيتُ»، إذ تُردُّ فيه الواو إلى الياء، أو بالمضارع كـ «يَغْزُو» و «يَزْمِي»، أو بكون الفاء واواً كـ «وَعَى» و «وَقَى»، أو العين كـ «شَوَى»^(١٠) إلا ما شُدَّ كالقَوَى^(١١).

- (١) مثل لما يمال بلى ومتى، ولما أصله ياء بفتى. وانظر كتاب الكتاب ٤٣.
- (٢) أصل، ش، م: فيهما. والمراد جميع باب المقصورة ثالثة كانت أو رابعة أو فوقها، سواء كانت عن الياء أو عن غيرها.
- (٣) نقل هذا عن أبي علي الفارسي. انظر المساعد ٣٥٣/٤، والشافية ٣٣٢/٣.
- (٤) ت: المبرد.
- (٥) ش: الياء. والمراد ما أصله الياء.
- (٦) أي قياس المبرد أنه يكتب ما أصله الياء بالياء. وذلك إذا كان منوناً. قال ابن الحاجب في الشافية ٣٣٢/٣: (ومنهم من يكتب الباب كله بالألف، وعلى كتبه بالياء فإن كان منوناً فالمختار أنه كذلك، وهو قياس المبرد).
- (٧) المصدر السابق.
- (٨) ت: بنوات.
- (٩) ش: بالمرة.
- (١٠) أي ويعرف انقلاب الألف عن الياء بكون الوسط أو الأول معتلاً بالواو. وانظر المساعد ٣٥٠/٤.
- (١١) أي فاصل الألف فيه واواً. وفي اللسان مادة (قوا): (قواه الليث: القوة من تأليف قوى، ولكنها حملت على فُعْلَةٍ فأدغمت الياء في الواو كراهية تغير الضمة). وانظر الشافية ٣/٣٣٢.

وما جُهِلَ^(١) فَإِنْ أُمِيلَ فَبَالِيَاءِ^(٢)، وإلا فالألفُ كـ «إذا» و «ما» و «مهما» و «يا»^(٣).

وأما «لدى» فَبَالِيَاءِ^(٤)، لقولهم: «لَدَيْكَ»، و «كلى» بالوَجْهَيْنِ/، لاحتماليه^(٥).

وأما الحروفُ فلم يُكْتَبْ بِبَالِيَاءٍ مِنْهَا إِلَّا «إلى» و «على» و «حتى»^(٦).

المهموز

وأما المهموزُ: فالهمزةُ إما أولى فَبَالْفِ مطلقاً كـ «أَحَدٍ» و «أُحَدٍ» و «إِبِلٍ»^(٧).

(١) أي مما لا يجمع ولا يثنى ولا يُصَرَّفُ له فعل ولم تنقلب ألفه من واو ولا ياء.
(٢) نحو «متى» و «بلى» وحققهما الألف، لأن متى مبني وبلى حرف. وانظر المساعد ٤/ ٣٥٤، وكتاب الكتاب ٤٣، والشافعية ٣/ ٣٣٢.

(٣) المصدر السابق ٤٢.

(٤) ش: فالياء.

(٥) قال ابن درستويه ص ٤٦: (فأما كلا الرجلين وكلتا المرأتين فتحملان مع الأسماء الظاهرة في الخط على لفظهما مع المضمر، وإن كانتا ممالتين فتكتبان في حال الرفع بالألف، وفي حال النصب والجر بالياء، لأنهما تصيران في اللفظ مع المضمر كذلك. وإنما كان ذلك لأنه خص بهما التثنية وشبه آخرهما بأخرها لما أضيفتا إلى التثنية وتضمنتا معناها، وذلك: جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين - بالألف - ورأيت كلي الرجلين وكلتي المرأتين، ومررت بهما كذلك بالياء. أجريت كلتا على كلا في الخط لاشتراكهما في التغير وغيره مع المظهر والمضمر، ولولا ذلك لكان القياس إثبات كلتي بالياء على كل حال).

وفي المساعد ٤/ ٣٥٥: (وأما «كلا» فالصحيح أن ألفه عن واو، فيكتب بالألف. وقال العبدى: هي عن ياء، فتكتب ياء. وأجازه الكوفيين كتبها بالياء خطأ على مذهبه، لأن الألف عندهم علامة تثنية، والمثنى في الرفع لا يكتب بالياء دفعاً للبس). وانظر الشافعية ٣/ ٣٣٢.

(٦) و «بلى» أيضاً، وقد ذكرها قبل قليل. وانظر الشافعية ٣/ ٣٣٢.

(٧) كتاب الكتاب ص ٢٥

فإن^(١) وَلَيْتَ القطعيةُ ألف استفهام فإلِفان^(٢)، نحو «أخوك^(٣) قائم؟» وإلا^(٤) فألِف واحدة، نحو «الرجل، أو ابْنُكَ قائم؟»^(٥).

وإما وسطي، فإن سَكَنَتْ صُوِّرَتْ من جِنْسٍ حَزَكَةٍ سابِغها كـ «رأس» و «بئر» و «سُور»^(٦) وإن تحركت وَسُكِّنَ سابِغها فلا صورة لها في الأصح كـ «أَرْؤُس»^(٧) و «اسْتَلَيْم»^(٨) يا رجلُ» و «اسْتَلْ»^(٩).

(١) ت: وإن.

(٢) (فألِفان) ساقطة من ت.

(٣) الأصل، ش: أخوك.

(٤) أي وإن لم تكن قطعية بل وصلية.

(٥) قال ابن درستويه ص ٢٥: (فإن وقعت بعد همزة لا تنفصل كحرف الاستفهام وكانت همزة قطع ثبتت في الكتاب على حالتها ولم يجر حذفها ولا حملها على تخفيف اللفظ لثلاثين يكون كآلف الوصل، وإلا يلتبس الاستفهام بالخبر... وإذا كانت ألف وصل أسقطت من الكتاب كما تسقط من اللفظ لمجيء حرف الاستفهام وضعف ألف الوصل، وأنه لا يلتبس الاستفهام بالخبر هنا، لانفتاح همزة الاستفهام، وإن ألف الوصل لا تكون مفتوحة إلا في بعض المواضع، ولأن اجتماع المثليين مستقل. فمن ذلك قول الله عز وجل: ﴿فَقَعْنَهُمْ سِخْرًا أَمْ رَأَتْهُنَّ الْأَبْصَارُ﴾، وقوله: ﴿أَلَمَلَعَ لَبِيبٌ أَرْ قَعْدَ﴾، وقولك: «ابْنُكَ هَذَا أَمْ أَخُوكَ؟» وقولك: «اسْمُكَ أَحْسَنُ أَمْ كُنْيَتُكَ؟».

وفي ذلك قول ذي الرمة:

استحدثت الركب عن أشياعهم خبراً أم عاود القلب من إطرابه طرب
وانظر المساعد ٤/ ٣٦٠.

(٦) الشافية بشرح الرضي ٣/ ٣١٩، وكتاب الكتاب ٣١.

(٧) الأصل: أرؤس. ش: أراس. وهو جمع راس في القلة، وفي الكثرة رؤوس.

(٨) الأصل، ت: استلثم. وهو من استلام الرجل، إذا لبس اللامة، وهي الدرع، أو السلاح والعدة. الصحاح واللسان (لأم).

(٩) ن: وأسأل.

وما ذكره المصنف هنا من حذف صورة الهمزة اختاره ابن درستويه في كتاب الكتاب ص ٢٩ - ٣٠، والأصح ما ذكره ابن الحاجب من أنها تكتب بحرف حركتها مثل «يسأل» و «يلوم» و «يسثم». وفيها أقوال وتفصيلات أخرى. انظر الشافية وشرحها ٣/ ٣١٩ - ٣٢٢.

وإن تحرّكت وسابقتها فلما مفتوحة صوّرت من جنس حركة سابقتها كـ «جُون»^(١) و «مِثْر»^(٢) و «سَال»^(٣) إذ الفتح أخو السكون في الخفة^(٤). وغيرها تصوّر من جنس حركة نفسها، نحو «لُؤْم» و «سُئِل»^(٥).

وأما المتطرّقة فتقلّب كحركة سابقتها كـ «قَرَأَ يَقْرَأُ» وهو يَقْرِءُ^(٦) و «قد دَفِءَ» يَذْفُوهُ^(٧).

فإن سكّن سابقتها فلا صورة لها كـ «خَبء»^(٨).

فإن اتّصل بها ضمير فكالمتوسطة فيما دُكِرَ، نحو «يَقْرُؤُهُ»^(٩) و «لَنْ يَقْرَأَهُ»^(١٠) و «لَمْ يَقْرَأَهُ» و «هُوَ يَكْلُوهُ» وَيَقْرِئُهُ^(١١)، إلا في نحو «مَقْرُوءة» فلا صورة لها^(١٢).

فروع:

ولا تُعَيَّر الأولى إذا اتّصل بها غيرها، إلا في «لنلا» كراهة صورتها^(١٣).

(١) جمع جُؤنة، وهي سلّة مستديرة مُعَشَّة أَدَمًا، يجعل فيها الطيب والياب. اللسان (جان).

(٢) جمع مِثْرَة، وهو الدُّخْلُ والعداوة. انظر الصحاح (مار).

(٣) ش: واسأل.

(٤) كتاب الكتاب ص ٢٨.

(٥) (نحو لؤم وسئل) ساقط من ت.

(٦) ت: يقرأ.

(٧) كتاب الكتاب ٣١.

(٨) الشافية بشرح الرضي ٣/ ٣٢٠، والمساعد ٤/ ٣٥٧.

(٩) الأصل، ش: يقرأوه.

(١٠) ن: يقرأه.

(١١) قياسها كما ذكره في المتوسطة أن تكتب من جنس حركة نفسها.

(١٢) كتاب الكتاب ٣٢، والشافية بشرح الرضي ٣/ ٣٢٠.

(١٣) في الشافية بشرح الرضي ٣/ ٣٢٠: (بخلاف «لنلا» لكثرت، أو لكراهة صورته، وبخلاف

«لن» لكثرت).

وكلُّ همزة بعدها حرف مدٌ كصورتها فإنها تُحذف^(١)، نحو «خَطِيبَاتِنَا»^(٢) و «مُسْتَهْزُونَ»^(٣) و «مُسْتَهْزِينَ»^(٤)، وقد تُكتَبُ الياء^(٥)، وبخلاف «قَرَأَا، يَفْرَأَانِ» لِلْبَسِ، وبخلاف «مُسْتَهْزِينَ»/ - مثنى - لعدم المد، وبخلاف^(٦) «رِدَائِي» ونحوه - في الأكثر - للمغايرة الصورة، أو للفتح الأصلي، وبخلاف نحو «جِنَائِي»^(٧) - في الأكثر - للمغايرة والتشديد، وبخلاف «لَمْ تَقْرَيْ»^(٨) للمغايرة واللبس^(٩).

الوصل والقطع

وأما الوصل والقطع: فنُقطِعُ «ما» الاسميَّة غير الاستفهامية عن سابقها مطلقاً، وتوصل الحرفيَّة بـ «إِنْ» وأخواتها، نحو^(١٠) ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾^(١١) و «أَيْنَمَا»^(١٢) تُكُنْ، وكُلَّمَا جِئْتَ، أَكْرَمْتُكَ»^(١٣)،

(١) المراد حذف صورتها فقط، لئلا يجتمع مثلاًن، واوان أو ياءان. وعبارته بنصها في شافية ابن الحاجب وشرحها الرضي بمثل ما ذكرته، وكذا يفهم من كلام ابن درستويه. ونص عليه ابن عقيل. لكن النسخ هنا لم يفهموا كلامه فتلاعبوا بها في الخط بحسب ما فهم كل منهم.

انظر الشافية وشرحها ٣/ ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٤، وكتاب الكتاب ٣٢، والمساعد ٣٦٦.

(٢) ن: خطيباتنا.

(٣) ن: مستهزيون.

(٤) الأصل: مستهزين. ن: مستهزين.

(٥) ن: ياء. وسقطت من ت.

(٦) (وبخلاف) ساقطة من ت.

(٧) ش: حنائي.

(٨) ش، ت: تقري.

(٩) الشافية بشرح الرضي ٣/ ٣٢٠، والمساعد ٤/ ٣٦٥ - ٣٦٦.

(١٠) (نحو) ساقطة ن ش.

(١١) ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٩٨].

(١٢) الأصل: أين ما.

(١٣) غير الأصل، ت: أكرمك.

بخلاف «إن ما»^(١) عندي حسنٌ و «أين ما وعدتني» و «كل ما»^(٢) عندي حسنٌ^(٣).
وتفصل الاسمى والحرفية عن «عن»^(٤). وقد توصلان، لوجوب
الإذغام^(٥).

ولم توصل «متى»، لما يلزم من^(٦) تغيير الياء^(٧).
ووصلوا «أن» المصدرية بـ «لا»، نحو^(٨) «يُعجِبُنِي أَلَا يَقُومُ»، لا المُخَفَّفة نحو
«علمت أن لا»^(٩) يقوم^(١٠).

ووصلوا «إن» الشرطية بـ «لا» و «ما»، نحو ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾^(١١)، ﴿وَأَمَّا
تَخَافُ﴾^(١٢). وحذفت النون في الوصل، لتأكيد الاتصال^(١٤).

ووصلوا نحو «يومئذٍ» و «حيثئذٍ» مع البناء فقط^(١٥)، ومن ثم كُتِبَتْ

(١) الأصل، ش: إنما.

(٢) الأصل، ت: كلما.

(٣) الكلام بنصه في الشافية بشرح الرضي ٣/ ٣٢٥، وانظر المساعد ٤/ ٣٤٣ وابن درستويه ٥١ - ٥٢.

(٤) «ومن» أيضاً كما في الشافية ٣/ ٣٢٥ نحو «عن ما» و «من ما».

(٥) انظر كتاب الكتاب ٥٢.

(٦) (من) ساقطة من ن.

(٧) الموضع السابق من الشافية.

(٨) (نحو) ساقطة من ت.

(٩) الأصل: إلا.

(١٠) الشافية ٣/ ٢٢٥.

(١١) في الجمع: (تفعلوا).

(١٢) ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَقَدْ كُفِرَ﴾ [الأنفال: ٧٣].

(١٣) ﴿وَأَمَّا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيفَتَهُ فَأَتَّبِعْ آلَ يَكْتُمٍ﴾ [الأنفال: ٥٨].

(١٤) في الشافية ٣/ ٣٢٥: وحذفت النون في الجميع لتأكيد الاتصال.

(١٥) أي إذا بني الظرف المتقدم على «إذا» لأن البناء دليل شدة اتصال الظرف بـ «إذا». قال الرضي

في شرح الشافية ٣/ ٣٢٦ - ٣٢٧: (والأكثر كتابتهما متصلين على مذهب الإعراب أيضاً،

حماً على البناء، لأنه أكثر من الإعراب) وانظر المساعد ٤/ ٣٦٥.

الهمزة ياء^(١).

وكتبوا لام التثنية متصلاً، نحو «الرجل» - على المذهبين^(٢) - إذ الهمزة كالعدم.

الزيادة

وأما الزيادة: فبعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفاً^(٣)، نحو «أكلوا»^(٤) فصلاً بينها وبين واو العطف، بخلاف نحو «يدعو»^(٥)، ومن ثم كتبوا نحو «ضربوا»^(٦) هم - في التأكيد^(٧) - بألف، لا في المفعول^(٨). وبعضهم يكتبها في نحو «شاربوا»^(٩) الماء، وبعضهم يحذفها في الجميع^(١٠).

(١) أي: من جهة اتصال الظرف بـ «إذ» وكون الهمزة متوسطة كتبت ياء كما في «سئم» ونحو، وإلا فالهمزة في الأول، فكان حقاً أن تكتب ألفاً كما في «يأخذ» و«إيل». شرح الشافية ٣/٣٢٧.

(٢) أي مذهب الخليل وسيبويه، لأن مذهب سيبويه أن حرف التعريف اللام وحدها، ومذهب الخليل أنه الهمزة واللام. وتكتب متصلة على المذهبين: أما على مذهب سيبويه فهي حرف واحد، ولا تستقل حتى تكتب منفصلة، وأما على مذهب الخليل فلأن الهمزة وإن لم تكن للوصل عنده فإنها تحذف في الدرج فصارت كالعدم، كما سيذكره المصنف. أو يقال: الألف واللام كثيرة الاستعمال فخفت خطأ، بخلاف «هل» و«بل» كذا في شرح الشافية للرضي ٣/٣٢٧.

(٣) أي: زادوا ألفاً.

(٤) ش: كلوا.

(٥) ش: يدعوا.

(٦) الأصل: ضربوا.

(٧) أي: إذا كان «هم» تأكيداً للضمير في «ضربوا».

(٨) لأن الواو متطرفة في الأول بخلاف الثاني نحو «ضربوهم». شرح الشافية ٣/٣٢٨.

(٩) في غيرت: (سألوا الماء). وبعبارة المصنف من أولها في الشافية لابن الحاجب ٣/٣٢٧ وهي فيها كما أثبتت عن نسخة ت.

(١٠) الأصل: (الجمع). والمراد الاسم والفعل.

وزادوا ألفاً في «مائة»، فَرَقاً بينه وبين «مئة». وألحقوا المُتَّى به، بخلاف الجمع.

وزادوا في عمرو واواً، فرقاً بينه وبين «عمر» مع الكثرة. ومن ثم لم يزيدوه^(١) في النصب^(٢).

وزادوا واواً^(٣) في «أولئك»، لِرَفْعِ اللَّبْسِ بـ «إِلَيْكَ»^(٤)، وألحقوا به «أولاً»^(٥) (وفي «أولي»، لِلْبَسِ بـ «إلى»، وألحقوا به «أولو»^(٦)).

الحذف

وأما الحذف: فَمِنْ كُلِّ مُشَدَّدٍ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَحَدَ حَرْفَيْهِ كـ «شَدَّ» و «ادَّكَرَ»^(٧) وألحق^(٨) به «فَتَّتْ»^(٩) بخلاف «وَعَدْتُ» و «أَجَبْتُه»^(١٠)، وبخلاف لام التعريف مطلقاً^(١١)، نحو «اللَّحْمِ» و «الرَّجْلِ»، إذ هُما كَلِمَتَانِ، وَلِلْبَسِ^(١٢)،

(١) ش: (يزيده). ت: (يزد).

(٢) الشافية ٣/٣٢٧.

(٣) (واواً) ساقطة من ن.

(٤) عبارة ابن الحاجب: وزادوا في «أولئك» واواً، فرقاً بينه وبين «إليك».

(٥) في الشافية: أولاً.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل. وانظر الشافية ٣/٣٢٧.

(٧) ت، ن: شدوا وادكروا.

(٨) ش: وألحقوا.

(٩) من أَلَفْتُ، وهو ثَمَّ الحديث. يقال: فلان يَفْتُّ الأحاديث. أي يَنْمُها. وفي الحديث: (لا يدخل الجنة فُتَاتٌ). وكذا في صحاح الجوهري (فَتَّتْ).

(١٠) الحق «فتت» - وهو كلمتان - بالمشدد من كلمة واحدة لأن التاء كجزء الفعل في كونه فاعلاً، وضميراً متصلاً، فجعلاً في الخط حرفاً، لوجوب الإدغام بسبب تماثلهما. أما في «وعدت»، فلم يكتب حرفاً واحداً لعدم لزوم الإدغام وعدم تماثلهما في الخط. وفي (أجبهه) الثاني ليس كجزء الفعل، لكونه فضله، إذ هو مفعول.

شرح الشافية ٣/٣٢٩.

(١١) أي سواء كان بعدها لام أيضاً أو غير لام كما سيمثل.

(١٢) أي لو كتب هكذا «الحم» و«أرجل» لالتبس بالمجرد عن اللام إذا دخل عليه همزة الاستفهام أو حرف النداء. المصدر السابق ٣/٣٣٠.

ويخلاف «الذي» و «التي» و «الذين»، إذ لا تَنْفَصِلُ^(١).
 والمثنى بلامَيْنِ، للفرق^(٢)، وألحقَ به «اللاتين» و «اللاؤون»، وأخواته^(٣).
 ونحو «مِمَّ» و «عَمَّ» و «إِمَّا» و «إِلَّا» ليس بقياس^(٤).
 وحذفوا الألف في «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٥)، لكثرة، بخلاف «باسمِ الله» و «باسمِ رَبِّكَ»^(٦). وكذلك من الجلالة والرحمن مطلقاً، للكثرة^(٧).
 وحذفوه من نحو «الرَّجُلِ» و «لِلدَّارِ» جزأ^(٨) وابتداء^(٩)، للنسب النفي^(١٠) بخلاف «بالرَّجُلِ» ونحوه^(١١).

- (١) أي: لأن اللام لازمة، فلا تلتبس بالمجرد الذي تدخله همزة الاستفهام. شرح الشافية ٣/ ٣٣٠.
- (٢) أي: بين المثنى والمجموع. وإنما يلتبس المثنى بالجمع إذا كان منصوباً أو مجروراً، وحمل «الذاتان» رفعاً عليه، وكذا اللتان واللتين.
- (٣) وهي اللاتي واللاتي واللواتي واللواء. وكلها مرت في الموصول. وأجريت مجرى اللاه الذي لو كتب بلام واحدة التيس بـ «إلا».
- (٤) أي لأنها كلمتان فكان حق المشدد أن يكتب حرفين. قال الرضي في شرح الشافية ٣/ ٣٣٠ (وهذا وإن كان على خلاف القياس إلا أن وجه كتابتهما حرفاً واحداً ما تقدم في ذكر الوصل من شدة الاتصال، وكثرة الاستعمال) وانظر المساعد ٤/ ٣٤٢.
- (٥) المراد ألف (اسم) من (بسم الله).
- (٦) أجاز الفراء حذفها في غير (بسم الله الرحمن الرحيم). فقال في قوله تعالى: ﴿يَسِّرْ اللَّهُ يَجْرِينَا وَمُؤَسِّنَا﴾: إن شئت أثبت، وإن شئت حذفت. فالإثبات بناء على أنها غير مبتدأ بها وليس معها (الرحمن الرحيم) والحذف كان معها (الرحمن الرحيم) فحذف للاستعمال. وأجاز الكسائي حذفها في (بسم الرحمن) و(بسم القاهر). انظر المساعد ٤/ ٣٦١ - ٣٦٢، ولم يجز ابن درستويه الحذف في غير ما أثبتته المصنف هنا لأنه شاذ خارج عن القياس. كتاب الكتاب ٧٧.
- (٧) الشافية وشرح الرضي ٣/ ٣٢٨، ٣٣٠، والمساعد ٤/ ٣٦٧ وابن درستويه ٧٢ - ٧٣.
- (٨) الأصل. ت: جزء.
- (٩) أي سواء كانت اللام للجذر أو لام الابتداء.
- (١٠) أي لو كتب هكذا: (لا لرجل) التيس بـ (لا لرجل) حيث تكون (لا) نافية.
- (١١) أي فلا يلتبس بشيء.

/ وحذفوا مع الألف اللام مِمَّا أولُهُ لَامٌ مع لَامِ الْجُرِّ أو الابتدَاءِ، نحو «لِلْحَمِّ» كراهة اجتماع ثلاث لامات^(١).

وحذفوا أَلْفَ وَضَلَّ «ابن» صفةً بينَ عَلَمَيْنِ، لا خَبَرًا، نحو «زَيْدُ ابْنِ عَمْرٍو»^(٢)، وجملة تامة^(٣)، بخلافِ المثنى^(٤) و «زَيْدُ ابْنِ»^(٥) أُخِينَا ونحوه^(٦).

وحذفوا همزة الوصل مع أَلِفِ الاستفهام، إلَّا المفتوحة فجاءَ الوجهانِ، نحو «أَبْنَتُكَ قَائِمٌ؟»، «أَصْطَفَى أَلْبَنَاتٍ»^(٧)، «الرَّجُلُ»^(٨) قَائِمٌ؟^(٩).

وحذفوا أَلْفَ «ها» مع الإشارةِ إلى المذكرِ^(١٠)، بخلافِ «هاتا» و «هاتي»،

(١) اعترض الرضي على ابن الحاجب في هذا فقال في شرح الشافية ٣/ ٣٣١: (وفيما قال نظر، لأن الأحوط في مثله أن يكتب بثلاث لامات، لثلاث يلتبس المعروف بالمنكر.

(٢) زيد مبتدأ و(ابن عمرو) خبره، فلا تحذف ألف ابن فيه لأنها ليست صفة. وانظر شرح الشافية ٣/ ٣٣١.

(٣) أي وكذا إذا وقع ابن أول جملة تامة، لا صفة بين علمين.

(٤) الأصل، ش: المبنى.

(٥) ت: بن.

(٦) وتحذف بين الكنتين أيضاً نحو (أبو عبد الله بن أبي محمد) واللقبين نحو (بنة بن بطة) ونحو (فلان بن فلان) والمختلفين نحو (زيد بن أبي عبد الله).

وكذا تحذف ألف ابنة نحو (هند بنت عمر) و(فلانة بنت فلانة) ومنعه ابن عصفور وغيره. ولا فرق عند الجمهور أيضاً بين اسم الأب واسم الأم. واشترط الكسائي اسم الأب. ومنع بعضهم حذف الألف من الكنية تقدمت أو تأخرت. ورده ابن جني وغيره. انظر المساعد ٤/ ٣٦٠ - ٣٦١، كتاب الكتاب ٧٦ - ٧١، شرح الشافية ٣/ ٣٢١.

(٧) سورة الصافات، الآية: ١٥٣.

(٨) ش: أل الرجل. بناء على الوجه الثاني، والأولى أن تكتب على هذا (الرجل).

(٩) انظر المساعد ٤/ ٣٦٠، وشرح الشافية ٣/ ٣٢٩، ٣٣١.

(١٠) هذا وهم، فإنها تحذف من جميع فروع (هذا) نحو (هذه) و(هذي)، و(هذان) و(هؤلاء) و(هكذا) أيضاً.

كتاب الكتاب ٧٨ المساعد، ٤/ ٣٧٠.

لَقَاتِيهِ، وَتَرُدُّ فِي نَحْوِ «هَازَاكَ»^(١)، وَ«هَاتَاكَ»^(٢) وَ«هَازِيكَ»^(٣)، لِاتِّصَالِ الْكَافِ^(٤).
وَحَذَفُوا أَلْفَ «أُولَئِكَ» وَ«الثَّلَاثِ» وَ«الثَّلَاثِينَ» وَ«لَكِنْ» مُشَدَّدَةً وَمَخْفَفَةً^(٥).
وَحَذَفُوا - كَثَرًا - وَآوًا مِنْ «دَاوُدَ»^(٦)، وَأَلَفَ «إِبْرَاهِيمَ»^(٧) وَ«إِسْمَاعِيلَ»
وَ«إِسْحَاقَ».
وَبَعْضُهُمْ أَلَفَ «عُثْمَانَ»^(٨) وَ«سُلَيْمَانَ»^(٩) وَ«مُعَوِيَةَ»^(١٠).

الإبدال

وَأَمَّا الْبَدَلُ فَاِبْدَلُوا مِنَ التَّنْوِينِ أَلْفًا فِي النَّصْبِ، لَتَمَيُّزِهِ^(١١) عَنِ الْأَصْلِيَّةِ^(١٢).

- (١) د: ذاك.
(٢) لا داعي لهذا، لأنه ذكر آنفاً أنها لا تحذف من (هاتا) و(هاتي)، فترك الحذف مع اتصال الكاف أولى.
(٣) ت: هاذانك.
(٤) علله ابن درستويه بأن الكاف إنما تجيء للإشارة إلى غائب، والغائب بعيد عن التنبيه. وعلله الرضي بقلة استعمالها متصلة بالكاف.
ومنع ابن درستويه حذفها أيضاً في مثل (ها هو ذا) و(ها هي ذية) و(ها هما ذان) و(ها هم أولاء) و(ها هن أولاء) و(ها هنا) لثلاث متصل الهاءان. وفي (ها نحن) لقلة الاستعمال.
كتاب الكتاب ٧٨، شرح الشافعية للرضي ٣/٣٢١، المساعد ٤٣/٣٧٠ - ٣٧١.
(٥) المساعد ٤/٣٦٩، وشرح الشافعية ٣/٣٣٢.
(٦) وبعضهم يكتبها. ذكره الرضي في شرح الشافعية ٣/٣٣٢. وانظر المساعد ٤/٣٧١.
(٧) الأصل، ن: إبراهيم.
(٨) الأصل، ن: عثمان.
(٩) ت: (وسليمان).
(١٠) وأيضاً من كل علم كثر استعماله وهو زائد على ثلاثة أحرف كمالك وخالد وهارون.
المساعد ٤/٣٧١.
(١١) ن: لتمييزه.
(١٢) أي لتمييز التنوين عن النون الأصلية.

وقال ابن درستويه في كتاب الكتاب ص ٨٩: (من ذلك الألف التي تبدل من التنوين في حال النصب، وإنما يفعل ذلك في اللفظ عند الوقف خاصة، فكتبت الألف في الوصل والوقف، وذلك «رأيت زيدا العامل» و«لقيت قاضياً عادلاً».)
وانظر المساعد ٤/٣٤٧ - ٣٤٨.

ومن تاء التانيث في المُعْزِبِ هاء، بخلاف تاء الأفعالِ و «رُبَّتْ» و «لَاتْ» و «ثُمَّتْ»، لَسَبَّيْهَا بالفعل^(١).

ومن الإبدال الشاذَّ وأوُ «الصَّلَاةِ» و «الزَّكَاةِ» و «الحَيَاةِ»^(٢) مفرداً، لا مثني أو مُضافاً فبالألف^(٣).

ومنه إبدالُ هَمْزَةٍ «إِذْ» ياءً في «جَيْئِيذٌ» و «يَوْمِيذٌ»، لِمَا مَرَّ.

تم الكتاب بمناهج الوهاب الغفور التوب
والصلاة على محمد وآله الطاهرين الاطياب



(١) ابن درستويه ٨٨.

(٢) الأصل، م، ن: والحيوة.

(٣) قال ابن درستويه ص ٩٠ (وأما الواو فأبدلت في الصلاة، والزكاة، والحياة غلطاً في الخط، واستعمل حتى اعتيد، وإنما هذه الكلمات بمنزلة الفلاة، والقطاة، واللهاة، والسراة. وزعم الخليل بن أحمد في كتاب العين أنهم كتبوا «الحيوة» بواو على لغة من يفخم الألفات التي أصلها الواو، وسيبويه يقول: إن الألف التي في الحياة أصلها الياء، وإن الحيوان إنما أصله الحيطان، وكذلك قولهم: رجاء بن حيوة، إنما الواو بدل من ياء).

الفهارس

١

فهرس شواهد القرآن الكريم

فهرس شواهد القرآن الكريم

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾	٤	٧٩٨
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	٥	٢٨٧ - ٢٩٣
﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾	٧.٦	٩٣٢
﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	٧	٨٠٠
سورة البقرة		
﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾	٢	٣٠٣
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾	٦	٥٧٠ - ٦٨٠
﴿فِي ءَاذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ﴾	١٩	٤٩٤
﴿مَثَلًا مَّا﴾	٢٦	٣١٥
﴿بِهَٰذَا مَثَلًا﴾	٢٦	٧٦٥
﴿وَتَكْتُمُوا السَّخِرَ﴾	٤٢	٤٨٤
﴿وَأَنشَأُوا الْآبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حَمْدًا﴾	٥٨	٥٥٧
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرًا﴾	٦٧	٨١٢
﴿لَا فَاْرِشَ وَلَا يَكُزُ﴾	٦٨	٩٢٨
﴿وَمَا كَاذُوا يَفْعَلُونَ﴾	٧١	٨٣٩
﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾	٨٣	٨٩٣

	١٠٠	﴿أَوْ كَلِمَاتٍ﴾
٥٦٤	١١٠	﴿وَمَا تَقْدِرُوا لِأَنفُسِكُمْ﴾
٣١٣	١١٧	﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾
٨٢٤	١٣٥	﴿بَلْ مَلَأَ إِذْ يَمِرَّ حَبِيقًا﴾
٧٥٣ - ٧٤٢	١٣٨	﴿صَبَغَةَ اللَّهُ ط﴾
٧٠٩	١٨٤	﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ط﴾
٧٨٠	١٩٥	﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾
٨٥٧ - ٥٠١	١٩٦	﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾
٤٩٨	٢١٠	﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾
٣١٨	٢١٩	﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾
٣٢٠	٢١٩	﴿قُلِ الْمَغْرُ ط﴾
٦٨٢	٢٢١	﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ ط﴾
٢٥٤	٢٢٨	﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ ط﴾
٣١٤	٢٧١	﴿فَنِيصًا مِّنْ ط﴾
		﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَاللَّهَارِ سِرًّا
٦٩١	٢٧٤	وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾
		﴿وَلِنْ تَبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبَكُمْ
٥٤٦	٢٨٤	يُؤْتِيهِ اللَّهُ فَيَعْلَمُ لِمَنِ يَشَاءُ وَيَعْدِبُ مَنْ يَشَاءُ﴾

سورة آل عمران

٥٠٥	٩	﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾
٣٦٤	٣٧	﴿أَنَّ لِلَّهِ هَذَا ط﴾
٥٥٧	٤٣	﴿وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي﴾
٣٣١	٨٠	﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾

١٥٩

٣١٤

سورة النساء

﴿فَسَاءَ لَوْلَا يَدِي وَالْأَرْحَامُ﴾

١

٩٤٠

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِنَّ أَمْوَالَكُمْ﴾

٢

٩٤٥

﴿وَكُنَّ لِلَّهِ حِسَابًا﴾

٦

٥٠١ - ٧٦١

﴿وَلَا يُؤْتِيهِ لِكُلِّ رَجُلٍ مِمَّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾

١١

٢٩٩

﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ﴾

١٦

٣٩٨

﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾

٢٥

٣٠٤

﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾

٦٦

٧٨١

﴿يَلْبِثُنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾

١٧٣

٤٠٨

﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصِيرَتٌ صُدُّوهُمْ﴾

٩٠

٧٤٧

﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَمُوتَ عَنْهُمْ﴾

٩٩

٨٣٦

﴿وَلَنَأْتِيَنَّ﴾

١٠٢

٥٣٣

﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ نِيَتُهُمْ﴾

١٥٥

٦٣٨

﴿عَلِيٍّ إِلَّا لِنَبِيٍّ﴾

١٥٧

٧٧٩

﴿فَيُظْلَمُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ﴾

١٦٠

٥٠٠

﴿وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ الْزَّكَاةَ﴾

١٦٢

٩٢٧

﴿أَنْتَهُمَا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾

١٧١

٧١٢

سورة المائدة

﴿وَأَنْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾

٦

٥٠٢ - ٨٥٧

﴿أَعِدُّوا لَهُ أَقْدَبَ لِلتَّقْوَى﴾

٨

٢٦٩

﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾

٦١

٤٩٩

﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالصَّاحِبُونَ﴾

٤٥٠	٦٩	﴿أَمَرَ بِاللَّهِ﴾
٤٧١	٧١	﴿وَحَبِيبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾
٦٦٨	٧١	﴿عَمُوا وَمَسُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾
٢٨٠ - ٢٧٧	١١٧	﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ﴾
٣٤٣ - ٢٦٧	١١٩	﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ﴾

سورة الأنعام

﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ

٥٦٣	١	﴿يَعْدِلُونَ﴾
٧٥٦	٣	﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾
٩٣٧	١٢	﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾
٥٠٤	٧٩	﴿إِلَى وَجْهَتِي وَجِهَتِي لِلَّذِي﴾
٥٤٩	٩١	﴿ثُمَّ دَرَبَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ﴾
٨٦٧	٩٦	﴿وَجَعَلَ آيَاتٍ سَكَنًا﴾
٩٤٢	٩٦	﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ آيَاتٍ سَكَنًا﴾
٤٦٢	١٠٩	﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَهْمًا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
٣٤٨	١٢٤	﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾
٨٠٧	١٣٧	﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾
٩٣٩	١٤٨	﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا﴾
٤٣٤	١٦٢	﴿وَصَحْيَا﴾

سورة الأعراف

٢٧١	١٢	﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾
٨٤٠	٢٢	﴿وَلَوْفَقًا يَتَصَفَّانِ عَلَيْهِمَا﴾

٥٠٤	٧٩	﴿وَصَبَحْتُ لَكُمْ﴾
٤٢٩	٨٨	﴿أَوْ لَتَعُودَنَّ فِيْ مِلَّتِنَا﴾
٣٣١	٨٩	﴿بَعْدَ إِذْ بَعَثْنَا اللهُ﴾
١٧٤	١٣٧	﴿وَوَعَدْتُ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحَقِّ﴾
٢٥٤	١٦٠	﴿أَتْلَقْتُ عَشْرَةَ أَسْبَابًا﴾
٥٧٥	١٧٢	﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾
٨٦٣	١٧٧	﴿سَاءَ مَثَلًا لِّلْقَوْمِ﴾
٥٠٣	١٧٩	﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾
٤٦٠	١٨٥	﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ لِّجُلُومِهِمْ﴾
٣٦٤	١٨٧	﴿أَيَّانَ مَّرْسَهَا﴾
٤٨٢	١٩٤	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادُ أُنْثَالِكُمْ﴾

سورة الأنفال

٣٤٩	١٨	﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللهُ مُوهِنٌ﴾
٥٨٨	٢٣	﴿وَلَوْ أَسْمَعْتَهُمْ لَتَوْلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾
٤٨٠	٣٣	﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾
٦٩١	٤١	﴿وَأَقْلَمُوا أَنَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ مِثْلَهُمُ﴾
		﴿وَلَوْ أَرَادْتُمْ كَثِيرًا لَفُتِنْتُمْ... وَلَكِنَّ اللَّهَ
٤٦٥	٤٣	﴿سَلَّمَ﴾
٩٥٧	٥٨	﴿وَلِيَا نَحَافَاتٍ﴾
٩٥٧	٧٣	﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾

سورة التوبة

٦٦٩	٦	﴿وَلَنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَنْجَارَكَ﴾
-----	---	---

٧٤٩	٢٥	﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْرِيكَ﴾
		﴿الْكَاثِبُونَ الْمُكَذِّبُونَ الْمُنِيعُونَ الرَّاكِبُونَ
٥٥٨	١١٢	الْمُنِيعُونَ الْأَمِيرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾
٢٨٢	١١٧	﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَرِيحُ﴾

سورة يونس

٢٨٣	١٠	﴿إِن لِّلْمَسَدِ لِّلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
٥٠٢	٢٧	﴿جَزَاءً سَيِّئَةٍ يَفْلِتُهَا﴾
٥٦٥	٤٢	﴿وَيَوْمَئِذٍ مَّن يَسْتَعْجِلُ إِلَيْكَ أَلَانَتْ تُسْمِعَ الْصَّمَّ﴾
٥٦٣	٤٦	﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَاتُ اللَّهِ فَهُمْ يَكْفُرُونَ﴾
٥٦٥	٥١	﴿أَنذَرْتُ إِذَا مَا وَقَعَ فَأَمْسَكْتُ بِيَدِهِ﴾
٤٢٥	٥٨	﴿فَإِذْ ذَٰلِكَ فَانفَرُوا﴾
٥٣٣	٥٨	﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾
٩٣٩	٧١	﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾

سورة هود

٨٣٣	٨	﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾
٧٧٩ - ٧٢٣	٤٣	﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾
٥٦٠	٤٥	﴿وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنِّي أَغْوَى﴾
٩٤٠ - ٤٩٩	٤٨	﴿يَسْلُبْ مِنِّي وَرَثَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ أُمُورِي﴾
٥٥٢	٦٠	﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾
٣٠٢	٧٢	﴿وَمَهْدًا بِبَنِي سَبِئًا﴾
٧٥٧	٧٨	﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾
٥٦٣	٩٠	﴿وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾

سورة يوسف

٥٢٨	١٨	﴿عَلَىٰ قَيْصِهِ يَدِيرُ كَذِبٌ﴾
٦٩٢	١٨	﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾
٥٣٥	٢٦	﴿إِنْ كَانَتْ فَيْصُهُ﴾
٥٤٤	٢٧	﴿وَإِنْ كَانَ فَيْصُهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾
٦١٣	٢٩	﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ﴾
	٣١	﴿حَنَسٌ لِلَّهِ﴾
٣٠٣	٣٢	﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾
٨٠٩	٨٢	﴿وَسَلَّ الْقَرْيَةَ﴾
٨٣٢	٨٥	﴿فَنَسُوا نَذْرَ يُوسُفَ﴾
٢٨٢	٩٠	﴿إِنَّهُمْ مِنْ بَنِي وَصِيرٍ﴾
٤٦١	٩٦	﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾

سورة الرعد

٤٩٣	٩	﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾
٤٩٤	١١	﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾
٧٢٣	٢٦	﴿يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾
	٣٤	﴿وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ﴾

سورة إبراهيم

٤٩٨	٩	﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَقْرَابِهِمْ﴾
٥٣٣	٣١	﴿قُلْ لِمَإِدَى الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾
٣٨١	٣٧	﴿عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾

سورة الحجر

٢١٤	٢	﴿رَبِّمَا يَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
٣١٣	٢٠	﴿وَمَنْ لَّسْتُمْ لَهُمْ يَرْزُقِينَ﴾
٣١٣	٣٠	﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾
٧٤٢	٦٦	﴿أَنْتَ دَايِرٌ هُنَّوْلَاهُ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾

سورة النحل

٩١٨	٥١	﴿إِلَهِتَيْنِ اثْنَيْنِ﴾
٦٩١	٥٣	﴿وَمَا يَكُفُّكُمْ مِنْ نَعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾
٨٣١	٥٨	﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا﴾
٢٦٢	٦٦	﴿يَمَّا فِي بَطْنِيهِ﴾
٤٦١	٦٨	﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي﴾
٣١٣	٧٣	﴿لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾
٧٤٩	٩٢	﴿كَأَنِّي نَقَصْتُ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكُنَّا﴾

سورة الإسراء

٦٧٧	١٣	﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾
٧٦٢	١٨	﴿مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴾
٣٠٣	٣٨	﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُمْ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُومًا﴾
٤٧٦	٧٥	﴿إِذَا لَاقَيْنَكَ﴾
٤٧٦	٧٦	﴿وَأِذَا لَا يَلْبِسُونَ﴾
٢٩٣	١٠٠	﴿لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾
٥٠٤	١٠٩	﴿وَيَحْزَنُونَ لِلَّذِينَ﴾

سورة الكهف

٨٦٧	١٨	﴿وَكَلِّبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ﴾
٥٥٨	٢٢	﴿وَنَادَاهُمْ مِنْ تَحْتِهَا﴾
٧٧٠	٢٥	﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾
		﴿إِنَّ الْآيَةَ مَأْمُونًا وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا
٦٩٠	٣٠	نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾
٩١٧	٣٣	﴿كُنَّا الْجَنَّةَيْنِ مِائَتِ أَكْشَامٍ﴾
٩٤٨	٣٨	﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾
٣٣٣	٩٣	﴿حَقٌّ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾
٧٦٣	١٠٣	﴿وَالْآخَرِينَ أَعْمَلًا﴾
٧٦٥	١٠٩	﴿يَسْتَلِهُ مَدَدًا﴾

سورة مريم

٥٤٩	٦ ، ٥	﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثِي﴾
٥٤٠	٢٦	﴿فَإِمَّا تَرَىٰ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾
٤٠٠	٦٤	﴿لَمْ يَأْتِ بِكُنْ أَيْدِينَا وَمَا خَلَقْنَا وَمَا يَكُنْ ذَلِكَ﴾
٣٢١	٦٩	﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَئِمْهُمْ أَشَدُّ﴾

سورة طه

٣١٩	١٧	﴿وَمَا يَنْفَكُ بِسَمِينِكَ﴾
٥٨٠	٦٣	﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَكِرَتَيْنِ﴾
٤٩٧	٧١	﴿فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾
٨٩٩	٧٢	﴿فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾
٥٦٣	٨٢	﴿لَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَحَلَّ صَلَاحًا ثُمَّ أَهْتَدَىٰ﴾

٩٨	٩٥٦	﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ﴾
١٤٣	٥٨٢	﴿لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾

سورة الأنبياء

٣	٦٦٨	﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
١٥	٨٤٥	﴿حَقَّ جَعَلْنَاهُمْ حَبِيدًا خَمِيدِينَ﴾
٢٢	٧٨٩	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾
٧٣	٨٩٩	﴿وَلِقَامَ الْمَلَكُوتِ﴾
٧٧	٤٩٤	﴿وَنَصْرَهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾

سورة الحج

١١	٤٤٠	﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾
٢٥	٤٤٦	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾
٢٦	٥٠٤	﴿وَلَا يَأْتَاكَ إِلَّا تَزْيِيرٌ﴾
٢٩	٥٣٣	﴿ثُمَّ يُفْضَوْنَ﴾
٣٠	٤٩٢	﴿فَاتَّخَذُوا الرِّيحَ مِنَ الْأَوْتَانِ﴾
٣٢	٨١٠	﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾
		﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ
٦٣	٥٥٩	الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾
٧٧	٤٦٨	﴿وَأَكَلُوا الْخَبَرَ لَعَلَّكُمْ تَتْلِحُونَ﴾
٦٤	٢٨١	﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾

سورة المؤمنون

		﴿وَوَدَّ خَلَقْنَا التُّلُفَةَ عِلْقَةً فَخَلَقْنَا الْمُلَقَّةَ مُضْبَغَةً
١٤	٥٥٩	فَخَلَقْنَا الْمُضْبَغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْيُظْظَرَ لَحْمًا﴾

سورة النور

٧١٩	٢	﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾
٩٠٤	٢	﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾
٤٦٠	٩	﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾
٦٤٦	٣٥	﴿لَا شَرِيْقَ وَلَا غَرِيْقَ﴾
		﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ
٦٧٠	٣٧ - ٣٦	لَهُ فِيهَا بِالْفُؤَادِ وَأَصَابِلِ رِجَالٍ﴾
٨٣٩	٤٠	﴿لَوْ يَكْفُرْ بِرَبِّهَا﴾
٤٩٢	٤٣	﴿وَيُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرِّ﴾
٣١٣	٤٥	﴿يَكْذِبُهَا يُنْشِئُ عَلَى بَطْنِهِ﴾
٥١١	٦٣	﴿وَيُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ﴾

سورة الفرقان

٨٨٩	٢٤	﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾
٣٢٥	٦٠	﴿أَسْجُدْ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾
٩٣٤ - ٥٣٥	٦٨ - ٦٩	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾

سورة الشعراء

٥٣٢	١٢	﴿فَقَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خَفَكُمُ﴾
٣٥٣	٢٣	﴿لَهُ فِيهَا يَأْتُوا﴾
٥٧٠	١٣٦	﴿فَقَرَرْتُمْكُمْ لَخَفَكُمُ مِنَ الرَّعِيطِ﴾
٥٧٣	١٦٥	﴿أَتَأْتُونَ الذِّكْرَانَ﴾
٥٧٣	١٦٦	﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾
١٦٤	١٩٥	﴿بِلِسَانٍ عَرَفٍ مُبِينٍ﴾

﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾

٢١٣

٥٣١

سورة النمل

﴿أَلَا تَسْجُدُوا﴾

٢٥

٥٥٢

﴿أَنْ يُّجِيبَ الْمُضْطَرَّ﴾

٦٢

٥٩٢

﴿قُلْ لَا يَمْلِكُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾

٦٥

٧٧٨

﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾

٦٦

٥٧٣

﴿رَدِّ لَكُمْ﴾

٧٢

٥٠٤

﴿وَلَوْلَا رَحْمَةُ رَبِّكَ لَذُو قَضَلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ

لَا يَشْكُرُونَ﴾

٧٣

٤٦٥

﴿أَمَّا أَنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

٨٤

٥٩٢

سورة القصص

﴿لَوْلَا أَوْفَى مِنْ ذَلِكَ مَا أَوْفَى مُوسَى أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا

أَوْفَى مُوسَى مِنْ قَبْلُ﴾

٤٨

٥٦٥

﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾

٥٨

٢٧٧

﴿وَيَحْتَسِرُّ مَا كَانَتْ لَهُمْ الْحَيَوةُ﴾

٦٨

١٠٣ - ٣٢٤

﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَائِهِ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾

٧١

٥٦٥

سورة العنكبوت

﴿لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا﴾

٩٠٠

سورة الروم

﴿يَلِلَ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾

٤

٧٠٩

﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾

٦

٧٠٩

﴿كُلُّ لَمْ فَتَنُونَ﴾

٢٦

٣٩٠

٨٩٠	٢٧	﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾
٥٤٤	٣٦	﴿وَلِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئُهُ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِنَّا هُمْ بِقَنْطُونَ﴾

سورة الأحزاب

٤٣٥	١٨	﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾
٤٦٨	٦٣	﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾

سورة سبا

٧٥٣	٢٨	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾
٧٩٨	٣٣	﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾
٤٥٤	٤٨	﴿إِنَّ رَبِّي يَغْفِرُ يَلْمِزُ عَلَّمَ الْغُيُوبِ﴾

سورة يس

٩٤٧	١	﴿يَسْ﴾
٦٢٥	٣٠	﴿يَتَحَصَّرُ عَلَى الْوَيْسَاءِ﴾
٣٢٣	٣٥	﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾

سورة الصافات

٦٥١	٤٧	﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾
٩٢٣	٤٨	﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الْكَرْبِ﴾
٩٠٤	١٠٢	﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّنَى﴾
٥٦٥	١٤٧	﴿إِنَّ يَاقَةَ آدَمَ أَوْ زَيْدُونَ﴾
٩٦١	١٥٣	﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾
٣٢٨	١٦٤	﴿وَمَا يَتَا إِلَّا لَمْ مَقَامَ مَعْلُومٍ﴾
٢٧٩	١٦٥	﴿وَمَا لَمْ تَعْنُ الصَّافُونَ﴾
٢٦١	٣٨	﴿إِنَّا لَذَاهِبُونَ﴾

﴿لَذَاقُوا الْعَذَابِ﴾

٣٨

٢٦١

سورة ص

﴿وَلَا تَجِدَ جَبْنَ مَآبٍ﴾

٣

٦٤٧

﴿أَمَرَ لَهُمْ تِلْكَ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلْيَرْتَقُوا فِي

الْأَسْبَابِ﴾

١٠

٥٦١

﴿يَعْمَ الْعَبْدُ﴾

٤٤

٨٦٣

﴿هَذَا وَرَكَّ لِلطَّافِينَ لَشَرِّ مَآبٍ﴾

٥٥

٤٤٩

﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾

٧٧

٥٦١

﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي﴾

٧٩

٥٦١

﴿فِيمَرْيَكِ لَأَغْوِيَنَّهُمْ﴾

٨٢

٥٦١

سورة الزمر

﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾

٩

٥٩١

﴿هَلْ مِنْكُمْ مَنْ كُفِرَتْ شُرَيْهٖ﴾

٣٨

٨٧٦

﴿يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾

٥٣

٤٩٣

﴿وَأَذِيبُوا﴾

٥٤

٤٩٣

﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ

مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ﴾

٧٢

٥٦٠

﴿وَأَوْزَيْنَا الْأَرْضَ نَبْوًا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَأُ﴾

٧٤

٥٦٠

﴿فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾

سورة غافر

﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ﴾

٧٤

٣٠٣

سورة فصلت

٥١٤	١١	﴿أَتَيْنَا طَائِفِينَ﴾
٦٤٤	٣٤	﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾

سورة الشورى

٥١٤	١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
٩٣٢	٥٢ - ٥٣	﴿وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾

سورة الزخرف

٣١٥	١٣	﴿سُخِّرَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا﴾
٥٧١	١٦	﴿أَمْ أَلَمَّا نَأْتِ بِمَاءٍ يَخْلَقُ بِهِ نَاقَاتٍ﴾
٩٣٨	٣٣	﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوشِيَهُمْ﴾
٥٧١	٥٢	﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾
٢٧٧ - ٢٧٩	٧٦	﴿كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ﴾

سورة الدخان

٣١٥	٤ - ٥	﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾
-----	-------	---

سورة الجاثية

٩٤٣	٣ - ٤ - ٥	﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَأَنبِئْهُمْ أَنَّ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَالْحَيَا يَوْمَ الْآرْضِ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الْوَيْجِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾
٦٧٧	١٤	﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾
٨٢٢	٢٥	﴿مِمَّا كَانُ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾

سورة الأحقاف

		﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾
٥٠٥	١١	
٨٧٦	٢٤	﴿عَارِضٌ مُّطِرًا﴾
٣٣٤	١٧	﴿أَفَعِدَانِي﴾
٣٣١	٢١	﴿وَأَذْكُرْ أَنَا عَادِ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ﴾
٢٦١	٣٤	﴿فَقُدُّوهُمُ الْعَذَابَ﴾

سورة محمد

٣٠٣	٣	﴿ذَلِكَ يَأْنِ لِلَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ﴾
٧٠٢	٤	﴿تَشُدُّوا الرِّبَاقَ فَمَا مَتَا بَعْدُ وَلِمَا فِتْنَةً﴾
٨٣٥	٢٢	﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾

سورة الفتح

٤٨٦	١٦	﴿تَقْنِيلُونَهُمْ أَوْ يَسْلُمُونَ﴾
-----	----	-------------------------------------

سورة الحجرات

٥٨٥	٧	﴿لَوْ يُطِيعُكَ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾
٧٦١	١٢	﴿أَجِيبْ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾

سورة الذاريات

٥٠٠	١٨	﴿وَرَأَى الْأَشْعَارَ مِمَّ يَسْتَفِرُّونَ﴾
٨٦٤	٤٨	﴿فَتَعِمَّ الْمَنُودُونَ﴾

سورة النجم

٣٥٩	٢٦	﴿وَكَمْ مِّنْ مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا﴾
-----	----	--

سورة القمر

٧١٦	٤٩	﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾
٧١٩	٥٢	﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾

سورة الرحمن

١٦٤	٤ - ٣	﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾
-----	-------	--

سورة الواقعة

٩٢٨	٣٣	﴿لَا مَقْطُوعَ وَلَا مَمْنُوعَ﴾
١٨١	٣٧	﴿عَرَبًا﴾

سورة الحديد

٥٨٣	١٨	﴿إِنَّ الْمَصْدِقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ﴾
٦٤٤	٢٩	﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾

سورة الحشر

٥٤٦	١٢	﴿لَيْنَ أُخْرِجُوا﴾
٥٥٥	١٣	﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً﴾
٨٢٢	١٧	﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ﴾

سورة الجمعة

٦٩١	٨	﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْفِيكُمْ﴾
٤٨٩	٩	﴿إِذَا تُدْعَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾

سورة المنافقون

٥٧٠	٦	﴿اسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ﴾
-----	---	---

سورة الطلاق

﴿وَالَّتِي يُبَيِّنُ مِنَ الْمَجْهِضِ﴾ ٤ ٣١١

سورة التحريم

﴿فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ ٤ ٢٤٤

سورة الملك

﴿ثُمَّ أَتِيجَ الْعَمَرَ كَرْنَيْنِ﴾ ٤ ٧٠٤

﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ ٢٠ ٤٥٨

سورة الحاقة

﴿فَقَعَةٌ وَجِدَةٌ﴾ ١٣ ٩١٨ - ٩٢٨

سورة المعارج

﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ ١ ٥٠٠

﴿كَلَّا إِنَّمَا لَطَىٰ زُرْعَةُ الْفُؤَادِ﴾ ١٥ - ١٦ ٧٥٦

سورة نوح

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ ١ ٤٩٢

﴿يَتَّبِعُوا لَكُمْ مِنْ دُونِكُمْ﴾ ٤ ٤٩٣

﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ ١٧ ٧٠٧

﴿مِمَّا خَطَبْتُمْ﴾ ٢٥ ٣٥٨

سورة الجن

﴿تَقَعُدُّ مِنْهَا مَقْعِدُ﴾ ٩ ٤٩٥

﴿وَالْوَلِيُّ اسْتَقْتَمُوا﴾ ١٦ ٤٦٠

سورة المزل

٦٠٠	١٦	﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾
٤٦٠	٢٠	﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم نَجِيًّا﴾
٤٧١	٢٠	﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾
٥٣٥	٢٠	﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِن خَيْرٍ نَّجِدُوهُ﴾

سورة الصلر

٨١١	٤٤	﴿وَلَرَّكَ نَكُ نُطْلِمُ الْبَاسِكِينَ﴾
-----	----	---

سورة القيامة

٥٢٣	١	﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾
٦٤٥	١	﴿لَا أَقِيمُ﴾
٧٥٠	٤	﴿بَلَىٰ قَدِيرِينَ﴾
٦٥٩	٣١	﴿فَلَا مَلَأَ وَلَا مَلَأَ﴾

سورة الإنسان

٤٥٨	١٥ - ١٦	﴿وَبَطَّافٌ عَلَيْهِمُ يُؤَيِّنُ مِن فُضْفٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِن فُضْفٍ قَدَرُهَا نَقِيرًا﴾
-----	---------	---

سورة المرسلات

٣٤٢ - ٢٦٧	٣٥	﴿يَوْمَ لَا يَنْطِقُونَ﴾
٤٨٢	٣٦	﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْبُدُونَ﴾

سورة النبأ

٣٥٤	١	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾
١٠	٤	﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾

﴿إِذَا لِلْمُنِيعِينَ مَفَازًا حَافِيزًا وَعَاصِبًا﴾

٩٣٢ ٣٢ - ٣١

سورة النازعات

﴿أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾

٢٦٤ ٢٧

﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا﴾

٣٥٤ ٤٣

سورة الانفطار

﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾

٥٦٤ ١٨ - ١٧

سورة المطففين

﴿لَقِيَ عِلِّيِّينَ﴾

٢٦١ ١٨

﴿يَشْرَبُونَ بِمَاءٍ الْمُرْتَوَيْنِ﴾

٥٠٠ ٢٨

﴿هَلْ تُؤْتِي السَّاعِدَ الْكُفَّارُ﴾

٥٩١ ٣٦

سورة الانشقاق

﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾

٣٣٢ ١

سورة البروج

﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا هُمْ أَكْثَرُ أَلْمُومِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ هُنَّ لَمْ يَتَوَبَّوْا فَلَهُمْ

٦٩١ ١٠

عَذَابٌ جَهَنَّمُ﴾

سورة الأعلى

﴿تَذَكَّرْ إِنَّ نَعْمَتَ الذِّكْرِ﴾

٥٤٨ ٩

سورة الغاشية

﴿عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾

٧٦٣ ١٢

سورة الفجر

٥٢٤	٢ - ١	﴿وَالْفَجْرِ وَلَيْلٍ عَشْرِ﴾
٥٢٤	٦	﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِمَادٍ﴾
		﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلْنَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ كَلَّا
١٧٦	١٧ - ١٦	بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْبَشَرَ﴾
٤٩٩	٣٠ - ٢٩	﴿فَادْعُوا فِي عِبَادِي وَأَدْخِلْ جَنِّي﴾

سورة البلد

		﴿فَلَا أَفْنَحُمُ الْعَقَبَةَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ فَكُ رَقِيبًا أَوْ يُطْعَمُونَ
		فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَفْرَقَةٍ ثُمَّ
٥٦٣	١٧ - ١١	كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾
٩٠٠	١٥ - ١٤	﴿أَوْ يُطْعَمُونَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾

سورة الليل

٥٢٤ - ٣٣٥	١	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾
-----------	---	-----------------------------

سورة الضحى

٥٥٥	٥	﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَرْسًا﴾
٧٢٣	٩	﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾

سورة الشرح

٥٣١	١	﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾
-----	---	---------------------------------

سورة العلق

٤٣٣	١٥	﴿لَتَنفَعَا الْبَشَرَ﴾
٩٣٢	١٦	﴿نَاصِبًا كَذِبًا﴾

سورة البينة

﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ ٥ ٥٠٤

سورة التكاثر

﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا﴾ ٣ - ٤ ٥٦٤

سورة العصر

﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ﴾ ٢ ٦٠٠

سورة قريش

﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾ ٤ ٤٩٥

سورة النصر

﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ ١ ٣٣٤

﴿كَانَ قَوَابِلًا﴾ ٣ ٨٢٣

سورة الاخلاص

﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ١ ٢٨١

٢

فهرس الحديث النبوي الشريف

فهرس الحديث النبوي الشريف

الحديث	رقم الصفحة
اطلبوا العلم ولو بالصين	١١٨
أمر بمعروف صدقة	٦٨٤
إن قعر جهنم سبعين خريفاً	٤٤٤
الأيدي ثلاث	٢٤٥
أين باتت يده	١١٨
الطيب تعرب عن نفسها	١٨١
صواحيبات يوسف	١١٨ - ٢٦٣
فلا يقعدن على تكرمته	١١٨
لا حول ولا قوة إلا بالله	
لتأخذوا مصافكم	١١٨ - ١١٩
ليس في الخضراوات صدقة	١١٨
ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة	٥٨٣
المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين	٢٥٢
الناس كلهم هلكى إلا العالمون	١١٨
يقدم الأقرأ فالأفقه فالأورع	١١٨ - ١١٩

٣

فهرس آثار الصحابة

فهرس آثار الصحابة

الأثر	رقم الصفحة
أخرها الله وقدمتها. (قاله الصحابة لابن عباس)	٥٥٧
اللهم بدلني بهم خيراً منهم وبدلهم بي شراً مني. (الإمام علي)	٨٨٩
أنا من دين. (عدي بن حاتم الطائي)	٩٣٥
أن وراكبها. (قاله ابن الزبير لفضالة بن شريك)	٥٧٨
إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب. (عمر بن الخطاب)	٢٤٤
تمرة خير من جراحة. (عمر بن الخطاب)	٦٨٤
عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً وعزلته عن عملك (عمر بن الخطاب)	٥٣٢
فقلت مه	٣٥٥
(أبو ذؤيب الهذلي)	٣٥٥
قضية ولا أبا حسن لها. (منسوب لعمر بن الخطاب)	٦٥٢
الكرم التقوى. (عمر بن الخطاب)	٢٤٤
لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان.	
(الإمام علي)	٨٨٨
لعن الله ناقة حملتني إليك. (قاله فضالة بن شريك لابن الزبير)	٥٧٨
لم يلد فيكون مولوداً. (الإمام علي)	٤٨٣
لو قدمت الإسلام لأجزتك. (عمر بن الخطاب)	٥٥٧
لو لم يخف الله لم يعصه. (عمر بن الخطاب)	٥٨٧
يا عجباً لابن عمرو هذا. (قالت عائشة في عبد الله بن عمرو بن العاص)	٣٠٣

٤

فهرس الأمثال والأقوال المأثورة

فهرس الأمثال والأقوال المأثورة

المثل أو القول	رقم الصفحة
أحمق من باقل	٨٨٤
أرسلها العراك	٧٥٩
أفلس من ابن المذلق	٨٨٤
أكلوني البراغيث	٥٩٧
إلا حظية فلا آلية	٦٥٩
اللهم ارزقني من عدوك البراءة وإليك الفرار	٩٠٤
إن خيراً فخير وإن شراً فشر	٤٦٠
إن مضى غير فعير من الركاب	٦٨٥
إنها لإبل أم شاء	٨٧٦
تسمع بالمعيدي خير من أن تراه	٦٨٠
جحر ضب خرب	٥٢٨
جحيش وحده	٧٦٠
الخال أحد الأبوين	٢٤٥
خير عافاك الله	١١٩ - ٤٢٦
رجل اختار لنفسه أمراً	٦٨٤
رخمت الدجاجة	٦٢٧
سبحان ما سخركن لنا	٣١٥

٦٨٣	شرا هر ذا ناب
١٨١	عربت معدة الفصيل
٣٩١	عرفات مبارك فيها
٨٣٧	عسى الغوير أبؤسا
٧٦٠	عير وحده
١١٩	فيا به وإيا الشواب
٨٥١	فلان يضرب أخماساً في أسداس
٦٥٢	قضية ولا أبا حسن لها
٨١٧ - ٧٣٢	قعدت كأنها حربة
٢٤٥	القلم أحد اللسانين
٣١٢	كأنك بالدنيا لم تكن
٦٨٦	كوكب انقض الساعة
٤٨٤ - ٢٦٥	لا تأكل السمك وتشرب اللبن
١٩٨	لست بقرشي
٧٤٥	لكل فرعون موسى
٦٩٣	لولا علي لهلك عمر
٨٦١ - ٣٣٨	ليس بنعم المولودة
٨٢٤	ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها
٣٣٢	ما أنا بالذي قاتل لك سوءاً
٢٣٦	ما جاءت حاجتك
٩٤٢	ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة
٩٢٥	ما منهما مات حتى رأيته
٨٤٣	من يسمع يخل

٦٣٣	نحن العرب أقرى الناس للضيف
٣٧٣	نزلت بلاء على أهل الكتاب
٧٦٠	نسيج وحده
٦١٠	نعم السير على بش العير
٥٢٢	هكذا فزدي أنه
٦٨٧	وشهر مرعى
٣١٨	يا سيدي لم قتله

٥

فهرس شواهد الرجز

فهرس شواهد الرجز

رقم الشاهد الشاهد الصفحة

قافية الهمزة

٥٢،

- ١٤٢ إن من يدخل الكنيسة يوماً (يلق فيها جآذرا وظباء) ٢٨٣-٤٤٧
 ٣٢١ إذا عاش الفتى مائتين عاماً (فقد ذهب اللذاة والفتاء) ٧٧١
 ٣٤٦ إذا كان الشتاء فأدفشوني (فإن الشيخ يهرمه الشتاء) ٨٢٤
 ٣٥٢ كان سبيشة من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء ٨٢٦
 ٢٦٥ وقالوا تعال يا بني بن مخرم (فقلت لهم إني حليف صداة) ٦٣٠

قافية الباء

- ٣٠٣ قسطوا قومي وساروا سيرة كلفوا من رامها جهد الطلب ٦٦٨
 ١١٢ (أنشأت أسأله ما بال رفقته) حيّ الحمول فإن الركب قد ذهب ٣٧١
 ٢٧٠ وما الدهر إلا منجنوناً بأهله (وما صاحب الحاجات إلا معذباً) ٦٤٠
 ١٧٨ فأصبحن لا يسألنه عن بما به (أصعد في علو الهوى أم تصوبا) ٥٠١
 ٢٥٠ أعبدوا حل في شعبي عربياً ألؤما لا أبا لك واغترابا ٦١٤
 ٢٩٦ فلو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا ٦٧٨

١٢١،

- ١٢٢ أقلى اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا ٣٩٣-٣٩٤
 ٣٤٥ (يسر المرء ما ذهب الليالي) وكان ذهابهن له ذهابا ٨٢٣
 ٢٨٣ (هذا لعمركم الصغار بعينه) لا أم لي إن كان ذاك ولا أب ٦٥٦

- ٢٩٧ عجب لتلك القضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب ٦٨٣
- ٣٤ لنا ابلان فيهما ما علمتم (فمن أيها ما شئتم فتتكبوا) ٢٥١
- ٥٤ فلإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب ٢٨٩
- ٣٩٤ (بكيت أخا اللاواء يحمده قومه) كريم رؤوس الدارعين ضروب ٨٧٧
- ٤٨ فبيناه يشري رحله قال قائل (لمن جمل رخو الملاط نجيب) ٢٧٤
- ٢٦٣ أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موته فيجيب ٦٢٨
- ٢٨٩ هذا سارقة للقرآن يدرسه (والمرء عند الرشا أن يلقها ذيب) ٦٦٦
- ١٤٤ (فمن يك أمسى بالمدينة رحله) فلإني وقيار بها لغريب ٤٥١
- ١٥٦ (فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة) لعل أبي المغوار منك قريب ٤٦٩
- ٣٦٦ عسى الكرب الذي أمست فيه يكون وراءه فرح قريب ٨٣٧
- ٣٢٠ أتتهجر ليلى للفرق حبيبها وما كان نفساً بالفرق تطيب ٧٦٧
- ١٦١ أزجر حمارك لا يرتع بروضتنا إذن ترد وقيد العير مكروب ٤٧٤
- ٥٦ (وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة) لضغمة ماها يقرع العظم نابها ٢٩٥
- ٤٢٩ (فالأيوم قربت تهجونا وتشتعنا) فاذهب فما بك والأيام من عجب ٩٤٠
- ٣ لم تتلفح بفضل مشزرها دعد ولم تغذ دعد بالعلب ١٩٣
- ٣٧٧ أمرتك الخير فافعل ما أمرت به (فقد تركتك ذا مال وذا نسب) ٨٤٨
- ٤٠٢ (وقد ذقتونا مرة بعد مرة) وعلم بيان المرء عند المجرب ٨٩٧
- ٢٩٣ وكمتا مدماة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب ٦٧٢
- ٩١
- ٢١٠ إذا قصرت أسيفنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فتضارب ٣٣٤-٥٣٩
- ٣٣٥ إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة (سهيل أذاعت عزلها في القرائب) ٨٠٥
- ٢٢٣ يا لهف زبابة للحارث الـ صابح فالغانم فالآيب ٥٥٩
- ٢٦٦ كليني لهم يا أميمة ناصب (وليل أناسيه بطي الكواكب) ٦٣٢
- ١٨٠ لدوا للموت وإبنوا للخراب (فكلكم يصير إلى ذهاب) ٥٠٣

- ٣٥٠ جیاد بین بابی بكر تسامی علی كان المسومة العرب ٨٢٥
 ٣٨٩ (لا تنفري يا ناق منه فإنه شریب خمر مسعر لحروب ٨٧٣
 ٢٧ كأنه وجه تركیین قد غضبا (مستهدف لطمعان غیر تذبیب) ٢٤٤

قافية التاء

- ٧٧ فإن الماء ماء أبی وجدی وبشري ذو حفرت وذو طویت ٣١٧
 ،٢٣٦
 ٢٨٦ ألا رجلاً جزاه الله خيراً (ید علی محصلة تبیت) ٥٨١-٦٥٨
 ٣٨٢ خبیر بنو لهب فلا تك ملفياً مقالة لهبی إذا الطیر مرت ٨٦٨
 ٦١ حنت نوار ولات هنا حنت (وبدا الذي كانت نوار أجنت) ٣٠٤
 ١٥٨ إذا جادت الدنيا عليك فجد بها علی الناس طرا قبل أن تتفلت ٤٧٢
 ١١ (رحم الله أعظماً دفنوها) بسجستان طلحة الطلحات ٢٢٣
 ٩٤ فساغ لي الشراب وكنت قبلا (أكاد أغص بالماء الفرات) ٣٣٨

قافية الجيم

- ٢١٥ متى تأتينا تلم بنا في ديارنا تجد خطبا جزلا ونارا تأججا ٥٤٧
 ١٠٤ وقالوا كيف أنت فقلت خير (أرجى حاجة وتغوت حاج) ٣٦٠

قافية الحاء

- ٢٧٥ من صد من عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح ٦٤٦
 ١٦٦ سأترك منزلي لبني تميم . وألحق بالعراق فأستريح ٤٨١
 ٣٦٩ إذا غیر الهجر المحبين لم يكد رسیس الهوى من حب مية يبرح ٨٣٩
 ٢٢٨ بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحی وبهجتها أو أنت في العين أملح ٥٦٨
 ٣٧٢ لقد كان لي عن ضربتين عدمتي (وعما ألاقي منهما متزحزح) ٨٤٤
 ٢٩٢ لیبك یزید ضارح لخصومة (ومختبظ مما تطیح الطوائج) ٦٦٩

- ١٣ أخو بيضات (رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح)
 ٨٨ (نهيتك عن طلابك أم عمرو بعاقبة) وأنت إذ صحيح ٣٣١
 ٣٠٤ (أبحث حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح ٧١٣
 ٧١ هم اللاؤون فكوا الغل عني (بمرور الشامعجان وهم جناحي) ٣١٠

قافية الغاء

- ٣٩٦ إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فانت أبيضهم سريال طباخ ٨٨٣

قافية الدال

- ٣٨ ذراني من نجد فلان سنينه (لعين بناً شيباً وشيبنا مردا) ٢٥٦
 ٣١٠ فكنت وإياها كحران لم يبق من الماء إذ لاقاه حتى تقدا ٧٣٧
 ١٣٤ (فليناك والميتات لا تقرينها) ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا ٤٣٣
 ٤١٢ لا لا أبوح بحب مية إنها أخذت على موثقاً وعهودا ٩١١
 ٢٧١ (معاوي إننا بشر فأسجج) فلسنا بالجبال ولا الحديددا ٦٤١
 ٣٨١ (تزود مثل زاد أبيك فينا) فننعم الزاد زاد أبيك زادا ٨٦٥
 ٣٣٨ (فزججتها بمزجة) زج القلوص أبي مزاده ٨٠٨
 ٤٤ يبدو وتضمرة البلاد كأنه سيف على علم يسلم ويغمد ١٢١
 ٥٣ سبحانه ثم سبحانه نعوذ به (وقبلنا سبح الجودي والجمد) ٢٨٦
 ٣٣٤ عزمت على إقامة ذي صباح (لشيء ما يسود من يسود) ٨٠٤
 ١٨٣ فإن يمس مهجور الفناء فربما أقام به الوفود وفود ٥٠٧
 ٣١٧ إذا المرء أعيته المروءة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شديد ٧٥٤
 ١٥٤ (يلومونني في حب ليلي عواذلي) ولكنني من حبها لعميد ٤٦٦
 ٢٢٥ إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده ٥٦٤
 ٣٥٧ (ومن فعلاتي أنني حسن القرى) إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها
 ٩٠ (ترفع لي خندف والله يرفع لي) ناراً إذا خمدت نيرانهم تقد ٣٣٣

- ١٥٧ أبت قضاة أن تعرف لكم نسباً وإبنا نزار فأنتم بيضة البلد ٤٧٢
- ٣١٨ ها إن تاعذرة إن لم تكن نفعت (فإن صاحبها قد تاه في البلد) ٧٥٥
- ١٣٧ قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا (إلى حمامتنا أو نصفه فقد) ٤٤٢
- ١٦٤ (ما قلت من سيء مما أنيت به) إذن فلا رفعت سوطي إلى يدي ٤٧٧
- ١٩٥ (ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه) وما أحاشي من الأقوام من أحد ٥١٧
- ٢٠٠ وحتى علاني حالك اللون أسود ٥٢٩
- ١٣٦ وحرف كالوواح إلا ران نسانها (على لاحب كأنه ظهر برجد ٤٣٩
- ١٥٣ كأنه خارجاً من جنب صفحته (سفود شرب نسوه عند مفتاد) ٤٦٤
- ٢٤٤ وهل أنا إلا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية أرشد ٥٩١
- ١٩٨ وقنيل مرة أثارن فلانه فرغ وإن أخاكم لم يقصد ٥٢٣
- ٢٠٧،
- ٢١٦ متى تأته تعشو إلى ضوء ناره (تجد خير نار عندها خير موقد) ٥٣٨-٥٤٧
- ١٤٨ تالله ريك إن قتلت لمسلماً (حلت عليك عقوبة المتعمد) ٤٥٧
- ٣٣٢،
- ٤٢١ والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبنا مكة بين الغيل فالسند ٩٢٦، ٨٠٣
- ٦٩ وإن الذي حانت بفلج دماؤهم (هم القوم كل القوم يا أم خالد) ٣٠٩
- ٢٣٩ قد أترك القرن مصفراً أنامله (كأن أشوابه مجت بفرصاد) ٥٨٤
- ١٧٥ فلا والله لا يلقى أناس فتى حثاك يا ابن أبي زيد ٤٩٦
- ٢٤٠ (أفد الترحل غير أن ركبنا) لما نزل برحالننا وكان قد ٥٨٥

قافية الراء

- ١ (شئز جنبني كائي مهذاً جعل القين على الدف ابر ١٨٤
- ٣٨٠ (ما أقلت قدم ناعلها) نعم الساعون في الأمر المبر ٨٦١
- ٢٢٦ (تمنى ابتائي أن يعيش أبوهما) وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر ٥٦٦

- ٣٩٢ (ثم زادوا أنهم في قومهم) غفر ذنبهم غير فخر ٨٧٤
- ٢٧٣ لا وأبيك ابنة العامري لا يدعي القوم أنني أفر ٦٤٤
- ٣٥٦ أيقنت أنني لا محال حيث صار القوم صائر ٨٣٠
- ٣٢٥
- ٣٦٢ حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا ٧٨٣-٨٣٣
- ٣٥٨ أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير أن نفرا ٨٣١
- ١٧٩ ألا هل أتاهما والحوادث جمّة بأن امرأ القيس بن تملك بيقر ٥٠٢
- ١٧٠ فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكاً أو نموت فتعذرا ٤٨٦
- ٢٨٠ فلا أب وابنا مثل مروان وابنه (إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا) ٦٥٥
- ٥٩ لا أرى الموت يسبق الموت شيء (نقص الموت ذا الغنى والفقير) ٢٩٨
- ٤ (تظل الطير عاكفة عليه مريعة) وآونة عشارا ٢٠٠
- ٣١٩ متى ما تلقى فردين ترجف روانف أليتيك وتستطارا ٧٦٢
- ٣٣٩
- ٤٣١ أكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا ٨٠٩، ٩٤٢
- ٢٦٠ لها جسد مثل الحرير ومنطق رخم الحواشي لا هراء ولا نزر ٦٢٦
- ٢١٨ أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر ٥٥٢
- ٣٤٧ وعينان قال الله كونا فكانتا (فعولان بالألّباب ما تفعل الخمر) ٨٢٤
- ١٠٣ (يا زيرقان أخا بني خلف) ما أنت وبب أبيك والفخر ٣٥٤
- ٢٥٣ يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقينكم في سواة عمر ٦١٩
- ٢٩٥ مثل القناذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سواتهم هجر ٦٧٤
- ٤١ (فإن جزعنا فإن الخطب يجزعنا وإن صبرنا) فلنا معشر صبر ٢٥٨
- ٢٦٩ (فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم) إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر ٦٣٩
- ٣٥٤ إما أقمت وإما أنت مرتحلاً فالله يكلأ ما تأتي وما تذر ٨٢٩
- ٢٦٢ خذوا حظكم يا آل عكرم وانصروا أو اصركم فالرحم بالغيب تنصر ٦٢٨

- ٣٤٠ عشية فر الحارثيون بعدما قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر ٨٠٩
 ٣٦٨ فأبت إلى فهم وما كدت آيبا (وكم مثلها فارقتها وهي تصفر) ٨٣٨
 ٣٢٨ (فما لي إلا الله لا رب غيره) وما لي إلا الله غيرك ناصر ٧٩٢
 ٣٨٥ ضروب بنصل السيف سوق سمانها (إذا عدموا زاداً فلنك عاقر) ٨٧٠
 ٣٤٣ أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميمأ بأرض الشام أم متساكر ٨٢١
 ٣٤٢ فلنك لا تبالي بعد حول أطبي كان أمك أم حمار ٨٢٠
 ٢٣٢ وقلن على الفردوس أول مشرب أجل جيران كانت أبحت دعائره ٥٧٧
 ١٧٣ لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر ٤٩٠
 ٤٢٢ لا يبعدن قوم الذين هم سم العداة وآفة الجزر ٩٢٦
 النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزور ٩٢٦

١٠٩،

- ١١٦ ولأنت أشجع من أسامة إذ دعيت نزال ولج في الذعر ٣٨٥-٣٦٦
 ٣٧٩ يا ما أميلح غزلا ناشدن لنا من هوليائكن الضال والسمر ٨٥٦
 ٧ حضجر كام التوامين (توكأت على مرفقيها مستهلة عاشر ٢١٣
 ٣٠٣ (دعوت لما نابني مسورا) فلبى قلبي يدي مسور ٧٠٥
 ٢١ (رحمت وفي رجلك ما فيهما) وقد بدا هنك من المثزر ٢٤١
 ١٤١ (فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر ٤٤٦
 ١٧٧ (ويركب يوم الروح منا فوارس) بصيرون في طعن الكلى والأباهر ٤٩٨
 ٢٠١ كأن بنات نعش طالعات قطار قاصد للشام زور ٥٢٩
 ٢٨٥ ألا طعان ألا فرسان عادية (ألا تجشؤوكم عند الثنائير) ٦٥٨
 ١٧٤ إذا تغنى الحمام الورق هيجني ولو تغربت عنها أم عمار ٤٩٥
 ٣٢٩ (ما زال مذ عقدت يداه إزاره) فسما فأدرك خمسة الأشبار ٧٩٩
 ٢٠٢ (لولا فوارس من نعم وأسرتهم) يوم الصليفاء لم يوفون بالجار ٥٣٠
 ٢٥٩ يا لعنة الله والأقوام كلهم (والصالحين على سمعان من جار) ٦٢٥

- ٣٨٨ حذر أموراً لا تضيير وأمن ما ليس منجيه من الأقدار ٨٧٢
 ١٤ (قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى) وأبي مالك ذو المجاز بدار
 ٢١٧ وقال قائلهم أرسوا نزاولها (فكل حتف امرئ يجري بمقدار) ٥٤٩
 ١٠٧ كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري ٣٦٢
 ١١١ (متكنفي جنبي عكاظ كليهما يدعو وليدهم بها عرعار ٣٦٩
 ٢٢٩ يا ليتما أمنا شالت نعامتها إما إلى جنة إما إلى نار ٥٦٩
 ٣٧٠ نبئت نعماً على الهجران عاتبة (سقياً ورعياً لذاك العاتب الزاري) ٨٤٢

قافية السين

- ٢٥٨ هذي برزت لنا فهجت رسيماً (ثم انثيت وما شفيت نسيماً) ٦٢٤
 ٢٠٨ إذ ما أتيت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس ٥٣٨
 ١٨١ لله يبقى على الأيام ذو حيد (بمشمخر به الظيان والآس) ٥٠٥
 ٣٠١ (إذا شق برد شق بالبرد مثله) دواليك حتى كلنا غير لابس ٧٠٣

قافية الصاد

- ٣٦٥ لدن غدوة حتى ألاذ بخفها بقية منقوص من الظل قالص ٨٣٦

قافية الضاد

- ٧٨ قولاً لهذا المرء ذو جاء ساعياً هلم (فإن المشرقي الفرائض) ٣١٨
 ٣٤٨ (بتيهاه قفر والمطبي كأنها قفا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها ٨٢٥
 ٣٠٠ (أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانك بعض الشر أهون من بعض ٧٠٣
 ١٦٥ وأعرض عن أشياء منك لترضها ٤٨٠

قافية الطاء

- ٣١٢ فما أنا والسير في متلف (يبرح بالذكر الضابط) ٧٤٢

١٨٧ فحور قد لهوت بهن عين (نواعم في المروط وفي الرباط) ٥١١

قافية العين

٧٣ رب من أنضجت غيظاً صدره (قد تمنى لي موتاً يطع) ٣١٢

١٠٢ يا سيداً ما أنت من سيد (موطأ البيت رحيب الذراع) ٣٥٣

٣٧١،

٤٠٦ تلفت نحو الحي حتى وجدتنى رجعت من الإصغاء ليتا وأخذعا ٨٤٤، ٩٠٠

٢٣٧ تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطري لولا الكمي المقنعا ٥٨٢

٤٠٨ (لقد علمت أولى المغيرة أننى لحقت) ولم أنكل عن الضرب مسمعا ٩٠٠

٤٢٦ (ذريني أن أمرك لن يطاعا) وما ألفيتني حلمي مضاعا ٩٣٦

٤٢٣ أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقروعا ٩٣١

١٣٥ لا تهين الفقير علك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه ٤٢٣

٤١٨ وعليهما مسرودتان قضاهما داود أو صنع السوابغ تبع ٩١٦

٩٦ بينا تعنقه الكماء وروغه (يوماً أتيج له جريء سلفع) ٣٤٣

٥١،

٣٤٩ إذا مت كان الناس نصفان شامت وآخر متن بالذي كنت أصنع ٢٨٢، ٨٢٥

٣٣٣ سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم (فُتُحِرْمُوا ولكل جنب مصرع) ٨٠٣

٣٥٣ أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع ٨٢٨

٢٧٧ (وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا) حياتك لا نفع وموتك فاجع ١٥٠

٢١٩ فيا عجباً حتى كليب تسبني (كأن أباهما نهشل أو مجاشع) ٥٥٣

٣٣٠ وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والديار البلاقع ٨٠٠

١٤٧ لهنك لا في مطعمع لطموع ٤٥٦

٢٧٨ بكت جزءاً واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها ٦٥١

٢٣٨ يقولون ليلى أرسلت بشفاعة إلي فهلا نفس ليلى شفيهما ٥٨٣

- ٢٠٣ (هجوت زيان ثم جئت معتذراً) من هجو زيان لم تهجو ولم تدع ٥٣١
 ١٠ (فما كان حصن ولا حابس) يفوقان مرداس في مجمع ٢١٧
 ٢٧٢ لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع ٦٥٦
 ١٠٦ كم في بني سعد بن بكر سيد (ضخم الدسيعة ماجد نفاع) ٣٦٢

قافية الفاء

- ٣١٣ فما بالنا أمس أسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف ٧٤٤
 ،٤٢
 ٣٩٠ الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا وكف ٢٦٠-٨٧٣
 ٨ عليه من اللؤم سرولة (فليس يرق لمستعطف) ٢١٤
 ١٧١ لبس عباءة وتقر عيني (أحب إلي من لبس الشفوف) ٤٨٧

قافية القاف

- ٤١٣ كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا ٩١١
 ١٦٧ ألا تسأل الربع القواء فينطق (وهل تخيرتك اليوم ببداء سملق) ٤٨٢
 ٩٣ (رضيعي لبنا ندي أم تحالفا بأسحم داج عوض لا نتفرق ٣٣٧
 ٨٤ لمعرك إن البيت بالظاهر الذي مررت وإن لم آته لي شائق ١٢١-٣٢٥
 ١٧٦ (وأكفيه ما يخشى وأعطيه سؤله) وألحقه بالقوم حتاه لاحق ٤٩٧
 ١٥٠ فلو أنك في يوم الرخاء سألتني (طلاقك لم أبخل وأنت صديق) ٤٥٩
 ٨٠ (عدس ما لعباد عليك اماراة) أمنت وهذا تحمليين طليق ٣١٩
 ١١٣ (تذر الجماجم ضاحياً هاماتها) بله الأكف كأنها لم تخلق ٣٧٢
 ٣٤١ أيا من رأى لي برق شريق أسال البحار فانتحى للعقيق ٨١٠
 ٤٠٩ (أفنى تلادي وما جمعت من نسب) قرع القوافيز أنواء الأباريق ٩٠٢
 ٢٥٧ (ضربت صدرها إلي وقالت) يا عدي لقد وقتك الأواقي ٦٢٣

قافية الكاف

- ٣٢٤ (تجانف عن جو اليمامة ناقتي) وما قصدت من أهلها لسوائكا ٧٨٠
 ٦٠ أولالك قومي لم يكونوا أشابة (وهل يعظ الضليل إلا أولالك) ٣٠٠
 ٤٥ لقد أضمرت حبك في فؤادي (وما أضمرت حباً من سواك) ٢٧٠
 ٣١٥ أفي السلم أعياراً جفاء وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك ٧٥١

قافية اللام

- ٤٠٧ ضعيف النكابة أعداه يخال الفرار يراخي الأجل ٩٠٠
 ٢٣١ كن من مدبرك الحيد م علا وجلّ على وجل ٥٧٧
 وأرض القضاء فإنه حكم أجل وله أجل ٥٧٧
 ٢٨٨ جزى ربه عني عدي بن حاتم (جزاء الكلاب والعاويات وقد فعل) ٦٦٥
 ٣٦١ تزال حبال مبرمات أعدما (لها ما مشى يوماً على خفه جمل ٨٣٢
 ٤٢٨ قلت إذ أقبلت وزهر تهادي كنعاج الملا تعسفن رملا ٩٣٩
 ١٣٩ إن محلاً وإن مرتحلاً (وإن في السفر ما مضى مهلاً) ٤٤٥
 ٦ دعيني وعلمي بالأمور وشيمتي فما طائري فيها عليك بأخيلا ٢١٢
 ٣٨٤ أخو الحرب لباساً إليها جلالها (وليس بولاج الخوالف أعقلا) ٨٧٠
 ١٣٢ محمد تفد نفسك كل نفس (إذا ما خفت من شيء تبالا) ٤٢٤
 ٣١٤ بدت قمرأ ومالت خوط وفاحت عنبراً ورنّت غزالاً ٧٤٥
 ٣٧٥ سمعت الناس ينتجعون غيثاً فقلت لصيدح انتجمي بلالا ٨٤٦
 ٦٧ أبني كليب إن عمي اللذا (قتلا الملوك وفككا الأغلالا) ٣٠٨
 ١٢٤ (فالفيتة غير مستعتب) ولا ذاكر الله إلا قليلا ٣٩٥
 ١٠٥ (على أنني بعدما قد مضى) ثلاثون للهجر حولاً كميلا ٣٦١
 ٣٣١ الراهب المائة الهجان وعبدها (عوذا تزجي بينها أطفالها) ٨٠١
 ٢٤٧ (فلا مزنة ودقت ودقها) ولا أرض أبقل إيقالها ٥٩٦

- ٤٠٣ ثلاثة أحباب فحب علاقة وحب تملاق وحب هو القتل ٨٩٨
- ٢٨١ وما صرمتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل ٥٤٣
- ٣١٦ لمية موحشاً طلل يلوح كأنه خلل ٧٥٣
- ١٨٨ فقلت للركب لما أن علا بهم من عن يمين الحببا نظرة قبل ٥١٢
- ٢٢٠ فما زالت القتلى تمج دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل ٥٥٣
- ٧٦،
- ٨١ (إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل ٣٢١-٣١٦
- ٣٩٨ إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول ٨٩٠
- ٧٩ ألا تسألان المرء ماذا يحاول (أنحب فيقضى أم ضلال وباطل) ٣١٨
- ٢٤١ (أكرم بها خلة لو أنها صدقت موعدها أو) لو أن النصح مقبول ٥٨٦
- ٣٦٣ (هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها) وليس منها شفاء الداء مبذول ٨٣٤
- ١١٧ رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً (شديداً بأعباء الخلافة كاهله) ٣٨٨
- ٣٠٧ ويوماً شهدناه سليماً وعامراً (قليلاً سوى الطعن النihal نوافله) ٧٢٩
- ١٠٨ (وهيج الحي من دار فظل لهم) يوم كثير تناديه وحيهله ٣٦٥
- ١٦٢ لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أفيلها ٤٧٥
- ٣٠٦ فإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها إلى الضعيف يجزع في عراقبها تصلي ٧٢٤
- ١٥٩ واعلم أنني لن تصبين مصيبة مدى الدهر إلا قد أصابت فتى قبلي ٤٧٣
- ٦٦ ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل ٣٠٧
- ٣٢٦ (ألا رب يوم لك منهم صالح) ولا سيما يوماً بدارة جلجل ٧٨٤
- ٣٨٣ ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل ٨٦٩
- ١٨٢ (أزهير أن يشب القذال فإنه) رب هيضل لجب لفقت بهيضل ٥٠٧
- ٢٠٩ (استغن ما أغناك ربك بالغنى) وإذا تصبغ مصيبة فتجمل ٥٣٩
- ١٩٩ (كان أبانا في عرائين ويله) كبير أناس في بجاد مزمل ٥٢٩
- ١٩٠ غدت من عليه بعد ماتم ظموها (تصل وعن قبض ببيداء مجهل) ٥١٣

، ٩٥

- ٩٨ مكر مفر مقبل مدبر معاً كجلمود صخر حطه السيل من عل ٣٣٨-٣٤٦
 ٣٧٦ وتعطو برخص غير شثن كأنه (أساريع ظبي أو مساويك أسجل)
 ١٤٠ فليت دفعت الهم عني ساعة (فبتنا على ما حيلت ناعمي بال) ٤٤٦
 ٣١١ فما لك والتلدد حول نجد (وقد غصت تهامة بالرجال) ٧٣٨
 ٣٠٩ فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال ٧٣٦
 ٣٥٩ فقلت لها والله أبرح قاعداً (ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي) ٨٣٢
 ١٩٧ حلفت لها بالله حلقة فاجر لناوما فما إن من حديث ولا صالي ٥٢٢
 ١١٩ تنورتها من أذرعاع وأهلها (بيشرب أدنى دارها نظر عالي) ٣٩١

، ٤٣

- ١١٥ لم يمنع الشرب منا غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال ٢٦٧-٣٧٨

، ٧٥

- ١٨٥ رب ما تكره النفوس من الأمر ر له فرجة كحل العقال ٣١٤-٩٠٥
 ٢٩٤ ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال ٦٧٣
 ١٨٤ رب رفد هرقته (ذلك اليو م وأسرى من معشر أقيال ٥٠٨
 ١٢٨ كمنية جابر إذ قال ليتي (أصادفه وأفقد جل مالي) ٤٠٨
 ١٦٩ وما أنا للشيء الذي ليس ناعمي ويغضب منه صاحبي بقؤول ٤٨٥
 ٧٠ قومي الذو بمكاظ طيروا شرراً (من رأس قومك ضرباً بالمصاقل) ٣١٠

قافية الميم

، ١٥٢

- ٢٤٩ (ويوماً توافينا بوجه مقسم) كأن ظبية تعطوا إلى وارق السلم ٤٦٤
 ١٢ لنا الجففات الغر (يلمعن في الضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دماً) ٢٢٤
 ٣٠ يديان بيضاوان عند محلم (قد ينفعانك منهما أن تهضما)
 ٤٢٤ وما كان قيس هلكه هلك واحد (ولكنه بنيان قوم تهدما) ٩٣٤

- ١٠١ أتوا ناري فقلت منون أنتم (فقالوا الجن قلت عموا ظلاماً) ٣٥٢
- ٢٦١ ألا أضحت حبالكم رماماً وأضحت منك شاسعة أماما ٦٢٧
- ٩٧ وريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما ٣٤٥
- ٤٦ أنا سيف العشيرة فاعرفوني (حميد قد تذرئت السناما)
- ١٤٦ أياها رقاً بالغور في شاطئ الحمى لهنك في برق علي كريم ٤٥٦
- ٣٣٧ هما أخوا في الحرب من لا أخا له (إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما) ٨٠٧
- ٣٣٦ (لما رأت سائيد ما استعبرت) لله در اليوم من لامها ٨٠٦
- ٣٩٥ (أقامت على ربيعهما جارثا صفا) كميتا الأعالي جوثنا مصطلاهما ٨٨٠
- ٢١٢ وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم ٥٤١
- ٣٨٦ شم مهاوين أبدان الجزور مخا ميص العشيات لا خور ولا قزم ٨٧١
- ٥٠ (وإن لساني شهدة يشفق بها) وهو على من صبه الله علقم ٢٥٦
- ٢٥٦ سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام ٦٢٣
- ١٥١ أعن ترسمت من خرقاء منزلة (ماء الصبابة من عينيك مسجوم) ٤٦١
- ٨٢ أصلي للذي صلت قريش (ونعبده وإن جحد العموم) ٣٢٤
- ٢٤٥ أم هل كبير بكى لم تقض عبرته (أثر الأحبة يوم البين مشكوم) ٥٩٢
- ٢٨٤ فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مقيم ٦٥٧
- ١٠٠ للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه ٣٤٨
- ١٧٢ أقضي اللبانة لا أفرط ريبة أو أن تلوم لحاجة لوامها ٤٨٨
- ٢٤٣ (سائل فوارس يربوع بشدتنا) أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكمل ٥٩٠
- ٣٨٧ حتى شأها خليل موهناً عمل (باتت طراباً وبات الليل لم ينم) ٨٧١
- ١٢٥ وأعلم ما في اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي ٤٠٠
- ٤١٧ ولو كنت في جب ثمانين قامة (ورقيت أسباب السماء بسلم) ٩٢٠
- ٢٧٦ لقد تصبرت حتى لات مصطبر فالآن أقحم حتى لات مقتحم ٦٤٧
- ٧٤ يا شاة من قنص لمن حلت له (حرمت على وليتها لم تحرم) ٣١٣

- ٢٠٥ أموي مهمن يستمع في صديقه (أقاريل هذا الناس مأوى بندم) ٥٣٦
 ١٩٤ حاشى أبي ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشم ٥١٧
 ٩٩ (ونظمنهم تحت الحبا بعد ضربهم بيض المواضي) حيث لي العمائم ٣٤٧
 ٢٠ هما نفثا في في من فمويهما (على النابح العاوي أشد رجام) ٢٤٠
 ٢٦ لو عد قبر وقبر كان أكثرهم ميتاً (وأبعدهم عن منزل الذام) ٢٤٦
 ٣٥١ (فكيف إذا مرتت بدار قوم) وجيران لنا كانوا كرام ٨٢٦
 ١٨٩ (فلقد أراني للرماح دريثة) من عن يميني مرة وأمامي ٥١٢
 ٤٢٥ على حالة لو أن في القوم حاتماً على جوده ما جاد بالماء حاتم ٩٣٥
 ١٤٣ (وكنن أرى زيداً كما قيل سيداً) إذا انه عبد القفا واللهزام ٤٤٨
 ٤٠٠ (ولا فمن آل المرار فلأنهم) ملوك عظام من ملوك أعظم ٨٩١
 ٦٥ وقل لت تلومك أن نفسي (أراها لا تعوذ بالتميم) ٣٠٧
 ٢٢٧ سنان كسر رغيغه أو كسر عظم من عظامه ٥٦٧

قافية النون

- ٢١٣ إن تقس قسى قلبي القاسي وإن لنت ألن ٥٤٢
 ٣٧٤ أما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا ٨٤٦
 ١٦ (وكان لنا فزارة عم سوء) وكنن لهم كشر بني الأخينا ٢٣٧
 ١٥ (فلما تبين أصواتنا بكين) وفديننا بالأهينا ٢٣٦
 ٨٧ فلن أدع اللواتي من أناس أضاعوهن لا أدع الذينا ٣٢٧
 ١٤٩
 ٢٨٦ فما ان طبننا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا ٤٥٨-٦٣٩
 ٤٠ فما وجدت نساء بني تميم حلالل أسودين وأحمرينا ٢٥٧
 ٢٣ (ولا أعني بذلك أسفليكم) ولكنني أريد به الذوينا ٢٤٢
 ١٦٣ إذن لقام بنصري معشر خشن (عند الحفيطة إن ذو لثة لانا) ٤٧٧

- ٣٩٣ يا رب غابطنا لو كان يطلبكم (لاقي مباعدة منكم وحرمانا) ٨٧٦
- ٧٢ وكفى بنا فضلاً على من غيرنا (حب النبي محمد إيانا) ٣١١
- ٢٣٣ وقائلة أسيت فقلت جبر أسى أنني من ذاك أنه ٥٧٨
- ٢٣٤ بكر العواذل في الصبا ح يلمنني وأولمهنه ٥٧٩
- ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقات إنه ٥٧٩
- ٥٨
- ٣٦٠ تنفك تسمع ما حبيب ت بها لك حتى تكونه ٨٣٢، ٢٩٦
- ٢٩٠ فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا (وشر الخصال المرء كنت وعاجن) ٦٦٧
- ٣٤٤ (ألا من مبلغ حسان عني) أسحر كان شعرك أم جنون ٨٢١
- ٢٩٩ (فوالله ما فارقتكم قاليا لكم) ولكن ما يقضى فسوف يكون ٦٩٢
- ٣٧ (وكان لنا أبو حسن علي أبا برا) ونحن له بنين ٢٥٦
- ٢٩٨ لولا اضطبار لأودى غير ذي ثقة (لما استقلت مطاياهن للظعن) ٦٨٦
- ٢٤٦ أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به (رثمان أنف إذا ما ضن باللبن) ٥٩٢
- ١٢٩ أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني ٤٠٩
- ٤٢٠ كأنك من جمال بني أقيش (يقعقع خلف رجله بشن) ٩٢٥
- ٩٦ فيا رب أنت المستعان على الذي تحملت من عفراء منذ زمان ٣٤٢
- ٣٢٧ وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أببك إلا الفرقدان ٧٨٨
- ٢١٤ من يفعل الحسنات الله يشكرها (والشر بالشر عند الله مثلان) ٥٤٣
- ١١٨ علا زيدنا يوم النفا رأس زيدكم (بأبيس ما في الشفرتين يمان) ٣٨٨
- ٨٣ فقلت لها لا والذي حج حاتم (أخونك عهداً أنني غير خوان) ٣٢٥
- ١٦٨ فقلت ادعي وأدعو إن أندى لصوت أن ينادي داعيان ٤٨٣
- ٥ أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني ٢٤٢
- ٣٩ (وماذا يدري الشعراء مني) وقد جاوزت حد الأربعين ٢٥٦
- ١٤٥ (أصلمة بن قلمعة بن فقح) لهنك لا أبا لك تزديني ٤٥٥

- ٣٠ (فلو أنا على حجر ذبحنا) جرى الدميان بالخبر اليقين ٢٤٩
 ٢٣٠ فاما أن تكون أخي بحق فأعرف منك غثي من سميني ٥٧٠
 وإلا فاطرحني واتخذني عدواً أتقيك وتثقيني ٥٧٠
 ٢٧٢ إن هو مستولياً على أحد إلا على حزبه الملاعين ٦٤٣
 ٥٧
 ٣٥٥ فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غلته أمه بلبانها ٢٩٦-٨٢٩
 ٢٤٢ فوالله ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بشمان ٥٩٠

قافية الهاء

- ٢٢ (صبحنا الخزرجية مرهفات) أباد ذوي أرومتها ذووها
 ١٢٦ ما مضى فات والمؤمل غيب ولك الساعة التي أنت فيها ٤٠٠
 ١٩٦ بدینك هل ضمنت إليك نعماً (وهل قبلت بعد النوم فاهاً) ٥١٢
 ٢٢١ ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاهما ٥٥٤

قافية الياء

- ٣٩٧ مررت على وادي السباع ولا أرى كواذي السباع حين يظلم واديا ٨٨٦
 أقل به ركب أتوه تيشة وأخوف إلا ما وقى الله ساريا ٨٨٦
 ٤١٠ على لثن وافيت ليلي بخلوة زيارة بيت الله رجلاي حافيا ٩٠٢
 ٢٥١ قيا راكباً أما عرضت فيلغن (نداماي من نجران أن لا تلاقيا) ٦١٤
 ٩ (فلو كان عبد الله مولى هجوته) ولكن عبد الله مولى مواليا ٢١٥
 ٢٤٢ فوالله ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بشمانيا ٦٠٩
 ٢٤٨ وتضحك مني شيخة عشمية (كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا) ٦٠٣
 ٢٢٤ وقائلة خولان فانكح فتاتهم (وأكرومة الحيين خلو كما هيا) ٥٦٢
 ٢٢٢ (عميرة ودع أن تجهزت غازياً) كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا ٥٥٦
 ٢٠٦ مهما لي الليلة مهما لي أودى بنعلي وسرباليه ٥٣٧

٦٢ (وليس المال فاعلمه بمال) وإن أغناك إلا للذي ٣٠٦

قافية الألف

٣٧٨ (فأومات إيماء خفياً لحبتر) والله عينا حبتر أيما فتى ٨٥٥

٦

فهرس شواهد الرجز

فهرس شواهد الرجز

رقم الشاهد	الشاهد	الصفحة
قافية الهمزة		
٢٦٧	يا مرحبا به بحمار عفراء	٦٥٣
قافية الباء		
١٩٣	وأم أوعال كها أو أقربا	٥١٦
٢	لقد خشيت أن أرى جدبا	١٨٥
	في عامها ذا بعدما أخصبا	١٨٥
٤١١	أين المفرد والإله الطالب	٩٠٦
	والأشرم المغلوب ليس الغالب	٩٠٦
٣٥	ترتج ألباه ارتجاج الوطب	٢٥٢
قافية التاء		
٢٥٢	يا أبجر بن أبجر يا أنتا	٦١٥
١٢٧	ليت شباباً بوع فاشترت	٤٠٧
٨٩	إذا الرجال بالرجال التفت	٣٣٢
٨٦	بعد التتيا.... والتي	٣٢٦
٨٥	إن اللواتي والتي واللاتي	٣٢٦
	زعمن أنني كبرت لداتي	٣٢٦

قافية الحاء

٨٣٨	قد كاد من طول البلى أن يمصحا	٣٦٧
-----	------------------------------	-----

قافية الدال

٤٢٨	أقائلن أحضر الشهودا	١٣٣
٣٠٧	كالذ تزى زبية فاصطيدا	٦٤
٤٠٩	قدني من نصر الخبيين قدي	١٣٠
٦١٣	لما تزل برحالننا وكأن قد	٢٤٠

قافية الراء

٩٢٤	جادت بكفي كان من أرمى البشر	٤١٩
٦٤٥	في بثر لا حور سرى وما شعر	٢٧٤
٣٠٦	والذ لو شاء لكنت صخرا	٦٣
٦٢٠	فيا الغلامان اللذان فرا	٢٥٤
٦٢٠	إياكما أن تكسبانا شرا	
٦٢٠	وامرحباه بحمار عفرا	٢٦٧
٨٩٠	ألام قوم أصغراً وأكبرا	٣٩٩
٤٧٤	لا تتركني فيهم شطيرا	١٦٠
٤٧٤	إنني إذن أهلك أو أطيروا	
٢٧٢	أنا أبو النجم وشعري شعري	٤٧
٩٤١	بات يعيشها بغضب باتر	٤٣٠
٩٤١	يقصد في أسوقها وجائر	
٧٣٥	يركب كل عاقر جمهور	٣٠٨
٧٣٥	مخافة وزعل المحبور	

٧٣٥	والهول من تهول الهبور	
٦٢٩	جاري لا تستنكري عذيري	٢٦٤
٣٦٨	قالت له ربح الصبا قرقار	١١٠

قافية الزاي

٦٢٢	يا أيها الجاهل ذا التنزي	٢٥٥
-----	--------------------------	-----

قافية السين

٣٣٥	لقد رأيت عجباً ماذا أمسا	٩٢
٧٧٨ - ٥١٠	وبلدة ليس بها أنيس	٣٢٣ ، ١٨٦
٧٧٨	إلا اليعافير وإلا العيس	

قافية الضاد

٧٠٤	ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا	٣٠٢
-----	-------------------------	-----

قافية الطاء

٩١٩	جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط	٤١٦
-----	-----------------------------	-----

قافية العين

٩١٥	تحملني الذلقاء حولاً أكتعا	٤١٥
٩١٤	قد صرت البكرة يوماً أجمعا	٤١٤
٤٦٧	يا ليت أيام الصبا رواجعا	١٥٥
٥٤٠	إنك أن يصرع أخوك تصرع	٢١١

قافية الفاء

٤٤٤	كان أذنيه إذا تشوفا	١٣٨
٤٤٤	قادمة أو قلما محرفا	

٢٣٩	خالط من سلمى خياشيم وفا	١٨
-----	-------------------------	----

قافية القاف

٣٨٨	وقاتم الأعماق خاوي المخترقين	١١٩
-----	------------------------------	-----

قافية الكاف

٨٣٥ - ٣٩٣	يا أبتا علك أو عساكا	٣٦٤ ، ١٢٣
-----------	----------------------	-----------

٢٩٤	إليك حتى بلغت إياكا	٥٥
-----	---------------------	----

٢٤٣	كأن بين فكها والفك	٢٥
-----	--------------------	----

٢٤٢	ليث وليث في محل ضنك	٢٤
-----	---------------------	----

قافية اللام

٨٩٢	يا ليتا كانت لقومي إيلا	٤٠١
-----	-------------------------	-----

٨٩٢	أو هزلت في جدت عام أولا	
-----	-------------------------	--

٦٥٩	وأي أمر سييء لا فعله	٢٨٧
-----	----------------------	-----

٢٥٣	كأن خصيه من التدلدل	٣٨
-----	---------------------	----

٧٧٢	ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل	٣٢٢
-----	------------------------	-----

٢٥١	بين رماحي مالك ونهشل	٣٣
-----	----------------------	----

٨٩٨	كأن صوت الصنج في مصلصلة	٤٠٤
-----	-------------------------	-----

قافية الميم

٨٤٥	متى تقول القلص الرواسى	٣٧٣
-----	------------------------	-----

٨٤٥	يدنين أم قاسم وقاسما	
-----	----------------------	--

٣٠٩	هما للذا لو ولدت تميم	٦٨
-----	-----------------------	----

٣٣٩	يصبح عطشانا وفي البحر فمه	١٩
-----	---------------------------	----

٥١٤	يضحكن عن كالبرد المنهم	١٩١
٨٧٤	الفارجو باب الأمير المبهم	٣٩١
٩٣٦	أوعدني بالسجن والأداهم	٤٢٧
٩٣٦	رجلي فرجلي شئنة المناسم	

قافية النون

٥٣٤	قالت بنات العم يا سلمى وإن	٢٠٤
٥٣٤	كان فقيراً معدماً قالت وإن	
٢٤٥	ظهراهما مثل ظهور الترسين	٢٨
٥١٥	وصاليات ككما يؤثفين	١٩٢
٢٥٠	أحب منك الأنف والعينانا	٣١
٥٧٩	يا عمر الخير جزيت الجنه	٢٣٥
٥٧٩	أكس بنياتي وأمهنه	
٥٨٠	واجعل جوابي منك إنه إنه	
٧١٥	أكل عام نعم تحوونه	٣٠٥
٧١٥	يلقحه قوم وتنتجونه	
٢٧٥	إن كنت أدري فعليّ بدنه	٤٩
٢٧٥	من كثرة التخليط في من أنه	
٢٥٠	لا تنقضي فسوته شهرينه	٣٢
٤١٠	امتلاً الحوض وقال قطني	١٣١

قافية الهاء

٣٣٨	إن أباهما وأبا أباهما	١٧
٣٧٢	واها لسلمى ثم واها واها	١١٤

قافية الياء

٨٩٩	فهى تنزى دلوها تنزىا	٤٠٥
٦٥٢	لا هيشم الليلة للمطى	

٧

فهرس اللغة

٢٠٨	بقم: بقم	٨٠٤	ثلث: ثلاث، مثلث، ثلثان
٧٢٧ - ٩١٤	بكر: بكرة البكرة	١٨٦	ثيب: الثيب
٨٠٠	بلقع: البلاقع	البحيم	
٢٥٥	بنو: ابنم بنون بنين بنوى		
٣٤٢	بنى: البنية	٨٦٢ - ٣٧٤	جبد: جباد
٤٩٨	بهر: الأياهر	٤١٣	جبه: جبه أجيهه
	بهم: الهم بهمى، بهميات		جحجج: جحاجحة،
١٦٦ - ٢٢٣	المبهم	٥٩٤	جحاجيح
	بيض: أبيضهم الأبيض	٦١٢	جحر: جحر ضب
٢٢٥	بيضات يضاوان البيض		جحمرش: جحامر،
٤٠٧	بيع: بوع	٢٦٢	جحارش
	التاء	٢٠٤	جحي: جحي
		١٨٨	جحذب: جحذ
٨٨٦	تأي: تنية	٨٩٢ - ١٨٥	جذب: جدبا جذب عام
١٦٦	تخت: تخت الرئاسة	٧١٥	جدع: جدعا
	ترب: ترب الكعبة تربا	٢١١	جدل: أجدل
١٨٧	وجندلا	٨٩٧ - ٤٠٣	جرب: المعجرب تجورب
٢٤٥	توس: الترسين	٩٢٥	جرع: الأجرع
٧٨٦	تقف: تفة	٩٢٦ - ٤٤٧	جزر: الجزر الجزور
١٩٣	تقل: تنفل	٥٤٧	جزل: حطبا جزلا
٧٤٢	تلف: متلف	٤٠٢	جلب: جالب تجلب
	الشاء	٦٢٤	جلذ: أجلود
		٦٠٦، ٢٣٢	جمز: جمزى جمزى
١٦٦	ثجج: ثجاجاً		جمع: أجمع، جمع جمعاء
٣٨٧	ثرو: شهر ثري	٩١٣ - ٩١٢	جمعاوات
٨٠٠	ثفي: الأثافي يؤثفين	٧٣٥	جمهور: جمهور

٦١٥	حلف: حلفة فاجر	جئن: منجنونا، يجن جنوناً،
٣٧٤	حلق: حلاق	كالمجنون جنون
٣٧٥	حلك: حالك اللون	جهر: جهور ٤٠٢
٣٧٣	حمد: حماد	جور: جائر ٢٠٣
٣٧٢	حمق: أحمق	جون: جوتنا مصطلاحاً جؤن ٨٨٠
٣١٧	حمل: أحمال الحمول	جياً: مجية ٢٦٢
٣٧٤	حنذ: حناذ	
٧٠٣	حنن: حنانيك	الحاء
٤١٢	حهل: حيهل حيهله	حبر: المحبور ٧٣٥
١٦٦	حوج: حاجا	حبس: حبست عليه ١٨٢
٦٤٥ - ٥١١	حور: حور بئر لا حور	حبست: منعا المحبس ١٩٣
٦١٤	حول: الحول	حبك: الحبك حبك النطاق ١٨٧
٥١٧	حين: حانت دماؤهم	حدس: حدنس ١٦٦
	الخاء	حذم: حذام ٣٨٥
١٨٦	خبأ: الخبء الخبأ	حرب: احرنبى حراوين حريب
٣٧٤	خبث: يا خبث	٢٠٨ - ٤٠٢، ٥٩٣
٢٢٢	خدع: أخدع	حرج: حراجيج ٧٨٣
٢٢٤	خدل: خدلات	حرجم: احرنجم،
٢٢٨	خرب: خرب	المحرنجم احرنجام ٤٠١
٨٩٧	خرط: اخروط اخرواطا	حرر: حران الحرير ٤٥٩
	خرق: المخترق الخرق	حرم: حرم ٥٤١
٨٠٥	الخرقاء	حسن: حسان ٢٠٨
٧٨٣	خسف: الخسف	حضجر: حضاجر، حضجر ٢١٣
١٨٥	خصب: أخصبا	حظل: حنظل ٧٧٢
٣٧٤	خطف: خطاف	حظي: حظية ٦٥٩
		حقل: حوقل، الحوقلة ٤٠٢

خلق: أخلاق تخلق خليق	٢٣٦	الذال
خلل: خلل خليل خلة	٥٤١، ٤٩١	ذعر: الذعر
خمص: مخاميص	٣١٢	ذلف: الذلفاء
خور: خور	٨٧١	ذلق: المذلق
خوف: أخوف	٤٠٦	ذو: ذو الطائفة
خيب: خيبة	٢١١	ذوو: الذوينا ذوو تأبط شراً
خيل: أخيل	٢١٢	ذوها
		ذيت: ذيت
		الراء
دال: الدئل دئل الرجل دؤلي	١٨٧	ربيع: ربيع
دبر: مدبرك دابر الشيء أمس		رتب: ترتب
الدابر	٣٨٧	رجع: المرجع رواجع رجعته،
دحرج: دحرجة تدحرج		رجعت إليه
يدحرج المدحرج	٤٠١ - ٩٢٠	رخص: رخص
درع: الدارعين	٨٧٧	رخم: الترخيم، رخت
دعثر: دعثره	٥٧٧	الدجاجة، المرخم رخم
دفاً: أدفاها دفؤ أدفتوني	٨٢٤	الحواشي
دقف: الدف ١٨٤		رسس: رسيس الهوى فهجت
دفل: دفلى	٢٣٢	رسيسا
دقق: دق الثوب	٢٣٦	رسم: الرواسم ترسمت
دمى: الدميان، دماؤها		رشو: رشوة
دماؤهم مدماء	٦٠٥	رطب: يا رطاب
دهر: دهري	٤٩٠، ٦٠٤	رعى: رعى وشهر مرعى
دهم: أدهم الأدهام	٢١١ - ٩٣٦	رقع: الراقع
دول: دواليك،	٧٠٣	رقم: أرقم رقم

٢٩٥	ضغم: لضغهماها	٥٥٣	شكل: اشكل
٢٤٢	ضنك: محل ضنك	٢٠٨	شمر: شَمَر
	الطاء		شمل: شملل اشتمل الصماء ٤٠٢
٢٠٨	طبب: طبنا	١٨٤	شمم: الإشمام، شم
٢١١	طرا: طروها	١٨٧	شوب: إشابة
٤٧٢	طرر: طرا	٤٨٧	شوف: تشوفا
٩٢٥، ٧٣٨	طلس: الأطلس الطيالة	٥٦٩	شول: شالت نعامتها
٤٤٦	طلع: طلاع الثنايا		الصاد
٢٣٥	طوع: طواعية	٢٤٤	صبيب: صبة
٢٣٠	طوى: الطوى	٢٤٢	صبح: المصبح الصباح
	الظاء	٤١٣	صيغ: صبغة الله صيغ
٥١١	ظرف: ظرف عجوز	٤١٤	صحف: الصحيفة
٥١٣	ظماً: ظمؤها	٢٣٠	صدى: الصدى
	العين	٢٣٢	صرف: صراف
٢١٥	عبد: عبدها	٨٩٨	صلل: مصلصه
٥٩٤	عجن: عاجنا	٨٩٨	صنج: الصنج
٩٢٦	عدو: العداة عدوى عادية	٨٩٩	صنع: صنع السوايغ
	عذب: عذرة تعتذر بالمحل	٥١٢	صوب: مصيبة
٦٢٩	عذيري	٦١٣	صير: المصير
٨٢٥	عرب: العربا عربت تعرب		الضاد
٥٩٣	عرس: عريس	١٦٥	ضأل: الضئيل
٣٦٨	عرعر: عرعار	٨٢٨	ضبع: الضبعان
٣٩٢	عرق: عراقيها	٢٣٢	ضبططر: ضبططرى
	عرك: العوارك العراك، معترك ٧٥١، ٧٥٩	٥٨٢	ضطر: ضوطرى
		١٨٥	ضعف: التضعيف

٥١١	عين: عينة	١٦٤	عري: عريا
	الغين	١٦٥	عزب: عازبه
٨٧٦	غبط: غابطنا	٢٣٠	عسف: تعسفن رملا
٧٢٨	غدن: اغدودن	٧٦٤	عسل: اعسالا
٣٧٤	غلب: غلاب الغلبة	٣٦٢	عشر: عشاري عاشر عشار
٨٨٠	غنم: الغانم		عشى: تعشو العشا العشيات
٧١٣	غيق: غاق	٧٢٧، ٢٣٠	أعشوى
	الفاء	٨٧١	
		٣٥٠	عضب: غضب باتر
٢٥٤	فتن: المفتون	٤٦٤	عطا: تعطو، عطا
٣٧٣	فجر: فجار حلقة فاجر	٧٧٨، ٥١١، ٢١٣	عفر: معافري، اليعافير
٢١٨	فرر: المفر	٧٣٥، ٥٨٢	عقر: عاقر عقر النيب
٢١٢	فرزن: فرازنة	٩١١	عقل: العقل
٥٩٤	فرعن: فراعنة، فراعين	٨٩٨	علق: العلوق حب علاقة
٥٩٣	فرغ: فرغ	٨٩٨	علقم: علقم
١٦٤ - ٢٢٥	فري: فريا فرية	١٩٤ - ٢٠٨	علب: بالعلب علباء
٢٣٠	فرق: الفرق	٣٨٤	علا: عليان
٣٧٤	فسق: يا فساق	١٨٨	عمل: يعمل، يعمل عمل
٤٧٥	فصل: الفصل	١٨٩	عم: العمائم
٣٤٦	فلس: أفلس من أفلس	٢٤٤	عمى: العمى عم
٢٥٣	فلك: فلك أفلاكاً الفلك	٣٨٢	عتق: عتقا تعتقه اعتقوا
٤٧٥	فيل: أفيها	٣٨٤	عوج: اعوج
	القاف	٨٠١	عود: أعياد، عود
٢٣٢	قبعثر: قبعثرى		عور: اعتورته المعتورة اعتوار
٢٤٣	قبل: نظرة قبل	٧٥١، ٦٠٦، ٤٧٤	عير: اعيار معيورا معيوراوي، عير

٤٩٠	قین: القین	٣١٥	قتت: قنت
الكاف		٣٨٥	قتر: ابن قتره
		٢٠٤	قشم: قشم
٢٥٤ - ٢٣٢	كبش: أكبش	٢٠٩	قدد: تقددا
٩١٢	كنع: أكنع		قدم: قادمة قدييمة قدامك،
٨٩٦	كحل: الكحل	٥٩٣	قداها، قدام
٨٩٤	كدر: كدرة	٢٥٤	قذل: اقذلة
٦٣١	كرى: كروان	٢٥٦	قرا: الاستقراء
	كلب: أكالب، أكلب، كلب	٣٦٨	قرقر: قرقار
٢١٢	الكلابا		قرطس: قرطاس قرطس
٦٣٢	كلل: كليل	٤٠٣	قرطس القرطاس
٧٣٦، ٤٩٨	كلى: الكلى الكليتين	١٨٨	قرطعب: قرطعب
	كماً: أكمؤ كماء	٥٨٤، ٣٦٦	قرن: القرن قرن الشمس
٨٨٠ - ٦٧٢	كمت: كمتا كمتا الأعالي	٨٧١	قزم: قزم
٦٦٧	كمل: كملا	٧٣٢	قسط: قسطوا
٥٨٢	كمى: الكمي، الكماء	٨٩٧ - ٤٠١	قشعر: اقشعر اقشعرارا
٦٦٧	كون: كتي، الكتني	٥١٣	قصر: القصير القصار
٢٣٢	كيت: كيت	٥٢٩	قطر: قطار
٢٣٢	كيص: كيصى	٢٠٥	قطع: اقاطيع
اللام		٣٧٤	قطم: قطام، قاطمة
		١٦٦	قعد: مقتعدا
٧٠٣	لب: لبيك، ملب قلبى	٤٠٣	قعس: اقعنسس
	لبس: لابسته لابس لبس		قلص: القلوص قالص القلص ٨٤٥
٢٤٦	الشفوف الملابس	١٨٧	قمطر: قمطر
٣٤٦	لبن: بلبانها اللبانة	١٦٣	قهر: قهقرت
٣٤٧	لنى: اللتيا والتي	٤٨٢	قوي: القواء
٥٠٧	لجب: هيضل لجب		

٤٠٥	موسى: موسى ماس	٣٦٦	لجج: لج في الذعر
	ميلا: لا مالتها، لا يمال		لحق: لاحق ألحقه، حثاه
٥٣٧	الأميال	٣٨٤	لاحق
	النون	٣٤٦	لدد: التلدد
		١٩٤	لفع: تتلفع
٨١٢	نتج: تنتجونه	٢٠٥	لقح: يلقحه
٩١٩	نتر: طعن نتر	٣٧٤	لكع: يا لكاع لكع
٧٤٥	نتن: متتن	٤٤٩	لهزم: اللهازم
٧٤٦	نجع: انتجعي بلالاً	٣٠٤	لهن: لهنك
٧٤٤	نجف: شاء النجف	٢٠٥	لوذ: ألاذ
٦٧٤	نجر: نحر		لوم: يلوم، لؤامه اللوم
٢٠٧	ندم: ندمان، الندم، التنديم	٤٨٨ - ٣٧٣	لومان ألومهن
٢٦٧	نزل: نزال، لتنزله	٨٩٥	لوى: لي العمائم
	نزي: نزوان تنزي، تنزيا	٨٩٥	ليت: ليتا
٨٩٥ - ٦٢٢	التنزي	٨٩٥	لين: ليان
٧٥٦	نسا: نساتها		الصيم
٨٩٤	نشد: نشدة	٥٣	متن: متونها
٦٠٤	نصل: نصل السيف	٥٨٤	مجيح: تمج دماؤها
٩٣٩	نعج: نعاك الملا	٢١٣	مدن: مدائني
٤١٣	نعر: نعر	٩١٩	مذق: جاؤوا بمذق
٥٢٩ ، ١٦٣	نعش: نعش	٥١٤	مزج: ممازجته مزاجها
٢١٢	نعل: نعله	٨١٢	مسى: الممسي
٩١٣	نفث: نفثا	٣١٢	مصح: يمصح
٢٢٣	نفيس: نفساوات	٢٣٢	معز: معزى معزین
١٨٦	نقر: النقر	٨٩٨	ملق: تملاق
٥١٤	نهم: المنهم	٣٥١	منى: منية

ورق: وارق السلم الحمام	٣٩١	نور: تنورتها
٤٦٤ - ٤٩٥ الورق	٣٧٣	نوم: نومان
٤١٤ ورم: ورم یرم	٥٨٢	نيب: النيب
٥٩٣، ٤١٤ وری: ورينة	٤١٢	نيخ: نخ مناخه
١٧٩ وسم: السمعة		الهاء
٤٠٥ وسى: أوسيت	٧٣٥	هير: الهبور
٢٥٢ وطب: الوطب	٧٧٥	هيل: مهيل
وعد: أوعدني وعد الله عدني	٢٥٣ - ٨٠١	هجن: هجان
٤١٥ وعر: وعر يعر	٦٧٤	هدج: هداجون
٤١٥ وعر: وعر يعر	٦١٢	هذذ: هذاذيك
وفق: وفق وفقه ٤١٤	٦٨٣	هرر: أهر
٦١٢ وقل: أوقال	٥٠٧	هضل: هيضل
وقى: وقى الله وقتك الأواقي		هلك: ملكة، ملك واحد
٣٧٣ وكف: وكف	٧٨٧ - ٩٣٤	بهاالك
٢٢٨ وكل: كليني	٣٦٩	هلم: هلم، هلم الطعام
٤١٤ ومق: ومق يمح	٧٣٥	هول: تهول الهبور
٧٢٨ وهج: وهجا	٧٣٧	هون: مهاوين تهين أهته
٨١٢ وهن: موهنا	٣٦٥	هيج: هيجني هجت رسيسا
٣٥٤ - ٧٠١ ويب: ويب أيبك ويه		الواو
٧٠١ - ٤١٤ ويس: ويسه		وير: ويار
٧٠١ - ٣٥٤ ويل: ويله	٣٧٥	وجف: وجيف
	٨٩٥	وخض: طعنا وخضا
الياء	٧٠٤	وخم: وخم يخم
٣٧٢ يدي: يديان يدي، يدوي	٤١٤	ودي: أودي
٣٧٣ يسر: يسار الميسور	٨٨٦	ورد: وردة وردة
٤١٩ يمن: ايمن الله	٣٦٩	ورع: ورع يرع
	٤١٥	

٨

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

		الهجرة
٥١٤ - ٣٣٤	أبو البقاء (العكبري)	
٢٤٤	أبو بكر (الصادق)	١٨٧ أبجر بن أبجر (ش)
٨٤٦	بلال (بن أبي بردة) (ش)	٧٩٨ الأحمر (خلف)
	القاعة	٢٣٩ الأخفش (الأوسط)
		٣٦٨ الأخفش الصغير
٩٢٤	تبع (ملك اليمن) (ش)	٢١٢ أدد (أبو قبيلة من اليمن)
	تملك (أم امرئ القيس أو جدته	٨٨٧ الأشج (عمر بن عبد العزيز)
٥٠٢	لأمه) (ش)	٩٠٦ الأشرم (أبرهة الحبشي) (ش)
	القاعة	٣٣٧ الأعشى
٣٥٣	ثعلب	٣٣٦ أمانة (ش)
٥١٧	أبو ثويان (ش)	٦٧٣ ، ٦٠٣ ، ٣٣٨ امرؤ القيس
	الجيم	٦٥٧ أمية الثقفي
		٢٣٣ ابن الأنباري
٣١٦	جابر (ش)	٢٤٦ الأندلسي
٤٨٤	الجرمي	الباء
٨٢١	جرير (ش)	١٨٩ باقل
٢٤٦	الجزولي	٢٣١ ابن برهان
٢٠٩	ابن جلا (ش)	بشر (بن عمرو بن مرثد)
٥٢١	ابن جني	٩٣١ - ٦٣٩ (ش)

أبو جهل	٦٨٤	الدال	
الجوهري	٢٨٥	داود (النبي) (ش)	٩٢٤
		دعد (ش)	١٩٣
الحاء		ابن الدهان	٦٨٦
حاتم (الطائي) (ش)	٩٣٥		
ابن الحاجب	٢٣٤	الذال	
الحارث (بن همام بن مرة) (ش)	٥٥٩	أبو ذؤيب (الهللي)	٣٥٥ - ٣٤٣
حيتير (ش)	٨٥٥	ذو الرمة	٨٣٣
الخنجاج (بن يوسف)	٨٠٤	الراء	
الحريري	٥٥٨ ، ٢٤٥	ابن الراوندي	٩١١
حسان (بن ثابت الأنصاري)	٨٢١ ، ٢٢٤	رؤية	٢٣٨
الحسنان (ابنا علي بن أبي طالب)	٥٦٦	الربيعي	٥٥٦
الخاء		ركن الدين (الاسترابادي)	٦١٧
ابن الخباز	٧٧١	الرماني	٢٤٤
الخيبيان (عبد الله بن الزبير وأخوه		الزاي	
مصعب) (ش)	٥٧٨	زيان (اسم أبي عمرو بن العلاء) (ش)	٥٣١
أبو خراشة (خفاف ابن ندبة) (ش)	٨٢٨	الزجاج	٣٤٠
خرقاء (لقب مي محبوبة ذي		الزمخشري	٩٠٥ - ٣٤٧
الرمة) (ش)	٨٠٥	أبو زيد	٢١٤
الخرنق	٩٢٦	زبابة (أم سلمة بن ذهل) (ش)	٥٥٩
ابن خروف	٦١٧		
ابن الخشاب	٥١٤	السين	
الخليل	٥٤١ - ٢٣٣ .	سراقة (ش)	٦٦٦

٤٨٦	عبد القاهر (الجرجاني)	٣٤٠	ابن السراج
٢٣٥	عبد الله (بن إسحاق النحوي) (ش)	٦٤٢ - ٧٥٧	سعيد بن جبير
٥٥٦ - ٤٤٢	عبد الله بن درستويه	٥٣٤	سلمى (ش)
٥٧٨	عبد الله بن الزبير	٢٢٩	سيبويه
٥٥٧	عبد الله بن عباس	٢٢٩	السيرافي
٣٠٣	عبد الله بن عمرو (بن العاص)	٥٦٦	ابن سيرين
٢١٥	عبد الله بن مسعود		
٦٣٦	عبد المطلب بن هاشم		الشيخ
٦٤٥	عبد الملك بن مروان (ش)	٢٤٥	الشافعي
٢٣٩	العجاج		الصاد
٦٥ - ٦٢٣	عدي (بن حاتم)	٢١٤	صدر الأفاضل
٦١٩	عدي (المهلل بن ربيعة) (ش)	٤١٢	الصعق (خويلد الكلابي)
٢٢٢	عروة (بن حزام العذري)		الطاء
٦٢٨	أبو عروة (ش)	٣٠٢	طاهر (بن بابشاذ)
٦٣٥	عفراء (محبوبة عروة بن حزام) (ش)		طلحة الطلحات (طلحة بن
٤٠٠ - ٢٥٦	علي (بن أبي طالب)	٢٢٣	عبد الله بن خلف الخزاعي) (ش)
٢٢٨	أبو علي الفارسي		العين
٢٤٤	عمر (بن الخطاب)	٣٠٣	عائشة (أم المؤمنين)
٦١٧ - ٢٣١	أبو عمرو (بن العلاء)	٣٤٦	عاصم (بن بهدلة القاريء)
٢٤٤	العمران (أبو بكر وعمر)	٨٠٧	ابن عامر (القاريء)
	أم عمار (ش)	٦٤٤	ابن العامري (ش)
	الفاء	٦٠٣	عبد شمس
٧٩٩ - ٣٦٢ - ٢٤٠	الفرزدق	٤٧٥	عبد العزيز (بن مروان) (ش)

٢١٧	مرداس (السلمي) (ش)	٢٣١	الفراء
٦٥٥	مروان (بن الحكم) (ش)	٥٧٨	فضالة بن شريك
٧٥٧	ابن مروان (القارىء)		القاف
٨٠٨	أبو مزادة (ش)	٨٤٥	قاسم (ش)
٥٥١	مسمع (ش)	٨٤٥	أم قاسم (ش)
٧٠٥	مسور (ش)	٢٣٣	قطرب
٦٠٣	مطر (ش)	٦٧٨	قفيرة (ش)
٤٦٩	أبو المغوار (ش)	٦٤٦ ، ٣٣٤	ابن قيس (ش)
٥٣٢	أبو موسى (الأشعري)	٩٣٤	قيس (بن عاصم المنقري) (ش)
٧٥٣ - ٤٦٢	مية (ش)		الكاف
	النون	٢٣١	الكسائي
٣٣٨	النايفة (الذبياني)	٨٢٠ - ٧٤٠	ابن كيسان
	الناقص (يزيد بن الوليد بن عبد الملك)		اللام
٨٨٧	أبو النجم (العجلي) (ش)	٧٦٧ - ٣٣٣	ليلى (ش)
٢٣٨	نعم (في شعر النايفة)		الميم
٣٣٨	نعم (في شعر المجنون)	٢٣١	المازني
٨٣٢ - ٥٢١	نوار (ش)	٢٢٢	ابن مالك
	الهاء	١٨٦	ماوية (ش)
٢٢١	الهادي (صنو الإمام المهدي)	٢٣١	المبرد
١٧٣	أبو هاشم (الجبائي)	٢٢٤	محلم (ش)
٥٥٦	هشام (الضرير)	٨٨٣	ابن المذلق
٨٠٩	ابن هوبر (ش)	٨٢١	ابن المراغة (ش)

٦٦٩	ابن أبي يزيد (ش)	٦٥٢	هشام (أحد حداة العرب) (ش)
٨٨٨	يعقوب (النبي)		الواو
٨٨٧	يعقوب (القاريء)		
٤١٥ - ٢٢٤	ابن يعيش	٣٨٨	الوليد بن اليزيد (ش)
٨٨٨	يوسف (النبي)		الياء
٧٠٥ - ٢٢٨	يونس	٩٠٩ - ٢٨٥	يحيى (بن حمزة)
		٦٣١	يزيد بن مخرم (ش)

٩

فهرس القبائل والطوائف والمذاهب

فهرس القبائل والطوائف والمذاهب

١٩٧	ثقيف	٩٢٥	بنو أقيش (ش)
١٩٨	ثمود	٦٧٨	أصحابنا
٤٩٠	جهينة	١٧٢ - ٥٥٧	الأكثر
٨٠٩	الحارثيون (ش)	٢٣٣	أكثر البصريين
٧٧٩ - ٣٥٠	الحجازيون = اللغة الحجازية	٢٣٦	أكثر العرب
٦٠٨	حنيفة	٦٦٦	أكثر المتكلمين
٧٢٧	خثعم	٥٣٠	أهل الكتاب
٣٣٣ - ١٩٨	خندف (ش)	١٩٩	باهلة بن أعصر
٥٦٢	خولان (ش)	٢٣٩	البصريون
٥٦٦ ، ٢٥١	ربيعة (ش)	٣٥٨	بعض البصريين
٢٤٢	الروم	٨٢١	بعض تميم
١٩٨	سدوس	٤٨٩	بعض العرب
٦٠١ ، ٣٦٢	بنو سعد بن بكر (ش)	٢٣٣	بعض الكوفيين
٧٢٩ ، ٦٠٤ ، ٣٦٤	سليم	٨٢٥	بنو أبي بكر (ش)
٦٠٨	شنوءة	تميم = بنو تميم = التميميون = لغة	
٥٧	الصحابه	٣٥	تميم
٢٣٣	طىء	١٩٩	تميم بنت مر
٧٢٩	عامر (ش)	٨٢١	تيم عدي (ش)
٧٣٤	عقيل	١٩٥	الثقلان

٨٦٨	بنو لهب (ش)	٦٢٨	آل عكرمة (ش)
٢٣٩	مالك (ش)	٥٩١	غزية (ش)
٥٢٣	مرة (ش)	٢٣٣	فزارة
٨٨٧	بنو مروان	٣٤٧	ققعس
٥٦٦	مضر (ش)	٣٥٤	فهم (ش)
١٩٧	معد	٣٥٠ - ١٩٨	قريش
١٩٩	الملائكة	٤٧٢	قضاعة (ش)
٣٥٤ - ٣٤٤	النحاة = النحويون	٢٣٣	قيس
٥٥٣ - ٢٥١	نهشل (ش)	١٩٩	قيس بنت عيلان
٣٠٨	هذيل	٣٠٨	كليب = بنو كليب (ش)
		٢٣٩	الكوفيون

١٠

فهرس البلدان والمواضع ونحوها

فهرس البلدان والمواضع ونحوها

١٩٧	حنين	٥٢٩	أبانان
١٩٧	دابق	١٩١ - ٢١٩	أذربيجان
٧٨٤ - ٧٤٩	دارة جلجل	٢٢٤	أذرعاع
٣٨٧	الدبران	٥١٦	أم أوعال
٥٥٣	دجلة	٣١٢	بشر زمزم
٥٥٦	ذو المجاز	٢١٤	بدر
٦٠٤	الري	١٩٢	البصرة
٣١٩ - ٢٢٣	سجستان	١٩٧	بعلبك
١٩٣	سقر	٥٢٩	بنات نعلش
٨٠٣	السند	٢٢٥	بيت رأس
٨٢١ - ١٩٢	الشام	٣٥٠	الثريا
١٩١	شتر	٢٩١	جهنم
٦١٤	شعبي	١٩٢	جور
٢٠٨	شلم	٥١٢	الحبيا
٥٣٠	الصليفاء	٢٠٥	الحجاز
٢٠٨	الصين	٢١٠	الحجر
٢١٣	عثر	٣١٤	حضار
٢٢٦	عرفات	٢١٠	حضر موت
٨١٠	العقيق	١٩٢	حمص

٢٠٦	مصر	٣١٠	عكاظ
٨٠٣ - ١٩٢	مكة	١٩٨	عمان
٧١٣	نجد	٢٤٤	عمایتان
٦٧٤ - ٦١٤	نجران	٧٧٠	المعوق
٦١٤	النجم	٨٠١	الغور
٦٠١	نصيبين	٨٠٣	الغوير
٦١٠	النقا	٨٠٣	الغيل
٢٢٠	النيل	٥٩٣	الفردوس
٦٧٤ - ١٩٨	هجر	٢٣٠	الفرقدان
٨٨٦	وادي السباع	٣٠٩ - ١٩٨	فلج
٢٣٥	وبار	٣١٠	الكعبة
٦٠١	يبرين	١٩٢	ماه
		٦٠٤	مرو

١١

فهرس الدراسة

فهرس الدراسة

٧٠	في النحو	الباب الأول: الإمام المهدي أحمد
٧٦	شعره ومواعظه	بن يحيى المرتضى ١ - ١٣
	الباب الثاني: تاج علوم الأدب وقانون	الفصل الأول: حياته ١٥
٧٩	كلام العرب	اسمه ولقبه ونسبه ١٥
	الفصل الأول: وصف عام لمنهج	مولده ونشأته وأسرته ١٥
٨١	المصنف في الكتاب وتحليل مادته	تحصيله وشيوخه وتلاميذه ٢٣
٨١	ماهية الكتاب ودواعي تأليفه	أخلاقه ومعالم شخصيته ٣١
٨٣	أبواب الكتاب وتحليل مادته	منزله العلمية وثقافته ٣٥
٩٠	الخصائص العامة لمنهج الكتاب	بيعته ومحته ووفاته ٤٩
	الفصل الثاني: مذهب المصنف وآراؤه	الفصل الثاني: آثاره ٥٢
٩٣	ومواقفه من النحاة	في الفقه ٥٨
٩٣	مذهب النحوي	في أصول الفقه ٦٠
٩٩	آراء الإمام المهدي واتجاهاته	في الفرائض ٦١
١٠٥	الإمام المهدي والنحاة	في علم الكلام وأصول الدين ٦٤
١٠٦	أوهام المصنف في عزو بعض الآراء	في المنطق ٦٤
	الفصل الثالث: أصول النحو وشواهد	في الحديث ٦٥
١١٠	في الكتاب	في التاريخ والسير ٦٨
١٠	أصول النحو	في الزهد والتصرف ٦٨
١١٠	السماع والقياس	في الأدب ٧٠
١١٣	الإجماع	

١٢٦	خاتمة الدراسة	١١٣	العلة النحوية عند الإمام المهدي
	توثيق نسبة الكتاب ووصف نسخة	١١٤	الشواهد النحوية
١٣٢	ومنهج التحقيق	١١٥	الآيات القرآنية والقراءات
١٣٥	النسخ المعتمدة في التحقيق	١٧	الحديث النبوي الشريف
١٤١	منهج التحقيق والتعليق	١١٩	أمثال العرب وأقوالهم المأثورة
		١١٩	الشواهد الشعرية

١٢

فهرس الأبواب والموضوعات

فهرس الأبواب والموضوعات

٣٦٥	أسماء الأفعال	الباب الأول: باب ماهية العربية
٣٧٦	المركب المبني	١٧١ وأنواعها
٣٧٧	الأصوات	١٧٩ الباب الثاني: باب الاسم
٣٧٨	النكرة والمعرفة	١٩٠ غير المنصرف
٣٨٩	التنوين	٢٢١ الجمع بالألف والتاء
٣٩٩	الباب الثالث: باب الفعل	٢٢٦ الاسم المنقوص
٤٠١	الماضي	٢٢٩ الاسم المقصور
٤٠٧	نون الوقاية	٢٣١ ما آخره ألف التانيث المقصورة
٤١١	المضارع	٢٣٣ الأسماء الستة
٤١٨	همزتا الوصل والقطع	٢٤٢ المثنى
٤٢٤	الأمر	٢٥٣ الجمع
٤٢٧	نون التوكيد	٢٥٥ جمع المذكر السالم
٤٣٩	الباب الرابع: باب الحرف	٢٦١ جمع التكسير
٤٤٠	الحروف المشبهة بالفعل	٢٦٤ المبني
٤٧٠	الحروف الناصبة للفعل	٢٦٩ المضمر
٤٨٨	حروف الجر	٢٩٩ اسم الإشارة
٥١٩	القسم	٣٠٥ الموصول
٥٢٦	أحكام حروف الجر	٣٣٠ المبني من الظروف
٥٣٠	جوازم الفعل	٣٤٩ الاستفهاميات

٦٧٠	التنازع في العمل	٥٥٠	الحروف غير العاملة
٦٧٥	نائب الفاعل	٥٥٠	حروف الابتداء
٦٧٩	المبتدأ والخبر	٥٥٥	حروف العطف
٦٩٩	الباب السادس: باب المنصوب	٥٧٥	حروف الإيجاب
٧٠٠	المفعول المطلق	٥٨١	حروف التحضيض
٧١٠	المفعول به	٥٨٤	حروف التوقع (قد)
٧٢٤	المفعول فيه	٥٨٥	حروف الشرط (لو)
٧٣٢	المفعول له	٥٨٨	حرفا الاستقبال
٧٣٦	المفعول معه	٥٨٩	حرفا الاستفهام
٧٤٢	الحال	٥٩٣	حروف التأنيث
٧٦٣	التمييز	٥٩٨	حرف التعريف
٧٧٣	المستثنى	٦٠٠	حرف النسب
	الباب السابع: باب المجرور	٦٠٩	حرف الردع (كلا)
٧٩٧	والمجزوم	٦١٠	حرفا التفسير
٧٩٧	الإضافة	٦١٠	الحروف المصدرية
٨١٠	الجزم	٦١١	حروف الزيادة
٨١٥	الباب الثامن: باب العامل	٦١١	الحروف العاملة في حال دون حال
٨١٥	العامل المعنوي	٦١٢	حروف الندبة والنداء
٨١٦	الأفعال الناقصة	٦٢٦	الترخيم
٨٣٤	أفعال المقاربة	٦٣٨	(ما) العاملة عمل (ليس)
٨٤١	أفعال القلوب	٦٤٢	(ان) العاملة عمل (ليس)
٨٤٧	باب أعطى وكسى	٦٤٤	(لا) العاملة عمل (ليس)
٨٤٩	باب أعلم وأرى	٦٦٣	الباب الخامس: باب المرفوع
٨٥١	المتعدي إلى واحد بنفسه	٦٦٣	الفاعل

٩٣٠	عطف البيان	٨٥٢	المتعدي بحرف الجر
٩٣١	البدل	٨٥٢	الفعل المبني للمجهول
٨٣٨	عطف النسق	٨٥٤	فعلا التعجب
٩٤٧	الباب العاشر: باب الخط	٨٦٠	أفعال المدح والذم
٩٥٠	قواعد الخط	٨٦٦	اسم الفاعل
٩٥٠	الممدود	٨٧٨	اسم المفعول
٩٥١	المقصور	٨٧٨	الصفة المشبهة
٩٥٣	المهموز	٨٨٢	اسم التفضيل
٩٥٦	الوصل والقطع	٨٩٤	المصدر
٩٥٨	الزيادة	٩٠٥	العامل من غير المشتق
٩٥٩	الحذف	٩٠٩	الباب التاسع: باب التابع
٩٦٢	الابدال	٩٠	التأكيد
		٩١٧	النعت

١٣

فهرس تفصيلي للمسائل والآراء..

فهرس تفصيلي للمسائل والآراء..

١٧١	الباب الأول: باب ماهية العربية وأنواعها
١٧٣-١٧٢	الكلام عند أكثر المتكلمين، وعند النحاة وأبي هاشم
١٧٤	الكلمة والقول، والتعبير بالكلمة عن الجمل
١٧٤	تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف
١٧٥	مم يتركب الكلام النحوي؟
١٧٩	الباب الثاني: باب الاسم
١٧٩	لغات الاسم، وخلاف البصريين والكوفيين في اشتقاقه
١٨٠	تعريف الاسم
١٨٠	خواص الاسم
١٨٠	الإعراب: ماهيته واشتقاقه
١٨١	مقتضى الإعراب
١٨٢	قد يبنى الاسم لشبه عارض بمبني الأصل
١٨٢	شرط الإعراب ومحلله وعامله
١٨٢	قد يكون الإعراب بحرف، وهو لفظي وتقديري عند ابن الحاجب
١٨٢	تعريف المعرب والمبني من الأسماء
١٨٣	المعرب بالحركات أنواع: الأول المفرد وشبهه
١٨٣	تعليل سبويه اعتوار الحركات والتنوين للاسم المفرد
١٨٤	لا يجتمع التنوين مع التعريفين
١٨٤	لا تنوين في الوقف إلا في النصف فيبدل ألفاً
١٨٤ - ١٨٥	لا حركة في الوقف إلا روماً أو إشماماً أو تضعيفاً أو نقلاً
١٨٦	أبنية المعرب المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي

- ١٨٦ أوزان الثلاثي
- ١٨٧ أوزان الرباعي عند سيبويه ، وما زاده الأخفش منها
- ١٨٨ أوزان الخماسي
- ١٨٨ المزيد فيه ينتهي إلى (٣٠٨) وقيل أكثر من ذلك
- إعراب هذا النوع تقديري عند الزمخشري وابن الحاجب ذا أضيف إلى
- ١٨٨ ياء النفس
- ١٨٩ مذهب ابن الخباز وعبد القاهر الجرجاني في ذلك ورده
- ١٨٩ آراء أخرى وردها
- ١٩٠ النوع الثاني: غير المنصرف
- ١٩٠ تحليل عدم الصرف بمشابهة الاسم للفعل ، وذكر علل منع الصرف
- ١٩٠ المعرفة فرع التنكير ، والمعتبر فيها العلمية فقط
- ١٩١ العجمة فرع لغرابيتها ، وشرطها العلمية في العجمة
- ١٩١ تحرك الأوسط كالحرف الرابع عند الزمخشري وابن الحاجب
- ١٩٢ مذهب الأكثر صرف ساكن الوسط من العجمي كنوح
- ١٩٢ مذهب الزمخشري وعبد القاهر الجرجاني التخيير فيه
- ١٩٣ التأنيث فرع التذكير وشرطه العلمية في ذي التاء
- ١٩٤ يشترط في المؤنث المعنوي الزيادة على ثلاثة أحرف أو العجمة
- ١٩٤ الأكثر على أن تحرك الأوسط كالرابع في ذلك
- ١٩٥ مذهب ابن الأنباري والكسائي التخيير فيه ، ورده
- ١٩٥ مذهب سيبويه والمبرد أن ساكن الوسط من المؤنث المعنوي كمتحركة
- ١٩٦ مذهب الزمخشري وابن الحاجب التخيير فيه
- ١٩٤ المؤنث غير الحقيقي كالقبائل والبقاع والمنقول كالحقيقي
- ١٩٤ يمتنع من المنقول من المذكر إلى المؤنث الرباعي والعجمي مطلقاً
- ١٩٥ ويمتنع ساكن الحشو أيضاً عند الخليل وأبي عمرو
- ١٩٥ مذهب المازني والجرمي وأبي زيد أنه بالتخيير فيه
- ١٩٩ مذهب الزمخشري وابن الحاجب أن صرفه أرجح
- ١٩٥ أسماء السور لها حكم نفسها إن لم تكن من حروف التهجي

- ٢٠٠ الواحد من حروف التهجي له حكم دعد، وتصح حكايته
- ٢٠١ الاثنان منها تجوز حكايته ومنعه
- ٢٠١ الثلاثة فصاعداً تعتبر بأولها
- ٢٠٢ أسماء القبائل والبقاع، وحكمها في الصرف ومنعه
- ٢٠٣ العدل إخراج الاسم عن صيغته الأصلية، وينقسم إلى حقيقي وتقديري
- ٢٠٣ الحقيقي عدد وصفة وتوكيد
- ٢٠٤ العدل كثلاث ومثلث وثلثان
- ٢٠٤ مذهب سيبويه أنه لا يتعدى «رباع» واللغات الثلاث فيها
- ٢٠٥ مذهب المبرد أنه إلى «عشار» وشاهده في ذلك
- علة المعدول الأخرى الصفة عند سيبويه. وعند ابن السراج العدل المعنوي. وعند الزمخشري العدل اللفظي. وعند الكوفيين
- ٢٠٥ التعريف، ورده المصنف
- التسمية تبطل العدلية. وإذا نكر بعد التسمية فمذهب سيبويه منعه من
- ٢٠٦ الصرف، ومذهب الأخفش صرفه
- ٢٠٦ «آخر» منع الصرف للصفة والعدل
- مذهب ابن جني أنه معدول عما فيه «من»، ومذهب أكثر النحويين أنه
- ٢٠٧ معدول عما فيه «أل»، وترجيح الأول
- «جمع» وتوابعه معدول عن «جمع» ساكن الحشو عند الأكثرين وعند
- الفارسي عن «فعالي» أو «فعلاوات»، ورده المصنف علته الثانية
- التعريف الوضعي عند البصريين، والصفة الأصلية عند ابن
- ٢٠٧ الحاجب، والتعريف الإضافي عند الخليل
- العدل التقديري صيغتان: فعل كعمر وفعال، فما آخره راء كحضار مبني
- عند الحجازيين على الكسر وبعض التميميين. وما ليس آخره راء
- فالصفة تبنى اتفاقاً، والعلم يبنى في الحجاز ويعرب في تميم ويمنع
- من الصرف للعلمية والعدل عند الأكثر - وصحح المصنف أن علته
- ٢٠٨ الأخرى التأنيث

- شرط تأثير زيادة الألف والنون في الاسم العلمية وعدم التضعيف، وفي
 ٢٠٩ الصفة انتفاء فعلاؤه، وقيل: وجود فعلي
- هذه الزيادة كالتأنيث بألف مد عند البصريين في النيابة عن علتين، وعند
 ٢٠٩ الكوفيين مع الزيادة علمية في الاسم وصفة في الصفة
- وزن الفعل فرع لفرعية موزونة - وشرط تأثيره الاختصاص أو الغلبة مذهب
 ٢٠٩ الأكثر
- أن لفظ الفعل لا عبارة به. ومذهب الرماني أنه يؤثر
 ٢١٠ التركيب فرع الأفراد. وشرطه العلمية وألا يكون بإضافة ولا إسناد
- الوصف فرع الموصوف. وشرطه أن يكون في الأصل وصفاً
 ٢١١ الجمع فرع الأفراد. والمعتبر صيغة متتهى الجموع
- المنقول إلى المفرد حكمه كحضاجر
 ٢١٣ رأي المبرد في «سراويل»
- رأي سيبويه والفارسي والسيرافي
 ٢١٦ مذهب سيبويه والزمخشري وابن الحاجب والأكثر في «جوار»
- مذهب الكسائي والرماني وأبي زيد فيها، ورده
 ٢١٥ ويحكم بصرفه وتنوينه عند الزجاج، خلافاً لسيبويه والأكثر
- أحكام الممنوع من الصرف
 ٢١٧ لا يجوز منع الصرف للضرورة عند البصريين وأجازوه الكوفيون، ورد
- المصنف ما ذهبوا إليه
 ٢١٨ يصرف غير المنصرف للتناسب
- ما فيه علميته مؤثرة إذا نكر صرف
 ٢١٩ المنقول من وصف إلى علم إذا نكر صرفه الأخفش ومنعه سيبويه
- وللفارسي رأي ثالث فيه
 ٢٢٠ ينجر غير المنصرف بالكسرة إذا أضيف أو عرف باللام. وهو حيثنذ غير
- منصرف لبقاء عليته عند الأكثر
 ٢٢٠ مذهب الزجاج أنه منصرف
- رأي ثالث لابن الخباز، وقواه المصنف
 ٢٢١

- النوع الثالث: الجمع بالآلف والتاء ٢٢١
- المؤنث معنوي ولفظي . وكيفية جمع كل منهما ٢٢٢
- إذا جمع العلم عرف باللام أو الإضافة ٢٢٦
- إذا سمي بهذا الجمع لم ينصرف . وبقي الجر لأنه علم نصبه ٢٢٦
- المجرد عن علامة التأنيث لا يجمع بالآلف والتاء ٢٢٦
- النوع الرابع: المنقوص ٢٢٦
- الثلاثي منه سماعي . والرباعي فصاعداً يبنى من فعله قياساً ٢٢٧
- إذا وصل المنقوص بمتحرك حذفت ياؤه رفعاً وجرّاً لا نصباً وإذا وصل ٢٢٧
- بساكن كسر منه التنوين
- وإذا وقف على النكرة حذفت الياء والتنوين عند سيبويه ٢٢٨
- وعند يونس ثبتت الياء اختياريّاً ٢٢٨
- إذا وصل معرفاً حذفت الياء حيث لقيت ساكناً رفعاً وجرّاً وإذا وقف على ٢٢٨
- المعرف ثبتت الياء ساكنة
- النوع الخامس: المقصور ٢٢٩
- القياس منه ما كان قبل آخر نظيره من الصحيح اللام فتحة ٢٢٩
- والسماعي منه ما لا يعرف له نظير ٢٣٠
- قياسي الممدود ما كان قبل آخر نظيره من الصحيح ألف ٢٣٠
- حكم المقصور أن يتون نكرة في الوصل . ولا يتون معرفة ٢٣٠
- لا تنوين في الوقف اتفاقاً . وألفه مبدلة حيثئذ من التنوين عند المازني .
- وعن اللام عند المبرد والكسائي وابن كيسان . وسيبويه فصل في ٢٣٠ - ٢٣١
- ذلك . وصحح المصنف مذهبه
- النوع السادس: ما آخره ألف التأنيث المقصورة ٢٣١
- الألف الخامسة تأتي لتأنيث أو تكثير، ولا إلحاق ٢٣١
- الرابعة تنقسم إلى مختصة بالتأنيث، وإلى مشتركة بينه وبين الإلحاق ٢٣٢
- في الوقف على هذا النوع لغات: أشهرها تقرير الألف ٢٣٣
- طبعها قلبها واواً، وقيس وفزارة ياء، وشذ قلبها همزة ٢٣

الأسماء الستة

- مذهب الأخفش أن هذه الحروف علامات الإعراب لا نفسه، ومذهب المازني أنها معربة بالحركات، وهذه الحروف إشباع، ومذهب ابن الحاجب أنها حروف إعراب تتبدل بقبوله، ومذهب سيبويه أنها اللامات جعل تبدلها إعراباً مع تقدير الحركات، ومذهب الربيعي أنها اللامات تبدلت للإعلال لا للإعراب ٢٣٣
- مذهب الأكثر أن الأسماء الستة إنما أعربت بالحروف لتكثرها بالإضافة. وقيل: عوضاً عن لاماتها. وقيل: توطئة لإعراب المثني والمجموع بها. وقيل لا لعله. ورده المصنف ٢٣٤ - ٢٣٥
- المبرد يجيز رد اللام فيها. ورد المصنف ما استشهد به على ذلك أصل اللام في أخ وأب وحم وهن واو، وفي فم هاء، وفي ذي ياء إذا صغرت الأسماء الستة أو كثرت أعربت بالحركات ٢٣٩
- اللغات في أخ وأب وفم وحم وهن، وتقرير الأفصح منها ٢٤٠
- مذهب الزجاج وعبد القاهر الجرجاني فأن هنا ليس من المعرب بالحروف ٢٤١
- «ذو» لا يضاف إلا إلى جنس، ولا يضاف إلى مضمّر، ولا يقطع، وما شذ من ذلك ٢٤١

المثني

- معنى الثنية لغة واصطلاحاً، وشواهد ذلك ٢٤٢ - ٢٤٣
- الثنية حقيقية وغير حقيقية ٢٤٤
- قد يطلق المثني على المفرد، وقد يجمع لا ثنية حيث اتفق اللفظ دون الجنس عند الأكثر ٢٤٥
- مذهب الشافعي والجزولي وابن مالك والحريري جواز ذلك ٢٤٦
- تعريف المثني، وتعليل إعرابه بالحروف المخصوصة ٢٤٦ - ٢٤٧
- مذهب سيبويه أن الحرف حرف إعراب، ومذهب الأخفش أنه علامته - ومذهب الكوفيين أنه نفس الإعراب ٢٤٦

- ٢٤٧ في حكم المثنى اثنان وكلا مضافاً إلى مضمير
 كيفية تثنية ما آخره غير ألف قصر أو مد، وما آخره ألف مقصورة، وما
 آخره ألف تأنيث مقصورة، وما آخره ألف منقلبة عن أصلي.
 ٢٤٨ ومذهب الكسائي في ذلك
 ٢٤٩ ترد اللام المحذوفة في التثنية إن عوضت، والمنسية لا ترد إلا نادراً
 ٢٥٠ قد تكون النون في المثنى معتقب الإعراب، وشواهد ذلك
 ٢٥١ قد تفتح النون في الفعل، وشاهد ذلك
 ٢٥١ التثنية تبطل العلمية، فتعوض أي التعريفين
 ٢٥١ قد يثنى الجمعان، وشواهد ذلك
 ٢٥٢ قد يعبر عن التثنية بالمفرد
 ٢٥٢ لا تحذف تاء التأنيث في المثنى إلا نادراً، وشاهد ذلك

الجمع

تعريفه - تقسيم الجمع إلى صحيح ومكسر -

- ٢٥٣ تقسيمه إلى جمع قلة، وجمع كثرة
 ٢٥٤ صيغ القلة منحصرة في خمسة، وما سواها فللكثرة
 ٢٥٣ ونحو «تمر» و«ركب» ليس بجمع في الأصح
 جمع المذكر السالم: تعريفه، وشروطه، وما خالف منه القياس،
 ٢٥٥ ومجيء نونه معتقب الإعراب، وشواهد
 لا يجمع كذلك ما كان من الصفات على وزن أفعل فعلاء، ولا فعلان
 فعلى. وأجاز ذلك ابن كيسان، واستشهد له، ورد المصنف ما
 ذهب إليه
 ٢٥٦ - ٢٥٥ لا يجمع ذلك ما أنت بالثناء، وأجازه الكوفيون
 ٢٥٧ كيفية الجمع في الصحيح والمعتل بالألف والواو والياء
 ٢٥٩ الجمع يذهب العلمية فيعوض الاسم أي التعريفين
 ٢٥٩ كيفية جمع المركب

- ٢٦٠ كيفية جمع المبني عند سيويه وعند المبرد
- ٢٦٠ - ٢٦١ كيفية جمع الممزوج والمضاف
- إذا أضيف هذا الجمع إلى ياء النفس فهو معرب لفظاً ومذهب ابن الحاجب أنه معرب تقديرأ، ورده الإمام المهدي
- ٢٥٩ قد تحذف نونه لقصر الصلة، واعتباطاً، وشواهد ذلك
- ٢٦٠ قد يعبر به عن المفرد، وشاهد ذلك
- ٢٦١ جمع التكسير: تعريفه. الثلاثي منه قياسي، وما عداه سماعي
- ٢٦٢ كيفية التكسير في الرباعي والخماسي
- ٢٦٢ إعرابه بالحركات. قد يعود الضمير إليه مفرداً، وشاهد ذلك
- ٢٦٣ قد يجمع تصحيحاً إلا صيغة تنتهي الجموع، وما شذ من ذلك
- ٢٦٣ التكسير يرد المفرد إلى أصله
- ٢٦٣ ما لا تكسير له جمع تصحيحاً
- ٢٦٤ قد يأتي التكسير ولا مفرد له

المبني

- ٢٦٤ تعريف البناء لغة واصطلاحاً
- ٢٦٥ - ٢٦٤ ألقاب الحركات المبني عند البصريين وعند الكوفيين
- الإعراب أصل في الاسم دون الفعل عند البصريين. وعند الكوفيين هو
- ٢٦٥ أصل فيهما
- ٢٦٦ - ٢٦٧ أسباب البناء
- ٢٦٨ جملة المبنيات أحد عشر
- ٢٦٨ أصل البناء على السكون. وقد يكون على حركة لعارض

المضمر

- ٢٦٩ سبب تسميته مضمرأ، وشواهد ذلك
- ٢٧٠ أقسام المضمر
- ٢٧٠ مراتب المنفصل المرفوع

- الاسم من «أنا» الهمزة والنون فقط عند البصريين وعند الكوفيين هو
 ٢٧١ يكماله الاسم، وشواهدهم، وردھا
- الخلاف في سبب بناء «نحن» على الضم. ذكر مذاهب المبرد والأخفش
 ٢٧٣ وتعلب والزجاج وقطرب في ذلك
- خلاف البصريين والكوفيين في الضمير من «أنت»
 ٢٧٣ خلافهم في الاسم من ضمير الغائب
- ٢٧٤ اللغات في «أنا»، ولغات تميم وقيس فيها
- ٢٧٥ ضمير الفصل: لا يصح إلا بين معرفتين أو مقاربهما. ويجب مطابقتها
- ٢٧٧ للسابق في الأفراد وفرعيه، والتذكير وفرعه
- ٢٧٨ البصريون يسمونه فعلاً، والكوفيون عماداً
- لا محل لضمير الفصل من الإعراب عند البصريين، وهو اسم. وعند
 ٢٧٨ الكوفيين يعرب تابعاً للسابق، وهو حرف عند الخليل
- بعض العرب يجعله مبتدأ. وقد تليه لام الابتداء. وقد تغني عنه لام
 ٢٧٩ الجنس للحصر
- يجب دخوله بعد صفة المبتدأ. ولا يدخل أن تقدم الخبر على المبتدأ إلا
 ٢٧٩ - ٢٨٠ عند الكسائي
- أصل ميم أنتم وأنتما وأنتن
 ٢٨٠ ضمير الشأن والقصة. وتسميته ضمير المجهول عند الكوفيين
- ٢٨١ يصح منفصلاً مرفوعاً بالابتداء، ومنصوباً بارزاً، ومستتراً جوازاً
- ٢٨١ ووجوباً، وشاهد ذلك
- سبب تسكين آخر الفعل مع ضمير المتكلم والمخاطب وغائب جماعة
 ٢٨٣ النساء
- ٢٨٣ المتصل المرفوع فاعل أبدأ، ولا يصح انفصاله
- الخلاف في «أيا»: مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمازني
 والفارسي أنه اسم مضممر مذهب سيبويه والأخفش في أحد قوله أن
 الياء والكاف والهاء اللواحق به حروف زيدت لتدل على التكلم

- والخطاب والغيبة. ومذهب الخليل والمازني والأخفش في قوله
 ٢٨٥ - ٢٨٤ الآخر أنها أسماء ضمائر مضاف إليها «ايا»
- مذهب الزجاج والسيرافي أن «ايا» مظهر مضاف إلى مضممر
 ٢٨٧ - ٢٨٦ ومذهب بعض الكوفيين والإمام يحيى بن حمزة أنه كله اسم مضممر
 ٢٨٥ ومذهب الجوهري أنه اسم ظاهر لازم للنصب كسبحان
 ٢٨٦ ومذهب ابن كيسان وبعض الكوفيين أن الضمائر ما بعد «ايا» و«ايا»
 ٢٨٦ دعامة لتلك الضمائر. وهو الأقرب عند المصنف
 ٢٨٧ يأتي المنفصل المنصوب مفعولاً، أو تابعاً له أو للمجرور
 وقد يجيء تحذيراً معمولاً لفعل يجب حذفه. ويجب بينه وبين المحذر
 ٢٨٧ منه رابط من الواو أو «من»
 يغني عن «إياك» تكرار المحذر منه. ويغني تكرار «إياك» عن الواو،
 ٢٨٨ وشواهد ذلك
- الإغراء نقيض التحذير. وقد يكون بالتكرار
 ٢٩٠ المتصل المنصوب مفعول مطلقاً، والظاهر بعده يرتفع بالفاعلية ما لم
 ٢٩٠ يكن تابعاً.
- ولا يغير له آخر الفعل
 ٢٩١ المجرور لا يكون إلا متصلاً، ومراتبه كمراتب ما قبله
 ٢٩١ لام الجر مع المضممر مفتوحة إلا مع ياء النفي
 ٢٩١ أصل الضمائر الاستتار، ويجب في مواضع
 ٢٩٢ إذا تعذر الاستتار وجب الانفصال، وذلك في ستة أحوال
 ٢٩٣ خلاف البصريين والكوفيين في وجوب انفصال الضمير إذا جرى
 ٢٩٣ الوصف على غير من هو له
- قد ينفصل الضمير لغير تعذر اتصال، وشاهد ذلك
 ٢٩٤ إذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعاً فإن قدم الأعراف منهما خير
 ٢٩٤ في الثاني
- بين الاتصال والانفصال. وإلا فهو منفصل. وما شذ من خلاف ذلك
 المختار في خبر باب «كان» الانفصال، وما شذ من خلاف ذلك
 ٢٩٥ - ٢٩٦

الاسم الموصول

- تعريفه، ومعنى افتقاره إلى الصلة والعائد ٢٩٧
- دليل اسميته، وصيغته، ولغات «الذي» ٢٩٧
- لغات المثني منه ٣٠٨
- لغات «الذين» في عقيل وهذيل ٣٠٩
- الأولى واللاؤون ٣١٠
- جاء في صيغة جمع المؤنث عشر لغات ٣١١
- ل«من» خمسة أقسام، وشواهدا ٣١١
- تأتي زائدة عند الكوفيين، ومنعه البصريون ٣١٣
- اختصاصها بأولي «العلم»، وتأتي لغيرهم تغلياً ٣١٣ - ٣١٤
- أقسام «ما» واختصاصها بغير أولي العلم ٣١٥
- قد تستعار لمن يعلم، وهي عند الزمخشري للعموم ٣١٦
- أقسام «أي» و«أية» ٣١٧
- انفرد الأخفش بأنها تكون نكرة موصوفة ٣١٧
- الألف واللام لمن يعلم ولمن لا، وتختص اسمي الفاعل والمفعول «ذو» موصول عند الأكثر، وهي لازمة للواو. وقد تعرب على رأي ٣١٨
- ابن الدهان كالتي بمعنى صاحب، ورده المصنف ٣١٨
- «ذا» مع «ما» موصول. ولا موصول من صيغ الإشارة غيره عند ٣١٩
- البصريين خلافاً للكوفيين ٣١٩
- جواب «ماذا» إذا كان بمعنى الذي، وإذا كان بمعنى أي شيء ٣٢٠
- صلة الموصول لازمة له. وهي إما مفرد، وليس إلا صلة بالألف واللام ٣٢٠
- اسم فاعل أو مفعول، أو جملة ٣٢٠
- صلة «أي» مبنية عند أكثر البصريين، معرفة عند الخليل والجزمي. ٣٢١ - ٣٢٢
- وفصل بعضهم في ذلك ٣٢٢
- الصلة الجمالية اسمية أو فعلية أو شرطية أو حرفية ٣٢٣

- يشترط تقدم علم المخاطب بمضمونها، وكونها خبرية أو في حكمها،
 ٣٢٣ وحصول عائد منها إلى الموصول
 ٣٢٣ يمتنع حذف العائد الفاعل لا المبتدأ إن طالت الجملة
 ٣٢٤ يجوز حذف العائد المنصوب مطلقاً، وفي المجرور تفصيل
 لا تقدم الصلة على الموصول، ولا يفصل بينهما إلا بمعمول الصلة أو
 ٣٢٥ - ٣٢٤ بمعطوف عليه
 ٣٢٦ قد تحذف الصلة وجوباً فيما عظم عند المخبر، وجوازاً مع القرينة
 ٣٢٧ قد يحذف الموصول جوازاً عند الكوفيين إلا «الذي»
 ٣٢٨ قد يخبر بالموصول وعنه، ويكون فاعلاً ومفعولاً ومجروراً
 ٣٢٨ طريقة الإخبار بالذي

الظروف المبنية

- «إذ» عبارة عن الزمان الماضي، وبنيت لشبه الحرف لفظاً، وتضاف إلى
 ٣٣٠ الجملتين الاسمية والفعلية
 ٣٠ قد يضاف إليها، وتلزم النصب محلاً بالظرفية أو المفعولية
 ٣٣١ قد تعوض مما تضاف إليه تنويناً، وقد يعلل بها
 ٣٣١ «إذا» للمستقبل، وبنيت لتضمنها معنى حرف الشرط
 لا تضاف إلا إلى الفعلية عند سيويه. وعند الأخفش تضاف إلى الاسمية
 ٣٣٢ والفعلية، ورده المصنف
 ٣٣٢ صيغ المضمر ستون، وكلها مبنية، وكلها معارف
 ٣٣٣ قد يجيء المظهر موضع المضمر، وشاهد ذلك
 ٣٣٤ لا بد للغائب من مفسر متقدم تحقيقاً أو تقديرأ
 ٣٣٥ قد يكون الضمير مبهماً، وهو حيثئذ نكرة عند البصريين خلافاً للكوفيين

أسماء الإشارة

- ٢٩٩ تعريفها وصيغها
 ٢٩٩ لغات «تا»، والمثنى منها

- لغات «أولاء» ٣٠٠
- مدلولات صيغ الإشارة ٣٠١
- دليل اسمية أسماء الإشارة ٣٠١
- قد تعمل النصب . وقد يتصل بها هاء التنبيه وكاف الخطاب ٣٠٢
- سماها طاهر بن بابشاذ مبهمة ٣٠٢
- دلالتها على القرب والتوسط والبعد . وقد يشار إلى القريب بآلة البعيد ٣٠٢
- تعظيماً ، وقد يعكس ، وشواهد ذلك ٣٠٢
- المعاني كالبعيد ، وشواهد ذلك ٣٠٣
- قد يستعمل المفرد للجمع ، وخطاب الواحد للجماعة ، وشواهد ٣٠٣
- قد يشار إلى المكان قريباً وتوسطاً وبعداً . وقد يشار به «هنا» إلى الزمان ، وشواهد ٣٠٤
- لا يجمع بين التي التنبيه والبعد ٣٠٤
- كافات الخطاب مع أسماء الإشارة حروف لا أسماء ٣٠٥
- لا يجزم به «إذا» وما جاء من ذلك شاذ ٣٣٣
- دخول الفاء في جوابها لأجل معنى الشرط ٣٣٤
- العامل فيها جوابها عند الأكثر ، وشرطها عند ابن الحاجب ٣٣٤
- قد تأتي للمفاجأة ، ولمجرد الظرفية ٣٣٥
- علة بناء «أمس» على الكسر . وقد يمنع الصرف ٣٣٥
- علة بناء «الان» عند الزجاج ، وعند سيويه ، وعند الجرمي ، وعند الفراء . وهو معرب على رأي ٣٦
- علة بناء «قط» ولغات ٣٣٧
- «عوض» نقيضة «قط» وبنيت كما بنيت «قط» ٣٧
- لغات «عوض» ٣٣٧
- الغايات : «قبل» و«بعد» و«خلف» و«يمين» و«فوق» ومقابلاتها تعرب إن أضيفت أو قطعت ، وتبنى إن نويت الإضافة وتحرك بالضم ٣٣٧
- «من عل» مثل «فوق» ، وقد يكسر ويفتح ٣٣٨

«لا غير» و«ليس غير» ملحقة بالغايات

- ٣٣٩ «مذ» و«منذ» للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر
لهما في الاسمية معنيان. والمرفوع بعدهما خبر عند الأكثر. وعند
٣٤٠ السيرافي والزجاج مبتدأ وهما خبره، ورده المصنف
٣٤١ - ٣٤٠ ومذهب بعضهم أن ما بعدهما يرتفع بالفاعلية، ورده أيضاً
جاءتا حرفي جر والمعنيان بحالهما. ويتعين الجر بهما في الحاضر،
٣٤١ وفي نحو «مذ حين» و«مذ زمان» عند المصنف وله شاهد في ذلك
و«منذ» مفردة عند البصريين، مركبة عند الكوفيين على خلاف بينهم فيما
٣٤٢ تركبت منه، ورده الإمام المهدي
٣٤٢ المضاف إلى غير متمكن هو المضاف إلى الجمل
الجملة التي أولها حرف أو فعل ماض يجوز بناء ما أضيف إليها اتفاقاً.
والاسمية والفعلية التي أولها مضارع يجب إعراب ما أضيف إليهما
٣٤٣ عند بعض البصريين. ويجوز بناؤه عند الكوفيين وبعض البصريين
«بين» مبنية حيث أضيفت إلى جملة، وإن أضيفت إلى مفرد أعربت حتماً
٣٤٣ وإذا أضيفت إلى مصدر جاز جره ورفع، وشاهد ذلك
٣٤٤ ويتعين رفعه إذا كان معرفاً باللام، أو لحقتها «ما»
٣٤٤ «مع» معربة، لكنها ذكرت مع الظروف المبنية لملازمتها الإضافة. وهي
ظرف مكان بمعنى «أمام» عند الخليل وعند بعضهم هي حرف إن
سكنت، وشاهد ذلك، ورده المصنف
٣٤٥ إذا قطعت عن الإضافة فلا ظرفية، وهي حينئذ بمعنى جميعاً
٣٤٦ «لدى» ظرف مكان، وهي عند قيس معربة
٣٤٦ لغات «لدى»
«حيث» ظرف مكان. حكى الكسائي عن فقفس إعرابها. ولا تضاف
٣٤٧ إلى مفرد إلا المصدر قليلاً، وشاهد ذلك
٣٤٨ وقد تخرج عن الظرفية إلى المفعولية، وشاهد ذلك
٣٤٩ وقد تأني زمانية، وشاهد ذلك

الاستفهاميات

- «من» اسم، ويجب تصديرها، وبنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام ٣٤٩
- الحكاية بـ«من» وتفصيل مسائلها ٣٤٩
- «ما» لغیر أولي العلم. وقد تأتي للتعظيم أو للتحقير ٣٥٣
- قد تحذف ألفها مع حرف الجر وتبقى فتحة الميم ٣٥٤
- الكوفيون يجيزون تسكين الميم بعد حذف الألف ٣٥٥
- وقد قلب ألفها هاء في الوقف ٣٥٥
- الحكاية بها، وتفصيل مسائلها ٣٥٥ - ٣٥٦
- «كم» اسم. وهي مفردة عند البصريين، مركبة عند الكوفيين ٣٥٧
- «كذا» كناية عن العدد خبراً فقط ٣٥٨
- «كيت» و«ذيت» كناية عن الحديث ٣٥٨
- مذهب الأندلس أن «كم» مشتركة بين المفرد والثنى والمجموع ٣٥٩
- مميز «كم» الاستفهامية مفرد منصوب، وإعراب جوابها كإعرابها ٣٥٩
- لا يعمل حرف الجر محذوفاً لضعفه، وشذ ما ورد من شواهد ذلك ٣٦٠
- يجوز فصل مميز «كم» الاستفهامية. وقد يحذف ٣٦٠
- «كم» الخبرية لها المصدر كالاستفهامية، وهي للتكثير، ومميزها مجرور، ويصح مفرداً ومجموعاً، ولا يفصل مميزها إلا مع دخول «من» عليه. وأجازه الكوفيون دون ذلك ٣٦٠ - ٣٦١
- ويجوز فيما يليها الرفع والنصب والجر، وشاهد ذلك ٣٦٢
- «كأي» في معنى «كم» الخبرية، وهي معربة لازمة لمن ٣٦٣
- «كيف» سؤال عن الحال ٣٦٤
- «أين» سؤال عن المكان ٣٦٤
- «أيان» عن الحادث المستعظم ٣٦٤
- «أنى» سؤال عن الجهة ٣٦٤
- «متى» سؤال عن الزمان ٣٦٤

أسماء الأفعال

- ٣٦٥ تعريفها، وعلة بنائها، ودليل اسميتها
محلها رفع بالابتداء عند ابن الحاجب، والنصب بالمصدرية عند
- ٣٦٧ الفارسي
وهي نوعان: قياسي وهو «فعال» فيصح بناؤه من كل ثلاثي مجرد،
وسماعي، وهو ما عدا ذلك، وما بني من الرباعي، ومذهب
الأخفش الصغير أن أسماء الأفعال من الرباعي قياس أيضاً
- ٣٦٨ - ٣٦٧ تأتي بمعنى الأمر، وبمعنى الخبر
- ٣٦٩ في «أف» لغات
- ٣٧٠ تعدي أسماء الأفعال ولزومها بحسب فعلها
- ٣٧٠ «رويد» إن أريد به المصدر أعرب مفرداً أو مضافاً
- ٣٧١ بعضها يلزم التعريف كبه وآمين
- ٣٧١ وبعضها يلزم التنكير كأياها وويها وواها
- ٣٧٢ وقد يجوز الأمران في بعضها
- ٣٧٣ لفعال أقسام: اسم فعل، واسم مصدر، وصفة معدول بها عن اسم
- ٣٧٣ فاعل، وعلم للأعيان
- مذهب البصريين أن (هلم) مركبة من (ها) التنبيه و(لم)، ومذهب
- ٣٧٥ الكوفيين أنها مركبة من (هل) و(أم)
- ٣٧٦ ولا تلحقها علامة تنبيه أو جمع أو تأنيث في الحجاز، وتلحقها في تميم

المركب المهني

- إذا تضمن الثاني منه حرفاً بنياً جميعاً على الفتح، وإن لم يتضمن الثاني
- ٣٧٦ حرفاً أعرب الثاني وبني الأول على الفتح في الأفصح

الأصوات

- ٣٧٧ تعريفها: المركب مع صوت يبنى لأجل الصوت وممازجته

النكرة والمعرفة

- مراتب النكرة ٣٧٨
- مراتب المعارف: أعرفها عند أكثر البصريين المضمّر، وتعليل سيبويه
لذلك، ثم العلم أعرف من الإشارة، ثم اسم الإشارة أعرف من ذي
اللام، ثم ذو اللام أخص من المضاف ٣٧٩ - ٣٧٨
- صحح الإمام المهدي أن مرتبة المضاف مرتبة ما أضيف إليه ٣٨٠
- مذهب السيرافي أن أخصها العلم ثم المضمّر ثم الإشارة ٣٨١
- ابن السراج: الإشارة إلى المضمّر ثم العلم ٣٨٢
- الكوفيون: المضمّر ثم الإشارة، ثم العلم ٣٨٢
- أعرفية الموصول كلفظ الإشارة، وتعليل ذلك ٣٨٢
- تعريف العلم. يفتقر إليه الثقلان والملائكة. قد يوضع لمعنى كسبحان،
ولجنس كأسامه، وأكثره لخاص كزيد ٣٨٣ - ٣٨٤
- يدخله التركيب مزجاً، أو إضافة ٣٨٥
- قد يجيء كناية عن أعلام الأناسي وأعلام غيرهم ٣٨٦
- قد تدخله اللام لازمة وجائزة، وشذوذاً ٣٨٧ - ٣٨٨
- تلزّمه اللام مثنى ومجموعاً ٣٨٩

التنوين

تعريفه

- يأتي عوضاً عن إعلال عند المبرد، وللمقابلة عند الأكثر. مذهب
الزمخشري والرعي أن تنوين المقابلة للتمكين ٣٩٠
- ومذهب بعضهم أنه عوض عن الفتحة التي منعها. وقيل صرف
للضرورة ٣٩١
- أجاز المبرد والزجاج حذف هذا التنوين من العلم مع بقاء الكسرة ٣٩١
- قد يأتي للترنم في الشعر المقيد، وفي المطلق، وشواهد ذلك ٣٩٢ - ٣٩٣
- ويكسر للساكنين، ويحذف من العلم الموصوف بآين ٣٩٥

٣٩٦

لا صورة للتونين في الخط

الباب الثالث: باب الفعل

تعريفه

- ٣٩٩ - ٤٠٠ ينقسم إلى ماضٍ ومستقبل اتفاقاً، وحال عند البصريين لا الكوفيين
- ٤٠١ الماضي: تعريفه، وعلة بنائه على الفتح
- ٤٠١ ينقسم إلى ماضٍ لفظاً ومعنى، وماضٍ معنى فقط
- ٤٠١ وينقسم إلى مجرد ومزید وكل منهما ثلاثي ورباعي
- ٤٠٢ أوزان الثلاثي المجرد، والرباعي المجرد
- ٤٠٢ أوزان مزيد الثلاثي
- ٤٠٣ الإلحاق الاصطلاحي - تعريفه ودليله
- ٤٠٤ حروف الزيادة، ومجيئها أولاً وحشواً وأخيراً
- ٤٠٤ بم يعرف الزائد؟ وبم يعبر عنه؟
- ٤٠٥ حكم آخر الماضي وأوله
- ٤٠٦ - ٤٠٧ كيفية بنائه للمفعول

نون الوقاية

- ٤٠٧ - ٤١٠ دخولها واجب، أو مختار، أو مكروه
- ٤١١ المضارع: تعريفه
- ٤١١ وقوعه مشتركاً من علل مشابهته للاسم عند ابن الحاجب
- هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال عند الأكثر وعند بعضهم
- ٤١١ العكس، وعند ابن الحاجب هو مشترك
- ٤١٢ لكل ماضٍ مضارع إلا لخمسة الغير متصرفة
- ٤١٣ حركة حرف المضارعة
- ٤١٣ اتفاق حركة العين في الماضي والمضارع في أفعال معدودة
- تكسر فيها في أربعة عشر فعلاً، نقل ابن يعيش أنه لم يسمع الاتفاق في
- ٣١٤ الكسر في غيرها

- ٣١٤ قد يختلفان عند الإمام المهدي في بعض ما ذكر
٤١٥ اختلاف حركة العين أكثر
٤١٦ حكم المضارع الإعراب . تقدير الحركات على آخره في صور
٤١٦ إسناده إلى الضمائر
٤١٧ تصرف الأفعال

همزتا الوصل والقطع

- ٤١٨ موضع دخول الوصلية في الأسماء
٤١٩ همزة (أيمن الله) وصلية عند البصريين خلافاً للكوفيين
٤٢٠ لغات (أيمن الله)
٤٢٠ تختص الوصلية من الحرف لام التعريف وميمه
تجتلب الوصلية متحركة عند الأكثر، ساكنة عند ابن جني ثم تحرك
٤٢٠ للساكنين . ورده الإمام المهدي
٤٢١ حركتها الكسر في الاسم غالباً، والفتح في الحرف، والضم في الفعل
٤٢٢ تحذف في الدرج حتماً، ومع همزة الإستفهام جوازاً
٤٢٣ القطعية أصلية وزائدة، ولا تحذف في الدرج
٤٢٤ فعل الأمر:
٤٢٤ - ٤٢٦ ينقسم إلى معرب اتفاقاً، ومبني عند البصريين لا الكوفيين

نون التأكيد

- ٤٢٧ تنقسم إلى خفيفة ساكنة، ومشددة مفتوحة
تختصان بالطلبليات، وتقلان في النفي، وتجان مع مثبت القسم،
٤٢٨ وتكثران مع «أن» الشرطية و«ما»، ولا تدخلان على الاسم إلا نادراً
٤٢٩ حكم ما قبلهما صحيحاً ومعتلاً
٤٣٠ المشددة تختص بثبوتها وقفاً، والمخففة تحذف فيه
٤٣١ المفتوح ما قبلها تقلب ألفاً
٤٣٢ تحذف المخففة للساكنين

- ٤٣٤ لا تدخل فعل الاثنين وجماعة النساء، وأجازه يونس
٤٣٥ - ٤٣٦ خواص الفعل من أوله، ومن آخره، ومن جملته، ومن معناه

الباب الرابع: باب الحرف

- ٤٣٩ تعريفه، وممّ أخذ؟
٤٤٠ ينقسم إلى عامل وغير عامل وعامل في حال دون أخرى

الحروف المشبهة بالفعل

- ٤٤٠ عملها، وعلّة تقديم منصوبها على المرفوع
٤٤١ أحكامها العامة ستة
٤٤٢ مذهب ابن درستويه أن «ما» لا تكف «أن» عن العمل
٤٤٣ أجاز بعض الكوفيين نصب الجزأين بها
٤٤٤ - ٤٤٥ المواضع التي اختصت بها «أن» المكسورة
٤٤٨ المواضع التي تصلح للمفتوحة والمكسورة
٤٤٩ تختص المكسورة بجواز العطف على محل اسمها بالرفع
يشترط البصريون لذلك تقدم الخبر على العطف، ولا يشترطه
٤٥٠ الكوفيون، ولهم أدلة على ذلك أجاب عنها سيبويه
٤٥١ - ٤٥٢ للفراء تفصيل في هذه المسألة
٤٥٣ للمفتوحة بعد العلم حكم المكسورة في ذلك
نقل ابن مالك عن الزجاج والجرمي والفراء أن التأكيد والصفة وعطف
البيان كالتنسيق فيما يجوز ويمتنع من ذلك، والأكثر من منعوه في
الصفة
٤٥٣
٤٥٤ «لكن» مثل «أن» في هذا الحكم
وتختص «أن» بجواز دخول لام التأكيد في خبرها، وعلى معموله إن
٤٥٥ تقدم. وعلى اسمها إن تأخر
٤٥٥ وقد تدخل عليها مع قلب همزتها هاء

قد تخفف «أن» فتلغى غالباً. ولا تدخل عند البصريين حينئذ على فعل غير أفعال المبتدأ والخبر، وأجاز ذلك الكوفيون، ورد شاهدهم

٤٥٧ - ٤٥٦

الإمام المهدي

٤٥٨

تأتي «أن» المخيفة مؤكدة، وشرطية، وزائدة، ونافية

٤٥٨

تختص «أن» المفتوحة بوقوعها موقع المفرد

٤٥٩

وقد تخفف فتعمل في ضمير شأن مقدر

يجوز دخول المخففة على الجمل الاسمية، وعلى الفعل مع السين أو

٤٦٠

سوف أو قد أو لو أو حرف النفي

٤٦٠ - ٤٦١

المفتوحة المخففة تأتي مؤكدة، ومصدرية، وزائدة، ومفسرة

٤٦١

وقد قلب همزتها عيناً

٤٦٢

وتأتي المشددة بمعنى لعل

تختص «كأن» بمعنى التشبيه. وهي في نحو «كأنك قائم» للشك عند

٤٦٢

الزجاج لا للتشبيه، خلافاً للأكثر

٤٦٣

قيل: وقد تأتي للتحقيق. وأول الفارسي ما ورد من شواهد ذلك

٤٦٤

وتخفف فيجوز إلغاؤها. وقد تعمل في الحال

تختص «لكن» بمعنى الاستدراك، ويجب توسطها بين كلامين متغايرين

٤٦٥

معنى

٤٦٦

وأجاز بعضهم دخول اللام في خبرها

٤٦٧

ويجوز معها الواو. وتخفف فتلغى حتماً

٤٦٧

تختص «ليت» بمعنى التمني، ويصح تعليقه بالمستحيل

وتختص بإطراد جواز نصب جزأيها، والثاني منصوب حينئذ بالحالية

٤٦٨

عند البصريين، وبكان مقدرة عند الكسائي، وبها عند القراء

تختص «لعل» بإفادة الترجي في كلامنا. واختلف في كلام الله تعالى،

فقال سيويه هي دعاء لنا إليه، وقال الفارسي وتعلب هي للتعليل،

٤٦٨

ورده الإمام المهدي

٤٦٩

قد تدخل على «أن» المفتوحة. وقد تنصب الجزأين، وشذ الجربها

٤٧٠

وفيهما لغات

الحروف الناصبة

- ٤٧٠ توجيه عملها النصب
- ٤٧٠ العامل منها عند الخليل «أن» مفردة أو مركبة أو مقدرة
- ٤٧١ - ٤٧٢ اختصت «أن» بأمور، وشذ الجزم بها
- ٤٧٣ «لن» لتأييد النفي عند الإمام المهدي. وهي عند الأكثر مفردة، وعند الخليل مركبة من «لا» و«أن». وشذ الجزم بها
- ٤٧٤ - ٤٧٥ تختص «إذن» باشتراط أمرين
- ٤٧٦ - ٤٧٧ ويلزمها معنى الشرط عاملة وملغاة. وتدخل اللام في جوابها لذلك، وكذا الفاء
- ٤٧٨ تختص «كي» بكون ما بعدها علة لما قبلها
- «حتى» بمعنى «كي» أو «إلى أن». وقد تقلب حاؤها عيناً لا تنسب إلا
- ٤٧٨ مستقبلاً أو حكايته
- ٤٧٩ لام «كي» مثلها في التعليل. وشذ الجزم بها
- ٤٨٠ لام الجحد تأتي بعد النفي لكان. ولا يغير المعنى حذفها
- ٤٨٠ - ٤٨٢ تختص الفاء باشتراط السببية بين سابقها ولحقها
- ٤٨٣ - ٤٨٤ تختص الواو باشتراط المعية، وكون سابقها كسابق الفاء
- ٤٨٥ - ٤٨٨ تختص «أو» باشتراط إفادتها معنى «إلى أن». وعند سيويه «إلا أن» أيضاً

حروف الجر

- ٤٨٨ سبب تسميتها حروف الجر
- ٤٨٩ مسوغ عملها، وتعريفها، وتعدادها
- «من» لابتداء الغاية في المكان اتفاقاً، وفي الزمان عند الكوفيين
- ٤٨٩ والبصريين
- ٤٨٩ - ٤٩٩ وتكون لغاية المفعول عند ابن السراج خلافاً للأكثر
- ٤٩١ من أنواع الابتدائية التفضيلية عند ابن الحاجب

- وتأتي للتبعيض، ولبیان الجنس، ولا تتعدى هذه الأربعة عند الأكثر.
وعند سيويه التبعية تبنية فهي ثلاثة. وعند المبرد كلها ترجع إلى الابتداء
- ٤٩٢
- ٤٩٣ - ٤٩٤ آراء الإمام المهدي في معاني «من» في بعض الآيات الكريمة
- ٤٩٥ «إلى» للانتهاء، وفي دخول الحد في المحدود خلاف
- ٤٩٥ وتأتي بمعنى «مع»، وتحتمل التضمن في ذلك
- ٤٩٦ «حتى» مختصة بأن مجرورها آخر جزء مما قبلها
- ٤٩٦ أجاز المبرد دخولها على المضممر
- «في» للظرفية. وتكون بمعنى «على»، وبمعنى الباء، وبمعنى «إلى»
- ٤٩٧ - ٤٩٨ وبمعنى «مع». ويمكن رد الجميع إلى الظرفية
- الباء للاتصاف، وللإستعانة، وللمصاحبة، وللمقابلة، وبمعنى «في»
- ٤٩٩ - ٥٠١ وسببية، وبمعنى «عن» أو «من» وللتعدي، وزائدة قياساً، وسماعاً
- ٥٠٢ اللام للاختصاص بالملك، وبالإستحقاق، وبالصلاحية
- وتأتي للعاقبة، وتعليلية، ولتقوية العمل، وبمعنى «إلى»، وزائدة،
- ٥٠٣ - ٥٠٥ وبمعنى «عن»، وبمعنى الواو، وبمعنى «في» أو «قبل» أو «بعد»
- «رب» يجب تصدرها اتفاقاً. وهي عند البصريين حرف، وعند الكوفيين اسم. وفيها لغات. ومعناها القليل
- ٥٠٦ - ٥٠٧ تختص «رب» بالنكرة، ويجب حذف متعلقها حيث تنبى عنه صفة
- ٥٠٨ مجرورها، ووصف مجرورها باسم نكرة
- تلتحقها «ما» فتدخل على الجمل. وتدخل على ضمير غائب فيميز
- ٥٠٩ بنكرة. وعند الكوفيين تصح مطابقتها المميز
- ٥١٠ واو «رب» وفاؤها تعملان بتقديرها خلافاً للكسائي وابن السراج
- ٥١١ «عن» للمجازاة حقيقة ومجازاً. وقد تدخل عليها «من»
- ٥١٢ «على» للإستعلاء حقيقة أو مجازاً. وقد تدخل عليها «من»
- ٥١٣ كاف التشبيه حرف لوقوعها صلة. وقد تدخل عليها «عن»

- إذا دخلت عليها «مثل» فهي زائدة اتفاقاً. وفي العكس خلاف. فمذهب
 الزواج وأبي البقاء وغيرهما أنهما زائدة، ومذهب الزمخشري أن
 نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل ٥١٤
 قد تدخل عليها الكاف فتكون اسماً ٥١٥
 أجاز المبرد دخولها على المضمّر ٥١٦
 «حاشا» حرف جر عند البصريين، فعل عند الكوفيين ٥١٧
 إن دخلت على لام فهي مصدر عند الزمخشري، اسم فعل عند ابن
 الحاجب ٥١٨
 «خلا» و«عدا» حرفان أن جربهما، فعلان أن نصب بهما ٥١٩

القسم

- تعريفه، آلاته، أمها الباء لبروز الفعل معها، ولدخولها على المضمّر،
 والسؤال بها ٥١٩
 الواو بدل عن الباء، والتاء بدل عن الواو ٥٢٠
 أجاز الأخفش عملها في غير اسم الله تعالى ٥٢٠
 اللام مختصة بما فيه معنى التعجب. و«من» مختصة بلفظ «ربي». وقد
 تضم ميمها. وقيل هي إحدى لغات «أيمن» ٥٢٠
 جواب القسم - أقسامه - لزوم «قد» مع مثبت الماضي، واللام ونون
 التوكيد مع مثبت المضارع ٥٢١
 شذ فقد النون، وفقد اللام ٥٢٢ - ٥٢٣
 يجوز حذف الجواب إن كان حشواً، أو تقدمت الجملة عليه ٥٢٣
 إذا تعدد المقسم به الواو فالأولى للقسم، والأخرى للعطف ٥٢٤
 قد يحذف حرف القسم ولا عوض عنه. وقد يعوض منه «ها» التنبيه.
 وأعماله مع التعويض أقوى، ومع عدمه أضعف ٥٢٤ - ٥٢٥

أحكام حروف الجر

- لا تعمل محذوفة إلا في اسم الله تعالى، وعند الكوفيين مطلقاً ٥٢٦

- ٥٢٦ تستلزم متعلقاً لها إلا الزائدة
٥٢٦ يتحتم حذف المتعلق إذا وقع الحرف خبراً، أو صلة، أو حالاً، أو صلة
٥٢٧ يقدر المتعلق فعلاً عند البصريين، اسماً عند الكوفيين
٥٢٨ - ٥٢٩ يجوز الجر للجوار

جوازم الفعل

- ٥٣٠ تنقسم إلى حروف، وأسماء، ومعاني
٥٣٠ الحروف تعمل لاختصاصها بالفعل
«لم» لقلب معنى المضارع ماضياً ونفيه. وهي مع الاستفهام للتقرير.
٥٣٠ وقد لا تجزم ضرورة
«لما» لاستغراق نفي الماضي إلى الحال، وللتقرير مع الاستفهام،
٥٣١ وللتوقع، وبمعنى «إلا»، واسم بمعنى «حين»
٥٣٢ لام الأمر، لا يؤمر بها المخاطب الفاعل، ولا تعمل محذوفة إلا نادراً
٥٣٣ «لا» لطلب الترك
آلات الشرط، أمها «أن»، تختص بقلب معنى الماضي إلى الاستقبال إلا
٥٣٣ - ٥٣٤ «كان» فلا تنقلب لقوتها
٥٣٥ «من» لأولي العلم و«ما» لغيرهم و«أي» لهما
«مهما» في مبهم الأمور - وهي مفردة عند الأكثر، مركبة عند الخليل
٥٣٦ والزجاج - وقد يستفهم بها - وتأتي ظرفية
٥٣٧ «كيفما» يجزم بها الكوفيون لا البصريون
«متى» في الزمان، «أين» في المكان، «أنى» في الجهة، «أيان» في
٥٣٧ - ٥٣٨ المستعظمت، «حيث» لا تجزم إلا مع «ما»
٥٣٨ «إذ ما» اسم عند الأكثر، حرف عند سيبويه
٥٣٩ «إذا» تجزم مع «ما» لا مع فقدها إلا في الشعر
٥٤٠ العامل في آلات الشرط الجزاء، وقيل شرطها
٥٤٠ - ٥٤٢ أحوال فعلي الشرط والجزاء
٥٤٣ مواضع دخول الفاء في الجزاء

- قد تقوم «إذا» مقام الفاء
 العامل في الشرط والجزاء آلات الشرط عند السيرافي والأكثر، وعند
 الخليل والمبرد العامل في الجزاء هي مع الشرط، وعند الأخفش
 العامل في الجزاء الشرط وحده، وعند الكوفيين الجزاء مجزوم
 بالجوار، وعند المازني هما مبنيان
 تقدم القسم أول الكلام على الشرط، وتوسطه
 تقدير القسم كاللفظ به
 يجوز في المعطوف على الجزاء المجزوم الجزم والنصب والرفع، وكذا
 المعطوف على الشرط
 وقد يجزم بدلاً لا عطفاً، وقد يرفع حالاً
 يجوز تقديم الجزاء. ويصح مجيء الجزاء شرطاً، وجواباً لشروط
 متعددة المعاني: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض
 ينجزم بها جوابها بتقدير «أن» بعدها
 أجاز الكسائي نحو «لا تكفر تدخل النار»
 يجب رفع الفعل الذي يليها صفة، أو حالاً
 إن توسطت الفاء وجب النصب

الحروف غير العاملة

- حروف الابتداء: المشبهة بالفعل إذا كفت بما، أما التفصيلية، أما،
 وألا، وها الاستفتاحية، لولا، حتى، لام الابتداء، واو الحال،
 أن، لكن المخففتين
 التزم حذف الفعل «أما» التفصيلية. مذهب سيبويه في العوض عنه
 مذهبان آخران لبعض النحاة
 (أما) الاستفتاحية قد تليها (أن) المشددة فتكسر أو تفتح
 يصح بعد (ألا) و(ها) الجملتان
 خلاف البصريين والكوفيين في إعراب الاسم الواقع بعد (لولا) (حتى)
 الابتدائية تفيد التحقير أو التعظيم

- ٥٥٤ قد يحذف معها الخبر
٥٥٥ يصح دخول لام الابتداء على (سوف) خلافاً للكوفيين

حروف العطف

- ٥٥٥ الغرض من وضعها الاختصار ورفع اللبس
مذهب ابن درستويه أن الواو أم الباب . وهي لا تفيد الترتيب عند
البصريين ومذهب الكوفيين أنها تفيده
٥٥٧ - ٥٥٦ قد تأتي ناصبة وحالية وزائدة في الثمانية
٥٥٨ الفاء للتعقيب والعطف فرع عليه
٥٥٨ تصلح الفاء مكان (ثم) والعكس
تفيد الفاء تعاقب الفعلين، وتعاقب الوصفين، وتعاقب الأحقية،
٥٥٩ - ٥٦٠ وتعاقب مضموني الجملتين مع السببية
٥٦١ قد يعمل بالفاء، وقد يصحب التعليل العطف
علة اختيار الثاء والميم في (ثم)، ويقال فيها ثمت، والمهلة بها قد تكون
٥٦٢ - ٥٦٣ حقيقية أو مجازية
قد تأتي لمجرد الترتيب والتدرج في الارتفاع
٥٦٤ قد تدخل الثلاثة همزة الاستفهام
٥٦٤ (حتى) كثم . وقيل مهلتها أقل، وقيل لا مهلة فيها
٥٦٥ (أو) في الخبر للشك، وللتشكيك، وللإباحة وللتخير وفي الاستفهام
للكشك، وقلت للتشكيك . وفي التمني والتضيض للتخير
٥٦٥ - ٥٦٧ (أما) يجب سبقتها للمعطوف عليه . والسابقة غير عاطفة، والعطف بأما
٥٦٨ المتأخرة لا بالواو قبلها
(أم) المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام، ويكون جوابها بالتعيين دون (نعم)
أو (لا)
٥٦٩ المتفصلة تقدر بيل وهمزة حتماً وجوازاً، وتأتي بمعنى (بل) فقط . ولا
يحطف بها مفرد
٥٧٠ - ٥٧١ (لا) لا تعطف إلا مفرداً أو مضارعاً . ولا تكرر إلا مع الواو
٥٧٢

- (بل) تثبت ما انتفى قبلها ٥٧٢
 تمتنع عند الأكثر في التمني والترجي والتضيض والدعاء والعرض ٥٧٣
 (لكن) تعطف المفرد على الكلام الخبري غالباً. وإذا دخلت عليها الواو
 فالعطف بالواو، ولكن لمجرد الاستدراك. ومذهب الزمخشري
 أنها مع عدم الواو عاطفة، ومذهب يونس أنها مخففة. وللجزولي
 تفصيل آخر ٥٧٣ - ٥٧٤

حروف الإيجاب

- (نعم) مقرر لما سبقها عند الأكثر. وعند بعضهم هي مختصة
 بالإشائية. وتأتي بمعنى (بلى) في النفي فقط ٥٧٥
 (بلى) مختصة بإيجاب النفي ٥٧٦
 (أي) للإثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم محذوفاً فعله، ومذهب
 ابن مالك أنها بمعنى (نعم) فلا تختص استفهاماً ٥٧٦
 أجاز الجوهري إجابة لاستفهام بـ (أجل) ٥٧٦
 (جير) قد يأتي في القسم وفي غيره ٥٧٧
 مذهب الجرجاني أن (جير) اسم فعل ٥٧٧
 شواهد (أن) بمعنى (نعم) ٥٧٨ - ٥٨٠

حروف التضيض

- قد تخفف (ألا). مذهب الخليل في نحو (ألا رجلاً) ٥٨١
 تلزم (ألا) الفعل لاقتضائها معناه لفظاً أو تقديراً ٥٨٢ - ٥٨٣

(قد)

- لا يفصلها عن الفعل إلا القسم، وقد يحذف فعلها ٥٨٤

(لو)

- هي شرط في الماضي وإن وليت للمستقبل. وتلزم الفعل لفظاً وتقديراً ٥٨٥ - ٥٨٦
 أحوال الفعلين بعدها ٥٨٧ - ٥٨٨

حرفا الاستفهام

- الهمزة أعم تصرفاً من (هل). وتأتي للإنكار عند ابن الحاجب ٥٨٨ - ٥٨٩
(هل) مضمنة للهمزة عند بعضهم . وتفيد التقرير، وقلت للإنكار، وربما
أتت بعد (أم) ٥٩٠ - ٥٩٢

حروف التانيث

- هي التاء والألف مقصورة وممدودة عند الأكثر، وعند الزمخشري
والكسائي الباء من (هذي) أيضاً، وعند الأخفش الهاء من (هذه)
والياء من تفعلين، ورده المصنف ٥٩٣
التاء قد تبرز وقد تستتر ٥٩٣
فوائد التاء ٥٩٤
مواضع الألف المقصورة والممدودة ٥٩٤ - ٥٩٥
المؤنث لفظي ومعنوي، وكل منهما حقيقي ومجازي ٥٩٥
إسناد الفعل إلى ظاهر الحقيقي ومضمرة، وظاهر غير الحقيقي ومضمرة ٥٩٦
حكم ظاهر الجمع مطلقاً حكم ظاهر غير الحقيقي ٥٩٧
ظاهر جمع المذكر السالم كالمفرد ٥٩٨

حرف التعريف

- هو عند سيبويه اللام وحده، وعند الخليل هو والألف ٥٩٨
أنواع التعريف ٥٩٩ - ٦٠٠

حرف النسب

- قد تكون النسبة لفظية فقط، وقد تكون بالصيغة ٦٠٠
النسبة إلى المثنى والمجموع المسمى به وغير المسمى به ٦٠١
النسبة إلى المركب والمضاف ٦٠٢ - ٦٠٣
النسبة إلى المفرد والصحيح والمعتل ٦٠٣
خلاف يونس في النسب إلى (ظلية) ونحوه ٦٠٤

- النسب إلى ما آخره ياء ثالثة ورابعة وخامسة ٦٠٥
- النسب إلى ما آخره ألف مقصورة وممدودة لتأنيث أو لغير تأنيث ٦٠٥
- تحذف تاء التأنيث من المنسوب وإن كانت عوضاً عند سيويه، وخالفه يونس ٦٠٦
- النسب إلى فعيلة وفعولة وفعيل وفعول ٦٠٧ - ٦٠٨
- النسب إلى المنسوب ٦٠٩
- ياء النسب كتاء التأنيث في التطرف والإعراب عليها ٦٠٩

حرف الردع (كلا)

- تأتي (كلا) بمعنى حقاً أيضاً ٦٠٩ - ٦١٠

حروف الزيادة

- مواضع زيادة (أن)، ومواضع زيادة (ما) و(لا) ٦١١

حروف التندبة والتداء

- تعريف التندبة والتداء ٦١٢
- (يا) أعم تلك الحروف ٦١٢
- بعضهم يرى أنها أسماء فعل لا حروف ٦١٢
- تعريف المنادى ٦١٣
- المضاف والاسم الطويل والنكرة غير المقصودة منصوبة بفعل مقدر، وقيل بالحروف نفسها ٦١٣ - ٦١٤
- بناء العلم والنكرة المقصودة على ما ترفع به ٦١٥
- تعليل المفرد بالضم ٦١٥
- أحوال تابع المنادى ٦١٦
- اختيار الخليل الرفع في النسق، وأبي عمرو النصب، والمبرد له تفصيل في ذلك، ولركن الدين عكس تفصيل المبرد ٦١٧

- اللغات في المضاف وإلى ياء النفس، والمضاف إلى المضاف إلى ياء النفس لا يلي آلة النداء لام التعريف عند البصريين، وأجاز ذلك الكوفيون ٦١٧ - ٦٢٠
- يتوصل إلى نداء المعروف بـ (أي) وهاء التنبيه حتماً، أو اسم إشارة مع هاء التنبيه جوازاً ٦٢١
- تعليل الأكثر لتحتم رفع المنادى المعروف بـ آل، وخلاف الأخفش في ذلك، ورأي ثالث لبعضهم ٦٢٢
- المنون المبني تبقى ضمته عند الخليل، وينصب عند أبي عمرو ٦٢٢ - ٦٢٣
- لا يجوز حذف حرف النداء مع اسم الجنس والإشارة عند البصريين، وأجازه الكوفيون ٦٤
- يجوز حذف المنادى ٦٢٤
- يختار فتح العلم الموصوف بابن مضافاً إلى علم. وكذا إذا وقع (ابن) بين متفقي اللفظ عند الخليل وغيره ٦٢٥
- الخلاف في فتحة (ابن) في نحو (يا زيد بن عمرو) ٦٢٦

الترخيم

- تعريفه لغة واصطلاحاً ٦٢٦
- لا يرخم غير المنادى إلا ضرورة ٦٢٧
- لا يرخم المضاف ولا المضاف إليه، وأجازه الكوفيون ٦٢٧ - ٦٢٨
- يشترط كون المرخم علماً زائداً على ثلاثة أحرف، أو متحرك الحشو من الثلاثي عند الأخفش والكوفيين ٦٢٩
- نقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي مطلقاً ٦٣٠
- ما يحذف من المرخم ٦٣٠
- أجاز الكوفيون حذف حرفين من الرباعي الذي قبل آخره مدة ٦٣٠
- ترخيم المركب ٦٣١
- ترخيم المعتل ٦٣٢
- قد ينون الترخم فيجري حكمه على حرفه ٦٣٢

٦٣٣	خواص المندوب والمستغاث
٦٣٣	أحوال آخر المندوب والمستغاث
٦٣٣	يجوز اضممار الألف مع بقاء الفتحة
٦٣٤ - ٦٣٥	لا يندب إلا المعروف أو ما في حكمه
٦٣٦	لا تلحق الألف صفة المندوب، وأجازه يونس
٦٣٧	اختصاص المندوب بلام الجر

ما

٦٣٨	تكون اسمية وحرفية، والحرفية خمسة أقسام
٦٣٨	المصدرية اسمية عند الأكثر، حرفية عند سيبويه
٦٣٩	النافية عاملة عند الحجازيين دون التميميين
٦٣٩ - ٦٤٠	شروط عملها
٦٤١ - ٦٤٢	لا يسبقها معمول ما بعدها. وتدخل الياء في خبرها

أن

٦٤٢ - ٦٤٤	هي عاملة عند المبرد لا سيبويه. ورجح الإمام المهدي الأول
-----------	---

لا

٦٤٤ - ٦٤٥	تأتي زائدة في مواضع، واسماً بمعنى (غير)، ونافية بمعنى (ليس)
٦٤٦ - ٦٤٧	تختص بجواز كسرهما بالتاء ولزوم (حين) بعدها
٦٤٨	تأتي نافية للجنس فتعمل عمل (أن) المشددة
٦٤٩	المنصوب بها نوعان: معرب اتفاقاً ومختلف فيه
٦٤٩	مذهب السيرافي والزجاج أن النكرة منصوب بها، ومذهب الأكثر أنه مبني ومذهب الكوفيين أنه لا عمل لها فيه
٦٥٠	إذا نون اسمها للضرورة فالمبرد يجيز إلغاء (لا) ورفعها كما لمنادى
٦٥١	إذا دخلت (لا) على معرفة ألغيت
٦٥٢	قد بينى المعرفة نادراً، وتأويل (قضية ولا أبا حسن لها)

نعت اسمها المبني يجوز بناؤه وإعرابه إجراءً على اللفظ عند الأكثر،

وعند ابن مالك هي ناصبة له تقديرًا ٦٥٣

إذا أضيف الاسم أو فصل بطل البناء وجاز النصب والرفع ٦٥٤

إذا عطف على اسمها ولم تكرر تحتم الإعراب نصباً ورفعاً ٦٥٤

إذا كررت (لا) جاز في الاسم والخبر خمسة أوجه ٦٥٥ - ٦٥٧

دخول الهمزة على (لا) لا يغير العمل ٦٥٨

الوجه في (إلا خطية فلا ألية) كوجه الحولقة ٦٥٩

بنو تميم لا يشتون خبر (لا). وقد يحذف اسمها أيضاً ٦٦٠

الباب الخامس

المرفوع - تعريف الرفع ٦٦٣

الفاعل

تعريفه، وخلاف البصريين والكوفيين في تقديمه على الفعل ٦٦٣

يعطى المفعول حكم الفاعل حيث ينوب عنه ٦٦٤

رافعه الفعل عند الأكثر، وكونه فاعلاً عند الأحمر ٦٦٤

يجب أن يسبق المفعول في أحوال، وتأخيره عنه في أحوال ٦٦٤

الأصل في الفاعل أن يلي فاعله، ويمتنع تقدمه عليه مطلقاً عند سيويه

خلاًفاً للكوفيين ٦٦٥ - ٦٦٦

يجب مطابقته لما يعود إليه إذا كان مضمراً ٦٦٧ - ٦٦٨

قد يحذف فعله حتماً في مواضع، وجوازاً في أخرى ٦٦٩ - ٦٧٠

التنازع في العمل

مذهب البصريين أن أعمال الثاني أولى. ومذهب الكسائي أن الفاعل ٦٧٠

يحذف لثلاث يضمن قبل ذكره. ومذهب الكوفيين أن أعمال الأول أولى ٦٧١

رأي ابن الحاجب في توجيه بيت لامرئ القيس ومخالفة المصنف له ٦٧٢ - ٦٧٣

قد يخالف القياس في إعراب الفاعل والمفعول ٦٧٤

مفعول ما لم يسم فاعله

- ٦٧٥ مسوغات حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه
 ٦٧٦ ما ينوب عن الفاعل
 ٦٧٦ إذا وجد المفعول به تعيين لإقامته مقام الفاعل
 عند البصريين دون سائر المفاعيل . وعند الكوفيين جميعها سواء في ذلك
 ٦٧٧ - ٦٧٩

المبتدأ والخبر

- ٦٧٩ تعريف المبتدأ، وأقسامه
 ٦٨٠ قد يجوز جعل الأول مبتدأ والثاني خبراً والعكس
 رافع المبتدأ والخبر عند الأكثرين الابتداء . وعند ابن الخباز يعمل
 الابتداء في الخبر بواسطة المبتدأ . وعند سيبويه والأخفش وابن
 جني أن الابتداء يرفع المبتدأ، وهو يرفع الخبر . وعند الكوفيين
 يترافعان
 ٦٨١
 ٦٨٢ - ٦٨٣ يتحتم كون المبتدأ اسماً عند الأكثر، وكونه معرفة، أو نكرة مخصصة
 ٦٨٦ - ٦٧٥ أجاز ابن الدهان وعبد القاهر الابتداء بالنكرة مطلقاً
 ٦٨٧ - ٦٨٨ قد يكون المبتدأ مجروراً . وله في التقدم والتأخر أحوال
 ٦٨٩ يجب كون الخبر مشتقاً أو متأولاً به عند الأكثر خلافاً لابن الحاجب
 ٦٩٠ لا بد من عائد من الخبر إلى المبتدأ . وفي حكمه العموم
 ٦٩١ - ٦٩٠ دخول الفاء في خبر المبتدأ
 ٦٩٢ - ٦٩٣ مواضع حذف المبتدأ جوازاً، والخبر جوازاً ووجوباً
 ٦٩٣ - ٦٩٥ تعدد الخبر، وصحته مفرداً وجملة

الباب السادس

- ٦٩٩ باب المنصوب - تعريف النصب
 ٦٩٩ المفاعيل الحقيقية وشبه الحقيقية

المفعول المطلق

- تعريفه، وتسميته مصدراً وحدثاً وحدثاً وفعلاً ٧٠٠
- اشتقاقه من الفعل عند الكوفيين، والعكس عند البصريين ٧٠٠ - ٧٠١
- يجيء للتوكيد، وليبان العدد، وللنوع ٧٠١
- قد يجيء ولا فعل له في ألفاظ مخصوصة ٧٠١
- يتحتم حذف فعله في أحوال قياساً وسماعاً ٧٠٢
- خلاف يونس في (ليك). ووهم المصنف في ذلك ٧٠٢
- يجوز الحذف حيث تنبى عنه قرينة ٧٠٢
- قد يلائم المصدر فعله وزناً واشتقاقاً، وقد يخالفه فيهما ٧٠٣ - ٧٠٤
- قد ينوب عنه الجامد الدال على تنوعه، أو عدده، أو صفته، أو آله، أو كليته، أو بعضيته، أو ضميره ٧٠٥ - ٧٠٧
- قد يحذف فعله وينوب عنه جامداً أو صفة خلافاً للكوفيين ٧٠٨
- قد يضاف المفعول المطلق ٧٠٩

المفعول به

- تعريفه ٧١٠
- ناصبه الفعل وحده عند الخليل وسيبويه، وهو مع الفاعل عند الكسائي والفراء، والفاعل وحده عند هشام الضرير، ومعنى الفاعلية عند الأخفش، وكونه مفعولاً عند الأحمر ٧١٠
- تقسيمه إلى حسي وحكمي، وإلى حقيقي وغيره ٧١١
- مواضع وجوب إظهار فعله، ومواضع إطراد حذفه ٧١٢
- لا يصح نصب الموصوف بصفته وتأويل ما يؤهم ذلك ٧١٢
- مواضع يجب فيها نصبه، ومواضع يختار فيها ذلك، ومواضع يرجح فيها الابتداء ٧١٣ - ٧٢٠
- متى لم يشتغل الفعل وجب النصب به ٧٠
- يقدر الناصب مع الاشتغال بلفظ الموجود ومعناه، ثم بمعناه الخاص، ثم بمعناه العام ٧٢١

- مذهب الكوفيين أن ناصب هذا الباب تالي الاسم ٧٢٢
أحكام المفعول به ٧٢٢ - ٧٢٣

المفعول فيه

- تعريفه، وتقسيمه إلى زمان ومكان، وكل منهما إلى مختص ومبهم ٧٢٤
المحمول على مختص المكان ٧٢٥
يتحتم اظهار (في) في مختص ظرف المكان سوى ما استثنى ٧٢٥ - ٧٢٦
لا يخرج عن الظرفية ما لزم معه اضممار (في) سوى ما استثنى ٧٢٦
ما يلازم الظرفية من المعرب ٧٢٦
صفة الزمان أو المكان المقامة مقامهما لا تخرج في الاختيار عن الظرفية ٧٢٧
ما يلازم الظرفية من ظروف المكان ٧٢٨
أحكام المفعول فيه ٧٢٨
رأي طاهر في الجمعة والسبت أنهما كالحدث ٧٢٩
المكان يصلح مبهمه خبراً عن الجثث والحدث ٧٣٠
يجوز إضافة الجهات الست وإفرادها. وإذا أفردت خرجت عن الظرفية
عند الكوفيين ٧٣١
تختص الجهات بأنها لا يخبر عنها أو توصل وهي مبنية ٧٣١
يجوز وقوع (في) موقع الظرف فتتوب منابه ٧٣٢

المفعول له

- تعريفه، وما في حكمه ٧٣٢
شرطه كونه غير لفظ الأول. وكونه فعلاً للقلب عند بعضهم، والأكثر لا
يشترطون ذلك ٧٣٣
نصبه كنصب المفعول به عند الأكثر، وعند الزجاج كنصب المطلق ٧٣٤
إذا اختل قيد من حده التزم أي آلات التعليل، وإن كمل حده اختير
النصب في النكرة، والجر بأحد حروف التعليل في المعرف باللام،
واستوى الأمران في المضاف ٧٣٤ - ٧٣٥

المفعول معه

- ٧٣٦ حده، وجواز النصب والعطف إن كان الفعل لفظياً، وإلا تعين النصب
- ٧٣٧ لا يعطف على ضمير مرفوع متصل إلا بعد تأكيده بمنفصل
- ٧٣٧ إذا كان الفعل معني وجاز العطف فالوجهان عند الأكثر، وعند ابن الحاجب يتعين العطف
- ٧٣٨ لا يعطف على المضمير المجرور إلا بإعادة الخافض عند البصريين خلافاً للكوفيين
- ٧٣٨ - ٧٣٩ ناصبه السابق للواو عند الأكثر، وعند الزجاج مضمير مقدر، ومذهب الأخفش أنه أعطى إعراب (مع)، وعند الكوفيين ينتصب بالمخالفة
- ٧٤٠ لا يصح مجيئه بعد انشاء إلا مصاحباً لفاعله خلافاً لابن كيسان
- ٧٤٠ يصح عمل اللازم فيه، وتقدمه على مصاحبه لا على عامله
- ٧٤٠ لا يشترط فيه جواز العطف خلافاً للأخفش
- ٧٤١ هو قياسي عند الأكثر، سماعي عند بعضهم
- ٧٤١ قد يضم ناصبه مع (ما) و(كيف)، ورأي للمبرد في تقديره

الحال

- ٧٤٢ حدها، وما يدخل فيه
- ٧٤٣ تصح مفرداً وجملة، والمفرد جامد ومشتق، اسم فاعل أو مفعول أو مصدر
- ٧٤٤ وتصح صفة غير مستقرة وأفعال تفضيل. والجامد إن أفاد هيئة صح حالاً، وهو متاويل بالمشتق عند الأكثر خلافاً لابن الحاجب
- ٧٤٥ - ٧٤٦ أمثلة لورود الجامد حالاً
- ٧٤٧ الجملة الواقعة حالاً تفتقر إلى رابط من ضمير أو غيره
- ٧٤٨ رأي سيبويه في (حصرت صدورهم)، ورأي المبرد
- ٧٤٩ لا يؤكد بالحال إلا جملة اسمية عند الأكثر، وعند ابن مالك والفعلية أيضاً، وقواه الإمام المهدي
- ٧٥٠ يجب كون غير المؤكدة متقلة. وعند طاهر أو مقدرة بها

- مواضع جواز حذف عامل الحال، ومواضع وجوبه
 ٧٥١ - ٧٥٠
 يجوز سبقها عاملها الفعلي أو شبهه. ويجب تقدمها على صاحبها النكرة
 ٧٥٢
 ويمتنع ذلك إذا انجر صاحبها بالإضافة اتفاقاً، وبالحرف عند الأكثر
 ٧٥٣ - ٧٥٤
 خلافاً لابن كيسان وابن برهان والفارسي
 ٧٥٥
 يعمل في الحال الفعل أو المشتق والحرف والظرف النائبان عنه
 ٧٥٦ - ٧٥٧
 قد يعمل فيها جامد لحظ فيه معنى الفعل استنباطاً لا وضوحاً
 ٧٥٨
 ناصب المؤكدة فعل مقدر، وعند الزجاج الخبر، وعند ابن خروف
 المبتدأ، وعند ابن مالك معنى الجملة
 شرط الحال كونها نكرة، وكون صاحبها معرفة، وتأويل ما ورد مخالفاً
 لذلك
 ٧٥٩ - ٧٦٠
 الحال قيد للعامل في صاحبها لا له. ولا تجيء من المضاف إليه إلا
 بشرط جزئية المضاف فيه
 ٧٦٠ - ٧٦١
 قد يصح تقدير الحال تمييزاً والعكس
 ٧٦١
 قد تلزم الحالية في ألفاظ مخصوصة
 ٧٦٢
 يلزم اتحاد العامل في الحال وفي صاحبها خلافاً لبعضهم. وقد تعدد
 الحال دون صاحبها. وقد تأتي حال واحدة لصاحبين مختلفين
 ٧٦٢
 إعراباً
 ٧٦٣
 لا تكون الحال لغير الأقرب إلا لمانع من قرينة لفظية أو غيرها

التمييز

- حده، وما يخرج بالحد ويدخل، وعلة نصبه
 ٧٦٣
 تمييز المقادير إن كان جنساً أفرد حتماً
 ٧٦٤
 إذا كان المجمل بنون أو تنوين جازت الإضافة
 ٧٦٤
 ينتصب التمييز عن تمام بتنوين أو نون أو ضمير
 ٧٦٤
 يصح تمييز النسبة جملة كانت أو شبهها
 ٧٦٥
 لا بد في تمييز النسبة من تقدير (من) كالمفرد عند الأكثر خلافاً لابن
 السراج
 ٧٦٦

- لا يجوز سبق التمييز للمجمل المفرد اتفاقاً. وفي الجملة خلاف بين
 ٧٦٧ سيويه والمبرد والمازني والكوفيين
 ٧٦٨ أسماء العدد تفتقر إلى التمييز
 ٧٦٩ تميم تكسر الشين من (ثلاث عشرة) صاعداً
 ٧٧١ - ٧٧٠ تمييز الأعداد المفردة والمركبة
 واحد واثنان لا تمييز لهما استغناء بلفظهما، وشذ ما ورد من خلاف
 ٧٧٣ - ٧٧٢ ذلك

المستثنى

- ٧٧٣ حده، وتقسيمه إلى متصل ومنقطع
 ٧٧٤ آلاته حروف وأسماء وأفعال
 ٧٤ ناصبه لفظ (إلا) وهو مفرد، وقيل مركب
 ٧٧٥ وقيل ناصبه ما قبل (إلا)، وقيل (إن) مقدرة، وقيل تقدير (أستثني)
 ٧٧٦ ناصب المنقطع (إلا) اتفاقاً
 ٧٧٦ لا يجوز استثناء النصف فصاعداً عند البصريين خلافاً للكوفيين
 ٧٧٧ مواضع تحتم نصب المستثنى
 المنقطع ما لم يدخل في عموم المستثنى تحقيقاً عند الحجازيين، ولا هو
 ٧٧٧ مما يتبعه في حال عند التميميين
 ٧٧٨ - ٧٧٩ ما جاء على لغة تميم من القرآن والشعر
 يتحتم جر المستثنى بغير وسوى، واختصاص (سوى) باستثناء المعرفة،
 ٧٧٩ ويلزوم الظرفية خلافاً للكوفيين
 يجوز الجر بـ(خلا) و(عدا) و(حاشي) عند مجيئها حروفاً، وينصب بها
 ٧٨٠ عند مجيئها أفعالاً
 (بله) يجر بها إن كانت مصدرأ مضافاً، وينصب بها عند وقوعها اسم
 ٧٨٠ فعل
 ٧٨١ مواضع يجوز فيها النصب بالاستثناء ويختار البديل
 ٧٨٢ مواضع يستوي فيها الرفع والنصب

- يعرب على حسب العوامل إذا حذف المستثنى منه والكلام غير موجب،
وما شذ من خلاف ذلك ٧٨٣
- المستثنى بـ(لا سيما) يضاهي الاستثناء المفرغ، ويجوز فيه الرفع
والنصب والجر، والخلاف في تعليل النصب ٧٧٤ - ٧٥
- لا يجوز حذف (لا) عند النحاة وأجازها المصنف ٧٨٩
- أحكام المستثنى ستة ٧٨٦
- (غير) صفة حملت على (لا) في الاستثناء، وحملت (لا) عليها في
الصفة ٧٨٦
- يعطى المستثنى بـ(إلا) إعراب (غير) مطلقاً عند سيبويه والمبرد،
وخالفهما ابن الحاجب ٧٨٨ - ٧٨٧
- يجوز حذف المستثنى بـ(إلا) و(غير) بعد (ليس) ٧٨٩
- يجوز تكرير (إلا) وأحوال الواقع بعدها حيثئذٍ ٧٩٠ - ٧٩١
- يمنع أن يلي (إلا) نعت لما قبلها، وما جاء مما يوهم ذلك فهو حال إن
أمكن، وصفة لبدل محذوف أن تعذر ٧٩٢
- لا يلي (إلا) ماضي إلا حيث سبقها مثله ٧٩٣
- لا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها، ولا يستثنى بأداة واحدة شيئاً من غير
عطف ٧٩٣
- قد تدخل (إلا) على (ما خلا) و(ما عدا) فقط. وعلى (حاشى) الجارة
عند الكسائي ٧٩٣
- قد يوصف المستثنى بـ(ليس) و(لا يكون) ٧٩٤

الباب السابع

- المجرور والمجزوم - تعريف الجر والمجرور ٧٩٧
- العامل في المجرور المضاف بواسطة تقدير الحرف، وقبل الحرف،
وقيل معنوي ٧٩٧
- الإضافة لفظية ومعنوية ٧٩٨

- الحرف المنذر في المعنوية (من) في الجنس، و(في) في ظرف المضاف
 شرط المعنوية تجريد المضاف من التعريف. والكوفيون لا يشترطون
 ذلك في العدد، وذكر الشواهد المخالفة لمذهبهم ٧٩٩
- في لوازم الإضافة ما لا يتعرف بها وإن كانت معنوية ٨٠٠
- اللفظية لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ ٨٠٠
- أجاز الفراء نحو (الضارب زيد) بالإضافة، ورد المصنف ما استشهد به
 على مذهبه ٨٠١ - ٨٠٠
- لا يضاف موصوف إلى صفته ولا العكس، وتأويل ما ورد من ذلك ٨٠٢
- إضافة الاسم الصحيح والملحق به، وما آخره ألف فهذيل تقلبها لغير
 الشنية ياء ٨٠٣
- قد تصح الإضافة إلى الجمل، وقد يضاف المسمى إلى اسمه ٨٠٤
- لا يضاف اسم ماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص، وتأويل ما
 ورد مما يوهم ذلك ٨٠٥
- قد يضاف إلى الشيء لأدنى ملابسة ٨٠٥
- لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والحرف ٨٠٦
- إنكار النحاة قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) ٨٠٧ - ٨٠٨
- ربما أغنت القرنية عن ذكر المضاف فأعطى المضاف إليه إعرابه، وقد
 يبقى على جره عند سيبويه ٨٠٩
- شذ حذف المضاف مع اللبس ٨٠٩
- قد يحذفان جميعاً ٨١٠

الجزم

- تحذف عين معتل العين بعد الجزم، وقد يتفق حذفان، وجاء في (كان)
 وحدها حذف اللام الصحيح والعين ٨١٠
- قد يقع الجزم بمعنى الأمر، وبلغظه فقط عند المصنف، واستدل بقراءة
 أبي عمرو: (إن الله يأمركم) بإسكان الراء ٨١٢ - ٨١١

الباب الثامن

باب العامل - أنواع العامل أربعة: معنى، وفعل، وحرف، واسم ٨١٥

العامل المعنوي

هو رافع المبتدأ والخبر، ورافع المضارع إذا تجرد عن الناصب والجازم، وقيل بل رافعه شبه الاسم، وقيل تجرده عن العامل اللفظي. وعند الكسائي حرف المضارعة، ورده الإمام المهدي ٨١٥ - ٨١٦

الأفعال الناقصة

- حدها، وكونها قياسية عند سيويه، وخالفه الزمخشري وابن الحاجب في زعم المصنف ٨١٦
- زاد الزمخشري وابن الحاجب في أفعال هذا الباب (ما جاءت حاجتك) و(قعدت كأنها حربة) فيما يراه المصنف ٨١٧
- الثاني منصوب بالخبرية عند البصريين وبالحالية عند الكوفيين ٨١٨
- تعليل تسمية هذه الأفعال ناقصة ٨١٨ - ٨١٩
- أجاز عبد القاهر عملها في الظرف خلافاً للمحققين. وأجاز الزجاج أن يبنى منها تعجب ٨١٩
- يجوز تقديم خبر هذه الأفعال عليها فيما ليس أوله (ما). واختلف في (ليس). وجوز ابن كيسان ذلك في غير (ما دام) ٨١٩
- إذا وليها نكرة ومعرفة تعينت النكرة للخبرية. وقد جاء العكس في شواهد عدة قيل هي من القلب، وقيل رفعت النكرة فيها برافع مقدر ٨٢٠ - ٨٢١
- الأعراف من الاسمين هو الاسم كالعلم مع المبهم ٨٢٢
- معاني هذه الأفعال وشواهدا ٨٢٣ - ٨٢٥
- جوز أبو البقاء زيادة مضارع (كان) واستشكله المصنف ٨٢٦ - ٨٢٨
- تختص (كان) بجواز الغائها وسطاً واتفاقاً ٨٢٩ - ٨٣٠
- قد يكون اسمها وخبرها ضميرين متصلين ٨٣١ - ٨٣٢

- (ليس) تنفي مضمون الجملة حالاً عند الأكثر، ومطلقاً عند سيبويه وابن السراج
 ٨٣٣
 تختص (ليس) بجواز الاختصار على اسمها، وبدخول الواو على خبرها
 ٨٣٤ الجملي

أفعال المقاربة

- (عسى) فعل ماض لا مضارع له ولا يتصرف بوجه، وجاء فيها (عسيت)
 ٨٣٤ - ٨٣٥ بكسر السين وفتحها
 هي عند سيبويه رافعة في حال ناصبة في أخرى، وعند الأخفش رافعة
 ٨٦ مطلقاً
 هي منا للترجي ومن الله للقطع أو حثاً لنا على الرجاء
 ٨٣٦
 يلزم خبرها (أن) وقد تحذف
 ٨٣٧
 قد يخبر عنها باسم
 ٨٣٧
 لا تدخل (أن) في خبر (كاد) إلا نادراً تشبيهاً بعسى
 ٨٣٧
 شذ الخبر عن كاد بالاسم
 ٨٣٨
 إثباتها للمقاربة اتفاقاً، ونفيها لنفي المقاربة ونفي الوقوع عند الأكثر.
 وقيل بل لإثباتهما. وقيل في الماضي للإثبات وفي المستقبل
 ٨٣٩ - ٨٤٠ لنفيهما
 يصح مع (أوشك) إثبات (أن) وحذفها
 ٨٤١

أفعال القلوب

- حدها، وما يكون منها للعلم، وما يكون منها للظن، وما يحتملها
 ٨٤١ - ٨٤٢
 تختص بمنع الاختصار على أحد معموليها. ويجوز حذفها جميعاً
 ٨٤٢
 يجوز إلغاؤها وسطاً وآخراً. ويتحتم بحرف الاستفهام أو النفي أو اللام
 ٨٤٣
 يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد
 ٨٤٣
 يمتنع ذلك في أفعال الحواس إلا (عدمتي)
 ٨٤٤
 قد يلي المتعدي إلى اثنين ثلاثة مفاعيل هي في الحقيقة اثنان
 ٨٤٥

- أجروا القول المضارع المستفهم عنه المخاطب مجرى الظن ٨٤٥
 سليم أطلقت ذلك، وأكثر العرب تحكي ما بعده إذا اختل قيد من حده
 إما لفظه وإما معناه ٨٤٦ - ٨٤٧

باب أعطى وكسى

- تكون أفعال هذا الباب مجردة، وتكون بهمزة تعديها إلى الثاني ٨٤٧
 كل ما أفاد فائدتها تعدى تعديتها ٨٤٨
 قد يقتصر على أحد مفعوليهما. ولا تلغى توسطت أو تأخرت ٨٤٩

باب أعلم وأرى

- (أنبأ) ونحوه متعد إلى واحد عند ابن الحاجب، وردّه المصنف ٨٤٩
 قد تغني (أن) المشددة عن المفعولين الثاني والثالث. والمكسورة عن
 الثالث فقط ٨٥٠
 يجوز كون الثالث جملة ٨٥٠

المتعدي إلى واحد بنفسه

- هي أفعال الحواس الخمس ٨٥١
 لا تلغى تقدمت أو تأخرت، ويجوز حذف مفعولها ٨٥١

المتعدي بحرف الجر

- يصح العطف على المجرور بالنصب على المحل. وإذا بني للمفعول
 جاز في المعطوف على الجر على اللفظ، والرفع على المحل
 الأقرب، والنصب على المحل الأبعد. وقد يتعدى تارة بنفسه
 وتارة بحرف الجر ٨٥٢

الفعل المبني للمجهول

- تعريفه وشرطه ٨٥٢
 جاء في معتل العين الإشمام والراو، والأفصح فيه الياء ٨٥٣
 المضارع المعتل العين تقلب فيه ألفاً ٨٥٣

فَعْلَا التَّعَجُّبِ

لا يتصرفان ولا يتقدم معمولهما عليهما، ولا يبنى منهما اسم فاعل ولا

مفعول، ولا مصدر لهما ٨٥٤

محل (ما) في (ما أفعله) الرفع بالابتداء اتفاقاً. وهي نكرة عند سيويه،

موصولة عند الأخفش، استفهامية عند الفراء وعبد الله بن درستويه

وقربه المصنف ٨٥٤ - ٨٥٥

(أفعل) فعل ماض عند البصريين، اسم عند الكوفيين ٨٥٦

المنصوب بعد (أفعل) مفعول به عند البصريين، مشبه بالمفعول عند

الكوفيين ٨٥٧

الأكثر أن معنى (أفعل به) الخبر. وعند الزمخشري والفراء وابن خروف

معناه الأمر ٨٥٧

سيويه يجيز بناء التعجب من الرباعي الذي أوله همزة ٨٥٨

لا يبنى من لون ولا عيب، ولا يبنى للمفعول ٨٥٨

لا يفصل بينه وبين معموله. وأجاز المازني الفصل بالظرف، والجرمي

به وبالحرف. وقد يفصل بالمبتدأ والاستثناء ٨٥٩

أجاز الكسائي الفصل بفعل مضارع ٨٦٠

لا يغير عن الأفراد والتذكير ٨٦٠

أفعال المدح والذم

هي أفعال عند البصريين، أسماء عند الكوفيين ٨٦٠

اللغات في (نعم) و(بس) ٨٦١

شرط إنشاء المدح والذم تعريف الفاعل باللام أو إضافته إلى المعرف

بها، أو يكون مضمرأ مميزاً بنكرة منصوبة ٨٦٢

اللام للجنس عند الأكثرين، وللحقيقة الذهنية عند ابن الحاجب ٨٦٣

المختصوص بالمدح أو الذم مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر محذوف المبتدأ ٨٦٣

شرطه مطابقة الفاعل فلا يصح جنساً آخر ٨٦٣

قد يحذف المختصوص إذا علم ٨٦٣

- ٨٦٤ (حبذا) فاعله (ذا) لا يتغير بتأنيث ولا تثنية ولا جمع
يجوز أن يأتي قبل المخصوص أو بعده تمييز أو حال على وفق
٨٦٤ مخصوصة
- ٨٦٤ لا يصح المخصوص نكرة بحال
لا يؤكد الفاعل فيها أجمع، وقد يوصف. ويصح عملها في الحال
والظرف، ولا يسبقها معمولها، وقد يجمع بين الفاعل الظاهر
٨٦٤ - ٨٦٦ والمميز، ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع
- اسم الفاعل**
- ٨٦٦ حده، واشتقاقه عند سيبويه والسيرافي
يبني من الثلاثي المجرد ومن غيره يشترط لعمله أن يكون بمعنى الحال
٨٦٦ - ٨٦٧ أو الاستقبال خلافاً للكسائي حيث أجاز إعماله ماضياً
ويشترط الاعتماد على صاحبه خبراً له أو صفة أو صلة. ولم يشترطه
٨٦٧ - ٨٦٨ الأخفش
- ٨٦٩ ويشترط كونه غير مصغر. والمكسر يعمل عند الأكثر
٨٧٠ - ٨٧٤ ما وضع منه للمبالغة فمثله، وكذا المثني والمجموع
حكمه في التعدي واللزوم حكم فعله. وإذا عرف باللام استوى الماضي
وغيره خلافاً للفارسي والرماني إذ لا يعمل معها إلا الماضي
٨٧٤ عندهما
- تجب إضافته حيث المعمول ضمير. وعند الأخفش وهشام الضمير
٨٧٥ منصوب ولا إضافة
- لا يضاف المعرّف باللام إلا إلى مثله أو مضاف إلى مثله. وخالف في
٨٧٥ ذلك الفراء فأجاز نحو (الضارب زيد)
- ٨٧٦ تجوز إضافة اسم الفاعل ولو عاملاً. ولا يتعرف حيثئذ
- ٨٧٧ إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير
- ٨٧٧ يجوز تقديم معموله عليه

اسم المفعول

- حده وصيغته . وهو في العمل والاشتراط كاسم الفاعل . وعمله عمل
المبني للمفعول ٨٧٨

الصفة المشبهة

- حدها وما تبنى منه ، ونقصانها عن اسم الفاعل بأنها لا تعمل في السبب
دون الأجنبي ، وفي الحال دون الاستقبال ، ولا يفصل بينها وبين
معمولها بأجنبي ، ولا يسبقها معمولها ٨٧٩ - ٨٧٨
- تفصيل مسائلها إلى ثمان عشرة ٨٧٩
- أجاز سيبويه نحو (حسن وجهه) بالإضافة ٨٨٠
- ما تضمن من مسائلها ضميراً واحداً فهو أحسن ، وما فيه ضميران
حسن ، وما لا ضمير فيه قبيح ٨٨١
- يجوز فيما يليها الرفع بالفاعلية ، والنصب على التشبيه بالمفعولية في
المعرفة ، وعلى التمييز في النكرة . وعند الكوفيين على التمييز
مطلقاً . وعند بعضهم على التشبيه مطلقاً ٨٨٢ - ٨٨١

اسم التفضيل

- حده ، ويخرج به سائر المشتقات ، وصيغته (أفعل) وما تصرف منه .
وينى مما ينى منه التعجب . ويصح من الرباعي عند سيبويه ٨٨٢
- شد مجيئه في اللون . وجاء في العيب ، وللمفعول ٨٨٣
- ما يتوصل به إلى الممتنع منه ٨٨٤
- يعمل عمل الصفة المشبهة إلا في المظهر . ويعمل في الظرف والحرف
والحال والتمييز ٨٨٤
- لا يرفع ظاهراً إلا إذا جرى لفظه صفة لشيء معناه صفة لمتعلق ذلك
الشيء لا له ، وذلك المتعلق مفضل على نفسه إذا تعلقت غير ذلك
الشيء مع مجيئه منفياً ٨٨٥

- قد تغير فيه صيغة (أفعل). ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه. وإذا أضيف
فله معنيان ٨٨٦ - ٨٨٧
- يشترط في التفضيل مشاركة المفضول في أصل الفضل تحقيقاً أو تقديرًا ٨٨٨
- لا يجمع بين اللام و(من) ولا يجوز الخلو منهما ومن الإضافة ٨٨٩
- إذا خرج عن معنى التفضيل صح تجريده منها ٨٩٠
- المعرف باللام يطابق موصوفه حتمًا ٨٩١
- ما لم تغير فيه صيغة (أفعل) ولم يصف أو يعرف منع الصرف. وفي
(أول) تفصيل ٨٩٢
- مذهب ابن مالك أنه قد يأتي على صيغة التفضيل ما ليس بمعناه ٨٩٣ - ٨٩٤

المصدر

- حده، وكونه قياساً وسماعياً ٨٩٤
- ذكر أكثر ما استعمل من الثلاثي وهو ثمانية وعشرون مصدراً ٨٩٤ - ٨٩٥
- القياسي منه نوعان: مصدر الثلاثي الذي أوله ميم مضمومه، ومصدر ما
تعدى الثلاثي بزيادة أو أصل ٨٩٦ - ٨٩٧
- الرباعي المجرد والمزيد نوعان: ذو ميم على وزن المفعول، ومجرد
عن الميم، ومزيده على (تفعّل) ٨٩٨
- إذا كان من (أفعل) معتل العين أعل كإعلاله ٨٩٩
- جاء (تفعلة) في حديث صحيح ذكره المصنف ٩٠٠
- يعمل المصدر عمل فعله ماضياً وغيره ٩٠١
- يعمل معرفاً باللام عند الأكثر. وقيل لا عمل له معها ٩٠٢
- قد يضاف إلى مفعوله ويتأخر الفاعل ٩٠٣
- يشترط لعمله مجيئه ظاهراً، موحدًا، غير محدود ٩٠٤
- يعطف على لفظ معموله المجرور. ولا يلزم ذكر فاعله، ولا يضمّر فيه ٩٠٤
- لا يسبقه معموله، وقيل يجوز تقديم الظرف والحرف ورجحه المصنف ٩٠٤

العامل من غير المشتق

- يعمل الظرف والحرف حيث يقعان موقع المشتق خبراً، أو صفة، أو
 حالاً، أو صلة. واسم الإشارة في الحال ٩٠٥
 ويعمل مما ليس بمشتق ولا واقع موقعه المضاف في المضاف إليه ٩٠٥
 لا يصح سبق معمول المضاف إليه للمضاف إلا مع (غير) ٩٠٥ - ٩٠٦

الباب التاسع

- باب التابع: تعريفه، العامل فيه عامل متبوعه عند الأكثر، وقيل بل
 مقدر، وقيل كونه تابعاً، وقيل مقدر في البدل والنسق لا غير، وعن
 الإمام يحيى بن حمزة أنه مقدر في النسق لا غير ٩٠٩
 يجوز فصل متبوعه ما لم تتضح مباينة الفاصل ولم يكن توكيداً لتوكيد
 ولا نعتاً لمبهم ٩١٠
 لا يسبق معمول تابع متبوعه عند الأكثر خلافاً للكوفيين ٩١٠

التأكيد

- حده وانقسامه إلى لفظي ومعنوي. واللفظي يجري في الاسم والفعل
 والحرف والجملة والمفرد وأمثلة ذلك ٩١٠ - ٩١١
 المعنوي بالفاظ مخصوصة، وذكر اشتقاق أخوات (أجمع) ٩١٢
 وضع التوكيد لتمكين السابق في النفس. واللفظي لخوف النسيان عند
 ابن مالك ٩١٢
 كلا وكلنا تختصان بالمشني و(كل) لغير المشني، ولا يؤكد بها وبأجمع إلا
 ذو أجزاء يصح افتراقها حساً أو حكماً ٩١٢ - ٩١٤
 لا يؤكد مضممر مرفوع متصل بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بمنفصل ٩١٤
 قد يؤكد الضمير المجرور المنصوب بالمرفوع استعارة ٩١٤
 لا يؤكد إلا المعرفة. وأجاز الأخفش والكوفيون توكيد النكرة ٩١٤
 لا يعطف بعض المؤكدات على بعض لعدم تغايرها ٩١٥
 لا يتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه إلا حيث اتحد عاملهما ٩١٦

- أجاز ابن مالك وضع (السهل والجبل) و(الظهر والبطن) و(اليدين والرجل)
 ٩١٧ موضع (كل) في التأكيد
 ٩١٧ لفظ (كلا) و(كلتا) مفرد عند البصريين، وقواه الأخفش
 تتابع التواكيد يفيد تقرير الأول عند الأكثر. وعند المبرد والزجاج أن
 ٩١٧ لكل منها فائدة
 ٩١٧ منع ابن مالك (قوموا كلنا) وأجاز (قوموا بنا جميعنا كلنا)

النعت

- حده، وبه يخرج الخبر والحال. فائدته توضيح في المعارف،
 ٩١٧ وتخصيص في النكرات
 ٩١٨ قد يجيء لمجرد الثناء أو الذم أو التوكيد
 شرطه كونه مشتقاً في تأويل المشتق. وعند ابن الحاجب أو جامداً يفيد
 ٩١٨ المزية عموماً أو في حال
 ٩١٨ يصح وصف النكرة بالجملة، وبحالها وحال متعلقها
 الوصف بالمفرد للمعرفة والنكرة سماعي وقياسي. والأول شائع وغير
 ٩١٩ شائع
 ٩٢٠ - ٩٢١ القياسي المشتق، واسم الإشارة، و(ذو) الطائفة، والمنسوب
 لا يرفع الظاهر من النعت إلا المشتق غير (أفعل). وقد يرفعه الجامد
 ٩٢١ سماعاً في ألفاظ مخصوصة
 من وصف بحال نفسه وجبت مطابقتها لمنعوتها إعراباً وتعريفاً وتنكيراً
 ٩٢٢ وتذكيراً وتأنيثاً وتثنية وجمعاً
 ٩٢٢ الموصوف بحال المتعلق يحكم له بحكم المسند إليه
 ٩٢٣ المضمّر لا يوصف ولا يوصف به
 ٩٢٣ يمتنع حذف الموصوف إلا حيث أغنى عنه وضوحه
 ٩٢٤ قد يجعل الموصوف نسباً في ألفاظ مخصوصة
 لا يسبق النعت منعوته، وإن سمع قدر النعت كالاسم المبهّم أجرى عليه
 ٩٢٥ منعوته بدلاً أو بياناً، فإن تعذر فضرورة

- ٩٢٦ إذا تعدد الوصف بالجمل فصلت بالواو حتماً
- ٩٢٦ يجوز القطع حيث أريد المدح أو الذم
- ٩٢٧ لا يشترط في جواز القطع تكرر عند الأكثر . وقيل يشترط
- ٩٢٨ إذا اختلف الموصوفان إعراباً والوصف واحد وجب القطع
- ٩٢٨ لا يقطع ما جاء للتأكيد
- ٩٢٨ إذا تعدد المنعوت واختلفت نعوته وجبت الواو
- ٩٢٩ إن اختلف المنعوتان تعريفاً وتنكيراً تعين القطع
- ٩٢٩ في النعوت المعطوفة ما يصح تقدير مقطوعة مبتدأ وخبراً
- ٩٢٩ تابع غير المنصرف في الجر على المحل ما لم يكن ذا علتين

عطف البيان

- حده، ووجوب مطابقتها متبوعه في الأفراد والتذكير وفروعهما، وكونه
- ٩٣٠ جامداً . ولا يشترط كونه أوضح
- ٩٣٠ يصح جعله بدلاً، وتكرير العامل معه إلا لمانع
- ٩٣٠ - ٩٣١ الفصل بينه وبين البديل

البديل

- حده، وبه خرج سائر التوايع . وهو أربعة أقسام . ويصح البديل والمبدل
- ٩٣١ - ٩٣٢ منه في كل منها معرفتين وتكررتين ومختلفتين
- ٩٣٣ عد النحاة بدل الغلط لعلهم إجراء العرب فيه حكم الأول
- ٩٣٣ حكم البديل حكم سابقه في الإعراب، ولا يتقدمه بحال
- ٩٣٣ لا ينوى بالسابق الطرح عند سيبويه، وينوى عند المبرد بزعم المصنف
- ٩٣٤ يصح بدل الفعل من الفعل إذا اتحد المعنى
- ٩٣٥ يجب وصف النكرة المبدلة من المعرفة
- ٩٣٥ - ٩٣٦ لا يبدل ظاهر من مضمير بدل كل إلا من الغائب
- ٩٣٧ يجوز بدل الكل من ضمير المخاطب عند الأخفش ما لم يكن مرفوعاً
- ٩٣٧ بأمر المخاطب أو المضارع المنسوب إليه

- ٩٣٧ في الأسماء ما يصح بدلاً وتأكيذاً
٩٣٨ قد يعاد مع البديل عامل متبوعه

عطف النسق

- ٩٣٨ حده، وكونه بأحد الحروف العشرة المذكورة
إذا عطف على المضممر المرفوع المتصل أكد بمنفصل عند البصريين ما
لم يقع فصل فيجوز تركه. ولم يوجب ذلك الكوفيون، وشذ ما
احتجوا به من شواهد
٩٣٨ - ٩٣٩ إذا عطف على المضممر المجزور أعيد الخافض عند البصريين خلافاً
للکوفيين
٩٣٩ - ٩٤٠ تجب مشاركة المعطوف لسابقه في الإعراب والإسناد وعود الضمير،
وفيما يجوز من تقديم معمول
٩٤١ يصح المعطوف والمعطوف عليه مفردين وجملتين فعليتين واسميتين
ومختلفتين وشرطيتين وظرفيتين، ومفرد على اسمية، وعلى فعلية،
وجملة اسمية على مفرد، أو فعلية على مفرد
٩٤١ - ٩٤٢ ويمتنع العطف على عاملين مختلفين عند الأكثر خلافاً للفرء
٩٤٢ - ٩٤٣

الباب العاشر

- ٩٤٧ باب الخط - تعريفه وتقسيمه إلى متبع ومتبدع
٩٤٧ أسماء حروف التهجي يعبر بها عنها خطأ لا نطقاً
٩٤٨ - ٩٥٠ تكتب اللفظة على صورة الوقف عليها والابتداء بها وأمثلة ذلك

قواعد الخط

- الممدود وأحكامه:
٩٥٠ يكتب بألف واحدة إلا المنصرف في حال النصب منوناً فبالعين
٩٥١ إن اتصل به ضمير مخاطب أو غائب كتبت همزته من جنس حركتها
المقصود وأحكامه:
٩٥١ الرابعة فصاعداً تكتب بالياء إلا ما قبل آخره ياء

- ٩٥٢ الثالثة التي تمال بالياء وإلا فبالألف . وبعضهم يستلزم الألف في الجميع
قياس المبرد في اليائي ما ذكر، والمازني بألف، وسيبويه بألف في
- ٩٥٢ النصب، وإلا فبالياء
- ٩٥٢ كيفية معرفة أصل الألف
- ٩٥٣ ما جهل فإن أميل فبالياء وإلا فبالألف
- ٩٥٣ (لدى) تكتب بالياء، و(كلا) بالوجهين
- ٩٥٣ الحروف بالألف سوى (إلى) و(على) و(حتى)
- المهموز:
- ٩٥٣ الهمزة الأولى بالألف مطلقاً
- الوسطى إن سكنت صورت من جنس حركة سابقها، وإن تحركت
- ٩٥٤ وسكن سابقها فلا صورة لها في الأصح
- إذا تحركت الهمزة وسابقها فالمفتوحة تصدر من جنس حركة سابقها،
- ٩٥٥ وغيرها من جنس حركة نفسها
- المتطرفة تقلب كحركة سابقها، فإن سكن سابقها فلا صورة لها، وإن
- ٩٥٥ اتصل بها ضمير فكالمتوسطة
- ٩٥٦ كل همزة بعدها حرف مد كصورتها فإنها تحذف
- الوصل والقطع:
- تقطع (ما) الاسمية غير الاستفهامية عن سابقها مطلقاً . وتوصل الحرفية
- ٩٥٦ ب (أن) وأخواتها
- ٩٥٧ تفصل الاسمية والحرفية عن (عن)، وقد توصلان للإدغام
- ٩٥٧ وصلوا (أن) المصدرية ب (لا) ولم يوصلوا المحققة
- ٩٥٧ وصلوا (إن) الشرطية ب (لا) و(ما)
- ٩٥٧ وصلوا (يومئذ) و(حينئذ) مع البناء فقط
- الزيادة:
- ٩٥٨ يزداد الألف بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل
- ٩٥٨ بعضهم يزيدها في نحو (شاربوا الماء) وبعضهم يحذفها من الجميع
- ٩٥٩ زادوا ألفاً في (مائة) فرقاً بينه وبين (منه)

- زادوا في (عمرو) واواً في الرفع والجر دون النصب ٩٥٩
 زادوا في (أولئك) واواً وألحقوا به (أولاً) ٩٥٩
 الحذف:
- حذفوا من كل مشدد من كلمة واحدة حرفاً ٩٥٩
 حذفوا الألف في (بسم الله الرحمن الرحيم) لكثرة ٩٦٠
 حذفوا الألف من نحو (للرجل) و(للدار) ٩٦٠
 حذفوا مع الألف اللام مما أوله لام مع لام الجر أو الابتداء ٩٦١
 حذفوا ألف وصل (ابن) صفة بين علمين ٩٦١
 حذفوا همزة الوصل مع ألف الاستفهام إلا المفتوحة فالوجهان ٩٦١
 حذفوا ألف (ها) مع الإشارة إلى المذكر ٩٦١
 حذفوا الألف من (أولئك) و(الثلاث) و(الثلاثين) ٩٦٢
 حذفوا كثيراً واواً من (داود) وألفاً من (إبراهيم) و(إسماعيل) و(إسحاق) ٩٦٢
 وبعضهم يحذف ألف (عثمان) و(سليمن) و(معاوية) ٩٦٢
 الإبدال:
- من التنوين ألفاً في النصب. ومن تاء التأنيث في المعرب هاء ٩٦٢
 من الإبدال الشاذ واو الصلوة والزكاة والحيوة مفرداً لا مثنى أو مضافاً ٩٦٣
 ومنه إبدال همزة (إذ) ياء في (حيثئذ) و(يومئذ). ٩٦٣

١٤

فهرس المراجع

فهرس المراجع

قافية الهمزة

- ١ - أئمة اليمن، لمحمد بن زبارة الحسني الصنعاني . المطبعة الناصرية بتعز .
- ٢ - إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة . مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٤٩هـ .
- ٣ - اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد الدمياطي البنا . المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٧هـ .
- ٤ - اتحاف المهتدين بذكر الأئمة المجددين ومن قام باليمن الميمون من قرناء الكتاب المبين وأبناء سيد الأنبياء والمرسلين، لمحمد بن محمد زبارة . مطبعة المقام الشريف بصنعاء اليمن سنة ١٣٤٣هـ .
- ٥ - الأحكام في أصول الأحكام للآمدي . القاهرة ١٩٦٧م .
- ٦ - أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي . تحقيق الدكتور طه محمد الزيني، وعبد المنعم خفاجة . مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٧٤هـ .
- ٧ - أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر . دار المعارف بمصر ١٩٦٦م .
- ٨ - ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان الأندلسي . مخطوطة المكتبة الأحمدية بحلب برقم ٨٩٩ . ورسالة دكتوراه لمصطفى أحمد النماس في مكتبة كلية اللغة العربية بالأزهر برقم ١٥٤ .
- ٩ - الإرشاد إلى علم الإعراب، لمحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الكيشي . مخطوط بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية برقم ٨ نحو، أحمد الثالث ٢٢٤٧ .

- ١٠ - إرشاد المبتدى وتذكرة المنتهى في القراءات العشر للقلانسي، تحقيق عمر حمدان الكبيسي. المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١١ - الأزمنة والأمكنة للشيخ أبي علي المرزوقي الأصفهاني. مطبعة دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٢هـ.
- ١٢ - الأزهار في فقه الأئمة الأطهار للإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى مع شرحه للمصنف. مكتبة غمضان بصنعاء اليمن.
- ١٣ - الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي. تحقيق عبد المعين الملوحي. دمشق ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ١٤ - أساس البلاغة للزمخشري. طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٥١هـ.
- ١٥ - الاستغناء في أحكام الاستثناء للإمام شهاب الدين القرافي. تحقيق الدكتور طه محسن. وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٦ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر. تحقيق علي محمد البجاوي. مطبعة الفجالة بمصر.
- ١٧ - أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين أبي الحسين بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير. تحقيق جماعة من العلماء سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ١٨ - أسرار العربية لأبي البركات الأنباري. تحقيق محمد بهجت البيطار. مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ١٩ - أسماء الوحوش للأصمعي. تحقيق ونشر الدكتور رودولف كاير واين ١٨٨٨م.
- ٢٠ - إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لابن متى القرشي اليماني. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ١٦١٢ - تاريخ.
- ٢١ - الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٢٢ - الأشباه والنظائر (حماسة الخالدين) للخالدين محمود وسعيد ابني هاشم. لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة سنة ١٩٥٨م.

- ٢٣ - الاشتقاق لابن دريد. مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.
- ٢٤ - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني - تحقيق علي محمد البجاوي. مطبعة نهضة مصر سنة ١٣٢٥هـ.
- ٢٥ - إصلاح المنطق لابن السكيت. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - الطبعة الثالثة - القاهرة - سنة ١٣٦٨هـ.
- ٢٦ - الأصمعيات للأصمعي. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف القاهرة - سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- ٢٧ - الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج. تحقيق عبد الحسين الفتلي. مطبعة النعمان بالتجف سنة ١٩٧٣م. ومؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢٨ - الأضداد في اللغة لمحمد بن القاسم بن بشار الأنباري - تصحيح الشيخ أحمد الشقيطي. المطبعة الحسينية بكفر الطماعين بمصر سنة ١٣٢٥هـ.
- ٢٩ - الأضداد (ثلاثة كتب) للأصمعي والسجستاني وابن السكيت - نشر الدكتور أونست همفر. المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩١٢م.
- ٣٠ - الإعجاز والإيجاز لأبي منصور الثعالبي. نشر اسكندر أضاف. المطبعة العمومية بمصر سنة ١٨٩٧م.
- ٣١ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه. مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م.
- ٣٢ - إعراب القرآن للزجاج. تحقيق إبراهيم الأبياري. وزارة الثقافة - القاهرة ١٩٦٣م.
- ٣٣ - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. تحقيق زهير غازي زاهد. وزارة الأوقاف العراقية - مطبعة العاني - بغداد.
- ٣٤ - الأعلام لخبر الدين الزركلي. الطبعة الثانية - بيروت ١٩٦٩م، والثالثة - بيروت ١٩٧٠م.
- ٣٥ - الأغاني لأبي الفرج. دار الكتب المصرية سنة ١٣٤٥هـ. والهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.

- ٣٦ - الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي - تحقيق سعيد الأفغاني .
مؤسسة الرسالة - بيروت - طبعة ثالثة سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٣٧ - الاقتراح في علم أصول النحو لأبي بكر السيوطي . تحقيق أحمد محمد قاسم .
الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م . مطبعة السعادة بمصر .
- ٣٨ - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطلوسى . دار الجيل - بيروت .
١٩٧٣م .
- ٣٩ - الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش . تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش . من
منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامى بمكة المكرمة سنة
١٤٠٣هـ .
- ٤٠ - إكليل التاج وجوهره الوهاج (مختصر الكتاب الذي تقدمه محققاً) لمؤلفه الإمام
المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى . مخطوطة المكتبة الشرقية بالجامع الكبير
بصنعاء اليمن برقم ٥١ مجاميع .
- ٤١ - أمالي ابن الحاجب . نسخة مصورة بحوزة الأخ الدكتور طارق نجم عبد الله عن
نسخة برلين المخطوطة .
- ٤٢ - الأمالي لأبي علي القالي ، ومعه الذيل والنوادر وكتاب التنبيه لأبي عبيد البكري .
مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة - طبعة ثانية سنة ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م .
- ٤٣ - أمالي الزجاجي . تحقيق عبد السلام هارون . المؤسسة الحديثة للطبع والنشر سنة
١٣٨٢هـ .
- ٤٤ - أمالي السهيلي . تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا . مطبعة السعادة - القاهرة سنة
١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- ٤٥ - أمالي السيد المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
- طبعة ثانية - دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- ٤٦ - الأمالي الشجرية لابن الشجري . دار المعرفة - بيروت ١٣٤٩هـ .
- ٤٧ - الإمام زيد للشيخ محمد أبو زهرة - طبع دار الفكر العربي سنة ١٣٧٨هـ -
١٩٥٩م .

- ٤٨ - الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش. دار الفكر المأمون للتراث - دمشق. طبعة أولى سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٤٩ - أمثال العرب للمفضل الضبي. مطبعة الجوائب - قسطنطينية ١٣٠٠هـ.
- ٥٠ - املاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري. طبع الحلبي - القاهرة سنة ١٩٦٩م.
- ٥١ - انباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٢م، ١٩٥٥م، ١٩٧٣م.
- ٥٢ - الأنساب للسمعاني. نشر مرجليوث - طبع ليدن سنة ١٩١٢م.
- ٥٣ - الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بمصر - طبعة رابعة سنة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- ٥٤ - النموذج للزمخشري. طبع دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٨١م.
- ٥٥ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة السادسة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ٥٦ - إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي حسن بن عبد الله القسي. مخطوطة مكتبة الاسكوريال بمديرية برقم ٤٥.
- ٥٧ - الإيضاح المعصدي لأبي علي الفارسي. تحقيق الدكتور حسن الشاذلي فرهود. الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م عن دار التأليف بمصر.
- ٥٨ - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب. تحقيق موسى بناي العلي. مطبعة العاني - بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م (من منشورات وزارة الأوقاف العراقية).
- ٥٩ - الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق مازن المبارك - مكتبة العروبة - مطبعة المدني بالقاهرة سنة ١٣٧٨هـ.
- ٦٠ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي. وكالة المعارف ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.

قافية الباء

- ٦١ - البحر الزخار لمذاهب علماء الأمصار للإمام المهدي (مؤلف هذا الكتاب) طبع القاهرة سنة ١٩٤٧م في خمسة مجلدات.
- ٦٢ - البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي. طبعة مصورة - دار الفكر - بيروت ١٣٩٨هـ.
- ٦٣ - البداية والنهاية لابن كثير. مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٥١هـ.
- ٦٤ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني. دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.
- ٦٥ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٦٦ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي. تحقيق محمد المصري. طبع دمشق سنة ١٩٧٢م.
- ٦٧ - البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري. تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب. دار الكتب سنة ١٩٧٠م.
- ٦٨ - بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى اليمن من ملك وإمام. للقاضي حسين بن أحمد العرشي. مطبعة البرتيري بالقاهرة سنة ١٩٣٩م.
- ٦٩ - البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي. طبع مصطفى البابي الحلبي - طبعة ثالثة - القاهرة ١٩٥٩م.
- ٧٠ - البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري. تحقيق طه عبد الحميد طه. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ٧١ - البيان والتبيين للجاحظ. تحقيق عبد السلام هارون. لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٨١هـ.

قافية التاء

- ٧٢ - تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي. المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦هـ.

- ٧٣ - التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صنعة الإعراب لابن هبطل النحوي اليمني. نسخة مصورة عن مخطوطة مكتبة المتحف البريطاني في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي التابع لجامعة أم القرى بمكة المكرمة برقم ٣٧٢٠ نحو.
- ٧٤ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان - الجزء الخامس - ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب. دار المعارف بمصر ١٩٧٥ م.
- ٧٥ - تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام للذهبي. مطبعة السعادة ١٣٦٩ هـ.
- ٧٦ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٤٩ هـ.
- ٧٧ - تاريخ الفرق الإسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين لعلي مصطفى الغرابي. مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٤٨ م.
- ٧٨ - تاريخ اليمن الثقافي لأحمد حسين شرف الدين. مطبعة السنة المحمدية بمصر سنة ١٩٦٧ م.
- ٧٩ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة. تحقيق السيد أحمد صقر. دار إحياء الكتب العربية ١٩٥٤ م.
- ٨٠ - التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي. تصحيح وتعليق الحافظ محمد غوث التدوي. الدار السلفية - بومباي.
- ٨١ - التبصرة والتذكرة للصيمري. تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين. من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٨٢ - التبيان في إعراب القرآن إملاء ما من به الرحمن للعكبري. تحقيق علي محمد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٧٦ م.
- ٨٣ - تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة للجزري. دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٨٤ - التحفة الشافية في شرح الكافية لأبي اسحق إبراهيم بن الحسين النيلي الطائي.

مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة عن مخطوطة شيلستر بتي بدبلن برقم ٣٦٣١.

٨٥ - تذكرة الحفاظ للذهبي. دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٨٦ - التذكرة السعدية في الأشعار العربية - لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيد. تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري. مطابع النعمان بالنجف. العراق ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م.

٨٧ - تذكرة الموضوعات للفتي. المطبعة المنيرية بمصر ١٣٤٣هـ.

٨٨ - الترغيب والترهيب للحافظ المنذري. مطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر.

٨٩ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. تحقيق محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٩٠ - التصحيف والتحريف للعسكري. تحقيق عبد العزيز أحمد. طبع الحلبي ١٣٨٣هـ.

٩١ - التصريح بمضمون التوضيح لخالدة الأزهرى مع حاشية يس الحمصى عليه. المكتبة التجارية، وتوزيع دار الفكر بدون تاريخ.

٩٢ - التعريفات للشريف الجرجاني. الدار التونسية للنشر ١٩٧٢م.

٩٣ - تعليق الفرائد للدمايني. تحقيق الدكتور محمد السعيد عامر. رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر.

٩٤ - تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن). المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢١هـ.

٩٥ - تفسير عيون سيبويه. لهارون بن موسى القرطبي. مخطوطة المتحف البريطاني.

٩٦ - تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن). طبع دار الكتب المصرية ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

٩٧ - تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري. تحقيق إبراهيم عطوة عوض. مطبعة البابي الحلبي - القاهرة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

- ٩٨ - التكملة لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان . بغداد ١٩٨١ م .
- ٩٩ - تليقب القوافي لابن كيسان . نشر وليم رايت . دبلن ١٨٥٨ م .
- ١٠٠ - التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني . تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين . مطبعة العاني - بغداد .
- ١٠١ - تميز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث لابن الديع الشيباني . مطبعة صبيح بمصر ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .
- ١٠٢ - التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني . تحقيق يسري قاسم . رسالة ماجستير في آداب القاهرة ١٩٧٠ م .
- ١٠٣ - تنزيه الشريعة المرفوعة لابن عراق . تحقيق عبد الله وعبد الوهاب عبد اللطيف . مطبعة عاطف بمصر .
- ١٠٤ - تهذيب الأسماء واللغات للنووي . إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة .
- ١٠٥ - تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي . تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني . مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥ هـ .
- ١٠٦ - تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني . دائرة المعارف النظامية بالهند سنة ١٣٢٦ هـ .
- ١٠٧ - تهذيب اللغة للأزهري . تحقيق عبد السلام هارون . طبع الدار القومية العربية للطباعة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ١٠٨ - توجيه إعراب أبيات ملغزة للرماني . تحقيق سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية - دمشق ١٩٥٨ م .
- ١٠٩ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي . تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان . طبعة ثانية - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ١١٠ - التوطئة لأبي علي الشلوين . تحقيق يوسف مطاوع . دار التراث العربي ١٩٧٣ م .

- ١١١ - التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني. تصحيح أوتوبرتزل. مطبعة الدولة - استانبول ١٨٣٠م.

قافية الجيم

- ١١٢ - جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر القرطبي. المطبعة المنيرية بمصر.
- ١١٣ - الجامع الصغير للسيوطي. مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة ١٣٧٧هـ.
- ١١٤ - الجمل للزجاجي. تحقيق علي توفيق الحمد. طبعة أولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١١٥ - الجمل لابن شقير أحمد بن الحسين النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٧هـ. تحقيق علي ابن سلطان الحكمي. رسالة ماجستير في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- ١١٦ - الجمل لعبد القاهر الجرجاني. دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ١١٧ - جمهرة أشعار العرب للقرشي. المطبعة الخيرية ١٣٣١هـ.
- ١١٨ - جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة ١٩٦٤م.
- ١١٩ - جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي. تحقيق أ. ليفي بروفنسال. دار المعارف سنة ١٩٤٨م.
- ١٢٠ - جمهرة اللغة لابن دريد. دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٤٥هـ.
- ١٢١ - الجني الداني في حروف المعاني للمرادي. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٢٢ - جواهر الأدب في معركة كلام العرب. للإمام علاء الدين الأربلي. المطبعة الحيدرية بالنجف ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.

قافية الحاء

- ١٢٣ - حاشية الأمير علي مغني اللبيب لابن هشام. المكتبة التجارية بمصر ١٣٧٢هـ.

- ١٢٤ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل . المكتبة التجارية بمصر ١٩٥٣م .
- ١٢٥ - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب . طبعة حنفي بمصر ١٣٥٨هـ .
- ١٢٦ - حاشية عصام الدين الاسفرايني على شرح الجامي للكافية المعروف بالفوائد الضيائية . طبعة سنة ١٢٩٩هـ .
- ١٢٧ - حاشية الصبان على شرح الأشموني . طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٦٦هـ . وطبعة دار الفكر - بيروت بلا تاريخ .
- ١٢٨ - الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي . تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي . دار المأمون للتراث - طبعة أولى - سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ١٢٩ - الحجة في القراءات السبع لابن خالويه . تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم . دار الشروق - طبعة ثانية - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ١٣٠ - حجة القراءات للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة . تحقيق سعيد الأفغاني . الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م من منشورات جامعة بنغازي .
- ١٣١ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لجلال الدين السيوطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- ١٣٢ - الحلل السندسية لمحمد الوزير السراج الأندلسي . الدار التونسية للنشر سنة ١٩٧٠م .
- ١٣٣ - الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي . تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي . من منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٠م .
- ١٣٤ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصفهاني . تصوير دار الفكر - بيروت عن طبعة سنة ١٣٥٧هـ .
- ١٣٥ - حماسة البحرتي . تحقيق لويس شيخو . الطبعة الثانية - بيروت ١٩٦٧م .
- ١٣٦ - الحماسة البصرية لصدر الدين البصري . تحقيق مختار الدين أحمد . مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٤٥هـ .

- ١٣٧ - الحماسة الشجرية لابن الشجري. تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي. منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٠م.
- ١٣٨ - الحور العين لنشوان الحميري.
- ١٣٩ - الحيوان للجاحظ. تحقيق عبد السلام هارون. طبع مصطفى الحلبي سنة ١٩٦٤م.

قافية الخاء

- ١٤٠ - خزانة الأدب للبغدادى. تحقيق عبد السلام هارون. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٣٩٩هـ وطبعة بولاق ١٢٩٩هـ.
- ١٤١ - الخصائص لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتب بالقاهرة ١٩٥٢م.

قافية الدال

- ١٤٢ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عزيمة. مطبعة السعادة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ١٤٣ - درة الغواص في أوهام الخواص للإمام الجريري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة.
- ١٤٤ - الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي. أوفست دار المعرفة. بيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ١٤٥ - دلائل الإعجاز للجرجاني. شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
- ١٤٦ - دمية القصر وعصرة أهل العصر للبازرزي. طبعة راغب النفاخ - حلب ١٩٣٠م.
- ١٤٧ - ديوان الأحوص الأنصاري. تحقيق عادل سليمان. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ١٤٨ - ديوان الأخطل. تحقيق فخر الدين قباوة. حلب ١٩٧١م، وبيروت - المطبعة الكاثوليكية ١٨٩١م.

- ١٤٩ - ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق محمد حسن آل ياسين. بغداد ١٣٨٤هـ.
- ١٥٠ - ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس). تعليق الدكتور محمد حسين. طبع بيروت - سنة ١٩٦٨م.
- ١٥١ - ديوان امرئ القيس. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر ١٩٥٨م.
- ١٥٢ - ديوان أمية بن أبي الصلت. طبعة بيروت سنة ١٣٥٣هـ.
- ١٥٣ - ديوان جران العود. مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٣٥٠هـ.
- ١٥٤ - ديوان جرير. تحقيق الدكتور نعمان أمين طه. دار المعارف بمصر ١٩٦١م.
- ١٥٥ - ديوان جميل بن معمر العذري. تحقيق الدكتور حسين نصار. دار مصر للطباعة - سنة ١٩٦٧م.
- ١٥٦ - ديوان حسان بن ثابت الأنصاري. تحقيق الدكتور وليد عرفات (مسلسلة جب التذكارية) بيروت سنة ١٩٧١م. وطبعة دار صادر - بيروت ١٣٨١هـ.
- ١٥٧ - ديوان الحطيئة. تحقيق أمين نعمان. مطبعة الحلبي - القاهرة ١٣٧٨هـ.
- ١٥٨ - ديوان الحماسة لأبي تمام. تعليق عبد المنعم خفاجي. مطبعة صبيح - القاهرة سنة ١٣٧٤هـ. وتحقيق الدكتور عبد الله عسيلان. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ١٥٩ - ديوان خرنق بنت بدر. تحقيق الدكتور حسين نصار. وزارة الثقافة - مركز إحياء التراث - القاهرة سنة ١٣٨٩هـ.
- ١٦٠ - ديوان أبي داود الأيادي. تحقيق غوستاف غرباوي. دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٥٠م.
- ١٦١ - ديوان ابن الدمينه. تحقيق أحمد راتب النفاخ. مكتبة دار العروبة - القاهرة سنة ١٣٧٨هـ.
- ١٦٢ - ديوان ذي الرمة. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ١٣٨٤هـ.

- ١٦٣ - ديوان الراعي (شعر الراعي وأخباره). تحقيق ناصر الحاني. دمشق ١٩٦٤م
مطبوعات المجمع العلمي العربي.
- ١٦٤ - ديوان رؤية بن العجاج (مجموع أشعار العرب) تصحيح وترتيب وليم بن الورد
البروسي لينزح ١٩٠٣م.
- ١٦٥ - ديوان أبي زيد الطائي. تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي. بغداد ١٩٦٧م.
- ١٦٦ - ديوان زهير بن أبي سلمى. دار الكتب سنة ١٣٦٣هـ.
- ١٦٧ - ديوان زيد الخليل الطائي. صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي. مطبعة النعمان
- النجف ١٩٦٨م.
- ١٦٨ - ديوان سحيم عبد بني الحسحاس. تحقيق عبد العزيز الميمني. مطبعة دار الكتب
سنة ١٩٥٠م.
- ١٦٩ - ديوان الشماخ. تحقيق صلاح الدين الهادي. دار المعارف سنة ١٩٦٨م.
- ١٧٠ - ديوان أبي طالب (غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب) لمحمد خليل
الخطيب. طنطا سنة ١٩٥١م.
- ١٧١ - ديوان طرفة بن العبد. تحقيق الدكتور علي الجندي. القاهرة سنة ١٣٧٨هـ.
- ١٧٢ - ديوان طفيل بن عوف الغنوي. تحقيق محمد عبد القادر أحمد. دار الكتاب
الجديد - بيروت سنة ١٩٦٨م.
- ١٧٣ - ديوان عامر بن الطفيل. دار صادر - بيروت ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- ١٧٤ - ديوان العباس بن مرداس السلمي - تحقيق يحيى الجبوري. المؤسسة العامة
للصحافة والطباعة - بغداد سنة ١٣٨٧هـ.
- ١٧٥ - ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق الدكتور حسين نصار. طبع مصطفى البابي
الحلبي سنة ١٩٥٧م.
- ١٧٦ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق محمد يوسف نجم. بيروت ١٣٧٨هـ.
- ١٧٧ - ديوان أبي العتاهية. طبعة دار صادر - بيروت ١٩٦٤م.

- ١٧٨ - ديوان العجاج. تحقيق الدكتور عزة حسن - بيروت ١٩٧١م.
- ١٧٩ - ديوان عدي بن زيد العبادي. تحقيق محمد عبد الجبار المعيد. بغداد ١٩٦٥م.
- ١٨٠ - ديوان العرجي. تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي. الشركة الإسلامية ببغداد سنة ١٣٧٥هـ.
- ١٨١ - ديوان علقمة الفحل. تحقيق لطفي الصقال ودرسة الخطيب. حلب ١٩٦٩م.
- ١٨٢ - ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة سنة ١٣٧١هـ.
- ١٨٣ - ديوان عمرو بن قميئة. تحقيق حسن كامل الصيرفي. مطبعة دار الكاتب العربي سنة ١٣٨٥هـ.
- ١٨٤ - ديوان عترة بن شداد. دار صادر - بيروت.
- ١٨٥ - ديوان الفرزدق. جمع محمد أحمد الصاوي. القاهرة ١٣٥٤هـ.
- ١٨٦ - ديوان القطامي. تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. بيروت ١٩٦٠م.
- ١٨٧ - ديوان كثير عزة. تحقيق الدكتور إحسان عباس. بيروت ١٩٧١م.
- ١٨٨ - ديوان كعب بن زهير. دار الكتب سنة ١٩٥٠م.
- ١٨٩ - ديوان كعب بن مالك الأنصاري. تحقيق سامي العاني. بغداد ١٩٦٦م.
- ١٩٠ - ديوان كعب بن مالك الأنصاري. تحقيق سامي سلوم. مطبعة النعمان - بغداد ١٩٦٩م.
- ١٩١ - ديوان ليبد. تحقيق الدكتور إحسان عباس. الكويت ١٩٦٢م.
- ١٩٢ - ديوان المثقب العبيدي. تحقيق حسن كامل الصيرفي. القاهرة ١٩٣١م.
- ١٩٣ - ديوان مجنون ليلى. تحقيق عبد الستار أحمد فراج. دار مصر للطباعة سنة ١٣٨٢هـ.

- ١٩٤ - ديوان مسكين الدارمي . تحقيق عبد الله الجبوري و خليل إبراهيم العطية . طبع بغداد سنة ١٩٧٠ م .
- ١٩٥ - ديوان النابغة الذبياني . تحقيق الدكتور شكري فيصل . بيروت سنة ١٩٦٨ م .
وضمن مجموعة خمسة دواوين . طبع الوهبة سنة ١٢٩٣ هـ .
- ١٩٦ - ديوان أبي نواس . المطبعة الحميدية المصرية سنة ١٣٢٢ هـ .
- ١٩٧ - ديوان الهذليين . طبعة دار الكتب - نشر الدار القومية للطباعة والنشر سنة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

قافية الذال

- ١٩٨ - ذيل الأمالي لأبي علي القالي . مطبعة دار الكتب المصرية - طبعة ثانية - ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م .
- ١٩٩ - الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي البغدادي . دار المعرفة - بيروت .
- ٢٠٠ - الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي . تحقيق الدكتور شوقي ضيف . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .
- ٢٠١ - رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري . تحقيق محمد سليم الجندي . دمشق ١٩٦٣ م .
- ٢٠٢ - رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي . تحقيق أحمد خراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٢٠٣ - رغبة الآمل من كتاب الكامل للمرصفي . مكتبة الأسد بطهران سنة ١٩٧٠ م .
- ٢٠٤ - الرماني النحوي للدكتور مازن المبارك . مطبعة جامعة دمشق سنة ١٩٦٣ م .
- ٢٠٥ - روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات . لمحمد باقر الخوانساري - طبع طهران سنة ١٣٩٢ هـ .
- ٢٠٦ - الروض الأنف للسهيلى . مطبعة الجمالية بالقاهرة سنة ١٣٣٢ هـ .
- ٢٠٧ - الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم لمحمد إبراهيم الوزير . المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٨٥ هـ .

قافية الزاي

٢٠٨ - زهر الآداب وثمر الألباب للحصري . تحقيق محمد علي البجاوي . طبع مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٧٢هـ .

قافية السين

٢٠٩ - السبعة في القراءات لابن مجاهد . تحقيق الدكتور شوقي ضيف . طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٢م .

٢١٠ - السراج المنير شرح الجامع الصغير لعللي بن أحمد بن محمد العزيزي الشافعي . طبع مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

٢١١ - سر صناعة الإعراب لابن جني . تحقيق مصطفى السقا وآخرين . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م . ومخطوطة دار الكتب برقم ١٢٠ لغة .

٢١٢ - سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة . مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٥٢ تاريخ .

٢١٣ - سمط اللآلئ لأبي عبيد البكري . تحقيق عبد العزيز الميمني . دار التأليف ١٣٥٤هـ .

٢١٤ - سنن الترمذي . تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان . طبعة أولى - دار الفكر - بيروت ١٤٠٠هـ .

٢١٥ - سنن الدارمي (عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام) . نشر دار إحياء السنة النبوية .

٢١٦ - سنن أبي داود (سليمان بن الأشعث بن اسحق) . مطبعة الحلبي - القاهرة سنة ١٣٧١هـ .

٢١٧ - سنن ابن ماجه . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . مطبعة عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٧٢هـ .

٢١٨ - سنن النسائي (أبي عبد الرحمن بن شعيب) المطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣١٢هـ .

٢١٩ - السيرة الحلبية (إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون لنور الدين الحلبي). طبع مصر ١٢٩٢هـ.

٢٢٠ - سيرة ابن هشام. مطبعة الحلبي - القاهرة سنة ١٣٧٥هـ.

قافية الشين

٢٢١ - شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي. مكتبة القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٠هـ.

٢٢٢ - شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة سنة ١٣٣٧هـ.

٢٢٣ - شرح أبيات سيويه لابن السيرافي. تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني. دار المأمون للتراث - دمشق ١٩٧٩م.

٢٢٤ - شرح أبيات سيويه للنحاس. تحقيق زهير غازي زاهد. مطبعة الغرى بالنجف طبعة أولى - سنة ١٩٧٤م.

٢٢٥ - شرح أبيات المغني للبغدادى. تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون - دمشق.

٢٢٦ - شرح أبيات المفصل والمتوسط للسيد الشريف الجرجاني. رسالة ماجستير لعبد الحميد جاسم الفياض - كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٩٨٦م.

٢٢٧ - شرح أدب الكاتب للجوالقي. المطبعة السلفية سنة ١٣٥٠هـ.

٢٢٨ - شرح الأزهار للإمام المهدي (مؤلف هذا الكتاب). مكتبة غمضان بصنعاء اليمن.

٢٢٩ - شرح أشعار الهذليين للسكري. تحقيق عبد الستار أحمد فراج محمود شاكر. مكتبة دار العروبة سنة ١٣٨٤هـ - القاهرة.

٢٣٠ - شرح الأشموني لألفية ابن مالك مع حاشية الصبان. طبع الحلبي سنة ١٣٦٦هـ.

٢٣١ - شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم. مصورة عن طبعة ١٣١٢هـ.

٢٣٢ - شرح ألفية ابن معط لابن الخباز. مصورة دار الكتب برقم ١٧٢٣ نحو.

- ٢٣٣ - شرح التسهيل لابن مالك . مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ١٠ نحو - ش .
- ٢٣٤ - شرح جمل المرادي . مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٦٣ نحو - ش .
- ٢٣٥ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور . تحقيق الدكتور صاحب أو جناح . وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية سنة ١٩٨٢م .
- ٢٣٦ - شرح الجمل لطاهر بن بابشاذ . مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٥٦٧ .
- ٢٣٧ - شرح درة الغواص للخفاجي . مطبعة الجوانب بالقسطنطينية ١٢٩٩هـ .
- ٢٣٨ - شرح ديوان امرئ القيس للسندوبي . مطبعة الاستقامة - القاهرة ١٩٥٣م .
- ٢٣٩ - شرح ديوان حماسة أبي تمام للتبريزي . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة حجازي - القاهرة .
- ٢٤٠ - شرح ديوان حماسة أبي تمام للمرزوقي . تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٩م .
- ٢٤١ - شرح ديوان المتنبي للبرقوقي . دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٢٤٢ - شرح ديوان المتنبي للعكبري (التيان في شرح الديوان) . طبع الشرقية سنة ١٣٠٨هـ .
- ٢٤٣ - شرح ديوان المتنبي للواحدى النيسابوري . طبع برلين سنة ١٨٦١م .
- ٢٤٤ - شرح الرسالة الوضعية العضدية لعصام الدين الإسفراييني . مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٩ وضع - طلعت .
- ٢٤٥ - شرح الشاطبية لابن القاصح . مطبعة مصطفى فهمي .
- ٢٤٦ - شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاسترابادي . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وزمليه . دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٢٤٧ - شرح شواهد الشافية للبغدادي . مطبوع مع شرح الشافية السابق .
- ٢٤٨ - شرح شواهد شروح الألفية للعيني . بهامش خزنة الأدب للبغدادي . طبعة بولاق ١٢٩٩هـ .

- ٢٤٩ - شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي. دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية.
- ٢٥٠ - شرح الشواهد للعاملي (شرح شواهد ألفية ابن مالك للسيد محمد آل السيد علي الموسوي العامل). المطبعة العلوية بالنجف ١٣٤٣هـ.
- ٢٥١ - شرح شواهد قطر الندى وبل الصدى لصديق بن علي الحسيني الأعرجي. مخطوط في مكتبة بلدية الإسكندرية برقم ٤٤٣٦ نحو.
- ٢٥٢ - شرح شواهد كتاب سيويه المسمى (تحصيل عين الذهب من معده جوهر الأدب في علم مجازات العرب) للأعلم الشتمري. مطبوع بهامش الكتاب - الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية بيولاقي ١٣١٦هـ.
- ٢٥٣ - شرح شواهد الكشف لمحب الدين أفندي (مشاهد الأنصاف) مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٦٦م.
- ٢٥٤ - شرح شواهد المغني للسيوطي - المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢هـ.
- ٢٥٥ - شرح صحيح الترمذي. للإمام ابن العربي المالكي. المطبعة المصرية بالأزهر سنة ١٣٥٠هـ.
- ٢٥٦ - شرح العقائد النسفية للفتازاني. طبع مصر سنة ١٣٢٩هـ.
- ٢٥٧ - شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة محمد علي صبيح - القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٢٥٨ - شرح عمدة الحفاظ وعدة اللاظ لابن مالك. تحقيق عبد المنعم هريدي. مطبعة الأمانة - القاهرة ١٩٧٥م.
- ٢٦٩ - شرح الفريد لعصام الدين الإسفرايني. بتحقيقنا. المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٢٦٠ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق عبد السلام هارون. دار المعارف - القاهرة ١٩٦٣م.
- ٢٦١ - شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي. طبعة دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة.

- ٢٦٢ - شرح قصيدة بانث سعاد لابن هشام. المطبعة الأزهرية ١٣١٧هـ.
- ٢٦٣ - شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.
- ٢٦٤ - شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي. أوفست بيروت - دار الكتب العلمية.
- ٢٦٥ - شرح كافية ابن الحاجب لعصام الدين الإسفرائيني - دار الطباعة العامرة - استانبول ١٣١٢هـ.
- ٢٦٦ - شرح كافية ابن الحاجب لابن فلاح النحوي اليمني. يقوم بتحقيقه الأخ الأستاذ محمد الطيب الإبراهيم - رسالة دكتوراه مسجلة في كلية اللغة العربية.
- ٢٦٧ - شرح كافية ابن الحاجب لمؤلفها. مصورة عن طبعة استانبول.
- ٢٦٨ - شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي. من منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، وطبع دار المأمون للتراث.
- ٢٦٩ - شرح كتاب سيبويه للرماني. مصورة مكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة برقم ١٨٣ نحو.
- ٢٧٠ - شرح كتاب سيبويه للسيرافي. مخطوطة دار الكتب برقم ١٣٧ نحو. والأزهرية برقم ٤٢٤١ نحو.
- ٢٧١ - شرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلي. تحقيق الدكتور محمد الزحيلي، والدكتور نزيه حماد. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٠هـ.
- ٢٧٢ - شرح الباب للقال السيرافي. مخطوط بدار الكتب برقم ١٥٢ - ش نحو.
- ٢٧٣ - شرح الباب لنقرة كار. مخطوط بدار الكتب برقم ٢٠٨ نحو - تيمور.
- ٢٧٤ - شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام. تحقيق الدكتور هادي نهر. طبع بغداد سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- ٢٧٥ - شرح لمع ابن جني للثمانيني . مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ١٥٧٠ .
- ٢٧٦ - شرح لمع ابن جني لابن الدهان (الغرة في شرح اللمع) . مصورة معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية عن مخطوطة شهيد علي في تركيا برقم ٩٤٩ .
- ٢٧٧ - شرح المعلقات السبع للزوزني . مكتبة المعارف - بيروت ١٩٧٢ م .
- ٢٧٨ - شرح المفصل لابن يعيش . أوفسيت عالم الكتب - بيروت .
- ٢٧٩ - شرح المفضليات للأنباري . نشر كارلوس لايل - بيروت ١٩٢٠ م .
- ٢٨٠ - شرح مقامات الحريري للشريشي . تصحيح عبد المنعم خفاجي . القاهرة سنة ١٣٧٢ هـ .
- ٢٨١ - شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن بابشاذ . تحقيق خالد عبد الكريم . الكويت ١٩٧٧ م .
- ٢٨٢ - شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون على ألفية ابن مالك . مطبعة الحلبي القاهرة .
- ٢٨٣ - شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . المكتبة العربية - حلب ١٩٧٣ م .
- ٢٨٤ - شرح النووي لصحيح الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري . المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٩ هـ .
- ٢٨٥ - شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب . تحقيق طارق نجم عبد الله . رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر .
- ٢٨٦ - شروح سقط الزند . تحقيق عبد السلام هارون والسقا . دار الكتب المصرية - القاهرة سنة ١٣٦٨ هـ .
- ٢٨٧ - شعراء النصرانية . تأليف الأب لويس شيخو اليسوعي . المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩٢٤ م .

- ٢٨٨ - شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري. تحقيق الدكتور سامي مكى العاني. مطبعة المعارف - بغداد ١٩٧١م.
- ٢٨٩ - شعر عبد الله بن الزبير الأسدي. تحقيق يحيى الجبوري. طبع بغداد ١٩٧٤م.
- ٢٩٠ - شعر عمرو بن أحمر الباهلي. جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٢٩١ - الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق أحمد محمد شاكر. طبع دار المعارف ١٩٥٨م. والطبعة الثانية سنة ١٩٦٦م.
- ٢٩٢ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. مكتبة دار العروبة - مطبعة لجنة البيان العربي سنة ١٣٧٦هـ بالقاهرة.

قافية الصاد

- ٢٩٣ - الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس. المكتبة السلفية سنة ١٩١٠م.
- ٢٩٤ - صبح الأعشى للقلقشندي. دار الكتب المصرية سنة ١٣٤٠هـ.
- ٢٩٥ - الصبح المنير في شعر أبي بصير (ديوان الأعشيين). مطبعة أدلف هلزهوش - فيينا - ١٩٢٧م.
- ٢٩٦ - صحاح الجوهري (تاج اللغة وصحاح العربية). تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. مطابع دار الكتاب العربي بمصر - طبعة ثانية - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٩٧ - صحيح البخاري. المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٣١٤هـ.
- ٢٩٨ - صحيح ابن خزيمة. تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. شركة الطباعة العربية السعودية بالرياض - الطبعة الثانية - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٢٩٩ - صحيح مسلم. دار الطباعة العامة بالقاهرة سنة ١٣٣٢هـ.
- ٣٠٠ - صفة الصفوة لابن الجوزي. تحقيق محمد فاخوري. مطبعة الأصيل بحلب سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٣٠١ - الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لأبي اسحق إبراهيم بن الحسين النيلي .
تحقيق محسن سالم العميري . رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة أم
القرى .

قافية الضاد

٣٠٢ - ضرائر الشعر لابن عصفور . تحقيق السيد إبراهيم محمد . طبعة ثانية - دار
الأندلس سنة ١٩٨٢م .

٣٠٣ - الضرائر وما يجوز للشاعر دون النثر للآلوسي . شرح محمد بهجة الأثري .
المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤١هـ .

٣٠٤ - الطالع السعيد للأفودي . تحقيق سعد محمد حسن . الدار المصرية للتأليف سنة
١٩٦٦م .

٣٠٥ - طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى . طبعة محمد حامد الفقي . القاهرة سنة ١٩٥٢م .

٣٠٦ - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي . تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو .
مطبعة عيسى البابي الحلبي سنة ١٩٦٥م .

٣٠٧ - طبقات فحول الشعراء لابن سلام . تحقيق محمود شاكر . دار المعارف بمصر
١٩٥٢م .

٣٠٨ - الطبقات الكبرى لابن سعد . دار صادر - بيروت ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .

٣٠٩ - طبقات المعتزلة (باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل في شرح كتاب الملل
والنحل) للإمام المهدي مؤلف هذا الكتاب . استتله المستشرق الإنجليزي توماس
آرنولد ، ونشره ضمن مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد سنة ١٣١٦هـ -
١٩٠٢م .

٣١٠ - طبقات النحاة واللغويين للعلامة ابن قاضي شهبة الأسدي . تحقيق محسن
غياض . مطبعة النعمان بالنجف - العراق ١٩٧٤م .

٣١١ - طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
مطبعة الخانجي بمصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

٣١٢ - الطرائف الأدبية للميمني. طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٣٧م.

قافية العين

- ٣١٣ - العباب في شرح اللباب لنقرة كار. مخطوطة دار الكتب برقم ١٩٢ نحو.
- ٣١٤ - العبر في خير من غير للذهبي. تحقيق صلاح الدين المنجد. طبع الكويت ١٩٦٠م.
- ٣١٥ - العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب للشيخ ناصيف اليازجي. دار القلم - بيروت - لبنان.
- ٣١٦ - العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين. طبع أوروبا سنة ١٨٤٩م.
- ٣١٧ - العقد الفريد لابن عبد ربه. لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٧٠هـ.
- ٣١٨ - العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ للمقبلي. مع ذيله الأرواح النوافخ. طبعة أولى سنة ١٣٢٨هـ.
- ٣١٩ - عمدة الحافظ وعدة اللافت لابن مالك. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٥٧٨ نحو - تيمور.
- ٣٢٠ - العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق القيرواني. مطبعة أمين هدية - طبعة أولى - سنة ١٣٤٤هـ بالقاهرة.
- ٣٢١ - عون الوافية في شرح كتاب الكافية (شرح شواهد الشرح المتوسط لركن الدين الاسترابادي) لكمال الدين عبد الرحمن بن علي بن اسحق التميمي المتوفى سنة ٨٧٦هـ. تحقيق محمد أحمد حسن رشوان. رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بالأزهر.
- ٣٢٢ - عيون الأخبار لابن قتيبة. دار الكتب المصرية سنة ١٣٤٣هـ.
- ٣٢٣ - عيون الأزهاري في فقه الأئمة الأطهار للإمام المهدي مؤلف هذا الكتاب. نشر وتعليق فضيلة الشيخ الصادق موسى من علماء الأزهر الشريف. طبعة دار الكتاب اللبناني - بيروت ١٩٧٥م.

قافية الغين

- ٣٢٤ - غاية الأمانى في أخبار القطر اليماني للمؤرخ اليماني يحيى بن الحسين بن القاسم. تحقيق الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، ومراجعة الدكتور محمد مصطفى زيادة. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٣٢٥ - الغاية في القراءات العشر لابن مهران. تحقيق محمد غياث الجنباز. طبعة أولى - الرياض ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٣٢٦ - غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري. نشر برجستراسر - مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.
- ٣٢٧ - غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائص الفاضحة. لأبي اسحق برهان الدين إبراهيم بن يحيى المعروف بالوطواط. طبع دار الطباعة السنية - بولاق - القاهرة ١٣٨٤ هـ.
- ٣٢٨ - غريب الحديث للخطابي. تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي. منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٣٢٩ - غيث النفع للصفاسي. المطبعة العامرة الشرفية بالقاهرة سنة ١٣٠٤ هـ.

قافية الفاء

- ٣٣٠ - الفائق في غريب الحديث للزمخشري. تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م.
- ٣٣١ - الفاخر للمفضل بن سلمة بن عاصم الكوفي. تحقيق عبد العليم الطحاوي. القاهرة ١٩٦٠ م.
- ٣٣٢ - فتح الباري على صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني. طبع بولاق سنة ١٣٠١ هـ.
- ٣٣٣ - فتوح البلدان للبلاذري. طبع بيروت ١٩٦٢ م.

- ٣٣٤ - فجر الإسلام لأحمد أمين. نشر مكتبة النهضة المصرية - القاهرة.
- ٣٣٥ - فرائد القلائد للعيني. المطبعة الكاستلية سنة ١٢٩٧هـ.
- ٣٣٦ - فرائد اللآل في مجمع الأمثال للشيخ إبراهيم بن علي الأحذب الطرابلسي. المطبعة الكاثوليكية - بيروت سنة ١٣١٢هـ.
- ٣٣٧ - فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن للعلامة عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني. مطبعة حجازي بالقاهرة - طبعة ثانية ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.
- ٣٣٨ - فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري. تحقيق الدكتور عبد المجيد عابدين والدكتور إحسان عباس. طبعة أولى سنة ١٩٥٨م.
- ٣٣٩ - الفصول الخمسون لابن معطي. تحقيق محمود محمد الطناحي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.
- ٣٤٠ - فصيح ثعلب مع شروحه. نشر محمد عبد المنعم خفاجي. المطبعة النموذجية - القاهرة سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.
- ٣٤١ - فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي. تحقيق مصطفى السقا وجماعة. مطبعة مصطفى البابي الحلبي - طبعة ثانية - سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- ٣٤٢ - الفهرست لابن النديم. المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٣٤٨هـ.
- ٣٤٣ - الفوائد الضيائية (شرح الجامي لكافية ابن الحاجب). تحقيق أسامة طه الرفاعي. رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.
- ٣٤٤ - الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة للكرمي. دار العربية - بيروت ١٣٩٧هـ.
- ٣٤٥ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للإمام محمد بن علي الشوكاني. تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- ٣٤٦ - فوات الوفيات لابن شاکر الکتبی. طبع بولاق سنة ١٢٩٩هـ.

- ٣٤٧ - فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي . طبع مصطفى محمد سنة ١٣٥٦هـ .
- ٣٤٨ - أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي للدكتور محمد إبراهيم البنا . دار البيان العربي - جدة ١٤٠٥هـ .
- ٣٤٩ - القاموس المحيط للفيروزآبادي . مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

قافية الكاف

- ٣٥٠ - الكافي شرح الهادي لأبي المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني . تحقيق محمود فجال . رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ١٩٧٨م .
- ٣٥١ - الكامل في التاريخ لابن الأثير . المطبعة الأزهرية سنة ١٣٠١هـ .
- ٣٥٢ - الكامل في اللغة والأدب للمبرد . نشر وليم رايت . طبع ليزج ١٨٦٤م .
- ٣٥٣ - الكتاب لسيويه . تحقيق عبد السلام هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ٣٥٤ - كتاب سيويه مع حاشية للأخفش . مخطوطة دار الكتب برقم ٦٥ نحو .
- ٣٥٥ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري . دار الفكر للطباعة والنشر .
- ٣٥٦ - كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني . مكتبة التراث الإسلامي بحلب .
- ٣٥٧ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة . طبع وكالة المعارف - استانبول ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م .
- ٣٥٨ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب . تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان . طبع دمشق ١٩٧٤م .
- ٣٥٩ - كنز الحكماء وروضة العلماء (سيرة الإمام المهدي مؤلف هذا الكتاب) للحسن ابن الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى . مخطوطة في مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء اليمن برقم ١١٥ تاريخ .

- ٣٦٠ - الكنز اللغوي في اللسن العربي. نشر وتعليق الدكتور أوغست هفنز. المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين في بيروت ١٩٠٣م.
- ٣٦١ - ابن كيسان النحوي. حياته، آثاره، آراؤه للدكتور محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام - القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

قافية اللام

- ٣٦٢ - اللامات لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق الدكتور مازن مبارك. دمشق ١٣٨٩هـ.
- ٣٦٣ - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي. المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة.
- ٣٦٤ - باب الإعراب لتاج الدين الإسفرائيني. تحقيق عبد الباقي عبد السلام الخزرجي. رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية سنة ١٩٧٩م. وتحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن. دار الرفاعي - الرياض ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ٣٦٥ - لسان العرب لابن منظور. دار صادر. بيروت.
- ٣٦٦ - لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري. طبع دمشق ١٩٥٧م.
- ٣٦٧ - اللمع لابن جني. تحقيق حامد المؤمن. مطبعة العاني - بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

قافية الميم

- ٣٦٨ - ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد للمبرد. تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني. المطبعة السلفية.
- ٣٦٩ - ما تلحن فيه العامة. للكسائي تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي - بمصر والرفاعي بالرياض ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- ٣٧٠ - ما يجوز للشاعر في الضرورة لمحمد بن جعفر بن القزاز القيرواني. تحقيق الكعبي. الدار التونسية للنشر ١٩٧١م.

- ٣٧١ - ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج . تحقيق هدى محمود قراعة . نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- ٣٧٢ - المؤلف والمختلف للآمدي . تحقيق عبد الستار فراج . دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .
- ٣٧٣ - المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران . مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ٣١٥ قراءات .
- ٣٧٤ - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٨هـ .
- ٣٧٥ - مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى . تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين . مطبعة أمين الخانجي - القاهرة ١٩٦٢م .
- ٣٧٦ - مجالس ثعلب . تحقيق عبد السلام هارون . طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٤٨م .
- ٣٧٧ - مجالس العلماء للزجاجي . تحقيق عبد السلام هارون . وزارة الإرشاد - الكويت سنة ١٩٦٢م .
- ٣٧٨ - مجمع الأمثال للميداني . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٤هـ .
- ٣٧٩ - مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي . طبع بيروت ١٩٦١م .
- ٣٨٠ - محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني . جمعية المعارف بمصر ١٢٨٧هـ .
- ٣٨١ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ، تحقيق عبد الحليم النجار وعلي النجدي ناصب وعبد الفتاح شلبي . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ١٣٨٦هـ .
- ٣٨٢ - المحصول في علم الأصول لفخر الدين الرازي . تحقيق طه جابر الفياض . رسالة دكتوراه . كلية الشريعة بجامعة الأزهر سنة ١٩٧٢م .

- ٣٨٣ - المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة. تحقيق إبراهيم الأبياري. مطبعة الحلبي سنة ١٩٧١م.
- ٣٨٤ - الحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة. تحقيق إبراهيم الأبياري. مطبعة الحلبي.
- ٣٨٥ - مختار الشعر الجاهلي. تحقيق مصطفى السقا. مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثانية - ١٣٦٨هـ - ١٩٤٨م.
- ٣٨٦ - مختصر تفسير ابن كثير لمحمد علي الصابوني. دار القرآن الكريم - بيروت - الطبعة السابعة سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.
- ٣٨٧ - مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري. تحقيق أحمد شاکر وحامد الفقي. مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٦٨هـ.
- ٣٨٨ - مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه. نشر برجستراسر. المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.
- ٣٨٩ - المخصص لابن سيدة. المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٣٢١هـ.
- ٣٩٠ - المذكر والمؤث لابن الأنباري. تحقيق الدكتور طارق الجنبلي. بغداد ١٩٧٨م.
- ٣٩١ - المذكر والمؤث للمبرد. تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي. طبع دار الكتب المصرية ١٩٧٠م.
- ٣٩٢ - مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة نهضة مصر سنة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
- ٣٩٣ - مرصد الإطلاع للبغدادی. تحقيق علي محمد البجاري. مطبعة الحلبي بمصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- ٣٩٤ - المرتجل لابن الخشاب. تحقيق علي حيدر. دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٣٩٥ - مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي. الطبعة الأولى بالأزهرية المصرية ١٣٠٣هـ.

- ٣٩٦ - المزهري للسيوطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد علي البجاوي . مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٦١هـ .
- ٣٩٧ - المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي . مصورة معهد المخطوطات برقم ١٥٠ نحو .
- ٣٩٨ - المسائل المشككة (البغداديات) لأبي علي الفارسي . تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي . نشر وزارة الأوقاف العراقية . مطبعة العاني - بغداد .
- ٣٩٩ - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل . تحقيق محمد كامل بركات . من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .
- ٤٠٠ - المستقصى في أمثال العرب للزمخشري دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ٤٠١ - المسلسل في غريب لغة العرب لمحمد بن يوسف التميمي . تحقيق محمد عبد الجواد . طبع القاهرة سنة ١٩٥٧م .
- ٤٠٢ - مسند الإمام أحمد بن حنبل . تحقيق أحمد شاكر . دار المعارف ١٣٦٥هـ .
- ٤٠٣ - المشوف المعلم في ترتيب الأصلح على حروف المعجم لأبي البقاء العكبري . تحقيق ياسين محمد السواس . من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٤٠٤ - مصادر الفكر الإسلامي في اليمن لعبد الله محمد الحبشي . مركز الدراسات اليمنية - صنعاء .
- ٤٠٥ - مصارع العشاق للسراج جعفر بن أحمد بن الحسين . دار صادر - بيروت - سنة ١٩٥٧م .
- ٤٠٦ - المصون في الأدب للعسكري . تحقيق عبد السلام هارون . الكويت سنة ١٩٦٠م .

- ٤٠٧ - المضاف والمنسوب (ثمار القلوب في المضاف والمنسوب) لأبي منصور الثعالبي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- ٤٠٨ - المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي. تحقيق نبهان ياسين الدليمي طبع بغداد ١٩٧٧م.
- ٤٠٩ - مطلع البدور ومجمع البحر لابن أبي الرجال. مصور عن مخطوطة مكتبة رضا رامبور بالهند برقم ٣٦٨٤ في مكتبة مركز البحث العلمي بمكة المكرمة.
- ٤١٠ - المطول شرح تلخيص المفتاح. للتفتازاني مع حاشية السيد الشريف الجرجاني - طبع استانبول.
- ٤١١ - المعارف لابن قتيبة. المطبعة الإسلامية سنة ١٣٥٣هـ.
- ٤١٢ - معاني الحروف للرمانى. تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شليبي. دار نهضة مصر للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٧٣م.
- ٤١٣ - معاني القرآن للفراء. تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٠م.
- ٤١٤ - المعاني الكبير لابن قتيبة. طبع حيدرآباد الدكن سنة ١٩٤٩م.
- ٤١٥ - معاهد التنصيص للعباسي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٦٧هـ.
- ٤١٦ - معجم الأدباء لياقوت. مطبوعات دار المأمون بالقاهرة سنة ١٣٥٧هـ.
- ٤١٧ - معجم البلدان لياقوت. دار صادر - بيروت ١٩٥٥م.
- ٤١٨ - معجم الشعراء للمزرباني. دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٤١٩ - معجم الشواهد العربية لعبد السلام هارون. مطبعة الدجوي سنة ١٩٧٢م.
- ٤٢٠ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري. تحقيق مصطفى السقا. معجم لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م.

- ٤٢١ - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة . مطبعة الترقى - دمشق سنة ١٩٥٧م .
- ٤٢٢ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي . دار الشعب - القاهرة .
- ٤٢٣ - المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي . تحقيق أحمد محمد شاكر . الطبعة الثانية - مطبعة دار الكتب سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- ٤٢٤ - معرفة القراء الكبار للذهبي . تحقيق محمد سيد جاد . مطبعة دار التأليف سنة ١٩٦٩م القاهرة .
- ٤٢٥ - المعمرين لأبي حاتم السجستاني . مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣هـ .
- ٤٢٦ - معيد النعم . للسبكي صاحب الطبقات . طبع جماعة الأزهر للنشر والتأليف .
- ٤٢٧ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام . تحقيق الدكتور مازن المبارك والدكتور محمد علي حميد الله . دار الفكر - بيروت - الطبعة الخامسة ١٩٧٩م .
- ٤٢٨ - مفتاح السعادة لطاش كبري زاده . طبع حيدرآباد الدكن سنة ١٣٢٩هـ .
- ٤٢٩ - مفتاح العلوم للسكاكي . المطبعة الأدبية بمصر سنة ١٣١٧هـ .
- ٤٣٠ - المفصل في علم العربية للزمخشري - طبع القاهرة سنة ١٣٢٣هـ .
- ٤٣١ - المفضليات للمفضل بن محمد . تحقيق عبد السلام هارون وأحمد شاكر . طبعة ثالثة - دار المعارف بمصر ١٩٦٤م .
- ٤٣٢ - المقاصد الحسنة للسخاوي . دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ٤٣٣ - مقاييس اللغة لابن فارس . تحقيق عبد السلام هارون . مطبعة الحلبي سنة ١٣٦٦هـ .
- ٤٣٤ - المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني . تحقيق كاظم بحر المرجان .
- ٤٣٥ - المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني . مخطوط في مكتبة الاسكوريال بمدريد .

- ٤٣٦ - المقتضب لأبي العباس المبرد. تحقيق عبد الخالق عزيمة. طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٨هـ.
- ٤٣٧ - المقدمة الجزولية للجزولي. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٣٦٢.
- ٤٣٨ - المقرب لابن عصفور. تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري. من منشورات رئاسة ديوان الأوقاف بالعراق - مطبعة العاني - بغداد ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٤٣٩ - المقصور والممدود لابن ولاد النحوي. تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني. الطبعة الأولى - مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٦هـ.
- ٤٤٠ - المكلل بفرائد معاني المفصل للإمام المهدي مؤلف هذا الكتاب. مخطوط في مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء اليمن برقم ١٧٦٧.
- ٤٤١ - ملحق البدر الطالع لمحمد بن محمد بن يحيى زبارة اليمني. مطبوع مع البدر الطالع للشوكاني - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.
- ٤٤٢ - الملل والنحل للشهرستاني. مطبعة حجازي بالقاهرة سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.
- ٤٤٣ - الممتع لابن عصفور. تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. المكتبة العربية بحلب سنة ١٩٧٠م.
- ٤٤٤ - المنتظم لابن الجوزي. دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٨٤هـ.
- ٤٤٥ - المنصف (شرح تصريف المازني) لابن جني. تحقيق إبراهيم مصطفى وزمليه. طبع مصطفى الحلبي سنة ١٩٥٤م.
- ٤٤٦ - مذهب الأغاني للشيخ محمد الخضري. مطبعة مصر - القاهرة.
- ٤٤٧ - المذهب في القراءات العشر للدكتور محمد سالم محيسن. مكتبة الكليات الأزهرية - مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م.
- ٤٤٨ - الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري لأبي بشر الأمدى المتوفى سنة ٣٧٠هـ تحقيق السيد أحمد صقر دار المعارف بمصر ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- ٤٤٩ - الموجز في النحو لابن السراج . تحقيق مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي .
مؤسسة بدران للطباعة والنشر - بيروت ١٩٦٥ م .
- ٤٥٠ - الموشي (الطراز الموشي في صناعة الإنشاء) للشيخ محمد النجار (من علماء
الأزهر الشريف) . مطبعة التأليف بالفجالة بمصر سنة ١٨٩٤ م .
- ٤٥١ - الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني . المطبعة السلفية بالقاهرة سنة
١٣٤٣ هـ .
- ٤٥٢ - الموضوعات لابن الجوزي . تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان - الطبعة الأولى
سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٤٥٣ - الموطأ للإمام مالك . طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧٠ هـ -
١٩٥١ م .
- ٤٥٤ - الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان . مخطوطة دار الكتب المصرية برقم
٦٤٩٩ هـ .
- ٤٥٥ - ميزان الاعتدال للذهبي . نشر البجاوي - القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ .

قافية النون

- ٤٥٦ - نتائج الفكر في النحو للسهلي . تحقيق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا . من
منشورات جامعة قاريونس بليبيا ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- ٤٥٧ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي . دار الكتب المصرية
١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .
- ٤٥٨ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري .
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر بالفجالة سنة ١٣٨٦ هـ .
- ٤٥٩ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد طنطاوي . دار المعارف بمصر سنة
١٩٧٣ م .

- ٤٦٠ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري. تصحيح الشيخ علي محمد الضباع. دار الكتب العلمية - بيروت. وتحقيق الدكتور محمد سالم محيسن. نشر مكتبة القاهرة - مصر.
- ٤٦١ - نصب الراية للإمام الحافظ عبد الله بن يوسف الزيلعي. من مطبوعات المجلس العلمي بالهند سنة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
- ٤٦٢ - نفح الطيب للمقري. طبع القاهرة سنة ١٣٠٢هـ.
- ٤٦٣ - التفاض بين جرير والفرزدق. تحقيق بيفان. طبعة ليدن سنة ١٩٠٥م.
- ٤٦٤ - نكت الهمان لصلاح الدين الصفدي. طبع القاهرة سنة ١٣٢٩هـ.
- ٤٦٥ - نهاية الأرب للنوري. دار الكتب المصرية سنة ١٣٤٢هـ.
- ٤٦٦ - النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير. تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي. طبع عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- ٤٦٧ - نهج البلاغة للإمام علي رضي الله عنه (جمع الشريف الرضي). تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي - طبعة أولى - ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- ٤٦٨ - النهر الماد من البحر المحيط لأبي حيان. بهامش البحر - طبعة ثانية - دار الفكر - بيروت ١٣٩٨هـ.
- ٤٦٩ - النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري. دار الكتاب العربي - بيروت سنة ١٨٩٤م.
- قافية الهاء**
- ٤٧٠ - هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي. طبع استانبول سنة ١٩٥٥م.
- ٤٧١ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي. دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

قافية الواو

- ٤٧٢ - الوافي بالوفيات صلاح الدين الصفدي . طبع استانبول سنة ١٩٣١م .
- ٤٧٣ - الوجيز في علم التصريف لأبي البركات الأنباري . تحقيق الدكتور علي حسين البواب . دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٤٧٤ - الوحشيات لأبي تمام . تحقيق عبد العزيز الميمني . دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٣م .
- ٤٧٥ - وفيات الأعيان لابن خلكان . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . نشر مكتبة النهضة المصرية - القاهرة سنة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م .
- ٤٧٦ - وقعة صفين لنصر بن مزاحم . تحقيق عبد السلام هارون . طبعة ثالثة سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .